

النشئة في القراءات العشر

تأليف
الإمام الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي
الشهيد بأبن الجزي
المتوفى سنة ١٢٣ هـ

قدّمه
صاحب الفضيلة الأستاذ علي محمد الضياء
شيخ عموم القارئ بالديار المصرية

مخرّج آياته
الشيخ زكريا عميرات

الجزء الأول

منشورات

محمد علي بيضون

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة نضيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Copyright ©
All rights reserved

Exclusive rights by DAR al-KOTOB al-ILMIYAH Beirut - Lebanon. No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

الطبعة الأولى

١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

العنوان : رمل الظريف، شارع البحري، بناية ملكارت
تلفون وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٦٠٢١٣٣ (١ ٩٦١) ٠٠
صندوق بريد : ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH

Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohory st., Melkart bldg., 1st Floore.

Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98

P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

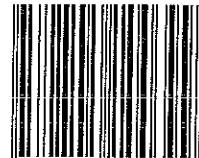
Dar al-Kotob al-Ilmiyah - Publishing House

P.o.box : 11-9424 Beirut - Lebanon

ISBN 2-7451-0039-4

EAN 9782745100399

No 00040



9 782745 100399

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي يسر أسباب السعادة لمن أراد الخير له، وخص باللطف من شاء من عباده ولقصد الخير والإرشاد أهله؛ فاهتدى لمناهج الفلاح، ورفعت له ألوية القبول والنجاح؛ والصلاة والسلام على سيدنا محمد سند كافة الفضائل، وعلى آله وأصحابه الذين نالوا بصحبته ما سعدت به الأواخر والأوائل.

(أما بعد) فإن كتاب «النشر في القراءات العشر» سفر جل قدره، وفاح بين الأنام عطره، وعز على الزمان أن يأتي بمثله، وعجزت الأقلام عن حصر فضله؛ فهو كتاب حقيق أن تشد إليه الرحال؛ لما حواه من صحيح النقول وفصيح الأقوال؛ جمع فيه مؤلفه رحمه الله تعالى من الروايات والطرق ما لا يعتوره وهن، ولا يتطرق إليه شك ولا طعن؛ على تواتر محكم، وسند متصل معلم؛ فهو البقعة المغنية في القراءات؛ بما حواه من محرر طرق الروايات، وهو البستان الجامع والروضة الزاهية، والإرشاد النافع والتذكرة الواقية.

هذا إلى ما انطوى في ثناياه من علوم الأداء، الجارية في فقه اللغة العربية مجرى الأساس من البناء، فمن علم مخارج الحروف وصفاتها، إلى علم الوقوف وأحكامها، إلى بحوث في الإدغامين، والهمزات والياءين، والفتح والإمالة والرسم، وفن الابتداء والختم، إلى غير ذلك من:

معان يجتليها كل ذي بصر وروضة يجتنيها كل ذي أدب

فهو سفر يحتاج إليه كل ناظر فيه: من قارئ وأديب ومؤرخ وفقه.

ولما كان هذا الكتاب مجمع الطرق المتواترة عن رواة القراءات العشر، كان حقاً على المسلمين عموماً وجماعات حفاظ القرآن خصوصاً من أهل هذا العصر، أن يبادروا إلى حفظ هذه البقية الباقية، ويسعوا إلى اقتناء هذه الدرة الصافية.

ولما عرف الشهم الهمام الأمجد (الحاج مصطفى محمد) صاحب المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة المعزية، ما لهذا السفر من عزة وجلال. وأن سنده لا زال على اتصال، بادر إلى طبعه، رجاء تعميم نفعه. فجزاه الله عن القرآن وأهله خيراً أمين؟.

نبذة يسيرة للتويه بمؤلف هذا الكتاب

لئن كان الكتاب كما قيل يقرأ من عنوانه ودلائل تباشيره تبدو من جداول بيانه: إن في كتاب «النشر في القراءات العشر» لأصدق التباشير وأوضح الأدلة على نباهة مؤلفه وعلو شأنه وسمو مرتبته في هذا الفن الجليل حتى لقب بحق إمام المقرئين وخاتمة الحفاظ المحققين. فهو الإمام الحجة الثابت المحقق المدقق شيخ الإسلام سند مقرئي الأنام: أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الجزري.

ولد رحمه الله بدمشق الشام في ليلة السبت الخامس والعشرين من شهر رمضان سنة إحدى وخمسين وسبعمائة هجرية. ونشأ بها وأتم حفظ القرآن الكريم في الرابعة عشرة من عمره. ثم أخذ القراءات إفراداً على الشيخ أبي محمد عبد الوهاب بن السلار. والشيخ أحمد بن إبراهيم الطحان. والشيخ أحمد بن رجب. ثم جمع للبعة على الشيخ إبراهيم الحموي. ثم جمع القراءات بمضمن كتب على الشيخ أبي المعالي محمد بن أحمد بن اللبان. ثم في سنة ٧٦٨ هـ حج وقرأ على إمام المدينة الشريفة وخطيبها أبي عبد الله محمد ابن صالح الخطيب بمضمن التيسير والكافي. ثم رحل في سنة ٧٦٩ إلى الديار المصرية، فدخل القاهرة المعزية وجمع القراءات للاثني عشر على الشيخ أبي بكر عبد الله بن الجندي. وللبعة بمضمن العنوان والتيسير والشاطبية على أبي عبد الله محمد بن الصائغ، وأبي محمد عبد الرحمن بن البغدادي. ولما وصل إلى قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ توفي ابن الجندي. وورد عنه رحمه الله تعالى أنه استجازه فأجازه وأشهد عليه قبل وفاته. ولما أكمل على الشيخين المذكورين رجع إلى دمشق، ثم رحل ثانية إلى مصر وجمع ثانياً على ابن الصائغ للعشرة بمضمن الكتب الثلاثة المذكورة والمستنير والتذكرة والإرشادين والتجريد. ثم على ابن البغدادي للأربعة عشر ما عدا البيهقي ثم عاد إلى دمشق فجمع بها القراءات السبع في ختمة على القاضي أبي يوسف أحمد بن الحسين الكفري الحنفي. ثم رحل ثالثة إلى الديار المصرية وقرأ بمضمن الإعلان وغيره على الشيخ عبد الوهاب القروي، وسمع كثيراً من كتب القراءات وأجيز بها.

وقرأ الحديث والفقه والأصول والمعاني والبيان على كثير من شيوخ مصر منهم الشيخ ضياء الدين سعد الله القزويني. وأجازه بالإفتاء شيخ الإسلام المقرئ المحدث المؤرخ أبو الفداء اسماعيل بن كثير قبيل وفاته سنة ٧٧٤ هـ. وكذلك أذن له الشيخ ضياء الدين سنة ٧٧٨ هـ. وكذلك شيخ الإسلام البلقيني سنة ٧٨٥ هـ.

وجلس للإقراء تحت قبة النسر بالجامع الأموي سنين.

وأخذ القراءات عنه كثيرون. فمن كمل عليه القراءات العشر بالشام ومصر ابنه أبو بكر أحمد. والشيخ محمود بن الحسين بن سليمان الشيرازي. والشيخ أبو بكر بن مصبح الحموي. والشيخ نجيب الدين عبد الله بن قطب بن الحسن البيهقي. والشيخ أحمد بن محمود بن أحمد الحجازي الضرير. والمحب محمد بن أحمد بن الهائم. والشيخ الخطيب مؤمن بن علي بن محمد الرومي. والشيخ يوسف بن أحمد بن يوسف الحبشي. والشيخ علي بن إبراهيم بن أحمد الصالحي. والشيخ علي بن حسين بن علي اليزدي. والشيخ موسى الكردي. والشيخ علي بن محمد بن علي نفيس. والشيخ أحمد بن علي بن إبراهيم الرماني.

وولي قضاء الشام سنة ٧٩٣ هـ. ثم دخل الروم لما ناله بالديار المصرية من أخذ ماله فنزل مدينة بروسة دار السلطان العادل بايزيد العثماني سنة ٧٩٨ هـ فأكمل عليه القراءات العشر بها كثيرون: منهم الشيخ أحمد بن رجب. والشيخ سليمان الرومي. والشيخ عوض بن عبد الله والفاضل علي باشا، والإمام صفر شاه، والولدان الصالحان محمد ومحمود ابنا الشيخ الصالح الزاهد فخر الدين الياس بن عبدالله، والشيخ أبو سعيد بن بشلش بن منتشا شيخ مدينة العلايا وغيرهم.

ثم لما كانت فتنة تيمورلنك سنة ٨٥٥ هـ التي أنهت بموت السلطان بايزيد احتشد تيمورلنك المترجم له معه وحمله إلى ما وراء النهر وأنزله بمدينة كش فأقرأ بها القراءات وبسمرقند أيضاً. ومن أكمل عليه القراءات العشر بمدينة كش الشيخ عبد القادر بن طلة الرومي. والحافظ بايزيد الكشي. والحافظ محمود بن المقرئ شيخ القراءات بها.

ثم لما توفي تيمورلنك سنة ٨٠٧ هـ خرج مما وراء النهر فوصل خراسان وأقرأ بمدينة هراة جماعة للعشرة أكمل بها منهم جمال محمد بن محمد بن محمد بن محمد الشهرير بابن افتخار الهروي.

ثم قفل راجعاً إلى مدينة يزد فأكمل عليه العشر جماعة منهم المقرئ الفاضل شمس الدين بن محمد الدباغ البغدادي. ثم دخل أصبهان فقرأ عليه جماعة أيضاً.

ثم وصل إلى شيراز في رمضان سنة ٨٠٨ هـ فأمسكه بها سلطانها بير محمد بن صاحبها أمير عمر فقرأ عليه بها جماعة كثيرون للعشرة منهم السيد محمد بن حيدر المسيحي. وإمام الدين عبد الرحيم الأصبهاني. ونجم الدين الخلال. وأبو بكر الجنحي. ثم

ألزمه صاحبها بغير محمد بالقضاء بها وبمالكها وما أضيف إليها كرهاً فبقي فيها مدة وتغيرت عليه الملوك فلم تطب له الإقامة بها فخرج منها متوجهاً إلى البصرة وكان قد رحل إليه المقريء الفاضل المبرز أبو الحسن طاهر بن عرب الأصبهاني فجمع عليه ختمة بالعشر من الطيبة والنشر ثم شرع في ختمة للكسائي من روايتي قتيبة ونصير عنه ففارقه بالبصرة وتوجه الأستاذ ومعه المولى معين الدين بن عبد الله بن قاضي كازرون فوصلا إلى قرية عنيزة بنجد وتوجها منها قاصدين البيت الحرام فأخذهما أعراب من بني لام بعد مرحلتين فنجاهما الله تعالى ورجعا إلى عنيزة ونظم بها الدرّة المضيئة في القراءات الثلاث حسبما تضمنه كتاب تحبير التيسير له، ثم تيسر لهما الحج وأقام بالمدينة مدة قرأ عليه بها شيخ الحرم الطواشي وألف بها في القراءات كتاب «نشر القراءات العشر» ومختصره «التقريب» وغيرهما.

وبعد ذلك عاد إلى شيراز وبها كانت وفاته في ضحوة الجمعة لخمس خلون من ربيع الأول سنة ٨٣٣ هـ ودفن بدار القرآن التي أنشأها بها عن ٨٢ سنة رحمه الله وبوآه بحبوة رضاه وكفى به رحيماً.

آثاره (مؤلفاته)

كتاب «النشر في القراءات العشر» وهو هذا. الدرّة المضيئة في القراءات الثلاث المرضية، منجد المقرئين، المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه، تحبير التيسير في القراءات العشر، نهاية الدرايات في أسماء رجال القراءات (الطبقات الكبرى)، غاية النهايات في أسماء رجال القراءات (الطبقات الصغرى) إتحاف المهرة في تمة العشرة، إعانة المهرة في الزيادة على العشرة، التمهيد في التجويد، نظم الهداية في تمة العشرة، الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين، عدة الحصن الحصين وجنة الحصن الحصين، التعريف بالمولد الشريف، عرف التعريف بالمولد الشريف، التوضيح في شرح المصابيح، البداية في علوم الرواية، الهداية في فنون الحديث (نظم)، الأولوية في الأحاديث الأولية، عقد اللآلي في الأحاديث المسلسلة العوالي، المسند الأحمد فيما يتعلق بمسند أحمد، القصد الأحمد في رجال أحمد، المصعد الأحمد في ختم مسانيد أحمد، الإجلال والتعظيم في مقام إبراهيم، الإبانة في العمرة من الجعرانة، التكريم في العمرة من التعميم، غاية المنى في زيارة منى، فضل حراء، أحاسن المنن، أسنى المطالب في مناقب علي بن أبي طالب، الجوهرة في النحو، الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء، الظرائف في رسم المصاحف.

الإسناد الذي وصل إلي هذا الكتاب

بواسطته عن مؤلفه رضوان الله عليه

قرأت هذا الكتاب من أوله إلى آخره على الأستاذ الجليل الشيخ عبد الرحمن بن حسين الخطيب الشعار سنة ١٣٣٨ هـ. وأخبرني أنه قرأه على خاتمة المحققين شمس الملة والدين محمد بن أحمد المتولي شيخ قراء ومقاريء مصر الأسبق. وهو على شيخه المحقق العمدة المدقق السيد أحمد الدرري الشهير بالتهامي. وهو على شيخ قراء وقته العالم العامل الشيخ أحمد سلمونه. وهو على شيخه السيد إبراهيم العبيدي كبير المقرئين في وقته. وهو على سبط القطب الخضيرى الشيخ عبد الرحمن الأجهوري. وهو على العلامة أبي السماح البقري. وهو على شمس الدين محمد بن قاسم البقري. وهو على الشيخ عبد الرحمن اليمني. وهو على والده الشيخ شحادة اليمني. وهو على شيخ أهل زمنه ناصر الدين الطبلاوي. وهو على شيخ الإسلام والمسلمين أبي يحيى زكريا الأنصاري. وهو على شيخ شيوخ وقته أبي النعيم رضوان العقبى. وهو على المؤلف.

تغمده الله الجميع برحمته، وأسكنهم فسيح جنته. آمين.

كتبه

علي محمد الضباع

شيخ عموم المقارى: بالديار المصرية

بسم الله الرحمن الرحيم

قال مولانا الإمام شيخ الإسلام، مقتدي العلماء الأعلام، مقري ديار مصر والشام، افتخار الأئمة، ناصر الأمة، أستاذ المحدثين، بقية العلماء الراسخين، شمس الملة والدين، أبو الخير محمد بن الجزري الشافعي رحمه الله ورضي عنه:

الحمد لله الذي أنزل القرآن كلامه ويسره، وسهل نشره لمن رامه وقدره، ووفق للقيام به من اختاره وبصره، وأقام لحفظه خيرته من بريته الخيرة. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة مقري بها بأنها للنجاة مقررة، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله القائل «إن الماهر بالقرآن مع السفارة الكرام البررة»^(١) صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الذين جمعوا القرآن في صدورهم السليمة وصحفه المطهرة، وسلم وشرف وكرم. ورضي الله عن أئمة القراءة المهرة، خصوصاً القراء العشرة، الذين كل منهم تجرد لكتاب الله فجوده وحرره، ورتله كما أنزل. وعمل به وتدبره، وزينه بصوته وتغنى به وحرره. ورحم الله السادة المشايخ الذين جمعوا في اختلاف حروفه ورواياته الكتب المبسطة والمختصرة؛ فمنهم من جعل تيسيره فيها عنواناً وتذكراً، ومنهم من أوضح مصباحه إرشاداً وتبصرة، ومنهم من أبرز المعاني في حرز الأمانى مفيدة وخيرة، أثابهم الله تعالى أجمعين، وجمع بيننا وبينهم في دار كرامته في عليين، بمئة وكرمه.

(وبعد) فإن الإنسان لا يشرف إلا بما يعرف، ولا يفضل إلا بما يعقل، ولا ينجب إلا بمن يصحب؛ ولما كان القرآن العظيم أعظم كتاب أنزل، كان المنزل عليه ﷺ أفضل نبي أرسل، وكانت أمته من العرب والعجم أفضل أمة أخرجت للناس من الأمم، وكانت حملته أشرف هذه الأمة، وقراؤه ومقرئوه أفضل هذه الملة.

كما أخبرنا الشيخ الإمام العالم أبو العباس بن محمد الخضر الحنفي رحمه الله بقراءتي عليه بسفح قاسيون ظاهر دمشق المحروسة في أوائل سنة إحدى وسبعين وسبعمائة قال أخبرنا أبو العباس أحمد بن أبي طالب بن نعمة الصالحي سماعاً عليه سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة قال أخبرنا أبو طالب عبد اللطيف بن محمد بن القبيطي في آخرين إذناً قالوا أخبرنا أبو بكر أحمد بن المقرب الكرخي أخبرنا الإمام أبو طاهر أحمد بن علي بن عبيد الله البغدادي أخبرنا شيخنا أبو علي المقري يعني الحسن بن علي بن عبيد الله العطار أخبرنا إبراهيم بن أحمد الطبري حدثنا أبو بكر أحمد بن عبد الرحمن بن الفضل العجلي قال حدثني عمر بن أيوب السقطي حدثنا أبو إبراهيم البرجماني يعني إسماعيل بن إبراهيم

حدثنا سعد بن سعيد الجرجاني وكنا نعهده من الأبدال عن نهشل أبي عبد الرحمن القرشي عن الضحاك عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ «أشرف أمتي حملة القرآن» نهشل هذا ضعيف وقد رواه الطبراني في المعجم الكبير من حديث الجرجاني هذا عن كامل أبي عبد الله الراسبي عن الضحاك به إلا أنه قال «أشرف أمتي حملة القرآن» ولم يذكر نهشلاً في إسناده والصواب ذكره كما أخبرتنا ست العرب ابنة محمد بن عليّ مشافهة في دارها بسفح قاسيون سنة ست وستين وسبعمئة قالت أنا جدي عليّ بن أحمد ابن عبد الواحد أنا أبو سعد الصفار في كتابه أنا زاهر بن طاهر سمعاً أنا أحمد بن الحسين الحافظ أنا أبو عبد الرحمن السلمي وأبو الحسين محمد بن القاسم الفارسي إملاءً قالوا حدثنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن قريش حدثنا الحسين بن سفيان حدثنا أبو إبراهيم البرجماني حدثنا سعد بن سعيد الجرجاني أخبرنا نهشل بن عبد الله عن الضحاك عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ «أشرف أمتي حملة القرآن وأصحاب الليل» كذا رواه البيهقي في «شعب الإيمان» وهو الصحيح. وروينا فيه عن ابن عباس أيضاً قال قال رسول الله ﷺ «ثلاثة لا يكثرثون للحساب ولا تفرغهم الصيحة ولا يحزنهم الفزع الأكبر: حامل القرآن يؤديه إلى الله يقدم على ربه سيداً شريفاً حتى يرافق المرسلين، ومن أذن سبع سنين لا يأخذ على أذانه طمعاً، وعبد مملوك أدى حق الله من نفسه وحق مواليه» وروينا أيضاً في الطبراني بإسناد جيد من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ «خيركم من قرأ القرآن وأقرأه» ورواه البخاري في صحيحه عن عثمان بن عفان رضي الله عنه ولفظه قال قال رسول الله ﷺ «خيركم من تعلم القرآن وعلمه»^(١) وكان الإمام أبو عبد الرحمن السلمي التابعي الجليل يقول لما يروى هذا الحديث عن عثمان: هذا الذي أقعدني مقعدي هذا، يشير إلى كونه جالساً في المسجد الجامع بالكوفة يعلم القرآن ويقرئه مع جلالة قدره وكثرة علمه وحاجة الناس إلى علمه، وبقي يقري الناس بجامع الكوفة أكثر من أربعين سنة وعليه قرأ الحسن والحسين رضي الله عنهما؛ ولذلك كان السلف رحمهم الله لا يعدلون بإقراء القرآن شيئاً، فقد روينا عن شقيق أبي وائل قال قيل لعبد الله بن مسعود رضي الله عنه إنك تقل الصوم قال: إني إذا صمت ضعفت عن القرآن وتلاوة القرآن أحب إليّ. وفي جامع الترمذي من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ يقول الله عز وجل «من شغله القرآن عن ذكرني ومسألتي

(١) رواه البخاري في كتاب التوحيد باب ٥٢. مسلم في كتاب المسافرين حديث ٢٤٤. ابن ماجه في كتاب

الأدب باب ٥٢. أحمد في مسنده (١٧٠،٩٨/٢).

أعطيته أفضل ما أعطي السائلين»^(١) قال الترمذي حديث حسن غريب؛ وقد جمع الحافظ أبو العلاء الهمداني طرق هذا الحديث وفي بعضها «من شغله قراءة القرآن في أن يتعلمه أو يعلمه عن دعائي ومسألتي» وأسند الحافظ أبو العلاء أيضاً عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ «أفضل العبادة قراءة القرآن» وروينا عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ «أفضل عبادة أمتي قراءة القرآن» أخرجه البيهقي في شعب الإيمان وعن عبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني سألت سفيان الثوري عن الرجل يغزو أحب إليك أو يقري القرآن فقال: يقري القرآن لأن النبي ﷺ قال «خيركم من تعلم القرآن وعلمه» وروينا عن ابن عباس رضي الله عنهما قال «من قرأ القرآن لم يرد إلى أرذل العمر لكيلا يعلم من بعد علم شيئاً» وذلك قوله تعالى ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ قال إلا الذين قرؤوا القرآن، وعن عبد الملك بن عمير «أبقي الناس عقولاً قراء القرآن» وأبنا أحمد ابن محمد بن الحسين البنا عن علي بن أحمد أن أبا محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي الحافظ أخبره قال أنا عبد الرزاق بن إسماعيل القوساني سماعاً أنا أبو شجاع الديلمي الحافظ أنا أبو بكر أحمد بن معمر الأتوابي الوراق أنا أبو الحسن طاهر ابن حمد بن سعدويه الدهقان بهمدان حدثنا محمد بن الحسين النيسابوري بها حدثنا أبو بكر الرازي (ح) وأخبرني محمد بن أحمد الصالحي شفاهاً عن أبي الحسن بن أحمد الفقيه قال كتب إلى الحافظ عبد الرحمن بن علي السلامي أنا ابن ناصر أنبأنا أبو علي الحسن بن أحمد أنا أبو محمد الخلال أنا عبيد الله بن عبد الرحمن الزهري أنا أحمد بن محمد بن مقسم قال سمعت أبا بكر الرازي قال سمعت عبد العزيز بن محمد النهاوندي يقول سمعت عبد الله بن أحمد بن حنبل يقول سمعت أبي رحمة الله عليه يقول: رأيت رب العزة في النوم فقلت: يا رب ما أفضل ما يتقرب المتقربون به إليك؟ فقال: بكلامي يا أحمد فقلت: يا رب بفهم أو بغير فهم؟ فقال: بفهم وبغير فهم.

وقد خص الله تعالى هذه الأمة في كتابهم هذا المنزل على نبيهم ﷺ بما لم يكن لأمة من الأمم في كتبها المنزلة فإنه تعالى تكفل بحفظه دون سائر الكتب ولم يكل حفظه إلينا قال تعالى ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ وذلك إعظام لأعظم معجزات النبي صلى الله عليه وسلم لأن الله تعالى تحدى بسورة منه أفصح العرب لساناً وأعظمهم عناداً وعتوراً وإنكاراً فلم يقدرُوا على أن يأتوا بآية مثله، ثم لم يزل يتلى آناء الليل والنهار

(١) رواه البخاري في كتاب فضائل القرآن باب ٢١. أبو داود في كتاب الوتر باب ١٥، ١٤. الترمذي في كتاب ثواب القرآن باب ١٥. ابن ماجه في كتاب المقدمة باب ١٥. احمد في مسنده (٦٩، ٥٨، ٥٧/١).

من نيف وثمانمائة سنة مع كثرة الملحدين وأعداء الدين ولم يستطع أحد منهم معارضة شيء منه؛ وأي دلالة أعظم على صدق نبوته ﷺ من هذا؟ وأيضاً فإن علماء هذه الأمة لم تزل من الصدر الأول وإلى آخر وقت يستنبطون منه من الأدلة والحجج والبراهين والحكم وغيرها ما لم يطلع عليه متقدم ولا ينحصر لمتأخر بل هو البحر العظيم الذي لا قرار له ينتهي إليه، ولا غاية لآخراه يوقف عليه، ومن ثم لم تحتج هذه الأمة إلى نبي بعد نبيها ﷺ كما كانت الأمم قبل ذلك لم يخل زمان من أزمنتهم عن أنبياء يحكمون أحكام كتابهم ويهدونهم إلى ما ينفعهم في عاجلهم ومآبهم قال تعالى ﴿إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا والبرانيون والأحبار بما استحفظوا من كتاب الله﴾ فوكل حفظ التوراة إليهم فهذا دخلها بعد أنبيائهم التحريف والتبديل.

ولما تكفل تعالى بحفظه خص به من شاء من بريته وأورثه من اصطفاه من خليقته قال تعالى ﴿ثم أورثنا الكتاب للذين اصطفينا من عبادنا﴾ وقال ﷺ «إن الله أهلين من الناس، قيل من هم يا رسول الله؟ قال أهل القرآن هم أهل الله وخاصته»^(١) رواه ابن ماجه وأحمد والدارمي وغيرهم من حديث أنس بإسناد رجاله ثقات.

وقد أخبرتنا به عالياً أم محمد ست العرب ابنة محمد بن علي بن أحمد بن عبد الواحد الصالحية مشافهة أنا جدي قراءة عليه وأنا حاضرة أنا أبو المكارم أحمد بن محمد اللبان في كتابه من أصبهان أنا الحسن بن أحمد الحداد سمعاً أنا أبو نعيم الحافظ أنا عبد الله بن جعفر أنا يونس بن حبيب حدثنا أبو داود الطيالسي حدثنا عبد الرحمن بن بديل العقيلي عن أبيه عن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ «إن الله أهلين من الناس؛ قيل يا رسول الله من هم؟ قال: أهل القرآن هم أهل الله وخاصته» وكذلك رواه عبد الرحمن بن مهدي عن عبد الرحمن بن بديل.

ثم إن الاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور لا على حفظ المصاحف والكتب وهذه أشرف خصيصة من الله تعالى لهذه الأمة ففي الحديث الصحيح الذي رواه مسلم أن النبي ﷺ قال: «إن ربي قال لي قم في قريش فأنذرهم فقلت له رب إذا يثلغوا رأسي حتى يدعوه خبزة فقال مبتليك ومبتلي بك ومنزل عليك كتاباً لا يغسله الماء تقرؤه نائماً ويقظان فابعث جنداً أبعث مثلهم وقاتل بمن أطاعك من عصاك وأنفق ينفق

(١) رواه الترمذي في كتاب ثواب القرآن باب ٢٥. الدارمي في كتاب فضائل القرآن باب ٦.

عليك»^(١) فأخبر تعالى أن القرآن لا يحتاج في حفظه إلى صحيفة تغسل بالماء بل يقرؤونه في كل حال كما جاء في صفة أمته «أناجيلهم في صدورهم» وذلك بخلاف أهل الكتاب الذين لا يحفظونه لا في الكتب ولا يقرؤونه كله إلا نظراً لا عن ظهر قلب. ولما خص الله تعالى بحفظه من شاء من أهله أقام له أئمة ثقات تجردوا لتصحیحته وبدلوا أنفسهم في إتقانه وتلقوه من النبي ﷺ حرفاً حرفاً لم يهملوا منه حركة ولا سكوناً ولا إثباتاً ولا حذفاً ولا دخل عليهم في شيء منه شك ولا وهم، وكان منهم من حفظه كله ومنهم من حفظ أكثره ومنهم من حفظ بعضه، كل ذلك في زمن النبي ﷺ. وقد ذكر الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام في أول كتابه في القراءات من نقل عنهم شيء من وجوه القراءة من الصحابة وغيرهم. فذكر من الصحابة أبا بكر، وعمر، وعثمان، وعلياً، وطلحة، وسعداً، وابن مسعود، وحذيفة، وسالم، وأبا هريرة، وابن عمر، وابن عباس، وعمرو بن العاص، وابنه عبدالله، ومعاوية، وابن الزبير، وعبدالله بن السائب، وعائشة، وحفصة، وأم سلمة؛ وهؤلاء كلهم من المهاجرين. وذكر من الأنصار أبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وأبا الدرداء، وزيد ابن ثابت، وأبا زيد، ومجمع بن جارية، وأنس بن مالك رضي الله عنهم أجمعين.

ولما توفي النبي ﷺ وقام بالأمر بعده أحق الناس به أبو بكر الصديق رضي الله عنه وقاتل الصحابة رضوان الله عليهم أهل الردة وأصحاب مسيلمة وقتل من الصحابة نحو الخمسمائة أشير على أبي بكر بجمع القرآن في مصحف واحد خشية أن يذهب بذهاب الصحابة فتوقف في ذلك من حيث أن النبي ﷺ لم يأمر في ذلك بشيء ثم اجتمع رأيه ورأي الصحابة رضي الله تعالى عنهم على ذلك فأمر زيد بن ثابت بتتبع القرآن وجمعه فجمعه في صحف كانت عند أبي بكر رضي الله عنه حتى توفي ثم عند عمر رضي الله عنه حتى توفي ثم عند حفصة رضي الله عنها.

ولما كان في نحو ثلاثين من الهجرة في خلافة عثمان رضي الله عنه حضر حذيفة ابن اليمان فتح أرمنية وآذربيجان فرأى الناس يختلفون في القرآن ويقول أحدهم للآخر قراءتي أصح من قراءتك فأفزع ذلك وقدم على عثمان وقال أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا اختلاف اليهود والنصارى، فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلني إلينا بالمصحف ننسخها ثم نردها إليك فأرسلتها إليه فأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن ينسخوها في المصاحف وقال: إذا اختلفتم

(١) رواه ابن ماجه في كتاب المقدمة باب ١٦. الدارمي في كتاب فضائل القرآن باب ١. أحمد في مسنده (٣)

أنتم وزيد في شيء فاكتبوه بلسان قريش فإنما نزل بلسانهم فكتب منها عدة مصاحف فوجه بمصحف إلى البصرة، ومصحف إلى الكوفة، ومصحف إلى الشام، وترك مصحفاً بالمدينة، وأمسك لنفسه مصحفاً الذي يقال له الإمام، ووجه بمصحف إلى مكة، وبمصحف إلى اليمن، وبمصحف إلى البحرين وأجمعت الأمة المعصومة من الخطأ على ما تضمنته هذه المصاحف وترك ما خالفها من زيادة ونقص وإبدال كلمة بأخرى مما كان مأذوناً فيه توسعة عليهم ولم يثبت عندهم ثبوتاً مستفيضاً أنه من القرآن. وجردت هذه المصاحف جميعها من النقط والشكل ليحتملها ما صح نقله وثبت تلاوته عن النبي ﷺ إذ كان الاعتماد على الحفظ لا على مجرد الخط، وكان من جملة الأحرف التي أشار إليها ﷺ بقوله: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»^(١) فكتبت المصاحف على اللفظ الذي أستقر عليه في العريضة الأخيرة عن رسول الله ﷺ كما صرح به غير واحد من أئمة السلف كمحمد ابن سيرين وعبيدة السلماني وعامر الشعبي. قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: لو وليت في المصاحف ما ولي عثمان لفعلت كما فعل. وقرأ كل أهل مصر بما في مصحفهم و تلقوا ما فيه عن الصحابة الذين تلقوه من في رسول الله ﷺ ثم قاموا بذلك مقام الصحابة الذين تلقوه عن النبي ﷺ (فمن كان بالمدينة) ابن المسيب، وعروة، وسالم، وعمر بن عبد العزيز، وسليمان وعطاء ابنا يسار، ومعاذ بن الحارث المعروف بمعاذ القاري، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وابن شهاب الزهري، ومسلم بن جندب، وزيد بن أسلم. (وبمكة) عبید بن عمير، وعطاء، وطاوس، ومجاهد، وعكرمة، وابن أبي مليكة. (وبالكوفة) علقمة، والأسود، ومسروق، وعبيدة وعمر بن شرحبيل، والحارث بن قيس، والربيع بن خثيم، وعمرو بن ميمون، وأبو عبد الرحمن السلمي، وزر بن حبيش، وعبید بن نضيلة، وأبو زرعة بن عمر بن جرير، وسعيد بن جبيرة، وإبراهيم النخعي، والشعبي. (وبالبصرة) عامر بن عبد قيس، وأبو العالية، وأبو رجاء، ونصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر، ومعاذ، وجابر بن زيد، والحسن، وابن سيرين، وقتادة. (وبالشام) المغيرة بن أبي شهاب المخزومي صاحب عثمان بن عفان في القراءة وخليد بن سعد صاحب أبي الدرداء. ثم تجرد قوم للقراءة والأخذ واعتنوا بضبط القراءة أتم عناية حتى صاروا في ذلك أئمة يقتدى بهم ويرحل اليهم ويؤخذ عنهم، أجمع أهل بلدهم على تلقي قراءتهم بالقبول ولم يختلف عليهم فيها اثنان ولتصديهم للقراءة نسبت اليهم (فكان بالمدينة) أبو جعفر يزيد بن القعقاع ثم شيبه بن نصاح ثم نافع بن أبي نعيم (وكان بمكة) عبدالله بن كثير وحמיד بن قيس

(١) رواه مسلم في كتاب الجنة حديث ٦٣. أحمد في مسنده (٤/١٦٢).

الأعرج ومحمد بن محيصة (وكان بالكوفة) يحيى بن وثاب وعاصم بن أبي النجود وسليمان الأعمش ثم حمزة ثم الكسائي (وكان بالبصرة) عبد الله بن أبي أسحق وعيسى ابن عمر وأبو عمرو بن العلاء ثم عاصم الجحدري ثم يعقوب الحضرمي (وكان بالشام) عبد الله بن عامر وعطية بن قيس الكلبي وإسماعيل بن عبد الله بن المهاجر ثم يحيى بن الحارث الذماري ثم شريح بن يزيد الحضرمي.

ثم إن القراء بعد هؤلاء المذكورين كثروا وتفرقوا في البلاد وانتشروا وخلفهم أمم بعد أمم، عرفت طبقاتهم، واختلفت صفاتهم، فكان منهم المتقن للتلاوة المشهور بالرواية والدراية، ومنهم المقتصر على وصف من هذه الأوصاف، وكثر بينهم لذلك الاختلاف، وقلّ الضبط، واتسع الخرق، وكاد الباطل يلبس بالحق؛ فقام جهابذة علماء الأمة، وصناديد الأئمة، فبالغوا في الاجتهاد، وبينوا الحق المراد وجمعوا الحروف والقراءات، وعزوا الوجوه والروايات، وميزوا بين المشهور والشاذ، والصحيح والفاذ، بأصول أصلوها، وأركان فصلوها، وها نحن نشير إليها ونعول كما عولوا عليها فنقول:

كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين؛ ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أم عن من هو أكبر منهم؛ هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف، صرح بذلك الإمام الحافظ أبو عمرو وعثمان بن سعيد الداني، ونص عليه في غير موضع الإمام أبو محمد مكي بن أبي طالب، وكذلك الإمام أبو العباس أحمد بن عمار المهدي وحققه الإمام الحافظ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة وهو مذهب السلف الذي لا يعرف عن أحد منهم خلافه. قال أبو شامة رحمه الله في كتابه «المرشد الوجيز»: فلا ينبغي أن يغتر بكل قراءة تعزى إلى واحد من هؤلاء الأئمة السبعة ويطلق عليها لفظ الصحة وإن هكذا أنزلت إلا إذا دخلت في ذلك الضابط وحيث لا ينفرد بنقلها مصنف عن غيره ولا يختص ذلك بنقلها عنهم بل إن نقلت عن غيرهم من القراء فذلك لا يخرجها عن الصحة، فإن الاعتماد على استجماع تلك الأوصاف لا عمن تنسب إليه فإن القراءات المنسوبة إلى كل قارئ

(١) رواه البخاري في كتاب فضائل القرآن باب ٥، ٢٧. مسلم في كتاب المسافرين حديث ٢٧. أبو داود في

كتاب الوتر باب ٢٢. الترمذي في كتاب القرآن باب ٩. النسائي في كتاب الافتتاح باب ٣٧.

من السبعة وغيرهم منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ؛ غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجمع عليه في قراءتهم تركن النفس إلى ما نقل عنهم فوق ما ينقل عن غيرهم.

(قلت) وقولنا في الضابط ولو بوجه نريد به وجهاً من وجوه النحو سواء كان أفصح أم فصيحاً، مجمماً عليه أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يضر مثله إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح؛ إذ هو الأصل الأعظم والركن الأقوم، وهذا هو المختار عند المحققين في ركن موافقة العربية؛ فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو أو كثير منهم ولم يعتبر إنكارهم بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها كإسكان (بارئكم ويأمركم) ونحوه (وسبأ، ويابني، ومكر السيء، وننجي المؤمنين في الأنبياء) والجمع بين الساكنين في تأت البيزي وإدغام أبي عمرو (واسطاعوا) لحمزة وإسكان (نعما ويهدي) وإشباع الباء في (نرتعي، ويتقي، ويصبر، وأفتيدة من الناس) وضم (الملائكة اسجدوا) ونصب (كن فيكون) وخفض (والأرحام) ونصب (وليجزى قوماً) والفصل بين المضافين في الأنعام وهمز (سأقيها) ووصل (وإن الياس) وألف (إن هذان) وتخفيف (ولا تتبعان) وقراءة (ليكة) في «الشعراء» و «ص» وغير ذلك قال الحافظ أبو عمرو الداني في كتابه «جامع البيان» بعد ذكره إسكان (بارئكم ويأمركم) لأبي عمرو وحكاية إنكار سيبويه له فقال - أعني - الداني والإسكان أصح في النقل وأكثر في الأداء وهو الذي اختاره وأخذ به، ثم لما ذكر نصوص رواه قال: وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفضى في اللغة والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية إذا ثبت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها.

قلنا: ونعني بموافقة أحد المصاحف ما كان ثابتاً في بعضها دون بعض كقراءة ابن عامر «قالوا اتخذ الله ولدًا» في البقرة بغير واو «وبالزبور وبالكتاب المنير» بزيادة الباء في الاسمين ونحو ذلك فإن ذلك ثابت في المصحف الشامي، وكقراءة ابن كثير «جنات تجري من تحتها الأنهار» في الموضع الأخير من سورة براءة بزيادة من فإن ذلك ثابت في المصحف المكي، وكذلك «فإن الله هو الغني الحميد» في سورة الحديد بحذف هو وكذا (سارعوا) بحذف الواو وكذا (منهما منقلباً) بالثنية في الكهف إلى غير ذلك من مواضع كثيرة في القرآن اختلفت المصاحف فيها فوردت القراءة عن أئمة تلك الأمصار على موافقة مصحفهم فلو لم يكن ذلك كذلك في شيء من المصاحف العثمانية لكانت

القراءة بذلك شاذة لمخالفتها الرسم المجمع عليه (وقولنا) بعد ذلك ولو احتمالاً نعني به ما يوافق الرسم ولو تقديراً إذ موافقة الرسم قد تكون تحقيقاً وهو الموافقة الصريحة، وقد تكون تقديراً وهو الموافقة احتمالاً فإنه قد خولف صريح الرسم في مواضع إجماعاً نحو (السموات والصلحت والليل والصلوة والزكوة والربوا) ونحو (لنظر كيف تعملون) وجيء في الموضوعين حيث كتب بنون واحدة وبألف بعد الجيم في بعض المصاحف؛ وقد توافق بعض القراءات الرسم تحقيقاً ويوافقه بعضها تقديراً نحو (ملك يوم الدين) فإنه كتب بغير ألف في جميع المصاحف فقراءة الحذف تحتمله تخفيفاً كما كتب (ملك الناس) وقراءة الألف محتملة تقديراً كما كتب (مالك الملك) فتكون الألف حذفت اختصاراً وكذلك (النشأة) حيث كتبت بالألف وافقت قراءة المد تحقيقاً ووافقت قراءة القصر تقديراً إذ يحتمل أن تكون الألف صورة الهمزة على غير القياس كما كتب (موثلاً) وقد توافق اختلافات القراءات الرسم تحقيقاً نحو (أنصار الله، ونادته الملائكة، ويغفر لكم، ويعملون، وهيت لك) ونحو ذلك مما يدل تجرده عن النقط والشكل وحذفه وإثباته على فضل عظيم للصحابة رضي الله عنهم في علم الهجاء خاصة وفهم ثاقب في تحقيق كل علم، فسبحان من أعطاهم وفضلهم على سائر هذه الأئمة والله در الإمام الشافعي رضي الله عنه حيث يقول في وصفهم في رسالته التي رواها عنه الزعفراني ما هذا نصه: وقد أثنى الله تبارك وتعالى على أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في القرآن والتوراة والإنجيل وسبق لهم على لسان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الفضل ما ليس لأحد بعدهم فرحمهم الله وهنأهم بما أثابهم من ذلك ببلوغ أعلى منازل الصديقين والشهداء والصالحين، أدوا إلينا سنن رسول الله ﷺ وشاهدوه والوحي ينزل عليه فعملوا ما أراد رسول الله ﷺ عاماً وخاصاً وعزماً وإرشاداً وعرفوا من سنته ما عرفنا وجهلنا وهم فوقنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل وأمر استدرك به علم وأستتبط به، وآراؤهم لنا أحمد وأولى بنا من رأينا عند أنفسنا.

قلت: فانظر كيف كتبوا (الصراط والمصيطرون) بالصاد المبدلة من السين وعدلوا عن السين التي هي الأصل لتكون قراءة السين وإن خالفت الرسم من وجه قد أتت على الأصل فيعتدلان وتكون قراءة الإشمام محتملة، ولو كتب ذلك بالسين على الأصل لفات ذلك وعدت قراءة غير السين مخالفة للرسم والأصل، ولذلك كان الخلاف في المشهور في (بسطة) «الأعراف» دون (بسطة) «البقرة» لكون حرف «البقرة» كتب بالسين وحرف «الأعراف» بالصاد؛ على أن مخالف صريح الرسم في حرف مدغم أو مبدل أو ثابت أو

محذوف أو نحو ذلك لا يعد مخالفاً إذا ثبتت القراءة به ووردت مشهورة مستفاضة؛ ألا ترى أنهم لم يعدوا إثبات ياءات الزوائد وحذف ياء (تسئلني) في «الكهف» وقراءة (وأكون من الصالحين) والطاء من (بضين) ونحو ذلك من مخالفة الرسم المردود فإن الخلاف في ذلك يغتفر إذ هو قريب يرجع إلى معنى واحد وتمشيه صحة القراءة وشهرتها وتلقيها بالقبول وذلك بخلاف زيادة كلمة ونقصانها وتقديمها وتأخيرها حتى ولو كانت حرفاً واحداً من حروف المعاني فإن حكمه في حكم الكلمة لا يسوغ مخالفة الرسم فيه وهذا هو الحد الفاصل في حقيقة اتباع الرسم ومخالفته وقولنا «وصح سندها» فإننا نعني به أن يروي تلك القراءة العدل الضابط عن مثله كذا حتى تنتهي وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له غير معدودة عندهم من الغلط أو مما شذ بها بعضهم؛ وقد شرط بعض المتأخرين التواتر في هذا الركن ولم يكتف فيه بصحة السند وزعم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر وأن ما جاء مجيء الأحاد لا يثبت به قرآن، وهذا مما لا يخفي ما فيه فإن التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنين الأخيرين من الرسم وغيره، إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواتراً عن النبي ﷺ وجب قبوله وقطع بكونه قرآناً سواء وافق الرسم أم خالفه، وإذا اشترطنا التواتر في كل حرف من حروف الخلاف انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم ولقد كنت قبل أجنح إلى هذا القول ثم ظهر فساده وموافقة أئمة السلف والخلف قال الإمام الكبير أبو شامة في «مرشده»: وقد شاع على السنة جماعة من المقرئين المتأخرين وغيرهم من المقلدين أن القراءات السبع كلها متواترة أي كل فرد ما روي عن هؤلاء الأئمة السبعة قالوا: والقطع بأنها منزلة من عند الله واجب ونحن بهذا نقول ولكن فيما اجتمعت على نقله عنهم الطرق واتفقت عليه الفرق من غير تكبير له مع أنه شاع واشتهر واستفاض فلا أقل من اشتراط ذلك إذا لم يتفق التواتر في بعضها. وقال الشيخ أبو محمد إبراهيم بن عمر الجعبري أقول: الشرط واحد وهو صحة النقل ويلزم الآخرون فهذا ضابط يعرف ما هو من الأحرف السبعة وغيرها؛ فمن أحكم معرفة حال النقلة وأمعن في العربية وأتقن الرسم انحلت له هذه الشبهة. وقال الإمام أبو محمد مكي في مصنفه الذي ألحقه بكتاب «الكشف» له: فإن سأل سائل فقال فما الذي يقبل من القرآن الآن فيقرأ به وما الذي لا يقبل ولا يقرأ به وما الذي يقبل ولا يقرأ به؟ فالجواب أن جميع ما روي في القرآن على ثلاثة أقسام: قسم يقرأ به اليوم وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال وهن أن ينقل عن الثقات عن النبي ﷺ ويكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن سائغاً ويكون موافقاً لخط المصحف فإذا اجتمعت فيه هذه الثلاث الثلاث قريء به وقطع على مغيبه وصحته وصدقه لأنه أخذ عن إجماع من جهة موافقة خط المصحف

وكفر من جحدته؛ قال والقسم الثاني ما صح نقله عن الآحاد وضح وجهه في العربية وخالف لفظه خط المصحف فهذا يقبل ولا يقرأ به لعلتين: إحداهما أنه لم يؤخذ بإجماع إنما أخذ بأخبار الآحاد ولا يثبت قرآن به بخبر الواحد، والعللة الثانية أنه مخالف لما قد أجمع عليه فلا يقطع على مغيبه وصحته وما لم يقطع على صحته لا يجوز القراءة به ولا يكفر من جحدته وليبس ما صنع إذا جحدته قال: والقسم الثالث هو ما نقله غير ثقة أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية فهذا لا يقبل وإن وافق خط المصحف قال: ولكل صنف من هذه الأقسام تمثيل تركنا ذكره اختصاراً.

قلت ومثال القسم الأول (مالك ومالك. ويخدعون ويخادعون. وأوصى ووصى. ويطوع ويطوع) ونحو ذلك من القراءات المشهورة. ومثال القسم الثاني قراءة عبدالله بن مسعود وأبي الدرداء: (والذكر والأنثى) في ﴿وما خلق الذكر والأنثى﴾ وقراءة ابن عباس ﴿وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصبا﴾ ﴿وأما الغلام فكان كافراً﴾ ونحو ذلك مما ثبت برواية الثقات. واختلف العلماء في جواز القراءة بذلك في الصلاة فأجازها بعضهم لأن الصحابة والتابعين كانوا يقرؤون بهذه الحروف في الصلاة وهذا أحد القولين لأصحاب الشافعي وأبي حنيفة وإحدى الروايتين عن مالك وأحمد. وأكثر العلماء على عدم الجواز لأن هذه القراءات لم تثبت متواترة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإن ثبتت بالنقل فإنها منسوخة بالعرضة الأخيرة أو بإجماع الصحابة على المصحف العثماني أو أنها لم تنقل إلينا نقلاً يثبت بمثله القرآن أو أنها لم تكن من الأحرف السبعة؛ كل هذه مآخذ للمانعين. وتوسط بعضهم فقال: إن قرأ بها في القراءة الواجبة وهي الفاتحة عند القدرة على غيرها لم تصح صلاته لأنه لم يتيقن أنه أدى الواجب من القراءة لعدم ثبوت القرآن بذلك، وإن قرأ بها فيما لا يجب لم تبطل لأنه لم يتيقن أنه أتى في الصلاة بمبطل لجواز أن يكون ذلك من الحروف التي أنزل عليها القرآن وهذا يبتنى على أصل وهو أن ما لم يثبت كونه من الحروف السبعة فهل يجب القطع بكونه ليس منها؟ فالذي عليه الجمهور أنه لا يجب القطع بذلك، إذ ليس ذلك مما وجب علينا أن يكون العلم به في النفي والإثبات قطعياً وهذا هو الصحيح عندنا وإليه أشار مكي بقوله «وليبس ما صنع إذا جحدته»؛ وذهب بعض أهل الكلام إلى وجوب القطع بنفيه حتى قطع بعضهم بخطأ من لم يثبت البسمة من القرآن في غير سورة النمل، وعكس بعضهم فقطع بخطأ من أثبتنا لزعمهم أن ما كان من موارد الاجتهاد في القرآن فإنه يجب القطع بنفيه. والصواب أن كلاً من القولين حق وأنها آية من القرآن في بعض القراءات وهي قراءة الذين يفصلون بها بين السورتين وليست

آية في قراءة من لم يفصل بها والله أعلم. وكان بعض أئمتنا يقول: وعلى قول من حرم القراءة بالشاذ يكون عالم من الصحابة وأتباعهم قد ارتكبوا محرماً بقراءتهم بالشاذ فيسقط الاحتجاج بخبر من يرتكب المحرم دائماً وهم نقلة الشريعة الإسلامية فيسقط ما نقلوه فيفسد على قول هؤلاء نظام الإسلام والعباد بالله. قال: ويلزم أيضاً أن الذين قرؤوا بالشواذ لم يصلوا قط لأن تلك القراءة محرمة والواجب لا يتأدى بفعل المحرم، وكان مجتهد العصر أبو الفتح محمد بن علي بن دقيق العيد يستشكل الكلام في هذه المسئلة ويقول: الشواذ نقلت. نقل أحاد عن رسول الله ﷺ؛ فيعلم ضرورة أنه ﷺ قرأ بشاذ منها وإن لم يعين، قال: فتلك القراءة تواترت وإن لم تتعين بالشخص فكيف يسمى شاذاً والشاذ لا يكون متواتراً؟ قلت: وقد تقدم أنفاً ما يوضح هذه الإشكالات من مأخذ من منع القراءة بالشاذ؛ وقضية ابن شنبوذ في منعه من القراءة به معروفة وقصته في ذلك مشهورة ذكرناها في كتاب الطبقات؛ وأما إطلاق من لا يعلم على ما لم يكن عن السبعة القراء أو ما لم يكن في هذه الكتب المشهورة كالشاطبية والتيسير أنه شاذ فإنه اصطلاح ممن لا يعرف حقيقة ما يقول كما سنبينه فيما بعد إن شاء الله تعالى.

ومثال القسم الثالث مما نقله غير ثقة كثير مما في كتب الشواذ مما غالب إسناده ضعيف كقراءة ابن السميع وأبي السمال وغيرهما في ﴿نَسْجِيكَ بِيَدْنِكَ﴾ (نسخيك): بالحاء المهملة ﴿رَتَكُونَ لِمَنْ خَلَقَكَ آيَةً﴾ بفتح سكون اللام، وكالقراءة المنسوبة إلى الامام أبي حنيفة رحمه الله التي جمعها أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي ونقلها عنه أبو القاسم الهذلي وغيره فإنها لا أصل لها. قال أبو العلاء الواسطي: إن الخزاعي وضع كتاباً في الحروف نسبة إلى أبي حنيفة فأخذت خط الدارقطني وجماعة أن الكتاب موضوع لا أصل له. قلت: وقد رويت الكتاب المذكور ومنه ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ برفع الهاء ونصب الهمزة وقد راج ذلك على أكثر المفسرين ونسبها إليه وتكلف توجيهها وإن أبا حنيفة لبريء منها؛ ومثال ما نقله ثقة ولا وجه له في العربية ولا يصدر مثل هذا إلا على وجه السهو والغلط وعدم الضبط ويعرفه الأئمة المحققون والحفاظ الضابطون وهو قليل جداً بل لا يكاد يوجد. وقد جعل بعضهم منه رواية خارجة عن نافع (معائش) بالهمز وما رواه ابن بكار عن أيوب عن يحيى عن ابن عامر من فتح ياء (أدرى) أقرب) مع اثبات الهمزة وهي رواية زيد وأبي حاتم عن يعقوب، وما رواه أبو علي العطار عن العباس عن أبي عمرو (ساحران تظَاهرا) بتشديد الظاء والنظر في ذلك لا يخفى، ويدخل في هذين القسمين ما يذكره بعض المتأخرين من شرح الشاطبية في وقف حمزة على نحو (أسمائهم، وأوليك) بياء خالصة ونحو (شركاؤهم وأحباؤه) بواو خالصة ونحو

(بداكم واخاه) بألف خالصة ونحو (راى، را، وترأى. ترا. واشمازت. اشمزت. وفاداراتم. فادارتم) بالحذف في ذلك كله مما يسمونه التخفيف الرسمي ولا يجوز في وجه من وجوه العربية فإنه إما أن يكون منقولاً عن ثقة ولا سبيل إلى ذلك فهو مما لا يقبل إذ لا وجه له، وإما أن يكون منقولاً عن غير ثقة فمنعه أخرى ورده أولى مع أني تتبعت ذلك فلم أجده منصوصاً لحمزة لا بطرق صحيحة ولا ضعيفة وسيأتي بيان ذلك في بابيه إن شاء الله. وبقي قسم مردود أيضاً وهو ما وافق العربية والرسم ولم ينقل البتة فهذا رده أحق ومنعه أشد ومرتكبه مرتكب لعظيم من الكبائر، وقد ذكر جواز ذلك عن أبي بكر محمد بن الحسن بن مقسم البغدادي المقرئ النحوي وكان بعد الثلثمائة. قال الإمام أبو طاهر بن أبي هاشم في كتابه «البيان»: وقد نبغ نابغ في عصرنا فزعم أن كل من صح عنده وجه في العربية بحرف من القرآن يوافق المصحف فقراءته جائزة في الصلاة وغيرها فابتدع بدعة ضل بها عن قصد السبيل.

قلت: وقد عقد له بسبب ذلك مجلس ببغداد حضره الفقهاء والقراء وأجمعوا على منعه وأوقف للضرب فتاب ورجع وكتب عليه بذلك محضر كما ذكره الحافظ أبو بكر الخطيب في تاريخ بغداد وأشرنا إليه في الطبقات ومن ثم امتنعت القراءة بالقياس المطلق وهو الذي ليس له أصل في القراءة يرجع إليه ولا ركن وثيق في الأداء يعتمد عليه كما روينا عن عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت رضي الله عنهما من الصحابة وعن ابن المنكدر وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز وعامر الشعبي من التابعين أنهم قالوا: القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول فاقروا كما علمتموه ولذلك كان كثير من أئمة القراءة كنافع وأبي عمرو يقول: لو لا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرأت لقرأت حرف كذا كذا. وحرف كذا كذا. أما إذا كان القياس على إجماع انعقد أو عن أصل يعتمد فيصير إليه عند عدم النص وغموض وجه الأداء فإنه مما يسوغ قبوله ولا ينبغي رده لا سيما فيما تدعو إليه الضرورة وتمس الحاجة مما يقوي وجه الترجيح ويعين على قوة التصحيح بل قد لا يسمى ما كان كذلك قياساً على الوجه الاصطلاحي إذ هو في الحقيقة نسبة جزئي إلى كلي كمثل ما اختير في تخفيف بعض الهمزات لأهل الأداء وفي إثبات البسمة وعدمها لبعض القراء ونقل (كتابه أني) وإدغام (ماليه هلك) قياساً عليه وكذلك قياس (قال رجلان. وقال رجل) على (قال رب) في الإدغام كما ذكره الداني وغيره ونحو ذلك مما لا يخالف نصاً ولا يرد إجماعاً ولا أصلاً مع أنه قليل جداً كما ستراه مبيناً بعد إن شاء الله تعالى، وإلى ذلك أشار مكِّي بن أبي طالب رحمه الله في آخر كتابه «التبصرة» حيث قال: فجميع ما ذكرناه في هذا الكتاب ينقسم ثلاثة أقسام: قسم قرأت به ونقلته وهو منصوص في الكتب موجود.

وقسم قرأت به وأخذته لفظاً أو سماعاً وهو غير موجود في الكتب. وقسم لم أقرأ به ولا وجدته في الكتب ولكن قسمه على ما قرأت به إذ لا يمكن فيه إلا ذلك عند عدم الرواية في النقل والنص وهو الأقل.

قلت: وقد زل بسبب ذلك قوم وأطلقوا قياس ما لا يروى على ما روي وما له وجه ضعيف على الوجه القوي كأخذ بعض الأغبياء بإظهار الميم المقلوبة من النون والتنوين وقطع بعض القراء بتريق الراء الساكنة قبل الكسرة والياء وإجازة بعض من بلغنا ع. تريق لام الجلالة تبعاً لتريق الراء من (ذكر الله) إلى غير ذلك مما تجده في موضعه ظاهراً في التوضيح مبيناً بالتصحيح مما سلكنا فيه طريق السلف ولم نعدل فيه إلى تمويه الخلف ولذلك منع بعض الأئمة تركيب القراءات بعضها ببعض وخطأ القارئ بها في السنة والفرض. قال الإمام أبو الحسن علي بن محمد السخاوي في كتابه «جمال القراء»: وخطت هذه القراءات بعضها ببعض خطأ. وقال الحبر العلامة أبو زكريا النووي في كتابه «التبيان»: وإذا ابتدأ القارئ بقراءة شخص من السبعة فينبغي أن لا يزال على تلك القراءة ما دام للكلام ارتباط فإذا انقضى ارتباطه فله أن يقرأ بقراءة آخر من السبعة والأولى دوامه على تلك القراءة في ذلك المجلس. قلت: وهذا معنى ما ذكره أبو عمرو بن الصلاح في فتاويه. وقال الأستاذ أبو إسحق الجعبري: والتركيب ممتنع في كلمة وفي كلمتين إن تعلق أحدهما بالآخر وإلا كره. قلت: وأجازها أكثر الأئمة مطلقاً وجعل خطأ مانعي ذلك محققاً، والصواب عندنا في ذلك التفصيل والعدول بالتوسط إلى سواء السبيل فنقول: إن كانت إحدى القراءتين مترتبة على الأخرى فالمنع من ذلك منع تحريم كمن يقرأ ﴿فَتَلَقَى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ بالرفع فيهما أو بالنصب أخذاً رفع «آدم» من قراءة غير ابن كثير ورفع «كلمات» من قراءة ابن كثير ونحو ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ بالتشديد مع الرفع أو عكس ذلك ونحو ﴿أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ﴾ وشبهه مما يركب بما لا تجيزه العربية ولا يصح في اللغة وأما ما لم يكن كذلك فإننا نفرق فيه بين مقام الرواية وغيرها فإن قرأ بذلك على سبيل الرواية فإنه لا يجوز أيضاً من حيث إنه كذب في الرواية وتخليط على أهل الدراية، وإن لم يكن على سبيل النقل والرواية بل على سبيل القراءة والتلاوة فإنه جائز صحيح مقبول لا منع منه ولا حظر وإن كنا نعيبه على أئمة القراءات العارفين باختلاف الروايات من وجه تساوي العلماء بالعوام، لا من وجه أن ذلك مكروه أو حرام إذ كل من عند الله نزل به الروح الأمين على قلب سيد المرسلين تخفيفاً عن الأمة، وتهويناً على أهل هذه الملة. فلو أوجبنا عليهم قراءة كل رواية على حدة لشق عليهم تمييز القراءة الواحدة وانعكس المقصود من التخفيف وعاد الأمر بالسهولة إلى التكليف وقد روينا في المعجم الكبير للطبراني بسند الصحيح عن

إبراهيم النخعي قال قال عبدالله بن مسعود «ليس الخطأ أن يقرأ بعضه في بعض ولكن الخطأ أن يلحقوا به ما ليس منه» وقال رسول الله ﷺ «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقروا ما تيسر منه» متفق عليه. وهذا لفظ البخاري عن عمر. وفي لفظ البخاري أيضاً عن عمر سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأها رسول الله ﷺ الحديث. وفي لفظ مسلم عن أبي أن النبي ﷺ «كان عند أضيحة بني غفار فأتاه جبريل فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف فقال: أسأل الله معافاته ومعونته وإن أمتي لا تطيق ذلك. ثم أتاه الثانية على حرفين فقال له مثل ذلك ثم أتاه الثالثة بثلاثة فقال له مثل ذلك ثم أتاه الرابعة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على سبعة أحرف فأبما حرف قرؤا عليه فقد أصابوا» ورواه أبو داود والترمذي وأحمد وهذا لفظه مختصراً. وفي لفظ للترمذي أيضاً عن أبي قال: لقي رسول الله ﷺ جبريل عند أحجار المرا قال فقال رسول الله ﷺ لجبريل «إني بعثت إلى أمة أميين فيهم الشيخ الفاني والمعجوز الكبيرة والغلام قال: فمرهم فليقرؤا القرآن على سبعة أحرف» قال الترمذي حسن صحيح. وفي لفظ «فمن قرأ بحرف منها فهو كما قرأ» وفي لفظ حذيفة «فقلت يا جبريل إني أرسلت إلى أمة أمية الرجل والمرأة والغلام والجارية والشيخ الفاني الذي لم يقرأ كتاباً قط قال: إن القرآن أنزل على سبعة أحرف» وفي لفظ لأبي هريرة «أنزل القرآن على سبعة أحرف عليماً حكيماً غفوراً رحيماً وفي رواية لأبي «دخلت المسجد أصلي فدخل رجل فانفتح النحل فقرأ فخالفتني في القراءة فلما انفتل قلت: من أقرأك؟ قال: رسول الله ﷺ. ثم جاء رجل فقام يصلي فقرأ وانفتح النحل فخالفتني وخالف صاحبي فلما انفتل قلت: من أقرأك؟ قال: رسول الله ﷺ. قال فدخل قلبي من الشك والتكذيب أشد مما كان في الجاهلية فأخذت بأيديهما فانطلقت بهما إلى النبي ﷺ فقلت: استقرئ هذين. فاستقرأ أحدهما قال: أحسنت فدخل قلبي من الشك والتكذيب أشد مما كان في الجاهلية ثم استقرأ الآخر فقال: أحسنت فدخل صدري من الشك والتكذيب أشد مما كان في الجاهلية فضرب رسول الله ﷺ صدري بيده فقال: أعيذك بالله يا أباي من الشك ثم قال: إن جبريل عليه السلام أتاني فقال: إن ربك عز وجل يأمرك أن تقرأ القرآن على حرف واحد فقلت: اللهم خفف عن أمتي ثم عاد فقال إن ربك عز وجل يأمرك أن تقرأ القرآن على حرفين فقلت: اللهم خفف عن أمتي. ثم عاد فقال إن ربك عز وجل يأمرك أن تقرأ القرآن على سبعة أحرف وأعطاك بكل ردة مسألة» الحديث رواه الحارث بن أبي أسامة في مسنده بهذا اللفظ، وفي لفظ لابن مسعود «فمن قرأ على حرف منها فلا يتحول إلى غيره رغبة عنه» وفي لفظ لأبي بكر «كل شاف كاف ما لم تختم آية عذاب برحمة وآية رحمة

بعذاب» وهو كقولك هلم وتعال وأقبل وأسرع وأذهب واعجل. وفي لفظ لعمر بن العاص «فأي ذلك قرأتم فقد أصبتم ولا تماروا فيه فإن المرء فيه كفر». وقد نص الإمام الكبير أبو عبيد القاسم بن سلام رحمه الله على أن هذا الحديث تواتر عن النبي ﷺ.

قلت: وقد تتبع طرق هذا الحديث في جزء مفرد جمعته في ذلك فروينا من حديث عمر بن الخطاب، وهشام بن حكيم بن حزام، وعبد الرحمن بن عوف، وأبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود، ومعاذ بن جبل، وأبي هريرة، وعبد الله بن عباس، وأبي سعيد الخدري، وحذيفة بن اليمان، وأبي بكرة، وعمرو بن العاص، وزيد بن أرقم، وأنس بن مالك، وسمرة بن جندب، وعمر بن أبي سلمة، وأبي جهيم وأبي طلحة الأنصاري، وأم أيوب الأنصارية رضي الله عنهم؛ وروى الحافظ أبو يعلى الموصلي في مسنده الكبير أن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال يوماً وهو على المنبر: أذكر أن رجلاً سمع النبي ﷺ قال «إن القرآن أنزل على سبعة أحرف كلها شاف كاف» لما قام فقاموا حتى لم يحصوا فشهدوا أن رسول الله ﷺ قال «أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف» فقال عثمان رضي الله عنه: وأنا أشهد معهم. وقد تكلم الناس على هذا الحديث بأنواع الكلام وصنف الإمام الحافظ أبو شامة رحمه الله فيه كتاباً حافلاً وتكلم بعده قوم وجح آخرون إلى شيء آخر والذي ظهر لي أن الكلام عليه ينحصر في عشرة أوجه:

الأول في سبب وروده.

الثاني في معنى الأحرف

الثالث في المقصود بها هنا.

الرابع ما وجه كونها سبعة.

الخامس على أي شيء يتوجه اختلاف هذه السبعة.

السادس على كم معنى تشتمل هذه السبعة.

السابع هل هذه السبعة متفرقة في القرآن.

الثامن هل المصاحف العثمانية مشتملة عليها.

التاسع هل القراءات التي بين أيدي الناس اليوم هي السبعة أم بعضها.

العاشر ما حقيقة هذا الاختلاف وفائدته.

فأما سبب وروده على سبعة أحرف فللتخفيف على هذه الأمة وإرادة اليسر بها والتهوين عليها شرفاً لها وتوسعة ورحمة وخصوصية لفضلها وإجابة لقصد نبيها أفضل الخلق وحبيب الحق حيث أتاه جبريل فقال له «إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف فقال ﷺ: أسأل الله معافاته ومعونته إن أمتي لا تطيق ذلك» ولم يزل يردد المسألة حتى بلغ سبعة أحرف؛ وفي الصحيح أيضاً «إن ربي أرسل إلي أن اقرأ القرآن على حرف فرددت إليه أن هوّن على أمتي ولم يزل يردد حتى بلغ سبعة أحرف» وكما ثبت صحيحاً: «إن القرآن نزل من سبعة أبواب على سبعة أحرف، وإن الكتاب قبله كان ينزل من باب واحد على حرف واحد» وذلك أن الأنبياء عليهم السلام كانوا يبعثون إلى قومهم الخاصين بهم، والنبي ﷺ بعث إلى جميع الخلق أحمرها وأسودها عربيها وعجميها؛ وكانت العرب الذين نزل القرآن بلغتهم لغاتهم مختلفة، وألسنتهم شتى، ويعسر على أحدهم الانتقال من لغته إلى غيرها أو من حرف إلى آخر بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولا بالتعليم والعلاج لا سيما الشيخ والمرأة ومن لم يقرأ كتاباً كما أشار إليه ﷺ. فلو كلفوا العدول عن لغتهم والانتقال عن ألسنتهم لكان من التكليف بما لا استطاع وما عسى أن يتكلف المتكلف وتأبى الطباع ولذلك اختلف العلماء في جواز القراءة بلغة غير العربي على أقوال؛ ثالثها إن عجز عن العربي جاز وإلا فلا وليس هذا موضع الترجيح فقد ذكر في موضعه. قال الإمام أبو محمد عبدالله بن قتيبة في كتاب «المشكل»: فكان من تيسير الله تعالى أن أمر نبيه ﷺ بأن يقرء كل أمة بلغتهم وما جرت عليه عادتهم فالهذلي يقرأ (عتى حين) يريد (حتى) هكذا يلفظ بها ويستعملها والأسدي يقرأ (تعلمون وتعلم وتسود وجوه وإلم إعهد إليكم) والتميمي يهزم والقرشي لا يهزم والآخر يقرأ (قيل لهم، وغيض الماء) ياشمام الضم مع الكسر و(بضاعتنا ردت) ياشمام الكسر مع الضم و(مالك لا تأمنا) ياشمام الضم مع الإدغام قلت: وهذا يقرأ (عليهم وفيهم) بالضم والآخر يقرأ (عليهم ومنهمو) بالصلة، وهذا يقرأ (قد أفلح. وقل أوحى، وخلوا إلى) بالنقل والآخر يقرأ (موسى، وعيسى، ودنيا) بالإمالة وغيره يلطف، وهذا يقرأ (خبيراً وبصيراً) بالترقيق والآخر يقرأ (الصلوة، والطلاق) بالتفخيم إلى غير ذلك. قال ابن قتيبة: ولو أراد كل فريق من هؤلاء أن يزول عن لغته وما جرى عليه اعتياده طفلاً وناشياً وكهلاً لاشتد ذلك عليه وعظمت المحنة فيه ولم يمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة وتذليل للسان وقطع للعادة فأراد الله برحمته ولطفه أن يجعل لهم متسعاً في اللغات ومتصرفاً في الحركات كتيسيره عليهم في الدين.

وأما معنى الأحرف فقال أهل اللغة: حرف كل شيء طرفه ووجهه وحافته وحده وناحيته والقطعة منه، والحرف أيضاً واحد حروف التهجي كأنه قطعة من الكلمة. قال

الحافظ أبو عمرو الداني: معنى الأحرف التي أشار إليها النبي ﷺ ها هنا يتوجه إلى وجهين: أحدهما أن يعني أن القرآن أنزل على سبعة أوجه من اللغات لأن الأحرف جمع حرف في القليل كفلس وأفلس والحرف قد يراد به الوجه بدليل قوله تعالى ﴿بِعَبْدِ اللَّهِ عَلَى حَرْفٍ﴾ الآية. فالمراد بالحرف هنا الوجه أي على النعمة والخير وإجابة السؤال والعافية فإذا استقامت له هذه الأحوال اطمأن وعبد الله وإذا تغيرت عليه وأمتحنه بالشدة والضرب ترك العبادة وكفر فهذا عبد الله على وجه واحد فلهذا سمي النبي ﷺ هذه الأوجه المختلفة من القراءات والمتغايرة من اللغات أحرفاً على معنى أن كل شيء منها وجه. قال: والوجه الثاني من معناها أن يكون سمي القراءات أحرفاً على طريق السعة كعادة العرب في تسميتهم الشيء باسم ما هو منه وما قاربه وجاوره وكان كسبب منه وتعلق به ضرباً من التعلق كتسميتهم الجملة باسم البعض منها فلذلك سمي ﷺ القراءة حرفاً وإن كان كلاماً كثيراً من أجل أن منها حرفاً قد غير نظمه أو كسر أو قلب إلى غيره أو أميل أو زيد أو نقص منه على ما جاء في المختلف فيه من القراءة فسمى القراءة إذ كان ذلك الحرف فيها حرفاً على عادة العرب في ذلك واعتماداً على استعمالها. قلت: وكلا الوجهين محتمل إلا أن الأول محتمل احتمالاً قوياً في قوله ﷺ «سبعة أحرف» أي سبعة أوجه وأنحاء، والثاني محتمل احتمالاً قوياً في قول عمر رضي الله عنه في الحديث سمعت هشاماً يقرأ سورة الفرقان على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله ﷺ أي على قراءات كثيرة، وكذا قوله في الرواية الأخرى سمعته يقرأ فيها أحرفاً لم يكن نبي الله ﷺ أقرئها فالأول غير الثاني كما سيأتي بيانه.

وأما المقصود بهذه السبعة فقد اختلف العلماء في ذلك مع إجماعهم على أنه ليس المقصود أن يكون الحرف الواحد يقرأ على سبعة أوجه إذ لا يوجد ذلك إلا في كلمات يسيرة نحو (أف، وجبريل، وأرجه، وهيئات، وهيت) وعلى أنه لا يجوز أن يكون المراد هؤلاء السبعة القراء المشهورين وإن كان يظنه بعض العوام، لأن هؤلاء السبعة لم يكونوا خلقوا ولا وجدوا؛ وأول من جمع قراءاتهم أبو بكر بن مجاهد في أثناء المائة الرابعة كما سيأتي وأكثر العلماء على أنها لغات. ثم اختلفوا في تعيينها فقال أبو عبيد: قريش، وهذيل، وثقيف، وهوازن، وكنانة، وتميم، واليمن؛ وقال غيره: خمس لغات في أكناف هوازن: سعد وثقيف، وكنانة وهذيل، وقريش، ولغتان على جميع ألسنة العرب. وقال أبو عبيد أحمد بن محمد بن محمد الهروي: يعني على سبع لغات من لغات العرب أي أنها متفرقة في القرآن فبعضه بلغة قريش وبعضه بلغة هذيل وبعضه بلغة هوازن وبعضه بلغة اليمن. قلت: وهذه الأقوال مدخولة فإن عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم اختلفا في قراءة سورة الفرقان كما

ثبت في الصحيح وكلاهما قرشيان من لغة واحدة وقبيلة واحدة. وقال بعضهم: المراد بها معاني الأحكام: كالحلال، والحرام والمحكم، والمتشابه، والأمثال، والإنشاء، والإخبار. وقيل: الناسخ، والمنسوخ والخاص، والعام، والمجمل والمبين، والمفسر. وقيل: الأمر، والنهي، والطلب والدعاء والخبر، والاستخبار، والزجر. وقيل: الوعد، والوعيد، والمطلق، والمقيد، والتفسير، والإعراب، والتأويل. قلت: وهذه الأقوال غير صحيحة فإن الصحابة الذين اختلفوا وترافعوا إلى النبي ﷺ كما ثبت في حديث عمر وهشام وأبي وابن مسعود وعمر بن العاص وغيرهم لم يختلفوا في تفسيره ولا أحكامه وإنما اختلفوا في قراءة حروفه. فإن قيل: فما تقول في الحديث الذي رواه الطبراني من حديث عمر بن أبي سلمة المخزومي أن النبي ﷺ قال لإبن مسعود «إن الكتب كانت تنزل من السماء من باب واحد وإن القرآن أنزل من سبعة أبواب على سبعة أحرف: حلال، وحرام، ومحكم، ومتشابه، وضرب أمثال، وأمر وزاجر، فأحل حلاله وحرم حرامه واعمل بمحكمه وقف عند متشابهه واعتبر أمثاله فإن كلاً من عند الله وما يذكر إلا أولو الأبواب»؟ (فالجواب) عنه من ثلاثة أوجه: (أحدها) أن هذه السبعة غير السبعة الأحرف التي ذكرها النبي ﷺ في تلك الأحاديث وذلك من حيث فسرها في هذا الحديث فقال حلال وحرام إلى آخره وأمر بإحلال حلاله وتحريم حرامه إلى آخره ثم أكد ذلك بالأمر بقول (آمنا به كل من عند ربنا) فدل على أن هذه غير تلك القراءات. (الثاني) أن السبعة الأحرف في هذا الحديث هي هذه المذكورة في الأحاديث الأخرى التي هي الأوجه والقراءات ويكون قوله «حلال وحرام» إلى آخره تفسيراً للسبعة الأبواب والله أعلم. (الثالث) أن يكون قوله «حلال وحرام» إلى آخره لا تعلق له بالسبعة الأحرف ولا بالسبعة الأبواب بل إخبار عن القرآن أي هو كذا وكذا واتفق كونه بصفات سبع كذلك.

وأما وجه كونها سبعة أحرف دون أن لا كانت أقل أو أكثر فقال الأكثرون: إن أصول قبائل العرب تنتهي إلى سبعة، أو أن اللغات الفصحى سبع وكلاهما دعوى، وقيل ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد بحيث لا يزيد ولا ينقص بل المراد السعة والتيسير وأنه لا حرج عليهم في قراءته بما هو من لغات العرب من حيث إن الله تعالى أذن لهم في ذلك والعرب يطلقون لفظ السبع والسبعين والسبعائة ولا يريدون حقيقة العدد بحيث لا يزيد ولا ينقص بل يريدون الكثرة والمبالغة من غير حصر قال تعالى ﴿كمثل حبة أنبتت سبع سنابل﴾ و ﴿إن تستغفر لهم سبعين مرة﴾ وقال ﷺ في الحسنة «إلى سبعائة ضعف إلى أضعاف كثيرة» وكذا حمل بعضهم قوله ﷺ «الإيمان بضع وسبعون شعبة» وهذا جيد لولا أن الحديث ياباه فإنه ثبت في الحديث من غير وجه أنه لما أتاه جبريل بحرف واحد قال

له ميكائيل استزده وأنه سأل الله تعالى التهوين على أمته فأثاه على حرفين فأمره ميكائيل بالاستزادة، وسأل الله التخفيف فأثاه بثلاثة ولم يزل كذلك حتى بلغ سبعة أحرف؛ وفي حديث أبي بكر «فنظرت إلى ميكائيل فسكت فعلمت أنه قد انتهت العدة» فدل على إرادة حقيقة العدد وانحصاره ولا زلت أستشكل هذا الحديث وأفكر فيه وأمعن النظر من نيف وثلاثين سنة حتى فتح الله علي بما يمكن أن يكون صواباً إن شاء الله وذلك أنني تتبعت القراءات صحيحها وشاذها وضعيفها ومنكرها فإذا هو يرجع اختلافها إلى سبعة أوجه من الاختلاف لا يخرج عنها وذلك إما في الحركات بلا تغير في المعنى والصورة: نحو (البخل) بأربعة (ويحسب) بوجهين أو بتغير في المعنى فقط نحو (فتلقى آدم من ربه كلمات. واذكر بعد أمة، وأمه) وإما في الحروف بتغير المعنى لا الصورة نحو (تبلوا، وتتلوا. ونحيك بيدك لتكون لمن خلفك وننجيك بيدك) أو عكس ذلك نحو (بصطة وبسطة، والصراط والسرائط) أو بتغيرهما نحو (أشد منكم ومنهم، ويأتل ويأتل)، و (فامضوا إلى ذكر الله) وأما في التقديم والتأخير نحو (فيقتلون ويقتلون، وجاءت سكرت الحق بالموت) أو في الزيادة والنقصان نحو (وأوصى ووصى، والذكر والأنثى) فهذه سبعة أوجه لا يخرج الاختلاف عنها، وأما نحو اختلاف الإظهار، والإدغام، والروم، والإشمام، والتفخيم، والترقيق، والمد والقصر، والإمالة، والفتح، والتحقيق، والتسهيل، والإبدال، والنقل مما يعبر عنه بالأصول فهذا ليس من الاختلاف الذي يتنوع فيه اللفظ والمعنى لأن هذه الصفات المتنوعة في أذائه لا تخرجه عن أن يكون لفظاً واحداً ولئن فرض فيكون من الأول. ثم رأيت الإمام الكبير أبا الفضل الرازي حاول ما ذكرته فقال: إن الكلام لا يخرج اختلافه عن سبعة أوجه: (الأول) اختلاف الأسماء من الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والمبالغة وغيرها. (الثاني) اختلاف تصريف الأفعال وما يسند إليه من نحو الماضي والمضارع والأمر والإسناد إلى المذكر والمؤنث والمتكلم والمخاطب والفاعل والمفعول به. (الثالث) وجوه الإعراب. (الرابع) الزيادة والنقص. (الخامس) التقديم والتأخير. (السادس) القلب والإبدال في كلمة بأخرى وفي حرف بآخر. (السابع) اختلاف اللغات من فتح وإمالة وترقيق وتفخيم وتحقيق وتسهيل وإدغام وإظهار ونحو ذلك.

ثم وقفت على كلام ابن قتيبة وقد حاول ما حاولنا بنحو آخر فقال: وقد تدبرت وجوه الاختلاف في القراءات فوجدتها سبعة: (الأول) في الإعراب بما لا يزيل صورتها في الخط ولا يغير معناها نحو ﴿هؤلاء بناتي هن أطهر لكم. وأطهر وهل يجازى إلا الكفور، ونجازى إلا الكفور، والبخل والبخل وميسرة وميسرة﴾. (الثاني) الاختلاف في إعراب الكلمة وحركات بنائها بما يغير معناها ولا يزيلها عن صورتها نحو (ربنا باعد،

ورثنا باعد، وإذ تلقونه، وتلقونه؛ وبعد أمة وبعد أمة). (والثالث) الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها بما يغير معناها ولا يزيل صورتها نحو (وانظر إلى العظام كيف ننشرها وننشرها؛ وإذا فُزِعَ عن قلوبهم وفُزِعَ). (والرابع) أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يغير صورتها ومعناها نحو (طلع نضيد) في موضع (وطلح منضود) في آخر. (والخامس) أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يغير صورتها في الكتاب ولا يغير معناها نحو (الإذقية واحدة وصيحة واحدة، وكالعهن المنفوش وكالصوف). (والسادس) أن يكون الاختلاف بالتقديم والتأخير نحو: (وجاءت سكرة الحق بالموت، في: سكرة الموت بالحق). (والسابع) أن يكون الاختلاف بالزيادة والنقصان نحو (وما عملت أيديهم وعملته، وإن الله هو الغني الحميد، وهذا أخي له تسع تسعون نعجة أنثى) ثم قال ابن قتيبة: وكل هذه الحروف كلام الله تعالى نزل به الروح الأمين على رسول الله ﷺ انتهى. (قلت) وهو حسن كما قلنا إلا أن تمثيله بطلع نضيد وطلح منضود لا تعلق له باختلاف القراءات، ولو مثل عوض ذلك بقوله (بضنين) بالضاد (وبظنين) بالظاء (وأشد منكم، وأشد منهم) لاستقام، وطلع بدر حسنه في تمام، على أنه قد فاته كما فات غيره أكثر أصول القراءات كالإدغام، والإظهار، والإخفاء، والإمالة، والتفخيم، وبين بين، والمد، والقصر، وبعض أحكام الهمز، كذلك الروم، والإشمام، على اختلاف أنواعه وكل ذلك من اختلاف القراءات وتغاير الألفاظ مما اختلف فيه أئمة القراء وقد كانوا يترافعون بدون ذلك إلى النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم ويرد بعضهم على بعض كما سيأتي تحقيقه وبيانه في باب الهمز والنقل والإمالة ولكن يمكن أن يكون هذا من القسم الأول فيشمل الأوجه السبعة على ما قررناه.

وأما على أي شيء يتوجه اختلاف هذه السبعة فإنه يتوجه على أنحاء ووجر مع السلامة من التضاد والتناقض كما سيأتي إيضاحه في حقيقة اختلاف هذه السبعة (فمنها) ما يكون لبيان حكم مجمع عليه كقراءة سعد بن أبي وقاص وغيره ﴿وله أخ أو أخت من أم﴾ فإن هذه القراءة تبين أن المراد بالإخوة هنا هو الإخوة للأُم وهذا أمر مجمع عليه ولذلك اختلف العلماء في المسئلة المشتركة وهي زوج وأم أو جدة واثنان من إخوة الأم وواحد أو أكثر من إخوة الأب والأم فقال الأكثرون من الصحابة وغيرهم بالتشريك بين الإخوة لأنهم من أم واحدة وهو مذهب الشافعي ومالك وإسحق وغيرهم. وقال جماعة من الصحابة وغيرهم، يجعل الثلث لإخوة الأم ولا شيء لإخوة الأبوين لظاهر القراءة الصحيحة وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه الثلاثة وأحمد بن حنبل وداود الظاهري وغيرهم. (ومنها) ما يكون مرجحاً لحكم اختلف فيه كقراءة ﴿أو تحوير رقبة مؤمنة﴾ في كفارة اليمين فكان فيها ترجيح لاشتراط الإيمان فيها كما ذهب إليه الشافعي وغيره ولم يشترطه أبو

حنيفة رحمه الله. (ومنها) ما يكون للجمع بين حكيمين مختلفين كقراءة (يطهرون ويطهرون) بالتخفيف والتشديد ينبغي الجمع بينهما وهو أن الحائض لا يقربها زوجها حتى تطهر بانقطاع حيضها وتطهر بالاغتسال. (ومنها) ما يكون لأجل اختلاف حكيمين شرعيين كقراءة (وأرجلكم) بالخفض والنصب فإن الخفض يقتضي فرض المسح والنصب يقتضي فرض الغسل فبينهما النبي ﷺ فجعل المسح للابس الخف والغسل لغيره؛ ومن ثم وهم الزمخشري حيث حمل اختلاف القراءتين في ﴿إلا امرأتك﴾ رفعاً ونصباً على اختلاف قولي المفسرين. (ومنها) ما يكون لإيضاح حكم يقتضي الظاهر خلافه كقراءة (فامضوا إلى ذكر الله) فان قراءة ﴿فاسعوا﴾ يقتضي ظاهرها المشي السريع وليس كذلك فكانت القراءة الأخرى موضحة لذلك ورافعة لما يتوهم منه. (ومنها) ما يكون مفسراً لما لعله لا يعرف مثل قراءة (كالصوف المنفوش). (ومنها) ما يكون حجة لأهل الحق ودفعاً لأهل الزيغ كقراءة ﴿وملياً كبيراً﴾ بكسر اللام وردت عن ابن كثير وغيره وهي من أعظم دليل على رؤية الله تعالى في الدار الآخرة. (ومنها) ما يكون حجة بترجيح لقول بعض العلماء كقراءة ﴿أو لمستم النساء﴾ إذ اللمس يطلق على الجس والمس كقوله تعالى ﴿فلمسوه بأيديهم﴾ أي مسوه ومنه قوله ﷺ «لعلك قبلت أو لمست» ومنه قول الشاعر:

وَأَلْمَسْتُ كَفِي كَفَهُ طَلَبُ الْغَنَاءِ

(ومنها) ما يكون حجة لقول بعض أهل العربية كقراءة ﴿والأرحام﴾ بالخفض ﴿وليجزى قوماً﴾ على ما لم يسم فاعله مع النصب.

وأما على كم معنى تشتمل هذه الأحرف السبعة؟ فإن معانيها من حيث وقوعها وتكرارها شاذاً وصحيحاً لا تكاد تنضبط من حيث التعداد بل يرجع ذلك كله إلى معنيين: (أحدهما) ما اختلف لفظه واتفق معناه سواء كان الاختلاف اختلاف كل أو جزء نحو (أرشدنا، وأهدنا، والعهن والصوف، وذقية، وصيحة، وخطوات، وخطوات، وهزواً وهزواً) (والثاني) ما اختلف لفظه ومعناه نحو (قال رب. وقل رب، ولنبيوتهم، ولنشوينهم، ويخدعون، ويخدعون، ويكذبون، ويكذبون، واتخذوا، واتخذوا، وكذبوا، وكذبوا، ولتزلزلوا، ولتزلزلوا) وبقي ما اتحد لفظه ومعناه مما يتنوع صفة النطق به كالمدمات وتخفيف الهمزات والإظهار والإدغام والروم والإشمام وترقيق الرآت وتفخيم اللامات ونحو ذلك مما يعبر عنه القراء بالأصول فهذا عندنا ليس من الاختلاف الذي يتنوع فيه اللفظ أو المعنى لأن هذه الصفات المتنوعة في أدائه لا تخرجه عن أن يكون لفظاً واحداً وهو الذي أشار إليه أبو عمرو بن الحاجب بقوله: والسبعة

متواترة فيما ليس من قبيل الأداء كالمد والامالة وتخفيف الهمز ونحوه؛ وهو وإن أصاب في تفرقة بين الخلافين في ذلك كما ذكرناه فهو واهم في تفرقة بين الحالتين نقله وقطعه بتواتر الاختلاف اللفظي دون الادائي بل هما في نقلهما واحد، وإذا ثبت تواتر ذلك كان تواتر هذا من باب أولى إذ اللفظ لا يقوم إلا به أو لا يصح إلا بوجوده، وقد نص على تواتر ذلك كله أئمة الأصول كالقاضي أبي بكر بن الطيب الباقلاني في كتابه «الانتصار» وغيره ولا نعلم أحداً تقدم ابن الحاجب إلى ذلك والله أعلم؛ نعم هذا النوع من الاختلاف هو دخل في الأحرف السبعة لا أنه واحد منها.

وأما هل هذه السبعة الأحرف متفرقة في القرآن فلا شك عندنا في أنها متفرقة فيه بل وفي كل رواية وقراءة باعتبار ما قررناه في وجه كونها سبعة أحرف لا أنها منحصرة في قراءة ختمة وتلاوة رواية؛ فمن قرأ ولو بعض القرآن بقراءة معينة اشتملت على الأوجه المذكورة فإنه يكون قد قرأ بالأوجه السبعة التي ذكرناها دون أن يكون قرأ بكل الأحرف السبعة وأما قول أبي عمرو الداني إن الأحرف السبعة ليست متفرقة في القرآن كلها ولا موجودة فيه في ختمة واحدة بل بعضها فإذا قرأ القارئ بقراءة من القرآت أو رواية من الروايات فإنما قرأ ببعضها لا بكلها فإنه صحيح على ما أضله من أن الأحرف هي اللغات المختلفة، ولا شك أنه من قرأ برواية من الروايات لا يمكنه أن يحرك الحرف ويسكنه في حالة واحدة أو يرفعه وينصبه أو يقدمه ويؤخره فدل على صحة ما قاله.

وأما كون المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة فإن هذه مسألة كبيرة اختلف العلماء فيها؛ فذهب جماعات من الفقهاء والقراء والمتكلمين إلى أن المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة وبنوا ذلك على أنه لا يجوز على الأمة أن تهمل نقل شيء من الحروف السبعة التي نزل القرآن بها وقد أجمع الصحابة على نقل المصاحف العثمانية من الصحف التي كتبها أبو بكر وعمر وإرسال كل مصحف منها إلى مصر من أمصار المسلمين وأجمعوا على ترك ما سوى ذلك قال هؤلاء: ولا يجوز أن ينهي عن القراءة ببعض الأحرف السبعة ولا أن يجمعوا على ترك شيء من القرآن. وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين إلى أن هذه المصاحف العثمانية مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها النبي ﷺ على جبرائيل عليه السلام متضمنة لها لم تترك حرفاً منها. قلت: وهذا القول هو الذي يظهر صوابه لأن الأحاديث الصحيحة والآثار المشهورة المستفيضة تدل عليه وتشهد له إلا أن له تنمة لا بد من ذكرها تذكرها آخر هذا الفصل. وقد أجيب عما استشكله

أصحاب القول الأول بأجوبة منها ما قاله الإمام المجتهد محمد بن جرير الطبري وغيره وهو أن القراءة على الأحرف السبعة لم تكن واجبة على الأمة وإنما كان ذلك جائزاً لهم ومرخصاً فيه وقد جعل لهم الاختيار في أي حرف قرؤا به كما في الأحاديث الصحيحة قالوا: فلما رأى الصحابة أن الأمة تفترق وتختلف وتتقاتل إذا لم يجتمعوا على حرف واحد اجتمعوا على ذلك اجتماعاً سائغاً وهم معصومون أن يجتمعوا على ضلالة ولم يكن في ذلك ترك لواجب ولا فعل لمحذور. وقال بعضهم: إن الترخيص في الأحرف السبعة كان في أول الإسلام لما في المحافظة على حرف واحد من المشقة عليهم أولاً، فلما تذلت ألسنتهم بالقراءة وكان اتفاقهم على حرف واحد يسيراً عليهم وهو أوفق لهم أجمعوا على الحرف الذي كان في العريضة الأخيرة. وبعضهم يقول: إنه نسخ ما سوى ذلك ولذلك نص كثير من العلماء على أن الحروف التي وردت عن أبي وابن مسعود وغيرهما مما يخالف هذه المصاحف منسوخة، وأما من يقول إن بعض الصحابة كابن مسعود كان يجيز القراءة بالمعنى فقد كذب عليه وإنما قال نظرت القرآت فوجدتهم متقاربين فاقروا كما علمتم؛ نعم كانوا ربما يدخلون التفسير في القراءة إيضاحاً وبياناً لأنهم محققون لما تلقوه عن النبي ﷺ قرأتاً فهم آمنون من الالتباس وربما كان بعضهم يكتبه معه لكن ابن مسعود رضي الله عنه كان يكره ذلك ويمنع منه فروى مسروق عنه أنه كان يكره التفسير في القرآن وروى غيره عنه «جردوا القرآن ولا تلبسوا به ما ليس منه». قلت: ولا شك أن القرآن نسخ منه وغير فيه في العريضة الأخيرة فقد صح النص بذلك عن غير واحد من الصحابة وروينا بإسناد صحيح عن زر بن حبيش قال قال لي ابن عباس: أي القراءتين تقرأ؟ قلت: الأخيرة قال: فإن النبي ﷺ كان يعرض القرآن على جبريل عليه السلام في كل عام مرة قال فعرض عليه القرآن في العام الذي قبض فيه النبي ﷺ مرتين فشهد عبدالله يعني ابن مسعود ما نسخ منه وما بدل؛ فقراءة عبدالله الأخيرة؛ وإذ قد ثبت ذلك فلا إشكال أن الصحابة كتبوا في هذه المصاحف ما تحققوا أنه قرآن وما علموه استقر في العريضة الأخيرة وما تحققوا صحته عن النبي ﷺ مما لم ينسخ، وإن لم تكن داخلة في العريضة الأخيرة؛ ولذلك اختلفت المصاحف بعض اختلاف إذ لو كانت العريضة الأخيرة فقط لم تختلف المصاحف بزيادة ونقص وغير ذلك وتركوا ما سوى ذلك ولذلك لم يختلف عليهم اثنان حتى إن علي بن أبي طالب رضي الله عنه لما ولي الخلافة بعد ذلك لم ينكر حرفاً ولا غيره مع أنه هو الراوي أن رسول الله ﷺ يأمركم أن تقرؤوا القرآن كما علمتم، وهو القائل: لو وليت من المصاحف ما ولي عثمان لفعلت كما فعل؛ والقراءات التي تواترت عندنا عن عثمان وعنه وعن ابن مسعود وأبي وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم لم يكن بينهم

فيها إلا الخلاف اليسير المحفوظ بين القراء؛ ثم إن الصحابة رضي الله عنهم لما كتبوا تلك المصاحف جردوها من النقط والشكل ليحتملها ما لم يكن في العرصة الأخيرة مما صح عن النبي ﷺ وإنما أخلوا المصاحف من النقط والشكل لتكون دلالة الخط الواحد على كلا اللفظين المنقولين المسموعين المتلوّين شبيهة بدلالة اللفظ الواحد على كلا المعنيين المعقولين المفهومين فإن الصحابة رضوان الله عليهم تلقوا عن رسول الله ﷺ ما أمره الله تعالى بتبليغه اليهم من القرآن لفظه ومعناه جميعاً ولم يكونوا ليسقطوا شيئاً من القرآن الثابت عنه ﷺ ولا يمنعوا من القراءة به.

وأما هل القراءات التي يقرأ بها اليوم في الأمصار جميع الأحرف السبعة أم بعضها؟ فإن هذه المسألة تبنى على الفصل المتقدم فإن من عنده أنه لا يجوز للأمة ترك شيء من الأحرف السبعة يدعي أنها مستمرة النقل بالتواتر إلى اليوم وإلا تكون الأمة جميعها عصاة مخطئين في ترك ما تركوا منه، كيف وهم معصومون من ذلك؟ وأنت ترى ما في هذا القول فإن القراءات المشهورة اليوم عن السبعة والعشرة والثلاثة عشر بالنسبة إلى ما كان مشهوراً في الأعصار الأول قِلٌّ من كثير ونزر من بحر فإن من له اطلاع على ذلك يعرف علمه العلم اليقين وذلك أن القراء الذين أخذوا عن أولئك الأئمة المتقدمين من السبعة وغيرهم كانوا أمماً لا تحصى، وطوائف لا تستقصى، والذين أخذوا عنهم أيضاً أكثر وهلم جراً، فلما كانت المائة الثالثة واتسع الخرق وقيل الضبط وكان علم الكتاب والسنة أوفر ما كان في ذلك العصر تصدى بعض الأئمة لضبط ما رواه من القراءات فكان أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب أبو عبيد القاسم بن سلام وجعلهم فيما أحسب خمسة وعشرين قارئاً مع هؤلاء السبعة وتوفي سنة أربع وعشرين ومائتين، وكان بعده أحمد بن جبير بن محمد الكوفي نزيل انطاكية جمع كتاباً في قراءات الخمسة من كل مصر واحد وتوفي سنة ثمان وخمسين ومائتين، وكان بعده القاضي إسماعيل بن اسحاق المالكي صاحب قالون ألف كتاباً في القراءات جمع فيه قراءة عشرين إماماً منهم هؤلاء السبعة توفي سنة اثنتين وثمانين ومائتين، وكان بعده الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري جمع كتاباً حافلاً سماه «الجامع» فيه نيف وعشرون قراءة توفي سنة عشر وثلاثمائة، وكان يعيده أبو بكر محمد بن أحمد بن عمر الداجوني جمع كتاباً في القراءات وأدخل معهم أبا جعفر أحد العشرة وتوفي سنة أربع وعشرين وثلاثمائة، وكان في أثره أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد أول من اقتصر على قراءات هؤلاء السبعة فقط وروي فيه عن هذا الداجوني وعن ابن جرير أيضاً وتوفي سنة أربع وعشرين وثلاثمائة. وقام الناس في زمانه وبعده فألفوا في القراءات أنواع التواليف كأبي بكر أحمد بن نصر الشاذلي توفي سنة سبعين

وثلاثمائة، وأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران مؤلف كتاب الشامل والغاية وغير ذلك في قرآت العشرة وتوفي سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة، والامام الاستاذ أبي الفضل محمد ابن جعفر الخزاعي مؤلف «المنتهى» جمع فيه ما لم يجمعه من قبله وتوفي سنة ثمان وأربعمائة. وانتدب الناس لتأليف الكتب في القرآت بحسب ما وصل اليهم وصح لديهم، كل ذلك ولم يكن بالأندلس ولا ببلاد الغرب شيء من هذه القرآت إلى أواخر المائة الرابعة فرحل منهم من روى القرآت بمصر ودخل بها وكان أبو عمر أحمد بن عبد الله الظلمنكي مؤلف «الروضة» أول من أدخل القرآت إلى الأندلس وتوفي سنة تسع وعشرين وأربعمائة، ثم تبعه أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي مؤلف «التبصرة» و«الكشف» وغير ذلك وتوفي سنة سبع وثلاثين وأربعمائة، ثم الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني مؤلف «التيسير» و«جامع البيان» وغير ذلك توفي سنة أربع وأربعين وأربعمائة وهذا كتاب جامع البيان له في قرآت السبعة فيه عنهم أكثر من خمسمائة رواية وطريق، وكان بدمشق الاستاذ أبو علي الحسن بن علي بن ابراهيم الأهوازي مؤلف الوجيز والايجاز والايضاح والاتضاح، وجامع المشهور والشاذ ومن لم يلحقه أحد في هذا الشأن وتوفي سنة ست وأربعين وأربعمائة.

وفي هذه الحدود رحل من المغرب أبو القاسم يوسف بن علي بن جبارة الهذلي إلى المشرق وطاف البلاد وروى عن أئمة القراءة حتى انتهى إلى ما وراء النهر وقرأ بغزنة وغيرها وألف كتابه «الكامل» جمع فيه خمسين قراءة عن الأئمة وألفاً وأربعمائة وتسعة وخمسين رواية وطريقاً قال فيه: فجملة من لقيت في هذا العلم ثلاثمائة وخمسة وستون شيخاً من آخر المغرب إلى باب فرغانة يميناً وشمالاً وجبلاً وبحراً وتوفي سنة خمس وستين وأربعمائة. وفي هذا العصر كان أبو معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري بمكة مؤلف كتاب التلخيص في القرآت الثمان وسوق العروس فيه ألف وخمسمائة وخمسون رواية وطريقاً وتوفي سنة ثمان وسبعين وأربعمائة، وهذان الرجلان أكثر من علمنا جميعاً في القراءات لا نعلم أحداً بعدهما جمع أكثر منهما إلا أبا القاسم عيسى بن عبد العزيز الاسكندري فإنه ألف كتاباً سماه «الجامع الأكبر والبحر الأزخر» يحتوي على سبعة آلاف رواية وطريق وتوفي سنة تسع وعشرين وستمائة، ولا زال الناس يؤلفون في كثير القرآت وقليلها ويروون شاذها وصحيحها بحسب ما وصل اليهم أو صح لديهم ولا ينكر أحد عليهم بل هم في ذلك متبعون سبيل السلف حيث قالوا: القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول وما علمنا أحداً أنكر شيئاً قرأ به الآخر إلا ما قدمنا عن ابن شنبوذ لكنه خرج عن المصحف العثماني، وللناس في ذلك خلاف كما قدمناه وكذا ما أنكر على ابن مقسم من

كونه أجاز القراءة بما وافق المصحف من غير أثر كما قدمنا، أما من قرأ بالكامل للهلدي أو سوق العروس للطبري أو إقناع الأهوازي أو كفاية أبي العز أو مبهج سبط الخياط أو روضة المالكي ونحو ذلك على ما فيه من ضعيف وشاذ عن السبعة والعشرة وغيرهم فلا نعلم أحداً أنكر ذلك ولا زعم أنه مخالف لشيء من الأحرف السبعة بل ما زالت علماء الأمة وقضاة المسلمين يكتبون خطوطهم ويثبتون شهادتهم في إجازاتنا بمثل هذه الكتب والقرآت. وإنما أطلنا هذا الفصل لما بلغنا من لا علم له أن القراءات الصحيحة هي التي عن هؤلاء السبعة أو أن الأحرف السبعة التي أشار إليها النبي ﷺ هي قراءة هؤلاء السبعة بل غلب على كثير من الجهال أن القراءات الصحيحة هي التي في الشاطبية والتيسير وأنها هي المشار إليها بقوله ﷺ «أنزل القرآن على سبعة أحرف» حتى إن بعضهم يطلق على ما لم يكن في هذين الكتابين أنه شاذ وكثير منهم يطلق على ما لم يكن عن هؤلاء السبعة شاذاً وربما كان كثير مما لم يكن في الشاطبية والتيسير وعن غير هؤلاء السبعة أصح من كثير مما فيهما وإنما أوقع هؤلاء في الشبهة كونهم سمعوا «أنزل القرآن على سبعة أحرف» وسمعوا قرآت السبعة فظنوا أن هذه السبعة هي تلك المشار إليها ولذلك كره كثير من الأئمة المتقدمين اقتصار ابن مجاهد على سبعة من القراء وخطأوه في ذلك وقالوا إلا اقتصر على دون هذا العدد أو زاده أو بين مراده ليخلص من لا يعلم من هذه الشبهة.

قال الإمام أبو العباس أحمد بن عمار المهدي: فأما اقتصار أهل الأمصار في الأغلب على نافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، فذهب إليه بعض المتأخرين اختصاراً واختياراً فجعله عامة الناس كالقروض المحتوم حتى إذا سمع ما يخالفها خطأً أو كقرّ وربما كانت أظهر وأشهر ثم اقتصر من قلت عنايته على راويين لكل إمام منهم فصار إذا سمع قراءة راو عنه غيرهما أبطلها وربما كانت أشهر ولقد فعل مسيع هؤلاء السبعة ما لا ينبغي له أن يفعله، وأشكل على العامة حتى جهلوا ما لم يسعهم جهله، وأوهم كل من قلّ نظره أن هذه هي المذكورة في الخبر النبوي لا غير وأكّد وهم اللاحق السابق وليته إذ اقتصر نقص عن السبعة أو زاد ليزيل هذه الشبهة. وقال أيضاً: القراءة المستعملة التي لا يجوز ردها ما اجتمع فيها الثلاثة الشروط فما جمع ذلك وجب قبوله ولم يسع أحداً من المسلمين رده سواء كانت عن أحد من الأئمة السبعة المقتصر عليهم في الأغلب أو غيرهم.

وقال الإمام أبو محمد مكي: وقد ذكر الناس من الأئمة في كتبهم أكثر من سبعين ممن هو أعلى رتبة وأجل قدراً من هؤلاء السبعة، على أنه قد ترك جماعة من العلماء في

كتبهم في القراءات ذكر بعض هؤلاء السبعة واطرحهم. قد ترك أبو حاتم وغيره ذكر حمزة والكسائي وابن عامر وزاد نحو عشرين رجلاً من الأئمة ممن هو فوق هؤلاء السبعة. وكذلك زاد الطبري في كتاب القراءات له على هؤلاء السبعة نحو خمسة عشر رجلاً. وكذلك فعل أبو عبيد وإسماعيل القاضي. فكيف يجوز أن يظن ظان أن هؤلاء السبعة المتأخرين قراءة كل واحد منهم أحد الحروف السبعة المنصوص عليها؟ هذا تخلف عظيم أكان ذلك بنص من النبي ﷺ أم كيف ذلك؟ وكيف يكون ذلك والكسائي إنما ألحق بالسبعة بالأمس في أيام المأمون وغيره وكان السابع يعقوب الحضرمي فأثبت ابن مجاهد في سنة ثلثمائة أو نحوها الكسائي في موضع يعقوب ثم أطل الكلام في تقرير ذلك.

وقال الإمام الحافظ أبو عمرو الداني بعد أن ساق اعتقاده في الأحرف السبعة ووجوه اختلافها: وإن القراء السبعة ونظائرهم من الأئمة متبعون في جميع قراءتهم الثابتة عنهم التي لا شذوذ فيها.

وقال أبو القاسم الهذلي في كامله: وليس لأحد أن يقول لا تكثروا من الروايات ويسمي ما لم يصل إليه من القراءات شاذاً لأن ما من قراءة قرئت ولا رواية رويت إلا وهي صحيحة إذا وافقت رسم الإمام ولم تخالف الإجماع.

قلت: وقد وقفت على نص الإمام أبي بكر العربي في كتابه «القبس» على جواز القراءة والإقراء بقراءة أبي جعفر وشيبة والأعمش وغيرهم وأنها ليست من الشاذة ولفظه: وليست هذه الروايات بأصل للتعين بل ربما خرج عنها ما هو مثلها أو فوقها كحروف أبي جعفر المدني وغيره. وكذلك رأيت نص الإمام أبي محمد بن حزم في آخر كتاب السيرة. وقال الإمام محي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي في أول تفسيره: ثم إن الناس كما أنهم متبعون باتباع أحكام القرآن وحفظ حدوده: فهم متبعون بتلاوته وحفظ حروفه على سنن خط المصحف الإمام الذي اتفقت الصحابة عليه وأن لا يجاوزوا فيما يوافق الخط عما قرأ به القراء المعروفون الذين خلفوا الصحابة والتابعين واتفقت الأمة على اختيارهم. قال: وقد ذكرت في هذا الكتاب قراءات من اشتهر منهم بالقراءة واختياراتهم على ما قرأته وذكر إسناده إلى ابن مهران ثم سماهم فقال: وهم أبو جعفر ونافع المدنيان، وابن كثير المكي، وابن عامر الشامي، وأبو عمرو بن العلاء، ويعقوب الحضرمي البصريان، وعاصم، وحمزة، والكسائي الكوفيون ثم قال: فذكرت قراءة هؤلاء للاتفاق على جواز القراءة بها.

وقال الإمام الكبير الحافظ المجمع على قوله في الكتاب والسنة أبو العلاء الحسن

ابن أحمد بن الحسن الهمداني في أول غايته: أما بعد فإن هذه تذكرة في اختلاف القراء العشرة الذين اقتدى الناس بقراءتهم وتمسكوا فيها بمذاهبهم من أهل الحجاز والشام والعراق، ثم ذكر القراء العشرة المعروفين. وقال شيخ الإسلام ومفتي الأنام العلامة أبو عمر وعثمان ابن الصلاح رحمه الله من جملة جواب فتوى وردت عليه من بلاد العجم ذكرها العلامة أبو شامة في كتابه «المرشد الوجيز» أشرنا إليها في كتابنا «المنجد»: يشترط أن يكون المقروء به قد تواتر نقله عن رسول الله ﷺ قرآناً واستفاض نقله كذلك وتلقته الأمة بالقبول كهذه القراءات السبع لأن المعترف في ذلك اليقين والقطع على ما تقرر وتمهد في الأصول فما لـ يوجد فيه ذلك كما عدا السبع أو كما عدا العشر فممنوع من القراءة به منع تحريم لا منع كراهة انتهى.

ولما قدم الشيخ أبو محمد عبدالله بن عبد المؤمن الواسطي دمشق في حدود سنة ثلاثين وسبعمائة وأقرأ بها للعشرة بمضمن كتابيه الكنز والكفاية وغير ذلك بلغنا أن بعض مقرئي دمشق ممن كان لا يعرف سوى الشاطبية والتيسير حسده وقصد منعه من بعض القضاة فكتب علماء ذلك العصر في ذلك وأئمتهم ولم يختلفوا في جواز ذلك واتفقوا على أن قراءات هؤلاء العشرة واحدة وإنما اختلفوا في إطلاق الشاذ على ما عدا هؤلاء العشرة وتوقف بعضهم والصواب أن ما دخل في تلك الأركان الثلاثة فهو صحيح وما لا فعلى ما تقدم.

وكان من جواب الشيخ الإمام مجتهد ذلك العصر أبي العباس أحمد بن عبد الحلیم ابن عبد السلام بن تيمية رحمه الله: لا نزاع بين العلماء المعتبرين أن الأحرف السبعة التي ذكر النبي ﷺ أن القرآن أنزل عليها ليست قراءات السبعة المشهورة بل أول من جمع ذلك ابن مجاهد ليكون ذلك موافقاً لعدد الحروف التي أنزل عليها القرآن، لا لاعتقاده واعتقاد غيره من العلماء أن القراءات السبع هي الحروف السبعة أو أن هؤلاء السبعة المعينين هم الذين لا يجوز أن يقرأ بغير قراءتهم، ولهذا قال بعض من قال من أئمة القراء: لولا أن ابن مجاهد سبقني إلى حمزة لجعلت مكانه يعقوب الحضرمي إمام جامع البصرة وإمام قراء البصرة في زمانه في رأس المائتين، ثم قال أعني ابن تيمية: ولذلك لم يتنازع علماء الإسلام المتبعون من السلف والأئمة في أنه لا يتعين أن يقرأ بهذه القراءات المعينة في جميع أوصاف المسلمين بل من ثبتت عنده قراءة الأعمش شيخ حمزة أو قراءة يعقوب الحضرمي ونحوهما كما ثبتت عنده قراءة حمزة والكسائي فله أن يقرأ بها بلا نزاع بين العلماء المعتبرين المعدودين من أهل الإجماع والخلاف، بل أكثر العلماء الأئمة الذين

أدركوا قراءة حمزة كسفيان بن عينية وأحمد بن حنبل وبشر بن الحارث وغيرهم يختارون قراءة أبي جعفر بن القعقاع، وشيبة بن نصاح المدنيين، وقراءة البصريين كشيوخ يعقوب وغيرهم على قراءة حمزة والكسائي، وللعلماء الأئمة في ذلك من الكلام ما هو معزوف عند العلماء، ولهذا كان أئمة أهل العراق الذين ثبتت عندهم قرآت العشرة والأحد عشر كثبوت هذه السبعة يجمعون في ذلك الكتب ويقرأونه في الصلاة وخارج الصلاة وذلك متفق عليه بين العلماء لم ينكره أحد منهم.

وأما الذي ذكره القاضي عياض ومن نقل كلامه من الإنكار على ابن شنبوذ الذي كان يقرأ بالشواذ في الصلاة في أثناء المائة الرابعة وجرت له قصة مشهورة فإنما كان ذلك في القرآت الشاذة الخارجة عن المصحف ولم ينكر أحد من العلماء قراءة العشرة ولكن من لم يكن عالماً بها أو لم تثبت عنده كمن يكون في بلد من بلاد الإسلام بالمغرب أو غيره لم يتصل به بعض هذه القرآت فليس له أن يقرأ بما لا يعلمه فإن القراءة - كما قال زيد بن ثابت - سنة يأخذها الآخر عن الأول كما أن ما ثبت عن النبي ﷺ من أنواع الاستفتاحات في الصلاة ومن أنواع صفة الأذان والإقامة وصفة صلاة الخوف وغير ذلك كله حسن يشرع العمل به لمن علمه، وأما من علم نوعاً ولم يعلم بغيره فليس له أن يعدل عما علمه إلى ما لم يعلم، وليس له أن ينكر على من علم ما لم يعلمه من ذلك ولا أن يخالفه كما قال النبي ﷺ «لا تختلفوا فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا»^(١) ثم بسط القول في ذلك، ثم قال: فتبين بما ذكرناه أن القرآت المنسوبة إلى نافع وعاصم ليست هي الأحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها وذلك باتفاق علماء السلف والخلف، وكذلك ليست هذه القرآت السبع هي مجموع حرف واحد من الأحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها باتفاق العلماء المعترين، بل القرآت الثابتة عن الأئمة القراء كالأعمش ويعقوب وخلف وأبي جعفر وشيبة ونحوهم هي بمنزلة القرآت الثابتة عن هؤلاء السبعة عند من يثبت ذلك عنده، وهذا أيضاً مما لم يتنازع فيه الأئمة المتبعون من أئمة الفقهاء والقراء وغيرهم وإنما تنازع الناس من الخلف في المصحف العثماني الإمام الذي أجمع عليه أصحاب رسول الله ﷺ والتابعون لهم بإحسان والأئمة بعدهم هل هو بما فيه من قراءة السبعة وتمام العشرة وغير ذلك حرف من الأحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها أو هو مجموع الأحرف السبعة؟ على قولين مشهورين، والأول قول أئمة السلف والعلماء والثاني قول طوائف من أهل الكلام والقراء وغيرهم، ثم قال في آخر جوابه: وتجوز القراءة في

(١) رواه البخاري في كتاب فضائل القرآن باب ٣٧. وكتاب الخصومات باب ١.

الصلاة وخارجها بالقرآت الثابتة الموافقة لرسم المصحف كما ثبتت هذه القرآت وليست شاذة حينئذ والله أعلم.

وكان من جواب الإمام الحافظ أستاذ المفسرين أبي حيان محمد بن يوسف بن حيان الجياني الأندلسي رحمه الله، ومن خطه نقلت: قد ثبت لنا بالنقل الصحيح أن أبا جعفر شيخ نافع وأن نافعاً قرأ عليه، وكان أبو جعفر من سادات التابعين وهما بمدينة الرسول ﷺ حيث كان العلماء متوافرين وأخذ قراءته عن الصحابة عبد الله بن عباس ترجمان القرآن وغيره ولم يكن من هو بهذه المثابة ليقراً كتاب الله بشيء محرم عليه، وكيف وقد تلقف ذلك في مدينة رسول الله ﷺ عن صحابته غصناً رطباً قبل أن تطول الأسانيد وتدخل فيها النقلة غير الضابطين وهذا وهم عرب آمنون من اللحن، وأن يعقوب كان إمام الجامع بالبصرة يؤم بالناس والبصرة إذ ذاك ملأى من أهل العلم ولم ينكر أحد عليه شيئاً من قراءته ويعقوب تلميذ سلام الطويل وسلام تلميذ أبي عمرو وعاصم. فهو من جهة أبي عمرو كأنه مثل الدوري الذي روى عن الزبيدي عن أبي عمرو ومن جهة عاصم كأنه مثل العليمي أو يحيى اللذين روي عن أبي بكر عن عاصم وقرأ يعقوب أيضاً على غير سلام، ثم قال: وهل هذه المختصرات التي بأيدي الناس اليوم كالتيسير والتبصرة والعنوان والشاطبية بالنسبة لما اشتهر من قراءات الأئمة السبعة إلا نزر من كثر، وقطرة من قطر، وينشأ الفقيه الفروع فلا يرى إلا مثل الشاطبية والعنوان فيعتقد أن السبعة محصورة في هذا فقط، ومن كان له اطلاع على هذا الفن رأى أن هذين الكتابين ونحوهما من السبعة (كثغبة من دأماء وتربة في بهماء) هذا أبو عمرو بن العلاء الإمام الذي يقرأ أهل الشام ومصر بقراءته اشتهر عنه في هذه الكتب المختصرة الزبيدي وعنه رجلان الدوري والسوسي وعند أهل النقل اشتهر عنه سبعة عشر راوياً: الزبيدي، شجاع، وعبد الوارث، والعباس بن الفضل، وسعيد بن أوس، وهارون الأعور، والخفاف، وعبيد بن عقيل، وحسين الجعفي، ويونس بن حبيب واللؤلؤي، ومحبوب، وخارجة، والجهمي، وعصمة، والأصمعي، وأبو جعفر الرؤاسي، فكيف تقتصر قراءة أبي عمرو على الزبيدي ويلغى من سواه من الرواة على كثرتهم وضبطهم ودرابتهم وثقتهم وربما يكون فيهم من هو أوثق وأعلم من الزبيدي؟

وننتقل إلى الزبيدي فنقول: اشتهر ممن روى عن الزبيدي الدوري، والسوسي، وأبو حمدان، ومحمد بن أحمد بن جببر، وأوقية أبو الفتح، وأبو خلاد، وجعفر بن حمدان سجادة، وابن سعدان، وأحمد بن محمد بن الزبيدي، وأبو الحارث الليث بن خالد، فهؤلاء عشرة فكيف يقتصر على أبي شعيب والدوري ويلغى بقية هؤلاء الرواة الذين شاركوهما في

اليزيدي وربما فيهم من هو أضبط منهما وأوثق؟.

وننتقل إلى الدوري فنقول: اشتهر ممن روى عنه ابن فرح وابن بشار وأبو الزعراء وابن مسعود السراج: والكاغدي وابن برزة وأحمد بن حرب المعدل.

وننتقل إلى ابن فرح فنقول: روى عنه ممن اشتهر: زيد بن أبي بلال، وعمر بن عبد الصمد، وأبو العباس بن محيريز، وأبو محمد القطان، والمطوعي؛ وهكذا نزل هؤلاء القراء طبقة طبقة إلى زماننا هذا فكيف وهذا نافع الإمام الذي يقرأ أهل المغرب بقراءته اشتهر عنه في هذه الكتب المختصرة ورش وقالون وعند أهل النقل اشتهر عنه تسعة رجال: ورش، وقالون، واسماعيل بن جعفر، وأبو خليلد، وابن جماز، وخارجة، والأصمعي، وكردم، والمسيبي؟

وهكذا كل إمام من باقي السبعة قد اشتهر عنه رواية غير ما في هذه المختصرات فكيف يلغي نقلهم ويقتصر على اثنين؟ وأي مزية وشرف لذينك الاثنين على رفقائهما وكلهم أخذوا عن شيخ واحد وكلهم ضابطون ثقات؟ وأيضاً فقد كان في زمان هؤلاء السبعة من أئمة الإسلام الناقلين للقرآت عالم لا يحصون وإنما جاء مقري اختار هؤلاء وسماهم ولكسل بعض الناس وقصر الهمم وإرادة الله أن ينقص العلم اقتصروا على السبعة ثم اقتصروا من السبعة على نزر يسير منها. انتهى.

وقال الامام مؤرخ الإسلام وحافظ الشام وشيخ المحدثين والقراء أبو عبدالله محمد ابن أحمد الذهبي في ترجمة ابن شنبوذ من طبقات القراء له: إنه كان يرى جواز القراءة بالشاذ وهو ما خالف رسم المصحف الإمام مع أن الخلاف في جواز ذلك معروف بين العلماء قديماً وحديثاً وما رأينا أحداً أنكر الإقراء يمثل قراءة يعقوب وأبي جعفر وإنما أنكر من أنكر القراءة بما ليس بين الدفتين.

وقال الحافظ أبو عمرو الداني صاحب التيسير في طبقاته: واثم بيعقوب في اختياره عامة البصريين بعد أبي عمرو فهم أو أكثرهم على مذهبه قال: وقد سمعت طاهر بن غلبون يقول إمام الجامع بالبصرة لا يقرأ إلا بقراءة يعقوب.

وقال الإمام أبو بكر بن اشته الأصبهاني وعلى قراءة يعقوب إلى هذا الوقت أئمة المسجد الجامع بالبصرة وكذلك أدركناهم.

وقال الإمام شيخ الإسلام أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازي بعد أن ذكر الشبهة التي من أجلها وقع بعض العوام الأغبياء في أن أحرف هؤلاء الأئمة السبعة هي

المشار إليها بقوله ﷺ «أنزل القرآن على سبعة أحرف» وأن الناس إنما ثمنوا القراءات وعشروها وزادوا على عدد السبعة الذين اقتصر عليهم ابن مجاهد لأجل هذه الشبهة ثم قال: وإنني لم أقتف أثرهم تثميناً في التصنيف أو تعشيراً أو تفريداً إلا لإزالة ما ذكرته من الشبهة وليعلم أن ليس المراعي في الأحرف السبعة المنزلة عدداً من الرجال دون آخرين ولا الأزمنة ولا الأمكنة وأنه لو اجتمع عدد لا يحصى من الأمة فاختر كل واحد منهم حروفاً بخلاف صاحبه ووجد طريقاً في القراءة على حدة في أي مكان كان وفي أي أوان أراد بعد الأئمة الماضين في ذلك بعد أن كان ذلك المختار بما اختاره من الحروف بشرط الاختيار لما كان بذلك خارجاً عن الأحرف السبعة المنزلة بل فيها متسع إلى يوم القيامة.

وقال الشيخ الإمام العالم الولي موفق الدين أبو العباس أحمد بن يوسف الكواشي الموصللي في أول تفسيره التبصرة: وكل ما صح سنده واستقام وجهه في العربية ووافق لفظه خط المصحف الإمام فهو من السبعة المتصووس عليها ولو رواه سبعون ألفاً مجتمعين أو متفرقين فعلى هذا الأصل بني قبول القراءات عن سبعة كانوا أو عن سبعة آلاف ومتى فقد واحد من هذه الثلاثة المذكورة في القراءة فاحكم بأنها شاذة انتهى.

وقال الإمام العلامة شيخ الشافعية والمحقق للعلوم الشرعية أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي في شرح المنهاج في صفة الصلاة: (فرع) قالوا يعني أصحابنا الفقهاء: تجوز القراءة في الصلاة وغيرها بالقراءات السبع ولا تجوز بالشاذة؛ وظاهر هذا الكلام يوهم أن غير السبع المشهورة من الشواذ. وقد نقل البغوي في أول تفسيره الاتفاق على القراءة بقراءة يعقوب وأبي جعفر مع السبع المشهورة قال: وهذا القول هو الصواب. واعلم أن الخارج عن السبع المشهورة على قسمين: منه ما يخالف رسم المصحف فهذا لا شك في أنه لا يجوز قراءته لا في الصلاة ولا في غيرها؛ ومنه ما لا يخالف رسم المصحف ولم تشتهر القراءة به وإنما ورد من طريق غريبة لا يعول عليها وهذا يظهر المنع من القراءة به أيضاً. ومنه ما اشتهر عند أئمة هذا الشأن القراءة به قديماً وحديثاً فهذا لا وجه للمنع منه، ومن ذلك قراءة يعقوب وغيره قال: والبغوي أولى من يعتمد عليه في ذلك فإنه مقرئ فقيه جامع للعلوم قال: وهكذا التفصيل في شواذ السبعة فإن عنهم شيئاً كثيراً شاذاً انتهى.

وسئل ولده العلامة قاضي القضاة أبو نصر عبد الوهاب رحمه الله عن قوله في كتاب «جمع الجوامع» في الأصول: والسبع متواترة مع قوله والصحيح أن ما وراء العشرة فهو شاذ: إذا كانت العشرة متواترة فلم لا قلت والعشر متواترة بدل قولكم والسبع؟ فأجاب أما كوننا لم نذكر العشر بدل السبع مع ادعائنا تواترها فلأن السبع لم يختلف في تواترها وقد

ذكرنا أولاً موضع الإجماع ثم عطفنا عليه موضع الخلاف؛ على أن القول بأن القراءات الثلاث غير متواترة في غاية السقوط ولا يصح القول به عمن يعتبر قوله في الدين وهي أعني القراءات الثلاث: قراءة يعقوب، وخلف، وأبي جعفر بن القعقاع، لا تخالف رسم المصحف - ثم قال - سمعت الشيخ الإمام يعني والده المذكور يشدد النكير على بعض القضاة وقد بلغه عنه أنه منع من القراءة بها واستأذنه بعض أصحابنا مرة في إلقاء السبع فقال أذنت لك أن تقرى العشر انتهى. نقلته من كتابه «منع الموانع على سؤالات جمع الجوامع». وقد جرى بيني وبينه في ذلك كلام كثير وقلت له ينبغي أن تقول والعشر متواترة ولا بد، فقال: أردنا التنبيه على الخلاف فقلت: وأين الخلاف وأين القائل به ومن قال إن قراءة أبي جعفر ويعقوب وخلف غير متواترة؟ فقال: يفهم من قول ابن الحاجب والسبع متواترة فقلت: أي سبع وعلى تقدير أن يكون هؤلاء السبعة مع أن كلام ابن الحاجب لا يدل عليه فقراءة خلف لا تخرج عن قراءة أحد منهم بل ولا عن قراءة الكوفيين في حرف فكيف يقول أحد بعدم تواترها مع ادعائه تواتر السبع؟. وأيضاً فلو قلنا إنه يعني هؤلاء السبعة فمن أي رواية ومن أي طريق ومن أي كتاب؟ إذ التخصيص لم يدعه ابن الحاجب ولو ادعاه لما سلم له؛ بقي الإطلاق فيكون كلما جاء عن السبعة فقراءة يعقوب جاءت عن عاصم وأبي عمر وأبو جعفر هو شيخ نافع ولا يخرج عن السبعة من طرق أخرى فقال: فمن أجل هذا قلت والصحيح أن ما وراء العشرة فهو شاذ وما يقابل الصحيح إلا فاسد. ثم كتبت له استفتاء في ذلك وصورته: ما تقول السادة العلماء أئمة الدين في القراءات العشر التي يقرأ بها اليوم هل هي متواترة أو غير متواترة، وهل كلما انفرد به واحد من العشرة بحرف من الحروف متواترة أم لا، وإذا كانت متواترة فما يجب على من جحدتها أو حرفاً منها؟ فأجابني ومن خطه نقلت:

الحمد لله؛ القراءات السبع التي اقتصر عليها الشاطبي والثلاث التي هي قراءة أبي جعفر وقراءة يعقوب وقراءة خلف متواترة معلومة من الدين بالضرورة، وكل حرف انفرد به واحد من العشرة معلوم من الدين بالضرورة أنه منزل على رسول الله ﷺ لا يكابر في شيء من ذلك إلا جاهل وليس تواتر شيء منها مقصوراً على من قرأ بالروايات بل هي متواترة عند كل مسلم يقول أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله ولو كان مع ذلك عامياً جلفاً لا يحفظ من القرآن حرفاً، ولهذا تقرير طويل وبرهان عريض لا يسع هذه الورقة شرحه وحظ كل مسلم وحقه أن يدين الله تعالى ويجزم نفسه بأن ما ذكرناه متواتر معلوم باليقين لا يتطرق الظنون ولا الارتياب إلى شيء منه والله أعلم. كتبه عبد الوهاب بن السبكي الشافعي.

وقال الإمام الأستاذ إسماعيل بن إبراهيم بن محمد القراب في أول كتابه «الشافي»: ثم التمسك بقراءة سبعة من القراء دون غيرهم ليس فيه أثر ولا سمة وإنما هو من جمع بعض المتأخرين لم يكن قرأً بأكثر من السبع فصنف كتاباً وسماه «السبع» فانتشر ذلك في العامة وتوهموا أنه لا تجوز الزيادة على ما ذكر في ذلك الكتاب لاشتهار ذكر مصنفه. وقد صنف غيره كتباً في القراءات وبعده وذكر لكل إمام من هؤلاء الأئمة روايات كثيرة وأنواعاً من الاختلاف ولم يقل أحد إنه لا يجوز القراءة بتلك الروايات من أجل أنها غير مذكورة في كتاب ذلك المصنف ولو كانت القراءة محصورة بسبع روايات لسبعة من القراء لوجب أن لا يؤخذ عن كل واحد منهم إلا رواية وهذا لا قائل به، وينبغي أن لا يتوهم متوهم في قوله عليه السلام «أنزل القرآن على سبعة أحرف» أنه منصرف إلى قراءة سبعة من القراء الذين ولدوا بعد التابعين لأنه يؤدي أن يكون الخبر متعرياً عن الفائدة إلى أن يولد هؤلاء الأئمة السبعة فيؤخذ عنهم القراءة، ويؤدي أيضاً إلى أن لا يجوز لأحد من الصحابة أن يقرأ إلا بما يعلم أن هؤلاء السبعة من القراء إذا ولدوا وتعلموا اختاروا القراءة به، وهذا تجاهل من قائله. قال: وإنما ذكرت ذلك لأن قوماً من العامة يقولونه جهلاً ويتعلقون بالخبر ويتوهمون أن معنى السبعة الأحرف المذكورة في الخبر اتباع هؤلاء الأئمة السبعة وليس ذلك على ما توهموه بل طريق أخذ القراءة أن تؤخذ عن إمام ثقة لفظاً عن لفظ، إماماً عن إمام إلى أن يتصل بالنبي صلى الله عليه وآله والله أعلم بجميع ذلك.

وقال الإمام أبو محمد مكي في إبانته: ذكر اختلاف الأئمة المشهورين غير السبعة في سورة «الحمد» مما يوافق خط المصحف ويقرأ به قرأ إبراهيم بن أبي عبلة (الحمد لله) بضم اللام الأولى وقرأ الحسن البصري بكسر الدال وفيهما بعد في العربية ومجازهما الإتيان وقرأ أبو صالح (مالك يوم الدين) بألف والنصب على النداء وكذلك محمد بن السميفع اليماني وهي قراءة حسنة. وقرأ أبو حيوة (ملك) بالنصب على النداء من غير ألف. وقرأ علي بن أبي طالب (مَلِكِ يوم) فنصب اللام والكاف ونصب يوم فجعله فعلاً ماضياً، وروى عبد الوارث عن أبي عمرو (مَلِكِ يوم الدين) إسكان اللام والخفض وهي منسوبة لعمر بن عبد العزيز. وقرأ عمرو بن فائد الأسواري (إياك نعبد وإياك) بتخفيف الياء فيهما وقد كره ذلك بعض المتأخرين لموافقة لفظه لفظ إيا الشمس وهو ضياؤها. وقرأ يحيى بن وثاب (نستعين) بكسر النون الأولى وهي لغة مشهورة حسنة. وروى الخليل بن أحمد عن ابن كثير (غَيْرِ المغضوب) بالنصب ونصبه حسن على الحال أو على الصفة. وقرأ أيوب السختياني (ولا الضالين) بهمزة مفتوحة في موضع الألف وهو قليل في كلام العرب. قال: فهذا كله موافق لخط المصحف والقراءة به لمن رواه عن الثقات جائزة لصحة وجهه في

العربية وموافقته الخط إذا صح نقله.

قلت: كذا اقتصر على نسبة هذه القرآت لمن نسبها اليه وقد وافقهم عليها غيرهم وبقيت قرآت أخرى عن الأئمة المشهورين في الفاتحة توافق خط المصحف وحكمها حكم ما ذكر ذكرها الإمام الصالح الولي أبو الفضل الرازي في كتاب اللوامح له: وهي (الحمد لله) بنصب الدال عن زيد بن علي ابن الحسين بن علي رضي الله عنهم. وعن روبة بن العجاج وعن هارون بن موسى العتكي ووجهها النصب على المصدر وترك فعله للشهرة. وعن الحسن أيضاً (الحمد لله) بفتح اللام اتباعاً لنصب الدال وهي لغة بعض قيس وإمالة الألف من (الله) لقتيبة عن الكسائي ووجهها الكسرة بعد. وعن أبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري (رب العالمين) بالرفع والنصب وحكاها عن العرب ووجهه أن النعوت إذا تتابعت وكثرت جازت المخالفة بينها فينصب بعضها بإضمار فعل ويرفع بعضها بإضمار المبتدأ ولا يجوز أن ترجع إلى الجر بعدما انصرفت عنه إلى الرفع والنصب. وعن الكسائي في رواية سورة بن المبارك وقتيبة (مالك يوم الدين) بالإمالة. وعن عاصم الجحدري (مالك) بالرفع والألف منوناً ونصب (يوم الدين) بإضمار المبتدأ وإعمال مالك في يوم. وعن عون بن أبي شداد العقيلي (مالك) بالألف والرفع مع الإضافة ورفعها بإضمار المبتدأ وهي أيضاً عن أبي هريرة وأبي حيوة وعمر ابن عبد العزيز. وعن علي بن أبي طالب (مالك يوم الدين) بتشديد اللام مع الخفض وليس ذلك بمخالف للرسم بل يحتمله تقديراً كما تحتمله قراءة (مالك) وعلى ذلك قراءة حمزة والكسائي (علام الغيب) وعن اليماني أيضاً (ملك يوم الدين) بالياء وهي موافقة للرسم أيضاً كتقدير الموافقة في جبريل وميكائيل بالياء والهمزة وكقراءة أبي عمرو ﴿وَأَكُونُ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠] بالواو. وعن الفضل ابن محمد الرقاشي (إياك نعبد وإياك) بفتح الهمزة فيهما وهي لغة ورواها سفيان الثوري عن علي أيضاً. وعن أبي عمرو في رواية عبد الله بن داود الخريبي إمالة الألف منهما ووجه ذلك الكسرة من قبل وعن بعض أهل مكة (نعبد) بإسكان الدال ووجهها التخفيف كقراءة أبي عمرو (يأمركم) بالإسكان وقيل إنها عندهم رأس آية فنوى الوقف للنسبة وحمل الوصل على الوقف. روى الأصمعي عن أبي عمرو (الزراط) بالزاي الخالصة وجاء أيضاً عن حمزة، ووجه ذلك أن حروف الصفير يبدل بعضها من بعض وهي موافقة للرسم كموافقة قراءة السين وعن عمر رضي الله عنه (غير المغضوب) بالرفع أي هم غير المغضوب أو أولئك وعن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، ومسلم بن جندب، وعيسى بن عمر الثقفي البصري، وعبد الله بن يزيد القصير (عليهم) بضم الهاء ووصل الميم بالواو. وعن الحسن وعمرو بن فائد (عليهم) بكسر الهاء ووصل الميم بالياء. وعن ابن هرمز أيضاً بضم الهاء

والميم من غير صلة، وعنه أيضاً بكسر الهاء وضم الميم من غير صلة فهذه أربعة أوجه، وفي المشهور ثلاثة فتصير سبعة وكلها لغات. وذكر أبو الحسن الأخفش فيها ثلاث لغات أخرى لو قرى بها لجاز وهي ضم الهاء وكسر الميم مع الصلة والثانية كذلك إلا أنه بغير صلة والثالثة بالكسر فيهما من غير صلة ولم يختلف عن أحد منهم في الإسكان وقفاً. قلت: وبقي منها روايات أخرى رويناها منها إمالة (العالمين والرحمن) بخلاف لقتيبة عن الكسائي ومنها إشباع الكسرة من (ملك يوم الدين) قبل الياء حتى تصير ياء، وإشباع الضمة من (نعبد وإياك) حتى تصير واواً رواية كردم عن نافع، ورواها أيضاً الأهوازي عن ورش ولها وجه. ومنها (يعبد) بالياء وضمها وفتح الباء على البناء للمفعول قراءة الحسن وهي مشكلة وتوجه على الاستعارة والاتفات.

وأما حقيقة اختلاف هذه السبعة الأحرف المنصوص عليها من النبي ﷺ وفائدته فإن الاختلاف المشار إليه في ذلك اختلاف تنوع وتغاير لا اختلاف تضاد وتناقض فإن هذا محال أن يكون في كلام الله تعالى قال تعالى ﴿أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً﴾ [النساء: ٨٢] وقد تدبرنا اختلاف القراءات كلها فوجدناه لا يخلو من ثلاثة أحوال: (أحدها) اختلاف اللفظ والمعنى واحد. (الثاني) اختلافهما جميعاً مع جواز اجتماعهما في شيء واحد (الثالث) اختلافهما جميعاً مع امتناع جواز اجتماعهما في شيء واحد بل يتفقان من وجه آخر لا يقتضي التضاد.

فأما الأول فكالاختلاف في (الصراط، وعليهم، ويؤده، والقدس، ويحسب) ونحو ذلك مما يطلق عليه أنه لغات فقط.

وأما الثاني فنحو (مالك، وملك) في الفاتحة لأن المراد في القراءتين هو الله تعالى لأنه مالك يوم الدين وملكه وكذا (يكذبون، ويكذبون) لأن المراد بهما هم المنافقون لأنهم يكذبون بالنبي ﷺ ويكذبون في أخبارهم وكذا (كيف نشرها) بالراء والزاي لأن المراد بهما هي العظام وذلك أن الله أنشرها أي أحيها وأنشرها أي رفع بعضها إلى بعض حتى تأمت فضمن الله تعالى المعنيين في القراءتين.

وأما الثالث فنحو ﴿وظنوا أنهم قد كذبوا﴾ [يوسف: ١٠] بالتشديد والتخفيف وكذا ﴿وان كان مكرهم لتزول منه الجبال﴾ [إبراهيم: ٤٦] بفتح اللام الأولى ورفع الأخرى وبكسر الأولى وفتح الثانية، وكذا ﴿للذين هاجروا من بعد ما فتوا﴾ [النحل: ١١٠] و﴿فتوا﴾ [البروج: ١٠] بالتسمية والتجهيل وكذا قال (لقد علمت) بضم التاء وفتحها وكذلك ما قرىء شاذاً ﴿وهو يطعم ولا يطعم﴾ [الأنعام: ١٤٠] عكس القراءة المشهورة

وكذلك (يطعم ولا يطعم) على التسمية فيهما فإن ذلك كله وإن اختلف لفظاً ومعنى وامتنع اجتماعه في شيء واحد فإنه يجتمع من وجه آخر يمتنع فيه التضاد والتناقض. فأما وجه تشديد (كذبوا) فالمعنى وتيقن الرسل أن قومهم قد كذبوهم، ووجه التخفيف وتوهم المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوهم فيما أخبروهم به فالظن في الأولى يقين والضمائر الثلاثة للرسل والظن في القراءة الثانية شك والضمائر الثلاثة للمرسل إليهم. وأما وجه فتح اللام الأولى ورفع الثانية من (لتزول) فهو أن يكون «أن» مخففة من الثقيلة أي وإن مكرهم كان من الشدة بحيث تقتلع منه الجبال الراسيات من مواضعها، وفي القراءة الثانية «إن» نافية أي ما كان مكرهم وإن تعاطم وتفاقم ليزول منه أمر محمد ﷺ ودين الإسلام ففي الأولى تكون الجبال حقيقة وفي الثانية مجازاً. وأما وجه (من بعد ما فتنوا) على التجهيل فهو أن الضمير يعود للذين هاجروا وفي التسمية يعود إلى الخاسرون. وأما وجه ضم تاء علمت فإنه أسند العلم إلى موسى حديثاً منه لفرعون حيث قال ﴿إِن رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ [الشعراء: ٢٧] فقال موسى على نفسه ﴿لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بِصَائِرٍ﴾ [الاسراء: ١٠٢] فأخبر موسى عليه السلام عن نفسه بالعلم بذلك أي أن العالم بذلك ليس بمجنون، وقراءة فتح التاء أنه أسند هذا العلم لفرعون مخاطبة من موسى له بذلك على وجه التقريع لشدة معاندته للحق بعد علمه؛ وكذلك وجه قراءة الجماعة (يطعم) بالتسمية (ولا يطعم) على التجهيل أن الضمير في «وهو» يعود إلى الله تعالى أي والله تعالى يرزق الخلق ولا يرزقه أحد والضمير في عكس هذه القراءة يعود إلى الولي أي والولي المتخذ يرزق ولا يرزق أحداً، والضمير في القراءة الثالثة إلى الله تعالى أي والله يطعم من يشاء ولا يطعم من يشاء؛ فليس في شيء من القراءات تنافٍ ولا تضاد ولا تناقض.

وكل ما صح عن النبي ﷺ من ذلك فقد وجب قبوله ولم يسع أحداً من الأمة رده ولزم الإيمان به وأن كله منزل من عند الله إذ كل قراءة منها مع الأخرى بمنزلة الآية مع الآية يجب الإيمان بها كلها واتباع ما تضمنته من المعنى علماً وعملاً لا يجوز ترك موجب إحداها لأجل الأخرى ظناً أن ذلك تعارض، وإلى ذلك أشار عبد الله بن مسعود رضي الله عنه بقوله: «لا تختلفوا في القرآن ولا تتنازعوا فيه فإنه لا يختلف ولا يتساقط، ألا ترون أن شريعة الإسلام فيه واحدة، حدودها وقراءتها وأمر الله فيها واحد، ولو كان من الحرفين حرف يأمر بشيء ينهي عنه الآخر كان ذلك الاختلاف ولكنه جامع ذلك كله؛ ومن قرأ على قراءة فلا يدعها رغبة عنها فإنه من كفر بحرف منه كفر به كله».

قلت: وإلى ذلك أشار النبي ﷺ حيث قال لأحد المختلفين «أحسنتم» وفي الحديث الآخر «أصبتم» وفي الآخر «هكذا أنزلت» فصوب النبي ﷺ قراءة كل من

المختلفين وقطع بأنها كذلك أنزلت من عند الله وبهذا افترق اختلاف القراء من اختلاف الفقهاء فإن اختلاف القراء كل حق وصواب نزل من عند الله وهو كلامه لا شك فيه واختلاف الفقهاء اختلاف اجتهادي والحق في نفس الأمر فيه واحد، فكل مذهب بالنسبة إلى الآخر صواب يحتمل الخطأ، وكل قراءة بالنسبة إلى الأخرى حق وصواب في نفس الأمر نقطع بذلك ونؤمن به، ونعتقد أن معنى إضافة كل حرف من حروف الاختلاف إلى من أضيف إليه من الصحابة وغيرهم إنما هو من حيث إنه كان أضبط له وأكثر قراءة وإقراء به، وملازمة له، وميلاً إليه، لا غير ذلك. وكذلك إضافة الحروف والقراءات إلى أئمة القراءة ورواتهم المراد بها أن ذلك القارئ وذلك الإمام اختار القراءة بذلك الوجه من اللغة حسبما قرأ به، فآثره على غيره، وداوم عليه ولزمه حتى اشتهر وعرف به، وقصد فيه، وأخذ عنه؛ فلذلك أضيف إليه دون غيره من القراء وهذه الإضافة إضافة اختيار ودوام ولزوم لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد.

وأما فائدة اختلاف القراءات وتنوعها فإن في ذلك فوائد غير ما قدمنا من سبب التهوين والتسهيل والتخفيف على الأمة.

ومنها ما في ذلك من نهاية البلاغة وكمال الإعجاز وغاية الاختصار، وجمال الأيجاز؛ إذ كل قراءة بمنزلة الآية؛ إذ كان تنوع اللفظ بكلمة تقوم مقام آيات ولو جعلت دلالة كل لفظ آية على حدتها لم يخف ما كان في ذلك من التطويل.

ومنها ما في ذلك من عظيم البرهان وواضح الدلالة إذ هو مع كثرة هذا الاختلاف وتنوعه لم يتطرق إليه تضاد ولا تناقض ولا تخالف بل كله يصدق بعضه بعضاً، ويبين بعضه بعضاً، ويشهد بعضه لبعض على نمط واحد وأسلوب واحد، وما ذاك إلا آية بالغة، وبرهان قاطع على صدق من جاء به ﷺ.

ومنها سهولة حفظه وتيسير نقله على هذه الأمة إذ هو على هذه الصفة من البلاغة والوجازة، فإنه من يحفظ كلمة ذات أوجه أسهل عليه وأقرب إلى فهمه وأدعى لقبوله من حفظه جملاً من الكلام تؤدي معاني تلك القراءات المختلفة لا سيما فيما كان خطه واحداً فإن ذلك أسهل حفظاً وأيسر لفظاً.

ومنها إعظام أجور هذه الأمة من حيث إنهم يفرغون جهدهم ليلبغوا قصدهم في تتبع معاني ذلك واستنباط الحكم والأحكام من دلالة كل لفظ، واستخراج كمين أسرارته وخفي إشارته، وإنعامهم النظر وإمعانهم الكشف عن التوجيه والتعليل والترجيح، والتفصيل بقدر ما

يبلغ غاية علمهم، ويصل اليه نهاية فهمهم ﴿فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى﴾ [آل عمران: ١٩٥] والأجر على قدر المشقة.

ومنها بيان فضل هذه الأمة وشرفها على سائر الأمم، من حيث تلقيهم كتاب ربهم هذا التلقي، وإقبالهم عليه هذا الإقبال، والبحث عن لفظة لفظة، والكشف عن صيغة صيغة، وبيان صوابه، وبيان تصحيحه، وإتقان تجويده، حتى حموه من خلل التحريف، وحفظوه من الطغيان والتطفيف، فلم يهملوا تحريكاً ولا تسكيناً، ولا تفخيماً ولا ترفيقاً، حتى ضبطوا مقادير النمدات وتفاوت الإمالات وميزوا بين الحروف بالصفات، مما لم يهتد اليه فكر أمة من الأمم، ولا يوصل اليه إلا بإلهام بارئ النسم.

ومنها ما ادخره الله من المنقبة العظيمة، والنعمة الجليلة الجسيمة لهذه الأمة الشريفة، من إسنادها كتاب ربها، واتصال هذا السبب الالهي بسببها خصيصة الله تعالى هذه الأمة المحمدية، وإعظاماً لقدر أهل هذه الملة الحنيفية وكل قارئ يوصل حروفه بالنقل إلى أصله، ويرفع ارتياب الملحد قطعاً بوصله؛ فلو لم يكن من الفوائد الا هذه الفائدة الجليلة لكنت، ولو لم يكن من الخصائص إلا هذه الخصيصة النبيلة لوفت.

ومنها ظهور سر الله تعالى في توليه حفظ كتابه العزيز وصيانة كلامه المنزل بأوفى البيان والتمييز، فان الله تعالى لم يخل عصراً من الأعصار، ولو في قطر من الأقطار، من إمام حجة قائم بنقل كتاب الله تعالى وإتقان حروفه وروايته، وتصحيح وجوهه وقرآته، يكون وجوده سبباً لوجود هذا السبب القويم على ممر الدهور، وبقاؤه دليلاً على بقاء القرآن العظيم في المصاحف والصدور.

فصل

وإني لما رأيت الهمم قد قصرت، ومعالم هذا العلم الشريف قد دثرت، وخلت من أئمته الآفاق، وأقوت من موفق يوقف على صحيح الاختلاف والانفاق، وترك لذلك أكثر القرآت المشهورة، ونسي غالب الروايات الصحيحة المذكورة، حتى كاد الناس لم يشبتوا قرآناً إلا ما في الشاطبية والتهذيب ولم يعلموا قرآت سوى ما فيهما من النذر اليسير، وكان من الواجب علي التعريف بصحيح القرآت، والتوقيف على المقبول من منقول مشهور الروايات، فعمدت إلى أثبت ما وصل إلي من قرآتهم، وأوثق ما صح لدي من رواياتهم، من الأئمة العشرة قراء الأمصار، والمقتدى بهم في سالف الأعصار، واقتصر عن كل إمام براويين، وعن كل راو بطريقين وعن كل طريق بطريقين: مغربية ومشرقية، مصرية وعراقية،

مع ما يتصل اليهم من الطرق، ويتشعب عنهم من الفرق. فنافع من روايتي قالون وورش عنه. وابن كثير من روايتي البزي وقنبل عن أصحابهما عنه. وأبو عمرو من روايتي الدوري والسوسي عن اليزيدي عنه. وابن عامر من روايتي هشام وابن ذكوان عن أصحابهما عنه. وعاصم من روايتي أبي بكر شعبة وحفص عنه. وحمزة من روايتي خلف وخلاد عن سليم عنه. والكسائي من روايتي أبي الحارث والدوري عنه. وأبو جعفر من روايتي عيسى بن وردان وسليمان بن جماز عنه. ويعقوب من روايتي رويس وروح عنه. وخلف من روايتي اسحاق الوراق وإدريس الحداد عنه. فأما قالون فمن طريقَي أبي نشيط والحلواني عنه. فأبو نشيط من طريقَي ابن بويان والقزاز عن أبي بكر بن الأشعث عنه فعنه. والحلواني من طريقَي ابن أبي مهران وجعفر بن محمد عنه فعنه. وأما ورش فمن طريقَي الأزرق والأصبهاني، فالأزرق من طريقَي إسماعيل النحاس وابن سيف عنه. والأصبهاني من طريقَي ابن جعفر والمطوعي عنه عن أصحابه فعنه. وأما البزي فمن طريقَي أبي ربيعة وابن الحباب عنه. فأبو ربيعة من طريقَي النقاش وابن بنان عنه فعنه. وابن الحباب من طريقَي ابن صالح وعبد الواحد بن عمر عنه فعنه. وأما قنبل فمن طريقَي ابن مجاهد وابن شنبوذ عنه. فابن مجاهد من طريقَي السامري وصالح عنه فعنه. وابن شنبوذ من طريقَي القاضي أبي الفرج والشطوي عنه فعنه. وأما الدوري فمن طريقَي أبي الزعراء وابن فرح بالحاء عنه. فأبو الزعراء من طريقَي ابن مجاهد والمعدل عنه فعنه، وابن فرح من طريقَي ابن أبي بلال والمطوعي عنه فعنه: وأما السوسي فمن طريقَي ابن جرير وابن جمهور عنه. فابن جرير من طريقَي عبدالله بن الحسين وابن حبش عنه فعنه. وابن جمهور من طريقَي الشذائي والشنبوذي عنه فعنه. وأما هشام فمن طريقَي الحلواني عنه والداجوني عن أصحابه عنه. فالحلواني من طريقَي ابن عبدان والجمال عنه فعنه. والداجوني من طريقَي زيد بن علي والشذائي عنه فعنه.

وأما ابن ذكوان فمن طريقَي الأخفش والصورى عنه. فالأخفش من طريقَي النقاش وابن الأخرم عنه فعنه. والصورى من طريقَي الرملي والمطوعي عنه فعنه. وأما أبو بكر فمن طريقَي يحيى بن آدم والعلمي عنه. فابن آدم من طريقَي شعيب وأبي حمدون عنه فعنه. والعلمي من طريقَي ابن خليع والرزاز عن ابي بكر الواسطي عنه فعنه. وأما حفص فمن طريقَي عبيد بن الصباح وعمرو بن الصباح. فعبيد من طريقَي ابي الحسن الهاشمي وأبي طاهر عن الأشناني عنه فعنه. وعمرو من طريقَي الفيل وزرعان عنه فعنه. وأما خلف فمن طرق ابن عثمان، وابن مقسم، وابن صالح، والمطوعي أربعتهم عن إدريس عن خلف. وأما خلاد فمن طرق: ابن شاذان، وابن الهيثم. والوزان، والطلحي، أربعتهم عن خلاد. وأما أبو الحارث فمن طريقَي محمد بن يحيى وسلمة بن عاصم عنه. فابن يحيى من طريقَي البطي

والقنطري عنه فعنه. وسلمة من طريقي ثعلب وابن الفرغ عنه فعنه. وأما الدوري فمن طريقي جعفر النصيبي وأبي عثمان الضرير عنه. فالنصيبي من طريقي ابن الجلندا وابن ديزويه عنه فعنه. وأبو عثمان من طريقي ابن أبي هاشم والشذائي عنه فعنه. وأما عيسى بن وردان فمن طريقي الفضل بن شاذان وهبة الله بن جعفر عن أصحابهما عنه. فالفضل من طريقي ابن شبيب وابن هارون عنه عن أصحابه عنه. وهبة الله من طريقي الحنبلي والحمامي عنه. وأما ابن جماز فمن طريقي أبي أيوب الهاشمي والدوري عن اسماعيل بن جعفر عنه فعنه. فالهاشمي من طريقي ابن رزين والأزرق الجمال عنه فعنه. والدوري من طريقي ابن النفاخ وابن نهشل عنه فعنه. وأما رويس فمن طرق النخاس بالمعجمة وأبي الطيب وابن مقسم والجوهري أربعتهم عن التمار عنه. وأما روح فمن طريقي ابن وهب والزييري عنه. فأبن وهب من طريقي المعدل وحمزة بن علي عنه فعنه. والزييري من طريقي غلام بن شنبوذ وابن حبشان عنه فعنه. وأما الوراق فمن طريقي السوسنجردي وبكر ابن شاذان عن ابن أبي عمر عنه. ومن طريقي محمد بن اسحاق الوراق والبرصاطي عنه. وأما ادريس الحداد فمن طريق الشطي والمطوعي وابن بويان والقطيعي، الأربعة عنه.

وجمعتها في كتاب يرجع اليه، وسفر يعتمد عليه، لم أدع عن هؤلاء الثقات الأثبات حرفاً إلا ذكرته، ولا خلفاً إلا أثبتته، ولا إشكالاً إلا بينته وأوضحته، ولا بعيداً إلا قربته، ولا مفرقاً إلا جمعته رتبته، منبهاً على ما صح عنهم وشذ وما انفرد به منفرد وفذ، ملتزماً التحرير والتصحيح والتضعيف والترجيح، معتبراً للمتابعات والشواهد، رافعاً إبهام التركيب بالعزو المحقق الى كل واحد جمع طرق بين الشرق والغرب، فروى الوارد والصادر بالغرب، وانفرد بالإتقان والتحرير، واشتمل جزء منه على كل ما في الشاطبية والتهيسير، لأن الذي فيهما عن السبعة أربعة عشر طريقاً، وأنت ترى كتابنا هذا حوى ثمانين طريقاً تحقيقاً، غير ما فيه من فوائد لا تحصى ولا تحصر، وفوائد دخرت له فلم تكن في غيره تذكر؛ فهو في الحقيقة نشر العشر، ومن زعم أن هذا العلم قد مات قيل له حي بالنشر. وإني لأرجو عليه من الله تعالى عظيم الأجر وجزيل الثواب يوم الحشر، وأن يجعله لوجهه الكريم من خالص الأعمال، وأن لا يجعل حظ تعبي ونصبي فيه أن يقال، وأن يعصمني في القول والعمل من زيغ الزلل وخطأ الخطل.

(باب)

ذكر إسناد هذه العشر القرآت من هذه الطرق والروايات وها أنا أقدم أولاً كيف روايتي للكتب التي رويت منها هذه القرآت نصاً ثم أتبع ذلك الأداء المتصل بشرطه.

كتاب التيسير

للإمام الحافظ الكبير أبي عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد الداني، وتوفي منتصف شوال سنة أربع وأربعين وأربعمائة بدانية من الأندلس رحمه الله.

حدثني به شيخنا الأستاذ شيخ الإقراء أبو المعالي محمد بن أحمد بن علي بن الحسين بن اللبان الدمشقي بعد أن قرأت عليه القرآن بمضمونه في شهر سنة ثمان وستين وسبعمائة قال أخبرنا به أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم المرادي العشاب بقراءتي لجميعه عليه بغير الاسكندرية سنة إحدى وثلاثين وسبعمائة وأراني خطه بذلك قال أخبرنا به أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أبي بكر الشبارتي قراءة عليه قال أخبرنا به أبو العباس أحمد بن علي بن يحيى الحصار قراءة وتلاوة سنة ثلاث وتسعين وخمسائة. (ح) وقرأته أجمع على الشيخ الإمام العالم أبي جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الأندلسي قدم علينا دمشق أوائل سنة إحدى وسبعين وسبعمائة قال أخبرنا به الإمام أبو الحسن علي بن عمر بن إبراهيم القيحاطي الأندلسي قراءة وتلاوة قال أخبرنا به القاضي أبو علي الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن أبي الأحوص الفهري الأندلسي قراءة وتلاوة قال أخبرنا به أبو بكر محمد بن محمد بن وضاح اللخمي الأندلسي قراءة عليه قال - أعني الحصار وابن وضاح - أخبرنا به أبو الحسن علي بن محمد بن هذيل الأندلسي قراءة وتلاوة للحصار وسماعاً لابن وضاح سوى يسير منه فمناولة وإجازة. قال أخبرنا أبو داود سليمان بن نجاح الأندلسي سماعاً وقراءة وتلاوة قال أخبرنا مؤلفه أبو عمرو الداني الأندلسي كذلك وهذا إسناد صحيح عال تسلسل لى الثاني بالأندلسيين مني إلى المؤلف. وأعلى من هذا بدرجة قرأته أجمع على الشيخ المعمر الثقة أبي علي الحسن بن أحمد بن هلال الصالحى الدقاق بالجامع الأموي من دمشق المحروسة قال أخبرنا الشيخ الإمام أبو الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد المقدسي مشافهة قال أخبرنا العلامة أبو اليمن زيد بن الحسن بن زيد الكندي سماعاً لما فيه من القرآت من كتاب الإيجاز لسبط الخياط وإجازة شافهني بها للكتاب المذكورة وغيره قال أخبرنا به وبغيره من الكتب شيخني الأستاذ أبو محمد عبد الله بن علي ابن أحمد البغدادي سبط الخياط قراءة وتلاوة قال قرأته على الشيخ أبي محمد عبد الحق ابن أبي مروان الأندلسي المعروف بابن الثلجي بالمسجد الحرام سنة خمسائة وأخبرني به عن مصنفه.

وأخبرني به أيضاً الشيخ الأصيل أبو العباس أحمد بن الحسن بن محمد بن محمد

المصري بالقاهرة المحروسة قراءة مني عليه قال أخبرني به الشيخ أبو فارس عبد العزيز بن عبد الرحمن بن عبد الواحد بن أبي زكنون التونسي قراءة عليه وأنا أسمع قال أخبرني به أبو بكر محمد بن محمد بن أحمد بن مشليون البلنسي سماعاً عن أبي بكر محمد بن أحمد بن عبد الله بن موسى بن أبي حمزة المرسي قال أخبرني به والدي سماعاً قال أخبرني مؤلفه الإمام الحافظ أبو عمرو بإجازة.

وقرأت به القرآن كله من أوله إلى آخره على شيعي الإمام العالم الصالح قاضي المسلمين أبي العباس أحمد بن الشيخ الإمام العالم أبي عبد الله الحسين بن سليمان بن فزارة الحنفي بدمشق المحروسة رحمه الله وقال لي قرأته وقرأت به القرآن العظيم على والدي وأخبرني أنه قرأه وقرأ به القرآن على الشيخ الإمام أبي محمد القاسم بن أحمد بن الموفق اللورقي قال قرأته وقرأت به على المشايخ الأئمة المقرئين أبي العباس أحمد بن علي بن يحيى بن عون الله الحصار وأبي عبد الله محمد بن سعيد بن محمد المرادي وأبي عبد الله محمد بن أيوب بن محمد بن نوح الغافقي الأندلسيين قال كل منهم قرأته وقرأت به على الشيخ الإمام أبي الحسن علي بن محمد بن هذيل البلنسي قال قرأته وتلوت به على أبي داود سليمان بن نجاح قال قرأته وتلوت به على مؤلفه الإمام أبي عمرو الداني وهذا أعلى إسناد يوجد اليوم في الدنيا متصلاً واختص هذا الإسناد بتسلسل التلاوة والقراءة والسماع ومني إلى المؤلف كلهم علماء أئمة ضابطون. وقرأت عليه رواية قالون من طريق الحلواني بهذا الإسناد إلى أبي عمرو وأخبرني بشرحه للأستاذ أبي محمد عبد الواحد بن محمد بن الباهلي الأندلسي المالقي وتوفي سنة خمس وسبعمائة بمالقة غير واحد من الثقات مشافهة عن القاضي أبي عبد الله محمد بن يحيى بن بكر الأشعري عن المؤلف تلاوة وسماعاً.

مفردة يعقوب

للإمام أبي عمرو الداني المذكور قرأتها بعد تلاوتي القرآن العظيم على الأستاذ أبي المعالي محمد بن أحمد بن علي الدمشقي وأخبرني أنه قرأها وتلا بها على الشيخين: الإمام الحافظ الأستاذ أبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي والإمام المقرئ المحدث أبي عبد الله محمد بن جابر بن محمد بن قاسم القيسي الوادي آشي، أما أبو حيان فتلا بها على أبي محمد عبد النصير بن علي بن يحيى المربوطي قال تلوت بها على الإمام أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد المجيد بن إسماعيل الصفراوي قال قرأت بها على أبي يحيى اليسع بن عيسى بن حزم الغافقي وقرأ بها على أبيه وقرأ على أبي داود

وأبي الحسن علي بن عبد الرحمن بن أحمد بن الدوش وأبي الحسين يحيى بن إبراهيم بن أبي زيد بن البياز اللواتي، وقرأ ثلاثهم بها على الحافظ أبي عمرو، وأما الوادي أشي فقال لنا أبو المعالي إنه قرأها وتلا بها على الشيخ أبي العباس أحمد بن موسى بن عيسى الأنصاري البطراني وإنه قرأها وتلا بها على الشبارتي المتقدم على الحصار على ابن هذيل على أبي داود على المؤلف.

كتاب «جامع البيان»

في القرآت السبع يشتمل على نيف وخمسمائة رواية وطريق عن الأئمة السبعة وهو كتاب جليل في هذا العلم لم يؤلف مثله للإمام الحافظ الكبير أبي عمرو الداني قيل إنه جمع فيه كل ما تعلمه في هذا العلم.

أخبرني به الشيخ أبو المعالي محمد بن أحمد بن علي بن اللبان رحمه الله مناولة وإجازة وسماعاً لكثير منه وتلاوة لما دخل في تلاوتي منه عليه بما دخل في تلاوته على الأستاذ أبي حيان بما دخل في تلاوته على عبد النصير المريوطي بما دخل في تلاوته على الصفراوي، وقرأت بما دخل في تلاوتي منه في كتاب «الإعلان» لأبي القاسم الصفراوي على الشيخ عبد الوهاب بن محمد الاسكندري بقراءته بذلك على أحمد بن محمد القوصي ومحمد بن عبد النصير بن الشوا وقرأ به القوصي على يحيى بن أحمد بن الصواف وقرأ ابن الشوا على عبد الله بن منصور الأسمر وقرأ به على المؤلف أبي القاسم الصفراوي وقرأ الصفراوي بجامع البيان على شيخه أبي يحيى اليسع بن عيسى بن حزم الغافقي وقرأ به على أبيه وقرأه وقرأ به على أبي داود سليمان بن نجاح قال أخبرني به المؤلف تلاوة وقراءة عليه في داره جدانية سنة أربعين وأربعمائة.

كتاب «الشاطبية»

وهي القصيدة اللامية المسماة بحرر الأمانى ووجه التهاني من نظم الإمام العلامة ولي الله أبي القاسم القاسم بن فيرة بن خلف بن أحمد الرعيني الأندلسي الشاطبي الضري، وتوفي في الثامن والعشرين من جمادى الآخرة سنة تسعين وخمسمائة بالقاهرة.

أخبرني بها الشيخ الإمام العالم شيخ الإقراء أبو محمد عبد الرحمن بن أحمد بن علي بن البغدادي بقراءتي عليه بعد تلاوتي القرآن العظيم بمضمونها في أواخر سنة تسع وستين وسبعمائة بالديار المصرية. وقرأتها قبل ذلك على الشيخ الإمام الحافظ شيخ المحدثين أبي المعالي محمد بن رافع بن أبي محمد السلاسي بالكلاسة شمالي جامع

دمشق المحروسة قالوا أخبرنا بها الشيخ الأصيل المقرئ أبو علي الحسن بن عبد الكريم ابن عبد السلام الغماري المصري قراءة عليه ونحن نسمع قال أخبرنا بها الشيخ الإمام العالم الزاهد أبو عبد الله محمد بن عمر بن يوسف القرطبي قراءة عليه وأنا أسمع قال أخبرنا ناظمها قراءة وتلاوة زاد شيخنا ابن رافع فقال وأخبرنا بها أيضاً الشيخ الإمام مفتي المسلمين أبو الفدا إسماعيل بن عثمان بن المعلم الحنفي قراءة عليه وأنا أسمع قال أخبرنا بها الشيخ الإمام العلامة أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي قراءة وتلاوة قال أخبرنا ناظمها كذلك. وأخبرني بها الشيخ الإمام أبو العباس أحمد بن الحسين بن سليمان الكفري بقراءتي عليه وتلاوتي القرآن العظيم بمضمونها قال قرأتها علي الشيخ المقرئ أبي عبد الله محمد بن يعقوب بن بدران الجرائدي قال أخبرنا الشيوخ: الإمام الكمال أبو الحسن علي بن شجاع بن سالم الضرير والسديد عيسى بن مكي بن حسين المصري والجمال محمد ابن ناظمها قراءة وتلاوة علي الأول وسماعاً علي الآخرين قالوا أخبرنا ناظمها سماعاً وقراءة وتلاوة إلا محمد ابن ناظمها المذكور فبسماعه من أولها إلى سورة «ص» وإجازته منه لباقيها.

وقرأت بمضمونها القرآن كله علي جماعة من الشيوخ منهم الشيخ الامام العالم التقي ابو محمد عبد الرحمن بن أحمد بن علي بن البغدادي المصري الشافعي شيخ الإقراء بالديار المصرية وذلك بعد قراءتي لها عليه قال قرأتها وقرأت القرآن بمضمونها علي الشيخ الإمام الاستاذ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الخالق المصري الشافعي المعروف بالصائغ شيخ الإقراء بالديار المصرية، قال قرأتها وقرأت القرآن العظيم بمضمونها علي الشيخ الإمام العالم الحسين بن النسيب أبي الحسن علي بن شجاع بن سالم بن علي بن موسى العباس المصري الشافعي صهر الشاطبي شيخ الإقراء بالديار المصرية قال قرأتها وتلوت بها علي ناظمها الإمام أبي القاسم الشاطبي الشافعي شيخ مشايخ الإقراء بالديار المصرية وهذا إسناد لا يوجد اليوم أعلى منه تسلسل بمشايخ الإقراء وبالشافعية وبالديار المصرية وبالقرأة والتلاوة إلا أن صهر الشاطبي بقي عليه من رواية أبي الحارث عن الكسائي من سورة الأحقاف مع أنه كمل عليه تلاوة القرآن في تسع عشر ختمة إفراداً ثم جمع عليه بالقرآت، فلما انتهى الي «الأحقاف» توفي وكان سمع عليه جميع القرآت من كتاب التيسير وأجازه غير مرة فشملت ذلك الإجازة علي أن أكثر أئمتنا بل كلهم لم يستثنوا من ذلك شيئاً بل يطلقون قراءته جميع القرآت علي الشاطبي وهو قريب.

وأخبرني بشرحها للإمام العلامة أبي الحسن علي بن محمد السخاوي وتوفي

بدمشق سنة ثلاث وأربعين وستمائة شيخنا الإمام الحافظ أبو المعالي محمد بن رافع بن أبي محمد السلمي قراءة مني لها وإجازة للشرح قال أخبرنا بها كذلك الإمام الرشيد اسماعيل بن عثمان بن المعلم الحنفي أخبرنا المؤلف سماعاً وقراءة وتلاوة.

وأخبرني بشرحها للإمام الكبير الحافظ أبي القاسم عبد الرحمن بن اسماعيل الدمشقي المعروف بأبي شامة وتوفي بها سنة خمس وستين وستمائة شيخنا الإمام القاضي أبو العباس أحمد بن الحسين بن سليمان بن يوسف الحنفي قراءة وتلاوة لها وإذناً للشرح قال أخبرني والدي قراءة وسماعاً للشرح أخبرني المؤلف سماعاً وقراءة لها ولشرحها المذكور.

وأخبرني بشرحها للشيخ المنتجب ابن أبي العز بن رشيد الهمداني وتوفي سنة ثلاث وأربعين وستمائة بدمشق شيخنا الإمام أبو محمد عبد الوهاب بن يوسف بن السلار سماعاً وقراءة لها وإجازة للشرح قال أخبرني به كذلك الشيخ الوحيد يحيى بن أحمد الخلاطي إمام الكلاسة قال أخبرنا به الصاين محمد بن الزين الهذلي سماعاً وتلاوة أخبرنا المؤلف كذلك.

وأخبرني بشرحها للإمام العالم أبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي وتوفي سنة ست وخمسين وستمائة بحلب الأستاذ أبو المعالي محمد بن أحمد بن اللبان قراءة وتلاوة لها وإجازة للشرح أخبرني به كذلك الأستاذ أبو محمد عبد الله بن عبد المؤمن الواسطي أخبرنا أبو العباس أحمد بن محمد بن المحروق الواسطي. أنا الشريف حسين بن قتادة أخبرنا المؤلف سماعاً وتلاوة.

وأخبرني بشرحها للإمام العلامة أبي إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبري وتوفي سنة اثنتين وثلاثين وسبعمائة ببلدة الخليل عليه السلام شيخنا الإمام الأستاذ أبو بكر عبد الله بن أيدغدي الشمسي المعروف بابن الجندي تلاوة ومناولة وإجازة قال أخبرنا المؤلف تلاوة وسماعاً، وأما شرح شيخنا ابن الجندي المذكور لشرح الجعبري فشافهني به شيخنا المذكور ورأيت يكتب فيه وربما قرأ علي منه.

وأخبرني بشرحها للإمام أبي العباس أحمد بن محمد بن عبد الوالي بن جبارة المقدسي وتوفي سنة ثمان وعشرين وسبعمائة بالقدس الشريف أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد ابن عبد الواحد الشامي سماعاً لها وإجازة له قال أخبرنا المؤلف سماعاً وتلاوة لبعض القرآن ومناولة وإجازة للشرح.

كتاب «العنوان»

تأليف الإمام أبي الطاهر اسماعيل بن خلف بن سعيد بن عمران الأنصاري الأندلسي الأصل ثم المصري النحوي المقرئ وتوفي سنة خمس وخمسين وأربعمائة بمصر.

وقد أخبرني به الشيخ الصالح المسند المقرئ أبو عبد الله محمد بن محمد بن عمر الأنصاري المصري بقراءتي عليه غير مرة بالجامع العتيق من مصر المروسة قال أخبرني به القاضي أبو القاسم عبد الغفار بن محمد بن محمد بن عبد الكافي السعدي المصري سماعاً عليه بمصر قال أخبرنا به الخطيب عبد الهادي بن عبد الكريم بن علي القيسي المصري سماعاً عليه بمصر قال أخبرنا به الشيوخ: أبو الجواد غياث بن فارس بن مكي اللخمي المصري سماعاً وتلاوة بمصر، وأبو الحسن علي بن فاضل بن صمدون، ومحمد بن الحسن بن محمد العامري سماعاً عليهما بمصر قالوا أخبرنا الشريف أبو الفتوح ناصر بن الحسن الحسيني بمصر أخبرنا الشيخ أبو الحسين يحيى بن علي بن الفرغ الخشاب بمصر أخبرنا المؤلف بمصر وهذا إسناد عال صحيح تسلسل لنا بالمصريين وبمصر إلى المؤلف، وأعلى من ذا بدرجة قال عبد الهادي أيضاً وأخبرني به أبو طاهر بركات بن ابراهيم بن طاهر الخشوعي سماعاً وأبو الحسن مقاتل بن عبد العزيز بن يعقوب البرقي إجازة قال أخبرنا جعفر ولد المؤلف أخبرنا المؤلف قلت وأعلى من ذا بدرجة أخبرني به غير واحد من الشيوخ الثقات مشافهة منهم الأصيل أبو عبد الله محمد بن موسى بن سليمان الأنصاري عن الشيخ أبي الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد الحنبلي انبأنا أبو طاهر الخشوعي بسنده.

وقرأت بما تضمنه جميع القرآن العظيم على الشيوخ الأئمة: الأستاذ أبي المعالي بن اللبان بدمشق، والعلامة أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن الحنفي، وشيخ الإقراء أبي محمد عبد الرحمن بن البغدادي وذلك بعد أن قرأته عليه، وعلى الشيخ الإمام الاستاذ أبي بكر عبد الله بن أيدغدي الشمسي الشهير بابن الجندي المصريين وذلك بالديار المصرية إلا أنني وصلت على الشيخ الرابع إلى قوله تعالى ﴿إِنِ اللَّهُ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [الآية: ٩٠] من سورة النحل وقرأ به الأول والرابع على الشيخ أبي حيان وقرأ به علي أبي الطاهر اسماعيل بن هبة الله بن المليحي وقرأ به الآخرون والرابع أيضاً على الأستاذ أبي عبد الله محمد بن أحمد الصائغ المصري إلا أن الثالث والرابع سمعاه عليه قال قرأته وتلوت به علي الكمال أبي الحسن علي بن شجاع الضرير والتقي أبي القاسم عبد الرحمن بن مرهف بن ناشرة قالوا أعني المليحي والضرير وابن ناشرة

المصريين أخبرنا أبو الجود المصري المذكور سماعاً وقراءة وتلاوة وقد تسلسل لي أيضاً من شيوخي الثلاثة المصريين المذكورين بالقراءة والتلاوة والسماع من شيوخي إلى المؤلف كلهم مصريون وبمصر ولا يوجد اليوم أعلى منه متصلاً والله الحمد.

كتاب «الهادي»

تأليف الامام الفقيه أبي عبد الله محمد بن سفيان القيرواني المالكي وتوفي ليلة مستهل صفر سنة خمس عشرة وأربعمائة بالمدينة ودفن بالبقيع بعد حجته ومجاورته بمكة سنة.

أخبرني به الشيخ أبو العباس أحمد بن الحسن بن محمد المصري قراءة عليه بالجامع الأزهر من القاهرة المعزية قال أخبرنا به الإمام أبو حيان الأندلسي قراءة عليه قال أخبرنا أبو محمد عبد النصير بن علي بن يحيى المريوطي قراءة وتلاوة أخبرنا الإمام أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد المجيد بن إسماعيل الصفراوي كذلك أخبرنا به كذلك أبو الطيب عبد المنعم بن أبي بكر يحيى بن خلف بن النفيس المعروف بابن الخلوف الغرناطي أخبرنا أبو الحسن عبد الرحيم بن قاسم بن محمد الحجاري - بالراء - أخبرنا أبو عمر أحمد بن محمد بن المور الحجاري - بالراء - أخبرنا المؤلف.

وقرأت بمضمنه القرآن كله على الأستاذ أبي المعالي بن اللبان بدمشق وإلى أثناء سورة النحل على الأستاذ أبي بكر بن الجندي وقرأ به علي أبي حيان وقرأ به علي عبد النصير بن علي المريوطي وقرأ به علي أبي القاسم الصفراوي وأبي الفضل جعفر بن علي الهمداني (ح) وقرأت به علي الصالح الثقة المقرئ المسند أبي محمد عبد الوهاب بن محمد بن عبد الرحمن القروي بغير الاسكندرية وقرأ به علي أبي العباس أحمد بن محمد ابن أحمد القوصي وعلي أبي عبد الله محمد بن عبد النصير بن علي بن الشوا وقرأ به الأول علي يحيى بن الصواف والثاني علي عبد الله بن منصور وقرأ به علي الصفراوي وقرأ الصفراوي والهمداني عن أبي القاسم عبد الرحمن بن خلف الله بن عطية المالكي وقرأ به علي أبي علي الحسن بن خلف بن عبد الله الهواري وقرأ علي أبي عمرو عثمان بن بلال الزاهد وغيره وقرأ علي المؤلف وقرأ به الصفراوي أيضاً علي أبي الطيب عبد المنعم بن يحيى بن خلف بن الخلوف الغرناطي وقرأ به علي أبي محمد عبد الرحيم بن قاسم بن محمد الحجاري وقرأ به علي أبي العباس أحمد بن محمد بن المور الحجاري - بالراء - كلاهما - وقرأ به علي المؤلف.

وقرأت بمضمن كتاب الهادي على المشايخ المصريين عبد الرحمن بن أحمد ومحمد ابن عبد الرحمن وابن الجندي كما تقدم، وقرأوا كل القرآن على الصائغ وقرأ به على الكمال الضريير، وقرأ به على أبي الحسن شجاع بن محمد بن سيدهم المدلجي، وقرأ به على أبي العباس أحمد بن عبد الله بن الحطيئة، وقرأ به على أبي القاسم عبد الرحمن بن الفحام، وقرأ به على أبي الحسن علي بن العجمي، وقرأ به على المؤلف رحمه الله.

كتاب «الكافي»

للإمام الأستاذ أبي عبد الله محمد بن شريح بن أحمد بن محمد بن شريح الرعيني الأشبيلي وتوفي في شوال من سنة ست وسبعين وأربعمائة باشبيلية من الأندلس.

حدثني به الأستاذ أبو المعالي محمد بن أحمد الدمشقي سنة تسع وستين وسبعمائة بدمشق بعد أن تلوت عليه بمضمونه وقال لي قرأته على أبي حيان قال أخبرنا به أبو جعفر أحمد بن علي بن محمد بن الطبايع الغرناطي قراءة عليه أخبرنا به أبو محمد عبد الله بن محمد بن الحسين بن مجاهد الكواب قراءة عليه أخبرنا به أبو بكر محمد بن محمد بن حسنون الحميري أخبرنا أبو الحسن شريح، كذا أخبرني بهذا الإسناد أبو المعالي عن أبي حيان وكتبه لي بخطه والذي رأيته في أسانيد أبي حيان وبخطه: قال: قرأته على أبي علي ابن أبي الأحوص بمالقة أخبرنا به مناولة أبو القاسم أحمد بن يزيد بن بقي (ح) قال وقرأته على أبي الحسين بن اليسر بغرناطة عن أبي عبد الله محمد عبو الفازازاتي بن المصالي (ح) قال ابن أبي الأحوص وأنا أبو الحسن علي بن جابر الدباج قال: أنا أبو بكر محمد بن صاف (ح) قال ابن أبي الأحوص وأخبرنا أبو الربيع بن سالم الحافظ سمعاً عليه لجميعه إلا يسير فوات دخل في الإجازة: أنا أبو عبد الله محمد بن جعفر بن حميد (ح) قال أبو حيان وقرأته على أبي جعفر بن الزبير بغرناطة أنا أبو بكر محمد بن أحمد بن القاضي اللخمي: أنا أبو الحكم عبد الرحمن بن حجاج وأبو العباس أحمد بن محمد بن مقدم الرعيني قالوا - أعني ابن بقي وابن المصالي وابن صاف وابن حميد وابن حجاج وابن مقدم - أخبرنا أبو الحسن شريح بن محمد بن شريح قال ابن بقي إجازة: وهو آخر من حدث عنه في الدنيا. وقال ابن المصالي: أخذت السبع عن شريح قال: أنا أبي أبو عبد الله محمد بن شريح، وقال لي أبو المعالي أيضاً: أنه قرأ بثغر الإسكندرية على زين الدار أم محمد الوجيحية بنت علي بن يحيى الصعدي قالت: أخبرنا به أبو القاسم إبراهيم بن محمد بن عبد الرحمن بن وثيق الإشبيلي إجازة (ح) وأخبرني به الشيخ الإمام الحافظ أبو محمد عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن خليل القرشي المكي مشافهة قال: أخبرني

الإمام المقرئ أبو عمرو عثمان بن محمد التوزري كذلك قال أخبرنا أبو القاسم بن وثيق سماعاً وتلاوة قال: أخبرنا به أبو الحسن حبيب بن محمد بن حبيب الحميري وأبو الحكم عبد الرحمن بن محمد بن عمرو اللخمي وأبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد بن مقدم الرعيني الإشبيليون وغيرهم تلاوة، قالوا: أخبرنا أبو الحسن شريح ابن المؤلف، قال أخبرنا به والذي سماعاً وقراءة وتلاوة.

وقرأت بمضمونه القرآن كله بدمشق على أبي المعالي بن اللبان وإلى أثناء سورة النحل على ابن الجندي بمصر وقرأ به على أبي حيان وقرأ به فيما أخبرني شيخنا أبو المعالي على الأستاذين: أبي علي الحسين بن عبد العزيز بن أبي الأحوص، وأبي جعفر أحمد بن علي بن الطباع، وقرأ به على أبي محمد بن الكواب بسنده المتقدم.

وقرأت بمضمونه أيضاً جمعاً إلى قوله تعالى ﴿وهم فيها خالدون﴾ [الآية: ٢٥] من سورة البقرة على الشيخ الإمام الخطيب الصالح أبي عبد الله محمد بن صالح بن إسماعيل المدني الخطيب بها وذلك في شهر ذي القعدة الحرام سنة ثمان وستين وسبعمائة بالحرم الشريف النبوي بالروضة تجاه الحجرة الشريفة وعلى الشيخ الإمام أبي بكر بن ايدغددي الشمسي إلى قوله تعالى ﴿وبشري للمسلمين﴾ [الآية: ١٠٢] من سورة النحل وأخبرني كل منهما أنه قرأ بمضمونه على الشيخ الإمام الصالح أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن يوسف ابن غصن القصري وقرأ به على الأستاذ أبي الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبد الله عن أبي القاسم بن بقي عن الإمام أبي الحسن شريح عن أبيه المؤلف كما تقدم.

كتاب «الهداية»

للشيخ الإمام المقرئ المفسر الأستاذ أبي العباس أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدي وتوفي فيما قاله الحافظ الذهبي بعد الثلاثين وأربعمائة.

أخبرني به الشيخ الإمام شيخ القراء أبو المعالي محمد بن أحمد بن علي الدمشقي بقراءتي في سلخ جمادى الآخرة سنة تسع وستين وسبعمائة بدمشق المحروسة ثم قرأته بالديار المصرية على الشيخ أبي العباس أحمد بن الحسن بن محمد بن محمد بن زكريا القاهري قالاً أخبرنا بها الإمام أبو حيان محمد بن يوسف قال الأول تلاوة وقراءة وقال الثاني قراءة عليه وأنا أسمع قال أخبرنا به القاضي العالم أبو علي الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن أبي الأحوص القرشي قراءة مني عليه بغرناطة في شوال سنة أربع وسبعين وستمائة قال أخبرنا به الحافظ أبو عمران موسى بن عبد الرحمن بن يحيى بن العربي

الشهير بالسرخان قراءة مني عليه بغرناطة سنة اثنين وعشرين وستمائة قال أخبرنا الإمام أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي سماعاً بمالقة قال أخبرنا الأديب أبو عبد الله محمد بن سليمان أحمد النفزي سماعاً قال أخبرني خالي غانم بن وليد بن عمر المخزومي قال أخبرنا المؤلف قال القاضي أبو علي وأخبرنا أبو القاسم أحمد بن عمر بن أحمد الخزرجي إجازة عن أبي الحسن علي بن عبد الله بن محمد بن موهب الجذامي عن أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن إلياس اللخمي المقرئ بجامع المريه عن المهدي سماعاً وتلاوة وقرأت بمضمونه القرآن كله على شيخ الإقراء ابن اللبان في ختمة كاملة وكان قد فاتني منه اختلاس الحركات المتواليات لأبي عمرو فاستدركتها عليه وأخبرني أنه قرأ به جميع القرآن على أبي حيان الأندلسي وأن أبا حيان قرأ به على أبي جعفر أحمد بن علي ابن أحمد الغرناطي قال قرأت به على أبي محمد عبد الله بن محمد العبدري قال قرأت به على أبي خالد يزيد بن محمد بن رفاعة اللخمي قال قرأت به على أبي الحسن علي بن أحمد بن خلف بن الباذش قال قرأت به على أبي الحسين يحيى بن إبراهيم بن أبي زيد اللوتي قال قرأت به على المهدي المؤلف.

كتاب «التبصرة»

تأليف الإمام الأستاذ العلامة أبي محمد مكي بن أبي طالب بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي وتوفي ثاني المحرم سنة سبع وثلاثين وأربعمائة بقرطبة.

أخبرني به الشيخ الثقة الأصيل أبو العباس أحمد بن عبد العزيز بن يوسف بن أبي العز الحرائي في كتابه إليّ من حلب عن الإمام المقرئ أبي الحسين يحيى بن أحمد بن عبد العزيز الصواف الاسكندري قال أخبرنا الإمام أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد المجيد المقرئ قراءة عليه. أنا أبو يحيى اليسع بن حزم بن عبد الله الغافقي. أنا أبو العباس أحمد ابن عبد الرحمن بن أحمد القصبني أخبرنا أبو عمران موسى بن سليمان اللخمي أخبرنا المؤلف.

وقرأت به القرآن كله على الأستاذ أبي المعالي بن اللبان بدمشق وقرأ به على أبي حيان بمصر وقرأ به على أبي محمد عبد النصير بن علي بن يحيى وقرأ به على أبي القاسم الصفراوي وقرأت به القرآن كله أيضاً على الشيخين العلامة أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الحنفي، والإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أحمد الشافعي بالديار المصرية، وقرأ به على الإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد المصري، وقرأ به على الكمال بن شجاع

الضرير، وقرأ على أبي الجود وقرأ أبو الجود والصفراوي على اليسع بن حزم وقرأ بها على أبي العباس القصببي وقرأ بها على موسى بن سليمان وقرأ بها على المؤلف، وقال أبو حيان أيضاً أخبرنا به أبو جعفر أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن الطباع أخبرنا أبو محمد عبد الله محمد الكواب أخبرنا أبو خالد يزيد بن رفاعة. أنا أبو الحسن علي بن أحمد الأنصاري أخبرنا يحيى بن إبراهيم بن البياذ أخبرنا مكّي المؤلف.

كتاب «القاصد»

وبهذا الإسناد:

لأبي القاسم عبد الرحمن بن الحسن بن سعيد الخزرجي القرطبي وتوفي بها سنة ست وأربعين وأربعمائة قرأت به القرآن إلى ابن البياذ وقرأ ابن البياذ على المؤلف.

كتاب «الروضة»

للإمام أبي عمر أحمد بن عبد الله بن لب الطلمنكي الأندلسي نزيل قرطبة وتوفي بها بذي الحجة سنة تسع وعشرين وأربعمائة.

و: كتاب «المجتبى»

للإمام أبي القاسم عبد الجبار بن أحمد بن عمر الطرسوسي نزيل مصر وتوفي بها سلخ ربيع الأول سنة عشرين وأربعمائة.

قرأت بهما ضمناً مع كتاب التيسير والهادي والتبصرة وغير ذلك على الشيخ الإمام أبي العباس أحمد بن الحسين بن سليمان الدمشقي وقرأ بها كذلك على والده وقرأ على القاسم بن الموفق الأندلسي وقرأ على أحمد بن عون الله الحصار البلنسي وقرأ على أبي الحسن علي بن عبد الله بن خلف بن النعمة البلنسي وقرأ على أبي محمد عبد الله بن سهل بن يوسف الأنصاري المرسي وقرأ على أبي عمر الطلمنكي بقرطبة، وعبد الجبار الطرسوسي بمصر، وعلى أبي عمرو الداني وعلى مكّي وعلى أبي سفيان وعلى غيرهم.

كتاب «تلخيص العبارات»

تأليف الإمام المقرئ أبي علي الحسن بن خلف بن عبد الله بن بليمة الهواري القيرواني نزيل الإسكندرية وتوفي بها ثالث عشر رجب سنة أربع عشرة وخمسمائة.

حدثني به أبو المعالي محمد بن أحمد بن علي الشافعي شيخ مشايخ الإقراء بدمشق

وقال لي قرأته على أبي حيان أخبرنا به أبو محمد المريوطي أخبرنا به الصفراوي أخبرنا به أبو القاسم بن خلف الله أخبرنا المؤلف.

وقرأت بمضمونه جميع القرآن على الأستاذ ابن اللبان وقرأ به على محمد بن يوسف الأندلسي وقرأ به على عبد النصير الاسكندري (ح) وقرأت به على أبي محمد عبد الوهاب ابن محمد القروي بثغر الاسكندرية وقرأ به على أحمد بن محمد القوصي شيخ الإقراء بالاسكندرية وعلى محمد بن عبد النصير بن الشوا المقري بالاسكندرية وقرأ به القوصي على أبي الحسين يحيى بن أحمد بن عبد العزيز بن الصواف الاسكندري وقرأ به ابن الشوا على الشيخ الامام المكين أبي محمد عبد الله بن منصور الأسمر وقرأ به المكين الأسمر وابن الصواف على أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد المجيد المالكي شيخ القراء بالاسكندرية وقرأ به على أبي القاسم عبد الرحمن بن خلف الله بن محمد بن عطية المقري بالإسكندرية وقرأ به على مؤلفه بالإسكندرية وهذا أصح إسناد وأطفه مسلسل بالتلاوة وبالاسكندرية إلى المؤلف.

كتاب «التذكرة»

في القراءات الثمان تأليف الإمام الأستاذ أبي الحسن طاهر بن الإمام الأستاذ أبي الطيب عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون الحلبي نزيل مصر وتوفي بها لعشر مضمين من ذي القعدة سنة تسع وتسعين وثلاثمائة.

أخبرني به الامام العلامة أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن بن الصائغ بقراءتي عليه بالديار المصرية قال أخبرنا به الأستاذ أبو عبد الله محمد ابن أحمد المصري أخبرنا به الإمام أبو الحسن بن شجاع العباسي أخبرنا به الإمام أبو الجود اللخمي أخبرنا به الشريف أبو الفتوح ناصر بن الحسن أخبرنا به أبو الحسين يحيى ابن علي الخشاب أخبرنا به أبو الفتح أحمد بن بابشاذ الجوهري أخبرنا المؤلف.

وقرأت بمضمونه القرآن كله على أبي عبد الله محمد بن الصائغ المذكور وأبي محمد عبد الرحمن بن أحمد الشافعي وإلى أثناء سورة النحل على الأستاذ أبي بكر بن أيدغدي بالديار المصرية متفرقين وقالوا لي قرأنا به كل القرآن أفراداً وجمعاً على الإمام أبي عبد الله الصائغ بمصر وقرأ هو القرآن بمضمونه على الشريف الكمال على ابن شجاع الضرير بمصر المحروسة وقرأ به على الشيخين الإمامين - أبي الحسن شجاع بن محمد بن سيدهم المدلجي، وأبي الجود غياث بن فارس بن مكّي المنذري - بمصر المحروسة.

أما المدلجي فقال قرأت به علي الإمام أبي العباس أحمد بن عبد الله بن أحمد بن هشام اللخمي بمصر أخبرنا به أبو جعفر أحمد بن محمد بن حموشة القلعي بمصر أخبرنا به أبو علي الحسن بن خلف بن بليمة، أخبرنا أبو عبد الله محمد بن أحمد القزويني أخبرنا المؤلف.

وأما المنذري فقرأ به القرآن كله علي الشريف الخطيب ناصر بن الحسن الزيدي بمصر قال قرأت به علي أبي الحسين الخشاب بمصر وقرأ به علي أبي الفتح بن بابشاذ بمصر وقرأ به علي المؤلف طاهر بن غلبون بمصر سند صحيح عال تسلسل منا إلى المؤلف بالأئمة المصريين الضابطين وبمصر أيضاً.

كتاب «الروضة»

في القراءات الإحدى عشرة وهي قرأت العشرة المشهورة وقراءة الأعمش تأليف الإمام الأستاذ أبي علي الحسن بن محمد بن إبراهيم البغدادي المالكي نزيل مصر وتوفي بها في شهر رمضان سنة ثمان وثلاثين وأربعمائة.

أخبرني به الشيخ صالح الثقة أبو العباس أحمد بن إبراهيم بن محمود الدمشقي المعصراني بقراءتي عليه بمنزله بخطبة الشبلية بسفح قاسيون قال أخبرنا الإمام أبو العباس أحمد بن محمد بن اسماعيل الحراني قراءة عليه وأنا أسمع قال أخبرنا به أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق بن المظفر الوزيري قراءة عليه أخبرنا الإمام أبو الحسن بن شجاع العباسي سماعاً وتلاوة أخبرنا به أبو العجود غياث بن فارس اللخمي سماعاً وتلاوة (ح) قال شيخنا أبو العباس المعصراني أيضاً وأخبرني بكتاب الروضة أيضاً شيخنا أبو العباس أحمد ابن أبي طالب بن أبي النعم بن بيان الصالحي فيما شافهني به قال أخبرنا كذلك شيخنا الإمام المسند المقرئ أبو الفضل جعفر بن علي بن هبة الله بن يحيى الهمداني قال أخبرنا أبو القاسم عبد الرحمن بن خلف بن خلف بن الفحام الصقلي قال أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن اسماعيل ابن غالب الخياط المصري المالكي.

(ح) وقرأت به القرآن العظيم من أوله إلى آخره علي الإمام أبي محمد عبد الرحمن ابن أحمد بن علي البغدادي بمصر وأخبرني أنه قرأ به جميع القرآن علي شيخه الإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد المعدل بمصر قال قرأت به علي الإمام أبي الحسن العباسي قال قرأت به علي أبي العجود قرأت القرآن بما تضمنه كتاب الروضة لأبي علي المالكي علي

الإمام الشريف أبي الفتوح ناصر بن الحسن بن اسماعيل الحسيني الزيدي وسمعتها وأخبرني أنه قرأ كذلك القرآن بضمن كتاب الروضة على الشيخ أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مسيح الفضي وسماعاً عليه قال أخبرنا الشيخان أبو الحسن علي بن محمد بن حميد الواعظ المعدل المعروف بابن الصواف وأبو اسحاق ابراهيم بن اسماعيل بن غالب المالكي المعروف بالخياط سماعاً عليهما لكتاب الروضة وتلاوة بضمنه، قالوا سمعناه وتلونا به على مصنفه، قال ابن الفحام قال لنا شيخنا أبو الحسين نصر بن عبد العزيز بن أحمد الفارسي أنه قرأ بالطرق والروايات والمذاهب المذكورة في كتاب الروضة لأبي علي المالكي البغدادي على شيوخ أبي علي المذكورين في الروضة كلهم القرآن كله وأن أبا علي كان كلما قرأ جزءاً من القرآن قرأت مثله وكلما ختم ختمة ختمت مثلها حتى انتهت الى ما انتهى اليه من ذلك وأن سند قراء كسند الشيخ أبي علي سواء. قلت: وكذا هو مسند في كتاب التجريد الآتي ذكره وبهذا تعلق أسانيدنا في التجريد على أسانيد الروضة بواحد واثنين فليعلم ذلك.

ولهذا الفارسي:

كتاب «الجامع»

في العشر نرويه بهذا الاسناد عالياً باتصال التلاوة وتوفي بمصر سنة إحدى وستين وأربعمائة.

كتاب «التجريد»

تأليف الإمام الأستاذ أبي القاسم عبد الرحمن بن أبي بكر عتيق بن خلف الصقلي المعروف بابن الفحام شيخ الاسكندرية وتوفي بها في ذي القعدة سنة ست عشرة وخمسمائة.

أخبرني به شيخنا الإمام الحافظ الكبير شيخ المحدثين أبو بكر محمد بن عبد الله ابن أحمد بن محمد بن إبراهيم المقدسي بسفح قاسيون بقراءتي عليه قال أخبرنا الشيخ أبو عبد الله محمد بن علي بن أبي القاسم بن أبي العز بن الوراق المعروف بابن الخروف الموصللي الحنبلي قراءة عليه وأنا أسمع سنة ثمان عشرة وسبعمائة أخبرنا به الإمام أبو أحمد عبد الصمد بن أحمد بن عبد القادر بن أبي الجيش البغدادي سماعاً وتلاوة أخبرنا به كذلك الإمام أبو المعالي محمد بن أبي الفرج بن معالي الموصللي أخبرنا به الإمام أبو بكر يحيى بن سعدون بن تمام الأزدي القرطبي سماعاً وتلاوة قال أخبرنا المؤلف كذلك قال

شيخنا أبو بكر وأخبرنا به إجازة شفاهاً غير واحد من الثقات: القاضي سليمان بن حمزة، ويحيى بن سعد، وأبو بكر بن أحمد بن عبد الدائم، قالوا أخبرنا جعفر بن علي الهمداني مشافهة وعبد الرحمن بن عبد المجيد الصفراوي مكتابة.

(ح) ثم قرأته أجمع بالديار المصرية على الشيخ الصالح أبي العباس أحمد بن الحسن بن محمد المزرفي قال أخبرنا به الإمام أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي قراءة عليه وأنا أسمع قال قرأته وتلوت بمضمونه على الشيخ أبي محمد عبد النصير بن علي بن يحيى الهمداني أخبرنا الشيخان أبو الفضل جعفر الهمداني وأبو القاسم الصفراوي قراءة وتلاوة قالوا أعني الهمداني والصفراوي أخبرنا أبو القاسم عبد الرحمن بن خلف الله بن عطية القرشي تلاوة وقراءة أخبرنا مؤلفه كذلك.

وأخبرني به أعلى من ذلك الشيخ المعمر أبو العباس أحمد بن محمد بن الحسين الفيروز آبادي ثم الصالح بناء قراءة مني عليه بسفح قاسيون عن الشيخ أبي الحسن علي ابن أحمد بن عبد الواحد بن البخاري وقال أبو حيان وأنبأنا ابن البخاري يعني المذكور في كتابه إلي من دمشق عن أبي طاهر بركات بن إبراهيم القرشي الخشوعي عن مؤلفه.

وقرأت به القرآن كله على الشيخ الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن ابن علي الحنفي بالقاهرة المحروسة وأخبرني أنه قرأ به القرآن كله على أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الخالق الصائغ وقرأ به على الكمال أبي الحسن بن شجاع العباسي وقرأ به على أبي الجود وقرأ به على أبي الحسن شجاع بن محمد المدلجي وقرأ به على أبي العباس أحمد بن عبد الله بن أحمد بن هشام اللخمي المعروف بابن الحطيئة وقرأ به على مؤلفه.

وقرأت به بمدينة الإسكندرية على أبي محمد عبد الوهاب بن محمد الأسكندري وقرأ به على أبي العباس أحمد بن محمد الأسكندري بها وقرأ به يحيى بن أحمد الأسكندري بها وقرأ به على الإمام أبي القاسم الصفراوي الأسكندري بها وقرأ به علي ابن خلف الله الأسكندري بها وقرأ به على مؤلفه بالإسكندرية.

مفردة يعقوب

لابن الفحام المذكور قرأتها بسفح قاسيون على الشيخ الأصيل النجم أحمد بن النجم أسماعيل بن أحمد بن عمر بن الشيخ أبي عمر المقدسي عن أبي الحسن علي ابن أحمد بن عبد الواحد المقدسي عن الخشوعي عن المؤلف.

وقرأت بها القرآن كله على عبد الرحمن بن أحمد ومحمد بن عبد الرحمن وقرأ بها على محمد بن أحمد الصائغ بسنده المتقدم.

كتاب «التلخيص»

في القراءات الثمان للإمام الأستاذ أبي معشر عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد ابن علي بن محمد الطبري الشافعي شيخ أهل مكة وتوفي بها سنة ثمان وسبعين وأربعمائة. أخبرني به الشيخ المعدل أبو العباس أحمد بن الحسن بن محمد السويداوي قراءة مني عليه بمنزلي بالقاهرة المحروسة قال أخبرنا الأستاذ أبو حيان محمد بن يوسف سماعاً عليه قال أخبرني به الأستاذ النحوي الحافظ أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي قراءة مني عليه بفرنطة أخبرنا الشيخ الزاهد أبو عثمان سعد بن محمد بن سعد الأنصاري عرف بالحفار أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد بن كوثر المحاربي أخبرنا أبو علي الحسن بن عبد الله بن عمر القيرواني عن أبي معشر إجازة وعن أبيه عبد الله بن عمر سماعاً وتلاوة عن المؤلف سماعاً وتلاوة. قال أبو حيان أيضاً: وأنبأنا به الشيخ المعمر أبو محمد عبد الوهاب بن الحسن بن الفرات اللخمي بالإسكندرية عن أبي عبد الله محمد بن أحمد الارتاحي وهو آخر من حدث عنه عن أبي الحسن علي بن الحسين بن عمر الفراء الموصلية عن أبي معشر. قال أبو حيان أيضاً: وأخبرنا به الرشيد عبد النصير المريوطي قراءة وتلاوة عن الصفراوي كذلك. (ح) وكتب إليّ الشيخ أبو العباس أحمد بن عبد العزيز الحراني أن أبا الحسين يحيى بن أحمد بن عبد العزيز المقرئ أخبره مشافهة قال قرأته وتلوت به على الإمام أبي القاسم الصفراوي.

(ح) وقرأت بمضمونه القرآن كله على أبي محمد عبد الرحمن بن أحمد بن البغدادي وأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن الصائغ وإلى أثناء سورة النحل على أبي بكر بن ايدغدي قالوا قرأنا بمضمونه على الصائغ وقرأ به على الكمال الضرير وقرأ به على أبي الجود وقرأ به الصفراوي وأبو الجود على أبي يحيى اليسع بن حزم بن عبد الله بن اليسع الأندلسي قال: قرأته وتلوت به على أبي علي منصور بن الخير بن يعقوب بن يمللي المزراوي عرف بالأحدب قال قرأته وتلوت به على مؤلفه أبي معشر الطبري.

وبهذا الإسناد نروي:

كتاب «الروضة»

للإمام الشريف أبي إسماعيل موسى بن الحسين بن إسماعيل بن موسى المعدل تلاوة

- وقرأ عليه بها على الأحذب المذكور.

كتاب «الإعلان»

للإمام أبي القاسم عبد الرحمن بن أسماعيل بن عثمان بن يوسف الصفراوي
الاسكندري توفي بها في ربيع الآخر سنة ست وثلاثين وستمائة.

أخبرني به الشيخ الإمام المسند أبو إسحاق بن إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد بن
عبد المؤمن الدمشقي بقرائتي عليه في سنة تسع وستين وسبعمائة بالقاهرة المحروسة قال
أخبرنا به الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن نمير المجدود المصري تلاوة أخبرنا به أبو
محمد عبد الله بن منصور بن علي بن منصور الاسكندري سماعاً وتلاوة أخبرنا المؤلف
كذلك قال شيخنا وأخبرنا به إجازة عن المؤلف غير واحد من الشيوخ كالقاضي سليمان
ابن حمزة بن أبي عمر، ويحيى بن سعد، وأبي بكر بن أحمد بن عبد الدائم المقدسيين.

وقرأت بمضمونه على الشيخ المقرئ أبي محمد عبد الوهاب بن محمد بن عبد
الرحمن القروي الاسكندري بغير الاسكندرية وقرأ بمضمونه على الشيخ أبي العباس أحمد بن
محمد بن أحمد القوسي أربعين ختمة إفراداً وجمعاً بالاسكندرية في مدة آخرها سنة ست
عشرة وسبعمائة وعلى أبي عبد الله محمد بن عبد النصير بن علي عرف بابن الشوا وذلك
بغير الإسكندرية. قال القوسي: قرأت به على يحيى بن أحمد بن الصواف وقال ابن الشوا
قرأت به على المكين الأسمر قال كل منهما قرأته وقرأت بمضمونه على مؤلفه الصفراوي
بغير الإسكندرية المحروس.

كتاب «الإرشاد»

لأبي الطيب عبد المنعم بن عبد الله بن غلبون الحلبي نزيل مصر وتوفي بها في
جمادى الأولى سنة تسع وثمانين وثلاثمائة.

قرأت به القرآن كله بالسند المتقدم في كتاب الإعلان لأبي القاسم الصفراوي وقرأ
به على أبي القاسم عبد الرحمن بن خلف الله بن محمد بن عطية الإسكندري وقرأ به
على أبي الحسن بن خلف بن بليمة وقرأ به على أبي حفص عمر بن أبي الخير الخزاز
وقرأ به على أبي الحسن علي بن أبي غالب المهدي وقرأ به على مؤلفه.

كتاب «الوجيز»

تأليف الأستاذ أبي علي الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد بن هرمز الأهوازي

نزىل دمشق وتوفى بها رابع ذى الحجة سنة ست وأربعين وأربعمائة.

أخبرني به الإمام الصالح شيخ القراء أبو العباس أحمد بن إبراهيم بن داوود بن محمد المنبجي دمشقي بقراءتي عليه بدمشق المحروسة عن أبي عبد الله محمد بن محمد بن محمد بن هبة مميل بن الشيرازي بدمشق المحروسة قال أخبرنا جدي أبو نصر محمد المذكور كذلك بدمشق المحروسة قال أخبرنا أبو البركات الخضر بن شبل بن الحسين بن عبد الواحد الحارثي المعروف بابن عبد سماعاً عليه بدمشق المحروسة قال أخبرنا أبو الوحش سبيع بن المسلم بن قيراط الضرير بدمشق المحروسة سماعاً عليه قال أخبرنا المؤلف سماعاً وتلاوة بدمشق المحروسة وهذا سند صحيح في غاية العلو تسلسل لنا إلى المؤلف بالدمشقيين وبدمشق إلى المؤلف.

وقرأت به القرآن كله على أبي عبد الله بن الصائغ وأبي محمد بن البغدادي وأبي بكر بن الجند كما تقدم وأخبروني أنهم قرؤا به جميع القرآن على الإمام أبي عبد الله الصائغ وقرأ به على الكمال علي بن شجاع الضرير قال قرأت به على أبي الجود قال قرأت به على الشريف الخطيب قال قرأت به على أبي الحسن علي ابن أحمد بن علي المصيني الأبهري قال قرأت به على مؤلفه. وقال الكمال الضرير وأخبرني به أيضاً أبو عبد الله محمد بن الحسن بن عيسى اللرستاني سماعاً عليه سنة خمس وستمائة أخبرنا أبو القاسم علي بن الحسن بن أحمد عرف بابن الماسح وأبو البركات الخضر بن شبل بن الحسين الحارثي سماعاً قال أخبرنا أبو الوحش سبيع قال أخبرنا المؤلف.

كتاب «السبعة»

للإمام الحافظ الأستاذ أبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي وتوفى بها في العشرين من شعبان سنة أربع وعشرين وثلاثمائة.

أخبرني به الشيخ المسند الرحلة أبو حفص عمر بن الحسن بن مزيد بن أميلة المراغي بقراءتي عليه في سنة سبعين وسبعمائة بالمزة الفوقانية ظاهر دمشق عن شيخه أبي الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد المقدسي عن الإمام أبي اليمن زيد بن الحسن بن زيد الكندي سماعاً لبعض حروفه وإجازة لباقيه.

(ح) وقرأت القرآن بمضمونه على الشيخ أبي محمد بن البغدادي وإلى أثناء سورة النحل على أبي بكر بن الجندي وأخبراني أنهما قرأ به على شيخهما أبي عبد الله محمد ابن أحمد الصائغ قال قرأت به على الشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إسماعيل

التميمي قال قرأت به علي أبي اليمن الكندي قال الكندي أخبرنا به أبو الحسن محمد بن أحمد بن توبة الأسدي المقرئ قراءة عليه وأنا أسمع قال أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الله بن هزاز مرد الخطيب الصريفي قال أخبرنا أبو حفص عمر بن إبراهيم ابن أحمد بن كثير الكتاني قال أخبرنا المؤلف المذكور سماعاً عليه لجميعها وتلاوة لقراءة عاصم وهذا إسناد لا يوجد اليوم أعلى منه مع صحته واتصاله.

كتاب المستنير

في القراءات العشر تأليف الإمام الأستاذ أبي طاهر أحمد بن علي بن عبيد الله بن عمر بن سوار البغدادي وتوفي بها سنة ست وتسعين وأربعمائة.

أخبرني به الشيخ الإمام العالم أبو العباس أحمد بن محمد بن الخضر بن مسلم الحنفي بقراءتي عليه في شهر ربيع الأول سنة إحدى وسبعين وسبعمائة بسفح قاسيون قال أخبرنا به الشيخ الرحلة المسند أبو العباس أحمد بن أبي طالب بن أبي النعم بن الحسن الصالحي قراءة عليه وأنا أسمع في شهر ربيع الآخر سنة أربع وعشرين وسبعمائة بسفح قاسيون قال أخبرنا به أبو طالب عبد اللطيف بن محمد بن القبيطي والأنجب بن أبي السعادات الحمامي إجازة قال أخبرنا به أبو بكر أحمد بن المقرب بن الحسين بن الحسن الكرخي سماعاً قال أخبرنا المؤلف كذلك.

وقرأت بمضمونه القرآن كله علي الشيخ الإمام العلامة مفتي المسلمين أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن الحنفي والشيخ الإمام العالم أبي محمد عبد الرحمن بن أحمد بن علي بن البغدادي الشافعي وإلى أثناء سورة النحل علي الأستاذ أبي بكر عبد الله بن أيدغدي الشرسبي وأخبروني أنهم قرؤا بمضمونه علي شيخهم الإمام الأستاذ مسند القراء أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الخالق بن علي بن سالم الشافعي المعروف بالصائغ قال قرأت بمضمونه علي الشيخ الإمام مسند القراء أبي إسحاق بن إبراهيم أحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن فارس الاسكندري ثم الدمشقي قال قرأت بمضمونه علي الإمام العلامة أبي اليمن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن الكندي اللغوي المقرئ قال قرأت بمضمونه علي شيخي الإمام الأستاذ الكبير أبي محمد عبد الله بن علي سبط الخياط وقرأ به علي مؤلفه. قال الصائغ: وقرأت بمضمونه أيضاً علي الشيخ الإمام أبي الحسن علي بن شجاع الضرير علي الإمام الحافظ أبي طاهر أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن محمد السلفي الأصبهاني إجازة عامة قال أخبرنا المؤلف سماعاً إلا شيئاً من آخره تشمله الإجازة.

كتاب «المبهج»

في القرآت الثمان وقراءة ابن محيصة والأعمش واختيار خلف واليزيدي تأليف الامام الكبير الثقة الأستاذ أبي محمد عبد الله بن علي بن أحمد بن عبد الله المعروف بسبط الخياط البغدادي وتوفي بها في ربيع الآخر سنة إحدى وأربعين وخمسمائة.

أخبرني به الشيخ الصالح أبو العباس أحمد بن محمد بن الحسين الشيرازي ثم الصالحي المهندس بقراءتي عليه بمنزله بسفح قاسيون في سابع عشر الحجة سنة سبعين وسبعمائة قال أخبرني به الشيخ الكبير المسند أبو الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد المقدسي فيما شافهني به قال أخبرني به الإمام أبو اليمن زيد بن حسن الكندي سماعاً لما فيه من كتاب الإيجاز وإجازة لباقيه إن لم يكن سماعاً قال أخبرني به المؤلف قراءة وسماعاً وتلاوة.

وقرأت بمضمونه القرآن كله على الشيخ التقي عبد الرحمن بن أحمد بن علي الواسطي وإلى قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ على الأستاذ أبي بكر عبد الله الحنفي وأخبرني أنهما قرآ بمضمونه جميع القرآن على أبي عبد الله الصائغ وقرأ بمضمونه على إبراهيم بن فارس وقرأ به على الكندي وقرأ بمضمونه على مؤلفه.

كتاب «الإيجاز»

لسبط الخياط المذكور. أخبرني به الشيخ المعمر أبو علي الحسن بن أحمد بن هلال المعروف بابن هبل الصالحي بقراءتي عليه بالجامع الأموي بدمشق قلت له أخبرك شيخك الإمام أبو الحسن علي بن أحمد الحنبلي فيما شافهك به؟ قال أخبرنا به الإمام أبو اليمن الكندي قراءة عليه.

وقرأت به القرآن كله على الشيخين أبي محمد عبد الرحمن بن أحمد بن علي بن البغدادي وأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن الصائغ، وإلى أثناء سورة النحل على الأستاذ أبي بكر بن أيدعدي المصريين وقرأ كلهم بمضمونه على شيخهم الإمام الثقة أبي عبد الله محمد الصائغ وقرأ به على الكمال إبراهيم بن أحمد بن إسماعيل التميمي وقرأ به على أبي اليمن الكندي قال الكندي أخبرنا به مؤلفه الإمام أبو محمد سبط الخياط سماعاً وتلاوة.

كتاب «إرادة الطالب»

في القرآت العشر وهو فرش القصيدة المنجدة.

وكتاب «تبصرة المبتدي»

وغير ذلك من تأليف سبط الخياط المذكور وما في ذلك من

كتاب «المهذب»

في العشر تأليف جده الامام الزاهد أبي منصور محمد بن أحمد بن علي الخياط البغدادي وتوفي بها سادس عشر المحرم سنة تسع وتسعين وأربعمائة.

و كتاب «الجامع»

في القراءات العشر وقراءة الأعمش للإمام أبي الحسن علي بن محمد بن علي بن فارس الخياط البغدادي وتوفي بها في حدود سنة خمسين وأربعمائة.

و كتاب «التذكار»

في القراءات العشر تأليف الإمام الأستاذ أبي الفتح عبد الواحد بن الحسين بن أحمد ابن عثمان بن شيطا البغدادي وتوفي بها في صفر سنة خمس وأربعين وأربعمائة.

و كتاب «المفيد»

في القراءات العشر للإمام أبي نصر أحمد بن مسرور بن عبد الوهاب البغدادي وتوفي بها في جمادى الأولى سنة اثنين وأربعين وأربعمائة فإن هذه الكتب نروها تلاوة بهذا الاسناد إلى الكندي وتلاها بها الكندي وسمعتها على شيخه سبط الخياط المذكور.

أما كتاب «المهذب» فمن مؤلفه جده أبي المنصور الخياط سماعاً وتلاوة.

وأما كتاب «الجامع» فقرأه أعني سبط الخياط وتلا بما فيه على أبي بكر أحمد بن علي بن بدران الحلواني وقرأه الحلواني وقرأ بما فيه على مؤلفه ابن فارس.

وأما كتاب «التذكار» فقرأ بما فيه على أبي الفضل محمد بن محمد بن الطيب البغدادي. أنا مؤلفه سماعاً وتلاوة وقرأت به على الشيوخ الثلاثة المصريين كما تقدم وقرأوا على الصائغ وقرأ على الكمال الضرير أخبرنا عبد العزيز بن باقا قراءة عليه قال أخبرنا علي ابن أبي سعد الخباز أخبرنا الحسن بن محمد الباقري أخبرنا المؤلف.

وأما كتاب «المفيد» فقرأ به على جده أبي منصور المذكور وقرأه وقرأ بما فيه على

مؤلفه.

كتاب «الكفاية»

تأليف الإمام سبط الخياط المذكور في القراءات الست التي قرأها الشيخ الثقة أبو القاسم هبة الله بن أحمد بن عمر بن الطبر الحريري البغدادي وتوفي بها سنة إحدى وثلاثين وخمسمائة.

أخبرني به الشيخ أبو العباس أحمد بن محمد بن الحسين البناء بقراءتي عليه في حادي عشر شعبان سنة سبعين وسبعمائة بالزاوية السيوفية بسفح قاسيون عن شيخه أبي الحسن علي بن أحمد بن البخاري الحنبلي قال أخبرنا أبو اليمن الكندي سماعاً لما فيه من كتاب الإيجاز وإجازة لباقيه إن لم يكن سماعاً.

وقرأت بمضمونه القرآن كله على أبي محمد بن البغدادي وعلى أبي بكر بن الجندي كما تقدم وأخبراني أنهما قرأ به علي الصائغ وقرأ به علي الكمال بن فارس وقرأ به علي الكندي قال قرأته وقرأت بما فيه على مؤلفه أبي محمد وعلى الشيخ أبي القاسم بأسانيدهما فيه.

كتاب «الموضح» و «المفتاح»

في القراءات العشر كلاهما تأليف الإمام أبي منصور محمد بن عبد الملك بن الحسن بن خيرون العطار البغدادي وتوفي بها سادس عشر شهر رجب سنة تسع وثلاثين وخمسمائة.

قرأت بهما القرآن كله على المشايخ المصريين كما تقدم وقرأوا بهما علي الصائغ وقرأ علي ابن فارس الكندي علي مؤلفهما.

كتاب الإرشاد

في العشر للإمام الأستاذ أبي العز محمد بن الحسين بن بندار القلانسي الواسطي وتوفي بها في شوال سنة إحدى وعشرين وخمسمائة.

أخبرني به الشيخ المسند الرحلة أبو حفص عمر بن الحسن بن يزيد المرآغي ثم المزي بقراءتي عليه غير مرة أخبرنا به الشيخ الإمام العلامة أبو العباس أحمد بن إبراهيم بن عمر بن الفرغ الفاروئي الشافعي فيما شافهني به إن لم يكن سماعاً قال أخبرنا به والذي أبو إسحاق إبراهيم قراءة وتلاوة أخبرنا أبو السعادات الأسعد ابن سلطان الواسطي سماعاً وتلاوة قال أخبرنا المؤلف كذلك قال شيخ شيخنا وأخبرنا به أيضاً أبو عبد الله الحسين بن

أبي الحسن بن ثابت الطيبي الواسطي سماعاً وتلاوة أخبرنا أبو بكر عبد الله بن منصور بن عمران بن الباقلاني الواسطي كذلك قال أخبرنا المؤلف كذلك.

وقرأته أجمع على الشيخ الإمام العالم التقي أبي محمد عبد الرحمن بن الحسين بن عبد الله الواسطي الشافعي وأخبرني أنه قرأه على الشيخ الإمام أبي الفضل يحيى بن عبد الله ابن الحسن بن عبد الملك الواسطي الشافعي مدرس واسط قال أخبرنا به الإمام الشريف أبو البدر محمد بن عمر بن أبي القاسم عرف بالداعي الرشيدي الواسطي قال أخبرنا ابن الباقلاني الواسطي سماعاً وتلاوة عن المؤلف كذلك وهذا سند عال متصل إلى المؤلف رجاله واسطيون.

وقرأت به القرآن كله على المشايخ الثلاثة المصريين كما تقدم وأخبروني أنهم قرؤا به جميع القرآن على شيخهم أبي عبد الله المصري وقرأ به على إبراهيم بن أحمد بن فارس وقرأ به على زيد بن الحسن وقرأ به على عبد الله بن علي وقرأ به على المؤلف.

كتاب «الكفاية الكبرى»

لأبي العز القلانسي المذكور أخبرني به شيخنا أبو حفص عمر بن الحسن المذكور بقراءتي عليه عن شيخه الإمام أبي العباس أحمد بن إبراهيم المذكور عن أبي عبد الله الطيبي وغيره سماعاً وتلاوة عن ابن الباقلاني كذلك عن المؤلف كذلك وقرأت به جميع القرآن على شيوخنا المصريين عن تلاوتهم بذلك على الصائغ وقرأ به على ابن فارس وقرأ به على الكندي وقرأ به على سبط الخياط وقرأ به على مؤلفه.

كتاب «غاية الاختصار»

للامام الحافظ الكبير أبي العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد العطار الهمداني وتوفي بها في تاسع جمادى الأولى سنة تسع وستين وخمسائة.

أخبرني به الشيخ الرحلة المعمر أبو علي الحسن بن أحمد بن هلال الصالحي الدقاق بقراءتي عليه بالجامع الأموي في شهر رمضان سنة خمس وسبعين وسبعمائة. قال أخبرنا الإمام الزاهد أبو الفضل إبراهيم بن علي بن فضل الواسطي مشافهة قال أخبرنا به الإمام شيخ الشيوخ أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن علي بن سكينه البغدادي كذلك قال أخبرنا به مؤلفه سماعاً وتلاوة وقراءة.

وقرأت بمضمونه من أول القرآن العظيم إلى قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ

والإحسان» في سورة النحل على الأستاذ أبي بكر بن أيدغددي بالقاهرة وأخبرني أنه قرأ بمضمونه جميع القرآن على الشيخ الإمام العلامة أبي إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبري ببلد الخليل عليه الصلاة والسلام قال أخبرني الشريف أبو البدر محمد بن عمر بن أبي القاسم الواسطي شيخ العراق المعروف بالداعي إجازة.

(ح) وقرأت بأكثر ما تضمنه جميع القرآن على شيخنا الأستاذ أبي المعالي محمد ابن أحمد بن اللبان وقرأ كذلك على شيخه الأستاذ أبي محمد عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه الواسطي وقرأ به على شيخه أبي العباس أحمد بن غزال بن مظفر الواسطي وقرأ به على الشريف الداعي المذكور وقرأ به على أبي عبد الله محمد بن محمد بن هارون المعروف بابن الكمال الحلبي وقرأ به على مؤلفه.

كتاب «الإقناع»

في القراءات السبع تأليف الإمام الحافظ الخطيب أبي جعفر أحمد بن علي بن أحمد ابن خلف بن الباذش الأنصاري الغرناطي وتوفي بها في جمادى الآخرة سنة أربعين وخمسمائة

قرأت به القرآن كله على أبي المعالي بن اللبان وأخبرني أنه قرأ بمضمونه على أبي حيان (ح) وأخبرني به أبو المذكور والإمام الأستاذ النحوي أبو العباس أحمد بن محمد بن علي العنابي والأستاذ المقريء أبو بكر عبد الله بن أيدغددي الشمسي سماعاً لبعضه إلا أن الأول حدثني به من لفظه قالوا قرأناه وقرأنا به على أبي حيان المذكور قال قرأته على أبي جعفر أحمد بن الزبير الثقفي بغرناطة إلا الخطبة فسمعتها من لفظه. أنا أبو الوليد اسماعيل ابن يحيى الأزدي العطار. (ح) وأنبأني به الثقات عن ابن الزبير المذكور إجازة وقال أبو حيان أيضاً وقرأته على أبي علي بن أبي الأحوص بمالقة. أنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن الحسين الكواب قراءة عليه لكثير منه ومناولة لجميعه قالوا أي العطار والكواب. أنا أبو جعفر أحمد بن علي بن حكم قال العطار سماعاً وإجازة زاد الكواب وأبو خالد يزيد بن رفاعة قالوا أخبرنا أبو جعفر بن الباذش قال أبو حيان وأخبرنا القاضي أبو علي كما تقدم عن أبي القاسم أحمد بن عمير بن أحمد الخزرجي وهو آخر من روى عنه عن أبي جعفر بن الباذش وهو آخر من روى عنه.

كتاب «الغاية»

تأليف الأستاذ الإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني ثم النيسابوري

وتوفي بها في شوال سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة.

أخبرني به الشيخ الصالح أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفوي الساعاني بقراءتي عليه في سنة سبعين وسبعمائة بمنزله بصنعاء دمشق عن الشيخ أبي الفضل أحمد بن هبة الله ابن محمد بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي.

(ح) وقرأته أيضاً على الشيخ الرحلة المسند الثقة أبي حفص عمر بن الحسن بن يزيد بن أميلة الحلبي ثم الدمشقي بالمزة ظاهر دمشق قال أخبرنا به الشيخان الإمام أبو العباس أحمد بن إبراهيم بن عمر الواسطي، وأبو الفضل بن عساكر المذكور وغيره مشافهة. قال الواسطي أخبرنا به الامام الحافظ أبو عبد الله محمد بن محمود بن النجار البغدادي سماعاً قالاً — أعني ابن عساكر وابن النجار — أخبرنا به الشيخ أبو الحسن المؤيد بن محمد بن علي الطوسي والشيخة أم المؤيد زينب ابنة أبي القاسم عبد الرحمن بن الحسن الشعرية إجازة للأول وسماعاً للثاني قالاً أخبرنا به الشيخ أبو القاسم زاهر بن طاهر بن محمد الشحامي قراءة عليه ونحن نسمع قال أخبرنا به الشيخ أبو سعد أحمد بن إبراهيم بن موسى بن أحمد الأصبهاني سماعاً قال أخبرنا به مؤلفه سماعاً وتلاوة.

وقرأت به القرآن كله على الشيخ الاستاذ أبي محمد عبد الرحمن بن أحمد بن علي المصري ضمناً وأخبرني أنه قرأ به كذلك على الإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد الصائغ وقرأ على إبراهيم بن أحمد بن فارس وقرأ على أبي اليمن وقرأ على سبط الخياط وقرأ على أبي العز وقرأ على أبي القاسم يوسف بن علي بن جبارة البسكري وقرأ على أبي الوفا مهدي بن طرار القائي وقرأ على المؤلف.

وقرأت بما دخل في تلاوتي من القراءات السبع من كتاب غاية المذكور جميع القرآن على شيعي الإمام أبي العباس أحمد بن الحسين بن سليمان الدمشقي عن الشيخ أبي الفضل أحمد بن هبة الله بن عساكر بسنده المتقدم.

كتاب «المصباح»

في القراءات العشر تأليف الإمام الأستاذ أبي الكرم المبارك بن الحسن بن أحمد بن علي بن فتحان الشهرزوري البغدادي وتوفي بها ثاني عشر الحجة سنة خمسين وخمسائة.

أخبرني به الشيخ المسند رحلة زمانه أبو حفص عمر بن الحسن بن المزيدي المراغي الحلبي ثم الدمشقي بقراءتي عليه بالجامع المرجاني من المزة الفوقانية عن شيخه العالم المسند الرحلة أبي الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد المقدسي قال أخبرنا به الشيخ أبو

البركات داود بن أحمد بن محمد بن منصور بن ملاعب وأبو حفص عمر بن بكرون وأبو محمد عبد الوهاب بن علي بن سكينه وأبو محمد عبد الواحد بن سلطان وأبو يعلى حمزة ابن علي القبيطي وعبد العزيز بن الناقد وزاهر بن رستم وأبو الفتوح نصر بن محمد بن علي بن الحصري وأبو شجاع محمد بن أبي محمد بن أبي المعالي بن المقرون البغداديون مشافهة من الأول ومكاتبة من الباقيين قالوا أخبرنا به المؤلف سماعاً للأول وقراءة وتلاوة للباقيين.

وأخبرني به أيضاً الشيخ الإمام المقرئ الفقيه أبو اسحاق ابراهيم بن أحمد بن عبد الواحد الضرير قراءة عليه بالجامع الأقر من القاهرة قال أخبرنا به الاستاذ أبو حيان محمد يوسف بن علي بن حيان الأندلسي قراءة عليه وأنا أسمع بالقاهرة قال قرأته علي الشيخ المقرئ أبي سهل اليسر بن عبد الله بن محمد بن خلف بن اليسر الغرناطي وتلوت عليه بقراءة نافع قال قرأت جميع «المصباح» علي الشيخ أبي الحسين علي بن محمد بن ابراهيم ابن علي بن أبي العافية السبتي وقرأت عليه بعض القرآن بمضمونه سنة اثنين وعشرين وستمائة وأخبرني به عن الشيخ المقرئ أبي بكر محمد بن ابراهيم الزنجاني سماعاً وتلاوة عن المؤلف كذلك هذا هو الصواب في هذا الاسناد وإن وقع فيه أن ابن أبي العافية رواه سماعاً وقراءة عن المصنف فإنه وهم سقط منه ذكر الزنجاني فليعلم ذلك فقد نبه عليه الحافظ أبو حيان والحافظ أبو بكر بن مسدي وهو الصواب.

وقرأت بما تضمنه من القرآت العشر حسبما اشتملت عليه تلاوتي علي الشيخوخ الثلاثة ابن الصائغ وابن البغدادي وابن الجندي إلا أنني وصلت علي ابن الجندي إلى أثناء سورة النحل حسبما تقدم وقرأوا كذلك علي الأستاذ أبي عبد الله الصائغ وقرأ كذلك علي الشيخ الإمام أبي الحسن علي بن شجاع الضرير وقرأ هو به علي الإمام أبي الفضل محمد ابن يوسف بن علي الغزنوي وقرأه وقرأ به علي المؤلف كذا نص الامام الثقة أبو عبد الله ابن القصاع أن علي بن شجاع قرأ بالمصباح علي الغزنوي وابن القصاع ثقة عارف ضابط وقد رحل اليه وقرأ عليه فلولا انه أخبره بذلك لم يذكره ولا شك عندنا في أنه لقي الغزنوي وسمع منه.

كتاب «الكامل»

في القرآت العشر والأربعين الزائدة عليها تأليف الإمام الأستاذ الناقل أبي القاسم يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل الهزلي المغربي نزيل نيسابور توفي بها سنة خمس وستين وأربعمائة.

أخبرني به الشيخان المعمر الأصيل المقرئ أبو اسحاق ابراهيم بن أحمد بن ابراهيم ابن حاتم الإسكندري، والاصيل العدل أبو عبد الله محمد بن علي بن نصر الله بن النحاس الأنصاري قراءة مني عليهما بالجامع الأموي. قال الأول أخبرنا به الشيخ أبو حفص عمر بن غددير بن القواس دمشقي مشافهة عن الإمام أبي اليمن الكندي قال أخبرني به شيخي أبو محمد عبد الله بن علي البغدادي تلاوة وسماعاً قال أخبرني به أبو العز محمد بن الحسين ابن بندار الواسطي كذلك عن المؤلف كذلك، وقال الشيخ الثاني أخبرني به الشيخ الأصيل أبو محمد القاسم بن المظفر بن محمود بن عساكر قراءة عليه وأنا أسمع من سورة سبأ إلى آخره وإجازة لباقيه قال: أخبرني به جماعة من أصحاب الإمام أبي العلاء الحسن بن أحمد العطار الهمداني سماعاً لبعضهم وإجازة لآخرين منهم الشيخ المسند أبو الحسن علي ابن المقرئ البغدادي قال: أنابه الحافظ الشيخ الإمام شيخ العراق محمد أبو العز القلانسي قراءة وتلاوة على المؤلف.

وقرأت جميع القرآن بما دخل في تلاوتي من مضمونه من القراءات العشر وغيرها على الشيوخ الأستاذ أبي المعالي محمد بن اللبان الدمشقي والعلامة أبي عبد الله بن الصائغ والإمام أبي محمد الواسطي وإلى قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ من النحل على الأستاذ أبي بكر بن الجندي وقرأ ابن اللبان بما تضمنه من القراءات العشر فقط على شيخه الأستاذ أبي محمد عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه الواسطي وقرأ هو بجميع ما تضمنه من جميع القراءات على أبي العباس أحمد بن غزال الواسطي وقرأ به على الشريف أبي البدر محمد بن عمر الداعي وقرأ به على أبي عبد الله محمد بن محمد بن الكال الحلبي وعلى أبي بكر عبد الله بن منصور بن الباقلاني الواسطي وقرأ ابن الكال به على الإمام الحافظ أبي العلاء الهمداني وقرأ به أبو العلاء وابن الباقلاني على الإمام أبي العز القلانسي وقرأ باقي شيوخي بما تضمنه من القراءات الاثني عشرة وغيرها على شيخهم أبي عبد الله الصائغ وقرأ كذلك على الكمال بن فارس وقرأ كذلك على الإمام أبي اليمن الكندي وقرأ بمضمونه على سبط الخياط وقرأ بمضمونه على الإمام أبي العز القلانسي وقرأ به أبو العز على مؤلفه الإمام أبو القاسم الهذلي رحل اليه لأجل ذلك فيما أخبرني به بعض شيوخي ثم وقفت على كلام الحافظ الكبير أبي العلاء الهمداني أنه قرأ عليه ببغداد وهو الصحيح والله أعلم.

كتاب «المنتهى»

في القراءات العشر تأليف الإمام الأستاذ أبي الفضل محمد بن جعفر الخزاعي وتوفي

سنة ثمان وأربعمائة قرأت به ضمناً على شيوخي المذكورين آنفاً في كتاب الكامل للهدلي بإسنادهم إلى أبي القاسم الهدلي وقرأ به على شيخه أبي مظفر عبد الله بن شبيب وقرأ به على الخزاعي.

كتاب «الإشارة»

في القراءات العشر تأليف الإمام الثقة أبي نصر منصور بن أحمد العراقي وتوفي سنة [٤٦٥هـ]^(١) دخل في قراءتي ضمناً على شيوخي بإسنادهم إلى الهدلي وقرأ به الهدلي على المؤلف.

كتاب «المفيد»

في القراءات الثمان تأليف الإمام المقرئ أبي عبد الله محمد بن إبراهيم الحضرمي اليمني وتوفي في حدود سنة ستين وخمسائة وهو كتاب مفيد كاسمه اختصر فيه كتاب التلخيص لأبي معشر الطبري وزاده فوائد.

قرأت به القرآن ضمناً على الشيوخ المصريين وقرأوا به كذلك على شيخهم أبي عبدالله محمد بن أحمد الصائغ وقرأ به على شيخه الكمال بن سالم الضيرير وقرأ به على أبي الحسن شجاع بن محمد بن سيدهم المدلجي المصري وقرأ به على المؤلف أبي عبد الله الحضرمي وقرأ به المؤلف على أبي الحسن علي بن عمر الطبري صاحب أبي معشر وعلى سعيد بن أسعد اليمني وحيث أطلقنا «المفيد» في كتابنا فإياه نريد لا مفيد الخياط.

كتاب «الكنز»

في القراءات العشر تأليف الإمام أبي محمد عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه الواسطي وتوفي في شوال سنة أربعين وسبعائة وهو كتاب حسن في بابه جمع فيه بين الإرشاد للقلانسي والتيسير وزاده فوائد.

أخبرني به سماعاً وتلاوة الشيخ أبو المعالي محمد بن أحمد بن اللبان وقرأه وقرأ به على مؤلفه المذكور. وأخبرني به سماعاً وتلاوة لبعضه الشيخ الإمام الولي أبو العباس أحمد ابن رجب البغدادي وقرأه على مؤلفه وأخبرني به الشيخ المسند المقرئ صلاح الدين أبو

(١) ما بين حاصرتين بياض في الأصل.

بكر محمد بن أبي بكر بن محمد الأعزازي بقراءتي عليه وقرأه وقرأ بمضمونه على مؤلفه.

كتاب «الكفاية»

في القراءات العشر من نظم أبي محمد عبد الله مؤلف الكنز المذكور أعلاه نظم فيها كتابه الكنز على وزن الشاطبية ورويهما.

قرأتها على الشيخ شهاب الدين أحمد بن رجب المذكور وأخبرني أنه قرأها على ناظمها المذكور وأخبرني بها سماعاً وتلاوة أبو المعالي بن اللبان عن الناظم كذلك. وقرأت بمضمن الكتابين المذكورين بعض القرآن على الشيخ المقرئ المجود أبي العباس أحمد بن إبراهيم بن الطحان المنجي وقرأ بهما جميع القرآن على مؤلفهما المذكور.

كتاب «الشفعة»

في القراءات السبعة من نظم الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد الموصلي المعروف بشعله وتوفي في صفر سنة ست وخمسين وستمائة وهي قصيدة رائية قدر نصف الشاطبية مختصر جداً أحسن في نظمها واختصارها.

قرأتها وغيرها من نظم المذكور على شيخنا أبي العباس أحمد بن رجب بن الحسن السلامي وأخبرني بها عن شيخه^(١) التقي أبي الحسن علي بن عبد العزيز الإربلي عن الناظم المذكور سماعاً من لفظه عن الإربلي المذكور قراءة بمضمونها وهذا من أطرف ما وقع في أسانيد القراءات ولا أعلم وقع مثله فيه.

كتاب «جمع الأصول»

في مشهور المنقول نظم الإمام المقرئ أبي الحسن علي بن أبي محمد بن أبي سعد الديواني الواسطي وتوفي بها سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة، كذا رأيت بخط الحافظ الذهبي في طبقاته وهو قصيدة لامية في وزن الشاطبية ورويهما.

كتاب «روضة القوي»

في الخلف بين الإرشاد والتيسير نظم المذكور. قرأتها جميعاً على الشيخ الصالح أبي عبد الله محمد بن محمود السيواسي الصوفي بدمشق وأخبرني أنه قرأها على ناظمها المذكور بواسط.

(١) بياض بالأصل.

كتاب «عقد اللآلي»

في القراءات السبع العوالي من نظم الإمام الاستاذ أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي في وزن الشاطبية ورويتها أيضاً لم يأت فيها برمز وزاد فيها التيسير كثيراً.

قرأتها وقرأت بمضمونها على ابن اللبان وقرأها وقرأ بمضمونها على ناظمها المذكور وقرأتها أيضاً على جماعة عن الناظم المذكور وكذا قرأت منظومة غاية المطلوب في قراءة يعقوب وقرأت بمضمون كتابه المطلوب أيضاً إلى أثناء سورة النحل على ابن الجندي وسمعت منه بعضه وناولني باقيه وأجازنيه.

كتاب «الشرعة»

في القراءات السبعة وهو كتاب حسن في بابه بديع الترتيب جميعه أبواب لم يذكر فيه فرشاً بل ذكر الفرش في أبواب أصولية وهو تأليف الشيخ الإمام العلامة شرف الدين هبة الله بن عبد الرحيم بن إبراهيم بن البارزي قاضي حماة وتوفي بها سنة ثمان وثلثين وسبعمئة.

أخبرني بها عنه إذناً جماعة وسمعتها جمعاء تقرأ على الشيخ أبي المعالي محمد بن أحمد اللبان وأخبرنا أنه قرأها على مؤلفها المذكور وشافهني به الشيخ أبراهيم بن أحمد الدمشقي قال شافهني به مؤلفه.

القصيد الحصرية

في قراءة نافع نظم الإمام المقرئ الأديب أبي الحسن علي بن عبد الغني الحصري أخبرنا بها شيخنا أبو المعالي محمد بن أحمد بن اللبان سماعاً لبعضها وتلاوة لجميع القرآن قال: أنا أبو حيان تلاوة. أنا أبو علي بن أبي الأحوص سماعاً. أنا أبو جعفر أحمد بن علي الفحام. أنا أبو علي بن زلال الضرير. أنا ابن هذيل. أنا أبو محمد السرقسطي (ح) قال أبو حيان: قرأت على أبي الحسين بن اليسر. أنا أبو عبد الله بن محمد. أنا أبو جعفر ابن حكيم وأبو خالد بن رفاعة قالوا: أنا أبو جعفر أحمد بن علي بن البادش. أنا أبو القاسم خلف بن صواب قالوا — أعني ابن صواب والسرقسطي — أنا الحصري قال ابن أبي الأحوص وأخبرنا به مشافهة الحاكم أبو عبد الله محمد بن الزبير القضاعي. أنا أبو الحسن علي بن عبد الله بن النعمة. أنا ابن صواب. أنا الحصري قال أبو حيان وعرضتها حفظاً عن ظهر قلب على معلمي عبد الحق بن علي الوادي أشي وكتب إلى الشريف أبو جعفر

أحمد بن يوسف الشروطي أي صاحب الأحكام عن أبي محمد بن بقي عن الحصري.

كتاب «التكملة المفيدة لحافظ القصيدة»

من نظم الإمام الخطيب أبي الحسن علي بن عمر بن إبراهيم الكتاني القيحاطي وتوفي سنة ثلاث وعشرين وسبعمئة: قصيدة محكمة النظم في وزن الشاطبية ورويها نظم فيها مازاد على الشاطبية من التبصرة لمكي والكافي لابن شريح والوجيز للأهوازي.

قرأتها على الشيخ الإمام الأديب النحوي المقرئ أبي جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني في صفر سنة إحدى وسبعين وسبعمئة، وحدثني ببعضها من لفظه القاضي الإمام العلامة أبو محمد إسماعيل بن هانيء المالكي الأندلسي في سنة تسع وستين وسبعمئة قالاً قرأناها على ناظمها المذكور وستأتي الإشارة إليها في باب أفراد القراءات وجمعها آخر الأصول من هذا الكتاب إن شاء الله.

كتاب «البستان»

في القراءات الثلاث عشر تأليف شيخنا الإمام الأستاذ أبي بكر عبد الله بن أيدغدي الشمسي الشهير بابن الجندي وتوفي بالقاهرة في آخر شوال سنة تسع وستين وسبعمئة. أخبرني به مؤلفه المذكور إجازة ومناولة وتلاوة بمضمونه خلا قراءة الحسن من أول القرآن إلى قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ من سورة النحل وأجازني بما بقي وعاقني عن إكمال الختمة موته رحمه الله.

كتاب «جمال القراء وكمال الإقراء»

تأليف الإمام العلامة علم الدين أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي وتقدم أنه توفي سنة ثلاث وأربعين وستمئة بدمشق وهو غريب في باب جمع أنواعاً من الكتب المشتملة على ما يتعلق بالقراءات والتجويد والناسخ والمنسوخ والوقف والابتداء وغير ذلك ومن جملته النونية له في التجويد.

أخبرني به شيخنا الإمام قاضي القضاة أبو العباس أحمد بن الحسين بن سليمان بن يوسف الكفري رحمه الله فيما قرأته وقرئ عليه قال أخبرنا به الإمام شيخ القراء أبو عبد الله محمد بن أحمد بن علي الرقي بقراءتي عليه قال أخبرنا كذلك الإمام شيخ القراء شهاب الدين محمد بن مزهر الدمشقي قال قرأته على مؤلفه.

وأخبرني بالقصيدة النونية منه وهي التي أولها «يا من يروم تلاوة القرآن» الشيخ

الصالح المكريء أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفوي رحمه الله بقراءتي عليه قال أخبرني بها الشيخ الإمام المكريء الأديب أبو العباس أحمد بن سليمان بن مروان البعلبكي قراءة عليه وأنا أسمع عن الناظم المذكور رحمه الله.

مفردة يعقوب

لأبي محمد عبد الباري بن عبد الرحمن بن عبد الكريم الصعيدي وتوفي بالإسكندرية في سنة نيف وخمسين وستمائة.

أخبرني بها أبو المعالي محمد بن أحمد بن علي الدمشقي بقراءتي عليه عن ست الدار بنت علي بن يحيى الصعيدي عنه. وأخبرني أنه قرأ بها القرآن على شيخه أبي حيان عن المربوطي تلاوة عنه كذلك. وأخبرني بها شيخنا عبد الوهاب بن محمد القروي مشافهة عن أصحابه عنه تلاوة وقرأ هو على الصفراوي وجعفر الهمداني وعيسى بن عبد العزيز بأسانيدهم.

فهذا ما حضرني من الكتب التي رويت منها هذه القراءات من الروايات والطرق بالنص والأداء وما أنا أذكر الأسانيد التي أدت القراءة لأصحاب هذه الكتب من الطرق المذكورة وأذكر ما وقع من الأسانيد بالطرق المذكورة بطريق الأداء فقط حسبما صح عندي من أخبار الأئمة قراءة قراءة، ورواية رواية، وطريقاً طريقاً، مع الإشارة إلى وفياتهم والإيماء إلى تراجمهم وطبقاتهم إن شاء الله.

أما قراءة نافع

من روايتي قالون وورش عنه. رواية قالون من طريق أبي نشيط عن قالون من طريق ابن بويان من سبع طرق:

الأولى إبراهيم بن عمر عنه من طريق الشاطبية والتيسير. فمن التيسير قال الداني: قرأت بها القرآن كله على شيخي أبي الفتح فارس بن أحمد بن موسى المكريء الضيرير وقال لي قرأت بها علي أبي الحسن عبد الباقي بن الحسن المكريء وقال قرأت علي إبراهيم بن عمر المكريء. ومن الشاطبية قرأ بها الشاطبي علي أبي عبد الله محمد بن علي ابن أبي العاص النفزي، وقرأ بها علي أبي عبد الله محمد بن الحسن بن محمد بن غلام الفرس، وقرأ بها علي أبي داود سليمان بن نجاح وأبي الحسن علي بن عبد الرحمن بن الدوش وأبي الحسين يحيى بن إبراهيم بن البياز، وقرأ بها علي الداني، وقرأ بها الشاطبي

أيضاً على أبي الحسن علي بن محمد بن هذيل، وقرأ بها على أبي داود على الداني بسنده.

طريق الحسن بن محمد بن الحباب وهي الثانية عن ابن بويان من طريق الهداية والكافي. قال كل من ابن شريح والمهدوي: قرأت بها على أبي الحسن أحمد بن محمد المقرئ القنطري بمكة في المسجد الحرام وقرأ على أبي الحسن بن محمد بن الحباب البزاز البغدادي المقرئ.

طريق أبي الحسن علي بن العلاف وهي الثالثة عن ابن بويان من المستنير. قال ابن سوار: قرأت بها جميع القرآن على أبي علي الحسن بن أبي الفضل الشرمقاني وأخبرني أنه قرأ بها جميع القرآن على أبي الحسن بن العلاف يعني علي بن محمد بن يوسف بن يعقوب البغدادي الأستاذ الثقة.

طريق أبي بكر بن مهران وهي الرابعة عن ابن بويان من كتاب «الغاية» له. ومن كتاب «الكامل» قال الهذلي قرأت على أبي الوفا وقرأ بها على أحمد بن الحسين يعني الأستاذ أبا بكر بن مهران.

طريق إبراهيم الطبري وهي الخامسة عن ابن بويان من المستنير من طريقين؛ قال ابن سوار قرأت بها جميع القرآن على أبي علي الحسن بن أبي الفضل الشرمقاني وأخبرني أنه قرأ بها جميع القرآن على أبي إسحاق الطبري وقرأ بها ابن سوار أيضاً على أبي علي العطار وقرأ بها على الطبري يعني إبراهيم بن أحمد بن إسحاق المالكي البغدادي الإمام الثقة.

طريق أبي بكر الشدائي وهي السادسة عن ابن بويان من طريقين: طريق الخبازي من الكامل قرأ بها على منصور بن أحمد القهндزي وقرأ بها على أبي الحسين علي بن محمد الخبازي. وطريق الكارزيني من ثلاث طرق من التلخيص. قال أبو معشر: قرأت على أبي عبد الله محمد بن الحسين الفارسي يعني الكارزيني. ومن المبهج قال سبط الخياط: قرأت بها القرآن على الإمام أبي الفضل عبد القاهر بن عبد السلام وأخبرني أنه قرأ بها على الإمام أبي عبد الله الكارزيني ومن طريق أبي الكرم قرأ بها على الشريف أبي الفضل وقرأ بها على الكارزيني وقرأ الكارزيني والخبازي على الإمام أبي بكر أحمد بن نصر بن منصور الشدائي. فهذه أربع طرق للشدائي.

طريق أبي أحمد الفرضي وهي السابعة عن ابن بويان من سبع طرق:

طريق أبي الحسين الفارسي وهي الأولى عن الفرضي من التجريد. قال ابن الفحام:

قرأت على أبي الحسين نصر بن عبد العزيز الفارسي.

طريق المالكي وهي الثانية عن الفرضي من طريقين: من كتاب «الروضة» له ومن كتاب «الكافي» قرأ بها ابن شريح على المالكي.

طريق الطريثي وهي الثالثة عن الفرضي من كتاب «التلخيص». قال أبو معشر: قرأت بها على أبي الحسن علي بن الحسين بن زكريا الطريثي.

طريقاً أبي علي العطار وأبي الحسن الخياط وهما الرابعة والخامسة عن الفرضي من كتاب «المستتير»؛ قال ابن سوار: قرأت بها على الشيخين أبي علي العطار المؤدب وأبي الحسن علي بن محمد الخياط وهي أيضاً في الجامع له.

طريق غلام الهراس وهي السادسة عن الفرضي من كتاب «الكفاية الكبرى». قال أبو العز قرأت بها على أبي علي الحسن بن القاسم الواسطي يعني غلام الهراس.

طريق أبي بكر الخياط وهي السابعة عن الفرضي من ثلاث طرق: من «المصباح» قال أبو الكرم أخبرنا بها أبو بكر الخياط ومن كتاب «غاية الإختصار» قال الهمداني قرأت القرآن أجمع على أبي بكر محمد بن الحسين الشيباني وأبي منصور يحيى بن الخطاب بن عبيد الله البزاز النهري ببغداد وأخبرني أنهما قرأ علي أبي بكر محمد بن علي بن محمد الخياط؛ ومن كتاب «الكفاية» في القراءات الست قرأ بها أبو القاسم هبة الله بن أحمد الحريري علي أبي بكر الخياط المذكور في شعبان سنة إحدى وستين وأربعمائة.

قلت وهذا إسناد لا مزيد على علوه مع الصحة والاستقامة يساوي فيه أبو اليمن الكندي أبا عمرو الداني وأبا الفتوح الخشاب وابن الحطيئة ونظراءهم ونساوي نحن فيه الشيخ الشاطبي من إسناده المتقدم ومن إسناده الآتي عن القزاز نساوي شيخه أبا عبد الله النفزي حتى كأنني أخذتها عن ابن غلام الفرس شيخ شيخ الشاطبي وتوفي ابن غلام الفرس في المحرم سنة سبع وأربعين وخمسائة. وقرأ أبو بكر الخياط وأبو علي غلام الهراس وأبو الحسن الخياط وأبو علي العطار والطريثي والمالكي والفارسي سبعتهم على أبي أحمد عبيد الله بن محمد بن أحمد بن محمد بن علي بن مهرا بن أبي مسلم الفرضي. وقرأ الفرضي والشذائي والطبري وابن مهرا بن العلاف وابن الحباب وإبراهيم بن عمر سبعتهم على أبي الحسين أحمد بن عثمان بن جعفر بن بويان البغدادي القطان الحرابي. فهذه ثلاث وعشرون طريقاً عن ابن بويان. ومن طريق القزاز طريقان الأولى طريق صالح بن إدريس عنه ثمان طرق: الأولى. طريق ابن غصن قرأ بها الشاطبي على النفزي على ابن

غلام الفرس على أبي الحسن عبد العزيز بن عبد الملك بن شفيح على عبد الله بن سهل على أبي سعيد خلف بن غصن الطائي. الثانية طريق طاهر بن غلبون من كتابه التذكرة. الثالثة طريق ابن سفيان من ثلاث طرق من كتابه «الهادي»، ومن كتاب «الهداية» قرأ بها المهدي على علي بن سفيان ومن كتاب «تلخيص العبارات» قرأ بها ابن بليمة على شيوخة عثمان بن بلال وغيره عنه. الرابعة طريق مكّي من كتابه «التبصرة». الخامسة طريق ابن أبي الربيع من كتاب «الإعلان» قرأ بها الصفراوي على اليسع بن حزم على القصبّي على أبي عمران اللخمي على أبي عمر أحمد بن أبي الربيع الأندلسي. السادسة طريق ابن نفيس من كتاب التجريد قرأ بها ابن الفحام على أبي العباس أحمد بن سعيد بن أحمد بن نفيس المصري. السابعة طريق الطلمنكي من كتابه «الروضة». الثامنة طريق ابن هاشم من كتابه «الكامل» قرأ بها الهذلي على أبي العباس أحمد بن علي بن هاشم المصري وقرأ بها ابن غصن وطاهر وابن سفيان ومكّي وابن أبي الربيع وابن نفيس والطلمنكي وابن هاشم ثمانيتهم على الإمام أبي الطيب عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون بن المبارك الحلبي وقرأ على أبي سهل صالح بن إدريس بن صالح بن شعيب البغدادي الوراق نزيل دمشق.

طريق الدارقطني عن القزاز وهي الثانية عنه قرأت بها على ابن اللبان وقرأ على ابن مؤمن وقرأ على أحمد بن غزال وقرأ على الشريف الداعي وقرأ على ابن الكال وقرأ على الحافظ أبي العلاء وقرأ على أبي علي الحسن بن أحمد بن الحسن الحداد وقرأ على أبي بكر أحمد بن الفضل الباطرقاني أخبرنا محمد بن إبراهيم بن أحمد قراءة عليه أخبرنا الحافظ أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني. وقرأ هو وصالح بن إدريس على أبي الحسن علي بن سعيد بن الحسن بن ذؤابة البغدادي القزاز. فهذه إحدى عشر طريقاً عن القزاز. وقرأ القزاز وابن بويان على القاضي أبي بكر أحمد بن محمد بن يزيد بن الأشعث بن حسان العنزي البغدادي المعروف بأبي حسان وقرأ على أبي جعفر محمد بن هارون الربيعي البغدادي المعروف بأبي نشيط فهذه أربع وثلاثون لأبي نشيط.

(طريق الحلواني عن قالون) من طريق ابن مهران عن الحلواني من خمس طرق. فالأولى طريق ابن شنبوذ من طريقين: طريق السامري وهي الأولى عن ابن شنبوذ من أربع طرق: أولها فارس بن أحمد قرأ بها عليه أبو عمرو الداني ومن كتاب «التجريد» قرأ بها ابن الفحام على أبي الحسن عبد الباقي بن فارس وقرأ على أبيه. ثانيها ابن نفيس من كتاب «تلخيص العبارات» قرأ بها ابن بليمة عليه. ومن كتاب «التجريد» قرأ بها ابن الفحام على ابن نفيس أيضاً. ثالثها الطرسوسي من كتاب «المجتبى». رابعها الخزرجي من كتاب

«القاصد». وقرأ الخزرجي والطرسوسي وابن نفيس وفارس أربعتهم على أبي أحمد عبد الله ابن الحسين بن حسنون السامري فهذه ست طرق للسامري. طريق المطوعي وهي الثانية عن ابن شنبوذ من طريقين: أولهما الشريف من كتاب «المبهبج» قرأ بها سبط الخياط على الشريف أبي الفضل عبد القاهر بن عبد السلام العباسي. وثانيتهما المالكي من كتاب «التجريد» قرأ بها ابن الفحام على أبي اسحاق ابراهيم بن اسماعيل المالكي. وقرأ بها المالكي العباسي على أبي عبد الله محمد بن الحسين الكارزيني وقرأ الكارزيني على أبي العباس الحسن بن سعيد المطوعي. وقرأ المطوعي والسامري على الإمام أبي الحسن محمد بن أحمد بن أيوب بن شنبوذ. فهذه ثمان طرق لابن شنبوذ.

وذكر ابن الفحام أن الكارزيني قرأ على ابن شنبوذ وهو غلط وتبعه على ذلك الصفراوي والصواب أنه قرأ على المطوعي عنه كما صرح به في «المبهبج». طريق ابن مجاهد وهي الثانية عن ابن أبي مهران من كتاب السبعة لابن مجاهد من الثلاث طرق المتقدمة في أسانيد كتاب السبعة. طريق النقاش وهي الثالثة عن ابن أبي مهران من تسع طرق: طريق المحامي وهي الأولى عن النقاش من إحدى عشر طريقاً: أولها أبو علي المالكي من كتاب «الروضة» له. ثانيها لمريق أحمد بن علي بن هاشم. ثالثها طريق الحسين بن أحمد الصفار من كتاب «الروضة» للمعدل قرأ عليه بها. رابعها طريق أبي علي الحسن العطار. خامستها طريق أبي علي الحسن الشرمقاني. سادستها طريق أبي الحسن علي الخياط من «الجامع» له ومن كتاب «المستنير» قرأها عليهم بها ابن سوار. سابعها أبو علي غلام الهراس من كتابي الإرشاد والكفاية قرأ عليه بها أبو العز. ثامتها أبو بكر الخياط من كتاب «غاية الاختصار» قرأ بها الهمداني على أبي بكر محمد بن الحسين الشيباني ومن «الكفاية» في الست قرأ بها الكندي على ابن الطبر وقرأ بها الشيباني وابن الطبر على أبي بكر الخياط. تاسعتها أبو الخطاب أحمد بن علي الصوفي قرأت بها على ابن البغدادي على الصائغ على ابن فارس على الكندي على أبي الفضل محمد بن المهدي بالله. ومن «غاية الاختصار» قرأ بها الهمداني على أبي غالب عبيد الله بن منصور البغدادي وقرأ بها هو وابن المهدي بالله على أبي الخطاب. عاشرتها رزق الله بن عبد الوهاب التميمي قرأت بها على التقي المصري على التقي الصائغ على الكمال الأسكندري على أبي اليمن على محمد بن الخضر المحولي ومن المصباح لأبي الكرم قرأ بها هو والمحولي على أبي محمد رزق الله التميمي. الحادية عشر طريق أبي الحسين الفارسي قرأت بها بضم الميمات على شيوخي الثلاثة المصريين على الصائغ على الكمال الضرير على أبي الجود

على الخطيب على الخشاب على أبي الحسين نصر بن عبد العزيز الشيرازي الفارسي. وقرأ بها الفارسي ورزق الله وأبو الخطاب والخياطان وأبو علي والصفار وغلان الهراس والمالكي وابن هاشم الأحد عشر على الأستاذ أبي الحسن على ابن أحمد بن عمرو الحمامي فهذه ست عشرة طريقاً للحمامي. طريق العلوي وهي الثانية عن النقاش من كتابي أبي العز قرأ بها على أبي علي الواسطي وقرأ بها على أبي محمد عبد الله بن الحسين العلوي. طريق الشريف أبي القاسم الزيدي وهي الثالثة عن النقاش من تلخيص أبي معشر الطبري قرأ على أبي القاسم الزيدي. طريق السعدي وهي الرابعة عن النقاش من كتاب «التجريد» قرأ بها ابن الفحام على أبي حسين الفارسي وقرأ بها على أبي الحسن علي بن جعفر السعدي. طريق إبراهيم الطبري وهي الخامسة عنه من كتاب «المستتير» من طريقين: أبي علي العطار وأبي الشرمقاني قرأ بها عليهما ابن سوار وقرأ كلاهما على أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبري. طريق ابن العلاف وهي السادسة عنه من المستتير أيضاً قرأ بها ابن سوار على الشرمقاني وقرأ بها على أبي الحسن علي بن محمد العلاف. طريق النهرواني وهي السابعة عنه من طريقين: أبي علي العطار من المستتير قرأ بها عليه ابن سوار وطريق أبي علي الواسطي من «الإرشاد» و«الكفاية الكبرى» قرأ عليه بها أبو العز وقرأ العطار وأبو علي على أبي الفرج عبد الملك بن بكران النهرواني. طريق الشنبوذي وهي الثامنة عنه من كتاب المبهج قرأ بها سبط الخياط على الشريف أبي الفضل وقرأ بها على الكارزيني وقرأ على أبي الفرج محمد بن أحمد الشنبوذي. طريق ابن الفحام البغدادي وهي التاسعة عنه من «الإرشاد» و«الكفاية الكبرى» قرأ بها أبو العز على أبي علي وقرأ على أبي محمد الحسن ابن محمد بن يحيى بن الفحام البغدادي وقرأ ابن الفحام والشنبوذي والنهرواني وابن العلاف والطبري والسعدي والشريف الزيدي والعلوي والحمامي تسعتهم على أبي بكر محمد بن الحسن بن زياد النقاش فهذه تسع وعشرون طريقاً للنقاش.

طريق أبي بكر المنقي وهي الرابعة عن ابن أبي مهران من أربع طرق: الأولى أبو علي البغدادي عنه قرأ بها الداني على أبي الفتح وقرأ على عبد الباقي بن الحسن وقرأ على أبي علي محمد بن عبد الرحمن البغدادي. الثانية الشنبوذي عن المنقي من طريقين: «المبهج» و«الكامل» قرأ بها السبط على الشريف أبي الفضل وقرأ بها الشريف والهدلي على الكارزيني وقرأ بها على أبي الفرج الشنبوذي. الثالثة المطوعي عن المنقي من كتاب «الكامل» قرأها الهدلي على أبي نصر منصور بن أحمد القهندزي وقرأ بها على أبي الحسين علي بن محمد الخبازي وقرأ بها على أبي العباس المطوعي. الرابعة الشذائي عن المنقي من طريقين: «المبهج» و«الكامل» قرأ بها السبط على الشريف أبي الفضل وقرأ بها

على الكارزيني وقرأها الهذلي على أبي نصر بن أحمد وقرأ بها على أبي الحسين الخبازي وقرأ بها الخبازي والكارزيني على أبي بكر الشذائي وقرأ الشذائي والمطوعي والشنبوذوي والبغدادي أربعتهم على أبي بكر أحمد بن حماد الثقفي المنقي المعروف بصاحب المشطاح؛ فهذه ست طرق للمنقي. طريق ابن مهران وهي الخامسة عن ابن مهران من كتاب «الغاية» له من الطرق الأربعة المذكورة في إسنادها وقرأ هو والمنقي والنقاش وابن مجاهد وابن شنبوذ الخمسة على أبي علي الحسن بن العباس بن أبي مهران الجمال — بالجيم — إلا أن ابن مجاهد قرأ عليه الحروف فقط. فهذه خمس وأربعون طريقاً لابن أبي مهران عن الحلواني. طريق جعفر بن محمد عن الحلواني وهي الثانية عنه عن قالون من طريقين: طريق النهرواني وهي الأولى عن جعفر من ثلاث طرق: الأولى طريق أبي علي من «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي علي العطار. الثانية طريق أبي أحمد من الكامل قرأ بها الهذلي على أبي أحمد عبد الملك بن عبدوية العطار. الثالثة طريق أبي الحسن الخياط من الجامع وقرأ بها الخياط والعطاران على أبي الفرج النهرواني. طريق الشامي وهي الثانية عن جعفر من الكامل قرأ بها الهذلي على أبي أحمد العطار وقرأ بها على أبي بكر أحمد ابن محمد الشامي وقرأ الشامي والنهرواني على أبي القاسم هبة الله بن جعفر بن محمد بن الهيثم البغدادي وقرأ على أبيه جعفر بن محمد فهذه أربع طرق لجعفر وقرأ جعفر وابن أبي مهران على أبي الحسن أحمد بن يزيد الحلواني فهذه تسع وأربعون طريقاً للحلواني عن قالون.

وقرأ الحلواني وأبو نشيط على أبي موسى عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى بن عبد الرحمن بن عمر بن عبد الله الزرقى الملقب بقالون قاريء المدينة فهذه ثلاث وثمانون طريقاً لقالون من طريقه.

(رواية ورش) طريق الأزرق عنه من طريق النحاس من ثمان طرق عنه: طريق أحمد ابن أسامة وهي الأولى عنه من طريق الشاطبية والتيسير؛ قال الداني قرأت بها القرآن كله على أبي القاسم خلف بن ابراهيم بن محمد بن خاقان المقرئ بمصر وقرأ على أبي جعفر ابن أسامة بن أحمد التجبي. طريق الخياط وهي الثانية عن النحاس قرأ بها الشاطبي على النفزي على ابن غلام الفرس على أبي داود على الداني على خلف بن ابراهيم على أبي عبد الله محمد بن عبد الله الأحمطي على أبي جعفر أحمد بن اسحاق بن ابراهيم الخياط. طريق ابن أبي الرجاء وهي الثالثة عن النحاس قرأ بها أبو عمرو الداني على خلف بن ابراهيم وقرأ على أبي بكر أحمد بن محمد بن أبي الرجاء المصري. طريق ابن هلال وهي

الرابعة عن النحاس من ثلاث طرق: الأولى أبو غانم من ثلاث طرق من كتاب الهداية قرأ بها المهدي علي القنطري بمكة وقرأ بها علي أبي بكر محمد بن الحسن الضرير ومن كتاب «المجتبى» لعبد الجبار الطرسوسي ومن كتاب «الكامل» قرأ بها الهذلي علي أبي العباس أحمد بن علي بن هاشم واسماعيل بن عمرو بن راشد وقرأ علي أبي القاسم أحمد ابن الإمام أبي بكر الأذفوي وقرأ أبو بكر الضرير والطرسوسي وأبو القاسم علي أبي بكر محمد بن علي بن أحمد الأذفوي وقرأ الأذفوي علي أبي غانم المظفر بن أحمد بن حمدان. الثانية ابن عراك عنه أيضاً من كتاب «الكامل» قرأ بها الهذلي علي أبي العباس أحمد بن علي بن هاشم وقرأ بها علي أبي حفص عمر بن محمد بن عراك. الثالثة الشعراني عن ابن هلال أيضاً من الكامل قرأ بها الهذلي علي أبي نصر علي الخبازي علي زيد بن علي علي أبي الحسن أحمد بن محمد بن هيثم الشعراني وقرأ الشعراني وابن عراك وأبو غانم الثلاثة علي أبي جعفر أحمد بن عبد الله بن محمد بن هلال. طريق الخولاني وهي الخامسة عن النحاس من أربع طرق: طريق الداني قرأ بها علي أبي الفتح فارس بن أحمد ومن كتابي «التجريد» و«تلخيص العبارات» قرأ بها ابن الفحام وابن بليمة علي أبي الحسن عبد الباقي بن فارس ومن «الكامل» قرأ بها الهذلي علي تاج الأئمة ابن هاشم وقرأ بها الهذلي أيضاً علي اسماعيل بن عمرو وقرأ بها فارس وعبد الباقي وابن هاشم واسماعيل الأربعة علي ابن عراك وقرأ بها ابن عراك علي أبي جعفر حمدان بن عون بن حكيم الخولاني. طريق أبي نصر الموصلية وهي السادسة عن النحاس من طريقي أبي معشر والكامل قرأ بها أبو معشر الطبري وأبو القاسم الهذلي علي الإمام أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن الرازي وقرأ بها علي أبي محمد الحسن بن محمد بن الفحام وقرأ بها علي أبي نصر سلامة بن الحسن الموصلية. طريق الأهناسي وهي السابعة عن النحاس من طريقين: من «الكامل» قرأ بها الهذلي علي أبي نصر وقرأ بها علي الخبازي وقرأ بها أيضاً علي أبي المظفر وقرأ بها علي الخزاعي وقرأ بها علي أبي بكر الشذائي وقرأ بها علي أبي عبد الله محمد بن ابراهيم الأهناسي. طريق ابن شنبوذ وهي الثامنة عن النحاس من طريقين: من كتاب «الكامل» قرأ بها الهذلي علي أبي نصر العراقي وقرأ علي أبي الحسين الخبازي وقرأ بها علي أبي بكر الشذائي وقرأ بها الهذلي أيضاً علي اسماعيل ابن عمرو وقرأ علي غزوان بن القاسم المازني وقرأ غزوان والشذائي علي أبي الحسن بن شنبوذ وقرأ هو والأهناسي والموصلية والخولاني وابن هلال وابن أبي الرجاء والخياط وابن أسامة ثمانيتهم علي أبي الحسن اسماعيل بن عبد الله بن عمرو النحاس المصري.

فهذه تسع عشرة طريقاً إلى النحاس. طريق ابن سيف عن الأزرق من ثلاث طرق:
الأولى طريق أبي عدي من سبع طرق: الأولى طاهر من طريقي الداني والتذكرة قرأ بها
الداني على أبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون. الثانية طريق الطرسوسي من
طريقي «العنوان» و«المجتبى» قرأ بها أبو طاهر بن خلف على أبي القاسم عبد الجبار بن
أحمد الطرسوسي. الثانية طريق ابن نفيس من ثلاث طرق: الكافي لابن شريح والتلخيص
لأبن بليمة والتجريد لابن الفحام قرأ بها ثلاثتهم على أبي العباس أحمد بن سعيد بن
نفيس. الرابعة طريق مكّي من التبصرة لمكّي. الخامسة طريق الحوفي من تجريد ابن
الفحام وتلخيص ابن بليمة قرأ بها على عبد الباقي بن فارس وقرأ بها على أبي القاسم
قسيم بن محمد بن مطير الظهراوي وقرأ بها على جده أبي محمد عبد الله بن عبد
الرحمن الظهراوي الحوفي. السادسة طريق أبي محمد اسماعيل بن عمرو بن راشد الحداد
المصري من كتاب «الكامل» قرأ بها الهذلي عليه بالقيروان. السابعة طريق تاج الأئمة أبي
العباس أحمد بن علي بن هاشم المصري من الكامل قرأ بها عليه أبو القاسم الهذلي بمصر
وقرأ تاج الأئمة وأبو محمد الحداد والحوفي ومكّي وابن نفيس والطرسوسي وطاهر سبعتهم
على أبي عدي عبد العزيز بن علي بن محمد بن اسحاق بن الفرج المصري فهذه اثنتا
عشرة طريقاً عن أبي عدي. طريق ابن مروان وهي الثانية عن ابن سيف من ثلاث طرق:
طريقي الإرشاد لأبي الطيب عبد المنعم بن غلبون والتذكرة لطاهر بن عبد المنعم بن
غلبون ومن الكامل قرأ بها الهذلي على ابن هاشم وقرأ بها على عبد المنعم بن غلبون وقرأ
عبد المنعم وطاهر على أبي اسحاق إبراهيم بن محمد بن مروان الشامي الأصل ثم
المصري، عبد المنعم جميع القرآن، وطاهر الحروف. طريق الأهناسي وهي الثالثة عن ابن
سيف طريق واحدة من الكامل قرأ بها الهذلي على منصور بن أحمد وقرأ على أبي الحسين
علي بن محمد الخبازي وقرأ بها على أحمد بن نصر الشذائي وقرأ على أبي عبد الله
محمد بن إبراهيم الأهناسي وقرأ الأهناسي وابن مروان وأبو عدي على أبي بكر عبد الله بن
مالك ابن عبد الله بن يوسف التجيبي المصري فهذه ست عشرة طريقاً إلى ابن سيف وقرأ
ابن سيف والنحاس على أبي يعقوب يوسف بن عمرو بن يسار المدني ثم المصري
المعروف بالأزرق، وهذه خمس وثلاثون طريقاً إلى الأزرق عن ورش.

(طريق الأصبهاني) عن أصحابه عن ورش فمن طريق هبة الله من أربع طرق:
الحمامي وهي الأولى عن هبة الله من اثنتي عشرة طريقاً. أبو الحسين نصر بن عبد العزيز
ابن أحمد بن نوح الفارسي من كتاب التجريد قرأ بها عليه ابن الفحام. أبو علي الحسن بن
القاسم الواسطي من طريقين كتاب الكفاية الكبرى قرأ عليه بها أبو العز القلانسي، ومن

كتاب غاية الاختصار قرأ بها أبو العلاء علي أبي العز القلانسي. أبو علي الحسن بن علي
 العطار من كتاب «المستتير» قرأ عليه بها أبو طاهر بن سوار. أبو علي المالكي من كتاب
 «الروضة» له. أبو نصر أحمد بن مسرور بن عبد الوهاب الخباز البغدادي من كتاب
 «الكامل» قرأ عليه بها الهذلي. أبو الفتح بن شيطا من كتابه «التذكار». أبو القاسم عبد
 السيد بن عتاب الضرير من كتاب «المفتاح» لابن خيرون قرأ عليه بها أبو منصور محمد بن
 عبد الملك بن خيرون. البيع وابن سابور من روضة المعدل قرأ بها عليهما أعني أبا عبد
 الله محمد بن أحمد بن إبراهيم البيع وأبا نصر عبد الملك بن علي بن سابور من الإعلان
 بسنده إليه. أبو سعد أحمد بن المبارك الأكفاني. أبو نصر أحمد بن علي بن محمد
 الهاشمي من المصباح لأبي الكرم قرأ بها علي الأول جميع القرآن وعلى الثاني إلى آخر
 سورة الفتح. رزق الله بن عبد الوهاب التميمي البغدادي. طريق المحولي قرأت بها علي
 ابن الصائغ وقرأ بها علي الصائغ علي ابن فارس علي الكندي علي المحولي علي رزق الله
 وقرأ رزق الله، والبيع، وابن سابور، وأبو سعد الأكفاني وأبو نصر الهاشمي، وعبد السيد،
 وابن شيطا، وأبو نصر، والمالكي، وأبو علي العطار، وأبو علي الواسطي، والفارسي، الاثنا
 عشر علي أبي الحسن علي ابن أحمد الحمامي إلا أن الأكفاني قرأ عليه إلى آخر الجزء
 من سبأ فهذه خمسة عشر طريقاً للحمامي. طريق النهرواني عن هبة الله وهي الثانية عنه من
 ثلاث طرق عنه: (الأولى) طريق أبي علي العطار من كتاب المستتير قرأ عليه بها ابن
 سوار. (الثانية) طريق أبي علي الواسطي من كفاية أبي العز قرأ عليه بها أبو العز القلانسي
 ومن غاية أبي العلاء قرأ بها علي أبي العز عن الواسطي. (الثالثة) طريق أبي الحسن الخياط
 من كتابه «الجامع» وقرأ بها هو وأبو علي العطار والواسطي علي أبي الفرج عبد الملك بن
 بكران النهرواني فهذه أربع طرق للنهرواني. طريق الطبري عن هبة الله وهي الثالثة عنه من
 تلخيص أبي معشر قرأ بها علي أبي علي الحسين بن محمد الصيدلاني وقرأ علي أبي
 حفص عمر بن علي الطبري النحوي ومن كتاب «الإعلان بسنده» إليه فهذه طريقتان
 للطبري. طريق ابن مهران عن هبة الله وهي (الرابعة) عنه من كتاب «الغاية» للإمام أبي بكر
 ابن مهران وقرأ بها ابن مهران والطبري والنهرواني والحمامي الأربعة علي أبي القاسم هبة
 الله بن جعفر بن محمد بن الهيثم البغدادي. فهذه اثنان وعشرون طريقاً إلى هبة الله. ومن
 طريق المطوعي عن الأصبهاني من ثلاث طرق. طريق الشريف أبي الفضل وهي (الأولى)
 عنه من كتابي «المبهبج» و«المصباح» قرأ بها سبط الخياط وأبو الكرم علي أبي الفضل
 العباسي المذكور. طريق أبي القاسم الهذلي وهي (الثانية). طريق أبي معشر الطبري وهي
 (الثالثة). وقرأ الشريف أبو الفضل والهذلي والطبري علي أبي عبد الله الكارزيني وقرأ بها

على أبي العباس الحسن بن سعيد بن جعفر المطوعي العباداني فهذه أربع طرق للمطوعي،
وقرأ المطوعي وهبة الله على أبي بكر محمد بن عبد الرحيم بن شبيب بن يزيد بن خالد
الأسدي الأصبهاني. فهذه ست وعشرون طريقاً إلى الأصبهاني. وقرأ الأصبهاني على
جماعة من أصحاب ورش وأصحاب أصحابه فأصحاب ورش أبو الربيع سليمان بن داود بن
حماد بن سعد الرشديني ويقال ابن أخي الرشديني وهو ابن أخي رشدين بن سعد، وأبو
يحيى محمد بن عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المالكي، وأبو الأشعث عامر بن سعيد
الحرسى بالمهملات. وأبو مسعود الأسود اللون المدني. وسمعا من يونس بن عبد الأعلى
المصري. وأما أصحاب أصحاب ورش فأبو القاسم مواس بن سهل المعافري المصري وأبو
العباس الفضل بن يعقوب بن زياد الحمرراوي وأبو علي الحسين بن الجنيد المكفوف، وأبو
القاسم عبد الرحمن ويقال سليمان بن داود بن أبي طيبة المصري وقرأ مواس على يونس
ابن عبد الأعلى وداود بن أبي طيبة، وقرأ الفضل بن يعقوب على عبد الصمد بن عبد
الرحمن العتقي وقرأ المكفوف على أصحاب ورش الثقات وقرأ ابن داود بن أبي طيبة على
أبيه وقرأ أبو يعقوب الأزرق وسليمان الرشديني ومحمد بن عبد الله المكي وعامر الحرسى
والأسود اللون ويونس بن عبد الأعلى وداود بن أبي طيبة وعبد الصمد العتقي على أبي
سعيد عثمان بن سعيد بن عبد الله بن عمرو بن سليمان بن إبراهيم القرشي مولاهم القبطي
المصري الملقب بورش فهذه إحدى وستون طريقاً لورش. وقرأ قالون وورش على إمام
المدينة ومقرئها أبي رويم ويقال أبو الحسن نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي
مولاهم المدني فذلك مائة وأربع وأربعون طريقاً عن نافع. وقرأ نافع على سبعين من التابعين
منهم أبو جعفر وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج ومسلم بن جندب ومحمد بن مسلم بن
شهاب الزهري وصالح بن خوات وشيبة بن نصاح ويزيد بن رومان، فأما أبو جعفر فسيأتي
على من قرأ في قراءته. وقرأ الأعرج على عبد الله بن عباس وأبي هريرة، وعبد الله بن عياش
ابن أبي ربيعة المخزومي. وقرأ مسلم وشيبة وابن رومان على عبد الله بن عياش بن أبي
ربيعة أيضاً وسمع شيبة القراءة من عمر بن الخطاب وقرأ صالح على أبي هريرة، وقرأ
الزهري على سعيد بن المسيب. وقرأ سعيد على ابن عباس وأبي هريرة. وقرأ ابن عباس
وأبو هريرة وابن عياش على أبي بن كعب وقرأ ابن عباس أيضاً على زيد بن ثابت وقرأ أبي
وزيد وعمر رضي الله عنهم على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وتوفي نافع سنة تسع وستين ومائة على الصحيح، ومولده في حدود سنة سبعين،
وأصله من أصبهان وكان أسود اللون حالكاً وكان امام الناس في القراءة بالمدينة، انتهت
اليه رياضة الإقراء بها وأجمع الناس عليه بعد التابعين، أقرأ بها أكثر من سبعين سنة. قال

سعید بن منصور: سمعت مالك بن أنس يقول: قراءة أهل المدينة سنة قبل له: قراءة نافع؟ قال: نعم. وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي أي القراءة أحب إليك؟ قال: قراءة أهل المدينة. قلت: فان لم تكن. قال: قراءة عاصم. وكان نافع إذا تكلم يشم من فيه رائحة المسك فليل له أتطيب؟ فقال: لا ولكن رأيت فيما يرى النائم النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقرأ في فيّ فمن ذلك الوقت أشم من فيّ هذه الرائحة.

وتوفي قالون سنة عشرين ومائتين على الصواب، ومولده سنة عشرين ومائة، وقرأ على نافع سنة خمسين واختص به كثيراً فيقال إنه كان ابن زوجته وهو الذي لقبه قالون لجودة قراءته فإن قالون بلغه الروم جيد. قلت: وكذا سمعتها من الروم غير أنهم ينطقون بالقاف كافاً على عادتهم، وكان قالون قارئ المدينة ونحوها وكان أصم لا يسمع البوق فاذا قرئ عليه القرآن يسمعه وقال: قرأت على نافع قراءته غير مرة وكتبها عنه وقال قال نافع كم تقرأ علي اجلس الى اصطوانة حتى أرسل اليك من يقرأ عليك.

وتوفي ورش بمصر سنة سبع وتسعين ومائة، ومولده سنة عشر ومائة، رحل إلى المدينة ليقرأ على نافع فقرأ عليه أربع ختمات في سنة خمس وخمسين ومائة ورجع إلى مصر فانتهدت إليه رياضة الإقراء بها فلم يناعه فيها منازع مع براعته في العربية ومعرفته بالتجويد وكان حسن الصوت. قال يونس بن عبد الأعلى: كان ورش جيد القراءة حسن الصوت إذا يهمز ويمد ويشدد ويبين الإعراب لا يله سامعه.

وتوفي أبو نشيط سنة ثمان وخمسين ومائتين ووهم من قال غير ذلك وكان ثقة ضابطاً مقرئاً جليلاً محققاً مشهوراً. قال ابن أبي حاتم: صدوق سمعت منه مع أبي ببغداد.

وتوفي الحلواني سنة خمسين ومائتين وكان أستاذاً كبيراً وإماماً في القراءات عارفاً بها ضابطاً لها لا سيما في روايتي قالون وهشام رحل إلى قالون إلى المدينة مرتين وكان ثقة متقناً.

وتوفي ابن بويان سنة أربع وأربعين وثلثمائة ومولده سنة ستين ومائتين وكان ثقة كبيراً مشهوراً ضابطاً. وبويان بضم الباء الموحدة وووا ساكنة وياء آخر الحروف وكان ابن غلبون يقول فيه ثوبان بمثالة ثم موحدة وهو تصحيف منه.

وتوفي القزاز فيما أحسب قبل الأربعين وثلثمائة وكان مقرئاً ثقة ضابطاً ذا إتقان وتحقيق وحذق.

وتوفي ابن الأشعث قبيل الثلثمائة فيما قاله الذهبي وكان إماماً ثقة ضابطاً لحرف

قالون انفرد باتقانه عن أبي نسيط.

وتوفي ابن أبي مهران سنة تسع ومائتين وكان مقرئاً ماهراً ثقة حاذقاً.

وتوفي جعفر بن محمد في حدود التسعين ومائتين وكان قيماً برواية قالون ضابطاً لها.

وتوفي الأزرق في حدود سنة أربعين ومائتين وكان محققاً ثقة ذا ضبط وإتقان وهو الذي خلف ورشاً في القراءة والإقراء بمصر وكان قد لازمه مدة طويلة وقال: كنت نازلاً مع ورش في الدار فقرأت عليه عشرين ختمة من حدر وتحقيق، فأما التحقيق فكنت أقرأ عليه في الدار التي يسكنها، وأما الحدر فكنت أقرأ عليه إذا رابطت معه بالاسكندرية. وقال أبو الفضل الخزاعي: أدركت أهل مصر والمغرب على رواية أبي يعقوب يعني الأزرق لا يعرفون غيرها.

وتوفي الأصبهاني ببغداد سنة ست وتسعين ومائتين وكان إماماً في رواية ورش ضابطاً لها مع الثقة والعدالة رحل فيها، وقرأ على أصحاب ورش وأصحاب أصحابه كما قدمنا، ثم نزل بغداد فكان أول من أدخلها العراق وأخذها الناس عنه حتى صار أهل العراق لا يعرفون رواية ورش من غير طريقه ولذلك نسبت إليه دون ذكر أحد من شيوخه. قال الحافظ أبو عمرو الداني: هو إمام عصره في قراءة نافع رواية ورش عنه لم ينازعه في ذلك أحد من نظرائه وعلى مارواه أهل العراق ومن أخذ عنهم إلى وقتنا هذا.

وتوفي النحاس فيما قاله الذهبي سنة بضع وثمانين ومائتين وكان شيخ مصر في رواية ورش محققاً جليلاً ضابطاً نبيلاً.

وتوفي ابن سيف يوم الجمعة سلخ جمادى الآخرة سنة سبع وثلثمائة بمصر وكان إماماً في القراءة متصديراً ثقة انتهت إليه مشيخة الإقراء بالديار المصرية بعد الأزرق وعمر زماناً وقد غلط فيه ابنا غلبون فسمياه محمداً وهو عبد الله كما قدمنا.

وتوفي هبة الله قبيل الخمسين وثلثمائة فيما أحسب وكان مقرئاً متصديراً ضابطاً مشهوراً. قال الحافظ أبو عبد الله الذهبي فيه: أحد من عني بالقراءات وتبحر فيها وتصدر للإقراء دهرأ.

وتوفي المطوعي سنة إحدى وسبعين وثلثمائة وقد جاوز المائة سنة وكان إماماً في القراءات عارفاً بها ضابطاً لها ثقة فيها رحل فيها إلى الأقطار سكن اصطخر وألف وأثنى

وأما قراءة ابن كثير

من روايتي البزي وقيل فرواية البزي عن أصحابه عنه من طريق أبي ربيعة عن البزي. طريق النقاش عن أبي ربيعة من عشر طرق: (الأولى) عنه طريق عبد العزيز الفارسي من طريق الشاطبية والتيسير قرأ بها الداني على أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر بن محمد الفارسي (الثانية) طريق الحمامي عن النقاش من اثنتي عشر طريقاً: طريق نصر الشيرازي وهي الأولى عن الحمامي من كتاب «التجريد» قرأ عليه ابن الفحام. طريق أبي علي المالكي وهي الثانية عن الحمامي من كتاب «الروضة» له و«التجريد» لابن الفحام وتلخيص ابن بليمة قرأ بها ابن الفحام على أبي إسحاق المالكي وقرأ بها ابن بليمة على عبد المعطي السفاقي ومن الكامل وقرأ بها الهذلي وأبو إسحاق وعبد المعطي على أبي علي المالكي. طريقاً أبي علي العطار، وأبي علي الشرمقاني من «المستنير» قرأ بها عليهما ابن سوار. طريق أبي الحسن الخياط وهي الخامسة عن الحمامي من كتابي «الجامع» له و«المستنير» لابن سوار. ومن كتاب «المصباح» قرأ بها أبو الكرم على أبي القاسم عبد السيد بن عتاب وقرأ على أبي الحسن الخياط. طريق أبي علي الواسطي وهي السادسة عن الحمامي من «الإرشاد» و«الكفاية» لأبي العز قرأ عليه بها أبو العز القلانسي ومن غاية الحافظ أبي العلاء قرأ بها على أبي العز القلانسي. طريق القيسي من «الروضة» للمعدل قرأ بها المعدل على محمد بن إبراهيم القيسي. طريق ابن هاشم من كتابي «الروضة» للمعدل و«الكامل» للهذلي قرأ بها عليه. طريقاً أحمد بن مسرور وعبد الملك بن سابور وهما التاسعة والعاشر عن الحمامي من كتاب «الكامل» قرأ بها عليهما الهذلي. طريق أبي نصر أحمد بن علي الهباري وهي الحادية عشر عن الحمامي من المصباح قرأ بها أبو الكرم عليه إلى آخر سورة الفتح. طريق عبد السيد بن عتاب وهي الثانية عشر عن الحمامي قرأ بها عليه أبو الكرم وقرأ عبد السيد والهباري وابن سابور وابن مسرور وابن هاشم والقيسي والواسطي والخياط والشمقاني والعطار والمالكي والشيرازي الاثنا عشر على أبي الحسن الحمامي فهذه تسع عشر طريقاً للحمامي. (الثالثة) طريق النهرواني عن النقاش من كتاب «الروضة» قرأ عليه بها أبو علي المالكي. (الرابعة) طريق السعيدي عن النقاش من كتاب التجريد قرأ بها ابن الفحام على أبي الحسين الفارسي وقرأ على أبي الحسن علي بن جعفر السعيدي. (الخامسة) طريق الشريف الزيدي عنه من كتابي «تلخيص أبي معشر» و«الكامل» قرأ بها عليه كل من أبي معشر الطبري وأبي القاسم الهذلي ومن تلخيص ابن

بليمة قرأ بها علي أبي معشر بسنده (السادسة) عن النقاش طريق ابن العلاف من كتاب «الهداية» قرأ بها المهدي علي أبي الحسن القنطري وقرأ بها علي أبي الحسن علي بن محمد بن يوسف بن العلاف. (السابعة) عنه طريق أبي إسحاق الطبري من المستنير قرأ بها ابن سوار علي أبوي علي العطار والشرمقاني وقرأ بها علي أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد ابن إسحاق الطبري (الثامنة) طريق الشنبوذي عن النقاش من كتاب «المبهج» قرأ بها سبط الخياط علي أبي الفضل العباسي وقرأ بها علي محمد بن الحسين الكارزني وقرأ بها علي أبي الفرج محمد بن أحمد الشنبوذي: (التاسعة) عن النقاش طريق أبي محمد الفحام من كتابي أبي العز ومن غاية أبي العلاء قرأ بها أبو العز علي أبي علي الواسطي وقرأ علي أبي محمد الحسن بن محمد الفحام السامري. (العاشر) عن النقاش طريق فرج القاضي من كتاب «الروضة» قرأ عليه أبو علي المالكي وهو فرج بن محمد بن جعفر قاضي تكريت وقرأ فرج والفحام والشنبوذي والطبري وابن العلاف والزبيدي والسعيدي والنهرواني والحمامي والفارسي عشرتهم علي أبي بكر محمد بن الحسن بن محمد بن زياد بن سند ابن هارون النقاش الموصللي. فهذه ثلاث وثلاثون طريقاً إلى النقاش. طريق ابن بنان عن أبي ربيعة من طريقين من كتابي «المصباح» لأبي الكرم و«المفتاح» لابن خيرون قرأ بها كل من أبي الكرم الشهرزوري وأبي منصور بن خيرون علي عبد السيد بن عتاب وقرأ بها عبد السيد علي أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن عبد الله البغدادي الحربي وقرأ علي أبي محمد عمر بن محمد بن عبد الصمد بن الليث بن بنان البغدادي وقرأ النقاش وابن بنان علي أبي ربيعة محمد بن إسحاق بن وهب بن أيمن بن سنان الربيعي المكي فهذه خمس وثلاثون طريقاً عن أبي ربيعة.

(طريق ابن الحباب) عن البيهقي من طريق أحمد بن صالح من ثلاث طرق: (الأولى) عنه ابن بشر الأنطاكي قرأ بها الحافظ أبو عمرو الداني علي أبي الفرج محمد بن يوسف ابن محمد النجاد وقرأ بها علي أبي الحسن علي بن محمد بن إسماعيل بن بشر الأنطاكي (الثانية) عنه عبد الباقي بن الحسن من طريق الداني وابن الفحام قرأ بها الداني علي فارس ابن أحمد وقرأ بها ابن الفحام علي عبد الباقي بن فارس وقرأ بها علي أبيه فارس وقرأ بها فارس علي عبد الباقي بن الحسن (الثالثة) عنه عبد المنعم بن غلبون من كتابه «الإرشاد» وقرأ ابن غلبون وعبد الباقي وابن بشر علي أبي بكر أحمد بن صالح بن عمر بن إسحاق البغدادي نزيل الرملة. طريق عبد الواحد بن عمر من طريق الكامل للهذلي قرأ بها علي أبي العلاء محمد بن علي الواسطي ببغداد وقرأ علي عقيل بن علي بن البصري ومن طريق الخزاعي قرأ بها علي عقيل المذكور وقرأ بها علي أبي طاهر عبد الواحد بن أبي هاشم

البغدادي وقرأ ابن عمر وابن صالح على أبي علي الحسن بن الحباب بن مخلد الدقاق إلا أن ابن عمر قرأ الحروف وابن صالح قرأ القرآن. فهذه ست طرق عن ابن الحباب. وقرأ ابن الحباب وأبو ربيعة على أبي الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة البزي المكي. فهذه إحدى وأربعون طريقاً عن البزي.

رواية قنبل: عن أصحابه عن ابن كثير. طريق ابن مجاهد من طريقين: الأولي طريق أبي أحمد السامري عنه من أربع طرق. فارس بن أحمد وهي الأولى عن السامري من طريق الشاطبية والتيسير قرأ بها الداني عليه ومن تلخيص ابن بليمة قرأ بها علي أبي بكر ابن نيت العروق وقرأ بها علي أبي العباس الصقلي وقرأ بها علي فارس ومن «الإعلان» قرأ بها الصفراوي علي أبي القاسم بن خلف الله وقرأ بها علي أبي القاسم بن الفحام وقرأ بها علي عبد الباقي بن فارس وقرأ علي أبيه. طريق أبي العباس بن نفيس وهي الثانية عنه من سبع طرق من التجريد قرأ بها ابن الفحام عليه ومن «الكافي» قرأ بها ابن شريح عليه ومن روضة المعدل قرأ بها الشريف موسى «المعدل» عليه ومن «الإعلان» من ثلاث طرق قرأ بها الصفراوي علي عبد المنعم بن يحيى الخلوف وقرأ بها علي أبيه وقرأ بها علي أبي الحسين الخشاب وعبد القادر الصدفني وأبي الحسن محمد بن أبي داود الفارسي وقرأ الثلاثة علي ابن نفيس ومن الكامل قرأ بها الهذلي عليه. طريق الطرسوسي وهي الثالثة عنه من كتاب «المجتبى» له والعنوان قرأ بها أبو طاهر بن خلف علي أبي القاسم عبد الجبار الطرسوسي. طريق أبي القاسم الخزرجي وهي الرابعة عنه من كتابه «القاصد» وقرأ بها أبو القاسم الخزرجي والطرسوسي وابن نفيس وفارس أربعتهم علي أبي أحمد عبد الله بن الحسين بن حسنون السامري. فهذه أربع عشرة طريقاً للسامري. والثانية: طريق صالح بن محمد من ثلاث طرق: ثابت بن بندار من طريق ابن الطبر وسبط الخياط من كتاب «الكفاية» له قرأ بها أبو اليمن الكندي عليهما وقرأ علي ثابت بن بندار. وابن سوار من كتاب «المستنير» له، وأبو بكر القطان قرأ بها الحافظ أبو العلاء الهمداني علي أبي بكر محمد بن الحسين المزرفي وقرأ بها علي أبي بكر أحمد بن الحسين بن أحمد المقدسي القطان وقرأ بها القطان وابن سوار وثابت ثلاثتهم علي أبي الفتح فرج بن عمر بن الحسن الضرير الواسطي وقرأ علي أبي طاهر صالح بن محمد بن المبارك المؤدب البغدادي فهذه أربع طرق لصالح وقرأ صالح والسامري علي الأستاذ أبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي. فهذه ثمان عشرة طريقاً لابن مجاهد وإذا أسندت هذه الرواية من كتاب السبعة لابن مجاهد تعلقوا جداً كما قدمنا فيكون تسع عشرة طريقاً.

(طريق ابن شيبود) عن قنبل من طريقه. طريق القاضي أبي الفرج من طريقين: أبو

تغلب وهي الأولى عنه من كفاية سبط الخياط قرأ بها أبو القاسم الحريري وسبط الخياط على أبي المعالي ثابت بن بندار ومن كتاب «المستنير» أيضاً لابن سوار ومن المصباح قرأ بها أبو الكرم على عبد السيد بن عتاب وثابت بن بندار وقرأ بها ثابت وعبد السيد وابن سوار على أبي تغلب عبد الوهاب بن علي بن الحسن بن محمد بن اسحاق بن إبراهيم الملحمي، فهذه خمس طرق لأبي تغلب؛ أبو نصر الخباز وهي الثانية عن أبي الفرج من الكفاية قرأ بها السبط على جده أبي منصور محمد بن أحمد بن علي الخياط ومن المصباح من ثلاث طرق قرأ بها أبو الكرم على والده الحسن بن أحمد وعلى أبي الحسن على ابن الفرج الدينوري وعلى عبد السيد بن عتاب ومن كتاب تلخيص أبي معشر وقرأ بها هو وأبو منصور والدينوري وعبد السيد والحسن بن أحمد على أبي نصر أحمد بن مسرور بن عبد الوهاب الخباز. فهذه خمس طرق لأبي نصر. وقرأ أبو نصر وأبو تغلب كلاهما على القاضي أبي الفرج المعافي بن زكريا بن طراز النهرواني الجريدي بالجيم مفتوحة، فهذه عشر طرق عن القاضي أبي الفرج. طريق الشطوي عن ابن شنبوذ من ثلاث طرق: (الأولى) الكارزيني من كتاب «المبهج» وكتاب «المصباح» قرأ بها أبو محمد سبط الخياط وأبو الكرم الشهرزوري على شيخهما الشريف أبي الفضل عز الشرف العباسي وقرأ على أبي عبد الله محمد بن الحسين الكارزيني. طريق السلمي وهي الثانية عن الشطوي من كتاب «الكامل» قرأ بها على عبد الله بن محمد الذراع وقرأ بها على أبي الحسين أحمد بن عبد الله السلمي. طريق ابن سيار وهي الثالثة عن الشطوي من الجامع لابن فارس قرأ بها على أبي طاهر أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن سيار وقرأ بها ابن سيار والسلمي والكارزيني على أبي الفرج محمد بن أحمد بن إبراهيم بن يوسف الشطوي وغيره. فهذه أربع طرق للشطوي. وقرأ القاضي أبو الفرج والشطوي على الأستاذ الكبير أبي الحسن بن محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلت المعروف بابن شنبوذ البغدادي فهذه أربع عشرة طريقاً عن ابن شنبوذ. وقرأ هو وابن مجاهد على أبي عمر محمد بن عبد الرحمن ابن محمد بن خالد بن سعيد بن جرجة المخزومي المكي المعروف بقنبل فهذه اثنان وثلاثون طريقاً عن قنبل. وقرأ البيزي وقنبل على أبي الحسن أحمد بن محمد بن علقمة بن نافع بن عمر بن صبح بن عون المكي النبال المعروف بالقواس وقرأ القواس على أبي الإخريط وهب بن واضح المكي زاد البيزي فقرأ على أبي الإخريط المذكور وعلى أبي القاسم عكرمة بن سليمان بن كثير بن عامر المكي وعلى عبد الله بن زياد بن عبد الله بن يسار المكي، وقرأ الثلاثة على أبي إسحاق إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين المكي المعروف بالقسط وقرأ القسط على أبي الوليد معروف بن مشكان وعلى شبل بن عباد

المكيين وقرأ القسط أيضاً ومعروف وشبل على شيخ مكة وإمامها في القراءة أبي معبد عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله بن زاذان بن فيروزان بن هرمز الداري المكي. فذلك تمة ثلاث وسبعين طريقاً عن ابن كثير.

وقرأ ابن كثير على أبي السائب عبد الله بن السائب بن أبي السائب المخزومي وعلى أبي الحجاج مجاهد بن جبر المكي وعلى درباس مولى ابن عباس، وقرأ عبد الله بن السائب على أبي بن كعب وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما وقرأ مجاهد على عبد الله ابن عباس وعبد الله بن السائب وقرأ درباس علي مولا ابن عباس وقرأ ابن عباس على أبي ابن كعب وزيد بن ثابت وقرأ أبي زيد وعمر رضي الله عنهم على رسول الله ﷺ.

وتوفي ابن كثير سنة عشرين ومائة بغير شك، ومولده سنة خمس وأربعين وكان إمام الناس في القراءة بمكة لم ينزعه فيها منازع. قال ابن مجاهد: لم يزل هو الإمام المجتمع عليه في القراءة بمكة حتى مات. وقال الأصمعي قلت لأبي عمرو: قرأت على ابن كثير؟ قال: نعم ختمت على ابن كثير بعدما ختمت على مجاهد. وكان أعلم بالعربية من مجاهد وكان فصيحاً بليغاً مفوهاً أبيض اللحية طويلاً أسمر جسيماً أشهل يخضب بالحناء عليه السكينة والوقار لقي من الصحابة عبد الله بن الزبير وأبا أيوب الأنصاري وأنس بن مالك رضي الله عنهم.

وتوفي البزي سنة خمسين ومائتين ومولده سنة سبعين ومائة وكان إماماً في القراءة محققاً ضابطاً متقناً لها ثقة فيها انتهت إليه مشيخة الإقراء بمكة وكان مؤذن المسجد الحرام.

وتوفي قنبل سنة إحدى وتسعين ومائتين، ومولده سنة خمس وتسعين ومائة وكان إماماً في القراءة متقناً ضابطاً انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز ورحل إليه الناس من الأقطار.

وتوفي أبو ربيعة في رمضان سنة أربع وتسعين ومائتين وكان مقرئاً جليلاً ضابطاً وكان مؤذن المسجد الحرام بعد البزي قال الداني: كان من أهل الضبط والإتقان والثقة والعدالة.

وتوفي ابن الحباب سنة إحدى وثلاثمائة ببغداد وكان شيخاً متصديراً في القراءة ثقة ضابطاً مشهوراً من كبار الحذاق والمحققين.

وتوفي النقاش ثالث شوال سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة ومولده سنة ست وستين

ومائتين وكان إماماً كبيراً مقرئاً مفسراً محدثاً اعتنى بالقرآآت من صغره وسافر فيها الشبرق والغرب وألف التفسير المشهور الذي سماه «شفاء الصدور»، وأتى فيه بغرائب، وألف أيضاً في القرآآت قال الداني: طالت أيامه فانفرد بالإمامة في صناعته مع ظهور نسكه وورعه وصدق لهجته وبراعة فهمه وحسن اطلاعه واتساع معرفته. قلت: من جملة من روى عنه شيخه ابن مجاهد في كتابه السبعة.

وتوفي ابن بنان سنة أربع وسبعين وثلاثمائة وكان مقرئاً زاهداً عابداً صالحاً عالي الإسناد؛ وبنان بضم الباء الموحدة وبالنون.

وتوفي ابن صالح بعد الخمسين وثلاثمائة بالرملة فيما قاله الحافظ الذهبي وكان مقرئاً ثقة ضابطاً نزل بالرملة يقرئ بها حتى مات.

وتوفي عبد الواحد بن عمر في شوال سنة تسع وأربعين وثلاثمائة وقد جاوز السبعين فيه وكان إماماً جليلاً ثقة نبيلاً كبيراً مقرئاً نحوياً حجة لم يكن بعد ابن مجاهد مثله. قال الخطيب البغدادي: كان ثقة أميناً.

وتوفي ابن مجاهد في شعبان سنة أربع وعشرين وثلاثمائة، ومولده سنة خمس وأربعين ومائتين وكان اليه المنتهى في زمانه في القراءة، وبعد صيته في الأقطار ورحل اليه الناس من البلدان وازدحم الناس عليه وتنافسوا في الأخذ عنه حتى كان في حلقة ثلاثمائة متصدر وله أربعة وثمانون خليفة يأخذون على الناس قبل أن يقرؤا عليه، وهو أول من سيع السبعة كما قدمنا وكان ثقة ديناً خيراً ضابطاً حافظاً ورعاً.

وتوفي أبو أحمد السامري في المحرم سنة ست وثمانين وثلاثمائة، ومولده سنة خمس أوست وتسعين ومائتين. وكان مقرئاً لغوياً مسند القراء في زمانه. قال الداني: مشهور ضابط ثقة مأمون غير أن أيامه طالت فاختلف حفظه ولحقه الوهم وقل من ضبط عنه ممن قرأ عليه في آخر أيامه. قلت: وقد تكلم فيه وفي النقاش إلا أن الداني عدلها وقبلها وجعلها من طرق التيسير وتلقى الناس روايتها بالقول ولذلك أدخلناهما كتابنا.

وتوفي صالح في حدود الثمانين وثلاثمائة وكان مقرئاً متصديراً حاذقاً عالي السند مشهوراً.

وتوفي ابن شنيوذ في صفر سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة على الصواب وكان إماماً شهيراً وأستاذاً كبيراً ثقة ضابطاً صالحاً، رحل إلى البلاد في طلب القرآآت واجتمع عنده منها ما لم يجتمع عند غيره، وكان يرى جواز القراءة بما صح سنده وإن خالف الرسم،

وعقد له في ذلك مجلس كما تقدم وهي مسألة مختلف فيها ولم يعد أحد ذلك قادحاً في روايته، ولا وصمة في عدالته.

وتوفي القاضي أبو الفرج سنة تسعين وثلاثمائة عن خمس وثمانين سنة وكان إماماً علامة مقرأً فقيهاً ثقة. قال الخطيب البغدادي: سألت البرقاني عنه فقال: كان أعلم الناس. وعن أبي محمد عبد الباقي: إذا حضر القاضي أبو الفرج فقد حضرت العلوم كلها، ولو أوصى أحد بثلاث ماله أن يدفع إلى أعلم الناس لوجب أن يدفع إليه.

وتوفي الشطوي في صفر سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة ومولده سنة ثلاثمائة، وكان أستاذاً مكثراً من كبار أئمة القراءة، جال البلاد ولقي الشيوخ وأكثر عنهم ولكنه اختص بابن شنبوذ وحمل عنه وضبط حتى نسب إليه. وقد اشتهر اسمه وطال عمره فانفرد بالعلوم علمه بالتفسير وعلل القراءات كان يحفظ خمسين ألف بيت شاهداً للقرآن. قال الداني: مشهور نبيل حافظ ماهر حاذق.

قراءة أبي عمرو رحمه الله

(رواية الدوري) طريق أبي الزعراء عن الدوري. طريق ابن مجاهد عنه من سبع وعشرين طريقاً: طريق أبي طاهر وهي (الأولى) عن ابن مجاهد من أربع طرق من كتابي «الشاطبية» و«التيسير» قرأ بها الداني علي أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر البغدادي ومن «المستنير» من طريقين، قرأ بهما ابن سوار على أبي الحسن العطار وقرأ بها العطار على أبي الحسن علي ابن محمد الجوهري وأبي الحسن الحمامي ومن كتابي «التذكار» و«المستنير» أيضاً قرأ بهما ابن سوار على ابن شيطا وقرأ بها ابن شيطا على أبي الحسن بن العلاف ومن كتاب «المصباح» قرأ بها أبو الكرم علي أبي القاسم يحيى بن أحمد بن السبيي وقرأ بها علي الحمامي وقرأ عبد العزيز والجوهري والحمامي وابن العلاف أربعتهم على أبي طاهر عبد الواحد بن أبي هاشم البغدادي فهذه سبع طرق لأبي طاهر.

طريق السامري وهي (الثانية) عن ابن مجاهد من ثمان طرق من قراءة الداني على أبي الفتح ومن كتاب «التجريد» من طريقين قرأ بها ابن الفحام علي عبد الباقي بن أبي الفتح وقرأ بها علي أبيه وقرأ بها ابن الفحام أيضاً علي ابن نفيس ومن كتاب تلخيص ابن بليمة من طريقين أيضاً قرأ بها علي عبد الباقي بن أبي الفتح وابن نفيس ومن قراءة الشاطبي على النفزي علي ابن غلام الفرس علي ابن شفيع علي ابن سهل علي الطرسوسي، ومن كتاب «العنوان» و«المجتبى» قرأ بها صاحب العنوان علي صاحب

المجتبى الطرسوسي ومن كتاب الكافي قرأ بها ابن شريح على بن نفيس ومن كتاب تلخيص أبي معشر قرأ بها على إسماعيل بن عمرو الحداد، ومن كتاب الإعلان من ثلاث طرق قرأ بها الصفراوي على ابن الخلوف وقرأ على أبيه وقرأ على أبي الحسين الخشاب وعبد القادر الصدفي وأبي الحسن بن أبي داود ومن كتاب القاصد للخزرجي وقرأ بها الخزرجي وابن أبي داود والصدفي والخشاب والحداد وابن نفيس والطرسوسي وأبو الفتح ثمانيتهم على أبي أحمد السامري فهذه أربع عشرة طريقاً عن السامري.

طريق أبي القاسم القصري وهي (الثالثة) عن ابن مجاهد ومن كتابي «العنوان» «والمجتبى» قرأ بها أبو القاسم الطرسوسي على أبي القاسم عبيد الله بن محمد القصري.

طريق ابن أبي عمر وهي (الرابعة) عن ابن مجاهد ومن كتاب الجامع لابن فارس قرأ بها على عبد الملك النهرواني ومن كتاب «الكفاية» في القراءات الست قرأ بها ابن الطبر على أبي بكر محمد بن علي الخياط وقرأ بها على أبي الحسن أحمد بن عبد الله السوسنجردي ومن غاية أبي العلاء قرأ بها على أبي العز وقرأ بها على أبي علي وقرأ على عبد الملك بن بكران النهرواني وقرأ بها هو والسوسنجردي على أبي الحسن محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي عمر النقاش الصغير.

طريق مقريء أبي قرة وهي (الخامسة) عن ابن مجاهد من كتابي الإرشاد والكفاية لأبي العز ومن غاية أبي العلاء قرأ بها على أبي العز وقرأ بها على أبي علي وقرأ بها على أبي القاسم عبيد الله بن إبراهيم بن محمد المعروف بمقريء أبي قرة.

طريقاً طلحة وابن البواب وهما (السادسة، والسابعة) عن ابن مجاهد من كتابي ابن خيرون ومن كتاب المصباح لأبي الكرم قرأ بهما على ابن عتاب وقرأ بهما على القاضي أبي العلاء الواسطي وقرأ على أبي القاسم طلحة بن محمد بن جعفر المعروف بغلام بن مجاهد وأبي الحسين عبيد الله بن أحمد بن يعقوب المعروف بابن البواب البغداديين فهذه ست طرق لهما.

طريق القزاز وهي (الثامنة) عن ابن مجاهد من ثلاث طرق: من كتاب «التجريد» قرأ بها ابن الفحم على أبي الحسن الفارسي ومن كتاب «المستتير» قرأ بها ابن سوار على أبي نصر أحمد بن مسرور وعلى أبي علي العطار وقرأ بها الفارسي وابن مسرور والعطار على أبي الحسن منصور بن محمد بن منصور القزاز إلا أن العطار لم يختم عليه.

طريق ابن بُدْهْن وهي (التاسعة) عن ابن مجاهد من طريقين من كتابي «الروضة»

للمعدل وكامل الهذلي قرأ بها الشريف موسى بن الحسين المعدل على الأستاذ أبي علي الحسن بن سلمان الأنطاكي وقرأ بها الهذلي على أحمد بن علي بن هاشم وقرأ بها على الأنطاكي المذكور وقرأ الأنطاكي على أبي الفتح أحمد بن عبد العزيز بن بدهن.

طريق أبي الحسن الجلا وهي (العاشرة) عن ابن مجاهد قرأ بها الداني على أبي الفتح فارس وقرأ بها على أبي أحمد السامري وقرأ بها على أبي الحسن علي بن عبد الله الجلا.

طريق المجاهدي وهي (الحادية عشر) عن ابن مجاهد من خمس طرق: من قراءة الشاطبي على النفري على ابن غلام الفرس على ابن الدوش وأبي داود على الداني طاهر ابن غلبون، ومن كتاب «التذكرة» قرأ بها طاهر ومن كتاب «الهادي» قرأ بها ابن سفيان ومن كتاب «التبصرة» قرأ بها مكّي ومن كتاب «الكامل» قرأ بها الهذلي على ابن هاشم وقرأ بها ابن هاشم ومكّي وابن سفيان وطاهر على أبي الطيب بن غلبون وقرأ بها أبو الطيب بن غلبون على أبي القاسم نصر بن يوسف المجاهدي.

طريق الشنبوذي وهي (الثانية عشر) عن ابن مجاهد من ثلاث طرق: من كتاب «المستتير» قرأ بها ابن سوار على أبي محمد عبد الله بن محمد بن مكّي السواق ومن غاية أبي العلاء قرأ بها نعلي أبي غالب أحمد بن عبّيد الله بن محمد النهري وقرأ بها على السواق المذكور ومن كتاب «المبّهج» قرأ بها سبط الخياط على الشريف أبي الفضل وقرأ بها على الكارزيني وقرأ بها الكارزيني والسواق على أبي الفرج محمد بن أحمد بن إبراهيم الشنبوذي.

طريق الحسين الضريز وهي (الثالثة عشر) عن ابن مجاهد من غاية أبي العلاء قرأ بها على أبي الفتح إسماعيل بن الفضل بن أحمد السراج وقرأ بها على أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن الرازي وقرأ على أبي عبد الله الحسين بن عثمان بن علي الضريز.

طريق ابن اليسع وهي (الرابعة عشر) عن ابن مجاهد من كتاب «المستتير» ومن كتاب «المصباح» قرأ بها أبو الكرم على ابن عتاب وقرأ بها ابن عتاب وابن سوار على أبي الحسن على ابن طلحة بن محمد البصري وقرأ بها على أبي القاسم عبد الله بن اليسع الأنطاكي.

طريق بكار وهي (الخامسة عشر) عن ابن مجاهد من المستتير قرأ بها ابن سوار على أبي الحسن بن علي العطار وقرأ بها على الحمّامي وقرأ على أبي القاسم بكار بن

أحمد بن بكار البغدادي.

طريق أبي بكر الجلا وهي (السادسة عشرة) عنه من كتاب «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي علي العطار وقرأ بها على أبي الحسن الحمامي وقرأ بها على أبي بكر أحمد بن إبراهيم الجلا.

طريق الكاتب وهي (السابعة عشر) عن ابن مجاهد من طريقين، قرأ بها الداني على أبي الفتح ومن كتاب «المبهيج» قرأ بها سبط الخياط على الشريف أبي الفضل وقرأ بها على أبي عبد الله الفارسي وقرأ الفارسي وأبو الفتح على أبي محمد الحسن بن عبد الله ابن محمد الكاتب.

طريقا ابن بشران والشذائي وهما (الثامنة عشرة والتاسعة عشرة) عن ابن مجاهد من كتابي «المبهيج» و«الكامل» قرأ بها سبط الخياط على عز الشرف العباسي وقرأ على محمد ابن الحسين بن آزر بهرام وقرأها الهذلي على منصور بن أحمد وقرأها على أبي الحسين الخبازي وقرأ الخبازي وابن آزر بهرام على أبي بكر أحمد بن نصر الشذائي وأبي الحسن علي بن بشران. طرق ابن الشارب وابن حبش وزيد بن علي وابن حبشان وعبد الملك البزار وعبد العزيز العطار والمطوعي سبعتهم عن ابن مجاهد من كتاب «الكامل» قرأ بها الهذلي على أبي نصر القهندي وقرأ على علي بن محمد الخبازي وقرأ على أبي بكر أحمد بن محمد بن بشر بن الشارب وأبي علي الحسن بن محمد بن حبش وأبي القاسم زيد بن علي وأبي الحسن علي ابن عثمان بن حبشان وأبي محمد عبد الملك بن الحسن البزار وأبي القاسم عبد العزيز بن الحسن العطار ومن مصباح أبي الكرم قرأ بها على عبد السيد بن عتاب وقرأ بها على أبي العلاء القاضي وقرأ بها على ابن حبش ومنه أيضاً قرأ بها على الشريف أبي الفضل وقرأ بها على الكارزيني وقرأ بها على المطوعي وعلى أحمد بن نصر الشذائي وعلى أبي الحسن بن بشران وعلى أبي محمد الحسن بن عبد الله بن محمد الكاتب وعلى أبي الفرج الشنبوذي وقرأ المطوعي والعطار والبزار وابن حبشان وزيد وابن حبش وابن الشارب وابن بشران والشذائي والكاتب وأبو بكر الجلا وبكار وابن اليسع والضريبي والشنبوذي والمجاهدي وأبو الجلا وابن بذهن والقزاز وطلحة وابن البواب ومقرئ أبي قرة وابن أبي عمر والقصري والسامري وأبو طاهر الستة والعشرون على الإمام أبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد فهذه إحدى وسبعون طريقاً لابن مجاهد.

والسابعة والعشرون طريق الكتاني عن ابن مجاهد من كتاب السبعة له. طريق واحدة تتمة اثنين وسبعين طريقاً عن ابن مجاهد. طريق المعدل عن أبي الزعراء من ثلاث طرق:

طريق السامري وهي الأولى عن المعدل من أربع طرق قرأ بها الداني علي فارس بن أحمد ومن كتابي «التجريد» و«تلخيص الإشارات» قرأ بها ابن الفحام وابن بليمة علي عبد الباقي ابن فارس بن أحمد وقرأ بها علي أبيه فارس وقرأ بها أيضاً ابن الفحام وابن بليمة علي أبي العباس بن نفيس ومن كتاب «المجتبى» لأبي القاسم الطرسوسي ومن كتاب القاصد لأبي القاسم الخزرجي وقرأ بها الخزرجي والطرسوسي وفارس وابن نفيس أربعتهم علي أبي أحمد السامري. فهذه سبع طرق عن السامري. طريق العطار وهي الثانية عن المعدل قرأ بها الداني علي أبي القاسم الفارسي وقرأ بها بالبصرة علي أبي بكر محمد بن الحسن بن مقسم العطار. طريق ابن خشنان وهي الثالثة عن المعدل من طريقين قرأ بها الداني علي عبد العزيز بن خواستي وقرأ بها الهذلي علي أبي نصر أحمد بن مسرور وقرأ بها علي أبي الحسن علي بن اسماعيل الخاشع وقرأ بها الخاشع وابن خواستي علي أبي الحسن علي ابن محمد بن ابراهيم بن خشنان المالكي وقرأ ابن خشنان والعطار والسامري ثلاثتهم علي أبي العباس محمد بن يعقوب بن الحجاج بن معاوية بن الزبيرقان بن صخر البصري المعروف بالمعدل فهذه عشر طرق للمعدل. وقرأ المعدل وابن مجاهد علي أبي الزعراء عبد الرحمن بن عبدوس الهمداني الدقاق فذلك اثنان وثمانون طريقاً لأبي الزعراء.

(طريق ابن فرح) عن الدوري؛ فمن طريق زيد بن أبي بلال من ثمان طرق طريق الخراساني وهي الأولى عن زيد من ثلاث طرق قرأ بها الداني علي فارس بن أحمد ومن كتابي «التجريد وتلخيص العبارات» قرأ بها ابن الفحام وابن بليمة علي عبد الباقي بن فارس وقرأ بها فارس علي عبد الباقي بن الحسن الخراساني. طريق الحماسي وهي الثانية عن زيد من اثنتي عشرة طريقاً عنه من كتاب التجريد قرأ بها ابن الفحام علي أبي الحسين الفارسي ومن كتاب «الروضة» لأبي علي المالكي ومن كتاب «الكافي» و«تلخيص العبارات» قرأ بها ابن شريح وابن بليمة علي أبي علي المالكي المذكور ومن كتاب «الجامع» لأبي الحسن الخياط ومن كتابي «الكفاية الكبرى» و«الارشاد» قرأ بها أبو العز علي أبي علي الواسطي ومن غاية أبي العلاء قرأ بها علي أبي العز المذكور ومن كتاب «المستنير» قرأ بها ابن سوار علي أبي علي الشرمقاني وأبي حسن الخياط المذكور وأبي علي العطار وأبي الفتح بن شيطا ومن كتاب التذكار لابن شيطا المذكور ومن كفاية سبط الخياط في الست قرأ بها علي أبي القاسم يحيى بن أحمد بن السبيبي وقرأ بها أبو القاسم ابن الطبر علي أبي بكر أحمد بن عبد العزيز بن الأطروش ومن الكامل قرأ بها الهذلي علي أبي العباس أحمد بن علي بن هاشم ومن المصباح لأبي الكرم قرأ بها علي جمال الإسلام أبي محمد رزق الله بن أحمد البغدادي جميع القرآن وعلي الشريف أبي نصر أحمد بن

علي الهباري إلى آخر سورة الفتح وقرأ بها الفارسي والمالكي والواسطي والشرمقاني
والخياط والطارق وابن السببي وابن الأطروش وابن هاشم ورزق الله والهباري الاثني عشر
على أبي الحسن علي بن أحمد بن عمر الحمامي فهذه ست عشرة طريقاً إلى الحمامي.

طريق النهرواني وهي الثالثة عن زيد من خمس طرق من كفاية أبي العز قرأ بها علي
أبي علي الواسطي ومن غاية أبي العلاء قرأ بها علي أبي العز المذكور؛ ومن المستنير قرأ
بها ابن سوار على أبي الحسن الخياط وأبي علي الطار ومن الكامل قرأ بها الهذلي علي
الإمام أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازي وقرأ بها الواسطي والخياط والطارق والرازي
على أبي الفرج عبد الملك بن بكران النهرواني. طريق ابن الصقر وهي الرابعة عن زيد من
خمس طرق عنه من كفاية السبط قرأ بها علي أبي الخطاب علي بن عبد الرحمن بن
هارون بن الوزير وأبي البركات محمد بن عبد الله بن يحيى بن الوكيل ومن كتاب
«المصباح» لابن الخيرون قرأ بها علي عمه أبي الفضل بن الخيرون وعلي عبد السيد بن
عتاب ومن المصباح لأبي الكرم قرأ بها علي عبد السيد بن عتاب وأبي البركات محمد
ابن عبد الله بن الوكيل وأبي المعالي ثابت بن بندار وأبي الخطاب علي ابن عبد الرحمن
ابن هارون بن الوزير، وقرأ بها ابن الوزير وابن الوكيل وابن خيرون وابن عتاب وابن بندار
خمسهم علي أبي محمد الحسن بن علي بن الصقر الكاتب فهذه ثمان طرق إلى ابن
الصقر. طريق أبي محمد الفحام وهي الخامسة عن زيد من ثلاث طرق من كتابي
«المستنير» و«الكفاية» قرأ بها ابن سوار على أبي علي الطار ومن غاية أبي العلاء قرأ بها
علي أبي العز وقرأ بها أبو العز علي علي الواسطي وقرأ بها الطار والواسطي علي أبي
محمد الحسن بن محمد بن يحيى الفحام البغدادي، طريق المصاحفي وهي السادسة عن
زيد من كتاب «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي علي الطار وقرأ بها علي أبي الفرج
عبيد الله بن عمر بن محمد بن عيسى المصاحفي، طريق ابن شاذان وهي السابعة عن زيد
من أربع طرق من غاية أبي العلاء قرأ بها علي أبي العز ومن كتابي أبي العز ومن المستنير
قرأ بها أبو العز علي أبي غلني الحسن بن القاسم وقرأ بها سوار علي أبي علي الحسن بن
علي الطار وقرأ بها الحسنان علي أبي القاسم بكر بن شاذان الواعظ. طريق ابن الدورقي
وهي الثامنة عن زيد من غاية ابن مهران قرأ بها علي أبي الصقر محمد بن جعفر بن محمد
المعروف بالدورقي وقرأ ابن الدورقي وابن شاذان والمصاحفي والفحام وابن الصقر
والنهرواني والحمامي والخراساني ثمانيتهم علي أبي القاسم زيد بن علي بن أحمد بن
محمد بن عمران بن أبي بلال العجلي الكوفي قبله ثمان وثلاثون طريقاً عن زيد. ومن
طريق المطوعي عن ابن فرح من ثلاث طرق، طريق الكارزيني وهي الأولى عن المطوعي

من ثلاث طرق من كتاب «المبهج» ومن كتاب «المصباح» قرأ بها السبط وأبو الكرم على الإمام الشريف أبي الفضل العباسي ومن كتاب «التلخيص» للإمام أبي معشر الطبري ومن كتاب «الكامل» لأبي القاسم الهذلي وقرأ بها العباسي الطبري والهذلي على أبي عبد الله محمد بن الحسين الكارزيني فهذه أربع طرق إلى الكارزيني. طريق الشيرازي وهي الثانية عن المطوعي من كتاب «الكامل» قرأ بها الهذلي على أبي زرعة الشيرازي، طريق الخزاعي وهي الثالثة عن المطوعي من كتاب «الكامل» قرأ بها أبو القاسم يوسف بن جبارة على أبي المظفر عبد الله بن شبيب وقرأ بها على أبي الفضل محمد بن جعفر الخزاعي وقرأ بها الخزاعي والشيرازي والكارزيني ثلاثهم على أبي العباس الحسن بن سعيد بن جعفر المطوعي فهذه ست طرق للمطوعي. وقرأ المطوعي وزيد على أبي جعفر أحمد بن فرح ابن جبريل البغدادي المفسر الضرير فهذه أربع وأربعون طريقاً لابن فرح. وقرأ ابن فرح وأبو الزعراء على أبي عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان الدوري البغدادي الضرير فهذه تسعة مائة وست وعشرين طريقاً عن الدوري.

(رواية السوسي) طريق ابن جرير عنه فمن طريق عبد الله بن الحسين من ثلاث طرق: طريق أبي الفتح فارس بن أحمد وهي الأولى عن ابن الحسين من أربع طرق من كتابي «الشاطبية» و«التيسير» قرأ بها الداني على أبي الفتح فارس ومن طريقي صاحب التجريد وتلخيص العبارات قرأ بها ابن الفحام وابن بليمة على عبد الباقي بن فارس وقرأ بها على أبيه فارس.

(طريق ابن نفيس) وهي الثانية عن ابن الحسين من أربع طرق من كتاب «التجريد» لابن الفحام وكتاب «التلخيص» لابن بليمة وكتاب «الكافي» لابن شريح وكتاب «الروضة» لموسى المعدل قرأ بها الأربعة على أبي العباس أحمد بن نفيس. طريق الطرسوسي وهي الثالثة عن سوار بن الحسين من طريقين من كتاب «العنوان» قرأ بها أبو الطاهر بن خلف على أبي القاسم الطرسوسي ومن كتاب «المجتبى» للطرسوسي المذكور وقرأ الطرسوسي وابن نفيس وأبو الفتح ثلاثهم على أبي أحمد عبد الله بن الحسين بن حسنون السامري فهذه عشر طرق عن ابن الحسين. ومن طريق ابن حبش عن ابن جرير من أربع طرق: طريق ابن المظفر وهي (الأولى) عن ابن حبش من ست طرق من كتاب «التجريد» قرأ بها ابن الفحام على أبي الحسين الفارسي ومن كتاب «المستتير» قرأ بها ابن سوار على أبي الحسن علي بن محمد بن فارس الخياط ومن كتاب «الجامع» لأبي الحسن بن فارس الخياط المذكور ومن كتاب غاية أبي العلاء قرأ بها على أبي بكر محمد بن الحسين

المزرفي وقرأ بها علي أبي بكر محمد بن علي الخياط وباسنادي إلى الكندي وقرأ بها علي الخطيب أبي بكر محمد بن الخضر بن إبراهيم المحولي وقرأ بها علي أبي القاسم يحيى بن أحمد السبيعي ومن كتاب «المصباح» قرأ بها أبو الكرم علي ابن السبيعي المذكور ومن كتاب «الروضة» لأبي علي المالكي ومن كفاية أبي العز قرأ بها علي الحسن بن القاسم الواسطي وقرأ الواسطي والمالكي وابن السبيعي والخياطان والفارسي سنتهم علي أبي بكر محمد بن المظفر بن علي بن حرب الدينوي، فهذه ثمان طرق لابن المظفر. طريق الخبازي وهي الثانية عن ابن حبش من الكامل قرأ بها الهذلي علي أبي نصر منصور بن أحمد القهندزي وقرأ بها علي أبي الحسين علي بن محمد الخبازي. طريق الخزاعي وهي الثالثة عن ابن حبش من كتاب «الكامل» أيضاً قرأ بها الهذلي علي أبي المظفر عبدالله من شبيب الاصبهاني وقرأ بها علي أبي الفضل محمد بن جعفر الخزاعي. طريق القاضي أبي العلاء وهي الرابعة عن ابن حبش من الثلاث طرق: من المصباح لأبي الكرم قرأ بها علي أبي البركات محمد بن عبدالله بن يحيى بن الوكيل وقرأ بها علي القاضي أبي العلاء محمد بن علي بن يعقوب؛ ومن غاية الحافظ أبي العلاء قرأ بها علي أبي العز ومن كفاية أبي العز قرأ بها علي الواسطي وقرأ بها علي أبي العلاء محمد بن يعقوب القاضي وقرأ القاضي والخزاعي والخبازي وابن المظفر الأربعة علي أبي علي الحسين بن محمد بن حبش بن حمدان الدينوري. فهذه ثلاث عشرة طريقاً لابن حبش. وقرأ عبدالله بن الحسين وابن حبش علي أبي عمران موسى بن جرير الرقي الضريير. فهذه ثلاث وعشرون طريقاً لابن جرير.

(طريق ابن جمهور) عن السوسي فمن طريق الشذائي من طريقين عنه من كتاب «المبهج» و«المصباح» قرأ بها السبط وأبو الكرم علي عز الشرف أبي الفضل وقرأ بها علي الشيخ أبي عبدالله الكارزيني ومن كتاب «الكامل» قال الهذلي أخبرنا به القهندزي يعني أنا نصر منصور بن أحمد قال أخبرنا أبو الحسين علي بن محمد الخبازي وقرأ بها الخبازي والكارزيني علي أبي بكر أحمد بن نصر بن منصور بن عبد المجيد الشذائي فهذه ثلاث طرق للشذائي ومن طريق الشنبودي من «المبهج» قرأ بها سبط الخياط وكذلك أبو الكرم علي الشريف العباسي وقرأ بها علي الإمام محمد بن الحسين الفارسي وقرأ بها علي أبي الفرج محمد بن أحمد الشطوي والشنبودي فهذه طريقان للشنبودي وقرأ بها الشذائي والشنبودي علي أبي الحسين محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلت البغدادي وقرأ بها علي أبي عيسى موسى بن جمهور بن زريق التنيسي. فهذه خمس طرق لابن جمهور وقرأ ابن جرير وابن جمهور علي أبي شعيب صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم بن

الجارود السوسني الرقي. فهذه تمة ثمان وعشرين طريقاً عن السوسني.

وقرأ السوسني والدوري على أبي محمد يحيى بن المبارك بن المغيرة اليزيدي وقرأ إمام البصرة ومقرئها أبي عمرو زبان بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله بن الحصين بن الحارث المازني البصري فذلك مائة وأربع وخمسون طريقاً على أبي عمرو وقرأ أبو عمرو على أبي جعفر يزيد بن القعقاع ويزيد بن رومان وشيبة بن نصاح وعبد الله بن كثير ومجاهد ابن جبر والحسن البصري وأبي العالية رفيع بن مهران الرياحي وحמיד بن قيس الأعرج المكي وعبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي وعطاء بن أبي رباح وعكرمة بن خالد وعكرمة مولى ابن عباس ومحمد بن عبد الرحمن بن محيصن وعاصم بن أبي النجود ونصر بن عاصم ويحيى ابن يعمر وسيأتي سند أبي جعفر وتقدم سند يزيد بن رومان وشيبة في قراءة نافع وتقدم سند مجاهد في قراءة ابن كثير وقرأ الحسن على حطان بن عبد الله الرقاشي وأبي العالية الرياحي وقرأ حطان على أبي موسى الأشعري، وقرأ أبو العالية على عمر بن الخطاب وأبي بن كعب وزيد بن ثابت وابن عباس وقرأ حميد على مجاهد وتقدم سنده، وقرأ عبد الله بن أبي اسحاق على يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم وقرأ عطاء على أبي هريرة وتقدم سنده، وقرأ عكرمة بن خالد على أصحاب ابن عباس وتقدم سنده، وقرأ عكرمة مولى ابن عباس على ابن عباس وقرأ ابن محيصن على مجاهد ودرباس وتقدم سندهما، وسيأتي سند عاصم، وقرأ نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر على أبي الأسود، وقرأ أبو الأسود على عثمان وعلي رضي الله عنهما، وقرأ أبو موسى الأشعري، وعمر بن الخطاب وأبي بن كعب وزيد بن ثابت وعثمان وعلي رضي الله عنهم على رسول الله ﷺ.

وتوفي أبو عمرو في قول الأكثرين سنة أربع وخمسين ومائة، وقيل سنة خمس، وقيل سنة سبع، وأبعد من قال سنة ثمان وأربعين ومولده سنة ثمان وستين وقيل سنة سبعين وكان أعلم الناس بالقرآن والعربية مع الصدق والثقة والأمانة والدين، مر الحسن به وحلقته متوافرة والناس عكوف عليه، فقال: لا إله إلا الله، لقد كادت العلماء أن يكونوا أرباباً كل عز لم يوطد يعلم فإلى ذل يؤول، وروينا عن سفيان بن عيينة قال: رأيت رسول الله ﷺ في المنام فقلت: يا رسول الله قد اختلفت علي القراءات فبقراءة من تأمرني أن أقرأ. قال: اقرأ بقراءة أبي عمرو بن العلاء.

وتوفي اليزيدي سنة اثنتين ومائتين عن أربع وسبعين سنة وقيل جاوز التسعين، وكان ثقة علامة فصيحاً مفوهاً إماماً في اللغات والآداب حتى قيل أملى عشرة آلاف ورقة من صدره عن أبي عمرو خاصة غير ما أخذه عن الخليل وغيره.

وتوفي الدوري في شوال سنة ست وأربعين ومائتين على الصواب وكان إمام القراءة في عصره، وشيخ الإقراء في وقته ثقة ثبتاً ضابطاً كبيراً وهو أول من جمع القراءات ولقد روي القراءات العشر عن طريقه.

وتوفي السوسي أول سنة إحدى وستين ومائتين وقد قارب التسعين وكان مقرئاً ضابطاً محرراً ثقة من أجل أصحاب اليزيدي وأكبرهم.

وتوفي أبو الزعراء سنة بضع وثمانين وكان ثقة ضابطاً محققاً. قال الداني: هو من أكبر أصحاب الدوري وأجلهم وأوثقهم.

وتوفي ابن فرح في الحجة سنة ثلاث وثلثمائة وقد قارب التسعين؛ وكان ثقة كبيراً جليلاً ضابطاً قرأ على الدوري بجميع ما قرأ به من القراءات، وكان عالماً بالتفسير فلذلك عرف بالمفسر. وأبوه فرح بالحاء المهملة، وتقدمت وفاة ابن مجاهد في رواية قبل.

وتوفي المعدل في حدود الثلاثين وثلثمائة أو بعدها وكان إماماً في القراءة ضابطاً ثقة. قال الداني: انفرد بالإمامة في عصره ببلده فلم ينازعه في ذلك أحد من أقرانه مع ثقته وضبطه وحسن معرفته.

وتوفي ابن أبي بلال في جمادى الأولى سنة ثمان وخمسين وثلثمائة ببغداد وكان إماماً بارعاً انتهت إليه مشيخة العراق في زمانه وتقدمت وفاة المطوعي في رواية ورس.

وتوفي ابن جرير حول سنة ست عشرة وثلثمائة فيما قاله الداني وأبو حيان وهو الأقرب. وقال الذهبي: في حدود سنة عشر وثلثمائة. وقال: كان بصيراً بالإدغام ماهراً في العربية وافر الحرمة كثير الأصحاب.

وتوفي ابن جمهور في حدود سنة ثلثمائة فيما أحسب وكان مقرئاً ثقة متصدراً قال الداني: هو كبير في أصحابهم ثقة مشهور. وتقدمت وفاة عبد الله بن الحسين وهو السامري في رواية قبل.

وتوفي ابن حبش سنة ثلاث وسبعين وثلثمائة وكان ثقة ضابطاً. قال الداني: متقدم في علم القراءات مشهور بالإتقان ثقة مأمون.

وتوفي الشذائي سنة سبعين وثلثمائة فيما قاله وقال الذهبي سنة ثلاث وقيل سنة ست. وكان إماماً في القراءات مشهوراً مقدماً مع الإتقان والضبط وتقدمت وفاة الشنبوذي في رواية قبل مع وفاة شيخه ابن السلط وهو ابن شنبوذ.

رواية هشام. طريق الحلواني عن هشام. فمن طريق ابن عبدان عن الحلواني من أربع طرق: عن السامري عنه من طريق أبي الفتح من ثلاث طرق من كتابي «التيسير» و «الشاطبية» قرأ بها الداني على أبي الفتح فارس ومن كتاب «تلخيص العبارات» قرأ بها ابن بليمة على عبد الباقي بن فارس وقرأ على أبيه ومن طريق ابن نفيس من عشر طرق من كتاب «التلخيص» لابن بليمة وطريق ابن شريح والروضة لموسى المعدل والكامل للهنذلي قرؤا بها على ابن نفيس، ومن كتاب الكفاية لأبي العز قرأ بها على أبي علي الواسطي وقرأ بها على ابن نفيس، ومن الإعلان للصفراوي من ست طرق قرأ بها على أبي يحيى اليسع ابن عيسى بن حزم وقرأ بها على أبيه وقرأ بها على أبي الحسن علي بن خلف بن ذا النون العبسي ومنه أيضاً قرأ بها على أبي الطيب عبد المنعم بن يحيى بن خلف بن الخلوف، قرأ بها على أبيه وقرأ بها على أبي الحسن العبسي المذكور وعلى أبي الحسين يحيى بن الفرغ الخشاب وأبي الحسن محمد بن داود الفارسي ومحمد بن المفرج وعبد القادر الصدفي، وقرأ هؤلاء الخمسة على ابن نفيس فهذه إحدى عشرة طريقاً عن ابن نفيس ومن طريق الطرسوسي من ثلاث طرق من كتاب «المجتبى» له ومن كتاب «العنوان» لأبي الطاهر قرأ بها على الطرسوسي ومن كتاب «القاصد» للخزرجي قرأ على الطرسوسي أيضاً، ومن طريق أبي بكر الطحان من كتاب «الكامل» قرأ بها الهذلي على أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن الحسن الشيرازي وقرأ بها على أبي بكر محمد بن الحسن الطحان وقرأ فارس وابن نفيس والطرسوسي والطحان أربعتهم على أبي أحمد عبد الله بن الحسين السامري وقرأ السامري على محمد بن أحمد بن عبدان الخزرجي فهذه ثمان عشر طريقاً لابن عبدان وهو الصواب في هذا الإسناد وإن كان بعضهم أسندها عن السامري عن ابن مجاهد عن البكرائي عن هشام كصاحب الكافي وغيره فإن ذلك من جهة السماع وهذا إسنادها تلاوة وكأنهم قصدوا الاختصار والله أعلم. ومن طريق أبي عبد الله الجمال من أربع طرق: طريق النقاش وهي الأولى عن الجمال من خمس طرق عنه قرأ بها الداني على أبي القاسم عبد العزيز بن خواستي الفارسي وقرأ بها على أبي طاهر عبد الواحد بن عمر، ومن كتاب «التجريد» قرأ بها ابن الفحام على أبي الحسين الفارسي ومن «المصباح» قرأ بها على الشريف أبي نصر الهاشمي ومن كامل الهذلي وقرأ بها الثلاثة على الشريف أبي القاسم علي بن محمد الزبيدي ومن كتاب «المبهبج» قرأ بها السبط على أبي الفضل العباسي وقرأ بها على أبي عبد الله الكارزني وقرأ بها على أبي الفرغ الشيبودي ومن كتاب

«التلخيص» لأبي معشر قرأ بها علي أبي الحسين محمد الأصبهاني وقرأ بها علي أبي حفص عمر بن علي الطبري النحوي وقرأ الطبري والشنبوذي والزيدي وأبو طاهر أربعتهم علي أبي بكر النقاش فهذه ست طرق للنقاش. طريق أحمد الرازي وهي الثانية عن الجمال من كتاب «المبهج» قرأ بها سبط الخياط علي الشريف أبي الفضل وكذلك أبو الكرم، وقرأ بها علي محمد بن الحسين وقرأ بها علي أبي الفرج محمد بن أحمد الشنبوذي وقرأ بها علي أبي بكر أحمد بن محمد الرازي ووقع في «المبهج» أحمد بن عبد الله كذا غير منسوب والصواب أنه أحمد بن محمد بن عثمان بن شبيب كما بيناه في طبقاتنا. طريق ابن شنبوذ وهي الثالثة عن الجمال من «المبهج» قرأ بها أبو محمد سبط الخياط علي الشريف عبد القاهر وقرأ بها علي الكارزيني وقرأ بها علي الشنبوذي وقرأ بها علي أبي الحسن محمد بن أحمد بن شنبوذ. طريق ابن مجاهد وهي الرابعة عن الجمال من كتاب السبعة لابن مجاهد وقرأ ابن مجاهد وابن شنبوذ وأحمد الرازي والنقاش أربعتهم علي أبي عبد الله الحسين بن علي بن حماد بن مهران الرازي المعروف بالأزرق الجمال إلا أن ابن مجاهد قرأ الحروف دون القرآن فهذه عشر طرق للجمال وقرأ الجمال وابن عبدان علي أحمد بن يزيد الحلواني فهذه ثمان وعشرون طريقاً للحلواني ووقع في التجريد أن النقاش قرأ علي الحلواني نفسه فسقط ذكر الجمال بينهما ولعل ذلك من النسخ والله أعلم.

(طريق الداخوني عن أصحابه عن هشام) فمن طريق زيد بن علي من ست طرق. طريق النهرواني وهي الأولى عن زيد من كتاب «الجامع» لأبي الحسن الخياط ومن كتاب «المستنير» من ثلاث طرق قرأ بها ابن سوار علي أبي علي الشرمقاني وأبي علي العطار وأبي الحسن الخياط المذكور، ومن كتاب «الروضة» لأبي علي المالكي ومن كتاب «الكافي» وقرأ بها علي أبي علي المالكي المذكور ومن كتاب «التجريد» قرأ بها ابن الفحام علي أبي اسحاق المالكي وقرأ بها علي أبي علي المالكي وقرأ بها ابن الفحام أيضاً علي أبي الحسين الفارسي ومن كتاب الكفاية لأبي العز القلانسي ومن كتاب الغاية لأبي العلاء الهمداني وقرأ بها علي أبي العز المذكور وقرأ أبو العز علي أبي علي الحسن بن القاسم الواسطي ومن روضة المعدل قرأ بها علي أبي نصر عبد الملك بن سابور وقرأ بها ابن سابور والواسطي والفارسي والمالكي والخياط والعطار والشمقاني سبعتهم علي أبي الفرج عبد الملك بن بكران النهرواني فهذه إحدى عشرة طريقاً للنهرواني. طريق المفسر وهي الثانية عن زيد من المستنير قرأ بها ابن سوار علي أبي علي العطار وقرأ بها علي أبي القاسم هبة الله بن سلامة بن نصر بن علي المفسر البغدادي الضرير. طريق ابن خشيش وابن الصقر وابن يعقوب الثلاثة من الكامل قرأ بها أبو القاسم الهذلي علي أبي علي

الحسن بن خشيش الكوفي بالكوفة وأبي الفتح أحمد بن الصقر ومحمد بن يعقوب الأهوازي البغداديين ببغداد. طريق الحمامي من المصباح قرأ بها علي الشريف أبي نصر إلى آخر سورة الفتح وقرأ بها علي أبي الحسن الحمامي وقرأ الحمامي والثلاثة والمفسر والنهرواني ستتهم علي أبي القاسم زيد بن علي بن أبي بلال الكوفي فهذه ست عشرة طريقاً لزيد. ومن طريق الشذائي عن الداغوني من ثلاث طرق. طريق الكارزيني وهي الأولى من ثلاث طرق من «المبهبج» قرأ بها سبط الخياط وكذا أبو الكرم علي الشريف أبي الفضل ومن «الإعلان» قرأ بها الصفراوي علي عبد الرحمن بن خلف الله وقرأ علي ابن بليمة وقرأ بها الصفراوي أيضاً علي أبي يحيى اليسع وقرأ بها علي أبي علي بن العرجا وقرأ بها ابن العرجا وابن بليمة علي أبي معشر وقرأ بها أيضاً الصفراوي علي عبد المنعم ابن الخلوف وقرأ بها علي أبيه وقرأ بها علي ابن المفرج وقرأ بها ابن المفرج وأبو معشر والشريف ثلاثتهم علي أبي عبد الله محمد بن الحسين بن آذربهرام الكارزيني فهذه خمس طرق له طريق الخبازي وهي الثانية من الكامل قرأ الهذلي علي أبي نصر منصور بن أحمد وقرأ بها علي أبي الحسين علي بن محمد الخبازي. طريق الخزاعي وهي الثالثة من كامل الهذلي أيضاً قرأ بها علي أبي المظفر عبد الله بن شبيب وقرأ بها علي أبي الفضل محمد ابن جعفر الخزاعي وقرأ بها الخزاعي والخبازي والكارزيني علي أبي بكر أحمد بن نصر الشذائي فهذه سبع طرق للشذائي وقرأ الشذائي وزيد علي أبي بكر محمد بن أحمد بن عمر بن أحمد بن سليمان الداغوني الرملي الضرير فهذه ثلاث وعشرون طريقاً للداغوني وقرأ الداغوني علي أبي بكر محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله البيساني وأبي الحسن أحمد بن محمد بن ماموية وأبي علي اسماعيل بن الحويرس الدمشقيين وقرأ هؤلاء الثلاثة والحلواني علي أبي الوليد هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة السلمي الدمشقي تمة احدى وخمسين طريقاً لهشام.

(رواية ابن ذكوان) طريق الأخفش عنه فمن طريق النقاش من عشر طرق: طريق عبد العزيز بن جعفر وهي الأولى عنه من كتابي «الشاطبية» و«التيسير» قرأ بها أبو عمرو الداني علي أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر. طريق الحمامي وهي الثانية عن النقاش من ثمان طرق من كتاب «التجريد» قرأ بها ابن الفحام علي أبي الحسين نصر بن عبد العزيز الفارسي وبه إلى أبي الحسين الخشاب في سند التذكرة وقرأ بها علي الفارسي. ومن كتاب «الروضة» لأبي علي المالكي ومن كتاب «التجريد» قرأ بها ابن الفحام علي أبي اسحاق الخياط وقرأ بها علي المالكي المذكور وبه إلى الكندي وقرأ بها علي أبي الفضل محمد ابن عبد الله بن المهتدي بالله ومن غاية الهمداني قرأ بها علي أبي غالب عبد الله بن

منصور البغدادي وقرأ بها على أبي الخطاب أحمد بن علي الصوفي ومن الجامع لأبي الحسن الخياط ومن كتاب «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي الحسن الخياط المذكور وعلى أبي علي العطار وأبي علي الشرمقاني ومن الغاية لأبي العلاء قرأ بها على أبي العز القلانسي. ومن كتابي «الارشاد» و «الكفاية» قرأ بها أبو العز المذكور على أبي علي الواسطي ومن كامل الهذلي قرأ على الامام أبي الفضل الرازي ومن «المصباح» لأبي الكرم قرأ بها على الشريف أبي نصر أحمد بن علي الهباري إلى آخر الفتح وقرأ بها الهباري والرازي والواسطي والشرمقاني والعطار والخياط والصوفي والمالكي والفارسي تسعتهم على أبي الحسن علي بن أحمد بن عمر الحمامي فهذه خمس عشرة طريقاً للحمامي. طريق النهرواني وهي الثالثة عن النقاش من «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي علي العطار ومن غاية الهمداني وقرأ بها على أبي العز ومن ارشادي أبي العز وقرأ بها على أبي علي الواسطي وقرأ بها الواسطي والعطار على أبي الفرج النهرواني فهذه أربع طرق له. طريق السعيدى وهي الرابعة عن النقاش من كتاب «التجريد» قرأ بها ابن الفحام على أبي الحسين الفارسي وقرأ بها على أبي الحسن علي بن جعفر السعيدى. طريق الواعظ وهي الخامسة عن النقاش من غاية أبي العلاء قرأ بها على أبي العز ومن كتابي أبي العز وقرأ بها على الحسن بن قاسم وقرأ بها على بكر بن شاذان الواعظ فهذه ثلاث طرق له. طريق ابن العلاف وهي السادسة عن النقاش من التذكار لابن شيطا قرأ بها على أبي الحسن علي بن العلاف. طريق الطبري وهي السابعة عن النقاش من «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبوي علي العطار والشرمقاني وقرأ بها على إبراهيم بن أحمد الطبري. طريق الزيدي وهي الثامنة عن النقاش من تلخيص ابن بليمة قرأ بها على أبي معشر ومن غاية أبي العلاء قرأ بها على محمد بن إبراهيم الأرجاهي وقرأ بها على أبي معشر ومن تلخيص أبي معشر المذكور ومن كامل الهذلي ومن مصباح أبي الكرم قرأ بها على الشريف الهباري وقرأ بها الهباري والهذلي وأبو معشر على الشريف أبي القاسم على ابن محمد الزيدي فهذه خمس طرق له. طريق العلوي وهي التاسعة عن النقاش من غاية أبي العلاء الهمداني قرأ بها على أبي العز ومن ارشادي أبي العز وقرأ بها على أبي علي الواسطي وقرأ بها على أبي محمد عبد الله بن الحسين العلوي. طريق الرقي وهي العاشرة عن النقاش من الكامل قرأ بها الهذلي على أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازي وقرأ بها على أبي بكر أحمد بن محمد الرقي وقرأ الرقي والعلوي والزيدي والطبري وابن العلاف والواعظ والسعيدى والنهرواني والحمامي وعبد العزيز عشرتهم على أبي بكر محمد بن الحسن النقاش فهذه سبع وثلاثون طريقاً للنقاش.

ومن طريق ابن الأخرم من ست طرق: طريق الداراني وهي الأولى عن ابن الأخرم من خمس طرق: من تلخيص ابن بليمة قرأ بها علي أبي بكر محمد بن الحسن بن بنت العروق الصقلي وقرأ بها علي أبي العباس أحمد بن محمد الصقلي وبه إلى أبي عبد الله محمد بن أحمد بن علي القزويني المتقدم في سند التذكرة ومن هداية المهدي قرأ بها علي أبي الحسن القنطري ومن «المبهج» قرأ بها سبط الخياط علي أبي الفضل العباسي وقرأ بها علي الكارزيني ومن غاية أبي العلاء قرأ بها علي الحسن بن أحمد الحداد ومن كامل الهذلي وقرأ بها هو والحداد علي أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازي من الكامل أيضاً قرأ بها علي أحمد بن علي بن هاشم وقرأ بها بن هاشم والكارزيني والقنطري والقزويني والصقلي الخمسة علي الشيخ أبي الحسن علي بن داود بن عبد الله الداراني فهذه سبع طرق للداراني. طريق صالح وهي الثانية عن ابن الأخرم من خمس طرق من الهداية للمهدي قرأ بها علي ابن سفيان ومن تبصرة مكّي وهادي بن سفيان وتذكرة طاهر ابن غلبون والداني وقرأ بها عليه وقرأ بها مكّي وابن سفيان وطاهر علي أبيه أبي الطيب عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون وقرأ علي صالح بن إدريس ولم يصرح في التبصرة والهداية والهادي بطريق صالح من أجل نزول السند فذكروا عبد المنعم من قراءته علي ابن حبيب عن الأخفش فقط وكلاهما صحيح تلاوة ورواية. طريق السلمي وهي الثالثة عن ابن الأخرم من طريقين من «الوجيز» لأبي علي الأهوازي قرأ بها علي أبي بكر محمد بن أحمد ابن محمد بن عبد الله بن هلال السلمي بدمشق ومن «المبهج» للسبط قرأ بها علي الشريف العباسي وقرأ بها علي الكارزيني ومن «الكامل» للهذلي قرأ بها علي محمد بن الحسن بن موسى الشيرازي وقرأ بها الشيرازي والكارزيني علي أبي بكر السلمي فهذه ثلاث طرق للسلمي. طريق الشذائي وهي الرابعة عن ابن الأخرم من «المبهج» قرأ بها السبط علي أبي الفضل عز الشرف وقرأ بها علي الكارزيني ومن «الكامل» قرأ بها أبو القاسم الهذلي علي منصور بن أحمد وقرأها علي علي بن محمد الخبازي وقرأ بها الخبازي والكارزيني علي أبي بكر أحمد بن نصر الشذائي. طريق الجبني وهي الخامسة عن ابن الأخرم من الكامل قرأ بها الهذلي علي محمد بن الحسن بن موسى الشيرازي وقرأ بها علي أبي بكر محمد بن أحمد بن محمد الجبني. طريق ابن مهران وهي السادسة عن ابن الأخرم من الكامل قرأ بها الهذلي علي أبي الوفا بكرمان علي ابن مهران ومن كتاب «الغاية» له وقرأ ابن مهران والجبني والشذائي والسلمي وصالح والداراني ستتهم علي أبي الحسن محمد بن النضر بن مر بن الحر بن حسان بن محمد الربيعي الدمشقي المعروف بابن الأخرم فهذه عشرون طريقاً لابن الأخرم. وقرأ النقاش وابن الأخرم علي أبي عبد الله

هارون بن موسى بن شريك التغلبي المعروف بالأخفش الدمشقي فهذه سبع وخمسون طريقاً للأخفش.

(طريق الصوري عن ابن ذكوان) فمن طريق الرملي من أربع طرق: طريق زيد وهي الأولى عن الرملي من كتابي أبي العز قرأ بها علي أبي علي الواسطي ومن «الروضة» لأبي علي المالكي ومن كتاب «الجامع» لأبي الحسين نصر بن عبد العزيز الفارسي وقرأ بها المالكي والفارسي والواسطي علي بكر بن شاذان وقرأ بكر بن شاذان علي زيد فهذه أربع طرق لزيد. طريق الشدائي وهي الثانية عن الرملي من طريق أبي معشر ومن المبهج قرأ بها سبط الخياط علي الشريف أبي الفضل ومن إرشاد أبي العز وقرأ بها علي أبي علي الواسطي ومن الكامل للهدلي قرأها علي منصور بن أحمد وقرأ بها علي أبي الحسين الخبازي ومن طريق الداني أخبرني محمد بن عبد الواحد البغدادي وقرأ بها الواسطي والشريف وأبو معشر علي أبي عبد الله الكارزيني وقرأ بها هو والخبازي والبغدادي علي أبي بكر الشدائي فهذه خمس طرق للشدائي. طريق القباب وهي الثالثة عن الرملي من غاية أبي العلاء قرأ بها علي أبي علي الحسن بن أحمد الحداد ومن كامل الهدلي قرأ بها هو والحداد علي أبي القاسم عبد الله بن محمد بن أحمد العطار، ومن «المستنير» قرأ بها ابن سوار علي أبي الفتح منصور بن محمد بن عبد الله التميمي ولم يختم عليه وقرأ بها هو والعطار علي أبي بكر عبد الله بن محمد بن محمد بن فورك القباب فهذه ثلاث طرق للقباب. طريق ابن الموفق وهي الرابعة عن الرملي من «الكامل» قرأ بها الهدلي علي أبي القاسم عبد الله بن محمد العطار وقرأ بها علي أبي الحسن عن ابن محمد بن عبد الله الأصبهاني. الزاهد وقرأ بها علي أبي يعقوب يوسف بن بشر بن آدم بن الموفق الضير وقرأ بها ابن الموفق والقباب والشدائي وزيد علي أبي بكر محمد بن أحمد الرملي الداجوني فهذه ثلاث عشرة طريقاً للرملي.

ومن طريق المطوعي عن الصوري من سبع طرق عنه. طريق الكارزيني وهي الأولى عن المطوعي من «المبهج» و «المصباح» وقرأ بها سبط الخياط والشهزوري علي الشريف أبي الفضل ومن «التلخيص» لأبي معشر وقرأ بها كل من الشريف أبي الفضل وأبي معشر علي أبي عبد الله محمد بن الحسين الكارزيني. طريق ابن زلال وهي الثانية عن المطوعي من «المصباح» قرأ بها علي أبي بكر محمد بن عمر بن موسى بن زلال النهاوندي. طريق الخمسة عن المطوعي من كتاب «الكامل» قرأ بها أبو القاسم الهدلي علي أبي المظفر عبد الله بن شبيب الأصبهاني قال: قرأت بها علي أبي بكر محمد بن علي بن أحمد وأبي بكر

محمد بن أحمد المعدل وأبي بكر محمد بن الحسن الحارثي وأبي بكر محمد بن عبد الرحمن بن جعفر وأبي اسحاق إبراهيم بن اسماعيل بن سعيد وقرأ هؤلاء الخمسة وابن زلال والكارزيني سبعتهم على أبي العباس الحسن بن سعيد المطوعي فهذه تسع طرق للمطوعي. وقرأ المطوعي والرملي على أبي العباس محمد بن موسى بن عبد الرحمن بن أبي عمار الصوري الدمشقي فهذه اثنتان وعشرون طريقاً للصوري. وقرأ الصوري والأخفش على أبي عمرو عبد الرحمن بن أحمد بن بشر بن ذكوان القرشي الفهري الدمشقي تنمة تسع وسبعين طريقاً لابن ذكوان.

وقرأ هشام وعشام وابن ذكوان على أبي سليمان أيوب بن تميم التميمي الدمشقي. وقرأ هشام أيضاً على أبي الضحاك عراك بن خالد بن يزيد بن صالح المزني الدمشقي وعلى أبي محمد سويد بن عبد العزيز بن نمير الواسطي وعلى أبي العباس صدقة بن خالد الدمشقي وقرأ أيوب وعراك وسويد وصدقة على أبي عمر ويحيى بن الحارث الذماري، وقرأ الذماري على امام أهل الشام أبي عمران عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة اليحصبي، فذلك مائة وثلاثون طريقاً لابن عامر.

وقرأ ابن عامر على أبي هاشم المغيرة بن أبي شهاب عبد الله بن عمرو بن المغيرة المخزومي بلا خلاف عند المحققين وعلى أبي الدرداء عويمر بن زيد بن قيس فيما قطع به الحافظ أبو عمرو والداني وصح عندنا عنه، وقرأ المغيرة على عثمان بن عفان رضي الله عنه، وقرأ عثمان وأبو الدرداء على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وتوفي ابن عامر بدمشق يوم عاشوراء سنة ثمان عشرة ومائة. ومولده سنة إحدى وعشرين أو سنة ثمان من الهجرة على اختلاف في ذلك. وكان اماماً كبيراً وتابعياً جليلاً، وعالمًا شهيراً، أمّ المسلمين بالجامع الأموي سنين كثيرة في أيام عمر بن عبد العزيز وقبله وبعده فكان يأم به وهو أمير المؤمنين وناهيك بذلك منقبة؛ وجمع له بين الإمامة والقضاء ومشيخة الإقراء بدمشق ودمشق إذ ذاك دار الخلافة ومحط رجال العلماء والتابعين فأجمع الناس على قراءته وعلى ناقلها بالقبول وهم الصدر الأول الذين هم أفاضل المسلمين.

وتوفي هشام سنة خمس وأربعين ومائتين، وقيل سنة أربع وأربعين. ومولده سنة ثلاث وخمسين ومائة، وكان عالم أهل دمشق وخطيبهم ومقرئهم ومحدثهم ومفتيهم مع الثقة والضبط والعدالة. قال الدارقطني: صدوق كبير المحل. وكان فصيحاً علامة واسع الرواية. وقال عبدان: سمعته يقول: ما أعدت خطبة منذ عشرين سنة.

وتوفي ابن ذكوان في شوال سنة اثنين ومائتين على الصواب مولده يوم عاشوراء سنة ثلاث وسبعين ومائة. وكان شيخ الإقراء بالشام وإمام الجامع الأموي انتهت إليه مشيخة الإقراء بعد أيوب بن تميم. قال أبو زرعة الحافظ الدمشقي: لم يكن بالعراق ولا بالحجاز ولا بالشام ولا بمصر ولا بخراسان في زمان ابن ذكوان أقرأ عندي منه. وتقدمت وفاة الحلواني في رواية قالون.

وتوفي الداجوني في رجب سنة أربع وعشرين وثلاثمائة برملة ليد عن إحدى وخمسين سنة وكان اماماً جليلاً كثير الضبط والإتقان والنقل ثقة؛ رحل إلى العراق وأخذ عن ابن مجاهد وأخذ عنه ابن مجاهد أيضاً. قال الداني: إمام مشهور ثقة مأمون حافظ ضابط.

وتوفي ابن عبدان بعيد الثلاثمائة فيما أظن وهو من رجال التيسير. ذكره الحافظ أبو عمرو في تاريخه وقال إنه من جزيرة ابن عمر أخذ القراءة عرضاً عن الحلواني عن هشام.

وتوفي الجمال في حدود سنة ثلاثمائة وكان ثبناً محققاً استأذاً ضابطاً. قال الذهبي الحافظ: كان محققاً لقراءة ابن عامر. وتقدمت وفاة زيد في رواية الدوري وتقدمت وفاة الشذائي في رواية السوسي.

وتوفي الأخفش سنة اثنين وتسعين ومائتين بدمشق عن اثنين وتسعين سنة. وكان شيخ الإقراء بدمشق ضابطاً ثقة نحوياً مقرئاً. قال أبو علي الأصبهاني: كان من أهل الفضل صنف كتباً كثيرة في القراءات والعربية واليه رجعت الإمامة في قراءة ابن ذكوان. وتقدمت وفاة النقاش في رواية البيزي.

وتوفي ابن الأخرم سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة بدمشق وقيل سنة اثنين وأربعين ومولده سنة ستين ومائتين بقينية ظاهر دمشق. وكان إماماً كاملاً ثبناً رصياً ثقة أجل أصحاب الأخفش وأضبطهم. قال ابن عساكر الحافظ في تاريخه: طال عمره وارتحل الناس إليه وكان عارفاً بعلل القراءات بصيراً بالتفسير والعربية متواضعاً حسن الأخلاق كبير الشأن.

وتوفي الصوري سنة سبع وثلاثمائة بدمشق وكان شيخاً مقرئاً مشهوراً بالضبط معروفاً بالإتقان وتقدمت وفاة الرملي وهو أبو بكر الداجوني المذكور في رواية هشام إلا أنه مشهور في رواية ابن ذكوان من طريق الصوري بالرملي وتقدمت وفاة المطوعي في رواية ورش.

قراءة عاصم

(رواية) أبي بكر طريق يحيى عنه، فمن طريق شعيب عن يحيى من خمس طرق: طريق الأصم وهي الأولى عن شعيب من ست طرق. فطريق البغدادي من «الشاطبية» و«التيسير» قرأ بها الداني على فارس بن أحمد ومن تجريد ابن الفحام وتلخيص ابن بليمة وقرأ بها على عبد الباقي بن فارس وقرأ بها على أبيه فارس وقرأ بها فارس على عبد الباقي ابن الحسن وقرأ بها على أبي اسحاق ابراهيم بن عبد الرحمن البغدادي فهذه أربع طرق له. وطريق المطوعي من «المبهج» و«المصباح» قرأ بها سبط الخياط وأبو الكرم على الشريف أبي الفضل وقرأ بها على الكارزيني وقرأ بها على أبي العباس المطوعي فهذه طريقان للمطوعي. وطريق ابن عصام من كتاب «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي الحسن علي ابن طلحة بن محمد البصري ومن «المصباح» لأبي الكرم قرأ بها على عبد السيد وقرأ بها على علي بن طلحة البصري المذكور وقرأ على أبي الفرج عبد العزيز بن عصام فهذه طريقان له. وطريق ابن بابش من مصباح أبي الكرم قرأ بها على ابن عتاب وقرأ بها على القاضي أبي العلاء ومن كامل الهذلي قرأ على القاضي أبي العلاء محمد بن علي بن يعقوب وقرأ بها على أبي القاسم يوسف بن محمد بن أحمد بن بابش فهذه طريقان له. وطريق النقاش من تلخيص أبي معشر قرأ بها على أبي القاسم الزبيدي وقرأ بها على النقاش. وطريق ابن خليع من غاية ابن مهران قرأ بها على أبي الحسن علي بن محمد بن جعفر ابن أحمد بن خليع ببغداد وقرأ بها ابن خليع والنقاش وابن بابش وابن عصام والمطوعي والبغدادي ستتهم على أبي بكر يوسف بن يعقوب بن الحسين الواسطي المعروف بالأصم فهذه اثنتا عشرة طريقاً للأصم طريق القافلائي وهي الثانية عن شعيب من «التيسير» و«الشاطبية» قرأ بها الداني على فارس ومن التجريد والتلخيص قرأ بها ابن الفحام وابن بليمة على عبد الباقي بن فارس وقرأ على أبيه فارس ومن كتاب «العنوان» قرأ بها أبو طاهر على ابن عبد الجبار الطرسوسي ومن «المجتبى» للطرسوسي المذكور ومن كتاب «الكافي» قرأ بها ابن شريح ومن روضة المعدل وقرأ بها على ابن نفيس وقرأ بها فارس والطرسوسي وابن نفيس على أحمد السامري وقرأ بها على أحمد بن يوسف القافلائي فهذه ثمان طرق للقافلائي. طريق المثالي وهي الثالثة عن شعيب من كتابي أبي منصور بن خيرون ومن مصباح أبي الكرم قرأ بها على عبد السيد بن عتاب وقرأ بها على القاضي أبي العلاء الواسطي وقرأ بها على أبي علي أحمد بن علي بن البصري الواسطي وبالإسناد المتقدم إلى سبط الخياط قرأ بها على أبي المعالي ثابت بن بندار ومن «المصباح» لأبي الكرم قرأ بها على عبد السيد بن عتاب وثابت بن بندار وقرأ بها على أبي الفتح فرج بن عمر بن الحسن

البصري المفسر وقرأ بها على القاضي أبي الحسن علي بن أحمد بن العريف الجامدي وقرأ بها ابن البصري والجامدي على أبي العباس أحمد بن سعيد الضرير المعروف بالمثلثي فهذه ست طرق للمثلثي.

طريق أبي عون وهي الرابعة عن شعيب من طريقين من المستنير قرأ بها ابن سوار على أبي علي الشرمقاني والطار وقرأ بها على عمر بن إبراهيم الكتاني وقرأ بها على أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن جعفر البغدادي المعروف بالحربي ومن «المبج» و«المصباح» قرأ بها سبط الخياط وأبو الكرم على الشريف أبي الفضل وقرأ بها على الكارزيني وقرأ بها على أبي الفرج الشنبودي وقرأ بها على الحربي المذكور وعلى أبي بكر أحمد بن حماد المنقي الثقفي المعروف بصاحب المشطاح ومن كتاب «المصباح» قال أخبرنا أبو محمد الصريفي قال أخبرنا أبو حفص عمر بن إبراهيم الكتاني وقرأ بها على الحربي قال ومنه تلقيت القرآن وقرأ بها أي الحربي والمنقي على أبي جعفر محمد ويقال أحمد بن علي بن عبد الصمد البغدادي البزاز وقرأ بها على أبي عون محمد بن عمرو بن عون الواسطي فهذه خمس طرق لأبي عون. طريق نفطويه وهي الخامسة عن شعيب من «المبج» و«المصباح» قرأ بها السبط وأبو الكرم على الشريف أبي الفضل وقرأ بها على الكارزيني ومن كامل الهذلي قرأها على أبي نصر منصور بن أحمد وقرأها على أبي الحسين علي بن محمد الخبازي وقرأ الخبازي والكارزيني على أبي بكر الشذائي ومن «المبج» أيضاً ومن «المصباح» لأبي الكرم وقرأ بها هو وسبط الخياط على الشريف عبد القاهر وقرأ بها على الكارزيني وقرأ بها الكارزيني أيضاً على أبي الفرج الشنبودي وقرأ بها الشذائي والشنبودي على أبي عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة المعروف بنفطويه النحوي ومن كتاب «المصباح» لأبي الكرم الشهرزوري قال أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد الخطيب وبإسنادي المتقدم في كتاب السبعة لابن مجاهد إلى الخطيب المذكور قال أخبرنا به أبو حفص عمر بن إبراهيم الكتاني قال أخبرنا أبو بكر بن مجاهد قال أخبرنا أبو عبد الله إبراهيم بن محمد نفطويه وهذه سبع طرق لنفطويه. وقرأ نفطويه وأبو عون والمثلثي والقافلائي والأصم خمستهم على أبي بكر شعيب بن أيوب بن رزيق بتقديم الراء الصريفي إلا أن نفطويه قرأ الحروف فهذه ثمان وثلاثون طريقاً لشعيب. ومن طريق أبي حمدون من طريقين: طريق الصراف وهي الأولى عن أبي حمدون من ثلاث طرق. طريق الحمامي من ثمان طرق من كتاب التجريد قرأ بها ابن الفحام على أبي الحسين الفارسي ومنه أيضاً وقرأ بها على أبي إسحاق المالكي وقرأ بها على أبي علي المالكي ومن كتاب «الروضة» لأبي علي المالكي المذكور ومن كتابي أبي العز قرأ بها على أبي علي الواسطي ومن

«المستتير» قرأ بها ابن سوار على أبي علي العطار وأبي الحسن الخياط. ومن كتاب «الجامع» لأبي الحسن الخياط المذكور ومن «الكامل» قرأ بها الهذلي على تاج الأئمة ابن هاشم ومن «المصباح» قرأ بها أبو الكرم على أبي نصر أحمد بن علي بن محمد الهاشمي إلى آخر سورة الفتح ومن التذكار لابن شيطا وقرأ بها ابن شيطا والهاشمي وابن هاشم والخياط والعطار والواسطي والمالكي والفارسي ثمانيتهم على أبي الحسن الحمامي فهذه إحدى عشرة طريقاً للحمامي. طريق ابن شاذان وهي الثانية عن الصواف من كتاب «الغاية» لأبي العلاء قرأ بها على أبي بكر محمد بن الحسين المزرفي وقرأ بها على أبي بكر محمد بن علي الخياط وقرأ بها على بكر بن شاذان. طريق النهرواني وهي الثالثة عن الصواف من كتابي أبي العز قرأ بها على أبي غلام الهراس ومن كتاب «المستتير» قرأ بها ابن سوار على أبي علي العطار وأبي الحسن الخياط ومن كتاب «الجامع» للخياط المذكور. وقرأ بها الخياط والعطار وغلام الهراس على أبي الفرج النهرواني فهذه خمس طرق للنهرواني.

طريق النحاس والخلال وهما الرابعة والخامسة عن الصواف من كتاب «المصباح» قرأ بها أبو الكرم على أبي القاسم عبد السيد بن عتاب وقرأ بها على القاضي أبي العلاء الواسطي قال أخبرنا أبو القاسم عبد الله بن الحسن النحاس وأبو الحسين أحمد بن جعفر الخلال وقرأ الخلال والنحاس والنهرواني وابن شاذان والحمامي علي أبي عيسى بكار بن أحمد بن بكار بن بنان البغدادي وقرأ بها على أبي علي الحسن بن الحسين الصواف البغدادي إلا أن النحاس والخلال قرأ عليه الحروف فهذه تسع عشرة طريقاً للصواف. طريق أبي عون وهي الثانية عن أبي حمدون من كتاب «الكامل» قرأها الهذلي على أبي نصر القهندي وقرأها على أبي الحسين الخبازي وقرأ بها على أبي بكر الشذائي وقرأ بها على أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحربي وقرأ بها على أبي جعفر محمد بن علي البزاز وقرأ بها على أبي عون محمد بن عمرو الواسطي وقرأ بها أبو عون والصواف على أبي حمدون الطيب بن إسماعيل بن أبي تراب الذهلي البغدادي فهذه عشرون طريقاً لأبي حمدون، وقرأ أبو حمدون وشعيب على أبي زكريا يحيى بن آدم بن سليمان بن خالد بن أسد الصلحي عرضاً في قول كثير من أهل الأداء. وقال بعضهم: إنما قرأ عليه الحروف فقط والصحيح أن شعبياً سمع منه الحروف وأن أبا حمدون عرض عليه القرآن والله وأعلم.

(تمة) ثمان وخمسين طريقاً ليحيى بن آدم عن أبي بكر. طريق العليمي عن أبي بكر. فمن طريق ابن خليع من عشر طرق: طريق الحمامي وهي الأولى عن ابن خليع من

كتاب «التجريد» قرأ بها ابن الفحام على أبي الحسين الفارسي ومنه أيضاً وقرأ بها على أبي إسحاق المالكي وقرأ بها على أبي علي المالكي ومن روضة أبي علي المالكي المذكور ومن كفاية أبي العز قرأ بها على أبي علي الواسطي ومن التذكار لابن شيطا ومن الجامع لابن فارس وقرأ بها هو وابن شيطا والواسطي والمالكي والفارسي على أبي الحسن الحمامي فهذه ست طرق له. طريق الخراساني وهي الثانية عن ابن خليع قرأ بها الداني على فارس بن أحمد وقرأ بها على عبد الباقي بن الحسن الخراساني. طريق ابن شاذان وهي الثالثة عن ابن خليع من كفاية السبط قرأ بها ابن الطبر على أبي بكر محمد بن علي الخياط الحنبلي وقرأ بها على أبي القاسم بكر بن شاذان القزاز. طريق السوسنجردي وهي الرابعة عن ابن خليع من غاية أبي العلاء قرأ بها على أبي بكر محمد بن الحسين المزرفي وقرأ بها على أبي بكر محمد بن علي الخياط وقرأ بها على أبي الحسين أحمد بن عبد الله السوسنجردي. طريق البلدي وهي الخامسة عن ابن خليع قرأ بها أبو اليمن الكندي على الخطيب المحولي وقرأ بها على أبي العباس أحمد بن الفتح الموصللي وقرأ بها على الشيخ الصالح نذير بن علي بن عبيد الله البلدي. طريق النهرواني وهي السادسة عن ابن خليع من كفاية أبي العز قرأ بها على أبي علي غلام الهراس وقرأ بها على أبي الفرج النهرواني. طريق الخبازي وهي السابعة عن ابن خليع من الكامل قرأ بها على أبي نصر القهندي وقرأها على أبي الحسين علي بن محمد الخبازي. طريق النحوي وهي الثامنة عن ابن خليع من كتاب «التلخيص» لأبي معشر قرأ بها على أبي علي الحسين بن محمد الصيدلاني وقرأ بها على أبي حفص عمر بن علي النحوي. طريق المصاحفي وهي التاسعة عن ابن خليع من الجامع لابن فارس قرأ بها على أبي عبيد الله بن عمر المصاحفي. طريق ابن مهران وهي العاشرة عن ابن خليع وقرأ بها هو والنحوي والمصاحفي والخبازي والنهرواني والبلدي والسوسنجردي وابن شاذان والخراساني والحمامي عشرتهم على أبي الحسن علي بن محمد بن جعفر بن أحمد بن خليع الخياط البغدادي المعروف بالقلانسي وبابن بنت القلانسي فهذه خمس عشرة طريقاً لابن خليع. ومن طريق الرزاز عن العليمي من كتاب «المبهيج» و«المصباح» قرأ بها سبط الخياط وأبو الكرم على الشريف أبي الفضل وقرأ بها على الكارزيني ومن «الكامل» قرأ بها الهذلي على عبد الله بن شبيب وقرأ بها على الخزاعي وقرأ بها الخزاعي والكارزيني على أبي عمر وعثمان بن أحمد بن سمعان الرزاز البغدادي النجاشي وغيره فهذه ثلاث طرق للرزاز وقرأ ابن خليع والرزاز على أبي بكر يوسف بن يعقوب بن الحسين بن يعقوب بن خالد بن مهران الواسطي الأطروش وقرأ على أبي محمد يحيى بن محمد بن قيس العليمي الأنصاري الكوفي فهذه ثمان عشرة طريقاً

للعلمي وقرأ العلمي ويحيى بن آدم عرضاً فيما أطلقه كثير من أهل الأداء على أبي بكر
شعبة بن عياش بن سالم الحنط - بالنون - الأسدي الكوفي. وقال بعضهم إنهما لم
يعرضاً عليه القرآن وإنما سمعا منه الحروف، والصحيح أن يحيى بن آدم روى عنه الحروف
سماعاً وأن يحيى العلمي عرض عليه القرآن. قال الحافظ أبو عمرو والداني: وقد زعم أبو
بكر بن مجاهد أنه لم يقرأ القرآن على سرد على أبي بكر غير أبي يوسف الأعشى قال
وقد ثبت عندنا وصح لدينا أنه عرض عليه القرآن وأخذ عنه القراءة تلاوة خمسة سوى
الأعشى وهم: يحيى بن محمد العلمي، وعبد الرحمن بن أبي حماد، وسهل بن شعيب
الشهبي، وعروة بن محمد الأسدي، وعبد الحميد بن صالح الترجمي. قال: وهؤلاء من
أعلام الكوفة ومن المشهورين بالاتقان والضبط، تنمة ست وسبعين طريقاً لأبي بكر.

(رواية) حفص طريق عبيد بن الصباح عنه فمن طريق الهاشمي من خمس طرق.
طريق طاهر وهي الأولى عن الهاشمي من «الشاطبية» و«التيسير» قرأ بها الداني على أبي
الحسن طاهر بن غلبون ومن تلخيص ابن بليمة قرأ بها على أبي عبد الله القزويني وقرأ بها
على طاهر ومن كتاب «التذكرة» لطاهر المذكور. طريق عبد السلام وهي الثانية عن
الهاشمي من «المستتير» قرأ بها ابن سوار على أبي الحسن الخياط ومن «الجامع» للخياط
وقرأ بها على أبي أحمد عبد السلام بن الحسين البصري. طريق الملتنجي وهي الثالثة عنه
من غاية الحافظ أبي العلاء قرأ بها على أبي علي الحداد ومن كامل الهذلي وقرأ بها هو
والحداد على أبي عبد الله أحمد بن محمد بن الحسين بن يزيد الملتنجي. طريق الخبازي
وهي الرابعة عن الهاشمي من الكامل قرأ بها الهذلي على أبي نصر منصور بن أحمد
الهوري وقرأ بها على أبي الحسين علي بن محمد الخبازي. طريق الكارزيني وهي
الخامسة عنه من «المبهج» قرأ بها السبط على الشريف عبد القاهر وقرأ بها على أبي عبد
الله الكارزيني وقرأ بها الكارزيني والخبازي والملنجي وعبد السلام وطاهر بن غلبون
الخمسة على أبي الحسن علي بن محمد بن صالح بن داود الهاشمي البصري الضير
ويعرف بالجوخاني فهذه عشر طرق للهاشمي. ومن طريق أبي طاهر من أربع طرق. طريق
الحمامي وهي الأولى عنه من ثمان طرق من التجريد قرأ بها ابن الفحام على أبي الحسين
نصر الفارسي ومنه أيضاً وقرأ بها على أبي إسحاق إبراهيم بن إسماعيل المالكي وقرأ بها
على أبي علي المالكي ومن الروضة لأبي علي المالكي ومن الكامل قرأ بها الهذلي على
أبي الفضل الرازي ومن الجامع لابن فارس ومن «المصباح» قرأ بها أبو الكرم على أبي
محمد رزق الله بن عبد الوهاب التميمي وعلى الشريف أبي نصر الهباري. ومن كتابي أبي
العز قرأ بها على الحسن بن القاسم ومن تذكار ابن شيطا وقرأ بها هو والحسن بن القاسم

والرازي وابن فارس والهباري ورزق الله والمالكي والفارسي الثمانية على أبي الحسن علي ابن أحمد الحمامي فهذه عشر طرق له. طريق النهرواني وهي الثانية عنه من كتابي أبي العز قرأ بها على أبي علي الواسطي وقرأ بها على أبي الفرج النهرواني. طريق أبي العلاف وهي الثالثة عن أبي طاهر من التذكار لابن شيطا قرأ بها على أبي الحسن العلاف. طريق المصاحفي وهي الرابعة عنه من كفاية السبط قرأ بها على أبي بكر محمد بن علي بن محمد البغدادي وقرأ بها على أبي الفرج عبيد الله بن عمر بن محمد بن عيسى المصاحفي البغدادي وقرأ المصاحفي وابن العلاف والنهرواني والحمامي أربعتهم على أبي طاهر عبد الواحد بن أبي هاشم البغدادي فهذه أربع عشرة طريقاً لأبي طاهر، وقرأ الهاشمي وأبو طاهر على أبي العباس أحمد بن سهل ابن الفيروزاني الأشناني وقرأ الأشناني على أبي محمد عبيد بن الصباح بن صبيح النهشلي الكوفي ثم البغدادي، تنمة أربع وعشرين طريقاً لعبيد.

(طريق عمرو بن الصباح) عن حفص فمن طريق الفيل عن عمرو، طريق الولي وهي الأولى عن الفيل. طريق الحمامي عن الولي من سبع طرق؛ من «المستتير» قرأ بها ابن سوار على أبي علي الشرمقاني وأبي الحسن الخياط وأبي علي العطار. ومن الكامل قرأ بها الهذلي على أبي الفضل الرازي ومن كفاية أبي العز قرأ بها على أبي علي الواسطي. ومن غاية أبي العلاء قرأ بها على أبي العز المذكور وقرأ بها على الواسطي المذكور. ومن «المصباح» قرأ بها أبو الكرم على أبي الحسين أحمد بن عبد القادر بن محمد بن يوسف. ومن التذكار لابن شيطا وقرأ بها هو وأبو الحسين والواسطي والرازي والعطار والخياط والشرمقاني السبعة على أبي الحسن الحمامي. فهذه ثمان طرق للحمامي إلا أن أبا الحسين قرأ الحروف. طريق الطبري عن الولي من «المستتير» قرأ بها ابن سوار على أبي علي العطار والشرمقاني ومن الكامل للهذلي قرأ بها على عبد الله بن شبيب وقرأ بها على الخزاعي ومن الوجيز للأهوازي وقرأ بها الأهوازي والخزاعي والعطار والشرمقاني على أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبري فهذه أربع طرق للطبري؛ وقرأ الطبري والحمامي على أبي بكر أحمد بن عبد الرحمن بن الحسن بن البخترى العجلي المعروف بالولي فهذه اثنتا عشرة طريقاً للولي. طريق ابن الخليل وهي الثانية عن الفيل من «المبهج» و«المصباح» قرأ بها سبط الخياط وأبو الكرم على الشريف عبد القاهر وقرأ بها على محمد بن الحسين وقرأ بها على أبي الطيب عبد الغفار بن عبد الله بن السري الحصيني الكوفي ثم الواسطي وقرأ بها على أبي الحسن محمد بن أحمد بن الخليل العطار وقرأ بها هو والولي على أبي جعفر أحمد بن محمد بن حميد الفامي الملقب بالفيل فهذه أربع عشرة طريقاً للفيل ومن

طريق زرعان طريق السوسنجردي وهي الأولى عنه من كتاب «التجزيد» قرأ بها ابن الفحام على أبي نصر الفارسي ومن الروضة لأبي علي المالكي ومن غاية الهمداني قرأ بها على أبي منصور محمد بن علي بن منصور بن الفراء قرأ بها على أبي بكر محمد بن علي الخياط ومن «المصباح» قرأها على الخياط المذكور وقرأ بها هو والمالكي والفارسي على أبي الحسين أحمد بن عبد الله بن الخضر السوسنجردي فهذه أربع طرق له. طريق الخراساني وهي الثانية عنه قرأ بها الداني على أبي الفتح فارس وقرأ بها على عبد الباقي ابن الحسن الخراساني. طريق النهرواني وهي الثالثة عنه من كفاية أبي العز قرأ بها على الحسن بن القاسم ومن «المستتير» قرأ بها ابن سوار على أبي علي العطار وقرأ بها العطار وابن القاسم على أبي الفرج النهرواني. طريق الحمامي وهي الرابعة عنه من التذكار لابن شيطا ومن «الجامع» لابن فارس ومن «المستتير» قرأ بها ابن سوار أيضاً على العطار وقرأ بها هو وابن فارس وابن شيطا على أبي الحسن الحمامي. طريق المصاحفي وهي الخامسة عنه من الجامع لابن فارس ومن «المستتير» أيضاً قرأ بها ابن سوار على أبي علي العطار ومن «المصباح» قال أبو الكرم أخبرنا أبو بكر الخياط وقرأ بها على العطار وابن فارس على عبيد الله بن عمر المصاحفي. طريق بكر وهي السادسة عنه من غاية أبي العلاء قرأ بها على أبي منصور بن الفراء وقرأ بها على أبي بكر محمد بن علي الخياط وقرأ بها على بكر بن شاذان الراعظ وقرأ بها الراعظ والمصاحفي والحمامي والنهرواني والخراساني والسوسنجردي سنتهم على أبي الحسن علي بن محمد بن أحمد القلانسي وقرأ على أبي الحسن زرعان بن أحمد بن عيسى الدقاق البغدادي فهذه أربع عشرة طريقاً لزرعان. وقرأ زرعان والفيل على أبي حفص عمرو بن الصباح بن صبيح البغدادي الضرير فهذه ثمان وعشرون طريقاً لعمرو. وقرأ عمرو وعبيد على أبي عمرو حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي الكوفي الغاضري البزاز تمة اثنتين وخمسين طريقاً لحفص، وقرأ حفص وأبو بكر على إمام الكوفة وقارئها أبي بكر عاصم بن أبي النجود بن بهدلة الأسدي مولا هم الكوفي فذلك مائة وثمانية وعشرون طريقاً لعاصم، وقرأ عاصم على أبي عبد الرحمن عبد الله بن حبيب بن ربيعة السلمى الضرير وعلى أبي مريم زر بن حبيش بن حباشة الأسدي وعلى أبي عمرو سعد بن الياس الشيباني، وقرأ هؤلاء الثلاثة على عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وقرأ السلمى وزيد أيضاً على عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما وقرأ السلمى أيضاً على أبي بن كعب وزيد بن ثابت رضي الله عنهما وقرأ ابن مسعود وعثمان وعلي وزيد على رسول الله ﷺ.

وتوفي عاصم آخر سنة سبع وعشرين ومائة وقيل سنة ثمان وعشرين ولا اعتبار بقول من قال غير ذلك وكان هو الإمام الذي انتهت اليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد أبي عبد الرحمن السلمي، جلس موضعه ورجل الناس اليه للقراءة وكان قد جمع بين الفصاحة والإتقان والتحرير والتجويد وكان أحسن الناس صوتاً بالقرآن. قال أبو بكر بن عياش: لا أحصي ما سمعت أبا اسحاق السبيعي يقول ما رأيت أحداً أقرأ للقرآن من عاصم. وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عن عاصم فقال: رجل صالح ثقة خير. وقال ابن عياش: دخلت على عاصم وقد احتضر فجعل يردد هذه الآية يحققها حتى كأنه في الصلاة: ثم ردوا إلى الله مولاهم الحق.

وتوفي أبو بكر شعبة في جمادى الأولى سنة ثلاث وتسعين ومائة ومولده سنة خمس وتسعين وكان إماماً عالماً كبيراً عاملاً حجة من كبار أئمة السنة ولما حضرته الوفاة بكت أخته، فقال لها ما يبكيك؟ انظري إلى تلك الزاوية فقد ختمت فيها ثمان عشرة ألف ختمة.

وتوفي حفص سنة ثمانين ومائة على الصحيح ومولده سنة تسعين وكان أعلم أصحاب عاصم بقراءة عاصم، وكان ربيب عاصم ابن زوجته، قال يحيى بن معين الرواية الصحيحة التي رويت من قراءة عاصم رواية حفص. وقال ابن المنادي: كان الأولون يعدونه في الحفظ فوق ابن عياش ويصفونه بضبط الحروف التي قرأ على عاصم وأقرأ الناس دهرأ. وقال الحافظ الذهبي: أما في القراءة فثقة ثبت ضابط بخلاف حاله في الحديث.

وتوفي يحيى بن آدم في النصف من شهر ربيع الآخر سنة ثلاث ومائتين وكان إماماً كبيراً من الأئمة الأعلام حفاظ السنة.

وتوفي العليمي سنة ثلاث وأربعين ومائتين ومولده سنة خمس ومائة وكان شيخاً جليلاً ثقة ضابطاً صحيح القراءة.

وتوفي شعيب سنة إحدى وستين ومائتين وكان مقرئاً ضابطاً عالماً حاذقاً موثقاً مأموناً.

وتوفي أبو حمدون في حدود سنة أربعين ومائتين وكان مقرئاً ثقة ضابطاً صالحاً ناقلاً.

وتوفي أبو بكر الواسطي سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة ومولده سنة ثمان عشرة ومائتين. وكان إماماً جليلاً ثقة ضابطاً كبير القدر ذا كرامات وإشارات حتى قالوا: لولاه

لما اشتهرت رواية العليمي. وقال النقاش: ما رأيت عيناى مثله. وكان إمام الجامع بواسطة سنين. وكان أعلى الناس إسناداً في قراءة عاصم.

وتوفي ابن خليع في ذي القعدة سنة ست وخمسين وثلاثمائة. وكان مقرئاً متصدراً ثقة ضابطاً متقناً.

وتوفي الرزاز في حدود سنة ستين وثلاثمائة وكان مقرئاً متصدراً معروفاً.

وتوفي عبيد بن الصباح سنة خمس وثلاثين ومائتين وكان مقرئاً ضابطاً صالحاً. قال الداني: هو من أجل أصحاب حفص وأضبظهم. وقال الأشناني: قرأت عليه فكان ما علمته من الورعين المتقين.

وتوفي عمرو بن الصباح سنة إحدى وعشرين ومائتين وكان مقرئاً ضابطاً حاذقاً من أعيان أصحاب حفص وقد قال غير واحد: إنه أخو عبيد. وقال الأهوازي وغيره: ليسا بأخوين بل حصل الاتفاق في اسم الأب والجد وذلك عجيب، ولكن أبعد وتجاوز من قال هما واحد.

وتوفي الهاشمي سنة ثمان وستين وثلاثمائة وكان شيخ البصرة في القراءة مع الثقة والمعرفة والشهرة والإتقان، رحل إليه أبو الحسن طاهر بن غلبون حتى قرأ عليه بالبصرة. وتقدمت وفاة أبي طاهر في رواية البري.

وتوفي الأشناني سنة سبع وثلاثمائة على الصحيح، وكان ثقة عدلاً ضابطاً خيراً مشهوراً بالإتقان وانفرد بالرواية. قال ابن شنيوذ: لم يقرأ على عبيد بن الصباح سواه، ولما توفي عبيد قرأ على جماعة من أصحاب حفص غير عبيد.

وتوفي الفيل سنة تسع وثمانين ومائتين وقيل سنة سبع، وقيل سنة ست وكان شيخاً ضابطاً ومقرئاً حاذقاً مشهوراً. وإنما لقب بالفيل لعظم خلقه.

وتوفي زرعان في حدود التسعين ومائتين وكان من جلة أصحاب عمرو بن الصباح مشهوراً فيهم، ضابطاً محققاً متصدراً.

قراءة حمزة — روية خلف

(طريق إدريس) عن خلف فمن طريق ابن عثمان من ثلاث طرق (طريق الحرتكي) وهي الأولى عنه من «الشاطبية» و«التيسير» قرأ بها الداني على أبي الحسن طاهر بن غلبون، ومن تلخيص ابن بليمة قرأ بها على أبي عبد الله القزويني وقرأ بها ابن غلبون

المذكور ومن كتاب «التذكرة» لابن غلبون، وقرأ بها ابن غلبون على أبي الحسن محمد ابن يوسف بن نهار الحرتكي فهذه أربع طرق للحرتكي. (طريق المصاحفي) وهي الثانية عن ابن عثمان من تجريد ابن الفحام، قرأ بها على أبي الحسين الفارسي ومن روضة المالكي، ومن «المستتير» قرأ بها ابن سوار على أبي علي العطار وأبي الحسن الخياط، ومن «الجامع» للخياط المذكورة وقرأ بها الخياط والعطار والمالكي والفارسي الأربعة على أبي الفرج عبيد الله بن عمر المصاحفي، فهذه خمس طرق للمصاحفي (طريق الأدمي) وهي الثالثة عن ابن عثمان من الكامل قرأ بها الهذلي على أبي المظفر عبد الله بن شبيب ابن عبد الله الأصبهاني وقرأ بها على أبي الفضل محمد بن جعفر الخزاعي وقرأ بها على محمد بن الحسن الأدمي، وقرأ الأدمي والمصاحفي والحرتكي على أبي الحسين أحمد بن عثمان بن بويان فهذه عشر طرق لابن عثمان. ومن طريق ابن مقسم من عشر طرق: طريق السامري وهي الأولى عنه قرأ بها الداني على أبي الفتح فارس بن أحمد ومن «الكافي» قرأ بها ابن شريح على ابن نفيس ومن «الكامل» قرأ بها الهذلي على ابن نفيس ومنه أيضاً قرأ بها على محمد بن الحسن الشيرازي وقرأ بها على أبي بكر محمد بن الحسن الطحان، ومن «العنوان» قرأ بها أبو الطاهر على الطرسوسي ومن «المجتبى» لأبي القاسم الطرسوسي المذكور وقرأ بها الطرسوسي والطحان وابن نفيس وفارس على أبي أحمد السامري فهذه ست طرق للسامري. طريق الحمامي وهي الثانية عن ابن مقسم من التجريد قرأ بها ابن الفحام على أبي الحسين الفارسي ومن «الكافي» و«الكامل» قرأ بها على تاج الأئمة ابن هاشم ومن «الكافي» أيضاً قرأ بها على أبي علي المالكي ومن التجريد أيضاً قرأ بها على ابن غالب وقرأ بها على المالكي ومن «الروضة» لأبي علي المالكي المذكور ومن «الكامل» قرأ بها على أبي الفضل الرازي ومن ارشادي أبي العز قرأ بها على أبي علي الواسطي ومن التذكار لابن شيطا ومن «المستتير» قرأ بها على ابن شيطا المذكور. ومن «الجامع» لابن فارس الخياط ومن «المستتير» لابن سوار قرأ بها على الخياط المذكور ومنه أيضاً قرأ بها أيضاً على أبي علي الشرمقاني والعطار ومن «المصباح» قرأ بها أبو الكرم على الشريف أبي نصر أحمد بن علي الهباري ومن غاية أبي العلاء قرأ بها على أبي بكر المزرفي، وقرأ بها على أبي عبد الله الحسين بن الحسن بن أحمد بن غريب الموصلي وقرأ الموصلي والهباري والعطار والشرمقاني والخياط وابن شيطا والواسطي والرازي والمالكي وتاج الأئمة والفارسي الأحد عشر على أبي الحسن الحمامي فهذه سبع عشرة طريقاً للحمامي.

طريق الطبري وهي الثالثة عن ابن مقسم من «المستتير» قرأ بها ابن سوار على أبي علي العطار والشرمقاني ومن «الوجيز» لأبي علي الأهوازي، وقرأ بها هو والشرمقاني

والعطار على أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبري فهذه ثلاث طرق للطبري. طريق الشنبوذي وهي الرابعة عنه من «المبهج» قرأ بها السبط على الشريف أبي الفضل، وقرأ بها على الكارزيني، وقرأ بها على أبي الفرج الشنبوذي. طريق النهرواني وهي الخامسة عن ابن مقسم من «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي علي العطار ومن «الكامل» قرأ بها أبو القاسم الهذلي على أبي الفضل الرازي، وقرأ بها الرازي والعطار على أبي الفرج النهرواني. طريق الرزاز وهي السادسة عنه من المصباح لأبي الكرم ومن «الموضح» و«المصباح» لابن خيرون وقرأ بها على عبد السيد بن عتاب وقرأ بها على أبي الحسن علي بن أحمد الرزاز فهذه ثلاث طرق للرزاز. طريق ابن مهران وهي السابعة عن ابن مقسم من الغاية له. طريق الخوارزمي عن ابن مقسم وهي الثامنة عنه من الكامل قرأها الهذلي على أبي نصر الهروي وقرأ بها على الخبازي وقرأ بها على أبي بكر أحمد بن إبراهيم الخوارزمي. طريق ابن شاذان وهي التاسعة عن ابن مقسم من كتابي ابن خيرون قرأها على عمه أبي الفضل أحمد ابن الحسن بن خيرون. أنبا أبو علي الحسن بن أحمد بن شاذان. طريق البزاز وهي العاشرة عن ابن مقسم من كامل الهذلي قرأها على القهندزي وقرأها على أبي الحسين الخبازي وقرأ بها على أبي نصر عبد الملك بن أحمد البزاز وقرأ بها البزاز وابن شاذان والخوارزمي وابن مهران والرزاز والنهرواني والشنبوذي والطبري والحمامي والسامري عشرتهم على أبي بكر محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن مقسم العطار البغدادي فهذه سبع وثلاثون طريقاً لابن مقسم. ومن طريق ابن صالح قرأ بها الداني على أبي الفتح فارس ومن «التجريد» قرأ بها ابن الفحام على عبد الباقي ابن فارس وقرأ بها على أبيه وقرأ بها فارس على أبي الحسن عبد الباقي بن الحسن الخراساني وقرأ بها على أبي علي أحمد بن عبيد الله بن حمدان بن صالح البغدادي فهذه طريقان لابن صالح. ومن طريق المطوعي ومن «المبهج» ومن «المصباح» قرأ بها سبط الخياط وأبو الكرم على الشريف عبد القاهر ومن تلخيص أبي معشر قرأ بها هو والشريف على الكارزيني ومن «التجريد» قرأ بها ابن الفحام على نصر الفارسي وقرأ بها على أبي الحسن السعيد وقرأ بها الكارزيني والسعيد على أبي العباس الحسن بن سعيد المطوعي فهذه أربع طرق للمطوعي وقرأ المطوعي وابن صالح وابن مقسم وابن عثمان الأربعة على أبي الحسن إدريس بن عبد الكريم الحداد وقرأ إدريس على أبي محمد خلف بن هشام البزاز؛ تمة ثلاث وخمسين طريقاً عن خلف.

(رواية خلاد) طريق ابن شاذان عنه. طريق ابن شنبوذ عنه من ثلاث طرق: طريق السامري وهي (الأولى) عنه من «الشاطبية» و«التيسير» قرأ بها الداني على أبي الفتح فارس ومن تجريد ابن الفحام ومن تلخيص ابن بليمة قرأ بها على عبد الباقي بن فارس وقرأ بها

على أبيه ومن كافي ابن شريح ومن روضة المعدل قرأ بها على ابن نفيس ومن «العنوان» قرأ بها أبو الطاهر على أبي القاسم الطرسوسي ومن «المجتبى» للطرسوسي المذكور ومن «الكامل» قرأ بها الهذلي على محمد بن الحسن الشيرازي وقرأ بها على أبي بكر محمد ابن الحسن الطحان ومن القاصد للخزرجي وقرأ بها هو والطحان والطرسوسي وابن نفيس وفارس خمستهم على أبي أحمد السامري فهذه عشر طرق للسامري. طريق الشنبوذي وهي (الثانية) عن ابن شنبوذ من «المبهج» قرأ بها سبط الخياط على عز الشرف العباسي. وقرأ بها على محمد بن الحسين الفارسي ومن كتابي ابن خيرون ومن مصباح أبي الكرم قرأ بها هو وابن خيرون على عبد السيد بن عتاب، وقرأ بها على محمد بن ياسين الحلبي وقرأ الحلبي والفارسي بها على أبي الفرج الشنبوذي فهذه أربع طرق للشنبوذي. طريق الشذائي وهي (الثالثة) عنه من مبهج السبط قرأ بها على الشريف أبي الفضل وقرأ بها على أبي عبد الله الكارزيني وقرأ بها على الشذائي وقرأ بها الشذائي والشنبوذي والسامري ثلاثهم عن أبي بكر بن شنبوذ فهذه خمسة عشر طريقاً لابن شنبوذ. طريق النقاش عن ابن شاذان من تلخيص ابن بليمة قرأ بها على أبي معشر ومن كتاب «الإعلان» قرأ بها الصفراوي على أبي الطيب عبد المنعم بن يحيى بن الخلوف وقرأ بها على أبيه وقرأ بها على أبي معشر ومن تلخيص أبي معشر قرأ بها على الشريف أبي القاسم الزيدي وقرأ بها على أبي بكر النقاش فهذه ثلاث طرق للنقاش وقرأ النقاش وابن شنبوذ على أبي بكر محمد بن شاذان الجوهري البغدادي فهذه ثمان عشر طريقاً لابن شاذان.

(طريق ابن الهيثم) عن خلاد. طريق القاسم بن نصر عنه قرأ بها الداني على أبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون ومن تلخيص ابن بليمة قرأ بها على القزويني وقرأ بها على طاهر وقرأ بها طاهر على أبيه عبد المنعم ومن كتاب «التبصرة» لمكي ومن «الهداية» للمهدوي قرأ بها على ابن سفيان ومن الهادي لابن سفيان المذكور وقرأ بها ابن سفيان ومكي على عبد المنعم بن غلبون وقرأ بها على أبي سهل صالح بن إدريس بن صالح البغدادي ومن «المبهج» قرأ بها السبط على الشريف عبد القاهر وقرأ بها على أبي عبد الله الفارسي ومن «الكامل» قرأ بها الهذلي على عبد الله بن شبيب وقرأ بها على الخزاعي ومنه أيضاً قرأها على أبي نصر الهروي وقرأ بها على الخبازي وقرأ بها الخبازي والخزاعي والفارسي على أبي بكر الشذائي وقرأ بها الشذائي وصالح على أبي سلمة عبد الرحمن بن إسحاق الكوفي وقرأ بها على القاسم بن نصر المازني فهذه ثمان طرق لابن نصر. طريق ابن ثابت عن الهيثم قرأ بها الداني على فارس بن أحمد ومن تلخيص ابن بليمة قرأ بها على عبد الباقي بن فارس وقرأ بها على فارس وقرأ بها فارس على أبي

الحسن عبد الباقي بن الحسن الخراساني بدمشق وقرأ بها علي أبي إسحاق وإبراهيم بن عمر بن عبد الرحمن البغدادي وقرأ بها علي محمد بن يوسف الناقد وقرأ بها علي أبي محمد عبد الله بن ثابت التوزي وقرأ ابن ثابت والقاسم بن نصر علي أبي عبد الله محمد ابن الهيثم الكوفي فهذه عشر طرق لابن الهيثم.

(طريق الوزان) عن خلاد من طريقين: الأولى طريق الصواف عن الوزان من سبع طرق عنه. طريق البزوري وهي (الأولى) عن الصواف قرأ بها الداني علي فارس بن أحمد ومن تلخيص ابن بليمة قرأ بها علي ابن نبت العروق وقرأ بها علي أبي العباس الصقلي وقرأ بها علي فارس وقرأ بها علي عبد الباقي بن الحسن ومن «الكامل» للهندي قرأ بها علي أحمد بن هاشم وقرأ بها علي أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الله الحذا وقرأ بها الحذا وعبد الباقي علي أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن عبد الله البزوري البغدادي فهذه ثلاث طرق للبزوري. طريق بكار وهي (الثانية) عن الصواف من التجريد قرأ بها ابن الفحام علي أبي الحسين الفارسي ومنه قرأ بها علي ابن غالب وقرأ بها علي أبي علي المالكي ومن «الروضة» للمالكي المذكور ومن غاية أبي العلاء قرأ بها علي أبي العز ومن كفاية أبي العز المذكور قرأ بها علي الواسطي ومن «المستنير» قرأ بها ابن سوار علي الشرمقاني والعطار ومنه قرأ بها أيضاً علي أبي الحسن الخياط ومن «الجامع» للخياط المذكور ومن «المستنير» أيضاً قرأ علي أبي الفتح بن شيطا ومن التذكار لابن شيطا المذكور وقرأ بها ابن شيطا والخياط والعطار والشرمقاني والواسطي والمالكي والفارسي سبعتهم علي أبي الحسن الحمامي ومن الروضة أيضاً للمالكي ومن تلخيص أبي معشر قرأ بها علي الشريف أبي القاسم الزيدي ومن غاية الهمداني قرأ بها علي القلانسي وقرأ بها علي غلام الهراس ومن «المستنير» أيضاً لابن سوار قرأ بها علي أبي الحسن الخياط ومن جامع الخياط المذكور وقرأ الخياط وغلام الهراس والزيدي والمالكي الأربعة علي أبي محمد الحسن بن محمد ابن داود الفحام، ومن مستنير ابن سوار أيضاً قرأ بها علي ابن شيطا ومن تذكار ابن شيطا أيضاً وقرأ بها ابن شيطا علي أبي الحسن بن العلاف ومن الغاية لأبي بكر بن مهران ومن «المستنير» أيضاً قرأ بها ابن سوار علي العطار وقرأ بها علي أبي الفرج النهرواني وقرأ النهرواني وابن مهران وابن العلاف والفحام والحمامي الخمسة علي أبي عيسى بكار بن أحمد بن عيسى فهذه عشرون طريقاً لبكار. طريق ابن عبيد وهي الثالثة عن الصواف قرى بها الداني علي فارس وقرأ بها ابن بليمة علي محمد بن أبي الحسن الصقلي وقرأ بها علي أبي العباس الصقلي وقرأ علي فارس وقرأ بها فارس علي أبي الحسن الخراساني بدمشق وقرأ بها علي أبي بكر محمد بن عبد الرحمن بن عبيد البغدادي. طريق أبي بكر

النقاش وهي الرابعة عن الصواف من تلخيص أبي معشر قرأ بها علي أبي القاسم الشريف
 وقرأ بها علي أبي بكر محمد بن الحسن النقاش. طريق ابن أبي عمر النقاش وهي الخامسة
 عن الصواف من التجريد لابن الفحام قرأ بها علي أبي نصر الفارسي ومن روضة أبي علي
 المالكي وقرأ بها الفارسي والمالكي علي أبي الحسين السوسنجردي ومن كفاية أبي العز
 قرأ علي أبي علي الواسطي ومن مستنير ابن سوار قرأ بها علي الشرمقاني وقرأ بها
 الشرمقاني والواسطي علي بكر بن شاذان ومنه أيضاً قرأ بها ابن سوار علي أبي علي العطار
 وقرأ بها علي أبي إسحاق الطبري ومن غاية ابن مهران وقرأ بها هو والطبري وبكر
 والسوسنجردي علي أبي الحسن محمد بن عبد الله بن مرة المعروف بابن أبي عمر
 النقاش الطوسي فهذه ست طرق له. طريق ابن حامد وهي السادسة عن الصواف من غاية
 ابن مهران قرأ بها علي أبي علي محمد بن أحمد بن حامد المقرئ بسمرقند. طريق
 الكتاني وهي السابعة عن الصواف من كتابي ابن خيرون والمصباح لأبي الكرم وقرأ بها
 علي عبد السيد بن عتاب وقرأ بها علي محمد بن ياسين وقرأ بها علي أبي حفص عمر بن
 إبراهيم الكتاني وقرأ بها الكتاني وابن حامد والنقاشان وابن عبيد وبكار والبرزوري سيختهم
 علي أبي علي الحسن بن الحسين الصواف فهذه ست وثلاثون طريقاً للصواف. (الثانية)
 عن الوزان. طريق البخري من كتاب «المستنير» قرأ بها ابن سوار علي أبي علي الحسين
 ابن الفضل الشرمقاني وابن عبد الله العطار وقرأ بها علي أبي إسحاق الطبري وقرأ بها علي
 أبي بكر أحمد بن عبد الرحمن بن الفضل بن الحسن بن البخري البغدادي المعروف
 بالولي وقرأ بها علي أبيه عبد الرحمن وقرأ بها أبوه والصواف علي أبي محمد القاسم بن
 يزيد بن كليب الوزان الأشجعي الكوفي وهذه ثمان وثلاثون طريقاً للوزان.

(طريق الطلحي) عن خلاد قال الداني أخبرنا بها أبو القاسم عبد العزيز بن جعفر
 الفارسي قال حدثنا بها عبد الواحد بن عمرو ومن كتاب «الكامل» قرأ بها أبو القاسم
 الهذلي علي أبي العباس أحمد بن هاشم بمصر وقرأ بها علي أبي الحسن علي بن أحمد
 الحمامي ببغداد وقرأ بها علي عبد الواحد بن عمر وقرأ بها عبد الواحد علي الإمام أبي
 جعفر محمد بن جرير الطبري وقرأ بها مراراً علي أبي داود سليمان بن عبد الرحمن بن
 حماد بن عمران بن موسى بن طلحة بن عبيد الله الطلحي الكوفي التمار وقرأ الطلحي
 والوزان وابن الهيثم وابن شاذان علي أبي عيسى خلاد بن خالد الشيباني مولاهم الكوفي
 الصيرفي (تتمة ثمان وستين) طريقاً لخلاد، وقرأ خلاد وخلف علي أبي عيسى سليم بن
 عيسى بن سليم بن عامر بن غالب الحنفي مولاهم الكوفي وقرأ سليم علي إمام الكوفة أبي
 عمارة حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الكوفي الزيات فذلك مائة وإحدى وعشرون

طريقاً عن حمزة.

وقرأ حمزة على أبي محمد سليمان بن مهران الأعمش عرضاً وقيل الحروف فقط،
وقرأ حمزة أيضاً على أبي حمزة حمران بن أعين وعلى أبي إسحاق عمرو بن عبد الله
السبيعي وعلى محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وعلى أبي محمد طلحة بن مصرف
اليامي وعلى أبي عبد الله جعفر الصادق بن محمد الباقر بن زين العابدين علي بن الحسين
ابن علي بن أبي طالب الهاشمي. وقرأ الأعمش وطلحة على أبي محمد يحيى بن وثاب
الأسدي، وقرأ يحيى على أبي شبل علقمة بن قيس وعلى ابن أخيه الأسود بن يزيد بن
قيس وعلى زر بن حبيش وعلى زيد بن وهب وعلى عبيدة بن عمرو السلماني، وعلى
مسروق بن الأجدع وقرأ حمران على أبي الأسود الديلمي وتقدم سنده، وعلى عبيد بن
نضيلة. وقرأ عبيد على علقمة وقرأ حمران أيضاً على محمد الباقر، وقرأ أبو إسحاق على
أبي عبد الرحمن السلمي وعلى زر بن حبيش وتقدم سندهما وعلى عاصم بن ضمرة وعلى
الحارث بن عبد الله الهمداني. وقرأ عاصم والحارث على علي وقرأ ابن أبي ليلى على
المنهال بن عمرو وغيره، وقرأ المنهال على سعيد بن جبير، وتقدم سنده، وقرأ علقمة
والأسود وابن وهب ومسروق وعاصم بن ضمرة والحارث أيضاً على عبد الله بن مسعود،
وقرأ جعفر الصادق على أبيه محمد الباقر وقرأ الباقر على أبيه زين العابدين، وقرأ زين
العابدين على أبيه سيد شباب أهل الجنة الحسين، وقرأ الحسين على أبيه علي بن أبي
طالب، وقرأ علي وابن مسعود رضي الله عنهما على رسول الله ﷺ.

وتوفي حمزة سنة ست وخمسين ومائة على الصواب ومولده سنة ثمانين وكان إمام
الناس في القراءة بالكوفة بعد عاصم والأعمش وكان ثقة كبيراً حجة رضيعاً قيماً بكتاب الله
مجوداً عارفاً بالفرائض والحريية حافظاً للحديث ورعاً عابداً خاشعاً ناسكاً زاهداً قانتاً لله لم
يكن له نظير، وكان يجلب الزيت من العراق إلى حلوان، ويجلب الجبن والجوز منها إلى
الكوفة قال له الإمام أبو حنيفة رحمه الله شيخان غلبتنا عليهما لسنا ننازعك عليهما: القرآن
والفرائض؛ وكان شيخه الأعمش إذا رآه يقول: هذا حبر القرآن وقال حمزة ما قرأت حرفاً
من كتاب الله إلا بأثر.

وتوفي خلف سنة تسع وعشرين ومائتين وستأتي ترجمته في قراءته إن شاء الله
تعالى.

وتوفي خلاد سنة عشرين ومائتين وكان إماماً في القراءة ثقة عارفاً محققاً مجوداً
أستاذاً ضابطاً متقناً قال الداني: هو أضبط أصحاب سليم وأجلهم.

وتوفي سليم سنة ثمان وقيل سنة سبع وثمانين ومائة وكان إماماً في القراءة ضابطاً لها محرراً حاذقاً، وكان أخص أصحاب حمزة وأضبظهم وأقومهم لحروف حمزة وهو الذي خلفه في القيام بالقراءة، قال يحيى بن عبد الملك: كنا نقرأ على حمزة فإذا جاء سليم قال لنا حمزة تحفظوا — أو — تثبتوا فقد جاء سليم.

وتوفي إدريس سنة اثنين وتسعين ومائتين عن ثلاث وتسعين سنة وكان إماماً ضابطاً متقناً ثقة روى عن خلف روايته واختياره، وسئل عنه الدارقطني فقال: ثقة وفوق الثقة بدرجة، وتقدمت وفاة ابن عثمان وهو ابن بويان في رواية قالون.

وتوفي ابن مقسم وهو محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن الحسين بن محمد بن سليمان بن داود بن عبيد الله بن مقسم، ومقسم هذا هو صاحب ابن عباس في ربيع الآخر سنة أربع وخمسين وثلاثمائة ومولده سنة خمس وستين ومائة وكان إماماً كبيراً في القراءات والنحو جميعاً، قال الدائي: مشهور بالضبط والإتقان عالم بالعربية حافظ للغة، حسن التصنيف في علوم القرآن.

وتوفي ابن صالح في حدود الأربعين وثلاثمائة كما تقدم في رواية البيهقي وأنه تلقن القرآن كله من إدريس وكان من الضبط والاتقان بمكان وتقدمت وفاة المطوعي في رواية الأصبهاني.

وتوفي ابن شاذان سنة ست وثمانين ومائتين وقد جاوز التسعين، وكان مقرئاً محدثاً روي ثقة مشهوراً حاذقاً متصديراً قال الدارقطني: ثقة.

وتوفي ابن الهيثم سنة تسع وأربعين ومائتين وكان قيماً بقراءة حمزة ضابطاً لها مشهوراً فيها حاذقاً، وقال الدائي: هو أجل أصحاب خلاد.

وتوفي الوزان قريباً من سنة خمسين ومائتين كذا قال الحافظ أبو عبد الله الذهبي وقال هو أجل أصحاب خلاد.

قلت: هو مشهور بالضبط والإتقان والحذق وعلى طريقه العراقيون قاطبة وتوفي الطلحي سنة اثنين وخمسين ومائتين وكان ثقة ضابطاً جليلاً متصديراً.

قراءة الكسائي — رواية أبي الحارث

طريق محمد بن يحيى عنه من طريق البطي من طريقين: الأولى طريق زيد بن علي من «التيسير» و«الشاطبية» قرأ بها الدائي على فارس بن أحمد، ومن «التجرید» لابن الفحام

ومن «التلخيص» لابن بليمة وقرأ بها علي أبي الحسن عبد الباقي بن فارس بن أحمد وقرأ بها علي أبيه وقرأ بها علي عبد الباقي بن الحسن السقا ومن كامل الهذلي قرأ بها علي أبي نصر القهندزي وقرأ بها علي أبي الحسين علي بن محمد الخبازي، وقرأ بها الخبازي والسقا علي زيد بن علي بن أبي بلال فهذه خمس طرق لزيد. الثانية بكار من طريقين: من «الهداية» للمهدوي قرأ بها علي الحسن أحمد بن محمد القنطري وقرأ بها علي أبي الفرج محمد بن الحسن بن علان ومن «الغاية» لابن مهران وقرأ بها ابن علان وابن مهران علي أبي عيسى بكار بن أحمد وقرأ بها بكار وزيد علي أبي الحسن أحمد بن الحسن البطي البغدادي فهذه سبع طرق للبطي. ومن طريق القنطري عن محمد بن يحيى من ثلاث طرق: الأولى طريق ابن أبي عمر من خمس طرق: طريق السوسنجردي وهي الأولى عن ابن أبي عمر من «التجريد» وقرأ بها ابن الفحام علي أبي الحسين الفارسي وقرأ ابن الفحام أيضاً علي أبي اسحاق المالكي وقرأ بها علي أبي علي المالكي، ومن «الكافي» قرأ بها ابن شريح علي أبي علي المالكي ومن «الروضة» لأبي علي المالكي المذكور ومن كفاية أبي العز وقرأ بها علي أبي علي الواسطي ومن غاية أبي العلاء قرأ بها علي أبي بكر المزرفي وقرأ بها علي محمد بن علي الخياط وقرأ بها الخياط وأبو علي الواسطي والمالكي ثلاثتهم علي أبي الحسن السوسنجردي فهذه ست طرق له. (طريق الحمامي) وهي الثانية عنه من المستنير قرأ بها ابن سوار علي الشرمقاني والطار. ومنه أيضاً قرأ بها علي أبي الحسن الخياط ومن «الجامع» للخياط المذكور ومن «الكامل» قرأ بها الهذلي علي أحمد بن هاشم ومن «المصباح» لأبي الكرم قرأ بها علي أبي القاسم علي بن أحمد بن البصري ومن كفاية أبي العز قرأ بها علي الحسن بن القاسم وقرأ بها هو وابن هاشم وابن البصري والخياط والطار والشرمقاني الستة علي أبي الحسن الحمامي فهذه سبع طرق للحمامي. (طريق بكر) وهي الثالثة عن ابن أبي عمر من المستنير قرأ بها ابن سوار علي أبي الحسن الخياط ومن الجامع للخياط المذكور وقرأ بها الخياط علي بكر بن شاذان. (طريق النهرواني) وهي الرابعة عنه من كفاية أبي العز قرأ بها علي أبي علي علي وقرأ بها علي أبي الفرج النهرواني. (طريق المصاحفي) وهي الخامسة عنه من مستنير ابن سوار قرأ بها علي أبي الحسن الخياط ومن «الجامع» للخياط أيضاً، وقرأ علي عبيد الله بن عمر المصاحفي وقرأ بها المصاحفي والنهرواني وبكر والحمامي والسوسنجردي خمستهم علي أبي الحسن محمد ابن عبد الله بن مرة المعروف بابن أبي عمر الطوسي فهذه ثمان عشرة طريقاً لابن أبي عمر. الثانية عن القنطري (طريق نصر بن علي) من كتابي أبي منصور بن خيرون ومصباح أبي الكرم وقرأ بها علي عبد السيد بن عتاب، وقرأ بها علي أبي عبد الله الحسين بن أحمد

الحربي وقرأ بها علي أبي القاسم نصر بن علي الضرير. الثالثة عن القنطري (طريق الضراب) من «المبهج» و«المصباح» قرأ بها السبط وأبو الكرم علي أبي الفضل العباسي، وقرأ بها علي محمد بن عبد الله الكارزيني ومن «الكامل» قرأ بها الهذلي علي أبي نصر الهروي وقرأ بها علي أبي الفضل الخزاعي وقرأ بها الخزاعي والكارزيني علي أبي شجاع فارس بن موسى الفرائضي الضراب، وقرأ الضراب ونصر وابن أبي عمر ثلاثهم علي أبي إسحاق إبراهيم بن زياد القنطري فهذه أربع وعشرون طريقاً للقنطري وقرأ القنطري والبطي علي أبي عبد الله محمد بن يحيى البغدادي المعروف بالكسائي الصغير وهذه إحدى وثلاثون طريقاً لابن يحيى.

(طريق سلمة) عن أبي الحارث. من طريق ثعلب من «التبصرة» لمكي ومن الهداية قرأ بها علي أبي عبد الله بن سفيان ومن الهادي لابن سفيان المذكور ومن «التذكرة» لأبي الحسن بن غلبون وقرأ بها مكي وابن سفيان وأبو الحسن علي أبيه أبي الطيب عبد المنعم ابن غلبون، وقرأ بها علي أبي الفرج أحمد بن موسى البغدادي، ومن «الكامل» للهذلي قرأ بها علي تاج الأئمة ابن هاشم وقرأ بها علي أبي الحسن الحمامي، وقرأ بها علي أبي طاهر ابن أبي هاشم وقرأ بها أبو طاهر وأبو الفرج البغدادي علي أبي بكر بن مجاهد، ومن كتاب السبعة لابن مجاهد المذكور قال حدثني أحمد بن يحيى ثعلب فهذه ست طرق لثعلب. ورواها ابن مجاهد أيضاً عن محمد بن يحيى المتقدم عن الليث وهو الذي في إسناد «الهداية» و«التبصرة» وقد أوردها الحافظ أبو عمرو في جامعه عن ابن مجاهد عن أحمد بن يحيى ثعلب، ورواها أبو الحسن بن غلبون في التذكرة من الطريقتين جميعاً سماعاً عن أبي الحسن المعدل وتلاوة علي والده عن أبي الفرج أحمد بن موسى كلاهما عن ابن مجاهد عنهما وكلاهما صحيح والله أعلم. (ومن طريق ابن الفرج) قرأتها علي الشيخ الصالح أبي علي الحسن بن أحمد بن هلال بجامع دمشق عن الإمام أبي الحسن علي بن أحمد المقدسي، أخبرنا الحافظ أبو الفرج عبد الرحمن بن علي البكري كتابة. وبالإسناد المتقدم إلى الحافظ أبي العلاء الهمداني وقرأ بها علي أبي بكر أحمد بن الحسين بن أحمد المزرفي القطان، وبإسنادي المتقدم إلى أبي طاهر بن سوار، وقرأ بها هو والمزرفي علي أبي الوليد عتبة بن عبد الملك بن عاصم الأندلسي وقرأ علي أبي الحسن علي بن محمد ابن إسماعيل بن محمد بن بشر الأنطاكي وقرأ علي أبي بكر أحمد بن صالح بن عمر بن إسحاق البغدادي وقرأ علي أبي الحسن أحمد بن جعفر بن محمد بن المنادي وقرأها علي أبي جعفر محمد بن الفرج الفسائي فهذه ثلاث طرق لابن الفرج. وقرأها ابن الفرج وثعلب علي سلمة بن عاصم البغدادي النحوي وهذه تسع طرق لسلمة، وقرأ محمد بن يحيى

وسلمة على أبي الحارث الليث بن خالد البغدادي «تتمة» أربعين طريقاً لأبي الحارث.

(رواية الدوري عن الكسائي) طريق جعفر بن محمد؛ فمن طريق ابن الجئلندا من «التيسير» و«الشاطبية» قرأ بها الداني على فارس بن أحمد ومن تلخيص ابن بليمة وبإسنادي إلى أبي الحسين الخشاب وقرأ بها على عبد الباقي بن فارس وقرأ بها على أبيه فارس وقرأ بها فارس على عبد الباقي بن الحسن الخراساني وقرأ بها على أبي بكر محمد بن علي ابن الحسن بن الجئلندا الموصلي فهذه أربع طرق له. ومن طريق ابن ديزويه قال الداني أخبرنا بها أبو محمد عبد الرحمن بن عمر بن محمد النحاس المعدل ومن «الكامل» لأبي القاسم الهذلي قرأ بها على تاج الأئمة ابن هاشم وقرأ بها على أبي محمد النحاس المذكور وقرأها على أبي عمر عبد الله بن أحمد بن ديزويه الدمشقي وقرأ ابن الجئلندا وابن ديزويه على أبي الفضل جعفر بن محمد بن أسد النصيبي الضرير فهذه ست طرق لجعفر ابن محمد.

(طريق أبي عثمان الضرير) عن الدوري؛ فمن طريق ابن أبي هاشم من ست طرق: طريق الفارسي وهي (الأولى عنه) قرأها الداني على عبد العزيز بن جعفر الفارسي. طريق السوسنجردي وهي (الثانية عنه) من التجريد قرأ بها ابن الفحام على أبي الحسن نصر الشيرازي ومن روضة المالكي ومن غاية أبي العلاء قرأ بها على أبي بكر محمد بن الحسين الشيباني وقرأ بها على أبي بكر محمد بن علي الخياط وقرأ الخياط والمالكي والشيرازي على أبي الحسن السوسنجردي، فهذه ثلاث طرق للسوسنجردي. طريق الحمامي وهي (الثالثة عنه) من «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبوي علي الشرمقاني والطار وأبي الحسن الخياط ومن «الجامع» للخياط المذكور ومن «الكامل» للهذلي قرأ بها على أبي الفضل الرازي ومن «المصباح» قرأ بها أبو الكرم على أبي نصر الهاشمي إلى آخر سورة الفتح وبإسنادي إلى الكندي وقرأ بها على الشريف أبي الفضل محمد بن المهدي بالله وقرأ بها على أبي الخطاب أحمد بن علي الصوفي وقرأ الصوفي والهاشمي والرازي والخياط والطار والشمقاني ستتهم على أبي الحسن علي بن أحمد الحمامي وهذه سبع طرق للحمامي. طريق المصاحفي وهي الرابعة من «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي علي الطار وقرأ بها على أبي الفرج عبيد الله بن عمر المصاحفي. طريق الصيدلاني وهي الخامسة عن أبي طاهر من مستنير ابن سوار قرأ بها على الشرمقاني وأبي الحسن الخياط ومن «الجامع» للخياط المذكور وقرأ بها على أبي القاسم عبيد الله بن أحمد الصيدلاني فهذه ثلاث طرق له. طريق الجوهرية وهي الثالثة عنه من «المستنير» أيضاً

قرأ بها ابن سوار على أبي علي العطار وقرأ بها على أبي الحسن علي بن محمد الجوهري وقرأ بها الجوهري والصيدلاني والمصاحفي والحمامي والسوسنجردى والفارسي ستهتم على أبي الطاهر عبد الواحد بن أبي هاشم البغدادي فهذه ست عشرة طريقاً لابن أبي هاشم. ومن طريق الشذائي من كتاب «المبهيج» وكتاب «المصباح» قرأ بها سبط الخياط وأبو الكرم على الشريف أبي الفضل العباسي وقرأ بها على أبي عبد الله الكارزيني وقرأ بها على أبي بكر أحمد بن نصر بن منصور بن عبد المجيد بن عبد المنعم الشذائي وغيره فهاتان طريقان للشذائي. وقرأ الشذائي وأبو طاهر على أبي عثمان سعيد بن عبد الرحيم بن سعيد الضرير البغدادي المؤدب إلا أن أبا طاهر لم يختم عليه وانتهى إلى التغابن فهذه ثمان عشرة طريقاً لأبي عثمان وقرأ أبو عثمان وجعفر على أبي عمر حفص بن عبد العزيز الدوري «تتمة» أربع وعشرين طريقاً للدوري.

وقرأ أبو الحارث والدوري على أبي الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز الكسائي الكوفي فذلك أربع وستون طريقاً للكسائي.

وقرأ الكسائي على حمزة وعليه اعتماده وتقدم سنده وقرأ أيضاً على محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وتقدم سنده وقرأ أيضاً على عيسى بن عمر الهمداني وروى أيضاً الحروف عن أبي بكر بن عياش وعن إسماعيل بن جعفر وعن زائدة بن قدامة وقرأ عيسى ابن عمر على عاصم وطلحة بن مصرف والأعمش وتقدم سندهم، وكذلك أبو بكر بن عياش، وقرأ إسماعيل بن جعفر على شيبه بن نصاح ونافع وتقدم سندهما وقرأ أيضاً إسماعيل على سليمان بن محمد بن مسلم بن جماز وعيسى بن وردان وسيأتي سندهما، وقرأ زائدة بن قدامة على الأعمش وتقدم سنده.

وتوفي الكسائي سنة تسع وثمانين ومائة على أشهر الأقوال عن سبعين سنة، وكان إمام الناس في القراءة في زمانه وأعلمهم بالقراءة. قال أبو بكر بن الأنباري: اجتمعت في الكسائي أمور: كان أعلم الناس بالنحو وأوحدهم في الغريب. وكان أوحد الناس في القرآن فكانوا يكثرون عليه حتى لا يضبط الأخذ عليهم فيجمعهم في مجلس ويجلس على كرسي ويتلو القرآن من أوله إلى آخره وهم يسمعون ويضبطون عنه حتى المقاطع والمبادئ. وقال ابن معين: ما رأيت بعيني هاتين أصدق لهجة من الكسائي.

وتوفي أبو الحارث سنة أربعين ومائتين وكان ثقة قيماً بالقراءة ضابطاً لها محققاً. قال الحافظ أبو عمرو: كان من جلة أصحاب الكسائي، وتقدمت وفاة أبي عمرو والدوري.

وتوفي محمد بن يحيى سنة ثمان وثمانين ومائتين وكان شيخاً كبيراً مقرئاً متصديراً محققاً جليلاً ضابطاً. قال الداني: هو أجل أصحاب أبي الحارث.

وتوفي البطي بعيد الثلاثمائة وكان مقرئاً صادقاً متصديراً جليلاً. قال الداني: هو من أجل أصحاب محمد بن يحيى.

وتوفي القنطري في حدود سنة عشر وثلاثمائة وكان مقرئاً ضابطاً معروفاً مقصوداً مقبولاً.

وتوفي ثعلب في جمادى الأولى سنة إحدى وتسعين ومائتين وكان ثقة كبير المحل عالماً بالقرآت امام الكوفيين في النحو واللغة.

وتوفي محمد بن الفرج قبيل سنة ثلاثمائة وكان مقرئاً نحوياً عارفاً ضابطاً مشهوراً.

وتوفي جعفر بن محمد بعد سنة سبع وثلاثمائة فيما قاله الذهبي وكان شيخ نصيبين في القراءة مع الحذق والضبط وهو من جلة أصحاب الدوري.

وتوفي ابن الجلنداء سنة بضع وأربعين وثلاثمائة وكان مقرئاً متصديراً متقناً ضابطاً. قال الداني: مشهور بالضبط والإتقان.

وتوفي ابن ديزويه بعد الثلاثين وثلاثمائة وكان ثقة معروفاً راوياً شهيراً ذا ضبط وإتقان.

وتوفي أبو عثمان بعد سنة عشر وثلاثمائة في قول الذهبي وكان مقرئاً جليلاً ضابطاً. قال الداني: هو من كبار أصحاب الدوري، وتقدمت وفاة أبي طاهر بن أبي هاشم في رواية حفص. وتقدمت وفاة الشاذلي في رواية السوسي.

قراءة أبي جعفر — رواية عيسى بن وردان

من طريق الفضل (طريق ابن شبيب) من خمس طرق: (طريق النهرواني) وهي الأولى عنه من كتابي أبي العز القلانسي ومن غاية أبي العلاء. وقرأ بها على أبي العز المذكور وقرأ بها على أبي علي الواسطي بالإسناد إلى سبط الخياط، وقرأ بها سبط الخياط على أبي الخطاب علي بن عبد الرحمن بن الجراح، وقرأ بها على الدينوري ومن «المصباح» لأبي الكرم قرأ بها على عبد السيد بن عتاب وقرأ بها على أبي الحسن أحمد بن رضوان الصيدلاني وأبي علي الشرمقاني وعلى أبي علي الحسن بن علي العطار، ومن «روضة» أبي علي المالكي ومن «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي علي الشرمقاني والعطار

ومن «الكامل» قرأ بها على المالكي المذكور، ومنه أيضاً قرأ على أبي نصر عبد الملك بن علي بن سبور ومن «الجامع» لابن فارس. وقرأ بها ابن فارس والطار والصيدلاني والشرمقاني وابن سبور والمالكي والدينوري والواسطي الثمانية على أبي الفرج عبد الملك ابن بكران النهرواني؛ فهذه ثلاث عشر طريقاً للنهرواني. طريق ابن العلاف وهي الثانية عنه من التذكار لأبي الفتح عبد الواحد بن شيطا قرأ بها على الأماطي وقرأ بها سبط الخياط على جده أبي منصور محمد بن أحمد الخياط وقرأ بها على أبي نصر أحمد بن مسرور الخباز وقرأ بها السبط أيضاً على أبي الخطاب بن الجراح وقرأ بها على أبي عبد الله الحسين بن الحسن الأماطي. ومن «المصباح» قرأ بها أبو الكرم على أبي القاسم بن عتاب وقرأ بها على أحمد بن رضوان وعلى أبي علي الحسن بن أبي الفضل الشرمقاني وعلى الحسن بن علي الطار، ومن «المستنير» قرأ بها ابن سوار على الشرمقاني والطار وقرأ بها الطار وابن رضوان والشرمقاني والخبازي والأماطي الخمسة على أبي الحسن بن العلاف فهذه ثمان طرق لابن العلاف. طريق الخبازي وهي الثالثة عنه من كامل الهذلي قرأها الهذلي على أبي نصر القهندزي وقرأها على أبي الحسن الخبازي. طريق الوراق وهي الرابعة عنه ومنه قرأ بها الهذلي أيضاً على ابن شبيب وقرأ بها على الخزاعي وقرأ بها على منصور بن محمد الوراق. طريق ابن مهران وهي الخامسة عنه من كتاب «الغاية» له وقرأ بها ابن مهران والوراق والخبازي وابن العلاف والنهرواني على أبي القاسم زيد بن علي بن أحمد بن محمد بن أبي بلال البزاز الكوفي، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن أحمد بن عمر الداجوني، وقرأ بها على أبي بكر أحمد بن محمد بن عثمان بن شبيب الرازي، فهذه أربع وعشرون طريقاً لابن شبيب. طريق ابن هارون الرازي من كتابي «الإرشاد» و«الكفاية» لأبي العز القلانسي وقرأ بها على الشيخ أبي علي الحسن بن القاسم الواسطي وقرأ بها على القاضي أبي العلاء الواسطي. وقال سبط الخياط أخبرنا بها أبو الفضل العباسي قال أخبرنا أبو عبد الله محمد بن الحسين الكارزيني وقال أبو معشر الطبري أخبرنا الكارزيني المذكور وقرأ بها أبو منصور بن خيرون وأبو الكرم الشهرزوري على عبد السيد بن عتاب، وقرأ بها على أبي طاهر محمد بن ياسين الحلبي وقرأ الحلبي والكارزيني وأبو العلاء الواسطي على أبي الفرج محمد بن أحمد بن إبراهيم الشنبوذي المعروف بالشطوي وبإسنادي إلى أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله بن مسبح الفضي، وقرأ بها على أبي الحسن عبد الباقي بن فارس وقرأ على عبد الباقي بن الحسن الخراساني وقرأ بها هو والشطوي على أبي بكر محمد بن أحمد بن هارون الرازي؛ وهذه سبع طرق لابن هارون، وقرأ بها ابن هارون وابن شبيب على أبي العباس الفضل بن شاذان بن عيسى الرازي فهذه

طريق هبة الله من طريق الحنبلي من كتابي «الإرشاد» و«الكفاية» لأبي العز وقرأ بها على أبي علي الواسطي ومن كتابي «الموضح» و«المفتاح» لابن خيرون ومن «المصباح» لأبي الكرم وقرأ بها هو وابن خيرون على عبد السيد بن عتاب وقرأ بها ابن عتاب والواسطي على القاضي أبي العلاء محمد بن علي بن أحمد بن يعقوب الواسطي، وقرأ بها على أبي عبد الله محمد بن أحمد بن الفتح بن سيما ويقال أحمد بن محمد بن سيما بن الفتح الحنبلي فهذه خمس طرق للحنبلي، ومن طريق الحمامي من كتاب الروضة لأبي علي المالكي ومن جامع أبي الحسين نصر بن عبد العزيز الفارسي وقرأ بها سبط الخياط على أبي القاسم يحيى بن أحمد بن أحمد القصري وقرأ بها أبو الكرم الشهرزوري على عبد السيد بن عتاب، وقرأ بها ابن عتاب والقصري والفارسي والمالكي على أبي الحسن علي بن أحمد بن عمر بن حفص بن عبد الله الحمامي؛ وهذه أربع طرق عن الحمامي. وقرأ بها الحمامي والحنبلي على أبي القاسم هبة الله بن محمد بن الهيثم البغدادي وقرأ بها على أبيه جعفر، فهذه تسع طرق لهبة الله؛ وقرأ بها جعفر والفضل على أبي الحسن أحمد ابن يزيد الحلواني وقرأ بها على قالون وقرأ بها على أبي الحارث عيسى بن وردان المدني الحذا. تمة أربعين طريقاً لعيسى بن وردان.

(رواية ابن جمار) طريق الهاشمي من طريق ابن رزين من كتاب «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي الحسن بن أبي الفضل الشرمقاني وقرأ بها على أبي بكر محمد بن عبد الله بن المرزبان الأصبهاني، وقرأ بها على أبي عمر محمد بن أحمد بن عمر الخرقى الأصبهاني، وقرأ بها على خاله أبي عبد الله محمد بن جعفر بن محمود الأشناني، ومن كتاب «المصباح» قرى بها أبو الكرم على عبد السيد بن عتاب وقرأ بها على أبي بكر محمد بن عبد الله بن المرزبان المذكور ومن «الكامل» للذهلي قرأها على أبي نصر منصور ابن أحمد القهндزي وقرأ بها على الأستاذ أبي الحسين علي بن محمد الخبازي وقرأ بها على أبي بكر محمد بن عبد الرحمن بن الفضل الجوهري وأبي جعفر محمد بن جعفر المغازلي، وقرأ بها المغازلي والجوهري والأشناني على أبي عبد الله محمد بن أحمد بن الحسن بن عمر الثقفي ويعرف بالكسائي. ومن المصباح أيضاً قال أخبرنا أبو علي الحسن ابن أحمد الحداد أنه قرأ على أبي القاسم عبد الله بن محمد العطار الأصبهاني قال: قرأت على أبي عبد الله الأشناني المذكور. وقال سبط الخياط أخبرني بها الشريف أبو الفضل العباسي شيخنا قال أخبرنا أبو عبد الله محمد بن الحسين الفارسي وقرأ بها على الحسن بن

سعيد المطوعي وقرأ بها المطوعي والكسائي على أبي بكر ويقال أبو عبد الله محمد بن
 عبد الله بن شاكر الصيرفي الرملي، وقرأ بها على أبي العباس أحمد بن سهل المعروف
 بالطيان وقرأ بها على أبي عمران موسى بن عبد الرحمن البزاز وقرأ بها على أبي عبد الله
 محمد بن عيسى بن إبراهيم بن رزين الأصبهاني فهذه ست طرق لابن رزين. ومن طريق
 الأزرق الجمال وهي الثانية عن الهاشمي من «المصباح» لأبي الكرم ومن كتابي ابن خيرون
 قرأ بها على أبي القاسم عبد السيد بن عتاب، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن عمر بن
 موسى بن عثمان بن زلال النهاوندي سنة ثلاث وعشرين وأربعمائة، وقرأ بها على أبي
 الحسن علي بن اسماعيل بن الحسن بن العباس الخاشع القطان وقرأ بها على أبي عبد الله
 محمد بن عبد الله بن الحسن بن سعيد الرازي وقرأ بها على أبي عبد الله الحسين بن
 علي بن حماد بن مهران الأزرق الجمال بقزوين، وقرأ بها الجمال وابن رزين على أبي
 أيوب سليمان بن داود بن علي بن عبد الله بن عياش الهاشمي البغدادي فهذه تسع طرق
 للهاشمي. طريق الدوري من طريق ابن النفاخ من طريقين: الأولى من طريق ابن بهرام من
 كتاب «الكامل» قرأ بها أبو القاسم الهذلي على أبي محمد عبد الله بن محمد الزارع
 الأصبهاني الخطيب، وقرأ بها على أبي جعفر محمد بن جعفر بن محمد التميمي، وقرأ بها
 على أبي بكر محمد بن أحمد بن عبد الوهاب بن داود بن بهرام الأصبهاني الضرير. الثانية
 طريق المطوعي قرأها سبط الخياط على الشريف عبد القاهر العباسي وقرأها على الكارزيني
 وقرأها على أبي العباس المطوعي وقرأ بها المطوعي وابن بهرام على أبي الحسن محمد
 ابن محمد بن عبد الله بن بدر النفاخ الباهلي البغدادي. ومن طريق ابن نهشل من الكامل
 قرأ بها الهذلي على أبي محمد الزارع وقرأ بها على الأستاذ أبي جعفر المغازلي وقرأ بها
 على أبي بكر محمد بن أحمد الأصبهاني الضرير وقرأ بها على أبي عبد الله جعفر بن عبد
 الله بن الصباح بن نهشل الأنصاري الأصبهاني، وقرأ ابن نهشل وابن بهرام على أبي عمر
 حفص بن عمر الدوري إلا أن الأكثر على أن ابن بهرام قرأ الحروف فقط فهذه ثلاث طرق
 للدوري. وقرأ الدوري والهاشمي على أبي اسحاق اسماعيل بن جعفر بن أبي كثير المدني.
 وقرأ على أبي الربيع سليمان بن مسلم بن جماز الزهري مولاهم المدني. تنمة اثنتي عشرة
 طريقاً لابن جماز. وقرأ ابن جماز وابن وردان على إمام قراء المدينة أبي جعفر يزيد بن
 القعقاع المخزومي المدني، وقيل إن اسماعيل بن جعفر قرأ على أبي جعفر نفسه، أثبت
 ذلك بعض حفاظنا، فذلك اثنتان وخمسون طريقاً لأبي جعفر. وقرأ أبو جعفر على مولا
 عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي وعلى الحبر البحر عبد الله بن عباس الهاشمي
 وعلى أبي هريرة عبد الرحمن بن صخر الدوسي، وقرأ هؤلاء الثلاثة على أبي المنذر أبي

ابن كعب الخزرجي، وقرأ أبو هريرة وابن عباس أيضاً على زيد بن ثابت. وقيل إن أبا جعفر قرأ على زيد نفسه وذلك محتمل فإنه صح أنه أتى به إلى أم سلمة زوج النبي ﷺ رضي الله عنها فمسحت على رأسه ودعت له وأنه صلى بابن عمر بن الخطاب وأنه أقرأ الناس قبل الحرة، وكانت الحرة سنة ثلاث وستين. وقرأ زيد وأبي علي رسول الله ﷺ.

وتوفي أبو جعفر سنة ثلاثين ومائة على الأصح وكان تابعياً كبير القدر انتهت إليه رئاسة القراءة بالمدينة. قال يحيى بن معين: كان إمام أهل المدينة في القراءة وكان ثقة. وقال يعقوب بن جعفر بن أبي كثير: كان إمام الناس بالمدينة أبو جعفر. وروى ابن مجاهد عن أبي الزناد قال: لم يكن بالمدينة أحد أقرأ للسنة من أبي جعفر. وقال الإمام مالك: كان أبو جعفر رجلاً صالحاً. وروينا عن نافع قال: لما غسل أبو جعفر بعد وفاته نظرنا ما بين نحره إلى فؤاده مثل ورقة المصحف قال: فما شك أحد ممن حضره أنه نور القرآن. ورؤي في المنام بعد وفاته على صورة حسنة فقال: بَشُرُ أصحابي وكل من قرأ قراءتي أن الله قد غفر لهم وأجاب فيهم دعوتي وأمرهم أن يصلوا هذه الركعات في جوف الليل كيف استطاعوا.

وتوفي ابن وردان في حدود سنة ستين ومائة وكان مقرئاً رأساً في القرآن ضابطاً لها محققاً من قدماء أصحاب نافع ومن أصحابه في القراءة على أبي جعفر.

وتوفي ابن جماز بعيد سنة سبعين ومائة وكان مقرئاً جليلاً ضابطاً نبيلاً مقصوداً في قراءة أبي جعفر ونافع روى القراءة عرضاً عنهما.

وتوفي إسماعيل بن جعفر ببغداد سنة ثمانين ومائة على الصواب وكان إماماً جليلاً ثقة عالماً مقرئاً ضابطاً.

وتوفي ابن شاذان في حدود سنة تسعين ومائتين وكان إماماً كبيراً ثقة عالماً. قال الداني: لم يكن في دهره مثله في علمه وفهمه وعدالته وحسن اطلاعه.

وتوفي ابن شبيب سنة اثنتي عشرة وثلاثمائة بمصر وكان شيخاً كبيراً مقرئاً متصديراً مشهوراً مشاراً إليه بالضبط والتحقيق والإتقان والحذق.

وتوفي ابن هارون سنة بضع وثلاثين وثلاثمائة ببغداد وكان مقرئاً جليلاً ضابطاً حاذقاً مشهوراً محققاً.

وتوفي هبة الله في حدود سنة خمسين وثلاثمائة وكان مقرئاً حاذقاً ضابطاً مشهوراً

وتوفي الحنبلي بعيد سنة تسعين وثلاثمائة فيما أظن وكان مقرئاً متصدراً مقبولاً.

وتوفي الحمامي في شعبان سنة سبع عشرة وأربعمائة عن تسعين سنة وكان شيخ العراق ومسند الآفاق مع الثقة والبراعة وكثرة الروايات والدين. قال الحافظ أبو بكر الخطيب: كان صدوقاً ديناً فاضلاً تفرد بأسانيد القرآت وعلوها.

وتوفي الهاشمي سنة تسع عشرة ومائتين ببغداد وكان مقرئاً ضابطاً مشهوراً ثقة كتب القراءة عن إسماعيل بن جعفر. قال الخطيب البغدادي: مات داود بن علي وابنه حمل فلما ولد سموه باسمه داود. وكان سليمان ثقة صدوقاً. وتقدمت وفاة الدوري في قراءة أبي عمرو.

وتوفي ابن رزين سنة ثلاث وخمسين ومائتين على الصحيح وكان إماماً في القرآت كبيراً وثقة في النقل مشهوراً، له في القراءة اختيار روياه عنه ومؤلفات مفيدة نقلت عنه، وروى عنه الأئمة والمقرئون وتقدمت وفاة الجمال في رواية هشام.

وتوفي ابن النفاخ سنة أربع عشرة وثلاثمائة بمصر وكان ثقة مشهوراً صالحاً، قال ابن يونس: كان ثقة ثباتاً صاحب حديث متقللاً من الدنيا.

وتوفي ابن نهشل سنة أربع وتسعين ومائتين وكان إماماً في القراءة مجوداً فاضلاً ضابطاً. وكان إمام جامع أصبهان.

قراءة يعقوب — رواية رويس

(طريق التمار عنه) من طريق النخاس — بالخاء المعجمة — عن التمار من سبع طرق: طريق الحمامي وهي الأولى عن النخاس من سبع طرق من التذكار لابن شيطا ومن مفردة ابن الفحام قرأ بها أبو القاسم بن الفحام على أبي الحسين نصر الفارسي، ومن كتاب «الجامع» لنصر المذكور وقرأ بها ابن الفحام أيضاً على ابن غالب وقرأ بها علي أبي علي المالكي ومن «الكامل» للهللي قرأ بها علي أبي علي المالكي أيضاً، ومن كتاب «الروضة» للمالكي المذكور ومن كتابي «الإرشاد» و«الكفاية» لأبي العز قرأ بها علي أبي علي الواسطي ومن غاية أبي العلاء الحافظ قرأ بها علي أبي العز المذكور ومن «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي علي الشرمقاني. ومن «المستنير» أيضاً قرأ بها علي أبي علي العطار إلى آخر سورة إبراهيم، ومنه أيضاً قرأ بها علي أبي الحسن علي بن محمد بن علي

الخياط ومن «الجامع» لأبي الحسن الخياط المذكور ومن «المصباح» قرأ بها أبو الكرم على الشريف أبي نصر أحمد بن علي الهاشمي، ومن «الكامل» للهدلي وقرأ بها على عبد الملك بن علي بن شابور بن نصر وقرأ ابن شابور والخياط والطار والهاشمي والشمقاني والواسطي والمالكي والفارسي وابن شيطا تسعتهم على أبي الحسن علي بن أحمد الحمامي فهذه خمس عشرة طريقاً للحمامي. طريق القاضي أبي العلاء وهي الثانية عن النخاس من كتابي أبي العز القلانسي قرأ بها على الحسن بن القاسم ومن كتابي ابن خيرون قرأ بها على عبد السيد بن عتاب، ومن «المصباح» قرأ بها أبو الكرم على ابن عتاب القرآن كله وعلى أبي الفضل أحمد بن الحسن بن خيرون إلى آخر الأنعام، وقرأ بها الحسن وابن عتاب وأبو الفضل على القاضي أبي العلاء محمد بن علي بن أحمد بن يعقوب الواسطي فهذه ست طرق للقاضي أبي العلاء. طريق السعيدي وهي الثالثة عن النخاس قرأ بها أبو القاسم بن الفحام على أبي الحسين الفارسي ومن «الجامع» للفارسي المذكور وقرأ بها على أبي الحسن علي بن جعفر السعيدي. طريق ابن العلاف وهي الرابعة عن النخاس من «المستنير» قرأ بها أبو طاهر بن سوار على الحسن بن أبي الفضل الشمقاني ومن كتاب «التذكار» لابن شيطا وقرأ بها ابن شيطا والشمقاني على أبي الحسن علي بن محمد بن يوسف بن العلاف. طريق الكارزيني وهي الخامسة عن النخاس من «المبهبج» قرأ بها سبط الخياط على الشريف أبي الفضل ومن «المصباح» قرأ بها أبو الكرم عليه أيضاً، ومن كفاية أبي العز قرأ بها على أبي علي الواسطي ومن «الكامل» لأبي القاسم الهدلي ومن تلخيص أبي معشر الطبري وقرأ بها هو والهدلي والواسطي والشريف وأبو الفضل على أبي عبد الله محمد بن الحسين بن اذر بهرام الكارزيني فهذه خمس طرق للكارزيني. طريق الخبازي وهي السادسة عن النخاس من الكامل قرأ بها الهدلي على منصور بن أحمد القهندزي وقرأ بها على الأستاذ أبي الحسين علي بن محمد بن الحسين الخبازي. طريق الخزاعي وهي السابعة عن النخاس من كامل الهدلي أيضاً قرأ بها على عبد الله بن شبيب وقرأ بها على أبي الفضل محمد بن جعفر بن عبد الكريم بن بديل الخزاعي. وقرأ بها الخزاعي والخبازي والكارزيني وابن العلاف والسعيدي والقاضي أبو العلاء والحمامي سبتهم على أبي القاسم عبد الله بن الحسن بن سليمان النخاس «بالحاء المعجمة» البغدادي. فهذه ثنتان وثلاثون طريقاً للنخاس.

(ومن طريق أبي الطيب عن التمار) من طريقين: من غاية أبي العلاء الهمداني قرأ بها على أبي علي الحسن بن أحمد الحداد وقرأ بها على أبي القاسم عبد الله بن محمد الطار وقرأ بها على أبي جعفر محمد بن جعفر بن محمد التميمي وأبي الحسن علي ابن

محمد بن عبد الله الزاهد المعروف بابن أبولة، وقرأ بها علي أبي الطيب محمد بن أحمد ابن يوسف البغدادي فهذه طريقتان له. ومن طريق أبي الحسن محمد بن مقسم عن التمار من غاية أبي بكر بن مهران ومن «الكامل» قرأ بها الهذلي علي محمد بن أحمد النوجاباذي ومحمد بن علي الزنبيلي وقرأ بها علي أبي نصر منصور بن أحمد بن ابراهيم العراقي وقرأ بها — أعني العراقي وابن مهران — علي أبي الحسن أحمد بن أبي بكر محمد بن الحسن بن يعقوب بن مقسم العطار البغدادي وغيره فهذه ثلاث طرق لابن مقسم. ومن طريق الجوهرى عن التمار قرأ بها الحافظ أبو عمرو الداني علي أبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون ومن «التذكرة» لابن غلبون المذكور وقرأها علي أبي الحسن علي بن ابراهيم البصري وقرأ بها الداني أيضاً علي أبي الفتح فارس وقرأ بها علي أبي الحسن عبد الباقي بن الحسن الخراساني وقرأ علي أبي الحسن علي بن محمد بن جعفر البغدادي، ومن «الكامل» للهذلي قرأها علي أبي نصر القهندزي وقرأ بها علي أبي الحسين الخبازي وقرأ بها الخبازي والبغدادي علي أبي الحسن علي بن عثمان بن حبشان الجوهرى فهذه أربع طرق للجوهرى. وقرأ بها الجوهرى وابن مقسم وأبو الطيب والنخاس الأربعة علي أبي بكر محمد بن هارون بن نافع بن قريش بن سلامة التمار البغدادي وقرأ التمار علي أبي عبد الله محمد بن المتوكل اللؤلؤى البصري المعروف برويس. (تتمة) إحدى وأربعين طريقاً لرويس.

(رواية روح) طريق ابن وهب من طريق المعدل من ثلاث طرق: طريق ابن خشنام وهي الأولى عن المعدل من عشر طرق من التذكار لابن شيطا ومن مفردة ابن الفحام وقرأ بها ابن الفحام علي أبي الحسين الفارسي ومن «الجامع» للفارسي المذكور ومن «الجامع» لابن فارس الخياط وقرأ بها ابن الفحام أيضاً علي أبي إسحاق ابراهيم بن إسماعيل بن غالب الخياط وقرأ بها علي أبي علي الحسن بن ابراهيم المالكي ومن «الروضة» لأبي علي المالكي المذكور ومن «الكامل» قرأ بها الهذلي علي المالكي المذكور وقرأ بها المالكي والفارسي وابن فارس الخياط وابن شيطا علي أبي أحمد عبد السلام بن الحسين بن محمد ابن عبد الله بن طيفور البصري وأبي محمد الحسن بن يحيى الفحام ومن غاية أبي العلاء قرأ بها علي أبي العز ومن «الإرشاد» و«الكفاية» لأبي العز القلانسي المذكور قرأ بها علي أبي الحسن بن القاسم الواسطي ومن «الكامل» للهذلي قرأ بها علي أبي نصر عبد الملك ابن شابور البغدادي وقرأ بها هو والواسطي علي القاضي أبي الحسين أحمد بن عبد الكريم ابن عبد الله الشينيزي. زاد ابن شابور فقرأ علي عبد السلام بن أبي الحسين المذكور. ومن غاية أبي العلاء أيضاً قرأ بها علي أبي العز أيضاً وقرأ بها علي أبي بكر محمد بن نزار بن

القاسم بن يحيى التكريتي بالجامدة ومن «المستتير» لابن سوار من تلخيص أبي معشر الطبري وقرأ بها على أبي القاسم المسافر بن الطيب بن عباد البصري، ومن كتابي أبي منصور بن خيرون قرأ بها على عمه أبي الفضل أحمد بن الحسن خيرون، ومن «المصباح» وكتابي ابن خيرون قرأ بها أبو الكرم وأبو منصور بن خيرون أيضاً على عبد السيد بن عتاب، وقرأ بها ابن عتاب وأبو الفضل بن خيرون أيضاً على أبي القاسم المسافر بن الطيب البصري المذكور، ومن «المصباح» أيضاً قرأ بها أبو الكرم على أبي المعالي ثابت بن بندار وأبي الحسن أحمد بن عبد القادر وأبي الخطاب علي بن عبد الرحمن بن هارون، وقرأ الثلاثة على المسافر بن الطيب. ومن «المبهج» و«المصباح» قرأ بها السبط وأبو الكرم على عز الشرف العباسي وقرأ بها على أبي عبد الله الكارزيني ومن «الكامل» قرأ بها الهذلي أيضاً على أبي الحسن علي بن أحمد الجوردكي ومنه أيضاً قرأ بها أيضاً على عبد الله بن شبيب وقرأ بها على أبي الفضل الخزاعي ومنه أيضاً قرأها على أبي نصر الهروي وقرأ بها على أبي الحسين الخبازي وقرأ بها الداني على أبي الحسن طاهر بن غلبون. ومن «التذكرة» لابن غلبون المذكور وقرأ بها ابن غلبون والخبازي والخزاعي والجوردكي والكارزيني والمسافر والتكريتي والشينيزي والحسن الفحام وعبد السلام عشرتهم على أبي الحسن علي بن إبراهيم بن خشنام المالكي البصري فهذه سبع وثلاثون طريقاً لابن خشنام.

طريق ابن اشته وهي الثانية عن المعدل من «المستتير» قرأ بها ابن سوار على أبي علي الشرمقاني وقرأ بها الشرمقاني على أبي الحسن بن العلاف وقرأ بها على أبي عبد الله محمد بن عبد الله البروجردي المؤدب وقرأ بها على أبي بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن اشته الأصبهاني. طريق هبة الله وهي الثالثة عن المعدل من طريقين: من الغاية لابن مهروان قرأ بها على أبي القاسم هبة الله بن جعفر بن محمد بن الهيثم البغدادي ومن «المصباح» قرأ بها الشهرزوري على عبد السيد بن عتاب وقرأ بها على القاضي أبي العلاء وقرأ بها على أحمد بن محمد بن سيما بن الفتح الحنبلي وقرأ بها على هبة الله بن جعفر وقرأ بها هبة الله وابن اشته وابن خشنام ثلاثتهم على أبي العباس محمد بن يعقوب بن الحجاج بن معاوية بن الزبرقان بن صخر التيمي المعدل فهذه أربعون طريقاً للمعدل. وقد وقع في أخبار ابن العلاف أن ابن اشته قرأ على أحمد بن حرب المعدل والصبواب محمد ابن يعقوب المعدل كما ذكره ابن اشته في كتابه، وأيضاً فإن ابن حرب قديم الوفاة لم يدركه ابن اشته ولو أدركه لذكره في جملة شيوخه من كتابه. وقرأ هبة الله أيضاً على أحمد بن يحيى الوكيل صاحب روح سنة ثلاث وثمانين ومائتين ومن هذه الطرق ساق الإسناد ابن مهران في الغاية وأبو الكرم في «المصباح» وله عنهما انفرادات نذكرها إن شاء

الله تعالى. ومن طريق حمزة بن علي عن ابن وهب من كتاب «الكامل» لأبي القاسم
 الهذلي قرأ بها علي أبي نصر منصور بن أحمد الهروي القهندزي وقرأ بها علي أبي
 الحسين علي بن محمد الخبازي وقرأ بها علي أبي بكر أحمد بن إبراهيم المؤدب وقرأ بها
 علي أبي بكر محمد بن الياس بن علي وقرأ بها علي عمه حمزة بن علي البصري، وقرأ
 حمزة والمعدل علي أبي بكر محمد بن وهب بن يحيى بن العلاء بن عبد الحكم بن
 هلال بن تميم الثقفي البغدادي فهذه إحدى وأربعون طريقاً لابن وهب. طريق الزبير عن
 روح من طريق غلام بن شنبوذ من طريقين: من غاية أبي العلاء قرأ بها علي أبي الحسن
 ابن أحمد الحداد وقرأ بها علي أبي القاسم عبد الله بن محمد العطار وقرأ بها علي أبي
 جعفر محمد بن جعفر الأصبهاني المغازلي وأبي الحسن علي بن محمد الزاهد الفقيه،
 وقرأ بها علي أبي الطيب محمد بن أحمد بن يوسف البغدادي المعروف بغلام بن شنبوذ.
 ومن طريق ابن حبشان من «الكامل» قرأ بها الهذلي علي أبي نصر منصور بن أحمد وقرأ
 بها علي الأستاذ أبي الحسين علي بن محمد الأصبهاني وقرأ بها علي أبي الحسن علي
 ابن عثمان بن حبشان الجوهري وقرأ ابن حبشان وغلام بن شنبوذ علي الفقيه أبي عبد الله
 الزبير بن أحمد بن سليمان بن عبد الله بن عاصم بن المنذر بن الزبير بن العوام الأسدي
 الزبير البصري الشافعي الضرير فهذه ثلاث طرق للزبير. وقرأ الزبير وابن وهب علي
 أبي الحسن روح بن عبد المؤمن بن عبدة بن مسلم الهذلي مولاهم البصري النحوي (تتمة
 أربع وأربعين طريقاً لروح). وقرأ روح ورويس علي إمام البصرة أبي محمد يعقوب بن
 إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي مولاهم البصري فذلك خمس
 وثمانون طريقاً ليعقوب، وقرأ يعقوب علي أبي المنذر سلام بن سليمان المزني مولاهم
 الطويل وعلي شهاب بن شريفة وعلي أبي يحيى مهدي بن ميمون المعولي وعلي أبي
 الأشهب جعفر بن حيان العطاردي وقيل إنه قرأ علي أبي عمرو نفسه وقرأ سلام علي
 عاصم الكوفي وعلي أبي عمرو وتقدم سندهما، وقرأ سلام أيضاً علي أمي المجشر عاصم
 ابن العجاج الجحدري البصري وعلي أبي عبد الله يونس بن عبيد بن دينار العبسي مولاهم
 البصري وقرأ علي الحسن بن أبي الحسن البصري وتقدم سنده، وقرأ الجحدري أيضاً علي
 سليمان بن قتيبة التيمي مولاهم البصري وقرأ علي عبد الله بن عباس وقرأ شهاب علي أبي
 عبد الله هارون بن موسى العتكي الأعور النحوي وعلي المعلا بن عيسى، وقرأ هارون علي
 عاصم الجحدري وأبي عمرو بسندهما وقرأ هارون أيضاً علي عبد الله بن أبي إسحاق
 الحضرمي وهو أبو جد يعقوب، وقرأ علي يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم يسندهما
 المتقدم وقرأ المعلا علي عاصم الجحدري بسنده وقرأ مهدي علي شعيب بن الحجاب

وقرأ على أبي العالية الرياحي وتقدم سنده وقرأ أبو الأشهب على أبي رجا عمران بن ملحان العطاردي، وقرأ أبو رجا على أبي موسى الأشعري وقرأ أبو موسى على رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم وهذا سند في غاية من الصحة والعلو.

وتوفي يعقوب سنة خمس ومائتين وله ثمان وثمانون سنة وكان إماماً كبيراً ثقة عالماً صالحاً ديناً انتهت إليه رئاسة القراءة بعد أبي عمرو، وكان إمام جامع البصرة سنين. قال أبو حاتم السجستاني: هو أعلم من رأيت بالحروف والاختلاف في القراءات وعلله ومذاهبه ومذاهب النحوي وأروى الناس لحروف القرآن وحديث الفقهاء. وقال الحافظ أبو عمرو الداني: واثم بيعقوب في اختياره عامة البصريين بعد أبي عمرو فهم أو أكثرهم على مذهبه قال: وسمعت طاهر بن غلبون يقول: إمام الجامع بالبصرة لا يقرأ إلا بقراءة يعقوب. ثم روى الداني عن شيخه الخاقاني عن محمد بن محمد بن عبد الله الأصبهاني أنه قال: وعلى قراءة يعقوب إلى هذا الوقت أئمة المسجد الجامع بالبصرة وكذلك أدر كناهم.

وتوفي رويس بالبصرة سنة ثمان وثلاثين ومائتين وكان إماماً في القراءة قيماً بها ماهراً ضابطاً مشهوراً حاذقاً. قال الداني: هو من أحذق أصحاب يعقوب.

وتوفي روح سنة أربع أو خمس وثلاثين ومائتين وكان مقرئاً جليلاً ثقة ضابطاً مشهوراً من أجل أصحاب يعقوب وأوثقهم روى عنه البخاري في صحيحه.

وتوفي التمار بعيد سنة ثلاثمائة. وقال الذهبي بعد سنة عشر وكان مقرئ البصرة وشيخها في القراءة من أجل أصحاب رويس وأضبطهم قرأ عليه سبعا وأربعين ختمة.

وتوفي النخاس سنة ثمان وستين — وقيل — سنة ست وستين وثلاثمائة ومولده سنة تسعين ومائتين وكان ثقة مشهوراً ماهراً في القراءة قيماً بها متصدراً من أجل أصحاب التمار. وقال أبو الحسن بن الفرات: ما رأيت في الشيوخ مثله.

وتوفي أبو الطيب وهو غلام بن شنبوذ سنة بضع وخمسين وثلاثمائة وكان مقرئاً مشهوراً ضابطاً ناقلاً رحالاً حدث عنه الحافظ أبو نعيم الأصبهاني وغيره.

وتوفي أبو الحسن أحمد بن مقسم وهو ولد أبي بكر محمد بن مقسم الذي تقدم في رواية خلف عن حمزة في سنة ثمانين وثلاثمائة وكان قيماً بالقراءة ثقة فيها ذا صلاح ونسك روى عنه الحافظ أبو نعيم وغيره أيضاً.

وتوفي الجوهري وهو ابن حبشان أيضاً في حدود الأربعين وثلاثمائة أو بعدهما فيما

أظن وكان مقرئاً معروفاً بالإتقان عارفاً بحرف يعقوب وغيره.

وتوفي ابن وهب في حدود سنة سبعين ومائتين أو بعينها وكان إماماً ثقة عارفاً ضابطاً، سمع الحروف من يعقوب ثم قرأ على روح ولازمه وصار أجل أصحابه وأعرفهم بروايته.

وتوفي المعدل بعيد العشرين وثلاثمائة وكان ثقة ضابطاً إماماً مشهوراً وه أكبر أصحاب ابن وهب وأشهرهم. قال الداني: انفرد بالإمامة في عصره ببلده فلم ينازه في ذلك أحد من أقرانه مع ثقته وضبطه وحسن معرفته.

وتوفي حمزة قبيل العشرين وثلاثمائة فيما أحسب والصواب أنه قرأ على ابن وهب نفسه كما قطع به الحافظ أبو العلاء الهمداني ورد قول الهذلي أنه روى عنه بواسطة.

وتوفي الزبير سنة بضع وثلاثمائة قال الذهبي: ويقال إنه بقي إلى سنة سبع عشرة. وقيل توفي سنة عشرين. وكان إماماً فقيهاً مقرئاً ثقة كبيراً شهيراً وهو صاحب كتاب الكافي في الفقه على مذهب الامام الشافعي. وتقدمت وفاة غلام بن شنبوذ وابن حبشان أنفاً رحمهم الله أجمعين.

قراءة خلف -- رواية إسحاق الوراق

(طريق ابن أبي عمير) من طريق السوسنجردي وهي الأولى عنه من تسع طرق: من روضة أبي علي المالكي ومن جامع أبي الحسين الفارسي ومن كامل الهذلي وقرى بها علي المالكي المذكور، ومنه أيضاً قرأ بها الهذلي علي أبي نصر عبد الملك بن شابور ومن كتابي أبي العز القلانسي وقرأ بها علي أبي علي الواسطي، ومن كفاية سبط الخياط قرأ بها هبة الله بن الطبر ومن غاية أبي العلاء الحافظ قرأ بها علي أبي بكر محمد بن الحسين الشيباني وقرأ بها هو وابن الطبر علي أبي بكر محمد بن علي بن موسى الخياط. ومن «المصباح» قال أبو الكرم أخبرنا أبو بكر الخياط المذكور ومن «المستتير» قرأ بها ابن سوار علي أبي علي الحسن بن علي العطار، ومنه أيضاً قرأ بها علي أبي علي الحسن بن أبي الفضل الشرمقاني ومن كتاب «التذكار» لأبي الفتح بن شيطا ومن جامع ابن فارس وقرأ ابن فارس وابن شيطا والشرمقاني والعطار والخياط والواسطي وابن شابور والمالكي والفارسي تسعتهم علي أبي الحسين أحمد بن عبد الله بن الخضمر بن مسرور السوسنجردي إلا أن الشرمقاني لم يختم عليه وبلغ عليه إلى سورة التغابن فهذه ثلاثة عشر طريقاً للسوسنجردي. ومن طريق بكر وهي الثالثة عن ابن أبي عمير من «المستتير» قرأ بها ابن

سوار على أبي علي الشرمقاني ومنه قرأ بها أيضاً على الأستاذ أبي الحسن الخياط ومن «الجامع» للخياط المذكور ومن «المصباح» لأبي الكرم قال أخبرنا أبو بكر محمد بن علي ابن يوسف الخياط وقرأ بها الخياطان المذكوران والشرمقاني على أبي القاسم بكر بن شاذان وهذه أربع طرق لبكر. وقرأ بكر والسوسنجردي على أبي الحسن محمد بن عبد الله ابن محمد بن مرة الطوسي المعروف بابن أبي عمر فهذه سبع عشرة طريقاً لابن أبي عمر. طريق محمد بن اسحاق عن أبيه اسحاق الوراق من غاية ابن مهران قرأ بها على أبي الحسن محمد بن عبد الله بن مرة وقرأ بها على محمد بن اسحاق بن ابراهيم. طريق البرصاطي عن اسحاق من كتابي «المفتاح» و«الموضح» لأبي منصور بن خيرون. ومن طريق أبي الكرم الشهرزوري قرأ بها على عبد السيد بن عتاب وقرأ بها الحافظ أبو العلاء على الأستاذ أبي العز القلانسي، وقرأ بها على الحسن بن القاسم الواسطي، وقرأ بها الواسطي وابن عتاب على أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن عبد الله الحربي الزاهد، وقرأ بها على أبي الحسن بن عثمان النجار المعروف بالبرصاطي ويقال البرزاطي فهذه أربع طرق للبرصاطي. وقرأ البرصاطي وابن أبي عمر ومحمد بن علي يعقوب اسحاق بن ابراهيم بن عثمان بن عبد الله الوراق المروزي ثم البغدادي (تتمة اثنين وعشرين طريقاً لإسحاق). وذكر ابن خيرون والشهرزوري في «المصباح» أن البرصاطي قرأ على أبي العباس أحمد بن ابراهيم المروزي الوراق أخي اسحاق المذكور وهو وهم، والصواب ما أسنده الحافظ أبو العلاء الهمداني وقطع به لأنه الحجة والعمدة ولأن أحمد بن ابراهيم الوراق قديم الوفاة لم يدركه البرصاطي ولو صححت قراءته من طريق أحمد المذكور لكان بينه وبينه رجل، وقد أثبتته أبو الفضل الخزاعي في كتابه «المنتهى» كما ذكره الحافظ أبو العلاء أيضاً فصح ذلك والله تعالى أعلم.

(رواية أدريس) طريق الشطي من غاية الحافظ أبي العلاء العطار وقرأ بها على أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي الشيباني وقرأ بها على أبي بكر الخياط. ومن «المصباح» قال الشهرزوري أخبرنا أبو بكر الخياط ومن كفاية سبط الخياط قرأ بها أبو القاسم بن الطبر على أبي بكر محمد بن علي بن محمد الخياط وقرأ بها الخياط على أبي الحسن علي ابن محمد بن عبد الله الحداد وقرأ بها على أبي اسحاق ابراهيم بن الحسين بن عبد الله النساج المعروف بالشطي فهذه ثلاث طرق للشطي. طريق المطوعي من كتاب «المبهيح» لأبي محمد سبط الخياط ومن كتاب «المصباح» لأبي الكرم الشهرزوري قرأ بها على الشريف أبي الفضل العباسي وقرأ بها على أبي عبد الله الكارزيني ومن «الكامل» لأبي القاسم الهذلي قرأ بها على عبد الله بن شبيب وقرأ بها على أبي الفضل الخزاعي وقرأ بها

الخزاعي والكارزيني على أبي العباس الحسن بن سعيد بن جعفر المطوعي وهذه ثلاث طرق للمطوعي. طريق ابن بويان من الكامل قرأ بها الهذلي على محمد بن أحمد النوجابادي وقرأ بها على الاستاذ أبي نصر منصور بن أحمد العراقي وقرأ بها على أبي محمد الحسن بن عبد الله بن محمد البغدادي وقرأ بها على أبي الحسين أحمد بن عثمان ابن جعفر بن بويان البغدادي فهذه طريق واحدة. طريق القطيعي من الكفاية في القراءات الست و«المصباح» قرأ بها سبط الخياط وأبو الكرم على أبي المعالي ثابت بن بندار بن ابراهيم البقال وقرأها على القاضي أبي العلاء محمد بن أحمد بن يعقوب الواسطي وسمعتها منه سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة وقرأها من الكتاب على أبي بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك بن شبيب بن عبد الله القطيعي وقرأ القطيعي وابن بويان والمطوعي والشطي على أبي الحسن إدريس بن عبد الكريم الحداد (تتمة تسع طرق لادريس) وقرأ الحداد والوراق على الإمام أبي محمد خلف بن هشام بن ثعلب البزار - بالراء - صاحب الاختيار فذلك إحدى وثلاثون طريقاً لخلف.

واستقرت جملة الطرق عن الأئمة العشرة

على تسعمائة طريق وثمانين طريقةً حسبما فصل فيما تقدم عن كل راوٍ من روايتهم وذلك بحسب تشعب الطرق من أصحاب الكتب مع أنا لم نعد للشاطبي رحمه الله وأمثاله إلى صاحب «التيسير» وغيره سوى طريق واحدة وإلا فلو عددنا طرقنا وطرقهم لتجاوزت الألف؛ وفائدة ما عيناه وفصلناه من الطرق وذكرناه من الكتب هو عدم التركيب فإنها إذا ميزت وبنيت ارتفع ذلك والله الموفق.

وقرأ خلف على سليم صاحب حمزة كما تقدم، وعلى يعقوب بن خليفة الأعشى صاحب أبي بكر، وعلى أبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري صاحب المفضل الضبي وأبان العطار، وقرأ أبو بكر والمفضل وأبان على عاصم وتقدم سند عاصم، وروى الحروف عن إسحاق المسيبي صاحب نافع وعن يحيى بن آدم عن أبي بكر أيضاً، وعن الكسائي ولم يقرأ عليه عرضاً، وتقدمت أسانيدهم متصلة إلى النبي ﷺ.

وتوفي خلف في جمادى الآخرة سنة تسع وعشرين ومائتين، ومولده سنة خمسين ومائة وحفظ القرآن وهو ابن عشر سنين وابتدأ في طلب العلم وهو ابن ثلاث عشرة سنة. وكان إماماً كبيراً عالماً ثقة زاهداً عابداً روي عنه أنه قال: أشكل عليّ باب من النحو فأنفقت ثمانين ألفاً حتى عرفته. قال أبو بكر بن اشته: إنه خالف حمزة يعني أي اختياره

في مائة وعشرين حرفاً. قلت: تتبععت اختياره فلم أراه يخرج عن قراءة الكوفيين في حرف واحد بل ولا عن حمزة والكسائي وأبي بكر إلا في حرف واحد وهو قوله تعالى في الأنبياء ﴿وحرّام على قرية﴾ [الآية: ٩٥] قرأها كحفص والجماعة بألف وروى عنه أبو العز القلانسي في إرشاده السكت بين السورتين فخالف الكوفيين.

وتوفي الوراق سنة ست وثمانين ومائتين وكان ثقة قيماً بالقراءة ضابطاً لها منفرداً برواية اختيار خلف لا يعرف غيره. وتقدمت وفاة إدريس في رواية خلف عن حمزة.

وتوفي ابن أبي عمر سنة اثنين وخمسين وثلاثمائة وكان مقرئاً كبيراً متصدراً صالحاً جليلاً مشهوراً نبيلاً.

وتوفي محمد بن إسحاق الوراق قديماً أظنه بعد التسعين ومائتين ووقع في كتب ابن مهران ما يقتضي أنه توفي سنة ست وثمانين ومائتين فإنه حكى عن ابن أبي عمر أنه قال: قرأت على إسحاق الوراق باختيار خلف وكان لا يحسن غيره ثم ثقلت أذنه فخلفه ابنه محمد فقرأت عليه أيضاً، ثم توفي سنة ست وثمانين ومائتين. قلت: الذي توفي سنة ست وثمانين هو إسحاق نفسه والله أعلم.

وتوفي السوسنجردي في رجب سنة اثنين وأربعمائة عن نيف وثمانين سنة وكان ثقة ضابطاً متقناً مشهوراً.

وتوفي بكر في شوال سنة خمس وأربعمائة. وكان ثقة واعظاً مشهوراً نبيلاً.

وتوفي البرصاطي في حدود الستين وثلاثمائة وكان مقرئاً حاذقاً ضابطاً معدلاً.

وتوفي الشطي في حدود السبعين وثلاثمائة وكان مقرئاً متصدراً ضابطاً متقناً مقصوداً شهيراً وتقدمت وفاة المطوعي في رواية ورش، وتقدمت وفاة ابن بويان في رواية قالون.

وتوفي القطيعي سنة ثمان وستين وثلاثمائة وكان ثقة راوياً مسنداً نبيلاً صالحاً انفرد بالرواية وعلو الإسناد.

فهذا ما تيسر من أسانيدنا بالقرآت العشر

من الطرق المذكورة التي أشرنا إليها

وجملة ما تحرر عنهم من الطرق بالتقريب نحو ألف طريق وهي أصح ما يوجد اليوم في الدنيا وأعلاه لم نذكر فيها إلا من ثبت عندنا أو عند من تقدمنا من أئمتنا عدالته،

وتحقق لقيه لمن أخذ عنه وصحت معاصرته، وهذا التزام لم يقع لغيرنا ممن ألف في هذا العلم.

ومن نظر أسانيد كتب القراءات وأحاط بتراجم الرواة علماً عرف قدر ما سيرنا ونقحنا واعتبرنا وصححنا، وهذا علم أهمل، وباب أغلق، وهو السبب الأعظم في ترك كثير من القراءات، والله تعالى يحفظ ما بقي.

وإذا كان صحة السند من أركان القراءة كما تقدم تعين أن يعرف حال رجال القراءات كما يعرف أحوال رجال الحديث، لا جرم اعتنى الناس بذلك قديماً، وحرص الأئمة على ضبطه عظيماً وأفضل من علمناه تعاطى ذلك وحققه، وقيد شوارده ومطلقه، إمام الغرب والشرق والحافظ الكبير الثقة - أبو عمرو عثمان ابن سعيد الداني - مؤلف «التيسير» و«جامع البيان» و«تاريخ القراء» وغير ذلك، ومن انتهى إليه تحقيق هذا العلم وضبطه وإتقانه ببلاد الأندلس والقطر الغربي، والحافظ الكبير - أبو العلاء الحسن بن أحمد العطار الهمداني - مؤلف «الغاية في القراءات العشر» و«طبقات القراء» وغير ذلك ومن انتهى إليه معرفة أحوال النقلة وتراجمهم ببلاد العراق والقطر الشرقي.

ومن أراد الإحاطة بذلك فعليه بكتابنا «غاية النهاية في أسماء رجال القراءات أولي الرواية والدراية».

وأعلى ما وقع لنا باتصال تلاوة القرآن على شرط الصحيح عند أئمة هذا الشأن أن بيني وبين النبي ﷺ أربعة عشر رجلاً، وذلك في قراءة عاصم من رواية حفص، وقراءة يعقوب من رواية رويس، وقراءة ابن عامر من رواية ابن ذكوان، ويقع لنا من هذه الرواية ثلاثة عشر رجلاً لثبوت قراءة ابن عامر على أبي الدرداء رضي الله عنه، وكذلك يقع لنا في رواية حفص من طريق الهاشمي عن الأشناني ومن طريق هبيرة عن حفص متصلاً وهو من كفاية سبط الخياط، وهذه أسانيد لا يوجد اليوم أعلى منها. ولقد وقع لنا في بعضها المساواة والمصافحة للإمام أبي القاسم الشاطبي رحمه الله ولبعض شيوخه كما بينت ذلك في غير هذا الموضوع، ووقع لي بعض القرآن كذلك، وأعلى من ذلك، فوقع لي سورة الصف مسلسلة إلى النبي ﷺ بثلاثة عشر رجلاً ثقات وسورة الكوثر مسندة بأحد عشر رجلاً وهذا أعلى ما يكون من جهة القرآن.

وأما من جهة الحديث النبوي فوقع لي صحيحاً في غير ما حديث عشرة رجال ثقات باتصال السماع والمشافهة واللقى والاجتماع.

فأخبرني بها جماعة من الشيوخ الثقات بمصر ودمشق وبعليك والحجاز منهم المسند الصالح أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن صديق بن إبراهيم الصوفي المؤذن بقراءتي عليه في يوم الأحد الرابع من ذي الحجة الحرام سنة اثنين وتسعين وسبعمئة بالمسجد الحرام تجاه الكعبة المعظمة، قال أخبرنا أبو العباس أحمد بن أبي طالب بن نعمة الصالحي؛ قال أخبرنا أبو المنجا عبد الله بن عمر بن اللتي الحريري، أخبرنا أبو الوقت عبد الأول بن عيسى بن شعيب الصوفي، أخبرنا أبو الحسن عبد الرحمن بن محمد الداودي، أخبرنا أبو محمد عبد الله بن أحمد بن حمويه السرخسي، أخبرنا أبو عمران عيسى بن عمر بن العباس السمرقندي، أخبرنا أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي أخبرنا محمد بن كثير عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عبد الله بن سلام قال: «قعدنا نفر من أصحاب رسول الله ﷺ فتذاكرنا فقلنا لو نعلم أي الأعمال أحب إلى الله تعالى لعملناه فأنزل الله سبحانه: ﴿سبح لله ما في السموات وما في الأرض وهو العزيز الحكيم﴾. يا أيها الذين آمنوا لم تقولون مالا تفعلون. كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون» [الصف: ١ - ٣] حتى ختمها. قال عبد الله: فقرأها علينا رسول الله ﷺ حتى ختمها قال أبو سلمة: فقرأها علينا ابن سلام. قال يحيى فقرأها علينا أبو سلمة. قال الأوزاعي فقرأها علينا يحيى قال ابن كثير فقرأها علينا الأوزاعي قال الدارمي فقرأها علينا ابن كثير قال السمرقندي فقرأها علينا الدارمي قال السرخسي فقرأها علينا السمرقندي. قال الداودي فقرأها علينا السرخسي قال عبد الأول فقرأها علينا الداودي قال ابن اللتي فقرأها علينا عبد الأول قال ابن نعمة الصالحي فقرأها علينا ابن اللتي قال شيخنا ابن صديق فقرأها علينا ابن نعمة (قلت أنا): فقرأها علينا ابن صديق تجاه الكعبة المعظمة. هذا حديث جليل كل رجال إسناده ثقات ورويته أيضاً بأحسن من هذا الإسناد باعتبار تقدم سماع من حدثني به وجلالته وجلالة شيوخهم وتقدمهم إلا أنني ذكرت هذه الطرق لعظم المكان الذي سمعتها به مع أنه لم يكن من أعالي رواياتي ولا أرفع سماعاتي.

وقد أخرج الترمذي هذا الحديث في جامعه عن الدارمي كما أخرجناه فوافقناه بعلو والله الحمد. وقال قد خولف محمد بن كثير في إسناد هذا الحديث عن الأوزاعي فرواه ابن المبارك عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن هلال بن أبي ميمونة عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن سلام أو عن أبي سلمة عن عبد الله بن سلام. قلت: كذا رواه الإمام أحمد عن معمر عن ابن المبارك به مسلسلاً ورواه أيضاً عن يحيى بن آدم (ثنا) ابن المبارك

عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة وعن عطاء بن يسار عن أبي سلمة عن عبد الله بن سلام فتابع ابن المبارك محمد بن كثير من هذه الطرق وزاد برواية الأوزاعي عن عطاء على أبي سلمة عن ابن سلام فيكون الأوزاعي قد سمعه من يحيى ومن عطاء جميعاً. قال الترمذي أيضاً ورواه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي نحوه من رواية محمد بن كثير. قلت: وكذا رواه الوليد بن مزيد عن الأوزاعي كما رواه محمد بن كثير سواء، وبهذه المتابعات حسن الحديث وارتقى عنه درجة الحسن.

وأما سورة الكوثر

فأخبرني بها الشيخ الرحلة أبو عمر محمد بن أحمد بن عبد الله بن قدامة المقدسي الحنبلي بقراءتي عليه بسفح قاسيون من دير الحنابلة ظاهر دمشق المحروسة قال أخبرنا الشيخ الإمام أبو الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد الحنبلي قراءة عليه بالسفح أيضاً ظاهر دمشق، أخبرنا أبو علي حنبل بن عبد الله الحنبلي قراءة عليه ظاهر دمشق من السفح. أخبرنا هبة الله بن الحصين الحنبلي قراءة عليه ببغداد مدينة السلام. أخبرنا أبو علي الحسن ابن المذهب الحنبلي قراءة ببغداد. أخبرنا أبو بكر أحمد بن جعفر بن مالك القطيعي الحنبلي ببغداد، أخبرنا عبد الله بن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل ببغداد قال حدثني أبي ببغداد (ثنا) محمد بن فضيل عن المختار بن فلفل عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «أغفى رسول الله ﷺ إغفاءة فرفع رأسه متبسماً - إما - قال لهم - وإما - قالوا له: لم ضحكك؟ فقال رسول الله ﷺ: إني أنزلت عليّ آناً سورة فقراً، يعني (بسم الله الرحمن الرحيم. إنا أعطيناك الكوثر. فصل لربك وانحر. إن شئت لك هو الأبر) حتى ختمها قال: هل تدرون ما الكوثر؟ قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: هو نهر أعطانيه ربي عز وجل في الجنة عليه خير كثير ترد عليه أمتي يوم القيامة آنيته عدد الكواكب يختلج العبد منهم فأقول يا رب إنه من أمتي فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك» هذا حديث صحيح أخرجه مسلم في صحيحه بهذا اللفظ وأبو داود والنسائي من طريق محمد بن فضيل وعلي بن مسهر كلاهما على المختار بن فلفل عن أنس.

وهذا الحديث يدل على أن البسملة نزلت مع السورة. وفي كونها منها أو في أولها احتمال، وقد يدل على أن هذه السورة مدنية وقد أجمع من تعرفه من علماء العدد والنزول على أنها مكية والله سبحانه وتعالى أعلم. وأما الحديث فمنه ما أخبرني به غير واحد من الشيوخ الثقات المسندين منهم الأصيل الرئيس الكبير أبو عبد الله محمد بن موسى بن سليمان الأنصاري قراءة عليه في يوم السبت ثامن عشر ربيع الآخر سنة ثمان وستين

وسبعمائة بدار الحديث الأشرفية داخل دمشق قال أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد المقدسي قراءة عليه وأنا أسمع بسفح قاسيون قال أخبرنا الإمام أبو اليمن زيد ابن الحسن بن زيد الكندي وغيره. أخبرنا القاضي أبو بكر محمد بن عبد الباقي بن محمد الأنصاري. أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن أحمد البرمكي الفقيه. أخبرنا أبو محمد عبد الله بن إبراهيم بن ماسي. ثنا أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله بن مسلم الكجني. ثنا محمد بن عبد الله الأنصاري. ثنا حميد عن أنس قال قال رسول الله ﷺ: «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً. قال قلت: يا رسول الله أنصره مظلوماً فكيف أنصره ظالماً؟ قال: تمنعه من الظلم فذلك نصرك إياه» هذا حديث صحيح متفق عليه أخرجه البخاري في صحيحه عن مسدد عن معتمر بن سليمان عن حميد عن أنس به فكأن شيوخنا سمعوه من الكشميهني. وأخرجه الترمذي عن محمد بن حاتم المؤدب عن محمد بن عبد الله الأنصاري كما أخرجه وقال حديث حسن صحيح فوقع لنا سنداً عالياً جداً حتى كأننا سمعناه من أصحاب أبي الفتح الكروخي وتوفي الكروخي سنة ثمان وأربعين وخمسائة فبيني وبين النبي ﷺ فيه عشرة رجال ثقة عدول وهذا سند لم يوجد اليوم في الدنيا أعلى منه ولا أقرب إلى النبي ﷺ فعينا في عاشر عين رأيت من رأى النبي ﷺ.

وإنما ذكرت هذه الطرق وإن كنت خرجت عن مقصود الكتاب ليعلم مقدار علو الإسناد وأنه كما قال يحيى بن معين رحمة الله عليه: الإسناد العالي قربة إلى الله تعالى وإلى رسوله ﷺ، وروينا عنه أنه قيل له في مرض موته: ما تشتهي؟ فقال: بيت خال وإسناد عال، وقال أحمد بن حنبل: الإسناد العالي سنة عن سلف. وقد رحل جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه من المدينة إلى مصر لحديث واحد بلغه عن مسلمة بن مخلد، ولا يقال إنما رحل لشكه في رواية من رواه له عنه فأراد تحقيقه لأنه لو لم يصدق الراوي لم يرحل من أجل حديثه، ولهذا قال العلماء: إن الإسناد خصيصة لهذه الأمة وسنة بالغة من السنن المؤكدة، وطلب العلو فيه سنة مرغوب فيها ولهذا لم يكن لأمة من الأمم أن تسند عن نبيها إسناداً متصلاً غير هذه الأمة.

والعلو ينقسم الى خمسة أقسام

أجلها القرب من رسول الله ﷺ، ومن ثم تداعت غبات الأئمة والنقاد، والجهابذة الحفاظ من مشايخ الإسلام إلى الرحلة إلى أقطار الأمصار، ولم يعد أحد منهم كاملاً إلا بعد رحلته، ولا وصل من وصل إلى مقصوده إلا بعد هجرته، نسأل الله تعالى أن يوفقنا لأحب الأعمال اليه ولأنفع العلوم لديه، فإنه مالك ذلك والقادر عليه.

ولا بأس بتقديم فوائد لا بد من معرفتها لمريد هذا العلم قبل الأخذ فيه كالكلام على مخارج الحروف وصفاتها، وكيف ينبغي أن يقرأ القرآن من التحقيق والحدرد والترتيل والتصحيح والتجويد والوقف والابتداء ملخصاً مختصراً إذ بسط ذلك بحقه ذكرته في غير هذا الموضوع فأقول:

أما مخارج الحروف:

فقد اختلفوا في عددها فالصحيح المختار عندنا وعند من تقدمنا من المحققين كالخليل بن أحمد ومكي بن أبي طالب وأبي القاسم الهذلي وأبي الحسن شريح وغيرهم سبعة عشر مخرجاً، وهذا الذي يظهر من حيث الاختيار وهو الذي أثبتته أبو علي بن سينا في مؤلف أفرده في مخارج الحروف وصفاتها.

وقال كثير من النحاة والقراء: هي ستة عشر فأسقطوا مخرج الحروف الجوفية التي هي حروف المد واللين. وجعلوا مخرج «الألف» من أقصى الحلق و«الواو» من مخرج المتحركة وكذلك «الياء». وذهب قطرب والجرمي والفراء وابن دريد وابن كيسان إلى أنها أربعة عشر فأسقطوا مخرج النون واللام والراء وجعلوها من مخرج واحد وهو طرف اللسان، والصحيح عندنا الأول لظهور ذلك في الاختيار.

واختيار مخرج الحروف محققاً: هو أن تلفظ بهمزة الوصل وتأتي بالحروف بعدها ساكناً أو مشدداً، وهو أبين ملاحظاً فيه صفات ذلك الحروف.

المخرج الأول - الجوف - وهو للألف والواو الساكنة المضموم ما قبلها والياء الساكنة المكسور ما قبلها. وهذه الحروف تسمى حروف المد واللين، وتسمى الهوائية والجوفية. قال الخليل: وإنما نسين إلى الجوف لأنه آخر انقطاع مخرجهن. قال مكي: وزاد غير الخليل معهن الهمزة لأن مخرجها من الصدر وهو متصل بالجوف. قلت: الصواب اختصاص هذه الثلاثة بالجوف دون الهمزة لأنهن أصوات لا يعتمدن على مكان حتى يتصلن بالهواء بخلاف الهمزة.

المخرج الثاني - أقصى الحلق - وهو للهمزة والهاء. فقليل على مرتبة واحدة وقيل الهمزة أول.

المخرج الثالث - وسط الحلق - وهو للعين والحاء المهملتين. فنص مكي على أن العين قبل الحاء وهو ظاهر كلام سيبويه وغيره. ونص شريح على أن الحاء قبل وهو ظاهر كلام المهدي وغيره.

المخرج الرابع - أدنى الحلق إلى الفم - وهو للغين والخاء، ونص شريح على أن الغين قبل وهو ظاهر كلام سيبويه أيضاً، ونص مكّي على تقديم الخاء. وقال الأستاذ أبو الحسن علي بن محمد بن خروف النحوي: إن سيبويه لم يقصد ترتيباً فيما هو من مخرج واحد. قلت: وهذه الستة الأحرف المختصة بهذه الثلاثة المخارج هي الحروف الحلقية.

المخرج الخامس - أقصى اللسان مما يلي الحلق وما فوقه من الحنك - وهو للقاف. وقال شريح: إن مخرجها من اللهاة مما يلي الحلق ومخرج الخاء.

المخرج السادس - أقصى اللسان من أسفل مخرج القاف من اللسان قليلاً وما يليه من الحنك - وهو للكاف، وهذان الحرفان يقال لكل منهما لهوي نسبة إلى اللهاة وهي بين الفم والحلق.

المخرج السابع - للجيم والشين المعجمة، والياء غير المدية - من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك - ويقال - إن الجيم قبلهما. وقال المهدوي: إن الشين تلي الكاف، والجيم والياء يليان السين. وهذه هي الحروف الشجرية.

المخرج الثامن - للضاد المعجمة - من أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس من الجانب الأيسر عند الأكثر، ومن الأيمن عند الأقل وكلام سيبويه يدل على أنها تكون من الجانبين، وقال الخليل: إنها أيضاً شجرية يعني من مخرج الثلاثة قبلها والشجرة عنده مفرج الفم - أي مفتحه - وقال غير الخليل: وهو مجمع اللحين عند العنقفة، فلذلك لم تكن الضاد منه.

المخرج التاسع - اللام - من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرفه وما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى مما فوق الضاحك والنايب والرباعية والثنية.

المخرج العاشر - للنون - من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا أسفل اللام قليلاً.

المخرج الحادي عشر - للراء - وهو من مخرج النون من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا العليا، غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلاً وهذه الثلاثة يقال لها: الذلقية؛ نسبة إلى موضع مخرجها وهو طرف اللسان. إذ طرف كل شيء ذلقه.

المخرج الثاني عشر - للطاء، والذال، والتاء - من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا مصعداً إلى جهة الحنك ويقال لهذه الثلاثة: النطعية لأنها تخرج من نطح الغار الأعلى وهو

المخرج الثالث عشر - لحروف الصفير وهي: الصاد، والسين، والزاي - «من بين طرف اللسان فوق الثنايا السفلى» ويقال في الزاي زاء بالمدّوزي بالكسر والتشديد، وهذه الثلاثة الأحرف هي الأصلية، لأنها تخرج من أسلة اللسان وهو مستدقه.

المخرج الرابع عشر - للظاء، والذال، والثاء - «من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا» ويقال لها: اللثوية نسبة إلى اللثة وهو اللحم المركب فيه الأسنان.

المخرج الخامس عشر - للفاء - «من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا».

المخرج السادس عشر - للواو غير المدية، والباء، والميم مما بين الشفتين - فينطبقان على الباء والميم، وهذه الأربعة الأحرف يقال لها: الشفهية والشفوية، نسبة إلى الموضع الذي تخرج منه وهو الشفتان.

المخرج السابع عشر - الخيشوم - وهو للغنة وهي تكون في النون والميم الساكنتين حالة الإخفاء أو ما في حكمه من الإدغام بالغنة فإن مخرج هذين الحرفين يتحول من مخرجه في هذه الحالة عن مخرجهما الأصلي على القول الصحيح كما يتحول مخرج حروف المد من مخرجهما إلى الجوف على الصواب، وقول سيبويه إن مخرج النون الساكنة من مخرج النون المتحركة إنما يريد به النون الساكنة المظهرة.

ولبعض هذه الحروف فروع صحت القراءة بها، فمن ذلك الهمزة المسهلة بين بين فهي فرع عن الهمزة المحققة، ومذهب سيبويه أنها حرف واحد نظراً إلى مطلق التسهيل، وذهب غيره إلى أنها ثلاثة أحرف نظراً إلى التفسير بالألف والواو والياء، ومنه ألفا الإمالة والتفخيم وهما فرعان عن الألف المنتصبه، وإمالة بين بين لم يعتدها يبيزيه وإنما اعتد الإمالة المحضه، وقال التي تمال إمالة شديدة كأنها حرف آخر قرب من الياء.

ومنه الصاد المشممة وهي التي بين الصاد والزاي فرع عن الصاد الخالصة وعن الزاي.

ومنه اللام المفخمة فرع عن المرققة، وذلك في اسم الله تعالى بعد فتحة وضمة وفيما صحت الرواية فيه عن ورش حسبما نقله أهل الأداء من مشيخة المصريين.

وأما صفات الحروف

فمنها المجهورة وضدها المهموسة، والهمس من صفات الضعف، كما أن الجهر

من صفات القوة. والمهموسة عشرة يجمعها قولك «سكت فحته شخص» والهمس الصوت الخفي فإذا جرى مع الحرف النفس لضعف الاعتماد عليه كان مهموساً والصاد والخاء المعجمة أقوى مما عداهما، وإذا منع الحرف النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد كان مجهوراً. قال سيبويه: إلا أن النون والميم قد يعتمد لهما في الفم والخياشيم فيصير فيهما غنة.

ومنها الحروف الرخوة وضدها الشديدة والمتوسطة فالشديدة وهي ثمانية: «أجد قط بكت»؛ والشدة امتناع الصوت أن يجري في الحروف وهو من صفات القوة.

والمتوسطة بين الشدة والرخاوة خمسة يجمعها قولك «لن عمر»؛ وأضاف بعضهم إليها الباء والواو، والمهموسة كلها غير التاء والكاف رخوة. والمجهورة الرخوة خمسة: الغين، والضاد، والطاء، والذال المعجمات، والراء والمجهورة الشديدة ستة يجمعها قولك «طبق أجد».

ومنها الحروف المستقلة وضدها المستعلية؛ والاستعلاء من صفات القوة وهي سبعة يجمعها قولك «قط خص ضغط»، وهي حروف التفخيم على الصواب وأعلاها الطاء كما أن أسفل المستقلة الباء، وقيل حروف التفخيم هي حروف الإطباق، ولا شك أنها أقواها تفخيماً، وزاد مكى عليها الألف وهو وهم فإن الألف تتبع ما قبلها فلا توصف بترقيق ولا تفخيم والله أعلم.

ومنها الحروف المنفتحة وضدها: المنطبقة والمطبقة، والانطباق من صفات القوة وهي أربعة: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء.

وحروف الصفير ثلاثة: الصاد، والسين، والزاي، وهي الحروف الأسلية المتقدمة.

وحروف القلقة ويقال للقلقة خمس يجمعها قولك «قطب جد»؛ وأضاف بعضهم إليها الهمزة لأنها مجهورة شديدة وإنما لم يذكرها الجمهور لما يدخلها من التخفيف حالة السكون ففارقت أخواتها ولما يعتربها من الإعلال، وذكر سيبويه معها التاء مع أنها المهموسة وذكر لها نفخاً وهو قوي في الاختبار، وذكر المبرد منها الكاف إلا أنه جعلها دون القاف. قال: وهذه القلقة بعضها أشد من بعض، وسميت هذه الحروف بذلك لأنها إذا سكنت ضعفت فاشتبهت بغيرها فيحتاج إلى ظهور صوت يشبه النبرة حال سكوتها في الوقت وغيره وإلى زيادة إتمام النطق بهن. فذلك الصوت في سكوتها أبين منه في حركتها وهو في الوقف أمكن، وأصل هذه الحروف القاف لأنه لا يقدر أن يؤتى به

ساكناً إلا مع صوت زائد لشدة استعلائته.

وذهب متأخرو أئمتنا إلى تخصيص القلقلة بالوقف تمسكاً بظاهر ما رأوه من عبارة المتقدمين أن القلقلة تظهر في هذه الحروف بالوقف فظنوا أن المراد بالوقف ضد الوصل وليس المراد سوى السكون فإن المتقدمين يطلقون الوقف على السكون. وقوى الشبهة في ذلك كون القلة في الوقف العرفي أبين وحسبانهم أن القلقلة حركة وليس كذلك فقد قال الخليل: القلقلة شدة الصياح. والقلقلة شدة الصوت.

وقال الأستاذ أبو الحسن شريح بن الإمام أبي عبد الله محمد بن شريح رحمه الله في كتابه «نهاية الإتقان في تجويد القرآن» لما ذكر أحرف القلقلة الخمسة فقال: وهي متوسطة كياء «الأبواب»، وجيم «النجدين»، ودال «مددنا»، وقاف «خلقنا»، وطاء «أطوار» ومتطرفة كياء «لم يتب»، وجيم «لم يخرج»، ودال «لقد»، وقاف «من يشاقت»، وطاء «لا تشطط». فالقلقلة هنا أبين في الوقف في المتطرفة من المتوسطة انتهى. وهو عين ما قاله المبرد ونص فيما قلناه والله أعلم.

وحروف المد هي الحروف الجوفية وهي الهوائية وتقدمت أولاً وأمكنهن عند الجمهور الألف وأبعد ابن الفحام فقال أمكنهن في المد الواو ثم الياء ثم الألف، والجمهور على أن الفتحة من الألف والضممة من الواو والكسرة من الياء. فالحروف على هذا عندهم قبل الحركات وقيل عكس ذلك وقل ليست الحركات مأخوذة من الحروف ولا الحروف مأخوذة من الحركات وصححه بعضهم.

والحروف الخفية أربعة: الهاء وحروف المد سميت خفية لأنها تخفى في اللفظ إذا إندرجت بعد حرف قبلها ولخفاء الهاء قويت بالصلة. وقويت حروف المد بالمد عند الهمزة.

وحرفا اللين الواو والياء الساكنتان المفتوح ما قبلهما.

وحرفا الانحراف اللام والراء على الصحيح، وقيل اللام فقط، ونسب إلى البصريين، وسميا بذلك لأنهما انحرفا عن مخرجهما حتى اتصلا بمخرج غيرهما. وحرفا الغنة هما النون والميم ويقال لهما الأغنان لما فيهما من الغنة المتصلة بالخيشوم.

والحرف المكرر هو الراء. قال سيبويه وغيره: هو حرف شديد جرى فيه الصوت لتكرره وانحرافه إلى اللام فصار كالرخوة ولو لم يكرر لم يجر فيه الصوت. وقال المحققون: هو بين الشدة والرخاوة. وظاهر كلام سيبويه أن التكرير صفة ذاتية في الراء

والى ذلك ذهب المحققون فتكريرها ربوها في اللفظ وإعادتها بعد قطعها ويتحفظون من إظهار تكريرها خصوصاً إذا شددت ويعدون ذلك عيباً في القراءة، وبذلك قرأنا على جميع من قرأنا عليه وبه نأخذ.

وحروف التفشي هو الشين اتفاقاً لأنه تفشى في مخرجه حتى اتصل بمخرج الطاء، وأضاف بعضهم إليها الفاء والضاد، وبعض: الراء والصاد والسين والياء والثاء والميم.

والحرف المستطيل هو الضاد لأنه استطال عن الفهم عند النطق به حتى اتصل بمخرج اللام، وذلك لما فيه من القوة بالجهر والإطباق والاستعلاء.

وأما كيف يقرأ القرآن

فإن كلام الله تعالى يقرأ بالتحقيق وبالحدرد وبالتدوير الذي هو التوسط بين الحالتين مرتلاً مجوداً بلحون العرب وأصواتها وتحسين اللفظ والصوت بحسب الاستطاعة.

أما التحقيق فهو مصدر من حققت الشيء تحقيقاً إذا بلغت يقينه، ومعناه المبالغة في الإتيان بالشيء على حقه من غير زيادة فيه ولا نقصان منه. فهو بلوغ حقيقة الشيء والوقوف على كنهه، والوصول إلى نهاية شأنه، وهو عندهم عبارة عن إعطاء كل حرف حقه من إشباع المد، وتحقيق الهمزة، وإتمام الحركات، واعتماد الإظهار والتشديدات، وتوفية الغنات، وتفكيك الحروف وهو بيانها وإخراج بعضها من بعض بالسكت والترسل واليسر والتؤدة، وملاحظة الجائز من الوقوف ولا يكون غالباً معه قصر ولا اختلاس ولا إسكان محرك ولا إدغامه؛ فالتحقيق يكون لرياضة الألسن وتقويم الألفاظ وإقامة القراءة بغاية الترتيل، وهو الذي يستحسن ويستحب الأخذ به على المتعلمين من غير أن يتجاوز فيه إلى حد الإفراط من تحريك السواكن وتوليد الحروف من الحركات وتكرير الراءات وتظنين النونات بالمبالغة في الغنات كما روينا عن حمزة الذي هو إمام المحققين أنه قال لبعض من سمعه يبالغ في ذلك: أما علمت أن ما كان فوق الجعودة فهو ققط، وما كان فوق البياض فهو برص، وما كان فوق القراءة فليس بقراءة. قلت: وهو نوع من الترتيل وهذا النوع من القراءة وهو التحقيق، هو مذهب حمزة وورش من غير طريق الأصهباني عنه وقتيبة عن الكسائي والأعشى عن أبي بكر وبعض طرق الأشناني عن حفص وبعض المصريين عن الحلواني عن هشام وأكثر العراقيين عن الأحفش عن ابن ذكوان كما هو مقرر في كتب الخلاف مما سيأتي في باب إن شاء الله تعالى.

قرأت القرآن كله على الإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن المصري التحقيق،

وقرأ هو علي محمد بن أحمد المعدل التحقيق، وقرأ علي بن شجاع التحقيق، وقرأ علي الشاطبي التحقيق، وقرأ علي ابن هذيل التحقيق، وقرأ علي أبي داود التحقيق، وقرأ علي أبي عمرو الداني التحقيق، وقرأ علي فارس بن أحمد التحقيق، وقرأ علي عمرو بن عراك التحقيق، وقرأ علي حمدان بن عون التحقيق، وقرأ علي إسماعيل النحاس التحقيق، وقرأ علي الأزرق التحقيق، وقرأ علي ورش التحقيق، وأخبره أنه قرأ علي نافع التحقيق، قال وأخبرني نافع أنه قرأ علي الخمسة التحقيق، وأخبره أنهم قرؤوا علي عبد الله ابن عياش بن أبي ربيعة التحقيق، وأخبرهم عبد الله أنه قرأ علي أبي بن كعب التحقيق، قال وأخبرني أبي أنه قرأ علي رسول الله ﷺ التحقيق، قال وقرأ النبي ﷺ علي التحقيق. قال الحافظ أبو عمرو الداني: هذا الحديث غريب لا أعلمه يحفظ إلا من هذا الوجه وهو مستقيم الإسناد. وقال في كتاب «التجريد» بعد إسناده هذا الحديث: هذا الخبر الوارد بتوقيف قراءة التحقيق من الأخبار الغريبة والسنن العزيزة لا توجد روايته إلا عند المكثرين الباحثين ولا يكتب إلا عن الحفاظ الماهرين، وهو أصل كبير في وجوب استعمال قراءة التحقيق، وتعلم الإتيان والتجويد، لاتصال سنده، وعدالة نقلته، ولا أعلمه يأتي متصلاً إلا من هذا الوجه انتهى. وقال بعد إيراده له في جامع البيان: هذا الحديث غريب لا أعلمه يحفظ إلا من هذا الوجه وهو مستقيم الإسناد. والخمسة الذين أشار إليهم نافع هم: أبو جعفر يزيد بن القعقاع، ويزيد بن رومان، وشيبة بن نصاح، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج ومسلم بن جندب. كما سماهم محمد بن إسحاق المسيبي عن أبيه عن نافع.

وأما الحدر فهو مصدر من حدر بالفتح يَحْدُرُ بالضم إذا أسرع فهو من الحدور الذي هو الهبوط لأن الإسراع من لازمه بخلاف الصعود فهو عندهم عبارة عن إدراج القراءة وسرعتها وتخفيفها بالقصر والتسكين والاختلاس والبدل والإدغام الكبير وتخفيف الهمز ونحو ذلك مما صحت به الرواية، ووردت به القراءة مع إبطاء الوصل، وإقامة الإعراب ومراعاة تقويم اللفظ، وتمكن الحروف. وهو عندهم ضد التحقيق. فالحدر يكون لتكثير الحسنات في القراءة، وحوز فضيلة التلاوة، وليحترز فيه عن بتر حروف المد، وذهاب صوت الغنة، واختلاس أكثر الحركات، وعن التفريط إلى غاية لا تصح بها القراءة، ولا توصف بها التلاوة، ولا يخرج عن حد الترتيل، ففي صحيح البخاري أن رجلاً جاء إلى ابن مسعود رضي الله عنه فقال: قرأت المفصل الليلة في ركعة فقال: هذا كهذا الشعر، الحديث. قلت: وهذا النوع وهو الحدر مذهب ابن كثير وأبي جعفر وسائر من قصر المنفصل كأبي عمرو ويعقوب وقالون والأصبهاني عن ورش في الأشهر عنهم وكالولي عن حفص وكأكثر العراقيين عن الحلواني عن هشام.

وأما التدوير فهو عبارة عن التوسط بين المقامين من التحقيق والحدس. وهو الذي ورد عن أكثر الأئمة ممن روى مد المنفصل ولم يبلغ فيه إلى الإشباع وهو مذهب سائر القراء وصح عن جميع الأئمة، وهو المختار عند أكثر أهل الأداء. قال ابن مسعود رضي الله عنه: لا تتشروه - يعني القرآن - نثر الدقل ولا تهذوه هذ الشعر. الحديث سيأتي بتمامه.

وأما الترتيل فهو مصدر من رتل فلان كلامه إذا اتبع بعضه بعضاً على مكث وتفهم من غير عجلة وهو الذي نزل به القرآن. قال الله تعالى: ﴿وَرَتَلْنَاهُ تَرْتِيلاً﴾ [الفرقان: ٣٢] وروينا عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله يحب أن يقرأ القرآن كما أنزل» أخرجه ابن خزيمة في صحيحه. وقد أمر الله تعالى به نبيه ﷺ فقال تعالى ﴿وَرَتِلْ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾ [المزمل: ٤] قال ابن عباس: بيّنه. وقال مجاهد: تأن فيه. وقال الضحاك: انبذه حرفاً حرفاً يقول تعالى: تلبث في قراءته وتمهل فيها. وافصل الحرف من الحرف الذي بعده. ولم يقتصر سبحانه على الأمر بالفعل حتى أكده بالمصدر اهتماماً به وتعظيماً له ليكون ذلك عوناً على تدبر القرآن وتفهمه. وكذلك كان ﷺ يقرأ ففي جامع الترمذي وغيره عن يعلى بن مالك أنه سأل أم سلمة رضي الله عنها عن قراءة رسول الله ﷺ فإذا هي تنعت قراءة مفسرة حرفاً حرفاً. قالت عائشة رضي الله عنها: كان رسول الله ﷺ يقرأ السورة حتى تكون أطول من أطول منها. وعن أبي الدرداء رضي الله عنه أن النبي ﷺ قام بآية يرددها حتى أصبح ﴿إِنْ تَعَذَّبْتُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكُمْ﴾ [المائدة: ١١٨] رواه النسائي وابن ماجه. وفي صحيح البخاري عن أنس أنه سئل عن قراءة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: كانت مداً ثم قرأ (بسم الله الرحمن الرحيم) بمد الله ويمد الرحمن ويمد الرحيم. فالتحقيق داخل في الترتيل كما قدمنا والله أعلم.

وقد اختلف في الأفضل هل الترتيل وقلة القراءة أو السرعة مع كثرة القراءة؟ فذهب بعضهم إلى أن كثرة القراءة أفضل واحتجوا بحديث ابن مسعود قال رسول الله ﷺ: «من قرأ حرفاً من كتاب الله فله حسنة، والحسنة بعشر أمثالها» الحديث. رواه الترمذي (١) وصححه ورواه غيره: «كل حرف عشر حسنة»، ولأن عثمان رضي الله عنه قرأه في ركعة. وذكروا آثاراً عن كثير من السلف في كثرة القراءة. والصحيح بل الصواب ما عليه معظم السلف والخلف وهو أن الترتيل والتدبر مع قلة القراءة أفضل من السرعة مع كثرتها لأن المقصود من القرآن فهمه والتفقه فيه والعمل به وتلاوته وحفظه وسيلة إلى معانيه. وقد جاء ذلك منصوصاً عن ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما. وسئل مجاهد عن رجلين

(١) في كتاب ثواب القرآن باب ١٦.

قرأ أحدهما البقرة والآخر البقرة وآل عمران في الصلاة وركوعهما وسجودهما واحد. فقال: الذي قرأ البقرة وحدها أفضل، ولذلك كان كثير من السلف يردد الآية الواحدة إلى الصباح كما فعل النبي ﷺ. وقال بعضهم: نزل القرآن ليعمل به فاتخذوا تلاوته عملاً. وروينا عن محمد بن كعب القرظي رحمه الله عليه أنه كان يقول: لأن أقرأ في ليلتي حتى أصبح ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ﴾ و﴿الْقَارِعَةُ﴾ لا أزيد عليهما وأتردد فيهما وأتفكر أحب إلي من أن أهد القرآن هذا أو قال: أنشره نثرًا. وأحسن بعض أئمتنا رحمه الله فقال: إن ثواب قراءة الترتيل والتدبير أجل وأرفع قدرًا، وإن ثواب كثرة القراءة أكثر عددًا. فالأول كمن تصدق بجوهرة عظيمة أو أعتق عبدًا قيمته نفيسة جدًّا، والثاني كمن تصدق بعدد كثير من الدراهم أو أعتق عددًا من العبيد قيمتهم رخيصة. وقال الامام أبو حامد الغزالي رحمه الله: واعلم أن الترتيل مستحب لا لمجرد التدبير فإن العجمي الذي لا يفهم معنى القرآن يستحب له أيضاً في القراءة والترتيل والتؤدة لأن ذلك أقرب إلى التوفير والإحترام وأشد تأثيراً في القلب من الهذرمة والاستعجال، وفرق بعضهم بين الترتيل والتحقيق: أن التحقيق يكون للرياضة والتعليم والتمرين، والترتيل يكون للتدبير والتفكير والاستنباط، فكل تحقيق ترتيل وليس كل ترتيل تحقيقاً. وجاء عن علي رضي الله عنه أنه سئل عن قوله تعالى (ورتل القرآن ترتيلاً) فقال: الترتيل تجويد الحروف ومعرفة الوقوف.

وحيث انتهى بنا القول الى هنا فلنذكر فصلاً في التجويد يكون جامعاً للمقاصد حاوياً للفوائد، وإن كنا قد أفردنا لذلك كتابنا: «التمهيد في التجويد» وهو مما ألفناه حال اشتغالنا بهذا العلم في سن البلوغ إذ القصد أن يكون كتابنا هذا جامعاً ما يحتاج اليه القاري والمقريء.

أخبرنا الشيخ الإمام العالم المقريء المجود أبو إسحاق ابراهيم بن أحمد الشامي بقراءة ابني أبي الفتح عليه. أخبرنا الإمام العلامة المقريء شيخ التجويد أبو حيان محمد ابن يوسف الأندلسي سماعاً. أخبرنا الشيخ المقريء المجود أبو سهل اليسر بن عبد الله الفرناطي قراءة مني عليه. أخبرنا الشيخ المقريء أبو الحسن علي بن محمد بن أبي العافية بقراءتي عليه. أخبرنا الشيخ المقريء أبو بكر محمد بن ابراهيم الزنجاني (ح) وأعلى من هذا قرأت علي شيخنا المقريء أبي حفص عمر بن الحسن الحلبي أنبأني علي بن أحمد المقدسي عن شيخ الشيوخ عبد الوهاب بن علي البغدادي وغيره قالوا أخبرنا الإمام شيخ القراءات والتجويد أبو الكرم بن الحسن البغدادي حدثنا أحمد بن بندار بن ابراهيم. حدثنا أبو الحسين محمد بن عبد الواحد بن رزية البزاز. حدثنا أبو الحسن علي بن محمد

المعالي الشونيزي. حدثنا محمد بن يحيى المروري حدثنا محمد بن سعدان. حدثنا أبو معاوية الضرير، عن جوير عن الضحاك قال قال عبد الله بن مسعود: جودوا القرآن وزينوه بأحسن الأصوات وأعربوه فإنه عربي والله يحب أن يعرب به.

فالتجويد

مصدر من جود تجويداً والاسم منه الجودة ضد الرداءة يقال جود فلان في كذا إذا فعل ذلك جيداً فهو عندهم عبارة عن الإتيان بالقراءة مجودة الألفاظ بريئة من الرداءة في النطق، ومعناه انتهاء الغاية في التصحيح وبلوغ النهاية في التحسين، ولا شك أن الأمة كما هم متعبدون بفهم معاني القرآن وإقامة حدوده متعبدون بتصحيح ألفاظه وإقامة حروفه على الصفة المتلقاة من أئمة القراءة المتصلة بالحضرة النبوية الأفضحية العربية التي لا تجوز مخالفتها ولا العدول عنها إلى غيرها. والناس في ذلك بين محسن مأجور، ومسيء آثم، أو معذور، فمن قدر على تصحيح كلام الله تعالى باللفظ الصحيح، العربي الفصيح، وعدل إلى اللفظ الفاسد العجمي أو النبطي القبيح، استغناء بنفسه، واستبداداً برأيه وحده واتكالياً على ما ألف من حفظه، واستكباراً عن الرجوع إلى عالم يوقفه على صحيح لفظه، فإنه مقصر بلا شك، وآثم بلا ريب، وغاش بلا مرية، فقد قال رسول الله ﷺ: «الدين النصيحة: لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامتهم»^(١).

أما من كان لا يطاوعه لسانه، أو لا يجد من يهديه إلى الصواب بيانه فإن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها، ولهذا أجمع من تعلمه من العلماء على أنه لا تصح صلاة قارئ خلف أمي وهو من لا يحسن القراءة. واختلفوا في صلاة من يبدل حرفاً بغيره سواء تجانساً أم تقارباً، وأصح القولين عدم الصحة كمن قرأ «الحمد» بالعين أو «الدين» بالطاء أو «المغضوب» بالحاء أو الظاء، ولذلك عد العلماء القراءة بغير تجويد لحناً وعدوا القارئ بها لحناناً؛ وقسموا اللحن إلى جلي وخفي، واختلفوا في حده وتعريفه، والصحيح أن اللحن فيهما خلل يطرأ على الألفاظ فيخل إلا أن الجلي يخل اختلافاً ظاهراً يشترك في معرفته علماء القراءة وغيرهم، وأن الخفي يخل اختلافاً يختص بمعرفة علماء القراءة وأئمة الأداء الذين تلقوا من أقوال العلماء وضبطوا عن ألفاظ أهل الأداء، الذين ترتضى تلاوتهم؛ ويوثق بعريبتهم، ولم يخرجوا عن القواعد الصحيحة، والنصوص الصريحة؛ فأعطوا كل

(١) رواه مسلم في كتاب الإيمان حديث ٩٥. أبو داود في كتاب الأدب باب ٥٩. الترمذي في كتاب البر باب

١٧. النسائي في كتاب البيعة باب ٣١. أحمد في مسنده (٢/٢٩٧).

حرف حقه، ونزلوه منزلته وأوصلوه مستحقه، من التجويد والإتقان، والترتيل والإحسان.

قال الشيخ الإمام أبو عبد الله نصر بن علي بن محمد الشيرازي في كتابه «الموضح في وجوه القراءات» في فصل التجويد منه بعد ذكره الترتيل والحدرد ولزوم التجويد فيها قال: فإن حسن الأداء فرض في القراءة، ويجب على القارئ أن يتلو القرآن حق تلاوته صيانة للقرآن عن أن يجد اللحن والتغيير اليه سبيلاً على أن العلماء قد اختلفوا في وجوب حسن الأداء في القرآن فبعضهم ذهب إلى أن ذلك مقصور على ما يلزم المكلف قراءته في المفترضات فإن تجويد اللفظ وتقوم الحروف وحسن الأداء واجب فيه فحسب، وذهب الآخرون إلى أن ذلك واجب على كل من قرأ شيئاً من القرآن كيفما كان لأنه لا رخصة في تغيير اللفظ بالقرآن وتعويجه واتخاذ اللحن سبيلاً اليه إلا عند الضرورة قال الله تعالى قرآنًا عربياً غير ذي عوج ﴿[الزمر: ٢٨] انتهى. وهذا الخلاف على هذا الوجه الذي ذكره غريب. والمذهب الثاني هو الصحيح بل الصواب على ما قدمنا، وكذا ذكره الإمام الحجة أبو الفضل الرازي في تجويده وصبوب ما صوبناه والله أعلم.

فالتجويد هو حلية التلاوة، وزينة القراءة، وهو إعطاء الحروف حقوقها وترتيبها مراتبها، ورد الحرف إلى مخرجه وأصله، وإلحاقه بنظيره وتصحيح لفظه وتلطيف النطق به على حال صيغته، وكمال هيئته؛ من غير إسراف ولا تعسف ولا إفراط ولا تكلف، وإلى ذلك أشار النبي ﷺ بقوله «من أحب أن يقرأ القرآن غضاً كما أنزل فليقرأ قراءة ابن أم عبد» يعني عبد الله بن مسعود. وكان رضي الله عنه قد أعطي حظاً عظيماً في تجويد القرآن وتحقيقه وترتيله كما أنزله الله تعالى وناهيك برجل أحب النبي ﷺ أن يسمع القرآن منه، ولما قرأ أبكى رسول الله ﷺ كما ثبت في الصحيحين وروينا بسند صحيح عن أبي عثمان النهدي قال: صلى بنا ابن مسعود المغرب بـ«قل هو الله أحد» ووالله لو ددت أنه قرأ بسورة البقرة من حسن صوته وترتيله. قلت: وهذه سنة الله تبارك وتعالى فيمن يقرأ القرآن مجوداً مصححاً كما أنزل تلتذ الأسماع بتلاوته، وتخشع القلوب عند قراءته، حتى يكاد أن يسلب العقول ويأخذ بالألباب؛ سر من أسرار الله تعالى يودعه من يشاء من خلقه؛ لقد أدركنا من شيوخنا من لم يكن له حسن صوت ولا معرفة بالألحان إلا أنه كان جيد الأداء، قيماً باللفظ، فكان إذا قرأ أطرب المسامع؛ وأخذ من القلوب بالمجامع، وكان الخلق يزدحمون عليه، ويجمعون على الاستماع اليه، أمم من الخواص والعوام، يشترك في ذلك من يعرف العربي ومن لا يعرفه من سائر الأنام مع تركهم جماعات من ذوي الأصوات الحسان، عارفين بالمقامات والألحان لخروجهم عن التجويد

والإتقان. وأخيرني جماعة من شيوخي وغيرهم أخباراً بلغت التواتر عن شيخهم الإمام تقي الدين محمد بن أحمد الصائغ المصري رحمه الله وكان أستاذاً في التجويد أنه قرأ يوماً في صلاة الصبح ﴿وتفقد الطير فقال ما لي لا أرى الهدهد﴾ [النمل: ٢٠] وكرر هذه الآية فنزل طائر على رأس الشيخ يسمع قراءته حتى أكملها فنظروا إليه فاذا هو هدهد. وبلغنا عن الأستاذ الإمام أبي محمد عبد الله بن علي البغدادي المعروف بسبط الخياط مؤلف «المبهبج» وغيره في القراءات رحمه الله أنه كان قد أعطي من ذلك حظاً عظيماً، وأنه أسلم جماعة من اليهود والنصارى من سماع قراءته، وآخر من علمناه بلغ النهاية في ذلك الشيخ بدر الدين محمد بن أحمد بن بصخان شيخ الشام، والشيخ إبراهيم بن عبد الله الحكري شيخ الديار المصرية رحمهما الله، وأما اليوم فهذا باب أغلق، وطريق سد، نسأل الله التوفيق، ونعوذ به من قصور الهمم ونفاق سوق الجهل في العرب والعجم. ولا أعلم سبباً لبلوغ نهاية الإتقان والتجويد، ووصول غاية التصحيح والتشديد، مثل رياضة الألسن، والتكرار على اللفظ المتلقى من فم المحسن، وأنت ترى تجويد حروف الكتابة كيف يبلغ الكاتب بالرياضة وتوقيف الأستاذ، والله در الحافظ أبي عمرو الداني رحمه الله حيث يقول: ليس بين التجويد وتركه، إلا رياضة لمن تدبره بفكه. فليقد صدق وبصر، وأوجز في القول وما قصر؛ فليس التجويد بتمضيق اللسان، ولا بتقوير الفم، ولا بتعويج الفك، ولا بترعيد الصوت، ولا بتمطيط الشد، ولا بتقطيع المد، ولا بتطين الغنات، ولا بحصرمة الرآت؛ قراءة تنفر عنها الطباع، وتمجها القلوب والأسماع، بل القراءة السهلة العذبة الحلوة اللطيفة، التي لا مضغ فيها ولا لوك، ولا تعسف ولا تكلف، ولا تصنع ولا تنطع، ولا تخرج عن طباع العرب وكلام الفصحاء بوجه من وجوه القراءات والأداء، وها نحن نشير إلى جمل من ذلك بحسب التفصيل، ونقدم الأهم فالأهم فنقول:

أول ما يجب على مرید إتقان قراءة القرآن تصحيح إخراج كل حرف من مخرجه المختص به تصحيحاً يمتاز به عن مقاربه، وتوفية كل حرف صفته المعروفة به توفية تخرجه عن مجانسه، يعمل لسانه وفمه بالرياضة في ذلك إعمالاً يصير ذلك له طبعاً وسليقة، فكل حرف شارك غيره في مخرج فإنه لا يمتاز عن مشاركته الا بالصفات، وكل حرف شارك غيره في صفاته فإنه لا يمتاز عنه الا بالمخرج كالهزة والهاء اشتركا مخرجاً وانفتاحاً واستفلاً وانفردت الهزة بالجهر والشدة. والعين والحاء اشتركا مخرجاً واستفلاً وانفتاحاً، وانفردت الحاء بالهمس والرخاوة والخالصة. والغين والحاء اشتركا مخرجاً ورخاوة واستعلاء وانفتاحاً، وانفردت الغين بالجهر. والجيم والشين والياء اشتركت مخرجاً وانفتاحاً واستفلاً، وانفردت الجيم بالشدة واشتركت مع الياء في الجهر، وانفردت الشين بالهمس

والتفشي، واشتركت مع البناء في الرخاوة. والضاد والطاء اشتركا صفة جهراً ورخاوة واستعلاء وإطباقاً، وافترقا مخرجاً، وانفردت الضاد بالاستعلاء. والطاء والذال والتاء اشتركت مخرجاً وشدة، وانفردت الطاء بالإطباق والاستعلاء، واشتركت مع الذال في الجهر وانفردت التاء بالهمس، واشتركت مع الذال في الانفتاح والاستفال. والطاء والذال والتاء اشتركت مخرجاً ورخاوة وانفردت الطاء بالاستعلاء والإطباق واشتركت مع الذال في الجهر، وانفردت التاء بالهمس؛ واشتركت مع الذال استقلالاً وانفتاحاً والصاد والزاي والسين اشتركت مخرجاً ورخاوة وصغيراً وانفردت الصاد بالإطباق والاستعلاء، واشتركت مع السين في الهمس، وانفردت الزاي بالجهر، واشتركت مع السين في الانفتاح والاستفال، وكل ذلك ظاهر مما تقدم.

فإذا أحكم القارئ النطق بكل حرف على حدته موف حقه فليعمل نفسه بإحكامه حالة التركيب لأنه ينشأ عن التركيب ما لم يكن حالة الأفراد وذلك ظاهر، فكم ممن يحسن الحروف مفردة ولا يحسنها مركبة بحسب ما يجاورها من مجانس ومقارب وقوي وضعيف ومفخم ومرقق فيجذب القوي الضعيف ويغلب المفخم المرقق، فيصعب على اللسان النطق بذلك على حقه إلا بالرياضة الشديدة حالة التركيب فمن أحكم صحة اللفظ حالة التركيب حصل حقيقة التجويد بالإتقان والتدريب، وسنورد لك من ذلك ما هو كاف إن شاء الله تعالى بعد قاعدة نذكرها وهي أن أصل الخلل الوارد على السنة القراء في هذه البلاد وما التحق بها هو إطلاق التفخيمات والتغليظات على طريق ألفتها الطباعات، تلقيت من العجم، واعتادتها النبط واكتسبها بعض العرب، حيث لم يقفوا على الصواب ممن يرجع إلى علمه، ويوثق بفضل وفهمه، وإذا انتهى الحال إلى هذا فلا بد من قانون صحيح يرجع إليه، وميزان مستقيم يعول عليه، نوضحه مستوفياً إن شاء الله في أبواب الإمالة والترقيق ونشير إلى مهمه هنا.

فاعلم أن الحروف المستقلة كلها مرققة لا يجوز تفخيم شيء منها إلا اللام من اسم الله تعالى بعد فتحة أو ضمة اجماعاً أو بعد بعض حروف الإطباق في بعض الروايات وإلا الراء المضمومة أو المفتوحة مطلقاً في أكثر الروايات والساكنة في بعض الأحوال كما سيأتي تفصيل ذلك في بابه إن شاء الله تعالى. والحروف المستعلية كلها مفخمة لا يستثنى شيء منها في حال من الأحوال، وأما الألف فالصحيح أنها لا توصف بترقيق ولا تفخيم بل بحسب ما يتقدمها فإنها تتبعه تريقاً وتفخيماً، وما وقع في كلام بعض أئمتنا من إطلاق تريقها فإنما يريدون التحذير مما يفعله بعض العجم من المبالغة في لفظها إلى أن يصيروها كالواو أو يريدون التنبيه على ما هي مرققة فيه، وأما نص بعض المتأخرين على

ترقيقها بعد الحروف المفخمة فهو شيء وهم فيه ولم يسبقه اليه أحد وقد رد عليه الأئمة المحققون من معاصريه، ورأيت من ذلك تأليفاً للإمام أبي عبد الله محمد بن بصرخان سماه «التذكرة والتبصرة لمن نسي تفخيم الألف أو أنكره» قال فيه: اعلم أيها القاريء أن من أنكر تفخيم الألف فإنكاره صادر عن جهله أو غلظ طباعه، أو عدم اطلاعه، أو تمسكه ببعض كتب التجويد التي أهمل مصنفوها فيها التصريح بذكر تفخيم الألف. ثم قال: والدليل على جهله أنه يدعي أن الألف في قراءة ورش. طال وفصلاً وما أشبههما مرققة وترقيقها غير ممكن لوقوعها بين حرفين مغلظين والدليل على غلظ طبعة أنه لا يفرق في لفظه بين ألف (قال) وألف (حال) حالة التجويد والدليل على عدم اطلاعه أن أكثر النحاة نصوا في كتبهم على تفخيم الألف ثم ساق نصوص أئمة اللسان في ذلك ووقف عليه أستاذ العربية والقرآآت أبو حيان رحمه الله فكتب عليه: طالعته فرأيت أنه قد حاز إلى صحة النقل كمال الدراية، وبلغ في حسنه الغاية - فالهمزة - إذا ابتدأ بها القاريء من كلمة فليلفظ بها سلسلة في النطق سهلة في الذوق، وليتحفظ من تغليظ النطق بها نحو «الحمد»، «الدين»، «أنذرتهم» ولا سيما إذا أتى بعدها ألف نحو «آتي وآيات وآمين». فإن جاء حرف مغلظ كان التحفظ أكد نحو: «الله، اللهم»، أو مفخم نحو: «الطلاق، اصطفى، وأصلح»، فإن كان حرفاً مجانسها أو مقاربها كان التحفظ بسهولة أشد، وترقيقها أوكد نحو: «أهدنا، أعوذ، أعطى، أحطت، أحق» فكثير من الناس ينطق بها في ذلك كالمتهوع، وكذا - الباء - إذا أتى بعدها حرف مفخم نحو «بطل، بغي، وبصلها»، فإن حال بينهما ألف كان التحفظ بترقيقها أبلغ نحو: «باطل، وباغ، والأسباط»، فكيف إذا وليها حرفان مفخمان نحو: «برق، والبقر، بل طبع»، عند من أدغم، وليحذر في ترقيقها من ذهاب شدتها كما يفعله كثير من المغاربة لا سيما إن كان حرفاً خفيفاً نحو: «بهم، وبه، وبها» - دون - «بالغ، وباسط، وبارئكم»؛ أو ضعيفاً نحو: «بثلاثة، وبذي، وبساحتهم»؛ وإذا سكنت كان التحفظ بما فيها من الشدة والجهر أشد نحو: «ربوة، والخبء، وقبل والصبر، فانصب، فارغب».

وكذلك الحكم في سائر حروف القلقلة لاجتماع الشدة والجهر فيها نحو «يجعلون، والحجر، والفجر، ووجهك، والنجدين، ومن يخرج»، ونحو: «يدرون، والعدل، والقدر، وعدواً، وقد نرى، وأقصد»، ونحو: «يطعمون، والبطشة، ومطلع، وإطعام، وبما لم تحط»، ونحو: «يقطعون، وقرأ، وبقلها، إن يسرق» والتاء يتحفظ بما فيها من الشدة لثلا تصير رخوة كما ينطق بها بعض الناس، وربما جعلت سينا لا سيما إذا كانت ساكنة نحو: «فتنة، وفترة، ويتلون، واتل عليهم»، ولذا أدخلها سيبويه في جملة حروف القلقلة، وليكن التحفظ بها إذا تكررت أكد نحو: «تتوفاهم، وتتولوا، كدت تركن، الراجفة تتبعها»،

وكذلك كلما تكرر من مثلين نحو: «ثالث ثلاثة، وحاججتم، ولا أبرح حتى، ويرتد، وأخي أشدد، وصددناكم، وعدّده، وممدده، وذو الذكر، ومحرراً، وتحرير رقبة، وبشرر، وفعزنا بثالث، وشططا، ونطبع على، ويخفف، وليستعفف، وتعرف في، وحق قدره، والحق قالوا، ومناسككم، وإنك كنت، ولتعلمن نبأه، وجباههم ووجوههم، وفيه هدى؛ واعبدوه هذا؛ وورى؛ ويستحي؛ ويحييكم؛ والبغي يعظكم؛ إن ولي الله؛ وحيتم»؛ لصعوبة اللفظ بالمكرر على اللسان، قالوا هو بمنزلة من في القيد يرفع رجله مرتين أو ثلاثاً ويردها في كل مرة إلى الموضع الذي رفعها منه، ولذلك أثر أبو عمرو وغيره الإدغام بشرطه تخفيفاً، ويعتني ببيانها وتخليصها مرققة إذا أتى بعدها حرف إطباق ولا سيما الطاء التي شاركها في المخرج وذلك نحو: «أفتطمعون، وتطهيراً، ولا تطغوا، وتصديّة، وتصدون، وتظلمون» والثاء حرف ضعيف فإذا وقع ساكنها فليتحفظ في بيانه لا سيما إذا أتى بعده حرف يقاربه وقريء بالإظهار نحو: «يلهث ذلك، ولبثت ولبثتم»، وكذا إن أتى قبل حرف استعلاء وجب التحرز في بيانه لضعفه وقوة الاستعلاء بعده نحو: «أثخنتموهم، وإن يثقفوكم»، وكثير من العجم لا يتحفظون من بيانها فيخرجونها سينا خالصة. والجيم يجب أن يتحفظ بإخراجها من مخرجها فرمما خرجت من دون مخرجها فيتشربها اللسان فتصير ممزوجة بالشين كما يفعله كثير من أهل الشام ومصر؛ وربما نبا بها اللسان فأخرجها ممزوجة بالكاف كما يفعله بعض الناس، وهو موجود كثيراً في بوادي اليمن؛ وإذا سكنت وأتى بعدها بعض الحروف المهموسة كان الاحتراز بجهرها وشدتها أبلغ نحو: «اجتمعوا، واجتنبوا، وخرجت، وتجري، وتجزون، وزجرأ، ورجسأ»، لئلا تضعف فتمزج بالشين. وكذلك إذا كانت مشددة نحو «الحج؛ وأتجاجوني، و: وحاجة» - لا سيما - نحو لحي، ويوجه لأجل مجانسة الياء وخفاء الهاء.

والحاء تجب العناية بإظهارها إذا وقع بعدها مجانسها أو مقاربها لا سيما إذا سكنت نحو، «فاصفح عنهم، وسبحه»؛ فكثيراً ما يقلبونها في الأول عيناً ويدغمونها، وكذلك يقلبون الهاء في «سبحه» حاء لضعف الهاء وقوة الحاء فتجذبها فينطقون بحاء مشددة وكل ذلك لا يجوز إجماعاً، وكذلك يجب الاعتناء بترقيقها إذا جاورها حرف الاستعلاء نحو، «أحطت، والحق»، فإن اكتتفها حرفان كان ذلك أوجب نحو، «حصحص». والحاء يجب تفخيمها وسائر حروف الاستعلاء وتفخيمها إذا كانت مفتوحة أبلغ؛ وإذا وقع بعدها ألف أمكن نحو، «خلق؛ وغلب، وطغى، وصعيداً، وضرب، وخالق، وصادق وضالين، وطائف وظالم». قال ابن الطحان الأندلسي في تجويده: المفخّمات على ثلاثة أضرب: ضرب يتمكّن التفخيم فيه وذلك إذا كان أحد حروف الاستعلاء مفتوحاً، وضرب دون ذلك وهو

أن يقع مضموماً، وضرب دون ذلك وهو أن يكون مكسوراً. انتهى. والدال فاذا كانت بدلا من تاء وجب بيانها لئلا يميل اللسان بها إلى أصلها نحو، «مزدجر وتزدري». والدال يعتني بإظهارها إذا سكنت وأتى بعدها نون نحو، «فبذناه، وإذ نقنا»؛ وكذلك يعتني بترقيقتها وبيان انفتاحها واستفالتها إذا جاورها حرف مفخم وإلا ربما انقلبت ظاء نحو: «ذرهـم وذره، وأندرتكم والأذقان». ولا سيما في نحو: المنذرين ومحذراً، وذللنا، لئلا تشتبه بنحو: «المنتظرين، ومحظوراً، وظللنا»، وبعض النبط ينطق بها دالاً مهملة؛ وبعض العجم يجعلها زايًا؛ فليتحفظ من ذلك. والرء انفراد بكونه مكرراً صفة لازمة له لغلظه. قال سيبويه: إذا تكلمت بها خرجت كأنها مضاعفة. وقد توهم بعض الناس أن حقيقة التكرير ترعيد اللسان بها المرة بعد المرة فأظهر ذلك حال تشديدها كما ذهب إليه بعض الأندلسيين. والصواب التحفظ من ذلك بإخفاء تكريرها كما هو مذهب المحققين. وقد يبالي قوم في إخفاء تكريرها مشددة فيأتي بها محصرمة شبيهة بالطاء. وذلك خطأ لا يجوز فيجب أن يلفظ بها مشددة تشديداً ينبو به اللسان نبوة واحدة وارتفاعاً واحداً من غير مبالغة في الحصر والعسر نحو: «الرحمن الرحيم، خرموسى». وليحترز حال ترقيقتها من نحولها نحولاً يذهب أثرها وينقل لفظها عن مخرجها كما يعانيه بعض الغافلين. والزاي يتحفظ ببيان جهرها لا سيما إذا سكنت نحو: «تزدري، وأزكى، ورزقاً، ومزجاة، وليزلقونك، ووزرك. وليكن التحفظ بذلك إذا كان مجاورها حرفاً مهموساً أكد لئلا يقرب من السين نحو: «ما كنزتم». والسين يعتني ببيان انفتاحها واستفالتها إذا أتى بعدها حرف إطباق لئلا تجذبها قوته فتقلبها صاداً نحو: «بسطة، ومسطوراً، وتستطع، وأقسط». وكذلك نحو: «لسلطهم، وسلطان وتساقط». ويتحفظ ببيان همسها إذا أتى بعدها غير ذلك نحو: «مستقيم، ومسجد». فربما ضارعت في ذلك الزاي والجيم نحو «أسروا، ويسبحون وعسى، وقسمنا». لئلا يشتبه بنحو «أصروا، ويصبحون، وعصى، وقصمنا».

والشين انفردت بصفة التفشي فليعن بيانه لا سيما في حال تشديدها أو سكونها نحو: «فبشرناه، واشتره، ويشربون، واشدد، والرشد»، ولا سيما في الوقف، وفي نحو: «شجر بينهم، وشجرة تخرج»، فليكن البيان أوكد للتجانس. والصاد ليحترز حال سكونها إذا أتى بعدها تاء أن تقرب من السين نحو: «ولو حرصت، وحرصتم». أو طاء أن تقرب من الزاي نحو: «اصطفى، ويصطفى». أو دال أن يدخلها التشريب عند من لا يجيزه نحو: «اصدق، ويصدر، وتصدية». والصاد انفراد بالاستطالة. وليس في الحروف ما يعسر على اللسان مثله. فإن ألسنة الناس فيه مختلفة، وقل من يخسنه فممنهم من يخرجها ظاء، ومنهم من يمزجها بالدال، ومنهم من يجعله لاماً مفخمة، ومنهم من يشملها الزاي. وكل ذلك لا

يجوز. والحديث المشهور على الألسنة «أنا أنصح من نطق بالضاد» لا أصل له ولا يصح. فليحذر من قلبه إلى الظاء لا سيما فيما يشتبه بلفظه نحو: «ضل من تدعون»، يشتبه بقوله: «ظل وجهه مسوداً»، وليعمل الرياضة في إحكام لفظه خصوصاً إذا جاوره ظاء نحو: «أنقض ظهره». بعض الظالم. أو حرف مفخم نحو، «أرض الله»، أو حرف يجانس ما يشبهه نحو، «الأرض ذهباً». وكذا إذا سكن وأتى بعده حرف إطباق نحو: «فمن اضطر». أو غيره نحو: «أفضتم، وخضتم، واخفض جناحك، وفي تضليل». والطاء أقوى الحروف تفخيماً فلتوف حقها ولا سيما إذا كانت مشددة نحو: «اطيرنا، وأن يطوف». وإذا سكنت وأتى بعدها تاء وجب إدغامها إدغاماً غير مستكمل بل تبقى معه صفة الإطباق والاستعلاء لقوة الطاء وضعف التاء. ولولا التجانس لم يسغ الإدغام لذلك نحو. «بسطت واحطت؛ وفرطت» كما يحكم ذلك في المشافهة. والطاء يتحفظ ببيانها إذا سكنت وأتى بعدها تاء نحو: «أوعظت» ولا ثاني له، وإظهارها مما لا خلاف عن هؤلاء الأئمة فيه، نعم قرأنا بإدغامه عن ابن محيصن مع إبقاء صفة التفخيم.

والعين يحترز من تفخيماً لا سيما إذا أتى بعدها ألف نحو: «العالمين». وإذا سكنت وأتى بعدها حرف مهموس فليبين جهرها وما فيها من الشدة نحو، «المعتدين: ولا تعتدوا»، وإن وقع بعدها غين وجب إظهارها لئلا يبادر اللسان للإدغام لقرب المخرج نحو، «واسمع غير مسمع» والغين يجب إظهارها عند كل حرف لاقاها وذلك أكد في حرف الحلق وحالة الإسكان أوجب، وليحترز مع ذلك من تحريكها لا سيما إذا اجتمعا في كلمة واحدة. وأمثلة ذلك نحو: «يغشى، وأفرغ علينا، والمغضوب، وضغنا، ويفغر فارغب، وأغطش». وليكن اعتناؤه بإظهاره، «لا ترغ قلوبنا» أبلغ، وحرصه على سكونه أشد، لقرب ما بين الغين والقاف مخرجاً وصفة. والفاء يجب إظهارها عند الميم والواو نحو: «تلقف ما، ولا تخف ولا». فليحرص على ذلك. وكذلك عند الباء عند أكثر القراء نحو. «نخسف بهم». ولا ثاني له كما سيأتي. والقاف فليحترز على توفيتها حقها كاملاً وليتحفظ مما يأتي به بعض الأعراب وبعض المغاربة في إذهاب صفة الاستعلاء منها حتى تصير كالكاف الصماء. وإذا لقبها كاف لغير المدغم نحو: «خلق كل شيء، وخلقكم». فأما إذا كانت ساكنة قبل الكاف كما هي في قوله تعالى: «ألم تخلقكم». فلا خلاف في إدغامها. وإنما الخلاف في إبقاء صفة الاستعلاء مع ذلك فذهب مكِّي وغيره إلى أنها باقية مع الإدغام كهي في: «أحطت، وبسطت». وذهب الداني وغيره إلى إدغامه ادغاماً محضاً. والوجهان صحيحان إلا أن هذا الوجه أصح قياساً على ما أجمعوا في باب المحرك للمدغم من: «خلقكم، ورزقكم، وخلق كل شيء». والفرق بينه وبين أحطت وبابه أن الطاء زادت

بالإطباق. وسيأتي الكلام فيها أيضاً آخر باب حروف قربت مخارجها. والكاف فليعن بما فيها من الشدة والهمس لئلا يذهب بها إلى الكاف الصماء الثابتة في بعض لغات العجم فإن ذلك الكاف غير جائزة في لغة العرب. وليحذر من إجراء الصوت معها كما يفعله بعض النبط والأعاجم، ولا سيما إذا تكررت أو شددت أو جاورها حرف مهموس نحو: «بشرككم، ويدرككم الموت، ونكتل، وكشطت». واللام يحسن ترقيقها لا سيما إذا جاورت حرف تفخيم نحو «ولا الضالين، وعلى الله، وجعل الله، واللطيف، واحتلظ، وليلطف، ولسلطهم». وإذا سكنت وأتى بعدها نون فليحرص على إظهارها مع رعاية السكون. وليحذر من الذي يفعله بعض العجم من قصد قلقلتها حرصاً على الإظهار فإن ذلك مما لا يجوز، ولم يرد بنص ولا أداء وذلك نحو: «جعلنا، وأنزلنا، وظللنا، وفضلنا، وقال نعم». ومثل ذلك، «قل تعالوا أتل». وأما «قل ربي». فلا خلاف في إدغامه لشدة القرب وقوة الراء ولذلك تدغم لام التعريف في أربعة عشر حرفاً وهي: التاء، والثاء، والذال، والذال، والراء، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، واللام، والنون. ويقال لها الشمسية لإدغامها. وتظهر عند باقي الحروف وهي أربعة عشر أيضاً وتسمى القمرية لإظهارها. وأما لام «هل» و«بل» فسيأتي ذكرها في بابها. والميم حرف أغن وتظهر غنته من الخيشوم إذا كان مدغماً أو مخففاً، فإن أتى محرراً فليحذر من تفخيمه ولا سيما إذا أتى بعده حرف مفخم نحو: «مخمصة، مرض، ومريم وما الله بغافل». فإن أتى بعده ألف كان التحرز من التفخيم أكد فكثيراً ما يجري ذلك على الألسنة خصوصاً الأعاجم نحو: «مالك، بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك».

وأما إذا كان ساكناً فله أحكام ثلاث:

الأول: الإدغام بالغنة عند ميم مثله كإدغام النون الساكنة عند الميم ويطلق ذلك في كل ميم مشددة نحو: دمر، ويعمر، وحمالة، حم، والهم، وهم، أم من أسس.

الثاني: الإخفاء عند الباء على ما اختاره الحافظ أبو عمرو الداني وغيره من المحققين. وذلك مذهب أبي بكر بن مجاهد وغيره، وهو الذي عليه أهل الأداء بمصر والشام والأندلس وسائر البلاد الغربية وذلك نحو: يعتصم بالله، وربهم بهم، يوم هم بارزون. فتظهر الغنة فيها إذ ذاك اظهارها بعد القلب في نحو: من بعد، أنبئهم بأسمائهم، وقد ذهب جماعة كأبي الحسن أحمد بن المنادي وغيره إلى إظهارها عندها إظهاراً تاماً وهو اختيلو مكى القيسي وغيره، وهو الذي عليه أهل الأداء بالعراق وسائر البلاد الشرقية. وحكى أحمد ابن يعقوب التائب إجماع القراء عليه. قلت: والوجهان صحيحان مأخوذ بهما إلا أن الإخفاء

أولى للإجماع على إخفائها عند القلب. وعلى إخفائها في مذهب أبي عمرو حالة الإدغام في نحو: أعلم بالشاكرين.

الحكم الثالث: إظهارها عند باقي الأحرف نحو: «الحمد. وأنعمت، وهم يوقنون، وإهم عذاب، أنهم هم، عليهم، أنذرتهم، معكم انما»، ولا سيما إذا أتى بعدها فاء أو واو فليعلن بإظهارها لئلا يسبق اللسان إلى الأخفاء لقرب المخرجين نحو: هم فيها، ويمدهم في، عليهم وما، أنفسهم وما. فيتعمل اللسان عندهما ما لا يتعمل في غيرهما. وإذا أظهرت في ذلك فليتحفظ بإسكانها وليحترز من تحريكها والنون حرف أغن أصل في الغنة من الميم لقربه من الخيشوم فليتحفظ من تفخيمه إذا كان متحركاً لا سيما إن جاء بعده ألف نحو: أنا، أتأمرون الناس، وإن الله، ونصر، ونكص، ونرى. وسنذكر أحكامها ساكنة في بابها إن شاء الله تعالى. وليحترز من إخفائها حالة الوقف على نحو: العالمين، يؤمنون، الظالمون، فليعلن ببيانها فكثيراً ما يتركون ذلك فلا يسمعونها حالة الوقف والهاء يعتنى بها مخرجاً وصفة لبعدها وخفائها فكم من مقصر فيها يخرجها كالمزوجة بالكاف ولا سيما إذا كانت مكسورة نحو: عليهم، وقلوبهم وسمعهم وأبصارهم. وكذلك إذا جاورها ما قاربها صفة أو مخرجاً فليكن التحفظ ببيانها أكد نحو: وعد الله حق، ومعهم، الكتاب، وسبحه، ولا سيما إذا وقعت بين ألفين نحو: بناها، وطحها، وضحاها؛ فقد اجتمع في ذلك ثلاث أحرف خفية وليكن التحفظ ببيانها ساكنة أوجب نحو: اهدنا، عهداً، ويستهزيء، واهتدى والعهن، وليخلص لفظها مشددة غير مشوبة بتفخيم نحو: أينما يوجهه. وليحترز من فك إدغامها عند نطقه بها كذلك، وإن كانت كتبت بهاءين فإن اللفظ بهاء واحدة، وكقوله تعالى: فمهمل. وقد اختلف في ادغام: «ماليه هلك» وإظهاره مع اجتماع المثلين والجمهور على الإظهار من أجل أن الأولى منهما هاء سكت وسيأتي بيان ذلك. الواو: فإذا كانت مضمومة أو مكسورة تحفظ في بيانها من أن يخالطها لفظ غيرها أو يقصر اللفظ عن حقها نحو: تفاوت، ووجوه، ولا تنسوا الفضل، ولكل وجهة؛ وليكن التحفظ بها حال تكريرها أشد نحو: ووري. وليحترز من مضغها حال تشديدها نحو: عدواً وحرناً، وغدوا، وأفوض؛ ولووا، واتقوا، وأمنوا، لا كما يلفظ بها بعض الناس، فإن سكنت وانضم ما قبلها وجب تمكينها بحسب ما فيها من المد. واعتن بضم الشفتين لتخرج الواو من بينهما صحيحة ممكنة، فإن جاء بعدها أو أخرى وجب إظهارهما واللفظ بكل منهما نحو: آمنوا وعملوا، قالوا وهم. والياء: فليعتن بإخراجها محركة بلطف ويسر خفيفة نحو: ترين ولا شية، ومعاش. وليحترز من قلبها فيهما همزة وليحسن في تمكينها إذا جاءت حرف مد ولا سيما إذا وقع بعدها ياء محركة نحو: في يوم، الذي يوسوس. وإذا أتت

مشددة فليحتفظ من لوكتها ومطها نحو: إياك، وعتيا، وبتحية فحيوا، فكثيراً ما يتواهن في تشديدها وتشديد الواو أختها فيلفظ بهما ليتين ممضوغتين فيجب أن ينو اللسان بهما نبوة واحدة وحركة واحدة، وبعض القراء يبالغ في تشديدها فيحصرهما وليته لو يخصرهما.

فهذا ما تيسر من الكلام على تجويد الحروف مركبة. والمشافهة تكشف حقيقة ذلك، والرياضة توصل إليه، والعلم عند الله تبارك وتعالى.

وأما الوقوف والابتداء

فلهما حالتان: (الأولى) معرفة ما يوقف عليه وما يبتدأ به. (والثانية) كيف يوقف وكيف يبتدأ، وهذه تتعلق بالقرآت، وسيأتي ذكرها إن شاء الله تعالى في باب الوقف على أواخر الكلم ومرسوم الخط.

والكلام هنا على معرفة ما يوقف عليه ويبتدأ به، وقد ألفت الأئمة فيها كتاباً قديماً وحديثاً ومختصراً ومطولاً أتيت على ما وقفت عليه من ذلك، واستقصيته في كتاب (الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء) وذكرت في أوله مقدمتين جمعت بهما أنواعاً من الفوائد. ثم استوعبت أوقاف القرآن سورة سورة، وها أنا أشير إلى زيد ما في الكتاب المذكور فأقول:

لما لم يمكن القاريء أن يقرأ السورة أو القصة في نفس واحد ولم يجر التنفس بين كلمتين حالة الوصل بل ذلك كالتنفس في أثناء الكلمة وجب حينئذ اختيار وقف للتنفس والاستراحة وتعين ارتضاء ابتداء بعد التنفس والاستراحة، وتحتم أن لا يكون ذلك مما يخل بالمعنى ولا يخل بالفهم إذ بذلك يظهر الإعجاز ويحصل القصد، ولذلك حض الأئمة على تعلمه ومعرفته كما قدمنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قوله: الترتيل معرفة الوقف وتجويد الحروف، وروينا عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: لقد عشنا برهة من دهرنا وإن أهدنا ليؤتى الإيمان قبل القرآن وتنزل السورة على النبي ﷺ فيتعلم حلالها وحرامها وأمرها وزاجرها وما ينبغي أن يوقف عنده منها. فقي كلام علي رضي الله عنه دليل على وجوب تعلمه ومعرفته، وفي كلام ابن عمر برهان على أن تعلمه إجماع من الصحابة رضي الله عنهم. وصح بل تواتر عندنا تعلمه والاعتناء به من السلف الصالح كأبي جعفر يزيد بن القعقاع إمام أهل المدينة الذي هو من أعيان التابعين وصاحبه الإمام نافع بن أبي نعيم وأبي عمرو بن العلاء ويعقوب الحضرمي وعاصم بن أبي النجود وغيرهم من الأئمة. وكلامهم في ذلك معروف، ونصوصهم عليه مشهورة في الكتب، ومن ثم اشترط كثير من أئمة

الخلف على المجيز أن لا يجيز أحداً إلا بعد معرفته الوقف والابتداء. وكان ائمتنا يوقفوننا عند كل حرف ويشيرون الينا فيه بالأصابع؛ سنة أخذوها كذلك عن شيوخهم الأولين رحمة الله عليهم أجمعين. وصح عندنا عن الشعبي وهو من أئمة التابعين علماً وفقهاً ومقتدىً أنه قال: اذا قرأت ﴿كل من عليها فان﴾ فلا تسكت حتى تقرأ ﴿ويبقى وجه ربك ذو الجلال والاکرام﴾ [الرحمن: ٢٦، ٢٧].

وقد اصطلح الأئمة لأنواع أقسام الوقف والابتداء أسماء، وأكثر في ذلك الشيخ أبو عبدالله محمد بن طيفور السنجاوندي. وخرج في مواضع عن حد ما اصطلحه واختاره كما يظهر ذلك من كتابي «الاهتداء». وأكثر ما ذكر الناس في أقسامه غير منضبط ولا منحصر.

وأقرب ما قلته في ضبطه أن الوقف ينقسم الى اختياري واضطراري. لأن الكلام إما أن يتم أو لا، فإن تم كان اختيارياً، وكونه تاماً لا يخلو إما أن لا يكون له تعلق بما بعده البتة، أي لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى، فهو الوقف الذي اصطلح عليه الأئمة (بالتام) لتامه المطلق، يوقف عليه ويتبدأ بما بعده، وإن كان له تعلق فلا يخلو هذا التعلق إما أن يكون من جهة المعنى فقط وهو الوقف المصطلح عليه (بالكافي) للاكتفاء به عما بعده واستغناء ما بعده عنه، وهو كالتام في جواز الوقف عليه والابتداء بما بعده. وإن كان التعلق من جهة اللفظ فهو الوقف المصطلح عليه (بالحسن) لأنه في نفسه حسن مفيد يجوز الوقف عليه دون الابتداء بما بعده للتعلق اللفظي إلا أن يكون رأس آية فإنه يجوز في اختيار أكثر أهل الأداء لمعجبه عن النبي ﷺ في حديث أم سلمة رضي الله تعالى عنها أن النبي ﷺ كان اذا قرأ قطع قراءته آية آية يقول (بسم الله الرحمن الرحيم) ثم يقف ثم يقول (الحمد لله رب العالمين) ثم يقف ثم يقول (الرحمن الرحيم. مالك يوم الدين) رواه أبو داود ساكتاً عليه، والترمذي وأحمد، وأبو عبيدة وغيرهم وهو حديث حسن وسنده صحيح. وكذلك عد بعضهم الوقف على رؤوس الآي في ذلك سنة. وقال أبو عمرو: وهو أحب إلي. واختاره أيضاً البيهقي في شعب الإيمان، وغيره من العلماء وقالوا: الأفضل الوقوف على رؤوس الآيات وإن تعلقت بما بعدها. قالوا: واتباع هدي رسول الله ﷺ وسنته أولى. وإن لم يتم الكلام كان الوقف عليه اضطرارياً وهو المصطلح عليه (بالقبيح) لا يجوز تعمد الوقف عليه إلا لضرورة من انقطاع نفس ونحوه لعدم الفائدة أو لفساد المعنى.

فالوقف التام أكثر ما يكون في رؤوس الآي وانقضاء القصص نحو الوقف على (بسم الله الرحمن الرحيم) والابتداء (الحمد لله رب العالمين) ونحو الوقف على (مالك يوم

الدين) والابتداء (إياك نعبد وإياك نستعين) ونحو ﴿وأولئك هم المفلحون﴾ والابتداء ﴿ان الذين كفروا﴾ [البقرة: ٦] ونحو ﴿ان الله على كل شيء قدير﴾ [البقرة: ٢٠] والابتداء ﴿يا أيها الناس اعبدوا ربكم﴾ [البقرة: ٢١] ونحو ﴿وهو بكل شيء عليم﴾ [البقرة: ٢٩] والابتداء ﴿واذ قال ربك للملائكة﴾ [البقرة: ٣٠] ونحو ﴿وأنهم اليه راجعون﴾ [البقرة: ٤٦] والابتداء ﴿يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي﴾ [البقرة: ٤٧] وقد تكون قبل انقضاء الفاصلة نحو ﴿وجعلوا أعزة أهلها أذلة﴾ هذا انقضاء حكاية كلام بلقيس ثم قال تعالى ﴿وكذلك يفعلون﴾ [النمل: ٣٤] رأس آية. وقد يكون وسط الآية نحو ﴿لقد أضلني عن الذكر بعد إذ جاءني﴾ هو تمام حكاية قول الظالم وهو أبي بن خلف ثم قال تعالى ﴿وكان الشيطان للإنسان خذولاً﴾ [الفرقان: ٢٩] وقد يكون بعد انقضاء الآية بكلمة نحو ﴿لم نجعل لهم من دونها ستراً﴾ آخر الآية وتام الكلام ﴿كذلك﴾ [الكهف: ٩٠، ٩١] أي أمر ذي القرنين كذلك. أي كما وصفه تعظيماً لأمره، أو كذلك كان خبرهم على اختلاف بين المفسرين في تقديره مع إجماعهم على أنه التمام. ونحو ﴿وانكم لتمرون عليهم مصبحين﴾ هو آخر الآية التمام ﴿وبالليل﴾ [الصافات: ١٣٧، ١٣٨] أي مصبحين ومليين ونحوه ﴿وسراً عليها يتكئون﴾ آخر الآية، والتمام ﴿وزخرفاً﴾ [الزخرف: ٣٤، ٣٥] وقد يكون الوقف تاماً على تفسير أو إعراب ويكون غير تام على آخر نحو ﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾ [آل عمران: ٧] وقف تام على أن ما بعده مستأنف وهو قول ابن عباس وعائشة وابن مسعود وغيرهم ومذهب أبي حنيفة وأكثر أهل الحديث وبه قال نافع والكسائي ويعقوب والفراء والأخفش وأبو حاتم وسواهم من أئمة العربية. قال عروة: والراسخون في العلم لا يعلمون التأويل ولكن يقولون آمناً به، وهو غير تام عند آخرين والتمام عندهم على ﴿والراسخون في العلم﴾ [آل عمران: ٧] فهو عندهم معطوف عليه وهو اختيار ابن الحاجب وغيره. ونحو (آلم) ونحوه من حروف الهجاء فواتح السور الوقف عليها تام على أن يكون المبتدأ أو الخبر محذوفاً أي هذا آلم أو ألم هذا، أو على إضمار فعل أي قل آلم على استئناف ما بعدها، وغير تام على أن يكون ما بعدها هو الخبر، وقد يكون الوقف تاماً على قراءة وغير تام على أخرى نحو ﴿مثابة الناس وأمناً﴾ تام على قراءة من كسر خاء ﴿واتخذوا﴾ [البقرة: ١٢٥] وكافياً على قراءة من فتحها، ونحو ﴿إلى صراط العزيز الحميد﴾ [إبراهيم: ١] تام على قراءة من رفع الاسم الجليل بعدها، وحسن على قراءة من خفض.

وقد يتفاضل التام في التمام نحو ﴿مالك يوم الدين، إياك نعبد، وإياك نستعين﴾

كلاهما تام إلا أن الأول أتم من الثاني لاشتراك الثاني فيما بعده في معنى الخطاب بخلاف الأول.

والوقف الكافي يكثر في الفواصل وغيرها نحو ﴿ومما رزقناهم ينفقون﴾ [البقرة: ٣] وعلى: ﴿من قبلك﴾ [البقرة: ٤] وعلى ﴿هدى من ربهم﴾، [البقرة: ٥] وكذا ﴿يخادعون الله والذين آمنوا﴾ [البقرة: ٩] وكذا: ﴿إلا أنفسهم﴾ [البقرة: ٩] وكذا ﴿إنما نحن مصلحون﴾ [البقرة: ١١] هذا كله كلام مفهوم، والذي بعده كلام مستغن عما قبله لفظاً وإن اتصل معنى.

وقد يتفاضل في الكفاية كتفاضل التام نحوه ﴿في قلوبهم مرض﴾ كاف ﴿فزادهم الله مرضاً﴾ اكفى منه ﴿بما كانوا يكذبون﴾ [البقرة: ١٠] اكفى منهما. وأكثر ما يكون التفاضل في رؤوس الآي نحو ﴿ألا إنهم هم السفهاء﴾ كاف ﴿ولكن لا يعلمون﴾ [البقرة: ١٣] أكفى. نحو ﴿وأشربوا في قلوبهم العجل بكفرهم﴾ كاف و﴿كنتم مؤمنين﴾ [البقرة: ٩٣] أكفى، ونحو ﴿ربنا تقبل منا﴾ كاف ﴿إنك أنت السميع العليم﴾ [البقرة: ٢١٧] أكفى. وقد يكون الوقف كافياً على تفسير أو إعراب ويكون غير كاف على آخر نحو ﴿يعلمون الناس السحر﴾ [البقرة: ١٠٢] كاف: إذا جعلت «ما» بعده نافية. فإن جعلت موصولة كان حسناً فلا يتبدأ بها ونحو ﴿وبالآخرة هم يوقنون﴾ كاف على أن يكون ما بعده متبداً خيره ﴿على هدى من ربهم﴾ وحسن على أن يكون ما بعده خبر ﴿الذين يؤمنون بالغيب﴾ أو خبر ﴿والذين يؤمنون بما أنزل إليك﴾ وقد يكون كافياً على قراءة غير كاف على أخرى نحو ﴿ونحن له مخلصون﴾ كاف على قراءة من قرأ ﴿أم تقولون﴾ [البقرة: ١٣٩] بالخطاب وتام على قراءة من قرأ بالغيب وهو نظير ما قدمنا في التام. ونحو ﴿يحاسبكم به الله﴾ [البقرة: ٢٨٤] كاف على قراءة من رفع ﴿فيغفر﴾ و﴿يعذب﴾ وحسن على قراءة من جزم ونحو ﴿يستبشرون بنعمة من الله وفضل﴾ كاف على قراءة من كسر ﴿وأن﴾ [آل عمران: ١٧١] وحسن على قراءة الفتح.

والوقف الحسن نحو الوقف على (بسم الله) وعلى (الحمد لله) وعلى (رب العالمين) وعلى (الرحمن) وعلى (الرحيم)، والصراط المستقيم، وأنعمت عليهم) الوقف على ذلك وما أشبهه حسن لأن المراد من ذلك يفهم. ولكن الابتداء ب(الرحمن الرحيم، ورب العالمين، ومالك يوم الدين، وصراط الدين، وغير المنضوب عليهم) لا يحسن لتعلقه لفظاً. فإنه تابع لما قبله إلا ما كان من ذلك رأس آية وتقدم الكلام فيه وأنه سنة. وقد يكون الوقف حسناً على تقدير، وكافياً على آخر، وتاماً على غيرها نحو قوله تعالى (هدى

للمتقين) يجوز أن يكون حسناً إذا جعل (الذين يؤمنون بالغيب) نعتاً (للمتقين) وأن يكون كافياً إذا جعل (الذين يؤمنون بالغيب) رفعاً بمعنى: هم الذين يؤمنون بالغيب: أو نصباً بتقدير أعني الذين. وأن يكون تاماً إذا جعل (الذين يؤمنون بالغيب) مبتدأ، وخبره (أولئك على هدى من ربهم).

والوقف القبيح نحو الوقف على: بسم، وعلى: الحمد، وعلى: رب، وملك يوم. وإياك، وصراط الذين، وغير المغضوب. فكل هذا لا يتم عليه كلام ولا يفهم منه معنى.

وقد يكون بعضه أقبح من بعض كالوقف على ما يحيل المعنى نحو ﴿وإن كانت واحدة فلها النصف ولأبويه﴾ [النساء: ١١] فإن المعنى يفسد بهذا الوقف لأن المعنى أن البنت مشتركة في النصف مع أبويه، وإنما المعنى أن النصف للبنت دون الأبوين، ثم استأنف الأبوين بما يجب لهما مع الولد. وكذا الوقف على قوله تعالى ﴿إنما يستجيب الذين يسمعون والموتى﴾ [الأنعام: ٣٦] إذ الوقف عليه يقتضي أن يكون الموتى يستجيبون مع الذين يسمعون وليس كذلك بل المعنى أن الموتى لا يستجيبون، وإنما أخبر الله تعالى عنهم أنهم يعثون مستأنفاً بهم. وأقبح من هذا ما يحيل المعنى ويؤدي إلى ما لا يليق والعياذ بالله تعالى نحو الوقف على ﴿إن الله لا يستحي﴾ [البقرة: ٢٦] ﴿فبهت الذي كفر والله﴾ [البقرة: ٢٥٨]، و﴿إن الله لا يهدي﴾ [الأنعام: ١٤٤]، و﴿لا يعث الله﴾ [النحل: ٣٨]، و﴿الذين لا يؤمنون بالآخرة مثل السوء والله﴾ [النحل: ٦٠]، و﴿فويل للمصلين﴾ [الماعون: ٤] فالوقف على ذلك كله لا يجوز إلا اضطراراً لانقطاع النفس أو نحو ذلك من عارض لا يمكنه الوصل معه فهذا حكم الوقف اختياراً واضطراراً.

وأما الابتداء فلا يكون إلا اختيارياً لأنه ليس كالوقف تدعو إليه ضرورة فلا يجوز إلا بمستقل بالمعنى، موف بالمقصود. وهو في أقسامه كأقسام الوقف الأربعة، ويتفاوت تماماً وكفاية وحسناً وقبحاً بحسب التمام وعدمه وفساد المعنى إحالته نحو الوقف على (ومن الناس) فإن الابتداء بالناس قبيح. ويؤمن تام. فلو وقف على (من يقول) كان الابتداء (يقول) أحسن من ابتدائه بـ «من»، وكذا الوقف على (حتم الله) قبيح. والابتداء بالله أقبح. وبختم كاف والوقف على عزير ابن. والمسيح ابن قبيح. والابتداء بابن أقبح. والابتداء بعزير والمسيح أقبح منهما. ولو وقف على ﴿ما وعدنا الله﴾ [الاحزاب: ١٢] ضرورة كان الابتداء بالجلالة قبيحاً. وبوعدنا أقبح منه. وبما أقبح منهما. والوقف على ﴿بعد الذي جاءك من العلم﴾ [البقرة: ١٢٠] للضرورة والابتداء بما بعده قبيح. وكذا بما قبله من أول الكلام.

وقد يكون الوقف حسناً والابتداء به قبيحاً نحو ﴿يخرجون الرسول وإياكم﴾

[الممتحنة: ١] الوقف عليه حسن لتمام الكلام. والابتداء به قبيح لفساد المعنى إذ يصير تحذيراً من الإيمان بالله تعالى. وقد يكون الوقف قبيحاً والابتداء به جيداً نحو ﴿من بعثنا من مرقدنا هذا﴾ [يس: ٥٢] فإن الوقف على هذا قبيح عندنا لفصله بين المبتدأ وخبره ولأنه يوهم أن الإشارة إلى مرقدنا وليس كذلك عند أئمة التفسير والابتداء بهذا كاف أو تام لأنه وما بعده جملة مستأنفة رد بها قولهم.

تنبيهات

أولها: قول الأئمة لا يجوز الوقف على المضاف دون المضاف إليه، ولا على الفعل دون الفاعل، ولا على الفاعل دون المفعول، ولا على المبتدأ دون الخبر، ولا على نحو كان وأخواتها وإن وأخواتها دون أسمائها، ولا على النعت دون المنعوت، ولا على المعطوف عليه دون المعطوف، ولا على القسم دون جوابه، ولا على حرف دون ما دخل عليه إلى آخر ما ذكره وبسطوه من ذلك، إنما يريدون بذلك الجواز الأدائي وهو الذي يحسن في القراءة، ويروق في التلاوة. ولا يريدون بذلك أنه حرام ولا مكروه ولا ما يؤثم. بل أرادوا بذلك الوقف الاختياري الذي يبتدأ بما بعده. وكذلك لا يريدون بذلك أنه لا يوقف عليه البتة فإنه حيث اضطر القارئ إلى الوقف على شيء من ذلك باعتبار قطع نفس أو نحوه من تعليم أو اختبار جاز له الوقف بلا خلاف عند أحد منهم ثم يعتمد في الابتداء ما تقدم من العود إلى ما قبل فيبتدئ به، اللهم إلا من يقصد بذلك تحريف المعنى عن مواضعه، وخلاف المعنى الذي أراد الله تعالى فإنه والعياذ بالله يحرم عليه ذلك ويجب رده بحسبه على ما تقتضيه الشريعة المطهرة والله تعالى علم.

ثانيها: ليس كل ما يتعسف به بعض المعربين أو يتكلفه بعض القراء أو يتأوله بعض أهل الأهواء مما يقتضي وقفاً أو ابتداءً ينبغي أن يعتمد الوقف عليه بل ينبغي تحري المعنى الأتم والوقف الأوجه وذلك نحو الوقف على ﴿وارحمنا أنت﴾ [البقرة: ٢٨٦] والابتداء ﴿مولانا فانصرنا﴾ [البقرة: ٢٨٦] على معنى النداء. ونحو ﴿ثم جاؤك يحلفون﴾ [النساء: ٦٢] ثم الابتداء ﴿بإله إن أردنا﴾ [النساء: ٦٢] ونحو ﴿وإذ قال لقمان لابنه وهو يعظه يا بني لا تشرك﴾ [لقمان: ١٣] ثم الابتداء ﴿بإله إن الشرك﴾ [لقمان: ١٣] على معنى القسم. ونحو ﴿فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح﴾ [البقرة: ١٥٨] ونحو ﴿فانتقمنا من الذين أجرموا وكان حقاً﴾ [الروم: ٤٧] ويبتدأ ﴿عليه أن يطوف بهما﴾ [البقرة: ١٥٨] و﴿علينا نصر المؤمنين﴾ [الروم: ٤٧] بمعنى واجب أو لازم ونحو الوقف على ﴿وهو الله﴾ والابتداء ﴿في السموات وفي الأرض﴾ وأشد قبحاً من ذلك الوقف على (في السموات) والابتداء

﴿وفي الأرض يعلم سركم﴾ [الانعام: ٣] ونحو الوقف على ﴿ما كان لهم الخيرة﴾ مع وصله بقوله ﴿ويختار﴾ [القصص: ١٨] على أن «ما» موصولة، ومن ذلك قول بعضهم في ﴿عيناً فيها تسمى سلسبيل﴾ [الانسان: ١٨] أن الوقف على (تسمى) أي عيناً مسماة معروفة. والابتداء (سل سبيلا) هذه جملة أمرية أي أسأل طريقاً موصلة إليها، وهذا مع ما فيه من التحريف يبطله إجماع المصاحف على أنه كلمة واحدة، ومن ذلك الوقف على ﴿لا ريب﴾ والابتداء ﴿فيه هدى للمتقين﴾ [البقرة: ٢] وهذا يردده قوله تعالى في سورة السجدة ﴿لا ريب فيه من رب العالمين﴾ [السجدة: ٢] ومن ذلك تعسف بعضهم إذ وقف على ﴿وما تشاؤون الا أن يشاء﴾ [التكوير: ٢٩] ويتبدى ﴿الله رب العالمين﴾ [التكوير: ٢٩] ويبقى «يشاء» بغير فاعل فإن ذلك وما أشبهه تمحل وتحريف للكلم عن مواضعه يعرف أكثره بالسباق والسياق.

ثالثها: من الأوقاف ما يتأكد استحبابه لبيان المعنى المقصود وهو ما لو وصل طرفاه لأوهم معنى غير المراد وهذا هو الذي اصطلاح عليه السجائوندي لازم وعبر عنه بعضهم بالواجب وليس معناه الواجب عند الفقهاء يعاقب على تركه كما توهمه بعض الناس ويحيى هذا في قسمي التام والكافي وربما يجيء في الحسن.

فمن التام الوقف على قوله ﴿ولا يحزنك قولهم﴾ والابتداء ﴿إن العزة لله جميعا﴾ [يونس: ٦٥] لثلا يوهم أن ذلك من قولهم، وقوله ﴿وما يعلم تأويله الا الله﴾ [آل عمران: ٧] عند الجمهور، وعلى ﴿الراسخون في العلم﴾ [آل عمران: ٧] مع وصله بما قبله عند الآخرين لما تقدم، وقوله ﴿أليس في جهنم مثوى للكافرين﴾ [الزمر: ٣٢، ٣٣] والابتداء ﴿والذي جاء بالصدق﴾ [الزمر: ٣٢، ٣٣] لثلا يوهم العطف ونحو قوله ﴿أصحاب النار﴾ [غافر: ٧٠] والابتداء ﴿الذين يحملون العرش﴾ [غافر: ٧٠] لثلا يوهم النعت؛ وقوله ﴿ربنا إنك تعلم ما نخفي وما نعلن﴾ [ابراهيم: ٣٨] والابتداء ﴿وما يخفى على الله من شيء﴾ [ابراهيم: ٣٨] لثلا يوهم وصل «ما» وعطفها.

ومن الكافي الوقف على نحو ﴿وما هم بمؤمنين﴾ [البقرة: ٨، ٩] والابتداء ﴿يخادعون الله﴾ [البقرة: ٨، ٩] لثلا يوهم الوصفية حالاً ونحو ﴿زين للذين كفروا الحياة الدنيا ويسخرون من الذين آمنوا﴾ [البقرة: ٢١٢] والابتداء ﴿والذين اتقوا﴾ [البقرة: ٢١٢] لثلا يوهم الظرفية بيسخرون، ونحو ﴿تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض﴾ [البقرة: ٢٥٣] والابتداء ﴿منهم من كلم الله﴾ [البقرة: ٢٥٣] لثلا يوهم التبويض للمفضل عليهم، والصواب جعلها جملة مستأنفة فلا موضع لها من الإعراب ونحو ﴿ثالث ثلاثة﴾ [المائدة: ١٨٣]

[٧٣] والابتداء ﴿وما من إله إلا إله واحد﴾ [المائدة: ٧٣] لئلا يوهم أنه من مقولهم ونحو ﴿وما كان لهم من دون الله من أولياء﴾ [هود: ٢٠] والابتداء ﴿يضاعف لهم العذاب﴾ [هود: ٢٠] لئلا يوهم الحالية أو الوصفية ونحو ﴿فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة﴾ [الاعراف: ٣٤] والابتداء ﴿ولا يستقدمون﴾ [الاعراف: ٣٤] أي ولا هم يستقدمون لئلا يوهم العطف على جواب الشرط ونحو ﴿ونسوق المجرمين إلى جهنم وردا﴾ [مريم: ٨٦، ٨٧] والابتداء ﴿لا يملكون الشفاعة﴾ [مريم: ٨٦، ٨٧] لئلا يوهم الحال ونحو ﴿ولا تدع مع الله إلهاً آخر﴾ والابتداء ﴿لا إله إلا هو﴾ [القصص: ٨٨] لئلا يوهم الوصفية ونحو ﴿خير من ألف شهر﴾ والابتداء ﴿تنزل الملائكة﴾ [القدر: ٣، ٤] مستأنفاً لئلا يوهم النعت ونحو ﴿وقالوا اتخذ الله ولدا﴾ والابتداء ﴿سبحانه﴾ [البقرة: ١١٦] لئلا يوهم أنه من قولهم وقد منع السجاوندي الوقف دونه وعلة بتعجيل التنزيه والزم بالوقف على ﴿ثالث ثلاثة﴾ لإيهام كونه من قولهم ولم يوصل لتعجيل التنزيه وقد كان أبو القاسم الشاطبي رحمه الله يختار الوقف على ﴿أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً﴾ [السجدة: ١٨] والابتداء ﴿لا يستون﴾ [السجدة: ١٨] أي لا يستوي المؤمن والفاسق.

ومن الحسن: الوقف على نحو قوله ﴿من بني إسرائيل من بعد موسى﴾ [البقرة: ٢٤٦] والابتداء ﴿إذ قالوا لنبي لهم﴾ [البقرة: ٢٤٦] لئلا يوهم أن العامل فيه (ألم تر). ونحو ﴿واتل عليهم نبأ ابني آدم بالحق﴾ [المائدة: ٢٧] والابتداء ﴿إذ قريا قربانا﴾ [المائدة: ٢٧] ونحو ﴿واتل عليهم نبأ نوح﴾ [يونس: ٧١] والابتداء ﴿إذ قال لقومه﴾ [يونس: ٧١] كل ذلك أزم السجاوندي بالوقف عليه لئلا يوهم أن العامل في «إذ» الفعل المتقدم. وكذا ذكروا الوقف على ﴿وتعزروه وتوتروه﴾ [الفتح: ٩] وابتداء ﴿وتسبحوه﴾ [الفتح: ٩] لئلا يوهم اشتراك عود الضمائر على شيء واحد، فإن الضمير في الأولين عائد على النبي ﷺ، وفي الآخر عائد على الله عز وجل، وكذا ذكر بعضهم الوقف على ﴿فأنزل الله سكينته عليه﴾ [التوبة: ٤٠] والابتداء ﴿وأيدته بجنود﴾ [التوبة: ٤٠] قيل لأن ضمير عليه لأبي بكر الصديق «وأيدته» للنبي ﷺ، ونقل عن سعيد بن المسيب، ومن ذلك اختار بعض الوقف على ﴿وإن كان قميصه قد من دبر فكذبت﴾ [يوسف: ٢٧] والابتداء ﴿وهو من الصادقين﴾ [يوسف: ٢٧] إشعاراً بأن يوسف عليه السلام من الصادقين في دعواه.

رابعها: قول أئمة الوقف لا يوقف على كذا معناه أن لا يبتدأ بما بعده إذ كلما أجازوا الوقف عليه أجازوا الابتداء بما بعده. وقد أكثر السجاوندي من هذا القسم وبالغ في

كتابه (لا) والمعنى عنده لا تقف. وكثير منه يجوز الابتداء بما بعده وأكثره يجوز الوقف عليه وقد توهم من لا معرفة له من مقلدي السجاوندي أن منعه من الوقف على ذلك يقتضي أن الوقف عليه قبيح أي لا يحسن الوقف عليه ولا الابتداء بما بعده وليس كذلك بل هو من الحسن يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده فصاروا إذا اضطربهم النفس يتركون الوقف الحسن الجائز ويعتمدون الوقف على القبيح الممنوع، فتراهم يقولون (صراط الذين أنعمت عليهم غير) ثم يقولون (غير المغضوب عليهم) ويقولون (هدى للمتقين الذين) ثم يبتدئون (الذين يؤمنون بالغيب) فيتركون الوقف على (عليهم)، وعلى (المتقين) الجائزين قطعاً ويقفون على (غير، والذين) اللذين تعمد الوقف عليهما قبيح بالإجماع، لأن الأول مضاف والثاني موصول وكلاهما ممنوع من تعمد الوقف عليه وحجتهم في ذلك قول السجاوندي (لا) فليت شعري إذ منع من الوقف عليه هل أجاز الوقف على: غير، أو: الذين؟ فليعلم أن مراد السجاوندي بقوله: (لا) أي لا يوقف عليه على أن يبتدأ بما بعده كغيره من الأوقاف.

ومن المواضع التي منع السجاوندي الوقف عليها وهو من الكافي الذي يجوز الوقف عليه ويجوز الابتداء بما بعده قوله تعالى (هدى للمتقين) مع الوقف عليه. قال لأن «الذين» صفتهم، وقد تقدم جواز كونه تاماً وكافياً وحسناً، واختار كثير من أئمتنا كونه كافياً، وعلى كل تقدير فيجوز الوقف عليه والابتداء بما بعده فإنه وإن كان صفة للمتقين فإنه يكون من الحسن وسوغ ذلك كونه رأس آية وكذلك منع الوقف على (ينفقون) للعطف وجوازه كما تقدم ظاهر، وقد ذكرنا في (الاهتداء) رواية أبي الفضل الخزاعي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلى الغداة فقرأ في الركعة الأولى بفاتحة الكتاب وبـ ﴿الَّذِينَ﴾ ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين ﴿[البقرة: ٢، ١] وفي الثانية بفاتحة الكتاب وبـ ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣] ثم سلم، وأي مقتدى به أعظم من ابن عباس ترجمان القرآن. ومن ذلك ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ [البقرة: ١٠] منع الوقف عليه قال لأن الفاء للجزاء فكان تأكيداً لما في قلوبهم، ولو عكس فجعله من الوقف اللازم لكان ظاهراً وذلك على وجه أن تكون الجملة دعاء عليهم بزيادة المرض، وهو قول جماعة من المفسرين والمعربين، والقول الآخر أن الجملة خبر ولا يمتنع أن يكون الوقف على هذا كافياً للتعليق المعنوي فقط. فعلى كل تقدير لا يمتنع الوقف عليه، ولذلك قطع الحافظ أبو عمرو الداني بكونه كافياً ولم يحك غيره ومن ذلك ﴿فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٨] منع الوقف عليه للعطف بـ «أو» وهي للتخيير؛ قال: ومعنى التخيير لا يبقى مع الفصل وقد جعله الداني وغيره كافياً أو تاماً.

قلت: وكونه كافياً أظهرها «أو» هنا ليست للتخيير كما قال السجاوندي لأن «أو» إنما تكون للتخيير في الأمر أو ما في معناه لا في الخبر بل هي للتفصيل أي من الناظرين من يشبههم بحال المستوفد ومنهم من يشبههم بحال ذوي صيب والكاف من (كصيب) في موضع رفع لأنها خبر مبتدأ محذوف أي ومثلهم كمثل صيب وفي الكلام حذف أي كأصحاب صيب ويجوز أن تكون معطوفة على ما موضعه رفع وهو (كمثل الذي) وكذا قوله ﴿سريع الحساب﴾ [النور: ٤٠، ٣٩] والابتداء بقوله ﴿أو كظلمات﴾ [النور: ٤٠، ٣٩] وقطع الداني بانه تام. ومن ذلك (لعلكم تتقون) منع الوقف عليه لأن «الذي» صفة الرب تعالى وليس بمتعين أن يكون صفة للرب كما ذكر بل يجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي هو الذي، وحسن القطع فيه لأنه صفة مدح، وجوز مكى أن يكون في موضع نصب بإضمار أعني وأجاز أيضاً نصبه مفعولاً بـ(تتقون) وكلاهما بعيد. ومن ذلك (الا الفاسقين) منع الوقف عليه لأن «الذين» صفتهم وهو كـ(الذين يؤمنون بالغيب) سواء ومثل ذلك كثير في وقوف السجاوندي فلا يغتر بكل ما فيه بل يتبع فيه الأصوب ويختار منه الأقرب.

خامسها: يغتفر في طول الفواصل والقصص والجمل المعترضة ونحو ذلك وفي حالة جمع القراءات وقراءة التحقيق والترتيل ما لا يغتفر في غير ذلك فربما أجزى الوقف والابتداء لبعض ما ذكر، ولو كان لغير ذلك لم يبح، وهذا الذي يسميه السجاوندي المرخص ضرورة ومثله بقوله تعالى ﴿والسمااء بناء﴾ [البقرة: ٢٢] والاحسن تمثيله بنحو ﴿قبل المشرق والمغرب﴾ [البقرة: ١٧٧] وبنحو (والنبيين) وبنحو ﴿وأقام الصلاة وآتى الزكاة﴾ [البقرة: ١٧٧] وبنحو (عاهدوا) ونحو كل من ﴿حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم﴾ إلى آخره وهو إلى ﴿ما ملكت أيمانكم﴾ [النساء: ٢٣، ٢٤] إلا أن الوقف على آخر الفاصلة قبله أكفى. ونحو كل من فواصل ﴿قد أفلح المؤمنون﴾ [المؤمنون: ١ - ١١] إلى آخر القصة وهو ﴿هم فيها خالدون﴾ [المؤمنون: ١ - ١١] ونحو فواصل ﴿ص والقرآن ذي الذكر﴾ إلى جواب القسم عند الأخفش والكوفيين والزجاج وهو ﴿إن كل إلا كذب الرسل فحق العقاب﴾ [ص: ١ - ١٤] وقيل الجواب (كم أهلكنا) أي لكم وحذفت اللام. وقيل الجواب (ص) على أن معناه صدق الله أو محمد. وقيل الجواب محذوف تقديره لقد جاءكم أو إنه لمعجز أو ما الأمر كما تزعمون أو إنك لمن المرسلين، ونحو ذلك الوقف على فواصل ﴿والشمس وضحاها﴾ إلى ﴿قد أفلح من زكاهها﴾ [الشمس: ١ - ٩] ولذلك أجزى الوقف على ﴿لا أعبد ما تعبدون﴾ دون ﴿يا أيها الكافرون﴾ [الكافرون: ٢، ١] وعلى ﴿الله الصمد﴾ دون ﴿هو الله أحد﴾ [الاتلاص: ٢، ١] وإن كان ذلك كله معمول «قل» ومن ثم كان المحققون يقدرون إعادة العامل أو عاملاً آخر أو

نحو ذلك فيما طال.

سادسها: كما اغتفر الوقف لما ذكر قد لا يغتفر ولا يحسن فيما قصر من الجمل
وان لم يكن التعلق لفظياً نحو ﴿ولقد آتينا موسى الكتاب﴾ [البقرة: ٨٧] ﴿وآتينا عيسى
ابن مريم البينات﴾ [البقرة: ٨٧] لقرب الوقف على (بالرسل)، وعلى (القدس). وتحو
﴿مالك الملك﴾ لم يغتفروا القطع عليه لقربه من ﴿توتى الملك من تشاء﴾ وأكثرهم لم
يذكر ﴿توتى الملك من تشاء﴾ لقربه من ﴿وتنزح الملك ممن تشاء﴾ [آل عمران: ٢٦]
وكذا لم يغتفر كثير منهم الوقف على ﴿وتعز من تشاء﴾ [آل عمران: ٢٦] لقربه من (وتذل
من تشاء) وبعضهم لم يرض الوقف على (وتذل من تشاء) لقربه من ﴿بيدك الخير﴾ [آل
عمران: ٢٦] وكذا لم يرضوا الوقف على ﴿تولج الليل في النهار﴾ [آل عمران: ٢٧]
وعلى ﴿أتخرج الحي من الميت﴾ [آل عمران: ٢٧] لقربه من ﴿وتولج النهار في
الليل﴾ [آل عمران: ٢٧] ومن ﴿وتخرج الميت من الحي﴾ [آل عمران: ٢٧] وقد يغتفر
ذلك في حالة الجمع وطول المد وزيادة التحقيق وقصد التعليم فيلحق بما قبل لما ذكرنا،
بل قد يحسن كما أنه إذا عرض ما يقتضي الوقف من بيان معنى أو تنبيه على خفي وقف
عليه وإن قصر بل ولو كان كلمة واحدة ابتدئ بها كما نصوا على الوقف على (بلى،
وكلا) ونحوهما مع الابتداء بهما لقيام الكلمة مقام الجملة كما سنبينه.

سابعها: ربما يراعى في الوقف الأزواج فيوصل ما يوقف على نظيره مما يوجد
التمام عليه وانقطع تعلقه بما بعده لفظاً وذلك من أجل ازدواجه نحو ﴿لها ما كسبت﴾ مع
﴿ولكم ما كسبتم﴾ [البقرة: ١٤١] ونحو ﴿فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه﴾ - مع -
﴿ومن تأخر فلا إثم عليه﴾ [البقرة: ٢٠٣] ونحو ﴿لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت﴾
[البقرة: ٢٨٦] ونحو ﴿تولج الليل في النهار﴾ - مع - ﴿وتولج النهار في الليل،
وتخرج الحي من الميت﴾ - مع - ﴿وتخرج الميت من الحي﴾ ونحو ﴿من عمل
صالحاً فلنفسه﴾ - مع - ﴿ومن أساء فعليها﴾ [فصلت: ٤٦] وهذا اختيار نصير بن محمد
ومن تبعه من أئمة الوقف.

ثامنها: قد يجيزون الوقف على حرف، ويجيز آخرون الوقف على آخر ويكون بين
الوقفين مراقبة على التضاد، فاذا وقف على أحدهما امتنع الوقف الآخر كمن أجاز الوقف
على (لا ريب) فانه لا يجيزه على (فيه) والذي يجيزه على (فيه) لا يجيزه على (لا ريب)
وكالوقف على (مثلاً) يراقب الوقف على (ما) من قوله ﴿مثلاً ما بعوضة﴾ [البقرة: ١٢٦]
وكالوقف على (ماذا) يراقب (مثلاً) وكالوقف على ﴿ولا ياب كاتب أن يكتب﴾

[البقرة: ٢٨٢] فإن بينه وبين ﴿كما علمه الله﴾ [البقرة: ٢٨٢] مراقبة. وكالوقف على ﴿وقود النار﴾ فإن بينه وبين ﴿كدأب آل فرعون﴾ [آل عمران: ١١٠، ١١٠] مراقبة وكذا الوقف على ﴿وما يعلم تأويله الا الله﴾ بينه وبين ﴿والراسخون في العلم﴾ [آل عمران: ٧] مراقبة، وكالوقف على ﴿محرمة عليهم﴾ فإنه يراقب ﴿أربعين سنة﴾ [المائدة: ٢٦] وكذا الوقف على ﴿من النادمين﴾ يراقب ﴿من أجل ذلك﴾ [المائدة: ٣١، ٣٢] وأول من نبه على المراقبة في الوقف الإمام الاستاذ أبو الفضل الرازي أخذه من المراقبة في العروض.

تاسعها: لا بد من معرفة أصول مذاهب الأئمة القراء في الوقف والابتداء ليعتمد في قراءة كل مذهبه، فنافع كان يراعي محاسن الوقف والابتداء بحسب المعنى كما ورد عنه النص بذلك. وابن كثير روينا عنه نصاً أنه كان يقول: إذا وقفت في القرآن على قوله تعالى: ﴿وما يعلم تأويله الا الله﴾ وعلى قوله ﴿وما يشعركم﴾ [الأنعام: ١٠٩] وعلى: ﴿انما يعلمه بشر﴾ [النحل: ١٠٣] لم أبال بعدها وقفت أم لم أقف. وهذا يدل على أنه يقف حيث ينقطع نفسه، وروى عنه الإمام الصالح أبو الفضل الرازي أنه كان يراعي الوقف على رؤوس الآي مطلقاً ولا يتعمد في أوساط الآي وفقاً سوى هذه الثلاثة المتقدمة، وأبو عمرو فروينا عنه أنه كان يتعمد الوقف على رؤوس الآي ويقول هو أحب إليّ. وذكر عنه الخزاعي أنه كان يطلب حسن الابتداء، وذكر عنه أبو الفضل الرازي أنه يراعي حسن الوقف. وعاصم ذكر عنه أبو الفضل الرازي أنه كان يراعي حسن الابتداء، وذكر الخزاعي أن عاصماً والكسائي كانا يطلبان الوقف من حيث يتم الكلام، وحمزة اتفقت الرواة عنه أنه كان يقف عند انقطاع النفس، فقليل لأن قراءته التحقيق والمد الطويل فلا يبلغ نفس القاريء إلى وقف التمام ولا إلى الكافي وعندني أن ذلك من أجل كون القرآن عنده كالسورة الواحدة فلم يكن يتعمد وفقاً معيناً، ولذلك أثر وصل السورة بالسورة فلو كان من أجل التحقيق لآثر القطع على آخر السورة، والباقون من القراء كانوا يراعون حسن الحالتين وفقاً وابتداءً، كذا حكى عنهم غير واحد منهم الإمامان أبو الفضل الخزاعي، والرازي رحمهما الله تعالى.

عاشرها: في الفرق بين الوقف، والقطع، والسكت.

هذه العبارات جرت عند كثير من المتقدمين مراداً بها الوقف غالباً ولا يريدون بها غير الوقف الا مقيدة، وأما عند المتأخرين وغيرهم من المحققين فإن القطع عندهم عبارة عن قطع القراءة رأساً، فهو كالاتهاء فالقاريء به كالمعرض عن القراءة والمنتقل منها إلى حالة أخرى سوى القراءة كالذي يقطع على حزب أو ورد أو عشر أو في ركعة ثم يركع أو

نحو ذلك مما يؤذن بانقضاء القراءة والانتقال منها إلى حالة أخرى، وهو الذي يستعاذ بعده للقراءة المستأنفة ولا يكون الا على رأس آية لأن رؤوس الآي في نفسها مقاطع.

أخبرنا أبو العباس أحمد بن محمد بن الحسين الفيروزبادي في آخرين مشافهة عن أبي الحسن علي بن أحمد السعدي، أنا محمد بن أحمد الصيدلاني في كتابه عن الحسن ابن أحمد الحداد، أخبرنا أبو بكر أحمد بن الفضل أنا أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي. أخبرني أبو عمرو بن حيويه. حدثنا أبو الحسن بن المنادي. ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي. ثنا الحسين بن محمد المروزي. حدثنا خلف عن أبي سنان هو ضرار بن مرة عن عبد الله بن أبي الهذيل أنه قال: إذا افتتح أحدكم آية يقرؤها فلا يقطعها حتى يتمها. وأخبرتنا به أم محمد بنت محمد السعدية إذنا. أخبرنا علي بن أحمد جدي. عن أبي سعد الصفار. ثنا أبو القاسم بن طاهر. أخبرنا أبو بكر الحافظ. أخبرنا أبو نصر بن قتادة. أخبرنا أبو منصور النضروي. حدثنا أحمد بن نجدة. ثنا سعيد بن منصور. ثنا خلف بن خليفة. حدثنا أبو سنان عن ابن أبي الهذيل قال: إذا قرأ أحدكم الآية فلا يقطعها حتى يتمها. قال الخزاعي في هذا دليل على أنه لا يجوز قراءة بعض الآية في الصلاة حتى يتمها فيركع حينئذ - قال - فأما جواز ذلك لغير المصلي فمجمع عليه. قلت: كلام ابن الهذيل أعم من ذلك ودعوى الخزاعي الإجماع على الجواز لغير المصلي فيها نظر، إذ لا فرق بين الحالتين والله تعالى أعلم.

وقد أخبرني به أسند من هذا الشيخة الصالحة أم محمد ست العرب ابنة محمد بن علي بن أحمد البخاري رحمهما الله فيما شافهتني به بمنزلها من الزاوية الأرموية بسفح قاسيون في سنة ست وستين وسبعمائة أخبرنا جدي أبو الحسن علي المذكور قراءة عليه وأنا حاضرة. أخبرنا أبو سعد عبد الله بن عمر بن الصفار في كتابه. أخبرنا أبو القاسم زاهر ابن طاهر الشحامي. أنا أبو بكر أحمد بن الحسين الحافظ. أنا أبو نصر بن قتادة. أخبرنا أبو منصور النضروي. ثنا أحمد بن نجدة. أنا سعيد بن منصور. ثنا أبو الأحوص عن أبي سنان عن ابن أبي الهذيل قال: كانوا يكرهون أن يقرأوا بعض الآية ويدعوا بعضها. وهذا أعم من أن يكون في الصلاة أو خارجها، وعبد الله بن أبي الهذيل هذا تابعي كبير؛ وقوله كانوا يدل على أن الصحابة كانوا يكرهون ذلك والله تعالى أعلم.

والوقف: عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمناً يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة إما بما يلي الحرف الموقوف عليه أو بما قبله كما تقدم جوازه في أقسامه الثلاثة لا بنية الإعراض، وتنبغي البسملة معه في فواتح السور كما سيأتي ويأتي في رؤوس الآي

وأوساطها ولا يأتي في وسط كلمة ولا فيما اتصل رسماً كما سيأتي، ولا بد من التنفس معه كما سنوضحه.

والسكت: هو عبارة عن قطع الصوت زمنياً هو دون زمن الوقف عادة من غير تنفس وقد اختلفت ألفاظ ائمتنا في التأدية عنه بما يدل على طول السكت وقصره فقال أصحاب سليم عنه عن حمزة في السكت على الساكن قبل الهمز: سكتة يسيرة، وقال جعفر الوزان عن علي بن سليم عن خلاد: لم يكن يسكت على السواكن كثيراً. وقال الأشثاني: سكتة قصيرة، وقال قتيبة عن الكسائي سكت سكتة مختلصة من غير إشباع. وقال النصار عن الخياط يعني الشموني عن الأعشى: تسكت حتى يظن أنك قد نسيت ما بعد الحرف. وقال أبو الحسن طاهر بن غلبون: وقفة يسيرة. وقال مكّي: وقفة خفيفة. وقال ابن شريح: وقفة. وقال أبو العز بسكتة يسيرة هي أكثر من سكت القاضي عن رويس. وقال الحافظ أبو العلاء: يسكت حمزة والأعشى وابن ذكوان من طريق العلوي والنهاوندي عن قتيبة من غير قطع نفس وأتمهم سكتة حمزة والأعشى. وقال أبو محمد سبط الخياط حمزة وقتيبة يقفان وقفة يسيرة من غير مهلة، وقال أبو القاسم الشاطبي سكتاً مقللاً، وقال الداني سكتة لطيفة من غير قطع وهذا لفظه أيضاً في السكت بين السورتين من جامع البيان. وقال فيه ابن شريح بسكتة خفيفة، وقال ابن الفحام سكتة خفيفة، وقال أبو العز مع سكتة يسيرة، وقال أبو محمد في المبهج وقفة تؤذن بإسراها أي بإسرار البسملة وهذا يدل على المهلة. وقال الشاطبي: وسكتهم المختار دون تنفس. وقال أيضاً: وسكتة حفص دون قطع لطيفة. وقال الداني في ذلك بسكتة لطيفة من غير قطع، وقال ابن شريح وقيفة، وقال أبو العلاء بوقيفة، وقال ابن غلبون بوقفة خفيفة وكذا قال المهدي، وقال ابن الفحام سكتة خفيفة. وقال القلانسي في سكت أبي جعفر على حروف الهجاء: يفصل بين كل حرف منها بسكتة يسيرة، وكذا قال الهمداني. وقال أبو العز: ويقف على ص، ون، ونّ وقفة يسيرة وقال الحافظ أبو عمرو في الجامع: واختياري فيمن ترك الفصل سوى حمزة أن يسكت القارئ على آخر السورة بسكتة خفيفة من غير قطع شديدة. فقد اجتمعت ألفاظهم على أن السكت زمنه دون زمن الوقف عادة وهم في مقداره بحسب مذاههم في التحقيق والحد والتوسط حسبما تحكم المشافهة، وأما تقييدهم بكونه دون تنفس فقد اختلف أيضاً في المراد به آراء بعض المتأخرين فقال الحافظ أبو شامة: الإشارة بقولهم دون تنفس إلى عدم الإطالة المؤذنة بالإعراض عن القراءة. وقال الجعبري: قطع الصوت زماناً قليلاً أقصر من زمن إخراج النفس لأنه إن طال صار وقفاً يوجب البسملة. وقال الأستاذ ابن بصحان: أي دون مهلة وليس المراد بالتنفس هنا إخراج النفس بدليل أن القارئ إذا أخرج

نفسه مع السكت بدون مهلة لم يمنع من ذلك فدل على أن التنفس هنا بمعنى المهلة. وقال ابن جبارة: دون تنفس يحتمل معنيين: أحدهما سكوت يقصد به الفصل بين السورتين لا السكوت الذي يقصد به القاريء التنفس، ويحتمل أن يراد به سكوت دون السكوت لأجل التنفس أي أقصر منه أي دونه في المنزلة والقصر لكن يحتاج إذا حمل الكلام على هذا المعنى أن يعلم مقدار السكوت لإجل التنفس حتى يجعل هذا دونه في القصر. قال: ويعلم ذلك بالعادة وعرف القراء.

قلت: الصواب حمل دون من قولهم: دون تنفس أن تكون بمعنى غير كما دلت عليه نصوص المتقدمين وما أجمع عليه أهل الأداء من المحققين من أن السكت لا يكون إلا مع عدم التنفس سواء قل زمنه أو كثر وإن حملة على معنى أقل خطأ وإنما كان هذا صواباً لوجوه:

أحدها: ما تقدم من النص عن الأعشى تسكت حتى يظن أنك قد نسيت وهذا صريح في أن زمنه أكثر من زمن إخراج النفس وغيره.

وثانيها: قول صاحب المبهج: سكتة تؤذن بإسراها. أي بإسرار البسملة. والزمن الذي يؤذن بإسرار البسملة أكثر من إخراج النفس بلا نظر.

ثالثها: أنه إذا جعل بمعنى أقل فلا بد من تقديره كما قدره بقولهم أقل من زمان إخراج النفس ونحو ذلك وعدم التقدير أولى.

رابعها: أن تقدير ذلك على الوجه المذكور لا يصح لأن زمن إخراج النفس وإن قل لا يكون أقل من زمن قليل السكت والاختبار يبين ذلك.

خامسها: أن التنفس على الساكن في نحو: الأرض، والآخرة، وقرآن. ومسؤولاً ممنوع اتفاقاً كما لا يجوز التنفس على الساكن في نحو: الخالق، والباريء، وفرقان ومسحوراً، إذ التنفس في وسط الكلمة لا يجوز. ولا فرق بين أن يكون بين سكوت وحركة أو بين حركتين، وأما استدلال ابن بصخان بأن القاريء إذا أخرج نفسه مع السكت بدون مهلة لم يمنع من ذلك. فإن ذلك ليس على إطلاقه فإنه إن أراد مطلق السكت فإنه يمنع من ذلك إجماعاً إذ لا يجوز التنفس في أثناء الكلم كما قدمنا، وإن أراد السكت بين السورتين من حيث إن كلامه فيه وإن ذلك جائز باعتبار أن أواخر السور في نفسها تمام يجوز القطع عليها والوقف، فلا محذور من التنفس عليها، نعم لا يخرج وجه السكت مع التنفس فلو تنفس القاريء آخر سورة لصاحب السكت أو على (عوجاً، ومرقداً) لحفص من غير مهلة.

لم يكن ساكناً ولا واقفاً إذ الوقف يشترط فيه التنفس مع المهلة. والسكت لا يكون معه تنفس فاعلم ذلك وإن كان لا يفهم من كلام أبي شامة ومن تبعه.

(خاتمة) الصحيح أن السكت مقيد بالسمع والنقل فلا يجوز إلا فيما صحت الرواية به لمعنى مقصود بذاته، وذهب ابن سعدان فيما حكاه عن أبي عمرو. وأبو بكر بن مجاهد فيما حكاه عنه أبو الفضل الخزاعي إلى أنه جائز في رؤوس الآي مطلقاً حالة الوصل لقصد البيان وحمل بعضهم الحديث الوارد على ذلك وإذا صح حمل ذلك جاز. والله أعلم.

باب اختلافهم في الاستعاذة

والكلام عليها من وجوه: (الأول) في صيغتها وفيه مسألتان:

(الأولى): أن المختار لجميع القراء من حيث الرواية (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) كما ورد في سورة النحل فقد حكى الأستاذ أبو طاهر بن سوار وأبو العز القلانسي وغيرهما الاتفاق على هذا اللفظ بعينه. وقال الامام أبو الحسن السخاوي في كتابه «جمال القراء»: إن الذي عليه اجماع الأمة هو (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم). وقال الحافظ أبو عمرو الداني: إنه هو المستعمل عند الحذاق دون غيره. وهو المأخوذ به عند عامة الفقهاء كالشافعي، وأبي حنيفة وأحمد وغيرهم، وقد ورد النص بذلك عن النبي ﷺ، ففي الصحيحين من حديث سليمان بن صرد رضى الله عنه قال: استب رجلان عند رسول الله ﷺ ونحن عنده جلوس وأحدهما يسب صاحبه مغضباً قد احمر وجهه. فقال النبي ﷺ: اني لأعلم كلمة لو قالها لذهب عنه ما يجده - لو قال - أعوذ بالله من الشيطان الرجيم. الحديث لفظ البخاري في باب الحذر من الغضب في كتاب الأدب. ورواه أبو يعلى الموصلي في مسنده عن أبي بن كعب رضى الله عنه وكذا رواه الامام أحمد والنسائي في عمل اليوم والليلة وهذا لفظه نصاً. وأبو داود. ورواه أيضاً الترمذي من حديث معاذ بن جبل بمعناه. وروى هذا اللفظ من التعوذ أيضاً من حديث جبير بن مطعم ومن حديث عطاء ابن السائب عن السلمى عن ابن مسعود. وقد روى أبو الفضل الخزاعي عن المطوعي عن الفضل بن الحباب عن روح بن عبد المؤمن قال: قرأت على يعقوب الحضرمي فقلت: أعوذ بالسميع العليم. فقال لي قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على سلام ابن المنذر فقلت: أعوذ بالسميع العليم فقال لي قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على عاصم بن بهدلة أعوذ بالسميع العليم، فقال لي قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على زر بن حبيش فقلت: أعوذ بالسميع العليم فقال لي قل (أعوذ بالله

من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على عبد الله بن مسعود فقلت: أعوذ بالسميع العليم فقال لي قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على النبي ﷺ فقلت، أعوذ بالسميع العليم فقال لي يا ابن أم عبد قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)، هكذا أخذته عن جبريل عن ميكائيل عن اللوح المحفوظ. حديث غريب جيد الإسناد من هذا الوجه. (ورويناه مسلسلاً) من طريق روح أيضاً قرأت على الشيخ الإمام العالم العارف الزاهد جمال الدين أبي محمد، محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد الجمالي النسائي مشافهة فقلت أعوذ بالله السميع العليم فقال لي قل: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم. فإني قرأت على الشيخ الإمام شيخ السنة سعد الدين محمد بن مسعود بن محمد الكارزني فقلت: أعوذ بالله السميع العليم فقال لي قل: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم. فإني قرأت على أبي الربيع علي بن عبد الصمد بن أبي الجيش: أعوذ بالله السميع العليم فقال لي قل: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم. فإني قرأت على والدي أعوذ بالله السميع العليم. فقال لي قل: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، فإني قرأت على محي الدين أبي محمد يوسف بن عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أعوذ بالله السميع العليم فقال لي قل: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم فإني قرأت على والدي أعوذ بالله السميع العليم فقال لي قل: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم. فإني قرأت على أبي الحسن علي بن يحيى البغدادى أعوذ بالله السميع العليم. فقال لي قل: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم فإني قرأت على أبي بكر محمد بن عبد الباقي الأنصاري. أعوذ بالله السميع العليم. فقال لي قل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم؛ فإني قرأت على هناد بن ابراهيم النسفي. أعوذ بالله السميع العليم فقال لي قل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم فإني قرأت على محمود ابن المثنى بن المغيرة. أعوذ بالله السميع العليم فقال لي قل: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم. فإني قرأت على أبي عصمة محمد بن أحمد السجزي. أعوذ بالله السميع العليم. فقال لي قل: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم. فإني قرأت على أبي محمد عبد الله بن عجلان بن عبد الله الزنجاني أعوذ بالله السميع العليم فقال لي قل: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم. فإني قرأت على أبي عثمان سعيد بن عبد الرحمن الأهوازي أعوذ بالله السميع العليم. فقال لي قل: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم فإني قرأت على محمد بن عبد الله بن بسطام. أعوذ بالله السميع العليم. فقال لي قل: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم. فإني قرأت على روح بن عبد المؤمن أعوذ بالله السميع العليم. فقال لي قل: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم. فإني قرأت على يعقوب بن إستحاق الحضرمي أعوذ بالله السميع العليم فقال لي قل: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم. فإني قرأت على سلام بن المنذر أعوذ بالله السميع العليم. فقال لي قل: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم فإني قرأت على عاصم بن أبي النجود، أعوذ بالله السميع العليم، فقال

لي قل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، فإني قرأت على زر بن حبيش أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي قل: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، فإني قرأت على عبد الله بن مسعود أعوذ بالله السميع العليم. فقال لي قل: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم فإني قرأت على رسول الله ﷺ. أعوذ بالله السميع العليم. فقال لي قل: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، فإني قرأت على جبريل: أعوذ بالله السميع العليم؛ فقال لي قل: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم؛ ثم قال لي جبريل هكذا أخذت عن ميكائيل وأخذها ميكائيل عن اللوح المحفوظ.

وقد أخبرني بهذا الحديث أعلى من هذا شيخاي الإمامان، الولي الصالح أبو العباس أحمد بن رجب المقرئ وقرأت عليه، أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، والمقرئ المحدث الكبير يوسف بن محمد السمرى البغداديان فيما شافهني به، وقرأ على أبي الربيع بن أبي الجيش المذكور وأخبرني به عالياً جداً جماعة من الثقات منهم أبو حفص عمر بن الحسن ابن مزيد بن أميلة المراغي، وقرأت عليه أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، عن شيخه الإمام أبي الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد بن البخاري، قال أخبرنا الإمام أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي في كتابه فذكره بإسناده، وروى الخزازي أيضاً في كتابه «المنتهى» بإسناد غريب عن عبد الله بن مسلم بن يسار قال قرأت على أبي بن كعب فقلت أعوذ بالله السميع العليم فقال يا بني عمن أخذت هذا؟ قل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم كما أمرك الله عز وجل.

(الثانية): دعوى الإجماع على هذا اللفظ بعينه مشكلة والظاهر أن المراد على أنه المختار فقد ورد تغيير هذا اللفظ والزيادة عليه والنقص منه كما سنذكره ونبين صوابه. وأما (أعوذ) فقد نقل عن حمزة فيه، أستعيد، ونستعيد، واستعدت ولا يصح. وقد اختاره بعضهم كصاحب الهداية من الحنفية قال لمطابقة لفظ القرآن يعني قوله تعالى ﴿فاستعذ بالله﴾ [الأعراف: ٢٠٠] وليس كذلك وقول الجوهري: عدت بفلان واستعدت به أي لجأت إليه، مردود عند أئمة اللسان بل لا يجزيء ذلك على الصحيح كما لا يجزيء: أتعوذ، ولا تعوذت، وذلك لنكتة ذكرها الإمام الحافظ العلامة أبو أمامة محمد بن علي بن عبد الواحد ابن النقاش رحمه الله تعالى في كتابه اللاحق السابق والناطق الصادق في التفسير فقال: بيان الحكمة التي لأجلها لم تدخل السين والتاء في فعل المستعيد الماضي والمضارع فقد قيل له: استعذ، بل لا يقال إلا أعوذ دون أستعيد وأتعوذ واستعدت وتعوذت. وذلك أن السين والتاء شأنهما الدلالة على الطلب فوردتا في الأمر لإيداننا بطلب التعوذ فمعنى استعدت بالله أطلب منه أن يعيدك. فامتثال الأمر هو أن يقول؛ أعوذ بالله. لأن قائله متعوذ أو مستعيد

قد عاذ والتجأ والقائل أستعذ بالله ليس بعائد إنما هو طالب العياذ به كما تقول أستخير الله أي أطلب خيرته وأستقبله أي أطلب إقبالته وأستغفره أي أطلب مغفرته؛ فدخلت في فعل الأمر إيذاناً بطلب هذا المعنى من المعاذ به فإذا قال المأمور أعوذ بالله فقد امتثل ما طلب منه فإنه طلب منه نفس الاعتصام والاتجاء وفرق بين الاعتصام وبين طلب ذلك، فلما كان المستعذ هارباً ملتجئاً معتصماً بالله أتى بالفعل الدال على طلب ذلك فتأمله. قال: والحكمة التي لأجلها امتثل المستغفر الأمر بقوله «استغفر الله» أنه طلب منه أن يطلب المغفرة التي لا تتأتى إلا منه بخلاف العياذ واللجأ والاعتصام فامتثل الأمر بقوله «أستغفر الله» أي أطلب منه أن يغفر لي، انتهى. والله دره ما أطفه وأحسنه. فإن قيل فما تقول في الحديث الذي رواه الإمام أبو جعفر بن جرير الطبري في تفسيره: حدثنا أبو كريب. ثنا عثمان بن سعيد. ثنا بشر بن عمار. ثنا أبو روق. عن الضحاك. عن عبد الله بن عباس قال: أول ما نزل جبريل على محمد ﷺ قال: يا محمد استعذ، قال أستعذ بالسميع العليم من الشيطان الرجيم. ثم قال بسم الله الرحمن الرحيم. اقرأ باسم ربك؟ قلت: ما أعظمه مساعداً لمن قال به لو صح فقد قال شيخنا الحافظ أبو الفداء إسماعيل بن كثير رحمه الله بعد إيراده، وهذا إسناد غريب. قال وإنما ذكرناه ليعرف. فإن في إسناده ضعفاً وانقطاعاً. قلت: ومع ضعفه وانقطاعه وكونه لا تقوم به حجة فإن الحافظ أبا عمرو الداني رحمه الله تعالى رواه على الصواب من حديث أبي روق أيضاً عن الضحاك عن ابن عباس أنه قال: أول ما نزل جبريل عليه السلام على النبي ﷺ علمه الاستعاذة. قال يا محمد قل: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم. ثم قال قل: بسم الله الرحمن الرحيم.

والقصد أن الذي تواتر عن النبي ﷺ في التعوذ للقراءة ولسائر تعوذاته من روايات لا تحصى كثيرة ذكرناها في غير هذا الموضوع هو لفظ: أعوذ. وهو الذي أمره الله تعالى به وعلمه إياه فقال ﴿وقل رب أعوذ بك من همزات الشياطين﴾ [المؤمنون: ٩٧]، ﴿قل أعوذ برب الفلق﴾ [الفلق: ١]، ﴿قل أعوذ برب الناس﴾ [الناس: ١] وقال عن موسى عليه السلام ﴿أعوذ بالله أن أكون من الجاهلين﴾ [البقرة: ٦٧]، ﴿إني عدت بربي وربكم﴾ [غافر: ٢٧] وعن مريم عليها السلام ﴿أعوذ بالرحمن منك﴾ [مريم: ١٨] وفي صحيح أبي عوانة عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أن النبي ﷺ أقبل علينا بوجهه فقال: تعوذوا بالله من عذاب النار. قلنا: نعوذ بالله من عذاب النار - قال: تعوذوا بالله من الفتن ما ظهر منها وما بطن. قلنا: نعوذ بالله من الفتن ما ظهر منها وما بطن. قال: تعوذوا بالله من فتنه الدجال. قلنا: نعوذ بالله من فتنه الدجال - فلم يقولوا في شيء من جوابه ﷺ نتعوذ بالله ولا تعوذنا على طبق اللفظ الذي أمروا به كما أنه ﷺ لم يقل أستعذ بالله ولا استعذت

على طبق اللفظ الذي أمره الله به ولا كان ﷺ وأصحابه يعدلون عن اللفظ المطابق الأول المختار إلى غيره بل كانوا هم أولى بالاتباع وأقرب إلى الصواب وأعرف بمراد الله تعالى، كيف وقد علمنا رسول الله ﷺ كيف يستعاذ فقال: إذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله من أربع، يقول: اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنة المحيا والممات، ومن شر فتنة المسيح الدجال. رواه مسلم وغيره ولا أصرح من ذلك.

وأما (بالله) فقد جاء عن ابن سيرين: أعوذ بالسميع العليم. وقيده بعضهم بصلاة التطوع. ورواه أبو علي الأهوازي عن ابن واصل وغيره عن حمزة وفي صحة ذلك عنهما نظر. وأما (الرجيم) فقد ذكر الهذلي في كامله عن شبل عن حميد يعني ابن قيس أعوذ بالله القادر، من الشيطان الغادر، وحكى أيضاً عن أبي زيد عن أبي السماك «أعوذ بالله القوي من الشيطان الغوي؛ وكلاهما لا يصح. وأما تغييرهما بتقديم وتأخير ونحوه فقد روى ابن ماجه بإسناد صحيح من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: اللهم إني أعوذ بك من الشيطان الرجيم. وكذا رواه أبو داود من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلة عن معاذ بن جبل وهذا لفظه والترمذي بمعناه وقال مرسل. يعني أن عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يلق معاذاً لأنه مات قبل سنة عشرين ورواه ابن ماجه أيضاً بهذا اللفظ عن جبير بن مطعم واختاره بعض القراء. وفي حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ: إذا خرج أحدكم من المسجد فليقل اللهم اعصمني من الشيطان الرجيم. رواه ابن ماجه؛ وهذا لفظه والنسائي من غير ذكر «الرجيم». وفي كتاب ابن السني: اللهم اعذني من الشيطان الرجيم. وفيه أيضاً عن أبي أمامة رضي الله عنه: اللهم إني أعوذ بك من إبليس وجنوده. الحديث. وروى الشافعي في مسنده عن أبي هريرة: أنه تعوذ في المكتوبة رافعاً صوته: ربنا إنا نعوذ بك من الشيطان الرجيم. وأما الزيادة فقد وردت بألفاظ منها ما يتعلق بتتزيه الله تعالى: (الأول) - «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم» نص عليها الحافظ أبو عمرو الداني في جامعه وقال: إن على استعماله عامة أهل الأداء من أهل الحرمين والعراقين والشام، ورواه أبو علي الأهوازي أداه عن الأزرق بن الصباح وعن الرفاعي عن سليم وكلاهما عن حمزة ونصاً عن أبي حاتم. ورواه الخزازي عن أبي عدي عن ورش أداء. قلت: قرأت أنا به في اختيار أبي حاتم السجستاني. ورواية حفص من طريق هبيرة. وقد رواه أصحاب السنن الأربعة وأحمد عن أبي سعيد الخدري بإسناد جيد. وقال الترمذي هو أشهر حديث في هذا الباب. وفي مسند أحمد بإسناد صحيح عن معقل بن يسار عن النبي ﷺ قال: «من قال حين يصبح ثلاث مرات أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم. ثم قرأ آيات من آخر سورة الحشر. وكل الله به سبعين ألف ملك يصلون عليه

حتى يمسي وإن مات في ذلك اليوم مات شهيداً، ومن قالها حين يمسي كان بتلك المنزلة) رواه الترمذي وقال حسن غريب.

(الثاني) - (أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم) ذكره الداني أيضاً في جامعه عن أهل مصر وسائر بلاد المغرب وقال إنه استعمله منهم أكثر أهل الأداء. وحكاه أبو معشر الطبري في سوق العروس عن أهل مصر أيضاً وعن قنبل والزينبي ورواه الأهوازي عن المصريين عن ورش وقال: على ذلك وجدت أهل الشام في الاستعاذة إلا أنني لم أقرأ بها عليهم من طريق الأداء عن ابن عامر وإنما هو شيء يختارونه. ورواه أداء عن أحمد بن جب في اختياره وعن الزهري وأبي بحرية وابن منادر وحكاه الخزاعي عن الزينبي عن قنبل ورواه أبو العز أداء عن أبي عدي عن ورش ورواه الهذلي عن ابن كثير في غير رواية الزينبي.

(الثالث) - (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم. إن الله هو السميع العليم) رواه الأهوازي عن أبي عمرو. وذكره أبو معشر عن أهل مصر والمغرب ورويناه من طريق الهذلي عن أبي جعفر وشيبة ونافع في غير رواية أبي عدي عن ورش. وحكاه الخزاعي وأبو الكرم الشهرزوري عن رجالهما عن أهل المدينة وابن عامر والكسائي وحمزة في أحد وجوهه. وروى عن عمر بن الخطاب ومسلم بن يسار وابن سيرين والثوري، وقرأت أنا به في قراءة الأعمش إلا أنني في رواية الشيبودي عنه أدغمت الهاء في الهاء.

(الرابع) - (أعوذ بالله العظيم السميع العليم من الشيطان الرجيم) رواه الخزاعي عن هبيرة عن حفص قال: وكذا في حفظي عن ابن الشارب عن الزينبي عن قنبل. وذكره الهذلي عن أبي عدي عن ورش.

(الخامس) - (أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم إن الله هو السميع العليم) رواه الهذلي عن الزينبي عن ابن كثير.

(السادس) - (أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم. إن الله هو السميع العليم) ذكره الأهوازي عن جماعة، وقرأت به في قراءة الحسن البصري.

(السابع) - أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وأستفتح الله وهو خير الفاتحين. رواه أبو الحسين الخبازي عن شيخه أبي بكر الخوارزمي عن ابن مقسم عن ادريس عن خلف عن حمزة.

(الثامن) - أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم. رواه

أبو داود في الدخول إلى المسجد عن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ وقال: إذا قال ذلك قال الشيطان حفظ مني سائر اليوم. إسناده جيد وهو حديث حسن ووردت بألفاظ تتعلق بشتم الشيطان نحو (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم الخبيث المخبث والرجس النجس) كما رويناها في كتابي «الدعاء» لأبي القاسم الطبراني و «عمل اليوم والليلة» لأبي بكر بن السني عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: كان رسول الله ﷺ إذا دخل الخلاء قال (اللهم إني أعوذ بك من الرجس النجس الخبيث المخبث الشيطان الرجيم) وإسناده ضعيف ووردت أيضاً بألفاظ تتعلق بما يستعاذ منه ففي حديث جبير بن مطعم (من الشيطان الرجيم من همزه ونفته ونفخه) رواه ابن ماجه وهذا لفظه وأبو داود والحاكم وابن حبان في صحيحيهما. وكذا في حديث أبي سعيد وفي حديث ابن مسعود: من الشيطان الرجيم وهمزه ونفخه ونفته. وفسروه فقالوا: همزه الجنون، ونفته الشعر، ونفخه الكبير.

وأما النقص فلم يتعرض للتنبية عليه أكثر الممتنا. وكلام الشاطبي رحمه الله يقتضي عدمه والصحيح جوازه لما ورد فقد نص الحلواني في جامعه على جواز ذلك فقال: وليس للاستعاذة حد ينتهي إليه، من شاء زاد ومن شاء نقص أي بحسب الرواية كما سيأتي، وفي سنن أبي داود من حديث جبير بن مطعم (أعوذ بالله من الشيطان) من غير ذكر الرجيم وكذا رواه غيره. وتقدم في حديث أبي هريرة من رواية النسائي «اللهم اعصمني من الشيطان» من غير ذكر الرجيم فهذا الذي أعلمه ورد في الاستعاذة من الشيطان في حال القراءة وغيرها ولا ينبغي أن يعدل عما صح منها حسبما ذكرناه مبيناً ولا يعدل عما ورد عن السلف الصالح فإنما نحن متبعون لا مبتدعون. قال الجعبري في شرح قول الشاطبي وإن تزد لربك تنزيهاً فلست مجهلاً. هذه الزيادة وإن أطلقها وخصها فهي مقيدة بالرواية، وعمامة في غير التنزيه.

الثاني

في حكم الجهر بها والإخفاء وفيه مسائل:

(الأولى): أن المختار عند الأمة القراء هو الجهر بها عن جميع القراء لا نعلم في ذلك خلافاً عن أحد منهم إلا ما جاء عن حمزة وغيره مما نذكره وفي كل حال من أحوال القراءة كما نذكره. قال الحافظ أبو عمرو في جامعه: لا أعلم خلافاً في الجهر بالاستعاذة عند افتتاح القرآن وعند ابتداء كل قارئ بعرض أو درس أو تلقين في جميع القرآن إلا ما جاء عن نافع وحمزة ثم روي عن ابن المسيبي أنه سئل عن استعاذة أهل

المدينة أيجهرون بها أم يخفونها؟ قال: ما كنا نجهر ولا نخفي، ما كنا نستعيذ البتة. وروي عن أبيه عن نافع أنه كان يخفي الاستعاذة ويجهر بالبسملة عند افتتاح السور ورؤس الآيات في جميع القرآن. وروي أيضاً عن الحلواني قال خلف: كنا نقرأ على سليم فنخفي التعوذ ونجهر بالبسملة في الحمد خاصة ونخفي التعوذ والبسملة في سائر القرآن نجهر برؤوس أئمتها، وكانوا يقرأون على حمزة فيفعلون ذلك؛ قال الحلواني: وقرأت على خلاد ففعلت ذلك. قلت: صح إخفاء التعوذ من رواية المسيبي عن نافع وانفرد به الولي عن إسماعيل عن نافع وكذلك الأهوازي عن يونس عن ورش وقد ورد من طرق كتابنا عن حمزة على وجهين: أحدهما: إخفاؤه حيث قرأ القاريء مطلقاً أي في أول الفاتحة وغيرها وهو الذي لم يذكر أبو العباس المهدي عن حمزة من روايتي خلف وخلاد سواه، وكذا روى الخزاعي عن الحلواني عن خلف وخلاد. وكذا ذكر الهذلي في كامله وهي رواية إبراهيم بن زربي عن سليم عن حمزة. الثاني: الجهر بالتعوذ في أول الفاتحة فقط وإخفاؤه في سائر القرآن، وهو الذي نص عليه في المبهج عن خلف عن سليم وفي اختياره وهي رواية محمد بن لاحق التميمي عن سليم عن حمزة، ورواه الحافظ الكبير أبو الحسن الدارقطني في كتابه عن أبي الحسن بن المنادي عن الحسن بن العباس عن الحلواني عن خلف عن سليم عن حمزة أنه كان يجهر بالاستعاذة والتسمية في أول سورة فاتحة الكتاب ثم يخفيها بعد ذلك في جميع القرآن. قال الحلواني: وقرأت على خلاد فلم يغير علي وقال لي: كان سليم يجهر فيهما جميعاً ولا ينكر علي من جهر ولا علي من أخفى؛ وقال أبو القاسم الصفراوي في الإعلان: واختلف عنه - يعني عن حمزة - أنه كان يخفيها عند فاتحة الكتاب وكسائر المواضع أو يستثنى فاتحة الكتاب فيجهر بالتعوذ عندها فروى عنه الوجهان جميعاً انتهى. وقد انفرد أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبري عن الحلواني عن قالون بإخفائها في جميع القرآن.

(الثانية) أطلقوا اختيار الجهر في الاستعاذة مطلقاً ولا بد من تقييده، وقد قيده الإمام أبو شامة رحمه الله تعالى. بحضرة من يسمع قراءته ولا بد من ذلك قال: لأن الجهر بالتعوذ إظهار لشعائر القراءة كالجهر بالتلبية وتكبيرات العيد، ومن فوائده أن السامع ينصت للقراءة من أولها لا يفوته منها شيء. وإذا أخفى التعوذ لم يعلم السامع بالقراءة إلا بعد أن فاتته من المقروء شيء. وهذا المعنى هو الفارق بين القراءة خارج الصلاة وفي الصلاة فإن المختار في الصلاة الإخفاء لأن المأموم منصت من أول الإحرام بالصلاة. وقال الشيخ محي الدين النووي رحمه الله: إذا تعوذ في الصلاة التي يسر فيها بالقراءة أسر بالتعوذ فإن تعوذ في التي يجهر فيها بالقراءة فهل يجهر؟ فيه خلاف، من أصحابنا من قال يسر. وقال

الجمهور: للشافعي في المسألة قولان: أحدهما يستوي الجهر والإسرار وهو نصه في الأم والثاني يسن الجهر وهو نصه في الإملاء. ومنهم من قال قولان: أحدهما يجهر صححه الشيخ أبو حامد الاسفراييني إمام أصحابنا العراقيين وصاحبه المحاملي وغيره وهو الذي كان يفعله أبو هريرة وكان ابن عمر رضي الله عنهما يسر وهو الأصح عند جمهور أصحابنا وهو المختار. قلت: حكى صاحب البيان القولين على وجه آخر فقال أحد القولين إنه يتخير بين الجهر والسر ولا ترجيح. والثاني يستحب فيه الجهر. ثم نقل عن أبي علي الطبري أنه يستحب فيه الإسرار وهذا مذهب أبي حنيفة وأحمد ومذهب مالك في قيام رمضان. ومن المواضع التي يستحب فيها الإخفاء إذا قرأ خالياً سواء قرأ جهراً أو سراً، ومنها إذا قرأ سراً فإنه يسر أيضاً، ومنها إذا قرأ في الدور ولم يكن في قراءته مبتدئاً يسر بالتعود لتتصل القراءة ولا يتخللها أجنبي فإن المعنى الذي من أجله استحب الجهر وهو الإنصات فقد في هذه المواضع.

(الثالثة) اختلف المتأخرون في المراد بالإخفاء فقال كثير منهم هو الكتمان وعليه حمل كلام الشاطبي أكثر الشراح، فعلى هذا يكفي فيه الذكر في النفس من غير تلفظ. وقال الجمهور: المراد به الإسرار، وعليه حمل الجعبري كلام الشاطبي فلا يكفي فيه الا التلفظ وإسماع نفسه وهذا هو الصواب لأن نصوص المتقدمين كلها على جعله ضداً للجهر وكونه ضداً للجهر يقتضي الإسرار به والله تعالى أعلم.

فأما قول ابن المسيبي «ما كنا نجهر ولا نخفي ما كنا نستعيد البتة» فمراده الترك رأساً كما هو مذهب مالك رحمه الله تعالى كما سيأتي.

الثالث في محلها

وهو قبل القراءة إجماعاً ولا يصح قول بخلافه عن أحمد ممن يعتبر قوله: وإنما آفة العلم التقليد فقد نسب إلى حمزة وأبي حاتم. ونقل عن أبي هريرة رضي الله عنه وابن سيرين وإبراهيم النخعي. وحكي عن مالك وذكر أنه مذهب داود بن علي الظاهري وجماعته عملاً بظاهر الآية وهو: ﴿فَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ [النحل: ٩٨] فدل على أن الاستعاذة بعد القراءة. وحكى قول آخر وهو الاستعاذة قبل وبعد ذكره الإمام فخر الدين الرازي في تفسيره ولا يصح شيء من هذا عن نقل عنه ولا ما استدل به لهم. أما حمزة وأبو حاتم فالذي ذكر ذلك عنهما هو أبو القاسم الهذلي فقال في كامله قال حمزة في رواية ابن قلوفا: إنما يتعوذ بعد الفراغ من القرآن قال وبه قال أبو حاتم. قلت: أما رواية ابن

فلوقا عن حمزة في منقطة في الكامل لا يصح إسنادها وكل من ذكر هذه الرواية عن حمزة من الأئمة كالحافظين أبي عمرو الداني وأبي العلاء الهمداني وأبي طاهر بن سوار وأبي محمد سبط الخياط وغيرهم لم يذكروا ذلك عنه ولا عرجوا عليه. وأما أبو حاتم فإن الذين ذكروا روايته واختياره كابن سوار وابن مهران وأبي معشر الطبري والامام أبي محمد البغوي وغيرهم لم يذكروا عنه شيئاً ولا حكوه. وأما أبو هريرة فالذي نقل عنه رواه الشافعي في مسنده: أخبرنا إبراهيم بن محمد عن ربيعة بن عثمان عن صالح بن أبي صالح أنه سمع أبا هريرة وهو يؤم الناس رافعاً صوته (ربنا إنا نعوذ بك من الشيطان الرجيم) في المكتوبة إذا فرغ من أم القرآن. وهذا إسناد لا يحتج به لأن إبراهيم بن محمد هو الأسلمي وقد أجمع أهل النقل والحديث على ضعفه ولم يوثقه سوى الشافعي. قال أبو داود: كان قدرياً رافضياً مأبوتاً كل بلاء فيه. وصالح بن أبي صالح الكوفي ضعيف وإبه، وعلى تقدير صحته لا يدل على أن الاستعاذة بعد القراءة بل يدل على أنه كان يستعيذ إذا فرغ من أم القرآن أي للسورة الأخرى وذلك واضح. فأما أبو هريرة فهو ممن عرف بالجهر بالاستعاذة. وأما ابن سيرين والنخعي فلا يصح عن واحد منهما عند أهل النقل، وأما مالك فقد حكاه عنه القاضي أبو بكر بن العربي في المجموعة. وكفى في الرد والشناعة على قائله. وأما داود وأصحابه فهذه كتبهم موجودة لا تعد كثرة لم يذكر فيها أحد شيئاً من ذلك. ونص ابن حزم إمام أهل الظاهر على التعوذ قبل القراءة ولم يذكر غير ذلك. وأما الاستدلال بظاهر الآية فغير صحيح بل هي جارية على أصل لسان العرب وعرفه وتقديرها عند الجمهور إذا أردت القراءة فاستعد وهو كقوله تعالى ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] وكقوله ﷺ «من أتى الجمعة فليغتسل»^(١) وعندي أن الأحسن في تقديرها: إذا ابتدأت وشرعت كما في حديث جبريل عليه السلام: فصلى الصبح حين طلع الفجر. أي أخذ في الصلاة عند طلوعه. ولا يمكن القول بغير ذلك. وهذا بخلاف قوله في الحديث: ثم صلاها بالغد بعد أن أسفر. فإن الصحيح أن المراد بهذا الابتداء خلافاً لمن قال إن المراد الانتهاء.

ثم إن المعنى الذي شرعت الاستعاذة له يقتضي أن تكون قبل القراءة لأنها طهارة الفم مما كان يتعاطاه من اللغو والرفث وتطيب له، وتهيؤ لتلاوة كلام الله تعالى فهي التجاء إلى الله تعالى واعتصام بجناحه من خلل يطرأ عليه أو خطأ يحصل منه في القراءة

(١) رواه البخاري في كتاب الجمعة باب ٢، ٥، ١٢. مسلم في كتاب الجمعة حديث ١، ٢، ٤. الترمذي في

كتاب الجمعة باب ٣. النسائي في كتاب الجمعة باب ٧، ٢٥. أحمد في مسنده (١/١٥١، ٤٦).

وغيرها وإقرار له بالقدرة، واعترف للعبد بالضعف والعجز عن هذا العدو الباطن الذي لا يقدر على دفعه ومنعه إلا الله الذي خلقه، فهو لا يقبل مصانعة ولا يداري باحسان ولا يقبل رشوة ولا يؤثر فيه جميل بخلاف العدو الظاهر من جنس الإنسان كما دلت عليه الآي الثلاث من القرآن التي أرشد فيها إلى رد العدو الانسان والشيطاني فقال تعالى في الاعراف ﴿خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين﴾ [الأعراف: ١٩٩] فهذا ما يتعلق بالعدو الانساني ثم قال ﴿وإما ينزغك من الشيطان نزغ فاستعد بالله﴾ [الأعراف: ٢٠٠] الآية. وقال في «المؤمنون» ﴿ادفع بالتي هي أحسن السيئة﴾ [المؤمنون: ٩٦] ثم قال ﴿وقل رب أعوذ بك﴾ [المؤمنون: ٩٧] الآية. وقال في «فُصِّلَتْ» ﴿ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة﴾ [فصلت: ٣٤] الآيات. وقلت في ذلك وفيه أحسن الاكتفاء وأملح الاقتفاء:

شيطاننا المغوي عدو فاعتصم بالله منه والتجني وتعوذ
وعدوك الإنسي دار وداده تملكه وادفع بالتي فإذا الذي

الرابع في الوقف على الاستعاذة

وقل من تعرض لذلك من مؤلفي الكتب. ويجوز الوقف على الاستعاذة والابتداء بما بعدها بسملة كان أو غيرها ويجوز وصله بما بعدها والوجهان صحيحان. وظاهر كلام الداني رحمه الله أن الأولى وصلها بالبسملة لأنه قال في كتابه «الاكتفاء»: الوقف على آخر التعوذ تام وعلى آخر البسملة أتم. وممن نص على هذين الوجهين الإمام أبو جعفر بن الباذهن ورجح الوقف لمن مذهبه الترتيل فقال في كتابه «الاقناع»: ولك أن تصلها - أي الاستعاذة - بالتسمية في نفس واحد وهو أتم ولك أن تسكت عليها ولا تصلها بالتسمية وذلك أشبه بمذهب أهل الترتيل. فأما من لم يسم يعني مع الاستعاذة فالأشبه عندي أن يسكت عليها ولا يصلها بشيء من القرآن ويجوز وصلها. قلت: وهذا أحسن ما يقال في هذه المسألة. ومراده بالسكت الوقف لإطلاقه ولقوله في نفس واحد. وكذلك نظمه الأستاذ أبو حيان في قصيدته حيث قال: وقف بعد وصلًا. وعلى الوصل لو التقي مع الميم مثلها نحو: الرحيم ﴿ما ننسخ﴾. [البقرة: ١٠٦] أدغم لمن مذهبه الإدغام كما يجب حذف همزة الوصل في نحو: الرحيم. ﴿اعلموا أنما الحياة الدنيا﴾ [الحديد: ٢٠]. ونحو: الرحيم القارعة. وقد ورد من طريق أحمد بن ابراهيم القصباني عن محمد بن غالب عن شجاع عن أبي عمرو أنه كان يخفي الميم من الرحيم عند باء: بسم الله. ولم يذكر ابن شيطا وأكثر العراقيين سوى وصل الاستعاذة بالبسملة كما سيأتي في باب البسملة.

الخامس في حكم الاستعاذة استحباباً ووجوباً

وهي مسألة لا تعلق للقرآآت بها، ولكن لما ذكرها شراح الشاطبية لم يخل كتابنا من ذكرها لما يترتب عليها من الفوائد. وقد تكفل أئمة التفسير والفقهاء بالكلام فيها، ونشير إلى ملخص ما ذكر فيها من مسائل:

(الأولى): ذهب الجمهور إلى أن الاستعاذة مستحبة في القراءة بكل حال، في الصلاة وخارج الصلاة؛ وحملوا الأمر في ذلك على الندب؛ وذهب داود بن علي وأصحابه إلى وجوبها حملاً للأمر على الوجوب كما هو الأصل حتى أبطلوا صلاة من لم يستعذ. وقد جنح الإمام فخر الدين الرازي رحمه الله إلى القول بالوجوب وحكاه عن عطاء بن أبي رباح واحتج له بظاهر الآية من حيث الأمر. والأمر ظاهره الوجوب وبمواظبة النبي ﷺ عليها ولأنها تدرأ شر الشيطان وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، ولأن الاستعاذة أحوط وهو أحد مسالك الوجوب. وقال ابن سيرين: إذا تعوذ مرة واحدة في عمره فقد كفى في إسقاط الوجوب. وقال بعضهم: كانت واجبة على النبي ﷺ دون أمته. حكى هذا من القولين شيخنا الإمام عماد الدين بن كثير رحمه الله تعالى في تفسيره.

(الثانية): الاستعاذة في الصلاة للقراءة لا للصلاة، وهذا مذهب الجمهور كالشافعي وأبي حنيفة ومحمد بن الحسن وأحمد بن حنبل. وقال أبو يوسف: هي للصلاة؛ فعلى هذا يتعوذ المأموم وإن كان لا يقرأ ويتعوذ في العيدين بعد الإحرام وقبل تكبيرات العيد. ثم إذا قلنا بأن الاستعاذة للقراءة فهل قراءة الصلاة قراءة واحدة فتكفي الاستعاذة في أول ركعة أو قراءة كل ركعة مستقلة بنفسها فلا يكفي؟ قولان للشافعي. وهما روايتان عن أحمد. والأرجح الأول لحديث أبي هريرة في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا نهض من الركعة الثانية استفتح القراءة ولم يسكت ولأنه لم يتخلل القراءتين أجنبي بل تخللها ذكر فهي كالقراءة الواحدة حمد لله أو تسبيح أو تهليل أو نحو ذلك. ورجح الإمام النووي وغيره الثاني. وأما الإمام مالك فإنه قال: لا يستعاذ إلا في قيام رمضان فقط. وهو قول لا يعرف لمن قبله، وكأنه أخذ بظاهر الحديث الصحيح عن عائشة رضي الله عنها كان رسول الله ﷺ يستفتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين. ورأى أن هذا دليل على ترك التعوذ فأما قيام رمضان فكأنه رأى أن الأغلب عليه جانب القراءة والله أعلم.

(الثالثة): إذا قرأ جماعة جملة هل يلزم كل واحد الاستعاذة أو تكفي استعاذة

بعضهم؟ لم أجد فيها نصاً ويحتمل أن تكون كفاية وأن تكون عيناً على كل من القولين بالوجوب والاستحباب، والظاهر الاستعاذة لكل واحد لأن المقصود اعتصام القاريء والتجاؤه بالله تعالى عن شر الشيطان كما تقدم فلا يكون تعوذ واحد كافياً عن آخر كما اخترناه في التسمية على الأكل وذكرناه في غير هذا الموضوع وأنه ليس من سنن الكفايات والله أعلم.

(الرابعة): إذا قطع القاريء القراءة لعارض من سؤال أو كلام يتعلق بالقراءة لم يعد الاستعاذة وذلك بخلاف ما إذا كان الكلام أجنبياً ولو رداً للسلام فإنه يستأنف الاستعاذة وكذا لو كان القطع إعراضاً عن القراءة كما تقدم والله أعلم. وقيل يستعيذ واستدل له بما ذكره أصحابنا.

باب اختلافهم في البسملة

والكلام على ذلك في فصول: (الأول) بين السورتين. وقد اختلفوا في الفصل بينهما بالبسملة وبغيرها وفي الوصل بينهما ففصل بالبسملة بين كل سورتين إلا بين «الأنفال» و«براءة» ابن كثير وعاصم والكسائي وأبو جعفر وقالون والأصبهاني عن ورش، ووصل بين كل سورتين حمزة. واختلف عن خلف في اختياره بين الوصل والسكت فنص له أكثر الأئمة المتقدمين على الوصل كحمزة وهو الذي في «المستنير» و«المبتهج» وكفاية سبط الخياط وغاية أبي العلاء ونص له صاحب الإرشاد على السكت وهو الذي عليه أكثر المتأخرين الآخذين بهذه القراءة كابن الكدي وابن الكال وابن زريق الحداد وأبي الحسن الديواني وابن مؤمن صاحب الكنز وغيرهم. واختلف أيضاً عن الباقرين وهم أبو عمرو وابن عامر ويعقوب وورش من طريق الأزرق بين الوصل والسكت والبسملة. فأما أبو عمرو فقطع له بالوصل صاحب العنوان وصاحب الوجيز وهو أحد الوجهين في جامع البيان للداني وبه قرأ على شيخه الفارسي عن أبي طاهر وهو طريق أبي إسحاق الطبري في المستنير وغيره وهو ظاهر عبارة الكافي وأحد الوجهين في الشاطبية. وبه قرأ صاحب التجريد على عبد الباقي وهو أحد الوجوه الثلاثة في الهداية وبه قطع في غاية الاختصار لغير السوسي وبه قطع الحضرمي في المفيد للدوري عنه وقطع له بالسكت صاحب الهداية في الوجه الثاني والتبصرة وتلخيص العبارات وتلخيص أبي معشر والإرشاد لابن غلبون والتذكرة وهو الذي في المستنير والروضة وسائر كتب العراقيين لغير ابن حبش عن السوسي وفي الكافي أيضاً وقال إنه أخذ من البغداديين، وهو الذي اختاره الداني وقرأ به على أبي الحسن وأبي الفتح وابن خاقان. ولا يؤخذ من التيسير بسواه عند التحقيق وهو الوجه الآخر في الشاطبية، وبه

قرأ صاحب التجريد على الفارسي للدوري وقطع به في غاية الاختصار للدوري أيضاً وقطع له بالبسملة صاحب الهادي وصاحب الهداية في الوجه الثالث وهو اختيار صاحب الكافي وهو الذي رواه ابن حبش عن السوسي وهو الذي في غاية الاختصار للسوسي. وقال الخزاعي والأهوازي ومكي وابن سفيان والهدلي: والتسمية بين السورتين مذهب البصريين عن أبي عمرو. وأما ابن عامر فقطع له بالوصل صاحب الهداية. وهو أحد الوجهين في الكافي والشاطبية وقطع له بالسكت صاحب التلخيص والتبصرة وابنا غلبون واختيار الداني وبه قرأ على شيخه أبي الحسن ولا يؤخذ من التيسير بسواه وهو الوجه الآخر في الشاطبية، وقطع له بالبسملة صاحب العنوان وصاحب التجريد وجميع العراقيين وهو الوجه الآخر في الكافي، وبه قرأ الداني على الفارسي وأبي الفتح وهو الذي لم يذكر المالكي في الروضة سواه وهو الذي في الكامل. وأما يعقوب فقطع له بالوصل صاحب غاية الاختصار وقطع له بالسكت صاحب المستنير والإرشاد والكفاية وسائر العراقيين، وقطع له بالبسملة صاحب التذكرة والداني وابن الفحام وابن شريح وصاحب الوجيز والكامل. وأما ورش من طريق الأزرق فقطع له بالوصل صاحب الهداية وصاحب العنوان والحضرمي وصاحب المفيد وهو ظاهر عبارة الكافي وأحد الوجوه الثلاثة في الشاطبية، وقطع له بالسكت ابنا غلبون وابن بليمة صاحب التلخيص وهو الذي في التيسير، وبه قرأ الداني على جميع شيوخه وهو الوجه الثاني في الشاطبية وأحد الوجهين في التبصرة من قراءته على أبي الطيب وهو ظاهر عبارة الكامل الذي لم يذكر له غيره وقطع له بالبسملة صاحب التبصرة من قراءته على أبي عدي وهو اختيار صاحب الكافي وهو الوجه الثالث في الشاطبية وبه كان يأخذ أبو غانم وأبو بكر الأذفوي وغيرهما عن الأزرق.

(الثاني): أن الآخذين بالوصل لمن ذكر من حمزة أو أبي عمرو أو ابن عامر أو يعقوب أو ورش اختار كثير منهم لهم السكت بين «المدثر» و «لا أقسم بيوم القيامة» وبين «النفطار»، و«ويل للمطففين» وبين «والفجر»، و«لا أقسم بهذا البلد» وبين «والعصر»، و«ويل لكل همزة» كصاحب الهداية وابني غلبون، وصاحب المبهج، وصاحب التبصرة؛ وصاحب الإرشاد، وصاحب المفيد، ونص عليه أبو معشر في جامعه وصاحب التجريد وصاحب التيسير، وأشار إليه الشاطبي ونقل عن ابن مجاهد في غير (العصر، والهمزة) وكذا اختاره ابن شيطا صاحب التذكار وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون، وكذا الآخذون بالسكت لمن ذكر من أبي عمرو وابن عامر ويعقوب وورش اختار كثير منهم لهم البسملة في هذه الأربعة المواضع كابني غلبون وصاحب الهداية ومكي صاحب التبصرة وبه قرأ

الداني على أبي الحسن وخلف بن خاقان وإنما اختاروا ذلك لبشاعة وقوع مثل ذلك إذا قيل: ﴿أهل المغفرة﴾ [المدثر: ٥٦] ﴿لا﴾ [القيامة: ١] أو ﴿ادخلي جنتي﴾ [الفجر: ٣٠] ﴿لا﴾ [البلد: ١] أو ﴿الله﴾ [الانفطار: ١٩] ﴿ويل﴾ [المطففين: ١]، أو ﴿تواصوا بالصبر﴾ [العصر: ٣] ﴿ويل﴾ [الهمزة: ١] من غير فصل ففصلوا بالبسملة للسكوت، وبالسكت للواصل ولم يكنهم البسملة له لأنه ثبت عنه النص بعدم البسملة فلو بسملوا لصادموا النص بالاختيار وذلك لا يجوز. والأكثر على عدم التفرقة بين الأربعة وغيرها وهو مذهب فارس بن أحمد وابن سفيان صاحب الهادي وأبي الطاهر صاحب العنوان وشيخه عبد الجبار الطرسوسي صاحب المستنير والإرشاد والكفاية وسائر العراقيين وهو اختيار أبي عمرو الداني والمحققين والله تعالى أعلم.

تنبيهات

(أولها): تخصيص السكت والبسملة في الأربعة المذكورة مفرع على الوصل والسكت مطلقاً، فمن خصها بالسكوت فإن مذهبه في غيرها الوصل، ومن خصها بالبسملة فمذهبه في غيرها السكت وليس أحد يروي البسملة لأصحاب الوصل كما توهمه المنتجب وابن بصحان فافهم ذلك فقد أحسن الجعبري في فهمه ما شاء وأجاد الصواب والله أعلم. وانفرد الهذلي بإضافته إلى هذه الأربعة موضعاً خامساً وهو البسملة بين «الأحقاف» و«القتال» عن الأزرق عن ورش وتبعه في ذلك أبو الكرم، وكذلك انفرد صاحب التذكرة باختيار الوصل لمن سكت من أبي عمرو وابن عامر وورش في خمسة مواضع وهي: الأنفال براءة، والأحقاف بالذين كفروا، واقتربت بالرحمن، والواقعة بالحديد، والفيل بإيلاف قريش. قال لحسن ذلك بمشكلة آخر السورة لأول التي تليها.

(ثانيها): أنه تقدم تعريف السكت وأن المشتراط فيه أن يكون من دون تنفس وأن كلام أئمتنا مختلف في طول زمنه وقصره وحكاية قول سبط الخياط إن الذي يظهر من قوله طول زمن السكت بقدر البسملة وقد قال أيضاً في كفايته ما يصرح بذلك حيث قال عن أبي عمرو وروى عن أبي عمرو إسرارها بينهما أي إسرار البسملة. قلت: والذي قرأت به وأخذ السكت عن جميع من روى عنه السكت بين السورتين سكتاً يسيراً من دون تنفس قدر السكت لأجل الهمز عن حمزة وغيره حتى إنني أخرجت وجه حمزة مع وجه ورش بين سورتي «الضحى» و«ألم نشرح» على جميع من قرأه عليه من شيوخي وهو الصواب والله أعلم.

(الثالث^(١)): أن كلاً من الفاصلين بالبسملة والواصلين والساكتين إذا ابتدأ سورة من السور بسملاً بلا خلاف عن أحد منهم إلا إذا ابتدأ (براءة) كما سيأتي، سواء كان الابتداء عن وقف أم قطع. أما على قراءة من فصل بها فواضح، وأما على قراءة من ألغاهها فللتبرك والتهيؤ ولموافقة خط المصحف لأنها عند من ألغاهها إنما كتبت لأول السورة تبركاً وهو لم يبلغها في حالة الوصل إلا لكونه لم يبتديء، فلما ابتدأ لم يكن بد من الإتيان بها لئلا يخالف المصحف وصلاً ووقفاً فيخرج عن الإجماع فكأن ذلك عنده كهمزات الوصل تحذف وصلاً وتثبت ابتداء، ولذلك لم يكن بينهم خلاف في إثبات البسملة أول الفاتحة سواء وصلت بسورة الناس قبلها أو ابتديء بها لأنها ولو وصلت لفظاً فإنها مبتدأ بها حكماً ولذلك كان الواصل هنا حالاً مرتحلاً. وأما ما رواه الخرقى عن ابن سيف عن الأزرق عن ورش أنه ترك البسملة أول الفاتحة فالخرقي هو شيخ الأهوازي وهو محمد بن عبد الله بن القاسم مجهول لا يعرف إلا من جهة الأهوازي ولا يصح ذلك عن ورش بل المتواتر عنه خلافة. قال الحافظ أبو عمرو في كتابه «الموجز»: اعلم أن عامة أهل الأداء من مشيخة المصريين رويوا أداء عن أسلافهم عن أبي يعقوب عن ورش أنه كان يترك التسمية بين كل سورتين في جميع القرآن إلا في أول فاتحة الكتاب فإنه ييسمل في أولها لأنها أول القرآن فليس قبلها سورة يوصل آخرها بها. هكذا قرأت على ابن خاقان وابن غلبون وفارس بن أحمد وحكوا ذلك عن قراءتهم متصلاً وانفرد صاحب الكافي بعدم البسملة لحمزة في ابتداء السور سوى الفاتحة وتبعه على ذلك ولده أبو الحسن شريح فيما حكاه عنه أبو جعفر بن الباقر من أنه من كان يأخذ لحمزة بوصل السورة بالسورة لا يلتزم الوصل البتة بل آخر السورة عنده كآخر آية وأول السورة الأخرى كأول آية أخرى، فكما لا يلتزم له ولا لغيره وصل الآيات بعضهن ببعض كذا لا يلتزم له وصل السورة حتماً بل إن وصل فحسن وإن ترك فحسن قلت: حجته في ذلك قول حمزة: القرآن عندي كسورة واحدة، فإذا قرأت (بسم الله الرحمن الرحيم) في أول فاتحة الكتاب أجزائي ولا حجة في ذلك فإن حمزة يحمل على حالة الوصل لا الابتداء لإجماع أهل النقل على ذلك والله أعلم.

(الرابع): لاختلاف في حذف البسملة بين «الأنفال» و «براءة» عن كل من بسملاً بين السورتين. وكذلك في الابتداء ببراءة على الصحيح عند أهل الأداء: وممن حكى الإجماع على ذلك أبو الحسن بن غلبون وأبو القاسم بن الفحام ومكي وغيرهم وهو الذي لا يوجد نص بخلافه؛ وقد حاول بعضهم جواز البسملة في أولها. قال أبو الحسن السخاوي: إنه

(١) أي من فصول الكلام عن الاختلاف في البسملة.

القياس. قال: لأن إسقاطها إما أن يكون لأن «براءة» نزلت بالسيف أو لأنهم لم يقطعوا بأنها سورة قائمة بنفسها دون «الأنفال» فإن كان لأنها نزلت بالسيف فذاك مخصوص بمن نزلت فيه ونحن إنما نسمي للتبرك، وإن كان إسقاطها لأنه لم يقطع بأنها سورة وحدها فالتسمية في أوائل الأجزاء جائزة. وقد علم الغرض بإسقاطها فلا مانع من التسمية. قلت: لقائل أن يقول: يمنع بظاهر النصوص. وقال أبو العباس المهدي: فأما «براءة» فإلى مجتمعون على ترك الفصل بينها وبين «الأنفال» بالبسملة. وكذلك أجمعوا على ترك البسملة في أولها في حال الابتداء بها سوى من رأى البسملة في حال الابتداء بأوساط السور فإنه لا يجوز أن يبدأ بها من أول براءة عند من جعلها و «الأنفال» سورة واحدة ولا يبدأ بها في قول من جعل علة تركها في أولها أنها نزلت بالسيف. وقال أبو الفتح بن شيطا: ولو أن قارئاً ابتدأ قراءته من أول «التوبة» فاستعاذ ووصل الاستعاذة بالتسمية متبركاً بها ثم تلا السورة لم يكن عليه حرج إن شاء الله تعالى، كما يجوز له إذا ابتدأ من بعض سورة أن يفعل ذلك، وإنما المحذور أن يصل آخر الأنفال بأول «براءة» ثم يفصل بينهما بالبسملة لأن ذلك بدعة وضلال وخرق للإجماع ومخالف للمصحف. قلت: ولقائل أن يقول له ذلك أيضاً في البسملة أولها أنه خرق للإجماع ومخالف للمصحف ولا تصادم النصوص بالآراء، وما رواه الأهوازي في كتابه «الإيضاح» عن أبي بكر من البسملة أولها فلا يصح. والصحيح عند الأئمة أولى بالاتباع ونعوذ بالله من شر الابتداع.

(الخامس): يجوز في الابتداء بأوساط السور مطلقاً سوى براءة البسملة وعدمها لكل من القراء تخيراً. وعلى اختيار البسملة جمهور العراقيين وعلى اختيار عدمها جمهور المغاربة وأهل الأندلس. قال ابن شيطا: اعلم أنني قرأت على جميع شيوخنا في كل القراءات عن جميع الأئمة الفاضلين بالتسمية بين السورتين والتاركين لها عند ابتداء القراءة عليهم بالإستعاذة موصولة بالتسمية مجهوراً بهما سواء كان المبدوء به أول سورة أو بعض سورة. قال: ولا علمت أحداً منهم قرأ على شيوخه إلا كذلك انتهى. وهو نص في وصل الإستعاذة بالبسملة كما سيأتي. وقال ابن فارس في الجامع: وبغير تسمية ابتدأت رؤوس الأجزاء على شيوخي الذين قرأت عليهم في مذاهب الكل وهو الذي أختار ولا أمتنع من التسمية. وقال مكّي في تبصرته: فإذا ابتدأ القارئ بغير أول سورة عوذ فقط، هذه عادة القراء، ثم قال: وبترك التسمية في غير أوائل السور قرأت. وقال ابن الفحام: قرأت على أبي العباس - يعني ابن نفيس - أول حزبي من وسط سورة فبسملت فلم ينكر علي وأتبع ذلك: هل أخذ ذلك عنه على طريق الرواية فقال: إنما أردت التبرك ثم منعني بعد ذلك وقال: أخاف أن تقول رواية - قال - وقرأت بذلك على غيره فقال: ما أمتنع وأما قرأت بهذا

فلا انتهى. وهو صريح في منعه رواية. وقال الداني في جامعه: وبغير تسمية ابتدأت رؤوس الأجزاء على شيوخه الذين قرأت عليهم في مذهب الكل وهو الذي أختار ولا أمتنع من التسمية. قلت: وأطلق التخيير في الوجهين جميعاً أبو معشر الطبري وأبو القاسم الشاطبي وأبو عمرو الداني في التيسير، ومنهم من ذكر البسملة وعدمها على وجه آخر وهو التفصيل فيأتي بالبسملة عمن فصل بها بين السورتين كابن كثير وأبي جعفر ويتركها عمن لم يفصل بها كحمزة وخلف وهو اختيار سبط الخياط وأبي علي الأهوازي وأبي جعفر بن الباذش يتبعون وسط السورة بأولها، وقد كان الشاطبي يأمر بالبسملة بعد الاستعاذة في قوله تعالى ﴿الله لا إله إلا هو﴾ [البقرة: ٢٥٥] وقوله ﴿إليه يرد علم الساعة﴾ [فصلت: ٤٧] ونحوه لما في ذلك من البشاعة، وكذا كان يفعل أبو الجود غياث بن فارس وغيره وهو اختيار مكي في غير التبصرة. قلت: وينبغي قياساً أن ينهي عن البسملة في قوله تعالى ﴿الشیطان يعدكم الفقر﴾ [البقرة: ٢٦٨] وقوله: ﴿لعنه الله﴾ [النساء: ١١٨] ونحو ذلك للبشاعة أيضاً.

(السادس): الابتداء بالآي وسط «براءة» قل من تعرض للنص عليها ولم أر فيها نصاً لأحد من المتقدمين وظاهر إطلاق كثير من أهل الأداء التخيير فيها، وعلى جواز البسملة فيها نص أبو الحسن السخاوي في كتابه جمال القراء حيث قال: ألا ترى أنه يجوز بغير خلاف أن يقول: بسم الله الرحمن الرحيم. ﴿وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة﴾. [التوبة: ٣٦] وفي نظائرها من الآي. وإلى منعها جنح أبو إسحاق الجعبري فقال راداً على السخاوي: إن كان نقلاً فمسلم وإلا فرد عليه أنه تفريع على غير أصل وتصادم لتعليقه. قلت: وكلاهما يحتمل. الصواب أن يقال: إن من ذهب إلى ترك البسملة في أوساط غير «براءة» لا إشكال في تركها عنده في وسط «براءة» وكذا لا إشكال في تركها فيها عند من ذهب إلى التفصيل؛ إذ البسملة عندهم في وسط السورة تبع لأولها. ولا تجوز البسملة أولها فكذلك وسطها. وأما من ذهب إلى البسملة في الأجزاء مطلقاً فإن اعتبر بقاء أثر العلة التي من أجلها حذفت البسملة من أولها وهي نزولها بالسيف كالشاطبي ومن سلك مسلكه لم يبسل، وإن لم يعتبر بقاء أثرها أو لم يرها علة بسل بلا نظر والله تعالى أعلم.

(السابع): إذا فصل بالبسملة بين السورتين أمكن أربعة أوجه: الأول أولها قطعها عن الماضية ووصلها بالآتية. والثاني وصلها بالماضية وبالآتية، والثالث قطعها عن الماضية وعن الآتية وهو مما لا نعلم خلافاً بين أهل الأداء في جوازه إلا ما انفرد به مكي فإنه نص في

التبصرة على جواز الوجهين الأولين ومنع الرابع وسكت عن هذا الثالث فلم يذكر فيه شيئاً. وقال في الكشف ما نصه: إنه أتى بالبسملة على إرادة التبرك بذكر الله وصفاته في أول الكلام وإثباتها للافتتاح في المصحف فهي للابتداء بالسورة فلا يوصف على التسمية دون أن يوصل بأول السورة انتهى. وهو صريح في اقتضاء منع الوجهين الثالث والرابع. وهذا من أفرادها كما سنوضحه في باب التكبير آخر الكتاب إن شاء الله تعالى. والرابع وصلها بالماضية وقطعها عن الآتية وهو ممنوع لأن البسملة لأوائل السور لا لأواخرها. قال صاحب التيسير: والقطع عليها إذا وصلت بأواخر السور غير جائز.

(الثامن)^(١): في حكمها وهل هي آية في أول كل سورة كتبت فيه أم لا؟ وهذه مسألة اختلف الناس فيها وبسط القول فيها في غير هذا الموضوع ولا تعلق للقراءة بذلك إلا أنه لما جرت عادة أكثر القراء للتعرض لذلك لم نخل كتابنا منه لتعرف مذاهب أئمة القراءة فيها فنقول: اختلف في هذه المسألة على خمسة أقوال: (أحدها): أنها آية من الفاتحة فقط وهذا مذهب أهل مكة والكوفة ومن وافقهم. وروي قولاً للشافعي. (الثاني): أنها آية من أول الفاتحة ومن أول كل سورة وهو الأصح من مذهب الشافعي ومن وافقه وهو رواية عن أحمد ونسب إلى أبي حنيفة. (الثالث): أنها آية من أول الفاتحة بعض آية من غيرها وهو القول الثاني للشافعي. (الرابع): أنها آية مستقلة في أول كل سورة لا منها وهو المشهور عن أحمد وقول داود وأصحابه وحكاه أبو بكر الرازي عن أبي الحسن الكرخي وهو من كبار أصحاب أبي حنيفة. (الخامس): أنها ليست بآية ولا بعض آية من أول الفاتحة ولا من أول غيرها وإنما كتبت للتيمن والتبرك وهو مذهب مالك وأبي حنيفة والثوري ومن وافقهم وذلك مع إجماعهم على أنها بعض آية من سورة النمل وأن بعضها آية من الفاتحة. قلت: وهذه الأقوال ترجع إلى النفي والإثبات، والذي نعتقد أن كليهما صحيح وأن كل ذلك حق فيكون الاختلاف فيها كاختلاف القرآت. قال السخاوي رحمه الله: واتفق القراء عليها في أول الفاتحة. فإن ابن كثير وعاصم والكسائي يعتقدونها آية منها ومن كل سورة ووافقهم حمزة على الفاتحة خاصة. قال: وأبو عمرو وقالون ومن تابعه من قراء المدينة لا يعتقدونها آية من الفاتحة انتهى. ويحتاج إلى تعقب فلو قال يعتقدونها من القرآن أول كل سورة ليعم كونها آية منها أو فيها أو بعض آية لكان أسد لأننا لا نعلم أحداً منهم عدها آية من كل سورة سوى الفاتحة نصاً. وقوله: أن قالون ومن تابعه من قراء المدينة لا يعتقدونها آية من الفاتحة. ففيه نظر إذ قد صح نصاً أن إسحاق بن محمد

(١) أي من فصول الكلام عن الاختلاف في البسملة.

المسيبي أوثق أصحاب نافع وأجلهم. قال: سألت نافعاً عن قراءة بسم الله الرحمن الرحيم فأمرني بها وقال: أشهد أنها آية من السبع المثاني وأن الله أنزلها، روى ذلك الحافظ أبو عمرو الداني باسناد صحيح، وكذلك رواه أبو بكر بن مجاهد عن شيخه موسى بن اسحاق القاضي عن محمد بن اسحاق المسيبي عن أبيه، وروينا أيضاً عن ابن المسيبي قال: كنا نقرأ (بسم الله الرحمن الرحيم) أول فاتحة الكتاب، وفي أول سورة البقرة وبين السورتين في العرض والصلاة هكذا كان مذهب القراء بالمدينة قال: وفقهاء المدينة لا يفعلون ذلك. قلت: وحكى أبو القاسم الهذلي عن مالك أنه سأل نافعاً عن البسملة فقال: السنة الجهر بها فسلم اليه وقال: كل علم يسأل عنه أهله.

تفسيحات

(أولها): أن المراد بالقطع المذكورة هو الوقف كما نص عليه الشاطبي وغيره من الأئمة. قال الداني في جامعه: واختباري في مذهب من فصل أن يقف القاريء على آخر السورة ويقطع على ذلك ثم يتديء بالتسمية موصولة بأول السورة الأخرى انتهى. وذلك واضح. وإنما نهت عليه لأن الجعبري رحمه الله ظن أنه السكت المعروف فقال في قول الشاطبي «فلا تقفن» ولو قال فلا تسكتن لكان أسد. وذلك وهم لم يتقدمه أحد إليه وكأنه أخذ من كلام السخاوي حيث قال: فإذا لم يصلها بآخر سورة جاز أن يسكت عليها، فلم يتأمل، ولو تأمله لعلم أن مراده بالسكت الوقف فإنه قال في أول الكلام: اختار الأئمة لمن يفصل بالتسمية أن يقف القاريء على أواخر السور ثم يتديء بالتسمية.

(ثانيها) تجوز الأوجه الأربعة في البسملة مع الاستعاذة من الوصل بالاستعاذة والآية، ومن قطعها عن الاستعاذة والآية، ومن قطعها عن الاستعاذة ووصلها بالآية، ومن عكسه كما تقدم الإشارة إلى ذلك في الاستعاذة، وإلى قول ابن شيطا في الفصل الخامس قريباً في قطعه بوصل الجميع وهو ظاهر كلام سبط الخياط. وقال ابن الباذش: إن الوقف على الجميع أشبه بمذهب أهل الترتيل.

(ثالثها): أن هذه الأوجه ونحوها الواردة على سبيل التخيير إنما المقصود بها معرفة جواز القراءة بكل منها على وجه الإباحة لا على وجه ذكر الخلف فبأي وجه قريء منها جاز ولا احتياج إلى الجمع بينها في موضع واحد إذا قصد استيعاب الأوجه حالة الجمع والإفراد. وكذلك سبيل ما جرى مجرى ذلك من الوقف بالسكون وبالروم والإشمام. وكالأوجه الثلاثة في التقاء الساكنين وفقاً إذا كان أحدهما حرف مدّ أو لين، وكذلك كان

بعض المحققين لا يأخذ منها الا بالأصح الأقوى ويجعل الباقي مأذوناً فيه وبعض لا يلتزم شيئاً بل يترك القاريء يقرأ ما شاء منها، إذا كل ذلك جائز مأذون فيه منصوص عليه؛ وكان بعض مشايخنا يرى أن يجمع بين هذه الأوجه على وجه آخر فيقرأ بواحد منها في موضع وبآخر في غيره ليجمع الجميع المشافهة، وبعض أصحابنا يرى الجمع بينهما في أول موضع وردت أو في موضع ما على وجه الإعلام والتعليم وشمول الرواية، أما من يأخذ بجميع ذلك في كل موضع فلا يعتمد الا متكلف غير عارف بحقيقة أوجه الخلاف. وإنما ساغ الجمع بين الأوجه في نحو التسهيل في وقف حمزة لتدريب القاريء المبتديء ورياضته على الأوجه الغربية ليجري لسانه ويعتاد التلظظ بها بلا كلفة فيكون على سبيل التعليم فلذلك لا يكلف العارف بجمعها في كل موضع بل هو بحسب ما تقدم. ولقد بلغني عن جلة مشيخة الأندلس حماها الله أنهم لا يأخذون في وجهي الإسكان والصلة من ميم الجمع لقالون الا بوجه واحد معتمدين ظاهر قولي الشاطبي وقالون بتخويره جلاً وسيأتي ذلك.

(رابعها): يجوز بين «الأنفال» و«براءة» إذا لم يقطع على آخر «الأنفال» كل من الوصل والسكت والوقف لجميع القراء. أما الوصل لهم فظاهر لأنه كان جائزاً مع وجود البسمة فجوازه مع عدمها أولى عن الفاصلين والواصلين وهو اختيار أبي الحسن بن غلبون في قراءة من لم يفصل وهو في قراءة من يصل أظهر. وأما السكت فلا إشكال فيه عن أصحاب السكت، وأما عن غيرهم من الفاصلين والواصلين فمن نص عليه لهم ولسائر القراء أبو محمد مكي في تبصرته فقال: وأجمعوا على ترك الفصل بين «الأنفال» و «براءة» لإجماع المصاحف على ترك التسمية بينهما. فأما السكت بينهما فقد قرأت به لجماعتهم وليس هو منصوصاً. وحكى أبو علي البغدادي في روضته عن أبي الحسن الحمامي أنه كان يأخذ بسكتة بينهما لحمزة وحده. فقال: وكان حمزة وخلف والأعمش يصلون السورة بالسورة الا ما ذكره الحمامي عن حمزة أنه سكت بين الأنفال والتوبة وعليه أعول انتهى. وإذا أخذ بالسكت عن حمزة فالأخذ به عن غيره أخرى. قال الاستاذ المحقق أبو عبد الله بن القصاع في كتابه «الاستبصار في القراءات العشر»: واختلف في وصل «الأنفال» بالتوبة فبعضهم يرى وصلهما ويتبين الإعراب وبعضهم يرى السكت بينهما انتهى. قلت: وإذا قرئ بالسكت على ما تقدم فلا يتأتى وجه إسرار البسمة على مذهب سبط الخياط المتقدم إذا لا بسمة بينهما يسكت بقدرها فاعلم ذلك. وأما الوقف فهو الأقيس وهو الأشبه بمذهب أهل الترتيل وهو اختياري في مذهب الجميع لأن أواخر السور من أتم التمام، وإنما عدل عنه في مذهب من لم يفصل من أجل أنه لو وقف على أواخر السور

للزمت البسملة أوائل السور من أجل الابتداء. وإن لم يؤت بها خولف الرسم في الحالتين كما تقدم. واللازم هنا منتفٍ والمقتضي للوقف قائم، فمن ثم اخترنا الوقف ولا نمنع غيره والله أعلم.

(خامسها) ما ذكر من الخلاف بين السورتين هو عام بين كل سورتين سواء كانتا مرتبتين أو غير مرتبتين فلو وصل آخر الفاتحة مبتدئاً بآل عمران أو آخر آل عمران بالأنعام جازت البسملة وعدمها على ما تقدم، ولو وصلت التوبة بآخر سورة سوى الأنفال فالحكم كما لو وصلت بالأنفال، أما لو وصلت السورة بأولها كأن كررت مثلاً كما تكرر سورة الإخلاص فلم أجد فيه نصاً والذي يظهر البسملة قطعاً. فإن السورة والحالة هذه مبتدأة كما لو وصلت الناس بالفاتحة؛ ومقتضى ما ذكره الجعبري عموم الحكم وفيه نظر إلا أن يريد في مذهب الفقهاء عند من يعدها آية وهذا الذي ذكرناه على مذهب القراء. وكذلك يجوز إجراء أحوال الوصل في آخر السورة الموصل طرفاها من إعراب وتنوين والله تعالى أعلم.

ذكر اختلافهم في سورة أم القرآن

اختلفوا في (مالك يوم الدين) فقرأ عاصم والكسائي ويعقوب وخلف بالألف مدأً. وقرأ الباقر بغير ألف قصراً. واختلفوا في: (الصراط) و(صراط). فرواه رويس حيث وقع وكيف أتى بالسين. واختلف عن قنبل فرواه عنه بالسين كذلك ابن مجاهد وهي رواية أحمد بن ثوبان عن قنبل ورواية الحلواني عن القواس. ورواه عنه ابن شنبوذ بالصاد؛ وكذلك سائر الرواة عن قنبل وبذلك قرأ الباقر إلا حمزة فروى عنه خلف بإشمام الصاد الزاي في جميع القرآن. واختلف عن خلاد في إشمام الأول فقط أو حرفي الفاتحة خاصة أو المعروف بالام في جميع القرآن أو لا إشمام في شيء فقطع له بالإشمام في الحرف الأول حسب ما في التيسير والشاطبية، وبذلك قرأ الداني على أبي الفتح فارس وصاحب التجريد على عبد الباقي وهي رواية محمد بن يحيى الخنيسي عن خلاد وقطع له بالإشمام في حرفي الفاتحة فقط صاحب العنوان والطرسوسي من طريق ابن شاذان عنه وصاحب المستنير من طريق ابن البخترى عن الوزان عنه وبه قطع أبو العز والاهوازي عن الوزان أيضاً وهي طريق ابن حامد عن الصواف وقطع له بالإشمام في المعرف باللام خاصة هنا وفي جميع القرآن جمهور العراقيين وهي طريق بكار عن الوزان وبه قرأ صاحب التجريد على الفارسي والمالكي وهو الذي في روضة أبي علي البغدادي وطريق ابن مهران عن ابن أبي عمر عن الصواف عن الوزان وهي رواية الدوري عن سليم عن حمزة وقطع له بعدم

الإشمام في الجميع صاحب التبصرة والكافي والتلخيص والهداية والتذكرة وجمهور المغاربة، وبه قرأ الداني على أبي الحسن وهي طريق ابن الهيثم والطلحي ورواية الحلواني عن خلاد. وانفرد ابن عبيد على أبي علي الصواف على الوزان عنه بالإشمام في المعرف والمنكر كراوية خلف عن حمزة في كل القرآن. وهو ظاهر المبهج عن ابن الهيثم.

واختلفوا في ضم الهاء وكسرها من ضمير التثنية والجمع إذا وقعت بعد ياء ساكنة نحو: عليهم وإليهم ولديهم. وعليهما وإليهما وفيهما، وعليهن وإليهن وفيهن، وأبيهم وصياصبيهم وبجنتيهم وترميهم وما نريهم وبين أيديهن وشبه ذلك. وقرأ يعقوب جميع ذلك بضم الهاء وافقه حمزة في: عليهم وإليهم ولديهم فقط، فإن سقطت منه الياء لعللة جزم أو بناء نحو: (وإن يأتهم، ويخزهم، أولم يكلفهم، فاستفتهم، فاتهم) فإن رويماً يضم الهاء في ذلك كله إلا قوله تعالى ﴿ومن يولهم يومئذ﴾ [الآية: ١٦] في «الأفان» فإنه كسرها بلا خلاف واختلف عنه في ﴿ويلهم الأمل﴾ [الآية: ٣] في الحجر ﴿ويغتهم الله﴾ [٣٢] في النور ﴿وقهم السيئات﴾ [٩]. ﴿وقهم عذاب الجحيم﴾ [٧] وكلاهما في «غافر» فكسر الهاء في الأربعة القاضي أبو العلاء عن النحاس وكذلك روى الهذلي عن الحمامي في الثلاثة الأول، وكذا نص الأهوازي وقال الهذلي هكذا أخذ علينا في التلاوة ولم نجده في الأصل مكتوباً، زاد ابن خيرون عنه كسر الرابعة وهي (وقهم عذاب الجحيم) وضم الهاء في الأربعة الجمهور عن رويس. وانفرد فارس بن أحمد عن يعقوب بضم الهاء في ﴿بغتهم﴾ [١٤٦] في الأنعام ﴿وحليهم﴾ [١٤٨] في الأعراف، ولم يرو ذلك غيره، وانفرد ابن مهران عن يعقوب بكسر الهاء من ﴿أيديهن وأرجلهن﴾ [الممتحنة: ١٢] وبذلك قرأ الباقون في جميع الباب. واختلفوا في صلة ميم الجمع بواو وإسكانها وإذا وقعت قبل محرك نحو ﴿أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم﴾، [الفاتحة: ٧] ﴿ومما رزقناهم ينفقون﴾، [البقرة: ٣] ﴿عليهم أنذرتهم لم تذرهم لا يؤمنون﴾ [البقرة: ٦]، ﴿على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة ولهم عذاب﴾ [البقرة: ٧] فضم الميم من جميع ذلك، ووصلها بواو في اللفظ وصلاً ابن كثير وأبو جعفر واختلف عن قالون فقطع له بالإسكان صاحب الكافي وهو الذي في العنوان، وكذا قطع في الهداية من طريق أبي نشيط وهو الاختيار له في التبصرة ولم يذكر في الإرشاد غيره وبه قرأ الداني على أبي الحسن من طريق أبي نشيط وعلى أبي الفتح عن قراءة علي عبد الله بن الحسين من طريق الحلواني وصاحب التجريد عن ابن نفيس من طريق أبي نشيط وعليه وعلى الفارسي والمالكي من طريق الحلواني وبه قرأ الهذلي أيضاً من طريق أبي نشيط، وبالصلة قطع صاحب الهداية للحلواني وبه قرأ الداني على أبي الفتح من الطريقتين عن قراءته على عبد

الباقى بن الحسن وعن قراءته على عبد الله بن الحسين من طريق الجمال عن الحلواني، وبه قرأ الهذلي أيضاً من طريق الحلواني وأطلق الوجهين عن قالون بن بليمة صاحب التلخيص من الطريقتين ونص على الخلاف صاحب التيسير من طريق أبي نشيط وأطلق التخيير له في الشاطبية وكذا جمهور الأئمة العراقيين من الطريقتين وانفرد الهذلي عن الهاشمي عن ابن جمار بعدم الصلة مطلقاً كيف وقعت إلا أنه مقيد بما لم يكن قبل همز قطع كما سيأتي في باب النقل. ووافق ورش على الصلة إذا وقع بعد ميم الجمع همزة قطع نحو ﴿عليهم أنذرتهم أم﴾ [البقرة: ٦] ﴿معكم إنما﴾ [البقرة: ١٤]، ﴿وأنهم إليه﴾ [البقرة: ٤٦] والباقرن بإسكان الميم في جميع القرآن وأجمعوا على إسكانها وفقاً. واختلفوا في كسر ميم الجمع وضمها وضم ما قبلها وكسره إذا كان بعد الميم ساكن وكان قبلها هاء وقبلها كسرة أو ياء ساكنة وذلك نحو: (قلوبهم العجل، وبهم الأسباب، ويغنيهم الله، ويريهم الله، وعليهم القتال، ومن يومهم الذي). فكسر الميم والهاء في ذلك كله أبو عمرو وضم الميم وكسر الهاء نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم وأبو جعفر، وضم الميم والهاء جميعاً حمزة والكسائي وخلف، وأتبع يعقوب الميم الهاء على أصله المتقدم فضمها حيث ضم الهاء وكسرها حيث كسرها، فيضم نحو ﴿يريهم الله﴾ [البقرة: ١٦٧] ﴿عليهم القتال﴾ [البقرة: ٢٤٦]، لوجود ضمة الهاء، وبكسر نحو ﴿في قلوبهم العجل﴾ [البقرة: ٩٣] لوجود الكسرة. وروى على الخلاف في نحو (يغنيهم الله) هذا حكم الوصل، وأما حكم الوقف فكلهم على إسكان الميم وهم في الهاء على أصولهم فحمزة سضم نحو: (عليهم القتال) و﴿اليهم اثنين﴾ [يس: ١٤] ويعقوب يضم ذلك ويضم في نحو (يريهم الله) و﴿لا يهديهم الله﴾ [النحل: ١٠٤] وروى في نحو: ﴿يغنيهم الله﴾ [التور: ٣٢] على أصله بالوجهين. وأجمعوا على ضم الميم إذا كان قبلها ضم سواء كان هاء أم كافاً أم تاء نحو: ﴿يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون﴾ [البقرة: ١٥٩]، و﴿منهم الذين﴾. و﴿عنهم ابتغاء﴾ [الإسراء: ٣٨]، و﴿عليكم القتال﴾ [البقرة: ٢١٦] ﴿وأنتم الأعلون﴾ [آل عمران: ١٣٩] أشبه ذلك. وإذا وقفوا سكنوا الميم.

باب اختلافهم في الإدغام الكبير

الإدغام هو اللفظ بحرفين حرفاً كالثاني مشدداً وينقسم إلى كبير وصغير: (فالكبير ما كان الأول من الحرفين فيه متحركاً، سواء كانا مثلين أم جنسين أم متقاربين. وسمي كبيراً لكثرة وقوعه إذ الحركة أكثر من السكون. وقبل لتأثيره في إسكان المتحرك قبل إدغامه، وقيل لما فيه من الصعوبة، وقيل لشموله نوعي المثليين والجنسين والمتقاربين.

(والصغير) هو الذي يكون الأول منهما ساكناً وسيأتي بعد باب وقف حمزة وهشام على الهمز وكل منهما ينقسم إلى جائز وواجب وممتنع كما هو مفصل عند علماء العربية. وتقدم الإشارة إلى ما يتعلق بالقراءة في الكلام على الحروف في فصل التجويد وسيأتي تتمته في آخر باب الإدغام الصغير والكلام عند القراء على الجائز منهما بشرطه عمن ورد.

وينحصر الكلام على الإدغام الكبير في فصلين: الأول في رواته. الثاني في أحكامه. فأما رواته فالمشهور به والمنسوب اليه والمختص به من الأئمة العشرة هو أبو عمرو بن العلاء وليس بمنفرد به بل قد ورد أيضاً عن الحسن البصري وابن محيصة والأعمش وطلحة بن مصرف وعيسى بن عمر ومسلمة بن عبد الله الفهري ومسلمة بن محارب السدوسي ويعقوب الحضرمي وغيرهم. ووجهه طلب التخفيف. قال أبو عمرو بن العلاء: الإدغام كلام العرب الذي يجري على ألسنتها ولا يحسنون غيره. ومن شواهده في كلام العرب قول عدي بن زيد:

وتذكر رب الخورنق إذ فك ر يوماً وللهدى تفكير

قوله تذكر فعل ماض ورب فاعله. وقال غيره:

عشية تمنى أن تكون حماة بمكة يؤويك الستار المحرم

ثم إن لمؤلفي الكتب ومن أئمة القراءة في ذكره طرقاً منهم من لم يذكره البتة كما فعل أبو عبيد في كتابه وابن مجاهد في سبعة ومكي في تبصرته والظلمنكي في روضته وابن سفيان في هاديه وابن شريح في كافيته والمهدوي في هدايته وأبو الطاهر في عنوانه وأبو الطيب بن غلبون وأبو العز القلانسي في إرشاديهما وسبط الخياط في موجزه ومن تبعهم كابن الكندي وابن زريق والكمال والديواني وغيرهم، ومنهم من ذكره في إحدى الوجهين عن أبي عمرو بكماله من جميع طرقه وهم الجمهور من العراقيين وغيرهم. ومنهم من ذكره عن الدوري والسوسي معاً كأبي معشر الطبري في تلخيصه والصفراوي في إعلانه. ومنهم من خص به السوسي وحده كصاحب التيسير وشيخه أبي الحسن طاهر بن غلبون والشاطبي ومن تبعهم، ومنهم من لم يذكره عن السوسي ولا الدوري بل ذكره عن غيرهما من أصحاب اليزيدي وشجاع عن أبي عمرو كصاحب التجريد والمالكي صاحب الروضة وذلك كله بحسب ما وصل إليهم مروياً وصح لديهم مسنداً. وكل من ذكر الإدغام ورواه لا بد أن يذكر معه إبدال الهمز الساكن كما ذكر من لم يذكر الإدغام إبداله مع الإظهار فثبت حيثئذ عن أبي عمرو مع الادغام وعدمه ثلاث طرق: (الأولى) الإظهار مع

الإبدال وهو أحد الأوجه الثلاثة عند جمهور العراقيين عن أبي عمرو بكمالته، وأحد الوجهين عن السوسي في التجريد والتذكار وأحد الوجهين في التيسير المصرح به في أسانيده من قراءته على فارس بن أحمد وفي جامع البيان من قراءته على أبي الحسن وهو الذي لم يذكر مكّي والمهدوي وصاحب العنوان والكافي وغيرهم ممن لم يذكر الإدغام عن أبي عمر وسواه وجهاً واحداً، وكذلك اقتصر عليه أبو العز في إرشاده إلا أن بعضهم خص ذلك بالسوسي كصاحب العنوان والكافي وبعضهم عم أبا عمرو كمكّي وأبي العز في إرشاده (الثانية) الإدغام مع الإبدال وهو الذي في جميع كتب أصحاب الإدغام من روايتي الدوري والسوسي جميعاً ونص عليه عنهما جميعاً الداني في جامعه تلاوة وهو الذي عن السوسي في التذكرة لابن غلبون والشاطبية ومفردات الداني وهو الوجه الثاني عنه في التيسير والتذكار وهو المأخوذ به اليوم في الأمصار من طريقي الشاطبية والتيسير، وإنما تبعوا في ذلك الشاطبي رحمه الله. قال السخاوي في آخر باب الإدغام من شرحه: وكان أبو القاسم يعني الشاطبي يقريء بالإدغام الكبير من طريق السوسي لأنه كذلك قرأ. وقال أبو الفتح فارس بن أحمد: وكان أبو عمرو يقريء بهذه القراءة للماهر التحرير الذي عرف وجوه القراءات ولغات العرب. (الثالثة) الإظهار مع الهمز وهو الأصل عن أبي عمرو والثابت عنه من جميع الطرق وقراءة العامة من أصحابه وهو الوجه الثاني عن السوسي في التجريد وللدوري عند من لم يذكر الإدغام كالمهدوي ومكّي وابن شريح وغيرهم وهو الذي في التيسير عن الدوري من قراءة الداني على أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر البغدادي. وبقيت طريق رابعة وهي الإدغام مع الهمز ممنوع منها عند أئمة القراءة لم يجزها أحد من المحققين وقد انفرد بذكرها الهذلي في كامله فقال: وربما همز وأدغم المتحرك. هكذا قرأنا على ابن هاشم على الأنطاكي على ابن بدهن على ابن مجاهد على أبي الزعراء على الدوري.

قلت: كذا ذكره الهذلي وهو وهم عنه عن ابن هاشم المذكور عن هذا الأنطاكي لأن ابن هاشم المذكور هو أحمد بن علي بن هاشم المصري يعرف بتاج الأئمة أستاذ مشهور ضابط قرأ عليه وأخذ عنه غير واحد من الأئمة كالأستاذ أبي عمرو الطلمنكي وأبي عبد الله بن شريح وأبي القاسم بن الفحام وغيرهم ولم يحك أحد منهم عنه ما حكاه الهذلي ولا ذكره البتة وشيخه الانطاكي هو الحسن بن سليمان أستاذ ماهر حافظ أخذ عنه غير واحد من الأئمة كأبي عمرو الداني وموسى بن الحسين المعدل الشريف صاحب الروضة ومحمد بن أحمد بن علي القزويني وغيرهم ولم يذكر أحد منهم ذلك عنه. وشيخه ابن بدهن هو أبو الفتح أحمد بن عبد العزيز البغدادي إمام متقن مشهور أحذق

أصحاب ابن مجاهد أخذ عنه غير واحد من الأئمة كأبي الطيب عبد المنعم بن غلبون وابنه أبي الحسن طاهر وعبيد الله بن عمر القيسي وغيرهم لم يرو أحد منهم ذلك عنه، وشيخه ابن مجاهد شيخ الصنعة وإمام السبعة نقل عنه خلق لا يحصون ولم ينقل ذلك أحد عنه. وكذلك أعرب القاضي أبو العلاء محمد بن علي بن يعقوب الواسطي حيث قال: أقرأني أبو القاسم عبد الله بن اليسع الأنطاكي عن قراءته على الحسين بن ابراهيم بن أبي عجرم الأنطاكي عن قراءته على أحمد بن جبير عن اليزيدي عن أبي عمرو بالإدغام الكبير مع الهمز. قال القاضي: ولم يقرئنا أحد من شيوخنا بالإدغام مع الهمز إلا هذا الشيخ. قلت: ولا يتابع أيضاً هذا الشيخ ولا الراوي عنه على ذلك إذا كان على خلافه أئمة الأمصار في سائر الأعصار. قال أبو علي الأهوازي: وما رأيت أحداً يأخذ عن أبي عمرو بالهمز ويادغام المتحركات ولا أعرف لذلك راوياً عنه انتهى. وناهيك بهذا من الأهوازي الذي لم يقرأ أحد فيما نعلم بمثل ما قرأ؛ وقد حكى الأستاذ أبو جعفر بن الباذش عن شيخه شريح بن محمد أنه كان يجيز الهمز مع الإدغام فقال في باب الإدغام من اقناعه بعد حكايته كلام الأهوازي المذكور: والناس على ما ذكر الأهوازي إلا أن شريحاً بن محمد أجاز لي الإدغام مع الهمز قال: وما سمعت ذلك من غيره. قلت: وقد قصد بعض المتأخرين التغريب فذكر ذلك معتمداً على ما ذكره الهذلي فكان بعض شيوخنا يقرئنا بذلك وأخذ على الأستاذ أبو بكر بن الجندي بذلك عندما قرأت عليه بالمبهج متمسكاً بما فيه من العبارة المحتملة حيث قال في باب الإدغام إنه قرأ من رواية السوسي بالإدغام والإظهار وبالهمز وتركه. وليس في هذا تصريح بذلك بل الصواب الرجوع إلى ما عليه الأئمة وجمهور الأمة ونصوص أصحابه هو الصحيح فقد روى الحافظ أبو عمرو الداني أن أبا عمرو كان إذا أدرج القراءة أو أدغم لم يهزم كل همزة ساكنة فلذلك تعين له القصر أيضاً حالة الإدغام كما سيأتي تحقيق ذلك والله تعالى أعلم.

(وأما أحكام الإدغام) فإن له شرطاً، وسبباً ومانعاً. فشرطه في المدغم أن يلتقي الحرفان خطأً ولفظاً أو خطأً لا لفظاً، ليدخل نحو (انه هو) ويخرج نحو (أنا نذير) وفي المدغم فيه كونه أكثر من حرف إن كانا بكلمة واحدة ليدخل نحو (خلقكم) ويخرج نحو (نرزقكم) وسببه التماثل والتجانس والتقارب. قيل: والتشارك والتلاصق والتكافؤ. والأكثر على الاكتفاء بالتماثل والتقارب. فالتماثل أن يتفقا مخرجاً وصفة كالباء في الباء والتاء في التاء وسائر المتماثلين. والتجانس أن يتفقا مخرجاً ويختلفا صفة كالذال في التاء والتاء في الظاء والتاء في الدال. والتقارب أن يتقاربا مخرجاً أو صفة أو مخرجاً وصفة كما سيأتي وموانعه المتفق عليها ثلاثة: كون الأول تاء ضمير أو مشدداً أو متوناً. أما تاء الضمير

فسواء كان متكلماً أو مخاطباً نحو ﴿كنت تراباً﴾ [النبا: ٤٠]، ﴿أفأنت تسمع﴾ [يونس: ٤٢]، ﴿خلقت طيناً﴾ [الإسراء: ٦١] ﴿جئت شيئاً إمرأ﴾ [الكهف: ٧١] وأما المشدد فنحو ﴿رب بما﴾ [القصص: ١٧] ﴿مس سقر﴾ [القمر: ٤٨] ﴿ثم ميقات﴾ [الأعراف: ١٤٢] ﴿الحق كمن﴾ [الرعد: ١٩] ﴿أو أشد ذكراً﴾ [البقرة: ٢٠٠] ﴿وهم بها﴾ [يوسف: ٢٤] وليس ﴿إن ولي الله﴾ [الأعراف: ١٩٦] من باب الإدغام فلذلك نذكره في موضعه إن شاء الله تعالى. وأما المنون فنحو ﴿غفور رحيم﴾ [البقرة: ١٧٣]، ﴿سميع عليم﴾، [البقرة: ٨١] ﴿سارب بالنهار﴾ [الرعد: ١٠]، ﴿نعمة تمنها﴾ [الشعراء: ٢٢]، ﴿في الظلمات ثلاث﴾ [الزمر: ٦]، ﴿شديد تحسبهم﴾ [الحشر: ١٤]، ﴿رجل رشيد﴾ [هود: ٧٨] ﴿لذكر لك﴾ [الزخرف: ٤٤]، ﴿كعصف مأكول﴾ [الفيل: ٥]، ﴿لإيلاف قريش﴾ [قريش: ١]، وقد وهم فيه الجعبري وتقدمه إلى ذلك الهذلي. والمختلف فيه الجزم قيل: وقلة الحروف وتوالي الإغلال ومصيره إلى حرف مد. واختص بعض المتقاربين بخفة الفتحة أو بسكون ما قبله أو بهما كليهما أو يفقد المجاور أو عدم التكرار. واعلم أنه ما تكافأ في المنزلة من الحروف المتقاربة فإدغامه جائز. وما زاد صوته فإدغامه ممتنع للإحلال الذي يلحقه، وإدغام الأنقص صوتاً في الأزيد جائز لخروجه من حال الضعف إلى حال القوة. فأما الجزم فورد في المتماثلين في قوله تعالى ﴿ومن يبتغ غير﴾ [آل عمران: ٨٥] ﴿ويحل لكم﴾ [البقرة: ٢٢٩]، ﴿وإن يك كاذباً﴾ [غافر: ٢٨] وفي المتجانسين ﴿ولنأت طائفة﴾ [النساء: ١٠٢] ألحق به ﴿وآت ذا القربى﴾ [الإسراء: ٢٦] لقوة الكسرة. وفي المتقاربين في قوله: ﴿ولم يؤت سعة﴾ [البقرة: ٢٤٧]، فأكثرهم على الاعتداد به مانعاً مطلقاً وهو مذهب أبي بكر بن مجاهد وأصحابه وبعضهم لم يعتد به مطلقاً وهو مذهب ابن شنبوذ وأبي بكر الداجوني والمشهور الاعتداد به في المتقاربين وإجراء الوجهين في غيره ما لم يكن مفتوحاً بعد ساكن ولهذا كان الخلاف في (يؤت سعة) ضعيفاً وفي غيره قوياً وسيأتي الكلام على كل من ذلك مفصلاً.

فإذا وجد الشرط والسبب وارتفع المانع جاز الإدغام؛ فإن كانا مثلين أسكن الأولى وأدغم، وإن كانا غير مثلين قلب كالثاني وأسكن ثم أدغم وارتفع اللسان عنهما دفعة واحدة من غير وقف على الأول ولا فصل بحركة ولا روم وليس يادخال حرف في حرف كما ذهب إليه بعضهم بل الصحيح أن الحرفين ملفوظ بهما كما وصفنا طلباً للتخفيف، ولم يدغم من المثلين في كلمة واحدة إلا قوله تعالى ﴿مناسككم﴾ [٢٠٠] في البقرة ﴿وما سلككم﴾ [٤٢] في المدثر. وأظهر ما عداهما نحو: (جباههم ووجههم. وأتجاجوننا، ويشرككم) وشبهه؛ إذا علم ذلك فليعلم أن من الحروف الألف والهمزة لا يدغمان ولا

يدغم فيهما. ومنها خمسة أحرف لم تلق مثلها ولا جنسها ولا مقاربتها فيدغم فيها وهي: الخاء، والزاي والصاد، والطاء والظاء؛ ومنها ستة أحرف لقيت مثلها ولم تلق جنسها ولا مقاربتها وهي: العين، والغين، والفاء، والهاء، والواو، والياء. ومنها خمسة لقيت مجانستها أو مقاربتها ولم تلق مثلها وهي: الجيم، والشين، والذال، والذال والضاد. وبقي من الحروف أحد عشر حرفاً لقيت مثلها أو مقاربتها أو مجانستها وهي: الباء، والتاء، والثاء، والحاء، والراء، والسين، والقاف، والكاف، واللام، والميم، والنون، فجملة اللاقي مثله متحركاً سبعة عشر، وجملة اللاقي مجانسه أو مقاربه ستة عشر حرفاً، تفصيل السبعة عشر اللاقية مثلها؛ فالباء نحو قوله تعالى: ﴿لذَٰهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠] ﴿الكتاب بالحق﴾، [البقرة: ٧٦]، وجملة ما في القرآن من ذلك سبعة وخمسون حرفاً عند من لم ييسمّل بين السورتين أو عند من ييسمّل إذا لم يصل آخر السورة بالبسملة وهي عنده إذا وصل تسعة وخمسون حرفاً لزيادة آخر الرعد وإبراهيم. والتاء نحو ﴿الموت تحسبونهما﴾ [المائدة: ١٠٦] ونحو ﴿الشوكة تكون﴾ [الأنفال: ٧] مما ينقلب في الوقف هاء. وجملة الجميع أربعة عشر حرفاً. والثاء وهو ثلاثة أحرف: ﴿حيث ثقفتموهم﴾ [٩١، ٩١] في البقرة والنساء ﴿وثالث ثلاثة﴾ [٧٣] في المائدة. والحاء في موضعين ﴿النكاح حتى﴾ [البقرة: ٢٣٥]، و﴿لا أبرح حتى﴾ [٦٠] في الكهف. والراء نحو ﴿شهر رمضان﴾ [البقرة: ١٨٥]، ﴿الأبوار ربنا﴾ [آل عمران: ١٩٣] وجملته خمسة وثلاثون حرفاً. والسين ﴿الناس سكارى﴾ [الحج: ٢] ﴿للناس سواء﴾ [الحج: ٢٥] كلاهما في الحج ﴿الشمس سراجاً﴾ [١٦] في نوح ثلاثة مواضع لا غير. والعين ﴿يشفع عنده﴾ [البقرة: ٢٥٥] ثمانية عشر حرفاً ﴿والغين﴾ ﴿ومن يتغ غير﴾ [آل عمران: ٨٥] موضع واحد لا غير، واختلف فيه لحذف لامه بالجزم، فروى إدغامه أبو الحسن الجوهري عن أبي طاهر وأبو محمد الكاتب وابن أبي مرة النقاش كلهم عن ابن مجاهد. ونص عليه بالادغام وجهاً واحداً الحافظ أبو العلاء وأبو العز وابن الفحام ومن وافقهم. وروى إظهاره سائر أصحاب ابن مجاهد ونص عليه بالإظهار ابن شيطا وأبو الفضل الخزاعي وغير واحد. وروى الوجهين جميعاً أبو بكر الشذائي ونص عليهما أبو عمرو الداني وابن سوار وأبو القاسم الشاطبي وسبط الخياط وغيرهم.

قلت: والوجهان صحيحان فيه وفيما هو مثله مما يأتي من المجزوم «والفاء» نحو: ﴿وما اختلف فيه﴾. [البقرة: ٢١٣] وجملته ثلاثة وعشرون حرفاً «والقاف» خمسة مواضع ﴿الوزق، قل﴾ [الأعراف: ٣٢] ﴿أفاق قال﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ﴿ينفق قربات﴾ [التوبة: ٩٩] ﴿الفرق قال﴾ [يونس: ٩٠]، ﴿طرائق قددا﴾ [الجن: ١١] «والكاف» نحو ﴿ربك كثيراً﴾ [آل عمران: ٤١] ﴿إنك كنت﴾ [طه: ٣٥] وجملته ستة وثلاثون حرفاً واختلف عنه في

﴿يك كاذبا﴾ [غافر: ٢٨] كما تقدم في ﴿يتغ غير﴾ وأظهر ﴿يحزنك كفره﴾ [لقمان: ٢٣] لكون النون قبلها مخفأة عندها فلو أخفاها على المختار عندهم كما سيأتي لوال بين إخفائين، ولو أدغمها لوالى بين إعلالين. وانفرد الخزاعي عن الشذائي عن ابن شنبوذ عن القاسم بن عبد الوارث عن الدوري بإدغامه ولم يروه أحد عن الدوري سواه ولا نعلمه ورد عن السوسي البتة، وإنما رواه أبو القاسم بن الفحام عن مدين عن أصحابه ورواه عبد الرحمن ابن واقد عن عباس وعبد الله بن عمر الزهري عن أبي زيد كلاهما عن أبي عمرو. قال الداني: والأخذ والعمل بخلافه. «واللام» نحو ﴿لا قبل لهم﴾، [النمل: ٣٧] ﴿جعل لك﴾ [الفرقان: ١٠] وجملته مائتان وعشرون حرفاً واختلف منها عنه في ﴿يخل لكم﴾ [يوسف: ٩] و﴿آل لوط﴾ [الحجر: ٥٩] أما «يخل» فهو من المجزوم وتقدم، وأما «آل لوط» فأربعة مواضع منها في الحجر موضعان وواحد في النمل. وآخر في القمر، فروى إدغامه أبو طاهر ابن سوار عن النهرواني. وأبو الفتح بن شيطا عن الحمامي وابن العلاف ثلاثتهم عن ابن فرح عن الدوري. ورواه أيضاً ابن حبش عن السوسي وبذلك قرأ الداني. وكذا رواه شجاع عن أبي عمرو ومدين والحسين بن شريك الآدمي عن أصحابهما. والحسن بن بشار العلاف عن الدوري وعن أحمد بن جبير كلهم عن اليزيدي وهي رواية أبي زيد وابن واقد عن ابن عباس كلاهما عن أبي عمرو. وروى إظهاره سائر الجماعة وهو اختيار ابن مجاهد، ورواه عن عصمة ومعاذ عن أبي عمرو نصاً. واختلف المظهرون في مانع إدغامه فروى ابن مجاهد عن عصمة بن عروة الفقيمي عن أبي عمرو: لا أدغمها لقلّة حروفها. ورد الداني هذا المانع بادغام (لك كيدا) إجماعاً إذ هو أقل حروفاً من «آل» فإن هذه الكلمة على وزن «قال» لفظاً وإن كان رسمها بحرفين اختصاراً. قال الداني: وإذا صح الإظهار فيه بالنص ولا أعلمه من طريق اليزيدي فإنما ذلك من أجل اعتلال عينه بالبدل إذا كانت هاء على قول البصريين والأصل أهل. وواواً على قول الكوفيين والأصل أول. فأبدلت الهاء همزة لقرب مخرجها وانقلبت الواو ألفاً لانفتاح ما قبلها فصار ذلك كسائر المعتل الذي يؤثر الإظهار فيه للتغيير الذي لحقه لا لقلّة حروف الكلمة. قلت: ولعل أبا عمرو أراد بقوله «لقلّة حروفها» أي لقلّة دورها في القرآن فإن قلة الدور وكثرته معتبر كما سيأتي في المتقاربين. على أن أبا عمرو من البصريين ولعله أيضاً راعى كثرة الاعتلال وقلة الحروف مع اتباع الرواية والله أعلم.

«والميم» نحو ﴿الرحيم ملك﴾ [الفاتحة: ٢، ٣]، ﴿آدم من ربه﴾ [البقرة: ٣٧] وجملته مائة وتسعة وثلاثون حرفاً «والنون» نحو: ﴿ونحن نسيح﴾ [البقرة: ٣٠] ﴿ويستحيون نساءكم﴾ [البقرة: ٤٩] وجملته سبعون حرفاً «والواو» نحو ﴿هو والذين﴾، ﴿هو

والملائكة ﴿مما قبل الواو فيه مضموم. وجملته ثلاثة عشر حرفاً. ونحو: ﴿وهو وليهم﴾ [الأنعام: ١٢٧] و﴿العفو وأمر﴾ [الأعراف: ١٩٩] مما قبلها ساكن وجملته خمسة أحرف تامة ثمانية عشر حرفاً. وقد اختلف فيما قبل الواو مضموم فروى إدغامه ابن فرح من جميع طرقه إلا أن العطار وابن شيطا عن الحمامي عن زيد عنه. وكذا أبو الزعراء من طريق ابن شيطا عن ابن العلاف عن أبي طاهر عن ابن مجاهد وابن جرير عن السوسي وهي رواية الحسن بن بشار عن الدوري وابن رومي وابن جبير كلاهما عن اليزيدي وبه قرأ فارس بن أحمد طاهر بن غلبون وهو اختيار ابن شنبوذ والجللة من المصريين والمغاربة. وروى إظهاره سائر البغداديين سوى من ذكرنا وهو اختيار ابن مجاهد وأكثر أصحابه.

واختلفوا في مانع الإدغام فالأكثر منهم على أن ذلك من أجل أن الواو تسكن للإدغام فتصير بمنزلة الواو التي هي حرف مد ولين في نحو قوله تعالى: ﴿أمتوا وعملوا﴾ [البقرة: ٢٥] مما لا يدغم إجماعاً من أجل المد. ورد المحققون ذلك بالإجماع على جواز ادغام نحو: ﴿نودي يا موسى﴾ [طه: ١١] و﴿أن يأتي يوم﴾ [البقرة: ٢٥٤] ولا فرق بين الواو والياء مع أن تسكينها للإدغام عارض، وقيل لقلّة حروفه ورد بما تقدم، والصحيح اعتبار المانعين جميعاً وإن كانا ضعيفين فإن الضعيف إذا اجتمع إلى ضعيف أكسبه قوة، وقد قيل: وضعيفان يغلبان قوياً، على أن الداني قال في جامع البيان: وبالوجهين قرأت ذلك واختار الإدغام لإطراده وجريه على قياس نظائره ثم قال: فإن سكن ما قبل الواو سواء كان هاء أو غيرها فلا خوف في ادغام الواو في مثلها وذلك نحو (وهو وليهم) و (خذ العفو وأمر). قلت: وإنما نهى على ما قبل الواو فيه ساكن وسوى فيه بين الهاء وغيرها من أجل ما رواه بعضهم من الإظهار في (وهو وليهم) في «الأنعام» (فهو وليهم) في «النحل» (وهو واقع بهم) في «الشورى». فلا يعتد بهذا الخلاف لضعف حجته وانفراد روايته عن الجادة، فإن الذي ذكر في هو المضموم الهاء مفقود هنا. وإن قيل بتوالي الإعلال فيلزم مثله في نحو: ﴿فهو يومئذ﴾ [الحاقة: ١٦] وقد أجمعوا على جواز إدغامه فلا فرق. قال القاضي أبو العلاء قال ابن مجاهد ادغامهن قياس مذهب أبي عمرو لأن ما قبل الواو منهن ساكن كما هو في (خذ العفو وأمر) و ﴿من اللهو ومن التجارة﴾ [الجمعة: ١١] قال: وأقرأنا ابن حبش عنه بالإظهار ووقع في تجريد ابن الفحام أن شيخه عبد الباقي روى فيهن الإظهار وصوابه أن عبد الباقي يروي إدغامهن وأن شيخه الفارسي يروي إظهارهن فسبق القلم سهواً. والسهو قد يكون في الخط وقد يكون في اللفظ وقد يكون في الحفظ والصحيح أن لا فرق بين (وهو وليهم) وبين (العفو وأمر) وبين (فهو يومئذ). إذ لا يصح نص عن أبي عمرو وأصحابه بخلافه وما روي عن ابن جبير وابن سعدان عن اليزيدي من خلاف ذلك فلا

يصح والله أعلم.

«والهاء» نحو ﴿فيه هدى﴾ [البقرة: ٢]. ﴿جاوزه هو﴾ [البقرة: ٢٤٩] ﴿لعبادته هل﴾ [مریم: ٦٥] وتحذف الصلة وتدغم للالتقاء خطأً، ولأن الصلة عبارة عن إشباع حركة الهاء تقوية لها فلم يكن لها استقلال. ولهذا تحذف للساكن فلذلك لم يعتد بها. وقد حكى الداني عن ابن مجاهد أنه كان يختار ترك الإدغام في هذا الضرب ويقول: إن شرط الإدغام أن تسقط له الحركة من الحرف الأول لا غير. وإدغام (جاوزه هو) ونظائره يوجب سقوط الواو التي بين الهاءين وإسقاط حركة الهاء. وليس ذلك من شرط الإدغام. قال: وقد ذهب إلى ما قاله جماعة من النحويين وقد بينا فساد ذلك. قلت: ممن ذهب إلى عدم إدغامه أيضاً أبو حاتم السجستاني وأصحابه والصواب إدغامه. فقد روى محمد بن شجاع البلخي إدغامه نصاً عن يزيد بن أبي عمرو في قوله: ﴿إلهه هواه﴾ [الفرقان: ٤٣] ورواه العباس. وروى أبو زيد أيضاً عن أبي عمرو إدغام ﴿إنه هو التواب﴾ [البقرة: ٣٧]. ولم يأت عنه نص بخلاف ذلك. وجملة ما ورد من ذلك خمسة وتسعون حرفاً، وانفرد الكارزيني بإظهار ﴿جاوزه هو﴾ [النحل: ٩٠] دون سائر الباب؛ ذكر أنه قرأه على أصحاب ابن مجاهد بالإظهار، حكى ذلك عنه سبط الخياط. قلت: والصواب ما عليه إجماع أهل الأداء من إدغام الباب كله من غير فرق والله أعلم.

«والياء» ثمانية مواضع (يأتي يوم) في البقرة وإبراهيم والروم والشورى ﴿ومن خزري يومئذ﴾ [هود: ٦٦]. و﴿البعفي يعظمكم﴾ [النحل: ٩٠] و﴿نودي يا موسى﴾ [طه: ١١] ﴿فهي يومئذ واهية﴾ [الحاقة: ١٦] وقد ذكر الداني في هذا الباب قوله تعالى ﴿واللآتي يئسن﴾ [٤] في سورة الطلاق. ونص له على إظهاره وجهاً واحداً على مذهبه في إبدالها ياء ساكنة وتبعه على ذلك أبو القاسم الشاطبي والصفراوي وأصحابهم وقياس ذلك إظهارها للبيز أيضاً، وتعقب ذلك عليهم أبو جعفر بن الباذش. ومن تبعه من الأندلسيين ولم يجعلوه من هذا الباب بل جعلوه من الإدغام الصغير وأوجبوا إدغامه في مذهب من سكن الياء مبدلة وصوبه أبو شامة فقال: الصواب أن يقال لا مدخل لهذه الكلمة في هذا الباب بنفي ولا إثبات، فإن الياء ساكنة وباب الإدغام الكبير مختص بإدغام المتحرك، وإنما موضع ذكر هذه قوله: وما أول المثليين فيه مسكن. فلا بد من إدغامه. قال: وعند ذلك يجب إدغامه لسكون الأول وقبله حرف مد فالتقاء الساكنين على حدتهما انتهى. قلت: وكل من وجهي الإظهار والإدغام ظاهر مأخوذ به وبهما قرأت على أصحاب أبي حيان عن قراءتهم بذلك عليه؛ فوجه الإظهار توالي الإعلال من وجهين: أحدهما أن أصل هذه الكلمة اللآي كما

قرأ ابن عامر والكوفيون فحذفت الياء لتطرفها وانكسار ما قبلها كما قرأ نافع في غير رواية ورش. وابن كثير في رواية قبل وغيره ويعقوب ثم خففت الهمزة لثقلها وحشوها فأبدلت ياء ساكنة على غير قياس فحصل في هذه الكلمة إعلالان، فلم تكن لتعمل ثالثاً بالإدغام. الثاني أن أصل هذه الياء الهمزة فإبدالها وتسكينها عارض ولم يعتد بالعارض فيها فعولت الهمزة وهي مبدلة معاملتها وهي محققة ظاهرة لأنها في النية، والمراد والتقدير وإذا كان كذلك لم تدغم. ووجه الإدغام ظاهرة من وجهين: (أحدهما) أن سبب الإدغام قوي باجتماع المثلين وسبق أحدهما بالسكون فحسن الاعتداد بالعارض لذلك، وذلك أصل مطرد عندهم غير منخرم، ألا ترى إلى ادغام (رؤياي) في مذهب أبي جعفر وغيره وكيف عولت الهمزة المبدلة وأوأم معاملة الأصلية وفعل بها كما فعل في (مقضية) و(وليا) فأبدلت ياء من أجل الياء بعدها وأدغمت فيها. (الثاني) أن «اللاي» بياء ساكنة من غير همز لغة ثابتة في «اللائي» قال أبو عمرو بن العلاء: هي لغة قريش. فعلى هذا يجب الإدغام على حدة بلا نظر ويكون من الإدغام الصغير. وإنما أظهرت في قراءة الكوفيين وابن عامر من أجل أنها وقعت حرف مد فامتنع إدغامها لذلك؛ فجملة الحروف المدغمة في مثلها على مذهب ابن مجاهد بما فيه من الحرفين اللذين من كلمة سبعمائة وتسعة وأربعون حرفاً والله تعالى أعلم.

شكرو المتقاربين

وهما على ضربين: أحدهما من كلمة. والثاني من كلمتين. أما ما هو من كلمة واحدة فإنه لم يدغم إلا القاف في الكاف إذا تحرك ما قبل القاف وكان بعد الكاف ميم جمع نحو (خلقكم، رزقكم، صدقكم، واثقكم، سبقكم) ولا ماضي غيرهن؛ ونحو (يخلقكم، يرزقكم فنغرقكم) ولا مضارع غيرهن، وجملة ذلك ثمانية وما تكرر منه سبعة وثلاثون حرفاً، فإن سكن ما قبل القاف أو لم يأت بعد الكاف ميم جمع نحو (ميثاقكم، ما خلقكم، بورقكم، صديقكم، خلقك، نرزقك) لم يختلف في إظهاره. واختلف فيما إذا كان بعدها نون جمع وهو في موضع واحدة (طلقكن) في سورة التحريم. فرواه عنه بالإظهار عامة أصحاب ابن مجاهد عنه عن أبي الزعراء عن الدوري وهو رواية عامة العراقيين عن السوسي ورواية مدين عن أصحابه. قال ابن مجاهد: ألزم اليزيدي أبا عمرو إدغام (طلقكن) فلزمه ذلك يدل على أنه لم يدغمه. ورواه بالإدغام ابن فرح وابن أبي عمر النقاش والجللاء وأبو طاهر بن عمر من غير طريق الجوهري وابن شیطا ثلاثهم عن ابن مجاهد وهي رواية ابن بشار عن الدوري والكارزيني عن أصحابه عن السوسي والخراعي

عن ابن حبش عن السوسي وسائر العراقيين عن أصحابهم ورواية الجماعة عن شجاع. قال الداني: وبالوجهين قرأته أنا واختار الإدغام لأنه قد اجتمع في الكلمة ثقلان: ثقل الجمع وثقل التأنيث. فوجب أن يخفف بالإدغام على أن العباس بن الفضل قدروى الإدغام في ذلك عن أبي عمرو نصاً انتهى. وعلى إطلاق الوجهين فيها من علمناه من القراء بالأمصار والله أعلم.

وأما ما هو من كلمتين فإن المدغم في مجانسه أو مقاربه ستة عشر حرفاً وهي: الباء، والتاء، والثاء، والجيم، والحاء، والذال، والذال، والراء، والسين، والشين، والضاد، والقاف، والكاف، واللام، والميم، والنون. وقد جمعت في كلم (رض سنشد حجتك بذل قثم) فكان يدغم هذه الستة عشر فيما جانسها أو قاربها إلا الميم إذا تقدمت الياء فإنه يحذف حركتها فقط ويخفيها ويدغم ما عداها ما لم يمنع مانع من الموانع الثلاثة المجمع عليها كما تقدم أو مانع اختص ببعضها أو مانع اختلف فيه كما سيأتي مبيناً «فالباء» تدغم في الميم في قوله تعالى (يعذب من يشاء) فقط وذلك في خمسة مواضع موضع في «آل عمران». وموضعان في «المائدة». وموضع في «العنكبوت». وموضع في «الفتح». وإنما اختصت بالإدغام في هذه الخمسة موافقة لما جاورها وهو ﴿يرحم من﴾ [العنكبوت: ٢١]. و ﴿يعفو لمن﴾ [البقرة: ٢٨٤] أما قبلها أو بعدها فطرد الإدغام لذلك ومن ثم أظهر ما عدا ذلك نحو: ﴿ضرب مثل﴾ [الحج: ٧٣] ﴿سكتب ما﴾ [آل عمران: ١٨١] لفقد المجاور وهذا مما لا نعلم فيه خلافاً. وقد روينا عن ابن مجاهد قال قال اليزيدي: إنما أدغم ﴿ويعذب من يشاء﴾ [البقرة: ٢٨٤] من أجل كسرة الذال ورد الداني هذه العلة بنحو ﴿وكذب موسى﴾ [الحج: ٤٤] و ﴿ويضرب مثلاً﴾ [البقرة: ٢٦] قيل إنما أراد اليزيدي إذا انضمت الباء بعد كسرة. ورده أيضاً الداني بإدغامه ﴿زحزح عن النار﴾ [آل عمران: ١٨٥] قلت: والعلة الجيدة فيه مع صحة النقل وجود المجاور ومما يدل على اعتباره أن جعفر ابن محمد الآدمي روى عن ابن سعدان عن اليزيدي عن أبي عمرو أنه أدغم ﴿فمن تاب من بعد ظلمه﴾ [٣٩] في «المائدة». والباء في ذلك مفتوحة وما ذاك إلا من أجل مجاورة (بعد ظلمه) المدغمة في مذهبه والله أعلم. والدليل على ذلك أنه مع إدغامه حرف المائدة أظهر ﴿ومن تاب معك﴾ [١١٢] في «هود». والله أعلم. «والتاء» تدغم في عشرة أحرف وهي: الثاء، والجيم، والذال، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء والظاء. فالثاء نحو (بالينات ثم) وجملته خمسة عشر حرفاً. واختلف عنه: في (الزكاة ثم) و(التوراة ثم). لمانع كونهما من المفتوح بعد ساكن فروى إدغامهما للتقارب ابن حبش من طريق الدورى والسوسي وبذلك قرأ الداني من الطريقتين وهي رواية أحمد بن جبير وابن رومي عن

اليزيدي ورواية القاسم بن عبد الوارث عن الدوري ومدين والآدمي عن أصحابهما ورواية الشذائي عن الشونيزي وأبو الليث كلاهما عن شجاع. وروى أصحاب ابن مجاهد عنه الإظهار لخفة الفتحة بعد السكون. وهي رواية أولاد اليزيدي عنه واختيار ابن مجاهد. وانفرد ابن شنبوذ إدغام ﴿وإذا رأيت ثم رأيت﴾ [٢٠] في «الانسان». وهو من تاء المضمر. وكذا روى أبو زيد عن شجاع والخزاعي عن الشذائي عن شجاع. وعن القاسم عن الدوري، وذلك مخالف لمذهب أبي عمرو وأصوله والمأخوذ به هو الإظهار حفظاً للأصول ورعياً للنصوص والله أعلم.

وفي الجيم نحو: ﴿الصالحات جناح﴾ [المائدة: ٩٣] وجملته سبعة عشر حرفاً. وفي الذال نحو ﴿السيئات ذلك﴾ [هود: ١١٤] (والآخرة ذلك) وجملته تسعة أحرف. واختلف في (وآت ذا القربى) في الموضوعين. لكونهما من المجزوم أو مما حكمه حكم المجزوم. فكان ابن مجاهد وأصحابه وابن المنادي وكثير من البغداديين يأخذونه بالإظهار من أجل النقص وقلة الحروف. وكان ابن شنبوذ وأصحابه وأبو بكر الداجوني ومن تبعهم يأخذونه بالإدغام للتقارب وقوة الكسرة، وبالوجهين قرأ الداني وبهما أخذ الشاطبي وأكثر المقرئين. وفي الزاي في ثلاثة أحرف ﴿الآخرة زينا﴾ [النمل: ٤] ﴿فالأجرات زجراً﴾ [الصافات: ٢] ﴿إلى الجنة زمراً﴾ [الزمر: ٧٣] وفي السين نحو ﴿الصالحات سندخلهم﴾ [النساء: ٥٧] و﴿السحرة ساجدين﴾ [الأعراف: ١٢٠] وجملته أربعة عشر حرفاً. وفي الشين في ثلاثة مواضع: ﴿الساعة شيء﴾ [الحج: ١] ﴿بأربعة شهداء﴾ [النور: ٤] موضعان واختلف في ﴿جئت شيئاً فرباً﴾ [مرم: ٢٧] في «كهيص» فرواه بالإظهار. ورواه بالإدغام لقوة الكسرة وهي رواية مدين عن أصحابه. وبالوجهين قرأ الداني وابن الفحام الصقلي، وبهما أخذ الشاطبي وسائر المتأخرين. وفي الصاد ثلاثة أحرف: ﴿والصافات صفا﴾ [الصافات: ١]. ﴿والملائكة صفا﴾ [النبأ: ٤٨]. ﴿فالمغيرات صبحاً﴾ [العاديات: ٣]. وفي الضاد موضع واحد: ﴿والعاديات صبحاً﴾ [العاديات: ١] وفي الطاء ثلاثة أحرف: ﴿وأقم الصلاة طرفي﴾ [هود: ١١٤] ﴿وعملوا الصالحات طوبى﴾ [الرعد: ٢٩] ﴿والملائكة طيبين﴾ [النحل: ٣٢] واختلف في ﴿ولتأت طائفة﴾ [النساء: ١٠٢] ومن أجل الجزم فرواه بالإدغام من روى إدغام المجزوم من المثليين، وأظهر من أظهر سائر المجزومات. إلا أن الإدغام يقوى هنا من أجل التجانس وقوة الكسرة والطاء. ورواه الداني وأكثر أهل الأداء بالوجهين. قال الخزاعي: سمعت الشذائي يقول: كان ابن مجاهد يأخذ بالإدغام قديماً ثم رجع إلى الإظهار وبه قرأت عليه. وقال ابن سوار: أنا أبو علي العطار. أنا أبو إسحاق الطبري. أنا أبو بكر الولي. ثنا ابن فرح عن الدوري عن اليزيدي (ولتأت طائفة) مدغم فيما

قرأت به عليه وانفرد ابن حبيش عن السوسي بإظهار ﴿الصلاة طرفي النهار﴾ [هود: ١١٤] من أجل خفة الفتحة وسكون ما قبل. وأدغمه سائر أهل الأداء من أجل التجانس وقوة الطاء. وأما قوله تعالى في النساء ﴿بيت طائفة﴾ [النساء: ٨١] فإن يدغم التاء في الطاء في الإدغام والإظهار جميعاً. وأجمع من روى الإظهار عنه على إدغامه. قال الداني: ولم يدغم من الحروف المتحركة إذا قريء بالإظهار غيره. انتهى. وقال بعضهم: هو من السواكن من قولهم بياه وتبياه إذا تعمدته فتكون التاء على هذا للتأنيث مثل ﴿ودت طائفة﴾ [آل عمران: ٦٩] وأنشدوا:

باتت تبتا حوضها عكوفاً مثل الصفوف لاقت الصفوفاً

يصف إبلاً اعتمد حوضها لتشرب الماء. والعكوف الإقبال على الشيء وفي الطاء في موضعين ﴿الملائكة ظالمي﴾ [النساء: ٩٧ النحل: ٢٨] في «النساء» و«النحل». والتاء تدغم في خمسة أحرف وهي: التاء، والذال، والسين، والشين، والصاد. ففي التاء في موضعين ﴿حيث تؤمرون﴾ [الحجر: ٦٥] و﴿الحديث تعجبون﴾ [النجم: ٥٩] وفي الذال حرف واحد: ﴿الحرث ذلك﴾ [آل عمران: ١٤]. وفي السين في أربعة أحرف ﴿وورث سليمان﴾ [النمل: ١٦]. ﴿حيث سكنتم﴾ [الطلاق: ٦] ﴿الحديث سنستدرجهم﴾ [القلم: ٤٤] ﴿من الأجدات سراعا﴾ [المعراج: ٤٣] وفي الشين خمسة أحرف: ﴿حيث شتتما﴾ [البقرة: ٣٥]. ﴿حيث شتتم﴾ [الأعراف: ١٦١] في «البقرة» و«الأعراف» ﴿ثلاث شعب﴾ [المرسلات: ٣٠] وفي الضاد موضع واحد ﴿حديث ضيف﴾ [الذاريات: ٢٤] والجيم تدغم في موضعين: في الشين ﴿أخرج شطأه﴾ [الفتح: ٢٩] وفي التاء: ﴿ذي المعراج تعرج﴾ [المعراج: ٤، ٣] وقد اختلف في ﴿أخرج شطأه﴾ [الفتح: ٢٩] فأظهره ابن حبش عن السوسي وأبو محمد الكاتب عن ابن مجاهد عن أبي الزعراء عن الدوري وهو رواية أبي القاسم بن بشار عن الدوري ومدين عن أصحابه وابن جبير عن اليزيدي، وابن واقد عن عباس عن أبي عمرو، والخزاعي عن شجاع، وأدغمه سائر أصحاب الإدغام وهو الذي قرأ به الداني وأصحابه ولم يذكره غيره.

قلت: والوجهان صحيحان نص عليهما سبط الخياط ورواهما جميعاً الشذائي وقال: قرأت على ابن مجاهد مدغماً ومظهراً. قال وقد كان قديماً يأخذه مدغماً انتهى. ولم يختلف عنه أحد من طرقنا في إدغام ﴿المعراج تعرج﴾ [المعراج: ٤، ٣] وإظهار ﴿أخرج ضحاها﴾ [النازعات: ٢٩]. ﴿ومخرج صدق﴾ [الإسراء: ٨٠] والله أعلم. نعم قال الداني: وإدغام الجيم في التاء قبيح لتباعد ما بينهما في المخرج إلا أن ذلك جائز لكونها من

مخرج السين، والشين لتفشيها تتصل بمخرج التاء فأجرى لها حكمها وأدغمت في التاء لذلك. قال: وجاء بذلك نصاً عن اليزيدي ابنه عبد الرحمن وسائر أصحابه فقالوا عنه كان يدغم الجيم في التاء، والتاء في الجيم. «والحاء» تدغم في العين في حرف واحد قوله تعالى ﴿فمن زحزح عن النار﴾ [آل عمران: ١٨٥] فقط لطول الكلمة وتكرار الحاء. ولذلك يظهر فيما عداه نحو ﴿لا جناح عليكم﴾ [البقرة: ٢٣٣] و﴿المسيح عيسى﴾ [آل عمران: ٤٥]، و﴿الريح عاصفة﴾ [الأنبياء: ٨١]، ﴿وما ذبح على النصب﴾ [المائدة: ٣] لوجود المانع. وقد روى إدغام (زحزح عن النار) منصوباً أبو عبد الرحمن بن اليزيدي عن أبيه. قلت: وهو مما ورد الخلاف عن أصحاب الإدغام فروى إدغامه عامة أهل الأداء وهو الذي عليه جميع طرق ابن فرح عن الدوري وابن جرير من جميع طرقه عن السوسي وبه قرأ الداني عن أصحاب الإدغام وعليه أصحابه. وروى إظهاره جمهور العراقيين من جميع طرق أبي الزعراء عن الدوري ومن جميع طرق السوسي. والوجهان صحيحان مأخوذ بهما. وأما قول ابن مجاهد سمعت أبا الزعراء يقول: سمعت الدوري يقول: سمعت اليزيدي يقول: من العرب من يدغم الحاء في العين نحو ﴿فمن زحزح عن النار﴾ [آل عمران: ١٨٥] وكان أبو عمرو لا يرى ذلك فمعناه أنه لا يرى ذلك قياساً بل يقصره على السماع بدليل صحة الإدغام عن أبي عمرو نفسه من رواية شجاع وعباس وأبي زيد وعن اليزيدي من رواية ابنه ومدين والآمدي. وقد روى القاسم بن عبد الوارث عن الدوري إدغام (فلا جناح عليكم). و﴿المسيح عيسى﴾ [آل عمران: ٤٥]. و﴿الريح عاصفة﴾ [الأنبياء: ٨١] ورواه صاحب التجريد عن شجاع وعبيد الله في: لاجنح، والمسيح. والإظهار هو الأصح وعليه العمل. ويقويه ويعضده الإجماع على إظهار الحاء الساكنة التي إدغامها أكد من المتحركة في قوله ﴿فاصفح عنهم﴾ [الزخرف: ٨٩] فدل على أن إدغام الحاء في العين ليس بقياس بل مقصور على السماع كما أشار إليه أبو عمرو بن العلاء والله أعلم.

والدال تدغم في عشرة أحرف: التاء، والثاء، والجيم، والذال، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والظاء بأي حركة تحركت الدال إلا إذا فتحت وقبلها ساكن فإنها لا تدغم إلا في التاء فإنها تدغم فيها على كل حال للتجانس. ففي التاء خمسة مواضع ﴿المساجد تلك﴾ [البقرة: ١٨٧]. ﴿من الصيد تناله﴾ [المائدة: ٩٤]. ﴿كاد تزيغ﴾ [التوبة: ١١٧] ﴿بعد توكيدها﴾ [النحل: ٩١] ﴿تكاد تميز﴾ [الملك: ٨] وفي التاء موضعان ﴿يريد ثواب﴾ [النساء: ١٣٤]. ﴿لمن تريد ثم﴾ [الإسراء: ١٨] وفي الجيم موضعان ﴿داود جالوت﴾ [البقرة: ٢٥١]. ﴿دار الخلد جزاء﴾ [فصلت: ٢٨] وقد روى إظهار هذا الحرف عن الدوري من طريق ابن مجاهد وعن السوسي من طريق الخزاعي من أجل

اجتماع الساكنين، والصحيح أن الخلاف في ذلك هو في الإخفاء، والإدغام من كون الساكن قبله حرفاً صحيحاً كما سيأتي التنبيه عليه آخر الباب. إذ لا فرق بينه وبين غيره، وهذا مذهب المحققين، وبه كان يأخذ ابن شنبوذ وابن المنادي وغيره من المتقدمين ومن بعدهم من المتأخرين وبه قرأ الداني وبه نأخذ وله نختار لقوة الكسرة والله أعلم. وفي الذال نحو: ﴿من بعد ذلك﴾ [البقرة: ٥٢] و﴿والقلائد ذلك﴾ [المائدة: ٩٧]. وجملته ستة عشر موضعاً. وفي الزاي موضعان: ﴿تريد زينة الحياة الدنيا﴾ [الكهف: ٢٨]، و﴿يكاد زيتها﴾ [النور: ٣٥] وفي السين أربعة مواضع: ﴿في الأصفاد سرايلهم﴾ (كيد ساحر) [طه: ٦٩]. ﴿عدد سنين﴾ [المؤمنون: ١١٢]. ﴿يكاد سنا﴾ [النور: ٤٣] ولم يذكر الداني ﴿كيد ساحر﴾ [طه: ٦٩] بل تركه سهواً. قال: ويدغم الدال في السين بعد الساكن في موضعين ﴿الأصفاد سرايلهم﴾ [إبراهيم: ٤٩]؛ ﴿يكاد سنا بوقه﴾ [النور: ٤٣] لا غير. وفي الشين موضعان: ﴿وشهد شاهد﴾ [يوسف: ٢٦] في الحرفين من «يوسف» و«الأحقاف». وفي الصاد في أربعة مواضع: ﴿نفقد صواع﴾ [يوسف: ٧٢]. ﴿في المهد صبياً﴾ [مريم: ٢٩]. و﴿من بعد صلاة﴾ [النور: ٥٨]. ﴿مقعد صدق﴾ [القمر: ٥٥] وفي الضاد ثلاثة مواضع: ﴿من بعد ضواء﴾ [يونس: ٢١] في «يونس» و«حتم السجدة» و﴿ومن بعد ضعف﴾ [الروم: ٥٤] في «الروم» وفي الغاء ثلاثة مواضع ﴿يريد ظلماً﴾ [آل عمران: ١٠٨] في «آل عمران» و«غافر» و﴿ومن بعد ظلمه﴾ [المائدة: ٣٩] في «المائدة». والذال تدغم في السين في قوله ﴿فاتخذ سبيلاً﴾ [الكهف: ٦٩] في موضعي «الكهف» وفي الصاد موضع في قوله ﴿ما اتخذ صاحبة﴾ [الجن: ٣]. والراء تدغم إذا تحركت في اللام بأي حركة تحركت هي نحو ﴿أظهر لكم﴾ [هود: ٧٨]، ﴿ليغفر لك﴾ [الفتح: ٢] فإن سكن ما قبلها وتحركت هي بضمه أو كسرة أدغم ما جاء من ذلك نحو: ﴿المصير لا يكلف﴾ [البقرة: ٢٨٥]. و﴿النهار لآيات﴾ [آل عمران: ٢٩٠] وجملة المدغم منها أربعة وثمانون حرفاً، وأجمعوا على إظهارها إذا فتحت وسكن ما قبلها نحو ﴿الحمير لتركبوها﴾ [النحل: ٨] و﴿البحر لتأكلوا﴾ [النحل: ١٤]، و﴿الخير لعلكم﴾ [الحج: ٧٧]، ﴿إن الأبرار لفي نعيم﴾ [الإنفطار: ١٣] إلا ما روي عن شجاع ومدين من إدغام الثلاثة الأول وسيأتي حكمها إذا سكنت في الإدغام الصغير.

والسين تدغم في الزاي في موضع واحد: قوله (وإذا النفوس زوجت) لا غير وفي الشين قوله ﴿واشتعل الرأس شيباً﴾ [مريم: ٤] وقد اختلف فيه. فروى إظهاره ابن حبش عن أصحابه في روايتي الدوري والسوسي وابن شيبان عن أصحابه عن ابن مجاهد في رواية الدوري، والقاضي أبو العلاء عن أصحابه عن الدوري والقاسم بن بشار عنه، وهي رواية ابن

جبير عن اليزيدي وأبي الليث عن شجاع وابن واقد عن عباس وأدغمها سائر المدغمين وبه قرأ الداني، قال: وعليه أكثر أهل الأداء عن اليزيدي وعن شجاع. وكان ابن مجاهد يخير فيها يقول: ان شئت أدغمتها وان شئت تركتها وقال الشذائي: أخذه ابن مجاهد أولاً بالإظهار وآخره بالإدغام. وأطلق الشاطبي ومن تبعه فيها الخلاف وأجمعوا على إظهار ﴿لا يظلم الناس شيئاً﴾ [يونس: ٤٤] لخفة الفتحة بعد السكون، والشين تدغم في موضع واحد ﴿إلى ذي العرش سبيلاً﴾ [الإسراء: ٤٢] لا غير، وقد اختلف فيه فروى إدغامه منصوباً عبد الله بن اليزيدي عن أبيه، وهي رواية ابن شيطا من جميع طرقه عن الدوري، والنهرواني عن ابن فرح عن الدوري وأبي الحسن الثغري عن السوسي والدوري وبه قرأ الداني واليزيدي وشجاع، وروى إظهاره سائر أصحاب الإدغام عن أبي عمرو وبه قرأ الشذائي عن سائر أصحاب أبي عمرو وهو اختيار أبي طاهر بن سوار وغيره من أجل زيادة الشين بالتنفسي قلت: ولا يمنع الإدغام من أجل صفير السين فحصل التكافؤ. والوجهان صحيحان قرأت بهما وبهما أخذ والله أعلم. و«الضاد» تدغم في الشين في موضع واحد: ﴿لبعض شأنهم﴾ [٦٢] في «النور» حسب لا غير، وقد اختلف فيه فروى إدغامه منصوباً أبو شعيب السوسي عن اليزيدي. قال الداني: ولم يروه غيره. قلت: يعني منصوباً وإلا فروى إدغامه أداء ابن شيطا عن ابن أبي عمر عن ابن مجاهد عن أبي الزعراء عن الدوري وابن سوار من جميع طرق ابن فرح سوى الحمامي، ورواه أيضاً شجاع والأدومي عن صاحبيه وبكران عن صاحبيه والزهري عن أبي زيد والفحام عن عباس وروى إظهاره سائر رواة الإدغام. وقال الداني: وبالإدغام قرأت، وبلغني عن ابن مجاهد أنه كان لا يمكن من إدغامها إلا حاذقاً قال: وقياس ذلك قوله في النحل: ﴿والأرض شيئاً﴾ [الآية: ٧٣]. ولا أعلم خلافاً بين أهل الأداء في إظهاره ولا فرق بينهما إلا الجمع بين اللغتين مع الإعلام بأن القراءة ليست لقياس دون الأثر. قلت: يمكن أن يقال في الفرق أن الإدغام لما كان القاريء يحتاج إلى التحفظ في التلفظ به اجتنب بعد الراء المحتاج إلى التحفظ في التلفظ بها من ظهور تكرارها، وأما ﴿الأرض شقاً﴾ [عبس: ٢٦] فلخفة الفتحة بعد السكون على أنه قد انفرد القاضي أبو العلاء عن ابن حبش عن السوسي بإدغامه. وتابعه الأدومي عن صاحبيه فخالفاً سائر الرواة والعمل على ما عليه الجمهور والله أعلم.

و«القاف» تدغم في الكاف إذا تحرك ما قبلها نحو ﴿ينفق كيف﴾ [المائدة: ٦٤] وجملته أحد عشر حرفاً. فإن سكن ما قبلها لم تدغم نحو ﴿وفوق كل ذي﴾ [يوسف: ٧٦] و«الكاف» تدغم إذا تحرك ما قبلها في القاف نحو: ﴿ونقدس لك﴾ [البقرة: ٣٠] قال: وجملته اثنان وثلاثون حرفاً فإن سكن ما قبلها لم يدغم نحو (اليك قال). ﴿يحزنك﴾

قولهم ﴿يس: ٧٦﴾ ﴿تركوك قائماً﴾ [الجمعة: ١١] «واللام» تدغم إذا تحرك ما قبلها في الراء بأي حركة تحركت هي نحو ﴿رسل ربك﴾ [هود: ٨١]، ﴿كمثل ریح﴾ [آل عمران: ١١٧]، ﴿أنزل ربكم﴾ [النحل: ٣٠] وجملته أربعة وثمانون حرفاً كجملة الراء في اللام سواء، فإن سكن ما قبلها أدغمها مضمومة كانت أو مكسورة نحو ﴿يقول ربنا﴾ [البقرة: ٢٠٠]، ﴿سبيل ربك﴾ [النحل: ١٢٥] فإن انفتحت بعد الساكن لم تدغم نحو ﴿فعصوا رسول ربهم﴾ [الحاقة: ١٠] إلا لام «قال» فإنها تدغم حيث وقعت لكثرة دورها نحو ﴿قال رب﴾ [آل عمران: ٣٨]، ﴿قال ربكم﴾ ، ﴿قال رجل﴾ [غافر: ٢٨]، ﴿قال رجلان﴾ [المائدة: ٢٣] «والميم» تسكن عند الباء إذا تحرك ما قبلها تخفيفاً لتوالي الحركات فتخفى إذ ذاك بغنة نحو: ﴿يحكم بينهم﴾ [البقرة: ١١٣]، ﴿أعلم بالشاكرين﴾ [الأنعام: ٥٣] ﴿مريم بهتاناً﴾ [النساء: ١٥٦] وجملته ثمانية وسبعون حرفاً. فإن سكن ما قبلها أجمعوا على ترك ذلك. إلا ما رواه القصباني عن شجاع عن أبي عمرو من الإخفاء بعد حرف المد أو اللين نحو ﴿الشهر الحرام بالشهر الحرام﴾ [البقرة: ١٩٤]؛ ﴿اليوم بجالوت﴾ [البقرة: ٢٤٩] وليس ذلك من طرق كتابنا. وقد عبر بعض المتقدمين عن هذا الإخفاء بالإدغام. والصواب ما ذكرته، وفي ذلك كلام لا يسع هذا الموضوع بسطه فنذكره في غيره والله الموفق.

«والنون» تدغم إذا تحرك ما قبلها في الراء واللام، ففي الراء في خمسة أحرف ﴿وإذ تأذن ربك﴾ [الأعراف: ١٦٧]، ﴿وإذ تأذن ربكم﴾ [إبراهيم: ٧]، ﴿خزائن رحمة﴾ [الإسراء: ١٠٠] في الإسراء و «ص» ﴿خزائن ربك﴾ [الآية: ٣٧] في «الطور» فإن سكن ما قبلها أظهرت بغير خلف نحو: ﴿بإذن ربهم﴾ [القدر: ٤]؛ ﴿يخافون ربهم﴾ [النحل: ٥٠] وفي اللام نحو ﴿لن نؤمن لك﴾، ﴿تبين له﴾ [البقرة: ٢٥٩] ﴿زين للذين﴾ [البقرة: ٢١٢] وجملة ذلك ثلاثة وستون حرفاً فإن سكن ما قبلها لم تدغم إلا في كلمة «نحن» حيث وقعت وجملته عشرة مواضع في البقرة أربعة (ونحن له مسلمون) حرفان ﴿ونحن له عابدون﴾ [البقرة: ١٣٨]؛ ﴿ونحن له مخلصون﴾ [البقرة: ١٣٩] وفي «آل عمران» ﴿ونحن له مسلمون﴾ [البقرة: ١٣٣] وفي «الأعراف» (فما نحن لك) وفي «يونس» ﴿فما نحن لكما﴾ وفي «هود»، (وما نحن لك) وفي «المؤمنون» (وما نحن له) وفي «العنكبوت» (ونحن له مسلمون) روى ذلك منصوباً أصحاب اليزيدي عنه سوى ابن جبير. واختلف في علة تخصيص هذه الكلمة بالإدغام فقبل لثقل الضمة. ويرد على ذلك (أنى يكون له ولد) فإنه مظهر. وقال الداني: للزوم حركتها وامتناعها من الانتقال من الضم إلى غيره، وليس ما عداها كذلك.

قلت: ويمكن أن يقال لتكرار النون فيها وكثرة دورها ولم يكن ذلك في غيرها. هذه رواية الجمهور عن اليزيدي، وقد انفرد الكارزيني عن السوسي بإظهار هذه الكلمة لكون ما قبل النون طرداً للقاعدة، وتابعه على ذلك الخزاعي عن ابن حبش عن شجاع وعن السوسي، وروى ذلك أحمد بن جبير عن اليزيدي كما انفرد محمد بن غالب عن شجاع بإدغام ما قبله ساكن من ذلك نحو ﴿مسلمين لك﴾ [البقرة: ١٢٨]. و﴿مع سليمان لله﴾ [النمل: ٤٤] ولم يشن من ذلك سوى ﴿أرضعن لكم﴾ [الطلاق: ٦] فأظهره، والأول هو المعمول عليه والمأخوذ به من طرق كتابنا والله تعالى أعلم. قال ابن شيطا: فجميع باب المتقاربين من كلمة وكلمتين وخمسمائة حرف وستة وأربعون حرفاً. قال: فتكامل جميع ما في باب المثليين والمتقاربين ألف حرف ومائتان وخمسة وتسعون حرفاً. وقال الداني: وقد حصلنا جميع ما أدغمه أبو عمرو من الحروف المتحركة فوجدناه على مذهب ابن مجاهد ألف حرف ومائتين وثلاثة وسبعين حرفاً. قال: وعلى ما أقريناه ألف حرف وثلاثمائة حرف وخمسة أحرف قال: وجميع ما وقع الاختلاف فيه بين أهل الأداء اثنان وثلاثون حرفاً. قلت: كذا قال في التيسير وجامع البيان وغيرهما وفيه نظر ظاهر. والصواب أن يقال على مذهب ابن مجاهد ألف حرف ومائتين وسبعة وسبعين حرفاً لأن الذي أظهره ابن مجاهد ثمانية وعشرون لا اثنان وثلاثون. وهي عشرون من المثليين ﴿يبتغ غير﴾ [آل عمران: ٨٥] و﴿يخزل لكم﴾ [يوسف: ٩] و﴿يك كاذباً﴾ [غافر: ٢٨] و﴿آل لوط﴾ [الحجر: ٥٩] أربعة وهو ثلاثة عشر ومن المتقاربين ثمانية (الزكوة ثم)، ﴿ولتأت طائفة﴾ [النساء: ١٠٢]. ﴿وآت ذا القربى﴾ [الإسراء: ٢٦]. و﴿الرأس شيباً﴾ [مريم: ٤]. و﴿جئت شيئاً فريا﴾ [مريم: ٢٧]. و﴿التوراة ثم﴾ [الجمعة: ٥]. و﴿طلقكن﴾ وأن يقال وجميع ما أدغمه على مذهب غير ابن مجاهد إذا وصل السورة بالسورة ألف حرف وثلاثمائة وأربعة أحرف لدخول آخر «القدر» بـ«لم يكن» وعلى رواية من يبسمل إذا وصل آخر السورة بالبسمة ألف وثلاثمائة وخمسة أحرف لدخول آخر «الرعد» بأول سورة «إبراهيم». وآخر «إبراهيم» بأول «الحجر». وعلى رواية من فصل بالسكت ولم يبسمل ألف وثلاثمائة وثلاثة أحرف كذا حقق وحرر ومن أراد الوقوف على تحقيق ذلك فليعتبر سورة سورة وليجمع والله أعلم. ويضاف إلى ذلك ﴿واللائي يئسن﴾ [الطلاق: ٤] على ما قرناه والله تعالى أعلم.

فصل

اعلم أنه ورد النص عن أبي عمرو من رواية أصحاب اليزيدي عنه وعن شجاع أنه كان إذا أدغم الحرف الأول في مثله أو مقاربه وسواء سكن ما قبل الأول أو تحرك إذا

كان مرفوعاً أو مجروراً أشار إلى حركته، وقد اختلف أئمتنا في المراد بهذه الإشارة. فحمله ابن مجاهد على الروم فقال: كان أبو عمرو الأيشم الحرف الأول المدغم إعرابه في الرفع والخفض ولا يشم في النصب وهذا صريح في جعله إياه روماً وتسمية الروم إشماماً كما هو مذهب الكوفيين. وحمله أبو الفرج الشنبوذي على أنه الإشمام فقال: الإشارة إلى الرفع في المدغم مرئية لا مسموعة وإلى الخفض مضمرة في النفس غير مرئية ولا مسموعة؛ وهذا صريح في جعله إياه إشماماً على مذهب البصريين. وحمله الجمهور على الروم والإشمام جميعاً فقال أبو عمرو الداني: والإشارة عندنا تكون روماً وإشماماً. والروم أكد في البيان عن كيفية الحركة لأنه يقرع السمع. غير أن الإدغام الصحيح والتشديد التام يمتنعان معه ويصحان مع الإشمام لأنه إعمال العضو وتهيئته من غير صوت خارج إلى اللفظ فلا يقرع السمع. ويمتنع في المخفوض لبعده ذلك العضو من مخرج الخفض فإن كان الحرف الأول منصوباً لم يشر إلى حركته لخفته. قلت: وهذا أقرب إلى معنى الإشارة لأنه أعم في اللفظ وأصوب في العبارة وتشهد له القراءتان الصحيحتان المجمع عليهما عن الأئمة السبعة وغيرهم في «تأمننا» [يوسف: ١١] في سورة يوسف وهو من الإدغام الكبير كما سيأتي. فإنهما بعينهما هما المشار إليهما في قول الجمهور في إدغام أبي عمرو. ومما يدل على صحة ذلك أن الحرف المسكن للإدغام يشبه المسكن للوقف من حيث إن سكن كل منهما عارض له ولذلك أجرى فيه المد وضده الجاريان في سكن الوقف كما سيأتي قريباً. نعم يمتنع الإدغام الصحيح مع الروم دون الإشمام إذ هو هنا عبارة عن الإخفاء والنطق ببعض الحركة فيكون مذهباً آخر غير الإدغام وغير الإظهار كما هو في (تأمننا). فإن قيل: فإذا أجرى الحرف المسكن للإدغام مجرى المسكن للوقف في الروم والإشمام والمد وضده فهلا أجرى فيه ترك الروم والإشمام ويكون هو الأصل في الادغام كما هو الأصل في الوقف؟

قلت: ومن يمنع ذلك وهو الأصل المقرء به والمأخوذ عند عامة أهل الأداء من كل ما نعلمه من الأمصار وأهل التحقيق من أئمة الأداء بين من نص عليه كما هي رواية ابن جرير عن السوسي فيما ذكره الأستاذ أبو عبد الله بن القصاع وعليه كثير من العراقيين عن شجاع وغيره، وبين من ذكره مع الروم والإشمام كالأستاذ أبي جعفر بن الباذش ومن تبعه ونحا نحوه، وبين من أجراه على أصل الإدغام ولم يعول على الروم والإشمام ولا ذكرهما البتة كأبي القاسم الهذلي والحافظ أبي العلاء وكثير من الأئمة، وبين من ذكرهما نصاً ولم يمنع غيرهما كما فعل أبو عمرو الداني ومن معه من الجمهور مع أن الذي وصل إلينا عنهم أداء هو الأخذ بالأصل لا نعلم بين أحد ممن أخذنا عنه من أهل الأداء خلافاً في جواز

ذلك، ولم يعول منهم على الروم والاشمام إلا حاذاق قصد البيان والتعليم وعلى ترك الروم والإشمام سائر رواة الإدغام عن أبي عمرو وهو الذي لا يوجد نص عنهم بخلافه. ثم إن الآخذين بالإشارة عن أبي عمرو أجمعوا على استثناء الميم عند مثلها وعند الباء وعلى استثناء الباء عند مثلها وعند الميم. قالوا: لأن الإشارة تتعذر في ذلك من أجل انطباق الشفتين. قلت: وهذا إما يتجه إذا قيل بأن المراد بالإشارة الإشمام إذ تعسر الإشارة بالشفة والباء والميم من حروف الشفة والإشارة غير النطق بالحرف فيتعذر فعلهما معاً في الإدغام من حيث إنه وصل ولا يتعذر ذلك في الوقف لأن الإشمام فيه ضم الشفتين بعد سكون الحرف ولا يقمان معاً. واختلفوا في استثناء الفاء في الفاء فاستثنائها أيضاً غير واحد كأبي طاهر بن سوار في المستتير وأبي العز القلانسي في الكفاية وابن الفحام وغيرهم لأن مخرجها من مخرج الميم والباء فلا فرق، ومثال ذلك ﴿يعلم ما﴾ [الحديد: ٤]. ﴿أعلم بما﴾ [آل عمران: ٣٦]. ﴿نصيب برحمتنا﴾ [يوسف: ٥٦]. ﴿يعذب من﴾ [البقرة: ٢٨٤]. ﴿تعرف في وجوههم﴾ [المطففين: ٢٤] وانفرد أبو الكرم في المصباح في الإشارة بمذهب آخر فذكر: إن جاورت ضمة أو واواً مدية نحو ﴿يشكر لنفسه﴾ [لقمان: ١٢]. ﴿وينشر رحمته﴾ [الشورى: ٢٨]. ﴿فاعبدوه هذا﴾ [آل عمران: ٥١] ما لم يشر إلى بيان حركة الإدغام. وإن لم تجاور نحو ﴿يشفع عنده﴾ [البقرة: ٢٥٥]. ﴿ينفق كيف﴾ [المائدة: ٦٤] ﴿كيد ساحر﴾ [طه: ٦٩] ﴿ونحن له﴾ [البقرة: ١٣٨] إشارة إلى الحركة بالروم والإشمام. وكأنه نقل ذلك من الوقف. وحكى ابن سوار عن أبي علي العطار عن أبي أحمد عبد السلام بن الحسين البصري أنه كان يأخذ بالإشارة في الميم عند الميم وينكر على من يخل بذلك. وقال: هكذا قرأت على جميع من قرأت عليه الإدغام. وهذا يدل على أن المراد بالإشارة الروم والله أعلم.

تنبيهات

(الأول: لا يخلو ما قبل الحرف المدغم إما أن يكون محركاً أو ساكناً؛ فإن كان محركاً فلا كلام فيه، وإن كان ساكناً فلا يخلو إما أن يكون معتلاً أو صحيحاً، فإن كان معتلاً فإن الإدغام معه ممكن حسن لامتداد الصوت به ويجوز فيه ثلاثة أوجه وهي: المد والتوسط والقصر كجوازها في الوقف إذ كان حكم المسكن للإدغام كالمسكن للوقف كما تقدم، وممن نص على ذلك الحافظ أبو العلاء الهمداني فيما نقله عنه أبو اسحاق الجعفري، وهو ظاهر لا نعلم له نصاً بخلافه؛ وذلك نحو ﴿الرحيم ملك﴾ [الفاتحة: ٣، ٢]، ﴿قال لهم﴾ [طه: ٦١] ﴿يقول ربنا﴾ [البقرة: ٢٠١] وكذا لو انفتح ما قبل الواو والياء نحو

﴿قوم موسى﴾ [الأعراف: ١٤٨]، ﴿كيف فعل﴾ [الفيل: ١] والمد أرجح من القصر، ونص عليه أبو القاسم الهذلي، ولو قيل باختبار المد في حرف المد والتوسط في حرف اللين لكان له وجه لما يأتي في باب المد. وإن كان الساكن حرفاً صحيحاً فإن الإدغام الصحيح معه يعسر لكونه جمعاً بين ساكنين أولهما ليس بحرف علة فكان الآخذون فيه بالإدغام الصحيح قليلين بل أكثر المحققين من المتأخرين على الإخفاء وهو الروم المتقدم ويعبر عنه بالاختلاس، وحملوا ما وقع من عبارة المتقدمين بالإدغام على المجاز وذلك نحو ﴿شهر رمضان﴾ [البقرة: ١٨٥]، ﴿والرعب بما﴾ [آل عمران: ١٥١]، و﴿العلم مالك﴾، و﴿المهد صبياً﴾ [مريم: ٢٩]، و﴿من بعد ظلمه﴾ [المائدة: ٣٩]. و﴿العفو وأمر﴾ [الأعراف: ١٩٩]، و﴿زادته هذه﴾ [التوبة: ١٢٤] قلت: وكلاهما ثابت صحيح مأخوذ به. والإدغام الصحيح هو الثابت عند قدماء الأئمة من أهل الأداء. والنصوص مجتمعة عليه وسيأتي تمة الكلام على ذلك عند ذكر (نعما) إذ السكون فيها كالسكون فيهن وخص بعضهم هذا النوع منه بالإظهار وإن لم يرد الروم فقد أبعد والله أعلم.

(الثاني): كل من أدغم الراء في مثلها أو في اللام أبقى إمالة الألف قبلها نحو ﴿وقنا عذاب النار ربنا﴾ [آل عمران: ١٩١]. و﴿النهار﴾ الآيات. من حيث إن الإدغام عارض والأصل عدم الاعتداد. وروى ابن حبش عن السوسي فتح ذلك حالة الإدغام اعتداداً بالعارض. وسيأتي الكلام على ذلك بحقه في باب الإمالة والله الموفق.

(الثالث): أجمع رواة الإدغام عن أبي عمرو على إدغام القاف في الكاف إدغاماً كاملاً يذهب معه صفة الاستعلاء ولفظها ليس بين أئمتنا في ذلك خلاف وبه ورد الأداء وصح النقل وبه قرأنا وبه نأخذ ولم نعلم أحداً خالف في ذلك وإنما خالف من خالف في ﴿ألم نخلقكم﴾ [المرسلات: ٢٠] ممن لم يرو إدغام أبي عمرو والله أعلم. وكذلك أجمعوا على إدغام النون في اللام والراء إدغاماً خالصاً كاملاً من غير غنة من روى الغنة عنه في النون الساكنة والتنوين عند اللام والراء ومن لم يروها كما سيأتي ذكر من روى الغنة عنه في ذلك في باب أحكام النون الساكنة والتنوين فاعلم ذلك والله تعالى أعلم.

فهذا مذهب أبي عمرو بن العلاء رحمه الله تعالى في الإدغام الكبير قد حررناه مستوفى مستقصى بحمد الله تعالى ومنه، وما نحن نتبعه بأحرف تتعلق بالإدغام الكبير. منها ما وافق بعضهم عليها أبا عمرو، ومنها ما انفرد بها عنه نذكرها مستوفاة إن شاء الله تعالى. فوافقه حمزة على إدغام التاء في أربعة مواضع من غير إشارة: ﴿والصافات صفا فالزاجرات زجراً فالتاليات ذكراً﴾ [الصافات: ١ - ٣]، ﴿والذاريات ذرواً﴾ [الذاريات: ١]

واختلف عن خلاد عنه في: ﴿فالملقىات ذكراً﴾ [المرسلات: ٥]؛ ﴿فالمغيرات صباحاً﴾ [العاديات: ٣] فرواهما بالإدغام أبو بكر بن مهران عن أصحابه عن الوزان عن خلاد. وأبو الفتح فارس بن أحمد عن أصحابه عن خلاد وبه قرأ الداني عليه وروى أبو إسحاق الطبري عن البختری عن الوزان عن خلاد إدغام: ﴿فالملقىات ذكراً﴾ فقط. وروى سائر الرواة عن خلاد إظهارهما. وذكر الوجهين عنه أبو القاسم الشاطبي ومن تبعه. وانفرد ابن خيرون عنه بإدغام: ﴿والعاديات صباحاً﴾ [العاديات: ١]، ووافقه يعقوب على إدغام الباء في موضع واحد وهو (والصاحب بالجنب). في «النساء». واختص دونه بإدغام التاء في حرف واحد وهو (تتمارى) من قوله: ﴿فبأي آلاء ربك تتماهى﴾ [٥٥]. من سورة «النجم». ووافقه رويس على إدغام أربعة أحرف بلا خلاف منها الكاف في الكاف ثلاثة أحرف وهي: ﴿كي نسبحك كثيراً ونذكرك كثيراً. إنك كنت﴾ [٣٣، ٣٥] في سورة «طه»، والرابع الباء في سورة «المؤمنين» ﴿فلا أنساب بينهم﴾ [١٠١] واختص عنه بإدغام التاء في موضع واحد وهو قوله تعالى في سورة سبأ: ﴿ثم تفكروا﴾ [٤٦] وزاد الجمهور عنه إدغام اثني عشر حرفاً وهي ﴿لذهب بسمعهم﴾ [٢٠] في «البقرة» (وجعل لكم) جميع ما في «النحل» وهي ثمانية مواضع ﴿ولا قبل لهم بها﴾ [٣٣] في «النمل»، ﴿وأنه هو أغنى، وأنه هو رب الشعري﴾ [٤٨، ٤٩] وهما الأخيران من سورة «النجم» فأدغمها أبو القاسم النخاس من جميع طرقه، وكذلك الجوهري كلاهما عن التمار وهو الذي لم يذكر في المستتير والإرشاد والمبهج والتذكرة، والداني وابن الفحام وأكثر أهل الأداء عن رويس سواه، وكذا في الروضة غير أنه ذكر في جعل التخيير عن الحمامي، وذكرها الهذلي من طريق الحمامي عن أصحابه عنه، ورواه أبو الطيب وابن مقسم كلاهما عن التمار عنه بالإظهار.

واختلف عنه أيضاً في أربعة عشر حرفاً وهي ثلاثة في «البقرة» ﴿فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم﴾، [٧٩] ﴿والعذاب بالمغفرة﴾ [١٧٥] وبعدها ﴿نزل الكتاب بالحق وإن الذين﴾ [١٧٦] وفي «الأعراف» ﴿من جهنم مهاده﴾ [٤١] وفي «الكهف» ﴿لا مبدل لكلماته﴾ [٢٧] وفي «مريم» ﴿فتمثل لها﴾ [١٧] وفي «طه» ﴿ولتصنع على عيني﴾ [٣٩]، وفي «النمل» (وأنزل لكم) وكذلك في «الزمر»، وفي «الروم» (كذلك كانوا)، وفي «الشورى» ﴿وجعل لكم من أنفسكم﴾ [١١] وفي «النجم» ﴿وأنه هو أضحك وأبكى، وأنه هو أمات وأحيا﴾ [٤٣، ٤٤] وهما الحرفان الأولان؛ وفي «الانفطار» ﴿ركبك كلا﴾ [٩، ٨] فروى أبو العز في كفايته عن القاضي أبي العلاء إدغام (الكتاب بأيديهم) وهو الذي في «المبهج» عن رويس. وروى صاحب الإرشاد عن القاضي أيضاً إدغام (العذاب بالمغفرة) ورواه أيضاً في الكفاية عن الكارزيني وهو الذي في التذكرة والمصباح

والتلخيص عن رويس. و روى النخاس في الإرشادين والمصباح وغاية أبي العلاء إدغام
 (نزل الكتاب بالحق وإن الذين) واستثنى ذلك الكارزيني في الكفاية عن النخاس وهو
 الصحيح؛ وذكره في الارشاد للقاضي ولم يذكر في الروضة عن رويس في إدغامها خلافاً
 ونص عليه الحمامي في الكامل ولم يذكر في المستنير عن رويس سواه. وروى النخاس
 من غير طريق الكارزيني إدغام ﴿جهنم مهادا﴾ [الأعراف: ٤١] وذكره في الكامل عن
 الحمامي وهو الذي في المصباح والروضة والمستنير عن رويس. وروى الكارزيني عن
 النخاس إدغام ﴿لا مبدل لكلماته﴾ [الأنعام: ١٩٥] وكذا هو في المبهج والكفاية ومفردة
 ابن الفحام ولم يذكر في التذكرة سواه. وروى أبو عمرو الداني وابن الفحام إدغام (فتمثل
 لها)؛ (ولتصنع على) الحرفين كليهما وهو الذي في التذكرة والمبهج. وروى طاهر بن
 غلبون وابن الفحام إدغام (أنزل لكم) في الموضوعين وهو الذي في المبهج وفي الكفاية عن
 الكارزيني. وروى الأهوازي وعبد الباري إدغام (كذلك كانوا) وهو الذي في التذكرة
 والمبهج. وروى صاحب المبهج إدغام ﴿جعل لكم﴾ [١١] في الشورى وهو الذي في
 التذكرة ورواه في الكفاية عن الكارزيني وروى إدغام الموضوعين (أنه هو) الأولين من
 «النجم» أبو العلاء في غايته عن النخاس وهو الذي في الإرشادين والمستنير والروضة.
 وروى الأهوازي إدغام ﴿ركبك كلا﴾ [الإنفاطار: ٩، ٨] وهو الذي في المبهج. وروى الباقون
 عن رويس إظهار جميع ذلك والوجهان عنه صحيحان. وروى أبو القاسم بن الفحام عن
 الكارزيني إدغام (جعل لكم) جميع ما في القرآن وهو ستة وعشرون حرفاً. منها الثمانية
 المتقدمة في النحل وحرف الشورى وسبعة عشر حرفاً سوى ذلك وهي في «البقرة» حرف:
 ﴿جعل لكم الأرض﴾ [٢٢] وفي «الأنعام» ﴿جعل لكم النجوم﴾ [٩٧] وفي «يونس»
 ﴿جعل لكم الليل﴾ [٦٧] وفي «الإسراء» ﴿جعل لهم أجلا﴾ [٩٩] وفي «طه» ﴿جعل
 لكم الأرض﴾ [٥٣] وفي «الفرقان» ﴿جعل لكم الليل﴾ [٤٧] وفي «القصص» ﴿جعل لكم
 الليل﴾ [٧٣] وفي «السجدة» ﴿جعل لكم السمع﴾ [٩] وفي «يتر» ﴿جعل لكم من﴾
 [٨٠] وفي «غافر» ثلاثة. وفي «الزخرف» ثلاثة، وفي «الملك» حرفان، وفي «نوح» ﴿جعل
 لكم الأرض بساطاً﴾ [١٩]. وروى أبو علي في روضته وابن الفحام أيضاً التخيير فيها عن
 الحمامي أي في غير التسعة المتقدمة أولاً، وإلا فلا خلاف عنه في التسعة المذكورة.
 وكذا روى الأهوازي عن رويس إدغام (جعل لكم) مطلقاً يعني في الستة والعشرين كما
 ذكر ابن الفحام. وانفرد الأهوازي بإدغام الباء في الباء في جميع القرآن عن رويس إلا قوله
 تعالى في سورة «الأنعام» ﴿ولا نكذب بآيات ربنا﴾ [٢٧] وانفرد عبد الباري بإدغام
 ﴿فتلقى آدم من ربه﴾ [٣٧] في «البقرة» ﴿ولا نكذب بآيات ربنا﴾ في «الأنعام». وانفرد

القاضي أبو العلاء عنه أيضاً بإدغام ﴿أن تقع على الأرض﴾ [٦٠] في «الحج» (وطبع على قلوبهم) جميع ما في القرآن. وجاوزه هو وانفرد ابن العلاف بإدغام ﴿من عاقب بمثل ما﴾ [٦٠] في «الحج». وذكر صاحب المصباح عن رويس وروح وغيرهما وجميع رواة يعقوب إدغام كل ما أدغمه أبو عمرو من حروف المعجم أي من المثليين والمتقاربين. وذكره شيخ شيوخنا الأستاذ أبو حيان في كتابه «المطلوب في قراءة يعقوب». وبه قرأنا على أصحابه عنه. وربما أخذنا عنه به. وحكاها الإمام أبو الفضل الرازي واستشهد به للإدغام مع تحقيق الهمز. قلت: هو رواية الزبيري عن روح ورويس وسائر أصحابه عن يعقوب.

تنبيه: إذا ابتدئ ليعقوب بقوله (تمارى) المتقدمة. ولرويس بقوله (تفكروا) ابتدئ بالتاءين جميعاً مظهرتين لموافقة الرسم والأصل فإن الإدغام إنما يتأتى في الوصل، وهذا بخلاف الابتداء بتأت البزي الآتية في «البقرة» فإنها مرسومة بتاء واحدة فكان الابتداء كذلك موافقة للرسم فلفظ الجميع في الوصل واحد والابتداء مختلف لما ذكرنا والله أعلم. وبقي من هذا الباب خمسة أحرف: (الأول): (بيت طائفة منهم) في «النساء» أدغم التاء منه في الطاء أبو عمرو وحمزة وليس إدغامه لأبي عمرو كإدغام باقي الباب بل كل أصحاب أبي عمرو مجمعون على إدغامه من أدغم منهم الإدغام الكبير ومن أظهره، وكذلك قال الداني ولم يدغم أبو عمرو من الحروف المتحركة إذا قرأ بالإظهار سواه انتهى كما ذكرنا في التاء من المتقاربين، وقد قدمنا أن بعضهم جعله عنده من السواكن ولم يجعله من الكبير. (الثاني): ﴿اتعدانني﴾ [١٧] في «الأحقاف» أدغم النون في النون هشام عن ابن عامر، وهي قراءة الحسن وحكاها أبو حاتم عن نافع ورواها محبوب عن أبي عمرو وسلام ومحبوب عن ابن كثير. وقرأ الباقر بالإظهار وكلهم كسر النون الأولى. (الثالث): ﴿اتمدونني بمال﴾ [٣٦] في «النمل» أدغم النون في النون حمزة ويعقوب وقرأ الباقر بالإظهار وهي بنونين في جميع المصاحف، وسيأتي الكلام على بابها في الزوائد، ولا خلاف عن أدغمها في مد الألف والواو للساكنين. (الرابع): ﴿قال ما مكنني﴾ [٩٥] في «الكهف» فقرأ ابن كثير بإظهار النونين، وكذا هي في مصاحف أهل مكة؛ وقرأ الباقر بالإدغام وهي في مصاحفهم بنون واحدة. (الخامس): ﴿مالك لا تأمن﴾ [١١] في يوسف أجمعوا على إدغامه واختلفوا في اللفظ به فقرأ أبو جعفر بإدغامه إدغاماً محضاً من غير إشارة بل يلفظ بالنون مفتوحة مشددة، وقرأ الباقر بالإشارة واختلفوا فيها فبعضهم يجعلها روماً فتكون حينئذ إخفاء ولا يتم معها الإدغام الصحيح كما قدمنا في إدغام أبي عمرو. وبعضهم يجعلها اشماماً فيشير إلى ضم النون بعد الإدغام فيصبح معه حينئذ الإدغام كما تقدم. وبالأول قطع الشاطبي وقال الداني إنه هو الذي ذهب إليه أكثر العلماء من القراءة

والنحويين، قال: وهو الذي أختاره وأقول به قال: وهو قول أبي محمد اليزيدي وأبي حاتم النحوي وأبي بكر بن مجاهد وأبي الطيب أحمد بن يعقوب النائب وأبي طاهر بن أبي هاشم وأبي بكر بن أشته وغيرهم من الجلة، وبه ورد النص عن نافع من طريق ورش انتهى. وبالقول الثاني قطع سائر أئمة أهل الأداء من مؤلفي الكتب وحكاها أيضاً الشاطبي رحمه الله تعالى وهو اختياري لأنني لم أجد نصاً يقتضي خلافه ولأنه الأقرب إلى حقيقة الإدغام وأصرح في اتباع الرسم وبه ورد نص الأصبهاني وانفرد ابن مهران عن قالون بالإدغام المحض كقراءة أبي جعفر وهي رواية أبي عون عن الحلواني وأبي سليمان وغيره عن قالون، والجمهور على خلافه والله أعلم.

باب هاء الكناية

وهي عبارة عن هاء الضمير التي يكتنئ بها عن المفرد المذكر الغائب وهي تأتي على قسمين: الأول قبل متحرك، والثاني قبل ساكن، فالتى قبل متحرك إن تقدمها متحرك وهو فتح أو ضم فالأصل أن توصل بواو لجميع القراء نحو ﴿إِنَّهُ هُوَ﴾ [يوسف: ١٠٠]. (إنه أنا). ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ﴾ [الكهف: ٣٧] وإن كان المتحرك قبلها كسراً فالأصل أن توصل بياء عن الجميع نحو ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦]. (في ربه إذ قال). ﴿وَقَوْمَهُ إِنْسِي﴾ [الزخرف: ٢٦] وإن تقدمها ساكن فإنهم اختلفوا في صلتها وعدم صلتها كما سنبينه. وأما التي قبل ساكن فإن تقدمها كسرة أو ياء ساكنة فالأصل أن تكسر هاؤه من غير صلة عن الجميع نحو ﴿عَلَى عِبْدِهِ الْكِتَابُ﴾ [الكهف: ١]. و ﴿مَنْ قَوْمَهُ الَّذِينَ﴾ [المؤمنون: ٣٣]. و ﴿بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]. و ﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ [الفتح: ١٠]. ﴿وَالْيَهُ الْمَصِيرُ﴾ [المائدة: ١٨] ﴿وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ﴾ [إبراهيم: ١٧] وإن تقدمها فتح أو ضم أو ساكن غير الياء فالأصل ضمه من غير صلة عن كل القراء نحو ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ﴾ [التوبة: ٤٠]، ﴿وَلَهُ الْمَلِكُ﴾ [الأنعام: ٧٣]؛ ﴿تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [البقرة: ٢٤٨]، ﴿وَقَوْلِهِ الْحَقُّ وَلَهُ الْمَلِكُ﴾ [الأنعام: ٧٣]، (يعلمه الله)، ﴿تَذَرُوهُ الرِّيحَ﴾ [الكهف: ٤٥] وقد خرج مواضع عن هذه الأصول المذكورة نذكرها مستوفاة إن شاء الله وذلك بعد أن تبين اختلافهم في الهاء الواقعة بعد كل ساكن قبل متحرك فنقول: لا يخلو الساكن قبل الهاء من أن يكون ياء أو غيرها فإن كان ياء فإن ابن كثير يصل الهاء بياء في الوصل وإن كان غير ياء وصلها ابن كثير أيضاً بواو وذلك نحو ﴿فِيهِ هُدًى﴾. [البقرة: ٢] و ﴿عَلَيْهِ آيَةٌ﴾ [الأنعام: ٣٧]. و ﴿مِنْهُ آيَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧]. و ﴿اجْتَبَاهُ وَهَدَاهُ إِلَى﴾ [النحل: ١٢١] ﴿خُذُوهُ فَاعْتَلُوهُ إِلَى﴾ [الدخان: ٤٧] والباقون يكسرونها بعد الياء ويضمونها بعد

غيرها من غير صلة إلا أن حفصاً يضمها في موضعين ﴿وما انسانيه الا الشيطان﴾ [٦٣] في «الكهف» ﴿وعاهد عليه الله﴾ [١٠] في «الفتح» وافقه حفص على الصلة في حرف واحد وهو قوله تعالى ﴿فيه مهاناً﴾ [٦٩] في «الفرقان». وأما ما خرج من المتحرك ما قبله وهو قبل متحرك وعدته اثنا عشر حرفاً في عشرين موضعاً ﴿يؤده اليك﴾ [٧٥]. و ﴿لا يؤده اليك﴾ [٧٥] في «آل عمران»، ﴿ونؤته منها﴾ [١٤٥] في «آل عمران» و«الشورى» [٢٠] ﴿ونوله ما تولى ونصله جهنم﴾ في «النساء» ﴿ومن يأتيه مؤمناً﴾ [٧٥] في «طه» ﴿ويؤتاه﴾ [٥٢] في «النور». و ﴿فألقه إليهم﴾ [٢٨] في «النمل». و ﴿يرضه لكم﴾ [٧] في «الزمر» و ﴿أن لم يره﴾ [٧] في «البلد» و ﴿خيراً يره﴾ [٧] و ﴿شراً يره﴾ [٨] في «الزلزلة»، ﴿وأرجه﴾ [١١١] في «الاعراف» و «الشعراء» و ﴿بيده﴾ [٢٣٧، ٢٤٩] في موضعي «البقرة»، وحرف «المؤمنون» و «يس»، و ﴿توزقانه﴾ [٣٧] في «يوسف». فسكن الهاء من (يؤده، ونؤته، ونوله، ونصله) أبو عمرو، وحمزة وأبو بكر، واختلف عن أبي جعفر وهشام فأسكنها عن أبي جعفر أبو الفرج النهرواني وأبو بكر محمد بن هارون الرازي من جميع طرقهما عن أصحابهما عن عيسى بن وردان، وكذلك روى الهاشمي عن ابن جماز وهو المنصوص عنه، وأسكنها عن هشام الداجوني من جميع طرقه، وكسر الهاء فيها من غير صلة يعقوب وقالون وأبو جعفر من طريق ابن العلاف وابن مهراة والخبازي والوراق وهبة الله عن أصحابهم عن الفضل عن ابن وردان، ومن طريق الدوري عن ابن جماز، وهو ظاهر كلام ابن سوار عن الهاشمي عنه واختلف عن الحلواني عن هشام فروى عنه كذلك بالقصر ابن عبادان وابن مجاهد عن أبي عبد الله الجمال وبذلك قرأ الداني على فارس بن أحمد عن قراءته على عبد الله بن الحسين السامري ولم يذكر في التيسير سواه، وروى النقاش وأحمد الرازي وابن شنبوذ من جميع طرقهم عن الجمال بإشباع كسرة الهاء في الأربعة وهو الذي لم يذكر سائر المؤلفين من العراقيين والشاميين والمصريين والمغاربة عن الحلواني عن هشام سواه.

قلت: والوجهان صحيحان ذكرهما الشاطبي ومن تبعه. واختلف عن الصوري عن ابن ذكوان فروى الخمسة عن المطوعي عنه بالاختلاس، وكذا روى زيد بن علي من طريق غير أبي العز وأبو بكر القتياب كلاهما عن الرملي عن الصوري وبذلك قطع له الحافظ أبو العلاء وصاحب الارشاد فيما رواه عن غير زيد وهو الذي لم يذكر صاحب المبهج عن ابن ذكوان من طريق الداجوني سواه وهو رواية الثعلبي عن ابن ذكوان وروى عنه زيد من طريق أبي العز وغيره بالإشباع. وكذا روى الأخفش من جميع طرقه لابن ذكوان، وبذلك قرأ الباقر فيكون لأبي جعفر وجهان وهما الاسكان والاختلاس. ولابن

ذكوان وجهان وهما الصلة والاختلاس، ولهشام الثلاثة: الإسكان والاختلاس والصلة. وانفرد بذلك أبو بكر الشذائي عن ابن بويان عن أبي نشيط عن قالون فخالف سائر الرواة عن أبي نشيط وكذا اختلافهم في «فألقه اليهم» [النمل: ٢٨] إلا أن حفصاً سكن الهاء مع من أسكن فيكون عاصم بكماله يسكنها، وكذا سكنها الحنبلي عن هبة الله في رواية عيسى ابن وردان مع من أسكنها عنه فيكون على إسكانها النهرواني وابن هارون والحنبلي كلهم عن ابن وردان، ويكون على قصرها عنه ابن العلاف وابن مهراة والحمامي وكذا روى الأهوازي عنه. وسكن الهاء من «يتقه» [النور: ٥٢] أبو عمر وأبو بكر واختلف عن هشام وخلاد وابن وردان، فأما هشام فالخلاف عنه كالخلاف في الخمسة الأحرف المتقدمة بأوجهه الثلاثة، وأما خلاد فنص على الإسكان له أبو بكر بن مهراة، وأبو العز القلانسي في كفايته، وأبو طاهر بن سوار والحافظ أبو العلاء وصاحب المبهج والروضة وسائر العراقيين وهو الذي قرأ به الداني على أبي الفتح وبه قرأ ابن الفحام على الفارسي والمالكي عن الحمامي، إلا أن سبط الخياط ذكر الإسكان عن حمزة بكماله، وهو سهو، فقد نص شيخه الشريف أبو الفضل على الإسكان لخلاد وحده، ونص له على الصلة صاحباً التلخيص وصاحب العنوان والتبصرة والهداية والكافي والتذكرة وسائر المغاربة، وبه قرأ الداني على أبي الحسن ونص له على الوجهين جميعاً صاحب التيسير، وتبعه على ذلك الشاطبي. وأما ابن وردان فروى عنه الإسكان النهرواني وابن هارون الرازي وهبة الله، وهو الذي نص له عليه الحافظ أبو العلاء. وروى عنه الإشباع ابن مهراة وابن العلاف والوراق، وروى الوجهين جميعاً الخبازي؛ وكسر الهاء من غير إشباع يعقوب وقالون وحفص إلا أن حفصاً يسكن القاف قبلها؛ ووافقهم على كسر الهاء من غير إشباع هشام في أحد أوجهه الثلاثة المتقدمة. واختلف عن ابن ذكوان وابن جماز فأما ابن ذكوان فالخلاف عنه كالخلاف في الخمسة الأحرف المتقدمة، وأما ابن جماز فروى عنه الدوري والهاشمي من طريق الجمال قصر الهاء وهو الذي لم يذكر الهذلي عنه سواه. وروى عنه الهاشمي من طريق ابن رزين إشباع كسرة الهاء وهو الذي نص عليه له الاستاذ أبو عبد الله بن القصاع ولم يذكر ابن سوار عن ابن جماز سواه. وبذلك قرأ الباقون وانفرد الشذائي عن أبي نشيط عن قالون بذلك كأنفراده في الخمسة الأحرف المتقدمة فيكون لكل من خلاد وابن وردان وجهان: الإسكان والإشباع. ويكون لكل من ابن ذكوان وابن جماز وجهان: القصر والإشباع. ويكون لهشام كل من الثلاثة. وسكن الهاء من (يرضه) السوسي.

واختلف عن الدوري وهشام وأبي بكر وابن جماز، فأما الدوري فروى عنه الإسكان أبو الزعراء من طريق المعدل، وابن فرح من طريق المطوعي عنه ومن طريق بكر بن شاذان

القطان وأبي الحسن الحمامي عن زيد عن ابن فرح عنه وهو الذي لم يذكر صاحب العنوان سواه وبه قرأ الداني من طريق ابن فرح وبه قرأ صاحب التجريد على الفارسي وهي رواية القاسم العلاف وعمر بن محمد الكاغدي كلاهما عن الدوري. وروى عنه الصلة ابن مجاهد عن أبي الزعراء من جميع طرقه. وزيد بن أبي بلال عن ابن فرح من غير طريق القطان والحمامي وبه قرأ الداني على من قرأ من طريق أبي الزعراء وهو الذي لم يذكر في الهداية والتبصرة والكافي والتلخيص وسائر المصريين من المغاربة عن الدوري سواه. وذكر الوجهين جميعاً عنه أبو القاسم الشاطبي وهو ظاهر التيسير. وبه قرأ صاحب التجريد على ابن نفيس وعبد الباقي، وأما هشام فروى عنه الإسكان صاحب التيسير من قراءته على أبي الفتح وظاهره أن يكون من طريق ابن عبدان وتبعه في ذلك الشاطبي. وقد كشفتته من جامع البيان فوجدته قد نص على أنه من قراءته على أبي الفتح عن عبد الباقي بن الحسن الخراساني عن أبي الحسن بن خليع عن مسلم بن عبيد الله بن محمد عن أبيه عن الحلواني وليس عبيد الله بن محمد في طرق التيسير ولا الشاطبية. وقد قال الداني إن عبيد الله بن محمد لا يدري من هو وقد تتبعت رواية الإسكان عن هشام فلم أجدها في غير ما ذكرت سوى ما رواه الهذلي عن زيد وجعفر بن محمد البلخي عن الحلواني وما رواه الأهوازي عن عبيد الله بن محمد عن هشام. وذكره في مفردة ابن عامر أيضاً عن الأخفش وعن هبة الله، والداجوني عن هشام وتبعه على ذلك الطبري في جامعه وكذا ذكره أبو الكرم في هاء الكناية من المصباح عن الأخفش عنه ولم يذكره له عند ذكره في «الزمر»، وليس ذلك كله من طرقنا. وفي ثبوته عن الداجوني عندي نظراً، ولولا شهرته عن هشام وصحته في نفس الأمر لم نذكره وروى الاختلاس سائر الرواة واتفق عليه أئمة الامصار في سائر مؤلفاتهم والله تعالى أعلم.

وأما أبو بكر فروى عنه الإسكان يحيى بن آدم من طريق أبي حمدون وهو الذي في التجريد عن يحيى بكماله. وكذا روى ابن خيرون من طريق شعيب. وروى عنه الاختلاس العليمي وابن آدم من طريق شعيب سوى ابن خيرون عنه وذكر الوجهين صاحب العنوان. وأما ابن جمار فسكن الهاء عنه الهاشمي من غير طريق الأشناني وهو نص صاحب الكامل ووصلها بواو الدوري عنه والأشناني عن الهاشمي؛ واختلس ضمة الهاء نافع وحمزة ويعقوب وحفص؛ واختلف عن ابن ذكوان وابن وردان وهشام وأبي بكر. فأما ابن ذكوان فروى عنه الاختلاس الصوري والنقاش عن الأخفش من جميع طرقه إلا من طريق الداني وأبي القاسم ابن الفحام وهو الذي لم يذكره في المبهج عنه سواه وهو الذي في الإرشادين والمستتير وسائر كتب العراقيين من هذه الطرق، ونص عليه الحافظ أبو العلاء من طريق ابن الأخرم

وروى عنه الإشباع أبو الحسن بن الأخرم عن الأخفش من جميع طرقه سوى المبهج، وكذلك روى الداني وابن الفحام الصقلي عنه من سائر طرقهما وهو الذي لم يذكر صاحب التذكرة وابن مهران وابن سفيان وصاحب العنوان وسائر المصريين والمغاربة عنه سواء. فأما ابن وردان فروى عنه الاختلاس ابن العلاف وابن مهران والخبازي والوراق عن أصحابهم عنه. وهو من رواية الأهوازي والرهاوي عن أصحابهما عنه وروى عنه الإشباع ابن هارون الرازي وهبة الله بن جعفر والنهرواني عن أصحابهم عنه. وأما هشام وأبو بكر فتقدم ذكر الخلاف عنهما. وأشيع ضمة الهاء فيهما الباقر وهم ابن كثير والكسائي وخلف؛ واختلف عن الدوري وابن جماز وابن ذكوان وابن وردان كما تقدم فيكون لكل من الدوري وابن جماز وجهان الإسكان والإشباع ويكون لكل من هشام وأبي بكر وجهان: الإسكان والإختلاس، ويكون لكل من ابن ذكوان وابن وردان وجهان: الإختلاس والإشباع. واختلف عن السوسي في إسكان هاء (بأته) فروى الداني من جميع طرقه عنه إسكانها، وكذلك ابنا غلبون وكذلك صاحب الكافي والتلخيص والتبصرة والشاطبي وسائر المغاربة، وروى عنه الصلة ابن سوار وابن مهران وسبط الخياط والحافظ أبو العلاء وكذلك صاحب الإرشادين والعنوان والتجريد والكمال وسائر العراقيين ونص على الوجهين عنه أبو العباس المهدي في هدايته، واختلف عن قالون وابن وردان ورويس في اختلاسهما، فأما قالون فروى عنه الاختلاس وجهاً واحداً صاحب التجريد والتذكرة والتبصرة والكافي والتلخيص وأبو العلاء في غايته وسبط الخياط في كفايته وهي طريق صالح بن إدريس عن أبي نشيط وطريق ابن مهران وابن العلاف والشذائي عن ابن بويان. وكذلك رواه أبو أحمد الفرضي من جميع طرقه، وكذا رواه ابن مهران عن الحلواني من طريق السامري والنقاش، وبه قرأ الداني على أبي الحسن، وروى عنه الإشباع وجهاً واحداً صاحب الهداية والكمال من جميع طرقنا وبه قرأ الداني على أبي الفتح ولم يذكر في جامع البيان عن الحلواني سواء وهي طريق إبراهيم الطبري وغلام الهراس عن ابن بويان وطريق جعفر بن محمد عن الحلواني وأطلق الخلاف عنه صاحب التيسير والشاطبي ومن تبعهما.

وأما ابن وردان فروى الاختلاس عنه هبة الله بن جعفر وكذلك ابن العلاف والوراق وابن مهران عن أصحابهم عن الفضل وبه قرأ الخبازي على زيد في الختمة الأولى وروى عنه الإشباع النهرواني من جميع طرقه وابن هارون الرازي كذلك، وانفرد أبو الحسين الخبازي في قراءته على زيد في الختمة الثانية بإسكان الهاء. وأما رويس فروى الاختلاس عنه العراقيون قاطبة لا نعرف بينهم في ذلك خلافاً، وروى الصلة عنه أبو الحسن طاهر بن غلبون والداني من طريقه وأبو القاسم بن الفحام فيما أحسب وسائر المغاربة. وبذلك قرأ

الباقون وهم ابن كثير وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف وورش والدوري وابن جمار وروح وقد انفرد ابن مهران عن روح بالإختلاس فخالف سائر الناس. فيكون للسوسي وجهان وهما: الإسكان والإشباع: ولكل من قالون وابن وردان ورويس وجهان وهما: الاختلاس والإشباع. وسكن الهاء من (يره) في «البلد» الداجوني عن هشام. وكذلك روى أبو العز في كفايته عن ابن عبدان عن الحلواني عنه واختلف في اختلاسه عن يعقوب وابن وردان؛ فأما يعقوب فأطلق الخلاف فيه عن رويس عنه أبو القاسم الهذلي من جميع طرقه وروى هبة الله عن المعدل عن روح اختلاسه وهو القياس عن يعقوب وروى الجمهور عنه الإشباع، والوجهان صحيحان عنه قرأنا بهما وبهما نأخذ. وأما ابن وردان فروى عنه الاختلاس هبة الله بن جعفر من طرقه وابن العلاف عن ابن شبيب وابن هارون الرازي كلاهما عن الفضل كلهم عن أصحابهم عنه وبه قرأ أبو الحسين البخاري على زيد في الختمة الثانية، وروى عنه الصلة النهرواني والوراق وابن مهران عن أصحابهم عنه وبه قرأ البخاري في الأولى وبذلك قرأ الباقر. وسكن الهاء في الموضوعين من (إذا زلزلت) هشام من جميع طرقه إلا ما انفرد به الكارزيني من طريق الحلواني عنه فيما ذكره في «المبهيج» أنه أشبعها. واختلف عن ابن وردان فروى عنه النهرواني الإسكان فيهما وروى عنه الإشباع ابن مهران والوراق والبخاري فيما قرأه في الختمة الأولى. وروى عنه الاختلاس باقي أصحابه فيكون له فيها ثلاثة أوجه. واختلف أيضاً عن يعقوب فروى عنه الاختلاس فيهما أبو الحسن طاهر بن غلبون وأبو عمرو الداني وغيرهما وذلك قياس مذهبه. وروى الصلة عنه سبط الخياط في مبهيجه وأبو العلاء في غايته من جميع طرقهما وأبو بكر بن مهران وغيرهم. وروى الوجهين جميعاً بالخلاف عن رويس فقط أبو القاسم الهذلي في كامله، وخص أبو طاهر بن سوار وأبو العز القلانسي وغيرهما روحاً بالإختلاس ورويساً بالصلة، وكلا الوجهين صحيح عن يعقوب.

وقرأ (أرجئه) بهمزة ساكنة ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر ويعقوب. واختلف عن أبي بكر فروى عنه كذلك أبو حمدون عن يحيى بن آدم. وكذلك روى نفطويه عن الصريفي عن يحيى فيما قاله سبط الخياط، وانفرد الشذائي بذلك عن أبي نشيط وقرأ الباقر بغير همزة وضم الهاء من غير صلة أبو عمرو ويعقوب والداجوني عن هشام وأبو حمدون ونفطويه عن الصريفي كلاهما عن يحيى بن يحيى عن أبي بكر، وانفرد بذلك الشذائي عن أبي نشيط. وضمها مع الصلة ابن كثير والحلواني عن هشام وأسكنها حمزة وعاصم من غير طريق أبي حمدون ونفطويه كما تقدم وكسر الهاء الباقر واختلسها منهم قالون وهبة الله ابن جعفر وابن هارون الرازي كلاهما عن ابن وردان وابن ذكوان إلا أنه بالهمز كما تقدم.

وانفرد عنه أبو الحسين الخبازي فيما ذكره الهذلي بالإشباع يعني مع الهمز وأحسبه وهماً. فإنني لا أعلم أحداً قرأ به والباقون منهم بالإشباع وهم الكسائي وخلف وورش وابن جماز وابن وردان من باقي طرقة فيكون فيها ست قرآت سوى انفراد الخبازي عن ابن ذكوان. واختلس كسر الهاء من (بيده) في المواضع الأربعة رويس وأشبعها الباكون. واختلف عن قالون وابن وردان في اختلاس كسرة الهاء من (ترزقانه) فأما قالون فروى عنه الاختلاس أبو العز القلانسي في كفايته وأبو العلاء في غايته وغيرهما عن أبي نشيط، ورواه في المستنير عن أبي علي العطار من طريق الفرضي عن أبي نشيط والطبري عن الحلواني ورواه في المبهج من طريق الشذائي عن أبي نشيط ورواه في التجريد عن قالون من قراءته على الفارسي يعني من طريق أبي نشيط والحلواني، وروى عنه الصلة سائر الرواة من الطريقتين وهو الذي لم تذكر المغاربة سواه. وأما ابن وردان فروى عنه الاختلاس أبو بكر محمد بن أحمد بن هارون الرازي ونص عليه الأستاذ أبو العز القلانسي في إرشاديه وروى عنه سائر الرواة الإشباع وبذلك قرأ الباكون. وبقي من المتحرك الذي قبله متحرك حرف واحد وهو (ذلك لمن خشي ربه) وانفرد أبو بكر الخياط عن الفرضي من طريق أبي نشيط عن قالون فيما حكاه الهمداني عنه بإختلاس ضمة الهاء يعني حالة الوصل بالبسملة إذ لا يتأتى ذلك إلا في هذه الحالة، وكذلك ذكره ابن سوار عن الفرضي وسائر الرواة من جميع الطرق على الصلة وبذلك قرأ الباكون، وأما ما خرج مما قبله متحرك وهو قبل ساكن فحرفان في ثلاثة مواضع وهو ﴿يَأْتِيَكُمْ بِهِ﴾ [٤٦] ﴿انظُرْ كَيْفَ﴾ [٢٤] في «الأنعام» و﴿لَأَهْلَهُ امْكُثُوا﴾ [القصص: ٢٩ / طه: ١٠] في «طه» و«القصص» فضم الهاء من (به انظر) الأصبهاني عن ورش وكسرها الباكون. وضم الهاء من (لأهله امكثوا) حمزة وكسرها الباكون، وأما ما كان مما قبله ساكن وهو قبل ساكن فحرف واحد وهو ﴿عَنْهُ تَلْهَى﴾ [عبس: ١٠] في رواية البزي بتشديد التاء من (تلهى) فإنه يثبت واو الصلة بعد الهاء قبل التاء، وكذلك يمد لالتقاء الساكنين كما سيأتي في باب المد مبيناً. والله تعالى الموفق.

باب المد والقصر

والمد في هذا الباب هو عبارة عن زيادة مط في حرف المد على المد الطبيعي وهو الذي لا يقوم ذات حرف المد دونه.

والقصر عبارة عن ترك تلك الزيادة وإبقاء المد الطبيعي على حاله. وتقدم ذكر حروف المد وهي الحروف الجوفية «الألف» ولا تكون إلا ساكنة ولا يكون قبلها إلا مفتوح و«الواو» الساكنة المضموم ما قبلها و«الياء» الساكنة المكسور ما قبلها وتلك الزيادة

لا تكون إلا لسبب.

والسبب إما لفظي وإما معنوي (فاللفظي) إما همزة وإما ساكن (أما الهمزة) فيما أن تكون قبل نحو (آدم، ورأى، وإيمان، وخاطئين، وأوتي، والموودة) وإما أن تكون بعد. وهي في ذلك على قسمين: (أحدهما) أن يكون معها في كلمة واحدة ويسمى متصلاً (والثاني) أن يكون حرف المد آخر كلمة والهمز أول كلمة أخرى ويسمى منفصلاً. فما كان الهمز فيه متقدماً سيفرد بالكلام بعد. فالمتصل نحو (أولئك، أولياء، يشاء الله، والسوأة، ومن سوء، ولم يمسهم سوء، ويضيء، وسيئت) ونحو: (بيوت النبي) في قراءة من همز. والمنفصل نحو (بما أنزل، يا أيها، قالوا آمنا، أمره إلى الله) ونحو (عليهم أنذرتهم أم، لمن خشى ربه. إذا زلزلت) عند من وصل الميم أو بين السورتين (في أنفسكم به؛ إلا الفاسقين) ونحو ﴿اتبعوني أهدكم﴾ [غافر: ٣٨] عند من أثبت الياء، وسواء كان حرف المد ثابتاً رسماً أم ساقطاً منه ثابتاً لفظاً كما مثلنا به. ووجه المد لأجل الهمز أن حرف المد خفي والهمز صعب فزيد في الخفي ليتمكن من النطق بالصعب. وأما الساكن. فيما أن يكون لازماً وإما أن يكون عارضاً وهو في قسميه إما مدغم أو غير مدغم فالساكن اللازم المدغم نحو: (الضالين، دابة، الذكرين) عند من أبدل (واللذان، وهذان) عند من شدد (وتأمروني أعبد. وأتعداني) عند من أدغم ونحو ﴿والصافات صفاً فالزاجرات زجراً فالتاليات ذكراً﴾ [الصافات: ١ - ٣] عند حمزة ونحو ﴿فالمغيرات صبحاً﴾ [العاديات: ٣] عند من أدغم عن خلاد ونحو ﴿فلا أنساب بينهم﴾ [المؤمنون: ١٠١] عند رويس ونحو ﴿والكتاب بأيديهم﴾ [البقرة: ٧٩] عند من أدغمه عن رويس ونحو ﴿ولا تيمموا﴾ [البقرة: ٢٦٧] ﴿ولا تعاونوا﴾ [المائدة: ٢] و ﴿عنه تلهى﴾ [عبس: ١٠] و ﴿كنتم تؤمنون﴾ [النساء: ٥٩] و ﴿فظلتم تفكهن﴾ [الواقعة: ٦٥] عند البيزي. والساكن العارض المدغم نحو (قال لهم، قال ربكم، يقول له، فيه هدى، ويريد ظملاً، فلا أنساب بينهم، والصافات صفاً فالزاجرات زجراً) عند أبي عمرو إذا أدغم. والساكن اللازم غير المدغم نحو (لام. ميم. صاد. نون) من فواتح السور ونحو (ومحياتي) في قراءة من سكن الياء. ونحو (اللاي) في قراءة من أبدل الهمزة ياء ساكنة ونحو (أنذرتهم، آشفقتهم) عند من أبدل الهمزة الثانية ألفاً ونحو (هؤلاء إن كنتم وجا أمرنا) عند من أبدل الهمزة الثانية المفتوحة ألفاً والمكسورة ياء. والساكن العارض غير المدغم نحو (الرحمن، والمهاد، والعباد، والدين، ونستعين؛ ويوقنون ولكفور) ونحو. (ببير، والذيب، والضان) عند من أبدل الهمزة وذلك حالة الوقف بالسكون أو بالإشمام فيما يصح فيه. ووجه المد الساكن المتمكن من الجمع بينهما فكأنه قام مقام حركة. وقد أجمع الأئمة على مد نوعي المتصل وذو الساكن اللازم وإن اختلفت آراء أهل

الأداء أو آراء بعضهم في قدر ذلك المد على ما سنبينه مع إجماعهم على أنه لا يجوز فيهما ولا في واحد منهما القصر. واختلفوا في مد النوعين الآخرين وهما المنفصل وذو الساكن العارض وفي قصرهما. والقائلون بمدّهما اختلفوا أيضاً في قدر ذلك المد كما سنوضحه.

فأما المتصل فاتفق أئمة أهل الأداء من أهل العراق الا القليل منهم وكثير من المغاربة على مده قدرأ واحداً مشبعاً من غير إفحاش ولا خروج عن منهاج العربية؛ نص على ذلك أبو الفتح بن شيطا وأبو طاهر بن سوار وأبو العز القلانسي وأبو محمد سبط الخياط وأبو علي البغدادي وأبو معشر الطبري وأبو محمد مكّي بن أبي طالب وأبو العباس المهدي والحافظ أبو العلاء الهمداني وغيرهم حتى بالغ أبو القاسم الهذلي في تقرير ذلك راداً على أبي نصر العراقي حيث ذكر تفاوت المراتب في مده فقال ما نصه: وقد ذكر العراقي أن الاختلاف في مد كلمة واحدة كالاختلاف في مد كلمتين قال: ولم أسمع هذا لغيره وطالما مارست الكتب والعلماء فلم أجد أحداً يجعل مد الكلمة الواحدة كمد الكلمتين الا العراقي بل فصلوا بينهما. انتهى. ولما وقف أبو شامة رحمه الله على كلام الهذلي رحمه الله ظن أنه يعني أن في المتصل قصراً فقال في شرحه: ومنهم من أجرى فيه الخلاف المذكور في كلمتين ثم نقل ذلك عن حكاية الهذلي عن العراقي وهذا شيء لم يقصده الهذلي ولا ذكره العراقي وإنما ذكر العراقي التفاوت في مده فقط، وقد رأيت كلامه في كتابه الاشارة في القراءات العشر وكلام ابنه عبد الحميد في مختصرها البشارة فرأيته ذكر مراتب المد في المتصل والمنفصل ثلاثة: طولي، ووسطي، ودون ذلك. ثم ذكر التفرقة بين ما هو من كلمة فيمد وما هو من كلمتين فيقصر قال: وهو مذهب أهل الحجاز غير ورش وسهل ويعقوب، واختلف عن أبي عمرو وهذا نص فيما قلناه فوجب أن لا يعتقد أن قصر المتصل جائز عند أحد من القراء وقد تتبعته فلم أجده في قراءة صحيحة ولا شاذة بل رأيت النص بمدّه؛ ورد عن ابن مسعود رضي الله عنه يرفعه إلى النبي ﷺ فيما أخبرني الحسن بن محمد الصالحى فيما قرىء عليه وشافهني به عن علي بن أحمد المقدسي. أنا محمد بن أبي زيد الكراني في كتابه. أنا محمود بن اسماعيل الصيرفي. أنا أحمد بن محمد بن الحسين الأصبهاني. أنا سليمان بن أحمد الحافظ. ثنا محمد بن علي الصايغ المكي. ثنا سعيد بن منصور. ثنا شهاب بن خراش. حدثني مسعود بن يزيد الكندي قال: كان ابن مسعود يقرىء رجلاً فقراً الرجل ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ [التوبة: ٦٥] رسالة فقال ابن مسعود: ما هكذا أقرأنيها رسول الله ﷺ. فقال: كيف أقرأها يا أبا عبد الرحمن؟ فقال: أقرأنيها ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾. فمدوها. هذا حديث جليل حجة ونص في هذا الباب رجال إسناده ثقات رواه الطبراني في معجمه الكبير.

وذهب الآخرون مع من قدمنا ذكره آنفاً إلى تفاصيل مراتب المد فيه كتفاضلها عندهم في المنفصل. واختلفوا على كم مرتبة هو؟ فذهب أبو الحسن طاهر بن غلبون والحافظ أبو عمرو الداني وأبو علي الحسن بن بليمة وأبو جعفر بن الباذش وغيرهم إلى أنها أربع مراتب: إشباع، ثم دون ذلك، ثم دونه، ثم دونه، وليس بعد هذه المرتبة إلا القصر وهو ترك المد العرضي وظاهر كلام التيسير أن بينهما مرتبة أخرى، وأقراني بذلك بعض شيوخنا عملاً بظاهر لفظه وليس ذلك بصحيح بل لا يصح أن يؤخذ من طرقة إلا بأربع مراتب كما نص عليه صاحب التيسير في غيره فقال في المفردات من تأليفه إنه قرأ للسوسي وابن كثير بقصر المنفصل وبمد متوسط في المتصل وأنه قرأ عن الدوري وقالون على جميع شيوخه بمد متوسط في المتصل. لم يختلف عليه في ذلك. قال: وإنما اختلف أصحابنا عنهما في المنفصل، ولذا ذكره في جامعه وزاد في المتصل والمنفصل جميعاً مرتبة خامسة هي أطول من الأولى لمن سكت على الساكن قبل الهمزة وذلك من رواية أبي بكر طريق الشموني عن الأعشى عنه ومن رواية حفص طريق الأشثاني عن أصحابه عنه ومن غير رواية خلاد عن حمزة ومن رواية قتيبة عن الكسائي لأن هؤلاء إذا مدوا المد المشبع على قدر المرتبة الأولى يريدون التمكين الذي هو قدر زمن السكت. وهذه المرتبة تجري لكل من روى السكت على المد وأشبع المد كما سيأتي.

وذهب الإمام أبو بكر بن مهران في البسيط وأبو القاسم بن الفحام والاسناذ أبو علي الاهوازي وأبو نصر العراقي وابنه عبد الحميد وأبو الفخر الجاجاني وغيرهم إلى أن مراتبه ثلاث: وسطي. وفوقها. ودونها. فأسقطوا المرتبة العليا حتى قدره ابن مهران بألفين ثم بثلاثة ثم بأربعة. وذهب الأستاذ أبو بكر بن مجاهد وأبو القاسم الطرسوسي وأبو الطاهر بن خلف وغيرهم إلى أنه على مرتبتين: طولي. ووسطي. فأسقطوا الدنيا وما فوق الوسطي. وسيأتي تعيين قدر المرتبة في المنفصل وتد ورد عن خلف عن سليم أنه قال أطول المد عند حمزة المفتوح نحو (تلقاء أصحاب). (وجاء أحدهم) و(يا أيها) قال: والمد الذي دون ذلك (خائفين، والملائكة. يا بني إسرائيل) قال: وأقصر المد (أولئك) وليس العمل على ذلك عند أحد من الأئمة بل المأخوذ به عند أئمة الأمصار في سائر الأعصار خلافه إذ النظر يردده والقياس يباه والنقل المتواتر يخالفه. ولا فرق بين (أولئك وخائفين) فإن الهمزة فيهما بعد الألف مكسورة.

وأما المد للساكن اللازم في قسميه ويقال له أيضاً المد اللازم إما على تقدير حذف مضاف أو لكونه يلزم في كل قراءة على قدر واحد، ويقال له أيضاً مد العدل لأنه يعدل

حركة، فإن القراء مجمعون على مده مشبعاً قدرأً واحداً من غير إفراط لا أعلم بينهم في ذلك خلافاً سلفاً ولا خلفاً إلا ما ذكره الأستاذ أبو الفخر حامد بن علي بن حسنويه الجاجاني في كتابه: «حلية القراء» نصاً عن أبي بكر بن مهران حيث قال: والقراء مختلفون في مقداره فالمحققون يمدون على قدر أربع الفات، ومنهم من يمد على قدر ثلاث ألفات، والحادرون يمدون عليه قدر ألفين إحداهما الألف التي بعد المحرك والثانية المدة التي أدخلت بين الساكنين لتعدل. ثم قال الجاجاني: وعليه يعني وعلى المرتبة الدنيا قول أبي مزاحم الخاقاني في قصيدته:

وإن حرف مد كان من قبل مدغم كآخر ما في الحمد فامدده واستحر
مددت لأن الساكنين تلاقياً فصار كتحرريك كذا قال ذو الخبر

قلت: وظاهر عبارة صاحب التجريد أيضاً أن المراتب تفاوتت كتفاوتها في المتصل. وفحوى كلام أبي الحسن بن بليمة في تلخيصه تعطيه والآخذون من الأئمة بالأمصار على خلافه. نعم اختلفت آراء أهل الأداء من أئمتنا في تعيين هذا القدر المجمع عليه؛ فالمحققون منهم على أنه الإشباع، والأكثر على إطلاق تمكين المد فيه. وقال بعضهم: هو دون ما مد للهمز كما أشار إليه الأستاذ العلامة أبو الحسن السخاوي في قصيدته بقوله:

والمد من قبل المسكن دون ما قد مد للهمزات باستيقان

يعني أنه دون أعلى المراتب وفوق التوسط وكل ذلك قريب. ثم اختلفوا أيضاً في تفاضل بعض ذلك على بعض فذهب كثير إلى أن مد المدغم منه أشبع تمكيناً من المظهر من أجل الإدغام لاتصال الصوت فيه وانقطاعه في المظهر فعلى هذا يزداد إشباع لام على إشباع ميم من أجل الإدغام وكذلك (دابة) بالنسبة إلى (محياتي) عند من أسكن. وينقص عند هؤلاء ﴿صاد ذكر﴾ [مرم: ١]، و ﴿سين ميم﴾ [الشعراء: ١] ﴿نون والقلم﴾ [القلم: ٢، ١] عند من أظهر بالنسبة إلى من أدغم، وهذا قول أبي حاتم السجستاني ذكره في كتابه. ومذهب ابن مجاهد فيما رواه عنه أبو بكر الشذائي ومكي بن أبي طالب. وأبي عبدالله بن شريح؛ وقبله الحافظ أبو عمرو الداني وجوده وقال به كان يقول شيخنا الحسن بن سليمان يعني الأنطاكي وقال: وإياه كان يختار. وذهب بعضهم إلى عكس ذلك وهو أن المد في غير المدغم فوق المدغم. وقال لأن المدغم يتحصن ويقوى بالحرف المدغم فيه بحركته. فكأن الحركة في المدغم فيه حاصلة في المدغم فقوي بتلك الحركة وإن كان الإدغام يخفي الحرف؛ ذكره أبو العز في كفايته. وذهب الجمهور إلى التسوية بين مد المدغم

والمظهر في ذلك كله إذ الموجب للمد هو التقاء الساكنين والتقاؤهما موجود فلا معنى للتفصيل بين ذلك وهذا الذي عليه جمهور أئمة العراقيين قاطبة، ولا يعرف نص عن أحد من مؤلفيهم باختيار خلافه، قال الداني: وهذا مذهب أكثر شيوخنا وبه قرأت على أكثر أصحابنا البغداديين والمصريين قال: وإليه كان يذهب محمد بن علي يعني الأذفوي وعلي ابن بشر يعني الأنطاكي نزيل الأندلس. وأما المنفصل ويقال له أيضاً مد البسط، لأنه يسط بين كلمتين، ويقال مد الفصل لأنه يفصل بين الكلمتين، ويقال له الاعتبار لاعتبار الكلمتين من كلمة ويقال مد حرف لحرف، أي مد كلمة لكلمة، ويقال المد الجائز من أجل الخلاف في مده وقصره، وقد اختلفت العبارات في مقدار مده اختلافاً لا يمكن ضبطه ولا يصح جمعه. فقل من ذكر مرتبة لقاريء إلا وذكر غيره لذلك القاريء ما فوقها أو ما دونها وها أنا أذكر ما جنحوا إليه وأثبت ما يمكن ضبطه من ذلك.

فأما ابن مجاهد والطرسوسي وأبو الطاهر بن خلف وكثير من العراقيين كأبي طاهر ابن سوار وأبي الحسن بن فارس وابن خيرون وغيرهم فلم يذكروا فيه من سوى القصر غير مرتبتين طولى ووسطى. وذكر أبو القاسم بن الفحام الصقلي ثلاث مراتب غير القصر وهي التوسط وفوقه قليلاً وفوقه ولم يذكر ما بين التوسط والقصر، وكذا ذكر صاحب الوجيز أنها ثلاث مراتب إلا أنه أسقط العليا فذكر ما فوق القصر وفوقه وهو التوسط وفوقه، وتبعه على ذلك ابن مهران والعراقي وابنه وغيرهم. وكذا ذكر أبو الفتح بن شيطا ولكنه أسقط ما دون العليا فذكر القصر وفوقه التوسط والطولى، فكل هؤلاء ذكر ثلاث مراتب سوى القصر واختلفوا في تعيينها. وذكر أبو عمرو الداني في تيسيره ومكي في تبصرته وصاحب الكافي والهادي والهداية وتلخيص العبارات وأكثر المغاربة وسبط الخياط في مبهجه وأبو علي المالكي في روضته وبعض المشاركة أنها أربعة وهي: ما فوق القصر وفوقه وهو التوسط وفوقه، والإشباع. وكذا ذكره أبو معشر الطبري إلا أنه لم يذكر القصر المحض كما فعل صاحبه الهذلي كما سيأتي. وذكرها الحافظ أبو عمرو الداني في جامع البيان خمس مراتب سوى القصر فزاد مرتبة سادسة فوق الطولى التي ذكرها في التيسير. وكذا ذكر الحافظ أبو العلاء الهمداني في غايته وتبعهما في ذلك أبو القاسم الهذلي في كامله وزاد مرتبة سابعة وهي إفراط وقدرها ست ألفات انفرد بذلك عن ورش وعزا ذلك إلى ابن نفيس وابن سفيان وابن غلبون والحداد يعني إسماعيل بن عمرو وقد وهم عليهم في ذلك ولم يذكر القصر فيه البتة عن أحد من القراء. واتفق هو وأبو معشر الطبري على ذلك وظاهر عبارتهما أنه لا يجوز قصر المنفصل البتة وأنه عندهما كالم متصل في التيسير والله أعلم. وزاد أبو الأهوازي مرتبة ثامنة دون القصر وهي البتر عن الحلواني والهاشمي كلاهما عن

القواس عن ابن كثير في جميع ما كان من كلمتين قال: والبتر هو حذف الألف والواو والياء من سائرهن. قال: واستثنى الحلواني عن القواس الألف ومدّها مدّاً وسطاً في ثلاث كلمات لا غير قوله تعالى (يا آدم) حيث كان (يا أخت هارون) و(يا أيها). حيث كان وباقي الباب بالبتر.

قلت: استثناء الحلواني هذه الكلم ليس لكونها منفصلة وإنما كان الحلواني يتوهم أنها من المتصل من حيث إنها اتصلت رسماً فمثل في جامعته المتصل (بالسما، وماء، ونداء. ويا أخت. ويا أيها. ويا آدم) قال الداني: وقد غلط في ذلك. قلت: وليس البتر مما انفرد به الأهوازي فقط حكاة الحافظ أبو عمرو الداني من رواية القواس عن الخزاعي عن الهاشمي عنه وعن الحلواني ومن رواية قنبل عن ابن شنبوذ عنه ثم قال الداني: وهكذا مكروه قبيح لا عمل عليه ولا يؤخذ به إذ هو لحن لا يجوز بوجه ولا تحل القراءة به. قال: ولعلمهم أرادوا حذف الزيادة لحرف المد وإسقاطها فعبروا عن ذلك بحذف حرف المد وإسقاطه مجازاً. قلت: ومما يدل على أنهم أرادوا حذف الزيادة كما قال الداني قول الحلواني فيما رواه الأهوازي عنه عن القواس حيث استثنى الكلم الثلاث ومدّها مدّاً وسطاً كما قدمنا والله أعلم. وها أنا أذكر كلاً من هذه المراتب على التعيين ومذاهب أهل الأداء فيها لكل من أئمة القراء ورواتهم منبهاً على الأولى من ذلك، ثم أذكر النصوص ليأخذ المتقن بما هو أقرب، ويرجع عن التقليد إلى الأصوب، والله المستعان.

(فالمرتبة الأولى) قصر المنفصل وهي حذف المد العرضي وإبقاء ذات حرف المد على ما فيها من غير زيادة. وذلك هو القصر المحصن وهي لأبي جعفر وابن كثير بكمالهما من جميع ما علمناه ورويناه من الكتب والطرق حسبما تضمنه كتابنا سوى تلخيص أبي معشر وكامل الهذلي، فإن عبارتهما تقتضي الزيادة له على القصر المحض كما سيأتي نصهما، واختلف عن قالون والأصبهاني عن ورش وعن أبي عمرو من روايته وعن يعقوب وعن هشام من طريق الحلواني، وعن حفص من طريق عمرو بن الصباح. أما قالون فقطع له بالقصر أبو بكر بن مجاهد وأبو بكر بن مهران وأبو طاهر بن سوار وأبو علي البغدادي وأبو العز في إرشاديه من جميع طرقه. وكذلك ابن فارس في جامعته والأهوازي في وجيزه وسبط الخياط في مبهجه من طريقه. وابن خيرون في كفايته وجمهور العراقيين، وكذلك أبو القاسم الطرسوسي وأبو الطاهر بن خلف وبعض المغاربة. وقطع له به من طريق الحلواني بن الفحام صاحب التجريد ومكي صاحب التبصرة والمهدوي صاحب الهداية وابن بليمة في تلخيصه وكثير من المؤلفين كابني غلبون والصفراوي وهو أحد

الوجهين في التيسير والشاطبية، وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس بن أحمد. وأما الأصبهاني عن ورش فقطع له بالقصر أكثر المؤلفين من المشاركة والمغاربة كابن مجاهد وابن مهران وابن سوار وصاحب الروضة وأبي العز وابن فارس وسبط الخياط والداني وغيرهم. وهو أحد الوجهين في الإعلان نص عليهما تخبيراً بعد ذكره القصر. وأما أبو عمرو فقطع له بالقصر من روايته ابن مهران وابن سوار وابن فارس وأبو علي البغدادي وأبو العز وابن خيرون والأهوازي وصاحب العنوان وشيخه والأكثرون وهو أحد الوجهين عند ابن مجاهد من جهة الرواية وفي جامع البيان من قراءته على أبي الفتح أيضاً. وفي التجريد والمبهيج والتذكار إلا أنه مخصوص بوجه الإدغام. نص على ذلك سبط الخياط وأبو الفتح ابن شيطا والقصاص في طرق التجريد وغيرهم وهو الصحيح الذي لا نعلم نصاً بخلافه وهو الذي نقرأ به ونأخذ، وقطع له بالقصر من رواية السوسي فقط ابن سفيان وابن شريح والمهدوي ومكي وصاحبا التيسير والشاطبية وابن بليمة وسائر المغاربة. وكذا ابنا غلبون والصفراوي وغيرهم وهو المشهور عنه وأحد الوجهين للدوري في الكافي والإعلان والشاطبية وغيرهما. وأما يعقوب فقطع له بالقصر ابن سوار والمالكي وابن خيرون وأبو العز وجمهور العراقيين، وكذلك الأهوازي وابنا غلبون وصاحبا التجريد في مفردته وكذلك الداني وابن شريح وغيرهم وهو المشهور عنه. وأما هشام فقطع له بالقصر من طريق ابن عيدان عن الحلواني أبو العز القلانسي وقطع له به من طريق الحلواني بن خيرون وابن سوار والأهوازي وغيرهم وهو المشهور عند العراقيين عن الحلواني من سائر طرقه، وقطع به ابن مهران لهشام بكماله وكذلك في الوجيز. وأما حفص فقطع له بالقصر أبو علي البغدادي من طريق زرعان عن عمرو عنه وكذلك ابن فارس في جامعه، وكذلك صاحب المستتير من طريق الحمامي عن الولي عنه وكذلك أبو العز من طريق الفيل عنه وهو المشهور عند العراقيين من طريق الفيل.

(والمرتبة الثانية) فوق القصر قليلاً وقدرت بألفين وبعضهم بألف ونصف وهو مذهب الهذلي وعبر عنه ابن شيطا بزيادة متوسطة وسبط الخياط بزيادة أدنى زيادة وأبو القاسم بن الفحام بالتمكين من غير إشباع، ثم هذه المرتبة هي في المتصل لأصحاب قصر المنفصل مثل الدوري والسوسي عند من جعل مراتب المتصل أربعاً كصاحب التيسير والتذكرة وتلخيص العبارات وغيرهم كما تقدم وهي في المنفصل عند صاحب التيسير لأبي عمرو من رواية الدوري وذلك قرأته على أبي الحسن وأبي القاسم الفارسي، ولقالون بخلاف عنه فيه. وبهذه المرتبة قرأ له على أبي الحسن من طريق أبي نشيط وهي في الهادي والهداية والتبصرة وتلخيص العبارات والتذكرة وعامة كتب والد المغاربة لقالون روي بلا خلاف.

وكذا في الكافي إلا أنه قال: وقرأت لها بالقصر وهي في المبهج ليعقوب وهشام وحفص من طريق عمرو ولأبي عمرو إذا أظهر. وفي التذكار لنافع وأبي جعفر والحلواني عن هشام والحمامي عن الولي عن حفص ولأبي عمرو إذا أظهر. وفي الروضة لخلف في اختياره وللكسائي سوى قتيبة. وفي غاية أبي العلاء لأبي جعفر ونافع وأبي عمرو ويعقوب والحلواني عن هشام والولي عن حفص، وفي تلخيص الطبري لابن كثير ولنافع غير ورش وللحلواني عن هشام ولأبي عمرو ويعقوب، وفي الكامل لقالون من طريق الحلواني وأبي نشيط وللوسوسي وغيره عن أبي عمرو وللحلواني عن أبي جعفر يعني في رواية ابن وردان وللقواس عن ابن كثير يعني قبلاً وأصحابه.

(المرتبة الثالثة) فوقها قليلاً وهي التوسط عند الجميع وقدرت بثلاث ألفات وقدرها الهذلي وغيره بألفين ونصف ونقل عن شيخه عبد الله بن محمد الطبراني الذراع قدر ألفين. وهو ممن يقول إن التي قبلها قدر ألف ونصف ثم هذه المرتبة في التيسير والتذكرة وتلخيص العبارات لابن عامر والكسائي في الضربين، وكذا في جامع البيان سوى قتيبة عن الكسائي. وهي عند ابن مجاهد للباقيين سوى حمزة والأعشى وسوى من قصر واحد الوجهين لأبي عمرو من جهة الأداء، وكذلك هي للباقيين سوى حمزة وورش أي من طريق الأزرق عند من جعل المد في الضربين مرتبتين طولى ووسطى كصاحب العنوان وشيخه الطرسوسي وهو اختيار الشاطبي. وكذلك هي عند هؤلاء في المتصل لمن قصر المنفصل وهي فيهما عند صاحب التجريد للكسائي ولعاصم من قراءته على عبد الباقي ولابن عامر من قراءته على الفارسي ولأبي نشيط عن قالون وللأصبهاني عن ورش ولأبي عمرو بكماله من قرائته على الفارسي والمالكي يعني من رواية الإظهار، وهي في المنفصل عند صاحب المبهج للكوفيين سوى حمزة وسوى عمرو عن حفص ولابن عامر سوى هشام. وعند صاحب المستنير للعبسي عن حمزة ولعلي بن سلم عن سليم عنه ولسائر من لم يقصره سوى حمزة غير من تقدم عنه وغير الأعشى وعتيبة والحمامي عن النقاش عن ابن ذكوان. وكذا في جامع ابن فارس سوى حمزة والأعشى، وكذا عند ابن خيرون سوى حمزة والأعشى والمصريين عن ورش، وفي الروضة لعاصم سوى الأعشى ولعتيبة عن الكسائي والمصريين عن ورش، وفي الروضة لعاصم سوى الأعشى ولعتيبة عن الكسائي. وفي الوجيز للكسائي وابن ذكوان وفي إرشاد أبي العز لمن يمد المنفصل سوى حمزة والأخفش عن ابن ذكوان، وهي في الكامل لابن عامر وللأصبهاني عن ورش ولبقيّة أصحاب أبي جعفر وللدوري وغيره عن أبي عمرو ولحفص من غير طريق عمرو ولباقي أصحاب ابن كثير يعني البزري وغيره، وفي مبسوط بن مهران لسائر القراء غير ورش وحمزة والأعشى وفي

روضة أبي علي لعاصم في غير رواية الأعشى.

(والمرتبة الرابعة) فوقها قليلاً وقدرت بأربع ألفات عند بعض من قدر الثالثة بثلاث وبعضهم بثلاث ونصف. وقال الهذلي: مقدار ثلاث ألفات عند الجميع أي عند من قدر الثالثة بألفين وبألفين ونصف. ثم هذه المرتبة في الضربين لعاصم عند صاحب التيسير والتذكرة وابن بليمة، وكذا في التجريد من قراءته على عبد الباقي ولاين عامر أيضاً من قراءته على الفارسي سوى النقاش عن الحلواني عن هشام كما سيأتي وهي في المنفصل لعاصم أيضاً عند صاحب الوجيز والكفاية الكبرى والهادي والهداية والكافي والتبصرة وعند ابن خيرون لعاصم ولحمزة من طريق الرزاز عن إدريس عن خلف عنه، وفي غاية أبي العلاء لحمزة وحده. وفي تلخيص أبي معشر لورش وحده، وفي الكامل لأبي بكر ولحفص من طريق عبيد وللأخفش عن ابن ذكوان وللدوري عن الكسائي وفي مبسوط بن مهران للأعشى عن أبي بكر. وفي روضة أبي علي المالكي لابن عامر فقط ولم يكن طريق الحلواني عن هشام فيها بل الداجوني فقط.

(والمرتبة الخامسة) فوقها قليلاً وقدرت بخمس ألفات وبأربع ونصف وبأربع بحسب اختلافهم في تقدير ما قبلها وهي في الضربين لحمزة ولورش من طريق الأزرق عند صاحب التيسير والتذكرة وتلخيص العبارات والعنوان وشيخه وغيرهم، وفي جامع البيان لحمزة من رواية خلاد وورش من طريق المصريين، وفي التجريد لحمزة وورش من طريق الأزرق ويونس ولهشام من طريق النقاش عن الحلواني وهي قراءته على الفارسي انفرد بذلك عنه، وفي الروضة لأبي علي لحمزة والأعشى فقط وهي في المنفصل عند صاحب المبهج لحمزة وحده. وفي المستنير لحمزة سوى العبسي وعلي بن سلم عن سليم عنه ولقتيبة عن الكسائي وللأعشى عن أبي بكر قال: وكذلك ذكر شيوخنا عن الحمامي عن النقاش عن ابن ذكوان. وفي الروضة لحمزة والأعشى، وكذا في جامع ابن فارس وفي إرشاد أبي العز لحمزة والأخفش عن ابن ذكوان وفي كفايته لحمزة والأعشى وقتيبة والحمامي على ابن عامر يعني في رواية ابن ذكوان، وفي كتابي ابن خيرون لحمزة والأعشى وقتيبة والمصريين عن ورش وفي غاية أبي العلاء للأعشى وحده وفي تلخيص أبي معشر لحمزة وحده. وكذا في مبسوط بن مهران وفي الوجيز لحمزة وورش وفي التذكار لحمزة والأعشى وقتيبة والحمامي عن النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان. وفي الكامل لمن لم يذكر لحمزة في المرتبة الآتية وهم من لم يسكت عنه وللأعشى عن أبي بكر ولقتيبة غير النهاوندي، وينبغي أن تكون هذه المرتبة في المتصل للجماعة كلهم عند

من لم يجعل فيه تفاوتاً وإلا فيلزمهم تفضيل مد المنفصل إذ لا مرتبة فوق هذه لغير أصحاب السكت في المشهور ولا قائل به. وكذا يكون لهم أجمعين في المد اللازم للآزم المذكور إذ سببه أقوى بالإجماع.

(المرتبة السادسة) فوق ذلك قدرها الهذلي بخمس ألفات ونقل ذلك عن ابن غلبون، وقيل بأقل. والصحيح أنها على ما تقدم وهي في الكامل للهذلي عن حمزة لرجاء وابن قلوفا وابن رزين وخلف من طريق إدريس والمحفي وغيرهم من أصحاب السكت عنه وللشموني عن الأعشى غير ابن أبي أمية وللزند ولأبي عن قتيبة ولورش غير الأصبهاني عنه وغير من يأتي في المرتبة السابعة. وهذه المرتبة أيضاً في غاية أبي العلاء لقتيبة عن الكسائي وفي مسوط بن مهران لورش، وهي أيضاً في جامع البيان لحمزة في غير رواية خلاد ولأبي بكر من رواية الشموني عن الأعشى عنه ولحفص في رواية الأشناني عن أصحابه عنه وللكسائي في رواية قتيبة قال: لأن هؤلاء يسكتون على الساكن قبل الهمزة فهم لذلك أشد تحقيقاً وأبلغ تمكيناً. قلت: وقد خلف هذا القول في التيسير ومفرداته فجعل مد حمزة في رواية خلف وخلاد وسائر روايته واحداً والصواب - والله أعلم - أن هذه المرتبة إنما تتأني لأصحاب السكت على المد لا لأصحاب السكت مطلقاً فإن من يسكت على حروف المد قبل الهمز كما يسكت على الساكن غيره قبل الهمز لا بد لهم من زيادة قدر السكت بعد المد، فمن ألحق هذه الزيادة بالمد زاد مرتبة على المرتبة الخامسة ومن لم يلحقها بالمد لم يتجاوز المرتبة الخامسة، ومن عدل عن ذلك فقد عدل عن الأصوب والأقوم والله تعالى أعلم.

(المرتبة السابعة) فوق ذلك وهي الإفراط قدرها الهذلي بست ألفات وذكرها في كامله لورش فيما رواه الحداد وابن نفيس وابن سفيان وابن غلبون وقد وهم عليهم في ذلك وانفرد بهذه المرتبة وشد عن إجماع أهل الأداء وهؤلاء الذين ذكرهم فالأداء عنهم مستفيض ونصوصهم صريحة بخلاف ما ذكره ولم يتجاوز أحد منهم المرتبة الخامسة وكلهم سوى بين ورش من طريق الأزرق وبين حمزة وسيأتي حكاية نصوصهم والله الموفق.

واعلم أن هذا الاختلاف في تقدير المراتب بالألفات لا تحقيق وراءه بل يرجع إلى أن يكون لفظياً، وذلك أن المرتبة الدنيا وهي القصر إذ زيد عليها أدنى زيادة صارت ثانية ثم كذلك حتى تنتهي إلى القصوى، وهذه الزيادة بعينها إن قدرت بألف أو بنصف ألف هي واحدة فالمقدر غير محقق والمحقق إنما هو الزيادة وهذا مما تحكمه المشافهة

وتوضحه الحكاية وبينه الاختبار ويكشفه الحسن. قال الحافظ أبو عمرو رحمه الله: وهذا كله جارٍ على طباعهم ومذاهبهم في تفكيك الحروف وتلخيص السواكن وتحقيق القراءة وحدها وليس لواحد منهم مذهب يسرف فيه على غيره إسرافاً يخرج عن المتعارف في اللغة والمتعالم في القراءة بل ذلك قريب بعضه من بعض والمشافهة توضح حقيقة ذلك والحكاية تبين كلفه. قلت: وربما بالغ الأستاذ على المتعلم في التحقيق والتجويد والمد والتفكيك ليأتي بالقدر الجائز المقصود كما أخبرنا أبو الحسن بن أحمد بن هلال الدقاق بقراءتي عليه بالجامع الأموي عن الإمام أبي الفضل إبراهيم بن علي بن فضل الواسطي أخبرنا عبد الوهاب بن علي الصوفي أخبرنا الحسن بن أحمد العطار الحافظ أخبرنا أحمد ابن علي الأصبهاني أخبرنا أحمد بن الفضل الباطرقاني. أخبرنا محمد بن جعفر المقري الجرجاني. حدثنا أبو بكر بن محمد بن نصر الشذائي ثنا أبو الحسن بن شنبوذ إملاء. ثنا محمد بن حبان. ثنا أبو حمدون. حدثنا سليم. قال سمعت حمزة يقول: إنما أزيد على الغلام في المد ليأتي بالمعنى. انتهى. وروينا عن حمزة أيضاً أن رجلاً قرأ عليه فجعل يمد فقال له حمزة: لا تفعل أما علمت أن ما كان فوق البياض فهو برص، وما كان فوق الجعودة فهو قسط، وما كان فوق القراءة فليس بقراءة. قلت: فالأول لما لم يوف الحق زاد عليه ليوفيه، والثاني لما زاد على الحق رد عليه ليهديه فلا يكون تفریط ولا إفراط. ومثل ذلك ما روى الدوري عن سليم أنه قال: قال الثوري لحمزة وهو يقريء: يا أبا غمارة ما هذا الهمز والقطع والشدة؟ فقال: يا أبا عبد الله هذه رياضة للمتعلم.

وها نحن نذكر من نصوص الأئمة ما حضرنا كما وعدنا. فقال أبو الحسن طاهر بن غلبون في التذكرة ان ابن كثير وأبا شعيب وقالون سوى أبي نشيط ويعقوب يمدون أحرف المد إذا كن مع الهمزة في كلمة واحدة مداً وسطاً ويتركون مدها زيادة على ما فيهن من المد واللين إذا لم يكن مع الهمزة في كلمة واحدة. قال: وقرأ الباقون وأبو نشيط عن قالون والدوري عن أبي عمرو بمد حرف المد واللين إذا وقعت قبل الهمز في هذين الضربين مداً واحداً مشبعاً غير أنهم يتفاضلون في المد فأشبعهم مداً ورش وحمزة ثم عاصم دون مدها قليلاً، ثم ابن عامر والكسائي دون مده قليلاً، ثم أبو نشيط عن قالون والدوري عن أبي عمرو دون مدهما قليلاً. وقال الحافظ أبو عمرو في التيسير: إن ابن كثير وقالون بخلاف عنه وأبا شعيب وغيره عن يزيد يمدون حرف المد فلا يزيدونه تمكيناً على ما فيه من المد الذي لا يوصل اليه إلا به ومثل المنفصل ثم قال: والباقون يطولون حرف المد في ذلك زيادة. وأطولهم مداً في الضربين جميعاً ورش وحمزة، ودونهما عاصم، ودونه ابن عامر والكسائي، ودونهما أبو عمرو من طريق أهل العراق، وقالون من

طريق أبي نشيط بخلاف عنه. وقال في جامع البيان: وأشبع القراءة مدأً وأزيدهم تمكيناً في الضربين جميعاً من المتصل والمنفصل حمزة في غير رواية خلاد، وأبو بكر في رواية الشموني عن الأعشى عنه، وحفص في رواية الأشناني عن أصحابه عنه، قال: ودونهم في الإشباع والتمكين حمزة في رواية خلاد، ونافع في رواية ورش من طريق المصريين، ودونهما عاصم في غير رواية الشموني عن الأعشى وفي غير رواية الأشناني عن حفص، ودونه الكسائي في غير رواية قتيبة وابن عامر، ودونهما أبو عمرو من طريق ابن مجاهد وسائر البغداديين، ونافع من رواية أبي نشيط عن قالون. قال: ودونهما ابن كثير ومن تابعه على التمييز بين ما كان من كلمة ومن كلمتين. وقال أبو محمد مكي في التبصرة: إن ابن كثير وأبا عمرو في رواية العراقيين يعني السوسي والحلواني عن قالون يقصرون المنفصل، وأبا نشيط عن قالون وأبا عمرو في رواية العراقيين يعني الدوري بالمد مدأً متمكناً، وكذلك ابن عامر والكسائي غير أنهما أزيد قليلاً ومثلهما عاصم غير أنه أزيد قليلاً، ومثله ورش وحمزة غير أنهما أمكن قليلاً. وقال أبو العباس المهدي في الهداية: وأطولهم يعني في المنفصل حمزة وورش ثم عاصم ثم ابن عامر والكسائي ثم أبو نشيط والدوري عن البيهقي ثم الباقون. وقال أبو عبد الله بن شريح في الكافي عن المنفصل فورش وحمزة أطولهم مدأً، وعاصم ودونهما، وابن عامر والكسائي دونه، وقالون والدوري عن البيهقي دونهما، وابن كثير وأبو شعيب أقلهم مدأً، وقد قرأت لقالون والدوري عن البيهقي كابن كثير وأبي شعيب قال: وإنما يشبع المد في هذه الحروف إذا جاء بعدها همزة أو حرف ساكن مدغم أو غير مدغم.

وقال أبو علي الأهوازي في الوجيز: إن ابن كثير وأبا عمرو ويعقوب وقالون وهشاماً لا يمدون المنفصل وإن أطولهم مدأً حمزة وورش، وإن عاصماً ألطف مدأً، وإن الكسائي وابن ذكوان ألطف منه مدأً. قال: فإذا كان حرف المد مع الهمزة في كلمة واحدة اجمعوا على مده زيادة ويتفاضلون في ذلك على قدر مذاهبهم في التجويد والتحقيق انتهى. وهذا يقتضي التفاوت أيضاً في المتصل كالجماعة. وقال أبو القاسم بن الفحام في التجريد: إن حمزة والنقاش عن الحلواني عن هشام ويونس والأزرق عن ورش يمدون في الضربين مدأً مشبهاً تاماً، يليهم عبد الباقي عن عاصم والفارسي عن ابن عامر سوى النقاش عن الحلواني عن هشام. يليهم الكسائي وعبد الباقي عن ابن عامر وأبو نشيط والأصبهاني عن ورش وأبو الحسين الفارسي يعني من طرق الإظهار والباقون وهم ابن كثير والقاضي والحلواني عن قالون وأبو عمرو يعني من طرق الإدغام ومن طريق عبد الباقي وابن نفيس عن أصحابهم عنه مثلهم إلا أنهم لا يمدون حرفاً لحرف. وقال أبو معشر الطبري في

التلخيص: إن حجازياً غير ورش والحلواني عن هشام يتركون المد حرفاً لحرف ويمكنون تمكيناً، وإن عاصماً والكسائي وابن عامر إلا الحلواني يمدون وسطاً فوق الأولى قليلاً. وإن حمزة وورشاً يمدان مدأ تاماً وإن حمزة أطول مدأ انتهى. وهو يقتضي عدم القصر المحض. وقال أبو جعفر بن الباذش في الإقناع: وأطول القراء مدأ في الضربين ورش وحمزة ومدهما متقارب قال: ويليهما عاصم لأنه كان صاحب مد وقطع وقراءة شديدة، ويليه ابن عامر والكسائي قال: وعلى ما قرأت به للحلواني عن هشام من غير طريق ابن عبدان من ترك مد حرف لحرف يكون مد ابن عامر دون مد الكسائي. ويليهما أبو عمرو من طريق ابن مجاهد والبيгдаيين عن أبي عمرو وقالون من طريق أبي نشيط من غير رواية الفرضي ثم قال: وهذا كله على التقريب من غير إفراط. وقال ابن شيطا إن ابن كثير يأتي بحرف المد في المنفصل على صيغته من غير زيادة، وإن مديناً والحلواني لهشام والحمامي عن الولي عن حفص يأتون في ذلك بزيادة متوسطة وأبو عمرو له مذهبان أحدهما كابن كثير يخص به الإدغام والثاني كنافع ومن تابعه بل أتم منه يخص به الإظهار قال: وهو المشهور عنه وبه اقرأ بن مجاهد أصحابه عن أبي عمرو والباقون بمد مشبع غير فاحش ولا مجاوز للحد وأتمهم مدأ حمزة والأعشى وقتيبة والحمامي عن النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان وباقيهم يتقاربون فيه، وهذا صريح في أنه لا قصر في المنفصل لغير ابن كثير. وقال الحافظ أبو العلاء في الغاية بعد ذكره المنفصل وتمثيله فقرأ بتمكين ذلك من غير مد حجازي والحلواني عن هشام والولي عن حفص وأقصرهم مدأ مكّي ثم قال: الباقون بالمد المستوفى في جميع ذلك مع التمكين، وأطولهم مدأ حمزة ثم الأعشى ثم قتيبة. قال: وأجمع القراء على إتمام المد وإشباعه فيما كان حرف المد والهمزة بعده في كلمة واحدة. وهذا أيضاً صريح في ذلك كما تقدم.

وقال سبط الخياط في المبهج بعد ذكره المنفصل: فكان ابن كثير وابن محيصة يمكنان هذه الحروف تمكيناً يسيراً سهلاً. قال وقال المحققون في ذلك بل يقصر أنها قصرأ محضاً يعني أنهما ينطقان بأحرف المد في هذا الفصل على صورتهم في الخط. وكان نافع إلا أبا سليمان وأبا مروان جميعاً عن قالون وهشام وحفص في رواية عمرو بن الصباح ويعقوب يمدونها مدأ متوسطاً فينفسون مدها تنفيساً. قال وكان لأبي عمرو في مدهن مذهبان: أحدهما القصر على نحو قراءة ابن كثير إذا أدغم المتحركات نص على ذلك الشذائي. وأما المطوعي فما عرفت عنه عن أبي عمرو نصاً والذي قرأت به على شيخنا الشريف بالمد الحسن كنافع ومتابعيه ثم قال: وكان أهل الكوفة إلا الشنبوذي عن الأعمش وعمرو بن الصباح عن حفص وابن عامر إلا هشاماً وأبو سليمان وأبو مروان عن قالون

يبدون مدأ تاماً حسناً مشبعاً من غير فحش فيه، وكان أتمهم مدأ وأزيدهم فيه حدأ وتمطياً حمزة ويقاربه قتيبة ويدانيهما ابن عامر غير هشام. ثم قال: وانفقوا على تمكين هذه الحروف التمكين الوافي وأن يمد المد الشافي بشرط أن يصحبها معها في الكلمة همزة أو مدغم. وقال في كفايته: اختلفوا في المد والقصر على ثلاثة مذاهب يعني في المنفصل فكان عاصم والكسائي وخلف يمدون هذا النوع مدأ حسناً تاماً، والباقون يمدون هذا النوع تمكيناً سهلاً إلا أن ابن كثير أقصرهم تمكيناً، فإن اتفق حرف المد والهمز في كلمة واحدة فأجمعوا على مد حرف المد من غير خلاف. ويتفاوت تقدير المد فيما بينهم، والمشافهة تبين ذلك انتهى. وهذا صريح في التفاوت في المتصل. وقال أبو العز القلانسي في إرشاده عن المنفصل: كان أهل الحجاز والبصرة يمدون هذه الحروف من غير مد والباقون بالمد إلا أن حمزة والأخفش عن ابن ذكوان أطولهم مدأ. وقال في كفايته: قرأ الولي عن حفص وأهل الحجاز والبصرة وابن عبدان عن هشام بتمكين حروف المد واللين من غير مد يعني المنفصل ومثله. ثم قال: إلا أن حمزة والأعشى أطولهم مدأ وقتيبة أطول أصحاب الكسائي مدأ وكذلك الحمامي عن ابن عامر يعني في رواية ابن ذكوان. ثم قال الآخرون بالمد المتوسط. وأطولهم مدأ عاصم انتهى. وهو صريح بتطويل مد عاصم على الآخرين خلاف ما ذكره في الإرشاد.

وقال أبو طاهر بن سوار في المستنير عن المنفصل: إن أهل الحجاز غير الأزرق وأبي الأزهر عن ورش والحلواني عن هشام والولي عن حفص من طريق الحمامي وأهل البصرة يمدون الحرف من غير مد قال: وإن شئت أن تقول اللفظ به كاللفظ بهن عند لقائهن سائر حروف المعجم. وحمزة غير العيسي وعلي بن سلم والأعشى وقتيبة يمدون مدأ مشبعاً من غير تمطيط ولا إفراط كان وكذلك ذكر أشياخنا عن أبي الحسن الحمامي في رواية النقاش عن الأخفش الباقر بالتمكين والمد دون مد حمزة وموافقيه قال: وأحسن المد من كتاب الله عند استقبال همزة أو ادغام كقوله تعالى (حاد الله)، (ولا الضالين)، (طائعين)، (والقائمين) ثم قال: فإن كان الساكن والهمزة في كلمة فلا خلاف بينهم في المد والتمكين انتهى. ويفهم منه الخلاف فيما كان الساكن في كلمتين والله أعلم. وقال أبو الحسن علي بن فارس في الجامع: إن أهل الحجاز والبصرة والولي عن حفص وقتيبة يعني من طريق ابن المزربان لا يمدون حرفاً لحرف. ثم قال: الباقر بإشباع المد. وأطولهم مدأ حمزة والأعشى. وقال أبو علي المالكي في الروضة: فكان أطول الجماعة مدأ حمزة والأعشى. وابن عامر دونهما. وعاصم في غير رواية الأعشى دونه، والكسائي دونه غير أن قتيبة أطول أصحاب الكسائي مدأ انتهى. وإنما ذكر ذلك في المنفصل. وقال أبو بكر أحمد

ابن الحسين بن مهران في الغاية (بما أنزل إليك) مد حرفاً لحرف كوفي وورش وابن ذكوان انتهى. ولم يزد على ذلك. وقال في المبسوط عن المنفصل: أبو جعفر ونافع وابن كثير وأبو عمرو ويعقوب لا يمدون حرفاً لحرف. قال: وأما عاصم وحمزة والكسائي وخلف وابن عامر، ونافع برواية ورش فإنهم يمدون ذلك وورش أطولهم مداً ثم حمزة ثم عاصم برواية الأعشى. الباقيون يمدون مداً وسطاً لا إفراط فيه. ثم قال عن المتصل: ولم يختلفوا في مد الكلمة وهو أن تكون المدة والهمزة في كلمة واحدة إلا أن منهم من يفرط ومنهم من يقتصر كما ذكرنا في مذاهبهم في مد الكلمتين انتهى. وهو نص في تفاوت المتصل وفي اتفاق هشام وابن ذكوان وورش من طريقه على مد المنفصل وكلاهما صحيح والله أعلم. وقال أبو الطاهر إسماعيل بن خلف في العنوان: إن ابن كثير وقالون وأبا عمرو يترك الزيادة في المنفصل ويمد المتصل زيادة مشبعة وإن الباقيون بالمد المشيع بالضربين، وأطولهم مداً ورش وحمزة، وكذا ذكر في الاكتفاء وكذا نص شيخه عبد الجبار الطرسوسي في المجتبى.

فهذا ما حضرني من نصوصهم. ولا يخفى ما فيها من الاختلاف الشديد في تفاوت المراتب وأنه ما من مرتبة ذكرت لشخص من القراء إلا وذكر له ما يليها، وكل ذلك يدل على شدة قرب كل مرتبة مما يليها وإن مثل هذا التفاوت لا يكاد ينضب. والمنضب من ذلك غالباً هو القصر المحض والمد المشيع من غير إفراط عرفاً، والتوسط بين ذلك. وهذه المراتب تجري في المنفصل ويجري منها في المتصل الاثنان الأخيران وهما الإشباع والتوسط يستوي في معرفة ذلك أكثر الناس ويشترك في ضبطه غالبهم وتحكم المشافهة حقيقته ويبين الأداء كيفيته ولا يكاد تخفى معرفته على أحد وهو الذي استقر عليه رأي المحققين. من أئمتنا قديماً وحديثاً، وهو الذي اعتمده الإمام أبو بكر بن مجاهد وأبو القاسم الطرسوسي وصاحبه أبو الطاهر بن خلف، وبه كان يأخذ الإمام أبو القاسم الشاطبي. ولذلك لم يذكر في قصيدته في الضربين تفاوتاً ولا نبه عليه بل جعل ذلك مما تحكمه المشافهة في الأداء. وبه أيضاً كان يأخذ الأستاذ أبو الجود غياث بن فارس وهو اختيار الأستاذ المحقق أبي عبد الله محمد بن القصاع الدمشقي وقال: هذا الذي ينبغي أن يؤخذ به ولا يكاد يتحقق غيره. قلت: وهو الذي أميل إليه وأخذ به غالباً وأعول عليه فأخذ في المنفصل بالقصر المحض لابن كثير وأبي جعفر من غير خلاف عنهما عملاً بالنصوص الصريحة والروايات الصحيحة وقالون بالخلاف من طريقه، وكذلك ليعقوب من روايته جمعاً بين الطرق ولأبي عمرو إذا أدغم الإدغام الكبير عملاً بنصوص من تقدم وأجرى الخلاف عنه مع الإظهار لثبوته نصاً وأداء. وكذلك أخذ بالخلاف عن حفص من طريق

عمرو بن الصباح عنه كما تقدم، وكذا أخذ بالخلاف عن هشام من طريق الحلواني جمعاً بين طريقي المشاركة والمغاربة واعتماداً على ثبوت القصر عنه من طريق العراقيين قاطبة. وأما الأصبهاني عن ورش فإنني أخذ له بالخلاف لقالون لثبوت الوجهين جميعاً عنه نصاً عمن ذكرنا من الأئمة وإن كان القصر أشهر عنه إلا أن من عادتنا الجمع بين ما ثبت وصح من طرقنا لا نتخطاه ولا نخلطه بسواه. ثم إنني أخذ في الضربين بالمد المشيع من غير إفراط لحزمة وورش من طريق الأزرق على السواء، وكذا في رواية ابن ذكوان من طريق الأخفش عنه كما قدمنا من مذهب العراقيين وأخذ له من الطريق المذكورة أيضاً ومن غيرها ولسائر القراء ممن مد المنفصل بالتوسط في المرتبتين، وبه أخذ أيضاً في المتصل لأصحاب القصر قاطبة.

هذا الذي أجنح اليه وأعتمد غالباً عليه مع أنني لا أمتنع الأخذ بتفاوت المراتب ولا أردّه كيف وقد قرأت به على عامة شيوخي وصح عندي نصاً وأداء عمن قدمته من الأئمة. وإذا أخذت به كان القصر في المنفصل لمن ذكرته عنه كابن كثير وأبي جعفر وأصحاب الخلاف كقالون وأبي عمرو ومن تبعهما، ثم فوق القصر قليلاً في المتصل لمن قصر المنفصل وفي الضربين لأصحاب الخلاف فيه، ثم فوقها قليلاً للكسائي وخلف لابن عامر سوى من قدمنا عنه في الرويتين، ثم فوقها قليلاً لعاصم، ثم فوقها قليلاً لحزمة وورش والأخفش عن ابن ذكوان من طريق العراقيين وليس عندي فوق هذه مرتبة إلا لمن يسكت على المد كما تقدم؛ وسيأتي هذا إذا أخذت بالتفاوت بالضربين كما هو مذهب الداني وغيره. وأما إذا أخذت بالتفاوت في المنفصل فقط كما هو مذهب من ذكرت من العراقيين وغيرهم فإن مراتبهم عندي في المنفصل كما ذكرت آنفاً. ويكون المتصل بالإشباع على وتيرة واحدة، وكذلك لا أمتنع التفاوت في المد اللازم على ما قدمت إلا أنني أختار ما عليه الجمهور والله الموفق. وقد انفرد أبو القاسم بن الفحام في التجريد عن الفارسي عن الشريف الزيدي عن النقاش عن الحلواني عن هشام بإشباع المد في الضربين فخالف سائر الناس في ذلك والله أعلم.

(تنبيه) من ذهب إلى عدم تفاوت المتصل فإنه يأخذ فيه بالإشباع كأعلى مراتب المنفصل وإلا يلزم منه تفضيل المنفصل وذلك لا يصح فيعلم. وبهذا يتضح أن المد للساكن اللازم هو الإشباع كما هو مذهب المحققين والله أعلم.

وأما المد للساكن العارض ويقال له أيضاً الجائر والعارض فإن لأهل الأداء من أئمة القراء فيه ثلاث مذاهب: (الأول): الإشباع كاللازم لاجتماع الساكنين اعتداداً بالعارض.

قال الداني: وهو مذهب القدماء من مشيخة المصريين. قال: وبذلك كنت أقف على الخاقاني يعني خلف بن إبراهيم بن محمد المصري. قلت: وهو اختيار الشاطبي لجميع القراء وأحد الوجهين في الكافي. واختاره بعضهم لأصحاب التحقيق كحمزة وورش والأخفش عن ابن ذكوان من طريق العراقيين ومن هنا نحوهم من أصحاب عاصم وغيره. (الثاني): التوسط لمراعاة اجتماع الساكنين وملاحظة كونه عارضاً. وهو مذهب أبي بكر ابن مجاهد وأصحابه واختيار أبي بكر الشذائي والأهوازي وابن شيطا والشاطبي أيضاً والداني قال: وبذلك كنت أقف على أبي الحسن وأبي الفتح وأبي القاسم يعني عبد العزيز ابن جعفر بن خواستي الفارسي قال: وبه حدثني الحسين بن شاعر عن أحمد بن نصر يعني الشذائي قال وهو اختياره. قال: وعلى ذلك ابن مجاهد وعمامة أصحابه. قلت: وهو الذي في التبصرة واختاره بعضهم لأصحاب التوسط وتدوير القراءة كالكسائي وخلف في اختياره وابن عامر في مشهور طرقه وعاصم في عامة رواياته. (الثالث): القصر لأن السكون عارض فلا يعتد به ولأن الجمع بين الساكنين مما يختص بالوقف نحو: القدر والفجر. وهو مذهب أبي الحسن علي بن عبد الغني الحضري قال في قصيدته:

وإن يتطرق عند وقفك ساكن فقف دون مد ذاك رأيي بلا فخر
فجمعك بين الساكنين يجوز إن وقفت وهذا من كلامهم الحر

وهو اختيار أبي إسحاق الجعبري وغيره والوجه الثاني في الكافي. وقد كره ذلك الأهوازي وقال: رأيت من الشيوخ من يكره المد في ذلك فإذا طالبته في اللفظ قاله في الوقف بأدنى تمكين في اللفظ بخلاف ما يعبر به، وكذلك لم يرتضه الشاطبي: واختاره بعضهم لأصحاب الحدر والتخفيف ممن قصر المنفصل كأبي جعفر وأبي عمرو ويعقوب وقالون. قال الداني: وكنت أرى أبا علي شيخنا يأخذ به في مذاهبهم وحدثني به عن أحمد بن نصر. قلت: الصحيح جواز كل من الثلاثة لجميع القراء لغموم قاعدة الاعتداد بالعارض وعدمه عن الجميع إلا عند من أثبت تفاوت المراتب في اللازم فإنه يجوز فيه لكل ذي مرتبة في اللازم تلك المرتبة وما دونها للقاعدة المذكورة، ولا يجوز ما فوقها بحال كما سيأتي إيضاحه آخر الباب والله أعلم.

وبعضهم فرق بين عروض سكون الوقف وبين عروض سكون الإدغام الكبير لأبي عمرو فأجرى الثلاثة له في الوقف وخص الإدغام بالمد وألحقه باللازم كما فعل أبو شامة في باب المد والصواب أن سكون إدغام أبي عمرو عارض كالسكون في الوقف. والدليل على ذلك إجراء أحكام الوقف عليه من الإسكان والروم والإشمام كما تقدم. قال الإمام أبو

اسحاق ابراهيم بن عمر الجعبري: ولأبي عمرو في الإدغام إذا كان قبله حرف مد ثلاثة أوجه: القصر والتوسط والمد كالوقف ثم مثله وقال: نص عليها أبو العلاء. قال: والمفهوم من عبارة الناظم يعني الشاطبي في باب المد. قلت: أما ما وقفت عليه من كلام أبي العلاء فتقدم آخر باب الإدغام الكبير، وأما الشاطبي فنصه على كون الإدغام عارضاً وقد يفهم منه المد وغيره على أن الشاطبي لم يذكر في ساكن الوقف قصراً بل ذكر الوجهين وهما الطول والتوسط كما نص السخاوي في شرحه وهو أخير بكلام شيخه ومراده وهو الصواب في شرح كلامه لقوله بعد ذلك «وفي عين الوجهان» فإنه يريد الوجهين المتقدمين من الطول والتوسط بدليل قوله «والطول فضلاً». ولو أراد القصر لقال: والمد فضل. فمقتضى اختيار الشاطبي عدم القصر في ساكن الوقف فكذلك ساكن الإدغام الكبير عنده، إذ لا فرق بينهما عند من روى الإشارة في الإدغام ولذلك كان (والصفات صفاً) لحمزة ملحقاً باللام كما تقدم في أمثلتنا فلا يجوز له فيه إلا ما يجوز في (دابة) و(الحاقة) ولذلك لم يجز له فيه الروم كما نصوا عليه. فلا فرق حيثئذ بينه وبين ﴿أعدوني﴾ [الملل: ٣٦] له وليحقوق كما لا فرق لهما بينه وبين «لام». من (آلم) وكذلك حكم إدغام ﴿أنساب بينهم﴾ [المؤمنون: ١٠١] ونحوه لرويس و﴿أعدانسي﴾ [الأحقاق: ١٧] لهشام وسحو ذلك من ﴿تأمروني﴾ [الزمر: ٦٤] وتأت البري وغيره. أما أبو عمرو فإن من روى الإشارة عنه في الإدغام الكبير كصاحب التيسير والشاطبية والجمهور فإنه لا فرق بينه وبين الوقف ومهما كان مذهبه في الوقف فكذلك في الإدغام. إن مداً فمد، وإن قصراً فقصر. وكذلك لم نر أحداً منهم نص على المد في الإدغام إلا ويرى المد في الوقف كأبي العز وسبط الخياط وأبي الفضل الرازي والجاجاني وغيرهم، ولا نعلم أحداً منهم ذكر المد في الإدغام وهو يرى القصر في الوقف. وأما من لا يرى الإشارة في الإدغام فيحتمل أن يلحقه باللام لجريه مجراه لفظاً، ويحتمل أن يفرق بينهما من حيث إن هذا جائز وذاك واجب فإن ألحقه به وكان ممن يرى التفاوت في مراتب اللام كان مهراً وصاحب التجريد أخذ له فيه بمرتبته في اللام وهو الدنيا قولاً واحداً وإن كان ممن لا يرى التفاوت فيه كالهذلي أخذ له بالعليا إذ لا فرق بينه وبين غيره في ذلك، ولذلك نص الهذلي في الإدغام على المد فقط ولم يلحقه باللام بل أجراه مجرى الوقف والحكم فيه ما تقدم والله أعلم. والأوجه في ذلك أوجه اختيار لا أوجه اختلاف فبأي وجه قرأ أجزاءً والله أعلم. قلت: والاختيار هو الأول أخذاً بالمشهور وعملاً بما عليه الجمهور طرداً للقياس وموافقة لأكثر الناس.

(فإن قيل) لم ثبت حرف المد من الصلة وغيرها مع لقائه الساكن المدغم في تأت البري وغيرها حتى احتيج في ذلك إلى زيادة المد لالتقاء الساكنين وهلا حذف حرف المد على الأصل كما حذف في نحو (ومنهم الذين) (ويعلمه الله). (ولا الذين)؟

(فالجواب) أن الإدغام في ذلك طارئ على حرف المد فلم يحذف لأجله فهو مثل إدغام (دابة) و(الصاخة) فلم يحذف حرف المد خوفاً من الإجحاف باجتماع ادغام طارئ وحذف. وأما إدغام اللام في (الذين) و(الدار) ونحوه فأصل لازم وليس بطارئ على حرف المد فإنه كذلك أبداً كان قبله حرف مد أو لم يكن. فحذف حرف المد للساكن طرداً للقاعدة فلم يقرأ (ومنهم الذين) كما لم يثبت حرف المد في نحو ﴿قالوا اطيننا﴾ [النمل: ٤٧]. و ﴿ادخلا النار﴾ [التحريم: ١٠] وإلى هذا أشار الداني حيث قال في جامع البيان: وإذا وقع قبل التاء المشددة حرف مد ولين ألف أو واو نحو ﴿ولا تيمموا﴾ [البقرة: ٢٦٧]، و ﴿عنه تلهي﴾ [عبس: ١٠] وشبههما أثبت في اللفظ لكون التشديد عارضاً فلم يعتد به في حذفه وزيد في تمكينه لتمييز بذلك الساكنان أحدهما من الآخر ولا يلتقيا، وكذلك الحكم في (اثنا عشر) في قراءة من سكن العين نص أيضاً على ذلك في الجامع.

فصل

وأما ما وقع فيه حرف المد بعد الهمز نحو ما مثلنا به أولاً فإن لورش من طريق الأزرق مذهباً اختص به سواء كانت الهمزة في ذلك ثابتة عنده أو مغيرة في مذهبه. فالثابتة نحو (آمنوا) ونأى، وسوات، وأتيا، وإيلاف. ودعائي والمستهزئين. والنبيعين، وأتووا، ويؤوساً، والنبيؤن) والمغيرة له إما أن تكون بين بين وهو (ءامنتم) في «الأعراف» و«طه» و«الشعراء» و(ألهتنا)، (جاء آل) في «الحجر». (جاء آل فرعون) في «القمر». أو بالبدل وهو (هؤلاء آلهة) في «الأنبياء» (ومن السماء آية) في «الشعراء». أو بالنقل نحو: (الآخرة، الآن جئت، الإيمان الأولى. من آمن. بني آدم. ألفوا آباءهم. قل إي وربي. قد أوتيت) وشبه ذلك فإن ورشاً من طريق الأزرق مد ذلك كله على اختلاف بين أهل الأداء في ذلك فروى المد في جميع الباب أبو عبد الله بن سفيان صاحب الهادي وأبو محمد مكّي صاحب التبصرة وأبو عبد الله بن شريح صاحب الكافي، وأبو العباس المهدي صاحب الهداية وأبو الطاهر بن خلف صاحب العنوان، وأبو القاسم الهذلي وأبو الفضل الخزاعي وأبو الحسن الحصري وأبو القاسم بن الفحام صاحب التجريد، وأبو الحسن بن بليمة صاحب التلخيص وأبو علي الأهوازي، وأبو عمرو الداني من قراءته على أبي الفتح وخلف ابن خاقان وغيرهم من سائر المصريين والمغاربة زيادة المد في ذلك كله. ثم اختلفوا في

قدر هذه الزيادة فذهب الهذلي فيما رواه عن شيخه أبي عمرو إسماعيل بن راشد الحداد إلى الإشباع المفرط كما هو مذهبه عنه في المد المنفصل كما تقدم. قال: وهو قول محمد بن سفيان القروي وأبي الحسين يعني الخبازي عن أبي محمد المصري يعني عبد الرحمن بن يوسف أحد أصحاب ابن هلال. وذهب جمهور من ذكرنا إلى أنه الإشباع من غير إفراط وسوا بينه وبين ما تقدم على الهمزة وهو أيضاً ظاهر عبارة التبصرة والتجريد. وذهب الداني والأهوازي وابن بليمة وأبو علي الهراس فيما رواه عن ابن عدي إلى التوسط وهو اختيار أبي علي الحسن بن بليمة، وذكر أبو شامة أن مكياً ذكر كلاً من الإشباع والتوسط وذكر السخاوي عنه الإشباع فقط.

قلت: وقفت له على مؤلف انتصر فيه للمد في ذلك ورد على من رده. أحسن في ذلك وبالغ فيه. وعبارته في التبصرة تحتل الوجهين جميعاً وبالإشباع قرأت من طريقه. وذهب إلى القصر فيه أبو الحسن طاهر بن غلبون ورد في تذكرته على من روى المد وأخذ به وغلط أصحابه وبذلك قرأ الداني عليه. وذكره أيضاً ابن بليمة في تلخيصه وهو اختيار الشاطبي حسب ما نقله أبو شامة عن أبي الحسن السخاوي عنه. قال أبو شامة: وما قال به ابن غلبون هو الحق انتهى. وهو اختيار مكّي فيما حكاه عنه أبو عبد الله الفارسي وفيه نظر، وقد اختاره أبو إسحاق الجعبري وأثبت الثلاثة جميعاً أبو القاسم الصفراوي في إعلانه والشاطبي في قصيدته وضعف المد الطويل، والحق في ذلك أنه شاع وذاع وتلقته الأمة بالقبول فلا وجه لرده وإن كان غيره أولى منه والله أعلم. وقد انفق أصحاب المد في هذا الباب عن ورش على استثناء كلمة واحدة وأصلين مطردين فالكلمة (يؤاخذ) كيف وقعت نحو: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٥]، ﴿لَا تُوَاخِذَانَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ﴾ [النحل: ٦١] نص على استثنائها المهدوي وابن سفيان ومكي وابن شريح وكل من صرح بمد المغير بالبدل. وكون صاحب التيسير لم يذكره في التيسير فإنه اكتفى بذكره في غيره، وكان الشاطبي رحمه الله ظن بكونه لم يذكره في التيسير أنه داخل في الممدود لورش بمقتضى الإطلاق فقال: وبعضهم «يؤاخذكم» أي وبعض رواة المد قصر «يواخذ» وليس كذلك فإن رواة المد مجمعون على استثناء «يواخذ» فلا خلاف في قصره. قال الداني في إيجازه: أجمع أهل الأداء على ترك زيادة التمكن للألف في قوله (لا يواخذكم، ولا تواخذنا، ولا يواخذ) حيث وقع. قال: وكان ذلك عندهم من واخذت غير مهموز. وقال في المفردات: وكلهم لم يزد في تمكين الألف في قوله تعالى (لا يواخذكم الله) وبابه. وكذلك استثنائها في جامع البيان ولم يحك فيها خلافاً، وقال الاستاذ أبو عبد الله بن القصاع: وأجمعوا على ترك الزيادة للألف في «يواخذ» حيث وقع نص على ذلك

الداني ومكي وابن سفيان وابن شريح. قلت: وعدم استثنائه في التيسير إما لكونه من: (واخذ) كما ذكره في الايجاز فهو غير ممدود أو من أجل لزوم البدل له فهو كلزوم النقل في «تري» فلا حاجة إلى استثنائه واعتمد على نصوصه في غير التيسير والله أعلم.

وأما الأصلان المطردان فأحدهما أن يكون قبل الهمز ساكن صحيح وكلاهما من كلمة واحدة وهو (القرآن، والظمان، ومسؤلاً، ومدؤماً، ومسؤلون). واختلف في علة ذلك فقيل لأن إخفاء بعده، وقيل لتوهم النقل فكأن الهمزة معرضة للحذف. قلت: وظهر لي في علة ذلك أنه لما كانت الهمزة فيه محذوفة رسماً ترك زيادة المد فيه تنبيهاً على ذلك وهذه هي العلة الصحيحة في استثناء اسرائيل عند من استثنائها والله أعلم. فلو كان الساكن قبل الهمز حرف مد أو حرف لين كما تقدم في مثلنا، فهم عنه فيه على أصولهم المذكورة. وانفرد صاحب الكافي فلم يمد الواو بعد الهمزة في (الموودة) فخالف سائر أهل الأداء الراوين مدّ هذا الباب عن الأزرق. والثاني أن تكون الألف بعد الهمزة مبدلة من التنوين في الوقف نحو (دعاء. ونداء. وهزؤاً. وملجأ) لأنها غير لازمة فكان ثبوتها عارضاً وهذا أيضاً مما لا خلاف فيه، ثم اختلف رواية المد عن ورش في ثلاث كلم وأصل مطرد:

(فالأولى) من الكلم (اسرائيل) حيث وقعت، نص على استثنائها أبو عمرو الداني وأصحابه وتبعه على ذلك الشاطبي فلم يحك فيها خلافاً ووجه بطول الكلمة وكثرة دورها وثقلها بالعمجة مع أنها أكثر ما تجيء مع كلمة (بني) فتجتمع ثلاث مدات فاستثنى مد الياء تخفيفاً. ونص على تخفيفها ابن سفيان وأبو طاهر بن خلف وابن شريح وهو ظاهر عبارة مكي والأهوازي والخزاعي وأبي القاسم بن الفحام وأبي الحسن الحصري لأنهم لم يستثنوها.

(والثانية) (آلان) المستفهم بها في حرفي «يونس» ﴿الآن وقد كنتم به تستعجلون﴾ [الآية: ٥١] ﴿الآن وقد عصيت قبل﴾ [الآية: ٩١] أعني المد بعد اللام فنص على استثنائها ابن سفيان والمهدوي وابن شريح ولم يستثنها مكي في كتبه ولا الداني في تيسيره واستثنائها في الجامع ونص في غيرهما بخلاف فيها فقال في الايجاز والمفردات: إن بعض الرواة لم يزد في تمكينها وأجرى الخلاف فيها الشاطبي.

(والثالثة) (عاداً الأولى) في سورة «النجم» لم يستثنها صاحب التيسير فيه واستثنائها في جامعهم ونص على الخلاف في غيرهما كحرفي (آلان) في «يونس». ونص على استثنائها مكي وابن سفيان والمهدوي وابن شريح، وأما صاحب العنوان وصاحب الكامل

والأهوازي وأبو معشر وابن بليمة فلم يذكروا: (الآن). ولا ﴿عاداً الأولى﴾ [النجم: ٥٠] بل ولا نصوا على الهمز المغير في هذا الباب ولا تعرضوا له بمثال ولا غيره، وإنما ذكروا الهمز المحقق ومثلوا به. ولا شك أن ذلك يحتمل شيئين: أحدهما أن يكون ممدوداً على القاعدة الآتية آخر الباب لدخوله في الأصل الذي ذكره إذ تخفيف الهمز بالتاليين أو البدل أو النقل عارض والعارض لا يعتد به على ما سيأتي في القاعدة، والاحتمال الثاني أن يكون غير ممدود لعدم وجود همز محقق في اللفظ. والاحتمالان معمول بهما عندهم كما تمهد في القاعدة الآتية غير أن الاحتمال الثاني عندي أقوى في مذهب هؤلاء من حيث إنهم لم يذكروه ولم يمثلوا بشيء منه ولا استثنوا منه شيئاً حتى ولا مما أجمع على استثنائه وكثير منهم ذكر القصر فيما أجمع على مده من المتصل إذا وقع قبل الهمز المغير فهذا أولى. وأما صاحب التجريد فإنه نص على المد في المغير بالنقل في آخر باب النقل فقال: وكان ورش إذا نقل حركة الهمز التي بعدها حرف مد إلى الساكن قبلها أبقى المد على حاله قبل النقل انتهى. وقياس ذلك المغير بغير النقل بل هو أخرى والله أعلم. وكذلك الداني في التيسير وفي سائر كتبه لم ينص إلا على المغير بنقل أو بدل فقال: سواء كانت محققة - أي الهمزة - أو ألقى حركتها على ساكن قبلها أو أبدلت. ثم مثل بالنعين فلم ينص على المسهل بين بين ولا مثل به ولا تعرض البتة إليه فيحتمل أن يكون تركه ذكر هذا النوع لأنه لا يرى زيادة التمكين فيه، إذ لو جازت زيادة تمكينه لكان كالجمع بين أربع ألفات وهي الهمزة المحققة والمسهلة بين بين والألف، فلو مدها لكانت كأنها ألفان فيجتمع أربع ألفات، وبهذا علل ترك إدخال الألف بين الهمزتين في ذلك كما سيأتي في موضعه.

فإن قيل لو كان كذلك لذكره مع المستثنيات؟ فيمكن أن يجاب بأن ذلك غير لازم لأنه إنما استثنى ما هو من جنس ما قدر وذلك أنه لما نص على التمكين بعد الهمزة المحققة والمغيرة بالنقل أو بالبدل خاصة ثم استثنى ما بعد الهمزة المحققة فهذا استثناء من الجنس، فلو نص على استثناء ما بعد الهمزة المغيرة بين بين لكان استثناء من غير الجنس فلم يلزم ذلك، واستثناؤه ما بعد الهمزة المجتلية للابتداء استثناء من الجنس لأنها حيثئذ محققة. وكذلك من علمناه من صاحب الهداية والكافي والتبصرة وغيرهم لم يمثلوا بشيء من هذا النوع إلا أن إطلاقهم التسهيل قد يرجح إدخال نوع بين بين وإن لم يمثلوا به. وبالجملة فلا أعلم أحداً من متقدمي أئمتنا نص فيه بشيء. نعم عبارة الشاطبي صريحة بدخوله ولذلك مثل به شراح كلامه وهو الذي صح أداء وبه يؤخذ، على أنني لا أمنع إجراء الخلاف في الأنواع الثلاثة عملاً بظواهر عبارات من لم يذكرها، وهو القياس والله أعلم.

(تنبيه) إجراء الوجهين من المد وضده في المغير بالنقل إنما يتأتى حالة الوصل، أما حالة الابتداء إذا وقع بعد لام التعريف، فإن لم يعتد بالعارض فالوجهان في نحو (الآخرة، الإيمان، الأولى) جاريان. وإن اعتد بالعارض فالقصر ليس إلا نحو (الآخرة، الإيمان؛ الأولى) لقوة الاعتداد بالعارض في ذلك ولعدم تصادم الأصلين نص على ذلك أهل التحقيق من أئمتنا. قال مكّي في الكشف: إن ورشاً لا يمد (الأولى) وإن كان من مذهبه مد حرف المد بعد الهمز المغير لأن هذا وإن كان همزاً مغيراً إلا أنه قد اعتد بحركة اللام فكأن لا همز في الكلمة فلا مد انتهى. وأما الأصل المطرد الذي فيه الخلاف فهو حرف المد إذا وقع بعد همزة الوصل حالة الابتداء نحو (ليت بقرآن. إيتوني. أوتمن. إيدن لي) فنص على استثنائه. وترك الزيادة في مده أبو عمرو الداني في جميع كتبه وأبو معشر الطبري والشاطبي وغيرهم. ونص على الوجهين جميعاً من المد وتركه ابن سفيان وابن شريح ومكّي. وقال في التبصرة: وكلا الوجهين حسن وترك المد أقيس. ولم يذكره المهدي ولا ابن الفحاح ولا ابن بليمة ولا صاحب العنوان ولا الأهوازي فيحتمل مده لدخوله في القاعدة ولا يضر عدم التمثيل به ويحتمل ترك المد، وأن يكونوا استغنوا عن ذلك بما مثله من غيره وهو الأولى، فوجه المد وجود حرف مد بعد همزة محققة لفظاً وإن عرضت ابتداءً، ووجه القصر كون همزة الوصل عارضة والابتداء بها عارض فلم يعتد بالعارض، وهذا هو الأصح والله أعلم. وأما نحو ﴿رأى القمر﴾ [الانعام: ٧٧] و﴿رأى الشمس﴾ [الانعام: ٧٨] و﴿تراء الجمعان﴾ [الشعراء: ٦١] في الوقف فإنهم فيه على أصولهم المذكورة من الإشباع والتوسط والقصر لأن الألف من نفس الكلمة، وزهابها وصلاً عارض فلم يعتد به وهذا من المنصوص عليه، وأما ﴿ملة آبائي إبراهيم﴾ [الآية: ٣٨] في «يوسف» ﴿فلم يزدهم دعائي إلا﴾ [الآية: ٦] في «نوح» حالة الوقف ﴿وتقبل دعاء ربنا﴾ [الآية: ٤٠] في «إبراهيم» حالة الوصل فكذلك هم فيها على أصولهم ومذاهبهم عن ورش لأن الأصل في حرف المد من الأوليين الإسكان والفتح فيها عارض من أجل الهمز وكذلك حذف حرف المد في الثالثة عارض حالة الوصل اتباعاً للرسم. والأصل إثباتها فجرت فيها مذاهبهم على الأصل ولم يعتد فيها بالعارض وكان حكمها حكم من (وراء) في الحاليين وهذا مما لم أجد فيه نصاً لأحد بل قلته قياساً والعلم عند الله تبارك وتعالى. وكذلك أخذته أداء عن الشيوخ في (دعاء) في «إبراهيم» وينبغي أن لا يعمل بخلافه.

فصل

وأما السبب المعنوي فهو قصد المبالغة في النفي وهو سبب قوي مقصور عند

العرب وإن كان أضعف من السبب اللفظي عند القراء ومنه مد التعظيم في نحو (لا إله إلا الله، لا إله إلا هو، لا إله إلا أنت) وهو قد ورد عن أصحاب القصر في المنفصل لهذا المعنى. نص على ذلك أبو معشر الطبري وأبو القاسم الهذلي وابن مهران والجاجاني وغيرهم، وقرأت به من طريقهم واختاره، ويقال له أيضاً مد المبالغة. قال ابن مهران في كتاب المدات له: إنما سمي مد المبالغة لأنه طلب للمبالغة في نفي إلهية سوى الله سبحانه قال: وهذا معروف عند العرب لأنها تمد عند الدعاء وعند الاستغاثة وعند المبالغة في نفي شيء ويمدون ما لا أصل له بهذه العلة. قال: والذي له أصل أولى وأحرى. قلت: يشير إلى كونه اجتمع سببان وهما المبالغة ووجود الهمزة كما سيأتي والذي قاله في ذلك جيد ظاهر. وقد استحَب العلماء المحققون مد الصوت بلا إله إلا الله إشعاراً بما ذكرنا وبغيره. قال الشيخ محيي الدين النووي رحمه الله في الأذكار: ولهذا كان المذهب الصحيح المختار استحباب مد الذاكر قوله (لا إله إلا الله) لما ورد فيه من التدبير. قال: وأقوال السلف وأئمة الخلف في مد هذا مشهورة والله أعلم انتهى. قلت: وروينا في ذلك حديثين مرفوعين أحدهما عن ابن عمر: من قال (لا إله إلا الله) ومدَّ بها صوته أسكنه الله دار الجلال داراً سُمي بها نفسه فقال ذو الجلال والإكرام، ورزقه النظر إلى وجهه. والآخر عن أنس من قال (لا إله إلا الله) ومدَّها هدمت له أربعة آلاف ذنب. وكلاهما ضعيفان ولكنهما في فضائل الأعمال. وقد ورد مد المبالغة للنفي في (لا) التي للتبرئة في نحو ﴿لا ريب فيه﴾ [البقرة: ٢]، ﴿لا شية فيها﴾ [البقرة: ٧١]، ﴿لا مرد له﴾ [الروم: ٤٣]، ﴿لا جرم﴾ [هود: ٢٢] عن حمزة نص على ذلك له أبو طاهر بن سوار في «المستنير» ونص عليه أبو محمد سبط الخياط في «المبهبج» من رواية خلف عن سليم عنه ونص عليه أبو الحسن ابن فارس في كتابه «الجامع» عن محمد بن سعدان عن سليم. وقال أبو الفضل الخزاعي: قرأت به أداء من طريق خلف وابن سعدان وخلاد وابن جبير ورويم بن يزيد كلهم عن حمزة. قلت: وقدر المد في ذلك فيما قرأنا به وسط لا يبلغ الإشباع، وكذا نص عليه الأستاذ أبو عبد الله بن القصاع وذلك لضعف سببه عن سبب الهمز وقرأت بالمد أيضاً في (لا ريب) فقط من كتاب «الكفاية في القراءات الست» لحفص من طريق هبيرة عنه.

هذا ما يتعلق بالمد في حروف المد مستوفى إذ لا يجوز زيادة في حرف من حروف المد بغير سبب من الأسباب المذكورة. وقد انفرد أبو عبد الله بن شريح في الكافي بمد ما كان على حرفين في فواتح السور، فحكى عن رواية أهل المغرب عن ورش أنه كان يمد ذلك كله. واستثنى الراء من (الر، والم، والطاء والهاء من «طه»). قلت: وكأنهم نظروا إلى وجود الهمز مقدراً بحسب الأصل وذلك شاذ لا نأخذ به والله أعلم. وقد

اختلف في إلحاق حرفي اللين بها وهما الياء والواو المفتوح ما قبلهما فوردت زيادة المد فيهما بسببي الهمز والسكون إذا كانا قويين. وإنما اعتبر شرط المد فيهما مع ضعفه بتغير حركة ما قبله لأن فيهما شيئاً من الخفاء و شيئاً من المد وإن كانا أنقص في الرتبة مما في حروف المد، ولذلك جاز الإدغام في نحو (كيف فعل) بلا عسر ولم ينقل الحركة إليهما في الوقف في نحو: زيد. وعوف من نقل في نحو: بكر وعمرو. وتعاقبا مع حروف المد في الشعر قبل حرف الروي في نحو قول الشاعر:

تصفقها الرياح إذا جرينا - مع قوله - مخاريق بأيدي اللاعبينا

وقالوا في تصغير مدق وأصم. مديق وأصيم فجمعوا بين الساكنين وأجروهما مجرى حروف المد فلذلك حملا عليها وإن كانا دونها في الرتبة لقربهما منها، وسوغ زيادة المد فيهما سببية الهمز وقوة اتصاله بهما في كلمة وقوة سببية السكون، أما الهمز فإنه إذا وقع بعد حرفي اللين متصلاً من كلمة واحدة نحو (شيء) كيف وقع (وكهيئة. وسوءة. والسوء) فقد اختلف عن ورش من طريق الأزرق في إشباع المد في ذلك وتوسطه وغير ذلك فذهب إلى الإشباع فيه المهدوي وهو اختيار أبي الحسن الحصري وأحد الوجهين في الهادي والكافي والشاطبية ومحتمل في التجريد، وذهب إلى التوسط أبو محمد مكّي وأبو عمرو الداني وبه قرأ الداني على أبي القاسم خلف بن خاقان وأبي الفتح فارس بن أحمد وهو الوجه الثاني في الكافي والشاطبية وظاهر التجريد، وذكره أيضاً الحصري في قضيته مع اختياره الإشباع فقال:

وفي مد عين ثم شيء وسوءة خلاف جرى بين الأئمة في مصر
فقال أناس مده متوسط وقال أناس مفطر وبه أقرا

وأجمعوا على استثناء كلمتين من ذلك وهما (موثلاً). و(الموؤدة) فلم يزد أحد فيهما تمكيناً على ما فيهما من الصيغة. وانفرد صاحب التجريد بعد استثناء (موثلاً) فخالف سائر الرواة عن الأزرق. واختلفوا في تمكين واو (سوات) من (سواتهما. وسواتكم) فنص على استثنائها المهدوي في الهداية وابن سفيان في الهادي وابن شريح في الكافي وأبو محمد في التبصرة والجمهور، ولم يستثنها أبو عمرو الداني في التيسير ولا في سائر كتبه، وكذلك ذكر الأهوازي في كتابه الكبير، ونص على الخلاف فيها أبو القاسم الشاطبي وينبغي أن يكون الخلاف هو المد المتوسط والقصر فإني لا أعلم أحداً روى الإشباع في هذا الباب الا وهو يستثني (سوات) فعلى هذا لا يتأتى فيها لورش سوى أربعة أوجه وهي: قصر الواو مع الثلاثة في الهمزة طريق من قدمنا. والرابع التوسط فيها طريق الداني والله

تعالى أعلم. وقد نظمت ذلك في بيت وهو:

وسوّات قصر الواو والهمز ثلثا
ووسطهما فالكل أربعة فادر

وذهب آخرون إلى زيادة المد في (شيء) فقط كيف أتى مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً وقصر سائر الباب. وهذا مذهب أبي الحسن طاهر بن غلبون وأبي الطاهر صاحب العنوان وأبي القاسم الطرسوسي وأبي علي الحسن بن بليمة صاحب التلخيص وأبي الفضل الخزاعي وغيرهم. واختلف هؤلاء في قدر هذا المد فابن بليمة والخزاعي وابن غلبون يرون أنه التوسط وبه قرأ الداني عليه والطرسوسي وصاحب العنوان يريان أنه الإشباع وبه قرأت من طريقهما. واختلف أيضاً بعض الأئمة من المصريين والمغاربة في مد (شيء) كيف أتى عن حمزة. فذهب أبو الطيب بن غلبون وصاحب العنوان وأبو علي الحسن بن بليمة وغيرهم إلى مده وهو ظاهر نص أبي الحسن بن غلبون في التذكرة، وذهب الآخرون إلى أنه السكت دون المد، وعلى ذلك حمل الداني كلام ابن غلبون وبه قرأ عليه وبه أخذنا أيضاً. وقال في الكافي: إنه قرأ بالوجهين يعني من المد والسكت وهما أيضاً في التبصرة. والمراد بالمد عند من رواه من هؤلاء هو التوسط وبه قرأت من طرق من روى المد ولم يروه عنه إلا من روى السكت في غيره والله أعلم. وإذا وقع الهمز بعد حرف اللين منفصلاً فأجمعوا على ترك الزيادة نحو (خلوا إلى. وابني آدم) ولا فرق بينه وبين ما لا همز بعده نحو (عيناً. وهوناً) لا خلاف بينهم في ذلك لما سنذكره إلا ما جاء من نقل حركة الهمز في ذلك كما سيأتي في باب إن شاء الله تعالى. وأما السكون فهو على أقسام المد أيضاً لازم وعارض وكل منهما مشدد وغير مشدد. فاللازم غير المشدد حرف واحد وهو (ع) من فاتحة «مریم» و«الشورى» فاختلف أهل الأداء في إشباعها وفي توسطها وفي قصرها لكل من القراء، فمنهم من أجراها مجرى حرف المد فأشبع مدها لالتقاء الساكنين وهذا مذهب أبي بكر بن مجاهد وأبي الحسن علي بن محمد بن بشر الأنطاكي وأبي بكر الأذفوي واختيار أبي محمد مكّي وأبي القاسم الشاطبي وحكاه أبو عمرو الداني في جامعه عن بعض من ذكرنا وقال: هو قياس قول من روى عن ورش المد في (شيء. والسوء). وشبههما ذكره في الهداية عن ورش وحده يعني من طريق الأزرق، وكذا كان يأخذ ابن سفيان.

ومنهم من أخذ بالتوسط نظراً لفتح ما قبل ورعاية للجمع بين الساكنين وهذا مذهب أبي الطيب عبد المنعم بن غلبون وابنه أبي الحسن طاهر بن غلبون، وأبي الحسن علي بن سليمان الأنطاكي وأبي الطاهر صاحب العنوان وأبي الفتح بن شيطا وأبي علي صاحب

الروضة وغيرهم وهو قياس من روى عن ورش التوسط في (شيء) وبابه وهو الأقيس لغيره والأظهر وهو الوجه الثاني في جامع البيان وحرز الأمانى والتبصرة وغيرها وهو أحد الوجهين في كفاية أبي العز القلانسي عن الجميع وفي الكافي عن ورش وحده بخلاف، وهذان الوجهان مختاران لجميع القراء عند المصريين والمغاربة ومن تبعهم وأخذ بطريقهم.

ومنهم من أجراها مجرى الحروف الصحيحة فلم يزد في تمكينها على ما فيها وهذا مذهب أبي طاهر بن سوار وأبي محمد سبط الخياط وأبي العلاء الهمداني وهو الوجه الثاني عند أبي العز القلانسي واختيار متأخري العراقيين قاطبة، وهو الذي في الهداية والهادي والكافي لغير ورش وهو الوجه الثاني فيه لورش وقال: لم يكن أحد مدها إلا ورشاً باختلاف عنه. قلت: القصر في (عين) عن ورش من طريق الأزرق مما انفرد به ابن شريح وهو مما ينافي أصوله إلا عند من لا يرى مد حرف اللين قبل الهمز لأن سبب السكون أقوى من سبب الهمز والله أعلم. واللازم المشدد في حرفين (هاتين) في «القصص» (واللذين) في «فصلت» في قراءة ابن كثير بتشديد النون فيجزي له فيهما الثلاثة الأوجه المتقدمة على مذهب من تقدم وممن نص على أن المد فيهما كالمد في (الضالين). و(هذان) الحافظ أبو عمرو الداني في جامعه في باب المد وهو ظاهر التيسير ونص في سورة «النساء» من جامع البيان على الإشباع في (هذان) والتمكين فيهما وهو صريح في التوسط، ولم يذكر سائر المؤلفين فيهما إشباعاً ولا توسطاً فلذلك كان القصر فيهما مذهب الجمهور والله أعلم. وأما الساكن العارض غير المشدد فنحو (لليل). والميل. والميت. والحسنين. والخوف. والموت. والطول) حالة الوقف بالإسكان أو بالإشمام فيما يسوغ فيه فقد حكى فيه الشاطبي وغيره عن أئمة الأداء الثلاثة مذاهب وهي الإشباع والتوسط والقصر وهي أيضاً لورش من طريق الأزرق في غير ما الهمزة فيه متطرفة نحو (شيء، والسوء) فإن القصر يمتنع له في ذلك كما سيأتي، والإشباع فيه مذهب أبي الحسن علي ابن بشر وبعض من يأخذ بالتحقيق وإشباع التمطيط من المصريين وأضرابهم. والتوسط مذهب أكثر المحققين واختيار أبي عمرو الداني وبه كان يقريء أبو القاسم الشاطبي كما نص عليه أبو عبد الله بن القصاع عن الكمال الضرير عنه. قال الداني: المد في حال التمكين التوسط من غير إسراف وبه قرأت والقصر وهو مذهب الحذاق كأبي بكر الشذائي والحسن بن داود النقار وأبي الفتح بن شيطا وأبي محمد سبط الخياط وأبي علي المالكي وأبي عبد الله بن شريح وغيرهم، وأكثرهم حكى الإجماع على ذلك وأنها جارية مجرى الصحيح وبه كان يقريء الأستاذ أبو الجود والمصري كما نص عليه ابن القصاع عن الكمال الضرير عنه وهو قول النحويين أجمعين وقد نص على الثلاثة جميعاً الإمام أبو

قلت: والتحقيق في ذلك أن يقال: إن هذه الثلاثة الأوجه لا تسوغ إلا لمن ذهب إلى الإشباع في حروف المد من هذا الباب، وأما من ذهب إلى القصر فيها فلا يجوز له إلا القصر فقط، ومن ذهب إلى التوسط فيها فلا يسوغ له هنا إلا التوسط والقصر اعتد بالعارض أو لم يعتد ولا يسوغ له هنا إشباع فلذلك كان الأخذ به في هذا النوع قليلاً. والعارض المشدد نحو ﴿الليل لباساً﴾ [الفرقان: ٤٧] ﴿كيف فعل﴾ [الفيل: ١] ﴿الليل رأى﴾ [الانعام: ٧٦] ﴿بالخير لقضى﴾ [يونس: ١١] عند أبي عمرو في الإدغام الكبير وهذه الثلاثة الأوجه سائغة فيها كما تقدم أنفاً في العارض. والجمهور على القصر وممن نقل فيه المد والتوسط الأستاذ أبو عبد الله بن القصاع.

فصل

(في قواعد في هذا الباب مهمة)

تقدم أن شرط المد حرفه وأن سببه موجب؛

(فالشرط) قد يكون لازماً فيلزم في كل حال نحو: (أولئك. وقالوا آمناً. والحاقة). أو يرد على الأصل نحو (أمره إلى الله. بعضهم إلى بعض) (به إليكم). وقد يكون عارضاً فيأتي في بعض الأحوال نحو (ملجأ) حالة الوقف أو يجيء على غير الأصل نحو (أنتم) عند من فصل ونحو (أألد. أأنتم من. ومن السماء إلى) عند من أبدل الثانية وقد يكون ثابتاً فلا يتغير عن حالة السكون وقد يكون مغيراً نحو: (يضيء). و(سوء)، في وقف حمزة وهشام وقد يكون قوياً فتكون حركة ما قبله من جنسه وقد يكون ضعيفاً فيخالف حركة ما قبله من جنسه. وكذلك السبب قد يكون لازماً نحو (أتحاجوني) و(اسرائيل)، وقد يكون عارضاً نحو (والنجوم مسخرات)، حالة الإدغام والوقف (وأوتمن) حالة الابتداء. وقد يكون مغيراً نحو (آلم الله) حالة الوصل (وهؤلاء إن) حالة الوصل عند البري وأبي عمرو وحالة الوقف عند حمزة وقد يكون قوياً وقد يكون ضعيفاً. والقوة والضعف في السبب يتفاضل، فأقواه ما كان لفظياً ثم أقوى اللفظي ما كان ساكناً أو متصلاً وأقوى الساكن ما كان لازماً، وأضعفه ما كان عارضاً. وقد يتفاضل عنا بعضهم لزوماً وعروضاً فأقواه ما كان مدغماً كما تقدم ويتلو الساكن العارض ما كان منفصلاً ويتلوه ما تقدم الهمز فيه على حرف المد وهو أضعفها. وإنما قلنا اللفظي أقوى من المعنوي لإجماعهم عليه، وكان الساكن أقوى من الهمز لأن المد فيه يقوم مقام الحركة فلا يتمكن من النطق بالساكن بحقه إلا بالمد ولذلك اتفق

الجمهور على مده قدراً واحداً وكان أقوى من المتصل لذلك، وكان المتصل أقوى من المنفصل لإجماعهم على مده وإن اختلفوا في قدره ولاختلافهم في مد المنفصل وقصره، وكان المنفصل أقوى مما تقدم فيه الهمز لإجماع من اختلف في المد بعد الهمز على مد المنفصل، فمتى اجتمع الشرط والسبب مع اللزوم والقوة لزم المد ووجب إجماعاً. ومتى تخلف أحدهما أو اجتمعا ضعيفين أو غير الشرط أو عرض ولم يقو السبب امتنع المد إجماعاً. ومتى ضعف أحدهما أو عرض السبب أو غير جاز المد وعدمه على خلاف بينهم في ذلك كما سيأتي مفصلاً، ومتى اجتمع سببان عمل بأقواهما وألغى أضعفهما إجماعاً وهذا معنى قول الجعبري: إن القوي ينسخ حكم الضعيف. ويتخرج على هذه القواعد مسائل:

(الأولى): لا يجوز مد نحو (خلوا إلى، وابني آدم) كما تقدم وذلك لضعف الشرط باختلاف حركة ما قبله والسبب بالانفصال ويجوز مد نحو (سوءة. وهيئة) لورش من طريق الأزرق كما تقدم لقوة السبب بالاتصال كما يجوز مد: (عين وهذين) في الحالين ونحو: (الموت، والليل) وفقاً لقوة السبب بالسكون.

(الثانية) لا يجوز المد في وقف حمزة وهشام على نحو (وتذوقوا السوء). و(حتى تفيء) حالة النقل إن وقف بالسكون لتغير حرف المد بنقل حركة الهمزة إليه ولا يقال إنه إذ ذاك حرف مد قبل همز مغير. لأن الهمز لما زال حرك حرف المد ثم سكن حرف المد للوقف. وأما قول السخاوي وتقف على (المسيء) بإلقاء حركة الهمزة على الياء وحذف الهمزة ثم تسكن الياء للوقف ولا يسقط المد لأن الياء وإن زال سكونها فقد عاد إليها، فإن أراد المد الذي كان قبل النقل وهو الزيادة على المد الطبيعي فليس بجيد لأنه لا خلاف في إسقاطه، وإن أراد المد الذي هو الصفة اللازمة قد عاد إلى الياء بعد أن لم يكن حالة حركتها بالنقل فمسلم لأنه يصير مثل (هو، وهي) في الوقف من نحو قوله: (وهو بكل، وهي تجري) وكذا قوله في (ليسووا) والله أعلم.

(الثالثة) لا يجوز عن ورش من طريق الأزرق مد نحو (ألد، أمتتم من. وجاء أجلهم. والسماء إلى. وأولياء أولئك) حالة إبدال الهمزة الثانية حرف مد كما يجوز له مد نحو (أمنوا، وإيمان وأوتي) لعروض حرف المد بالإبدال وضعف السبب لتقدمه على الشرط وقيل للتكافؤ وذلك أن إبداله على غير الأصل من حيث إنه على غير قياس والمد أيضاً غير الأصل فكافئاً القصر الذي هو الأصل البديل الذي هو غير الأصل فلم يمد ويرد على هذا طرداً نحو (ملجأ) فإن إبدال ألفه على الأصل وقصره لإجماع ويرد عليه عكساً نحو

(أأنذرتهم، وجاء أمرنا) فإن إبدال ألفه على غير الأصل ومده إجماع فالأولى أن يقال إن منع مده من ضعف سببه ليدخل نحو (ملجأ) لضعف السبب. ويخرج نحو: (أأنذرتهم) لقوته. واختلف في نحو (أأنتم، وأينا، وأأنزل) في مذهب من أدخل بين الهمزتين ألفاً من الألف فيها مفخمة جيء بها للفصل بين الهمزتين لثقل اجتماعهما، فذهب بعضهم إلى الاعتداد بها لقوة سببية الهمز ووقوعه بعد حرف المد من كلمة فصار من باب المتصل وإن كانت عارضة كما اعتد بها من أبدل ومد لسببية السكون، وهذا مذهب جماعة منهم أبو عبد الله بن شريح نص عليه في الكافي فقال في باب المد: فإن قيل إن هشاماً إذا استفهم وأدخل بين الهمزتين ألفاً يمد الألف التي بعد الهمزة قيل إنما يمد من أجل الهمزة الثانية فهو (كخائفين) ونحوه. وقال في باب الهمزتين من كلمة: إن قالون وأبا عمرو وهشاماً يدخلون بينهما ألفاً فيمدون وهو ظاهر كلام التيسير في مسألة (ها أنتم) حيث قال: ومن جعلها - يعني الهاء - مبدلة وكان ممن يفصل بالألف زاد في التمكين سواء حقق الهمزة أو لينها وصرح بذلك في جامع البيان كما سيأتي مبيناً عند ذكرها في باب الهمز المفرد إن شاء الله. وقال الأستاذ المحقق أبو محمد عبد الواحد بن محمد بن أبي السداد المالقي في شرح التيسير من باب الهمزتين من كلمة عند قوله وقالون وهشام وأبو عمرو يدخلونها أي الألف قال: فعلى هذا يلزم المد بين المحققة والمليئة إلا أن مد هشام أطول ومد السوسي أقصر ومد قالون والدوري أوسط وكله من قبيل المد المتصل. قلت: إنما جعل مد السوسي أقصر لأنه يذهب إلى ظاهر كلام التيسير من جعل مراتب المتصل خمسة والدنيا منها لمن قصر المنفصل كما قدمنا وبزيادة المد قرأت من طريق الكافي في ذلك كله والله تعالى أعلم.

وذهب الجمهور إلى عدم الاعتداد بهذه الألف لعارضها ولضعف سببية الهمز عند السكون وهو مذهب العراقيين كافة وجمهور المصريين والشاميين والمغاربة وعمامة أهل الأداء، وحكى بعضهم الإجماع على ذلك. قال الاستاذ أبو بكر بن مهران فيما حكاه عنه أبو الفخر حامد بن حسنويه الجاجاني في كتابه «حلية القراء» عند ذكره أقسام المد: أما مد الحجز ففي مثل قوله (أأنذرتهم، وأؤنبعثكم، وأإذا) وأشباه ذلك قال: وإنما سمي مد الحجز لأنه أدخل بين الهمزتين حاجزاً وذلك أن العرب تستثقل الجمع بين الهمزتين فتدخل بينهما مدة تكون حاجزة بينهما ومبعدة لإحداهما عن الأخرى. قال: ومقداره ألف تامة بالإجماع لأن الحجز يحصل بهذا القدر ولا حاجة إلى الزيادة انتهى. وهو الذي يظهر من جهة النظر لأن المد إنما جيء به زيادة على حرف المد الثابت بياناً له وخوفاً من سقوطه لخفائه واستعانة على النطق بالهمز بعده لصعوبته، وإنما جيء بهذه الألف زائدة بين الهمزتين فصلاً

بينهما واستعانة على الإتيان بالثانية فزيادتها هنا كزيادة المد في حرف المد ثم فلا يحتاج إلى زيادة أخرى وهذا هو الأولى بالقياس والأداء والله تعالى أعلم.

(الرابعة) يجوز المد وعدمه لعروض السبب ويقوى بحسب قوته ويضعف بحسب ضعفه فالمد في نحو: (نستعين، ويؤمنون) وفقاً عند من اعتد بسكونه أقوى منه في نحو (إيدن، وأوتن) ابتداء عند من اعتد بهمزه لضعف سبب تقدم الهمز عن سكون الوقف ولذلك كان الأصح إجراء الثلاثة في الأول دون الثاني كما تقدم ومن ثم جرت الثلاثة له ولغيره في الوقف على (إيت) حالة الابتداء لقوة سبب السكون على سبب الهمز المتقدم والله أعلم.

(الخامسة) يجوز المد وعدمه إذا غير سبب المد عن صفة التي من أجلها كان المد سواء كان السبب همزاً أو سكوناً، وسواء كان تغير الهمز بين بين أو بالإبدال أو بالنقل أو بالحذف كما سيأتي في الهمزتين من كلمتين. ووقف حمزة وهشام وقراءة أبي جعفر وغير ذلك فالمد لعدم الاعتداد بالعارض الذي آل إليه اللفظ واستصحاب حاله فيما كان أولاً وتنزيل السبب المغير كالثابت والمعدوم كالملفوظ والقصر اعتداداً بما عرض له من التغير والاعتبار بما صار إليه اللفظ والمذهبان قويان والنظران صحيحان مشهوران معمول بهما نصاً وأداء، قرأت بهداً جميعاً والأول أرجح عند جماعة من الأئمة كأبي عمرو الداني وابن شريح وأبي العز القلانسي والشاطبي وغيرهم، وحجتهم أن من مد عامل الأصل ومن قصر عامل اللفظ ومعاملة الأصل أوجه وأقيس وهذا اختيار الجعبري. والتحقيق في ذلك أن يقال إن الأولى فيما ذهب بالتغير اعتباراً هو الثاني وفيما بقي له أثر يدل عليه هو الأول ترجيحاً للموجود على المعدوم فقد حكى أبو بكر الداغوني عن أحمد بن جبير عن أصحابه عن نافع في الهمزتين المتفتحتين نحو ﴿السما أن تقع﴾ [الحج: ٦٥] قال: يهمزون ولا يطولون (السماء) ولا يهمزونها وهذا نص منه على القصر من أجل الحذف وهو عين ما قلناه والله أعلم. ومما يدل على صحة ما ذكرناه ترجيح المد على القصر لأبي جعفر في قراءته (إسرايل) ونحوه بالتليين لوجود أثر الهمزة ومنع المد في (شركاي) ونحوه في رواية من حذف الهمز عن البيزي لذهاب الهمزة، وقد يعارض استصحاب الحكم مانع آخر فيترجح الاعتداد بالعارض أو يمتنع البتة ولذلك يستثني جماعة ممن لم يعتد بالعارض لورش من طريق الأزرق (الآن) في موضعي «يونس» لعارض غلبة التخفيف بالنقل ولذلك خص نافع نقلها من أجل توالي الهمزات فأشبهت اللازم، وقيل لثقل الجمع بين المدين فلم يعتد بالثانية لحصول الثقل بها. واستثنى الجمهور منهم (عاداً الأولى) لغلبة التغير وتنزيله

بالإدغام منزلة اللازم، وأجمعوا على استثناء (يوأخذ) للزوم البدل ولذلك لم يجز في الابتداء بنحو (الإيمان، الأولى، الآن) سوى القصر لغلبة الاعتداد بالعارض كما قدمنا.

(تنبيه): لا يجوز بهذه القاعدة إلا المد على استصحاب الحكم أو القصر على الاعتداد بالعارض، ولا يجوز التوسط إلا برواية ولا نعلمها، والفرق بين عروض الموجب وتغييره واضح سيأتي في التنبيه العاشر والله أعلم. ويتخرج على ما قلناه فروع:

(الأول): إذا قريء لأبي عمرو ومن وافقه على نحو (هؤلاء إن كنتم صادقين) بحذف إحدى الهمزتين في وجه قصر المنفصل وقدر حذف الأولى فيها على مذهب الجمهور فالقصر فيها لانفصاله مع وجهي المد والقصر في (أولاء إن كنتم) لعروض الحذف وللاعتداد بالعارض فإذا قريء في وجه مد المنفصل فالمد في (ها) مع المد في (أولاء إن) وجهاً واحداً ولا يجوز المد في (ها) مع قصر (أولاء إن) لأن (أولاء) لا يخلو من أن يقدر متصلاً أو منفصلاً فإن قدر منفصلاً مد مع مد (ها) أو قصر مع قصرها وإن قدر متصلاً مد مع قصر (ها) فلا وجه حينئذ لمد (ها) المتفق على انفصاله وقصر (أولاء) المختلف في اتصاله ويكون جميع ما فيها ثلاثة أوجه فحسب.

(الثاني): إذا قريء في هذا ونحوه لقالون ومن وافقه بتسهيل الأولى فالأربعة الأوجه المذكورة جائزة فمع قصر (ها) المد. والقصر في (أولاء) ومع مد (ها) كذلك استصحاباً للأصل أو اعتداداً بالعارض إلا أن المد في (ها) مع القصر في (أولاء) يضعف باعتبار أن سبب الاتصال ولو تغير أقوى من الانفصال لإجماع من رأى قصر المنفصل على جواز مد المتصل وإن غير سببه دون العكس والله أعلم.

(الثالث): إذ قريء (هاتم هؤلاء) لأبي عمرو وقالون وقدر أن (ها) في (هاتم) للتنبيه فمن مد المنفصل عنهما جاز له في (هاتم) وجهان لتغير الهمز ومن قصره فلا يجوز له إلا القصر فيهما ولا يجوز مد (ها) من هاتم وقصر (ها) من (هؤلاء) إذ لا وجه له والله أعلم وسيأتي ذلك.

(الرابع): إذا قريء لحمزة وهشام في أحد وجهيه نحو: (هم السفهاء، ومن السماء) وفقاً في وجه الروم جاز المد والقصر على القاعدة، وإذا قريء بالبدل وقدر حذف المبدل فالمد على المرجوح والقصر على الأرجح من أجل الحذف وتظهر فائدة هذا الخلاف في نحو (هؤلاء) إذا وقف عليها بالزوم لحمزة وسهلت الهمزة الأولى لتوسطها بعد الألف جاز في الألفين المد والقصر معاً لتغير الهمزتين بعد حرفي المد ولا يجوز مد أحدهما وقصر

الآخر من أجل التركيب وإن وقف بالبدل وقدر الحذف كما تقدم جاز في الف (ها) الوجهان مع قصر ألف (أولاء) على الأرجح لبقاء أثر التغير في الأولى وذهابه في الثانية وجاز مذهما وقصرهما كما جاز في وجه الروم على وجه التفرقة بين ما بقي أثره وذهب والله تعالى أعلم، وسيأتي بيان ذلك بحقه في باب وقف حمزة وهشام على الهمز.

(الخامس): لو وقف على زكريا لهشام في وجه التخفيف جاز حالة البدل والمد والقصر جرياً على القاعدة فلو وقف عليه لحمزة لم يجوز له سوى القصر للزوم التخفيف لغة ولذلك لم يجوز لورش في نحو (تري) سوى القصر.

(السادس): لا يمتنع بعموم القاعدة المذكورة لإجراء المد والقصر في حرف المد بعد الهمز المغير في مذهب ورش من طريق الأزرق بل القصر ظاهر عبارة صاحب العنوان والكامل والتلخيص والوجيز، ولذلك لم يستثن أحد منهم ما أجمع على استثنائه من ذلك نحو (يؤاخذ) ولا ما اختلف فيه من (الآن، وعاداً الأولى) ولا مثل أحد منهم بشيء من المغير ولا تعرضوا له ولم ينصوا إلا على الهمز المحقق ولا مثلوا إلا به كما تقدم، وهذا صريح أو كالصريح في الاعتداد بالعارض وله وجه قوي وهو ضعف سبب المد بالتقدم وضعفه بالتغير. وتظهر فائدة الخلاف في ذلك في نحو (من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر) فمن لم يعتد بالعارض في (الآخر) ساوى بين آمنا وبين الآخر مداً وتوسطاً وقصراً، ومن اعتد به مداً توسط في (آمنا) وقصر في الآخر. ولكن العمل على عدم الاعتداد بالعارض في الباب كله سوى ما استثنى من ذلك فيما تقدم وبه قرأت وبه أخذ ولا أمنع الاعتداد بالعارض خصوصاً من طرق من ذكرت والله أعلم.

(السابع): (الآن) في موضعي «يونس» إذا قرئ لنافع وأبي جعفر وجه إبدال همزة الوصل ألفاً ونقل حركة الهمزة بعد اللام إليها جاز لهما في هذه الألف المبدلة المد باعتبار استصحاب حكم المد للساكن والقصر باعتبار الاعتداد بالعارض على القاعدة المذكورة. فإن وقف لهما عليها جاز مع كل واحد من هذين الوجهين في الألف التي بعد اللام ما يجوز لكون الوقف وهو المد والتوسط والقصر، وهذه الثلاثة يجوز أيضاً لحمزة في حال وقفه بالنقل. وأما ورش من طريق الأزرق فله حكم آخر من حيث وقوع كل من الألفين بعد الهمز إلا أن الهمزة الأولى محققة والثانية مغيرة بالنقل. وقد اختلف في إبدال همزة الوصل التي نشأت عنها الألف الأولى وفي تسهيلها بين بين، فمنهم من رأى إبدالها لازماً، ومنهم من رآه جائزاً، ومنهم من رأى تسهيلها لازماً، ومنهم من رآه جائزاً وسيأتي تحقيقه في باب الهمزتين من كلمة فعلى القول بلزوم البدل يلتحق بباب المد الواقع بعد همز

ويصير حكمها حكم (آمن) فيجري فيها للأزرق المد والتوسط والقصر، وعلى القول الآخر بجواز البدل يلتحق باب (آندرتهم، وآلد) للأزرق عن ورش فيجري فيها حكم الاعتداد بالعارض فيقصر مثل (آلد) وعدم الاعتداد به فيمد (كآندرتهم) ولا يكون من باب (آمن) وشبهه فلذلك لا يجري فيها على هذا التقدير توسط. وتظهر فائدة هذين التقديرين في الألف الأخرى فإذا قرئ بالمد في الأولى جاز في الثانية ثلاثة وهي المد والتوسط والقصر؛ فالمد على تقدير عدم الاعتداد بالعارض فيها وعلى تقدير لزوم البدل في الأولى وعلى تقدير جوازه فيها إن لم يعتد بالعارض. وهذا في التبصرة لمكي وفي الشاطبية ويحتمل لصاحب التجريد والتوسط في الثانية مع مد الأولى بهذين التقديرين المذكورين وهو في التيسير والشاطبية والقصر في الثانية مع مد الأولى، وعلى تقدير الاعتداد بالعارض في الثانية وعلى تقدير لزوم البدل في الأولى ولا يحسن أن يكون على تقدير عدم الاعتداد بالعارض فيها لتصادم المذهبين، وهذا الوجه في الهداية والكافي وفي الشاطبية أيضاً، ويحتمل لصاحب تلخيص العبارات والتجريد والوجيز. وإذا قرئ بالتوسط في الأولى جاز في الثانية وجهان وهما التوسط والقصر، ويمتنع المد فيها من أجل التركيب فتوسط الأولى على تقدير لزوم البدل، وتوسط الثانية على تقدير عدم الاعتداد بالعارض فيها، وهذا الوجه طريق أبي القاسم خلف بن خاقان وهو أيضاً في التيسير ويخرج من الشاطبية. ويظهر من تلخيص العبارات والوجيز وقصر الثانية على تقدير الاعتداد بالعارض فيها وعلى تقدير لزوم البدل في الأولى وهو في جامع البيان ويخرج من الشاطبية، ويحتمل من تلخيص ابن بليمة والوجيز. وإذا قرئ بقصر الأولى جاز في الثانية القصر ليس إلا لأن قصر الأولى إما أن يكون على تقدير لزوم البدل فيكون على مذهب من لم ير المد بعد الهمز كطاهر بن غلبون. فعدم جوازه في الثانية من باب أولى، وإما أن يكون على تقدير جواز البدل والاعتداد معه بالعارض كظاهر ما يخرج من الشاطبية فحينئذ يكون الاعتداد بالعارض في الثانية أولى وأحرى فيمتنع إذاً مع قصر الأولى مد الثانية وتوسطها، فخذ تحرير هذه المسألة بجميع أوجهها وطرقها وتقديراتها وما يجوز وما يمتنع فلست تراه في غير ما ذكرت لك. ولي فيها إملاء قديم لم أبلغ فيه هذا التحقيق ولغيري عليها أيضاً كلام مفرد بها فلا يعول على خلاف ما ذكرت هنا (والحق أحق أن يتبع) وقد نظمت هذه الستة الأوجه التي لا يجوز غيرها على مذهب من أبدل فقلت:

لأزرق في «الآن» ستة أوجه على وجه إبدال لدى وصله تجري

فمدّ وثلث ثانياً ثم وسطن به وبقصر ثم بالقصر مع قصر

وقولي «لدى وصله» قيد ليعلم أن وقفه ليس كذلك فإن هذه الأوجه الثلاثة الممتنعة حالة الوصل تجوز لكل من نقل في حالة الوقف كما تقدم وقولي على وجه إبدال ليعلم أن هذه الستة لا تكون إلا على وجه إبدال همزة الوصل ألفاً. أما على وجه تسهيلها فيظهر لها ثلاثة أوجه في الألف الثانية: (المد) وهو ظاهر كلام الشاطبي وكلام الهذلي، ويحتمله كتاب «العنوان». (والتوسط) طريق أبي الفتح فارس وهو في التيسير وظاهر كلام الشاطبي أيضاً. (والقصر) وهو غريب في طريق الأزرق لأن أبا الحسن طاهر ابن غلبون وابن بليمة اللذين رويا عنه القصر في باب آمن مذهبهما في همزة الوصل الإبدال لا التسهيل ولكنه ظاهر من كلام الشاطبي مخرج من اختياره ويحتمل احتمالاً قوياً من العنوان: نعم هو طريق الأصبهاني عن ورش وهو أيضاً لقالون وأبي جعفر والله تعالى أعلم.

(الثامن): إذ قريء (آلم)، بالوصل جاز لكل من القراء في الياء من (ميم) المد والقصر باعتبار استصحاب حكم المد والاعتداد بالعارض على القاعدة المذكورة، وكذلك يجوز لورش ومن وافقه عن النقل في ﴿آلم. أحسب﴾ [العنكبوت: ١، ٢] الوجهان المذكوران بالقاعدة المذكورة. وممن نص على ترك المد إسماعيل بن عبد الله النخاس ومحمد بن عمر بن خيرون القيرواني عن أصحابهما عن ورش. وقال الحافظ أبو عمرو الداني: والوجهان جيدان. وممن نص على الوجهين أيضاً أبو محمد مكّي وأبو العباس المهدي. وقال الأستاذ أبو الحسن طاهر بن غلبون في التذكرة: وكلا القولين حسن غير أنني بغير مد قرأت فيهما وبه أخذت. قلت: إنما رجح القصر من أجل أن الساكن ذهب بالحركة، وأما قول أبي عبد الله الفاسي ولو أخذ بالتوسط في ذلك مراعاة لجانبي اللفظ والحكم لكان وجهاً فإنه تفقه وقياس لا يساعده نقل وسيأتي علة منعه والفرق في التنبيه العاشر قريباً والله أعلم.

(التاسع) إذا قريء لورش بإبدال الهمزة الثانية من المتفتحتين من كلمتين حرف مد وحرك ما بعد الحرف المبدل بحركة عارضة وصلاً إما لالتقاء الساكنين نحو ﴿لستن كأحد من النساء إن اتقيتن﴾ [الأحزاب: ٣٢] أو بإلقاء الحركة نحو ﴿على البغا إن أردن﴾ [النور: ٣٣] و ﴿للنبي إن أراد﴾ [الأحزاب: ٥٠] جاز القصر إن اعتد بحركة الثاني فيصير مثل ﴿في السما إله﴾ [الزخرف: ٨٤] و جاز المد إن لم يعتد بها فيصير مثل (هؤلاء إن كنتم) وذلك على القاعدة المذكورة.

(العاشر) تقدم التنبيه على أنه لا يجوز التوسط فيما تغير سبب المد فيه على القاعدة المذكورة ويجوز فيما تغير سبب القصر نحو ﴿نستعين﴾ [الفاتحة: ٤] في الوقف وإن كان كل منهما على الاعتداد بالعارض فيهما وعدمه. والفرق بينهما أن المد في الأول هو

الأصل ثم عرض التغيير في السبب. والأصل أن لا يعتد بالعارض فمد على الأصل وحيث اعتد بالعارض قصر إذا كان القصر ضد المد والقصر لا يتفاوت. وأما القصر في الثاني فإنه هو الأصل عدماً للاعتداد بالعارض فهو كالممد في الأول، ثم عرض سبب المد، وحيث اعتد بالعارض مد وإن كان ضد المد للقصر إلا أنه يتفاوت طولاً وتوسطاً فأمكن التفاوت فيه واطردت في ذلك القاعدة والله أعلم.

(المسألة السادسة) في العمل بأقوى السببين وفيه فروع:

(الأول) إذا قرئ قوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩] و﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦] و﴿لَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٣] لحمزة في مذهب من روى المد للمبالغة عنه فإنه يجتمع في ذلك السبب اللفظي والمعنوي، واللفظي أقوى كما تقدم، فيمد له فيه مدناً مشبعاً على أصله في المد لأجل الهمزة كما يمد (بما أنزل) ويلغي المعنوي فلا يقرأ فيه بالتوسط له كما لا يقرأ (لا ريب فيه) و(لا جرم) و(لا عوج)، وشبهه إعمالاً للأقوى وإلغاء للأضعف.

(الثاني): إذا وقف على نحو (يشاء) و(تفيء) و(السوء) بالسكون لا يجوز فيه القصر عن أحد وإن كان ساكناً للوقف، وكذا لا يجوز التوسط وفقاً لمن مذهبه الإشباع وصلماً بل يجوز عكسه وهو الإشباع وفقاً لمن مذهبه التوسط وصلماً إعمالاً للسبب الأصلي دون السبب العارض؛ فلو وقف القاريء لأبي عمرو مثلاً على (السماء) بالسكون فإن لم يعتد بالعارض كان مثله في حالة الوصل ويكون كمن وقف له على (الكتاب، والحساب) بالقصر حالة السكون وإن اعتد بالعارض زيد في ذلك إلى الإشباع ويكون كمن وقف بزيادة المد في الكتاب والحساب؛ ولو وقف مثلاً عليه لورش لم يجز له غير الإشباع ولا يجوز له ما دون ذلك من توسط أو قصر ولم يكن ذلك من سكون الوقف لأن سبب المد لم يتغير ولم يعرض حالة الوقف بل ازداد قوة إلى قوته بسكون الوقف ولم يجز لورش من طريق الأزرق في الوقف على شيء إلا المد والتوسط ويمتنع له القصر ويجوز لغيره كما تقدم والله أعلم.

(الثالث): إذا وقف لورش من طريق الأزرق على نحو (يستهنون، ومتكفين. والمآب) فمن روى عنه المد وصلماً وقف كذلك سواء اعتد بالعارض أو لم يعتد، ومن روى التوسط وصلماً وقف به إن لم يعتد بالعارض، وبالمد إن اعتد به كما تقدم. ومن روى القصر كأبي الحسن بن غلبون وأبي علي الحسن بن بليمة وقف كذلك إذا لم يعتد بالعارض وبالتوسط أو الإشباع إن اعتد به وتقدم.

(الرابع) إذا قرئ له أيضاً نحو ﴿رَأَى أَيَدِيهِمْ﴾ [هود: ٧٠] ﴿وَجَاؤَا آبَاهُمْ﴾ [يوسف: ١٦] و ﴿السَّوْءَى أَنْ كَذَّبُوا﴾ [الروم: ١٠] وصلأ مد وجهاً واحداً مشبهاً عملاً بأقوى السببين وهو المد لأجل الهمز بعد حرف المد في (أيديهم، وأباهم. وأن كذبوا) فإن وقف على (رأى وجاؤا. والسوءى) جازت الثلاثة الأوجه بسبب تقدم الهمز على حرف المد وذهاب سببية الهمز بعده وكذلك لا يجوز له في نحو (برأء. وأمين البيت) إلا الإشباع وجهاً واحداً في الحالين تغليباً لأقوى السببين وهو الهمز والسكون بعد حرف المد وألغى الأضعف وهو تقدم الهمز عليه.

(الخامس) إذا وقف على المشدد بالسكون نحو (صواف. ودواب. وتبشرون) عند من شدد النون. وكذلك (اللذان: واللذين. وهاتين) فمقتضى إطلاقهم لا فرق في قدر هذا المد وفقاً ووصلأ ولو قيل بزيادته في الوقف على قدره في الوصل لم يكن بعيداً فقد قال كثير منهم بزيادة ما شدد على غير المشدد وزادوا مد (لام) من (آلم) على مد (ميم) من أجل التشديد فهذا أولى لاجتماع ثلاثة سواكن. وقد ذهب الداني إلى الوقف بالتخفيف في هذا النوع من أجل اجتماع هذه السواكن ما لم يكن أحدها ألفاً. وفرق بين الألف وغيرها وهو مما لم يقل به أحد غيره وسيأتي ذكر ذلك في موضعه في آخر باب الوقف.

باب في الهمزتين المجتمعتين من كلمة

وتأتي الأولى منهما همزة زائدة للاستفهام ولغيره ولا تكون إلا متحركة ولا تكون همزة الاستفهام إلا مفتوحة، وتأتي الثانية منها متحركة وساكنة فالمتحركة همزة قطع، وهمزة وصل. فأما همزة القطع المتحركة بعد همزة الاستفهام فتأتي على ثلاثة أقسام: مفتوحة، ومكسورة، ومضمومة. فالمفتوحة على ضربين: ضرب اتفقوا على قراءته بالاستفهام، وضرب اختلفوا فيه.

فالضرب الأول المتفق عليه يأتي بعده ساكن ومتحرك. فالساكن يكون صحيحاً وحرف مد. أما الذي بعد ساكن صحيح من المتفق عليه فهو عشر كلم في ثمانية عشر موضعاً وهي: (أأنذرتهم) في «البقرة» و«يس» و«أنتم» في «البقرة» و«الفرقان». وأربعة مواضع في «الواقعة». وموضع في «النازعات» و«أسلمتم» في «آل عمران» و«أقرتم» فيها أيضاً. و«أنت» في «المائدة» و«الأنبياء» و«آرباب» في «يوسف» و«أسجد» في «الإسراء». و«أشكر» في «النمل» و«أأخذ» في «يش» و«أأشققتم» في «المجادلة». فاختلّفوا في تخفيف الثانية منها وتحقيقها وإدخال ألف بينهما، فسهلها بين الهمزة والألف ابن كثير

وأبو عمرو وأبو جعفر وقالون ورويس والأصبهاني عن ورش واختلف عن الأزرق عنه وعن هشام. أما الأزرق فأبدلها عنه ألفاً خالصة صاحب التيسير وابن سفيان والمهدوي ومكي وابن الفحام وابن الباذش وغيرهم. قال الداني: وهو قول عامة المصريين عنه. وسهلها عنه بين بين صاحب العنوان وشيخه الطرسوسي وأبو الحسن طاهر بن غلبون وأبو علي الحسن ابن بليمة وأبو علي الأهوازي وغيرهم. وذكر الوجهين جميعاً ابن شريح والشاطبي والصفراوي وغيرهم. فعلى قول رواة البدل يمد مشبعاً لالتقاء الساكنين كما تقدم. وأما هشام فروى عنه الحلواني من طريق ابن عبدان تسهيلها بين بين وهو الذي في التيسير والكافي والعنوان والمجتبى والقاصد والإعلان وتلخيص العبارات وروضة المعدل وكفاية أبي العز من الطريق المذكورة، وهو أيضاً عن الحلواني من غير الطريق المذكورة في التبصرة والهادي والهداية والإرشاد والتذكرة لابن غلبون والمستنير والمبهج وغاية أبي العلاء والتجريد من قراءته على عبد الباقي وهو رواية الأخفش عن هشام.

وروى الحلواني عنه أيضاً من طريق أبي عبد الله الجمال تحقيقها وهو الذي في تلخيص أبي معشر وروضة أبي علي البغدادي والتجريد وسبعة ابن مجاهد، وكذلك روى الداجوني من مشهور طرقه عن أصحابه عن هشام وهي رواية إبراهيم بن عباد عن هشام، وبذلك قرأ الباقر وهم الكوفيون وروح وابن ذكوان إلا أن الصوري من جميع طرقه عنه سهل الثانية من (أسجد) في «الإسراء». ولم يذكر في ذلك المبهج. وانفرد في التجريد بتسهيلها لهشام بكمال أي من طريقي الحلواني والداجوني بتحقيقها لابن ذكوان بكمال أي من طريقي الأخفش والصوري فخالف سائر المؤلفين وواقفه في الروضة عن هشام وهو من طريق الداجوني وانفرد هبة الله المفسر عن الداجوني بتسهيل (أنذرتهم) في الموضوعين، وانفرد الهذلي عن ابن عبدان بتحقيق الباب كله والله أعلم. وفصل بين الهمزتين بألف أبو عمرو وأبو جعفر وقالون. واختلف عن هشام فروى عنه الحلواني من جميع طرقه الفصل كذلك. وروى الداجوني عن أصحابه عنه بغير فصل وبذلك قرأ الباقر ممن حقق الثانية أو سهلها. وانفرد هبة الله المفسر عن الداجوني عن هشام بالفصل كرواية الحلواني عنه. وانفرد به الداجوني عن هشام في: (أسجد) وكذلك انفرد به أبو الطيب بن غلبون والخزاعي عن الأزرق عن ورش قال ابن الباذش. وليس بمعروف. قلت: وأحسبه وهماً والله أعلم.

وبقي حرف واحد يلحق بهذا الباب في قراءة أبي جعفر وهو (أن ذكرتم). في «يس» يقرؤه بفتح الهمزة الثانية كما سنذكره إن شاء الله تعالى في موضعه فهو على أصله

في التسهيل وإدخال ألف بينهما والله أعلم. وأما الذي بعده متحرك من المتفق على الاستفهام فيه فهو حرفان أحدهما (ألد) في «هود». والآخر (أمتم) في «الملك». وقد اختلفوا في تسهيل الثانية منهما وإبدالها وتحقيقتها وإدخال الألف بينهما على أصولهم المتقدمة إلا أن رواة الإبدال عن الأزرق عن ورش لم يمدوا على الألف المبدلة ولم يزدوا على ما فيها من المد من أجل عدم السبب كما تقدم مبيناً في باب المد. وخالف قنبل في حرف الملك أصله فأبدل الهمزة الأولى منهما وأوا لضم راء (النشور) قبلها. واختلف عنه في الهمزة الثانية فسهلها عنه ابن مجاهد على أصله وحققها ابن شيبوذ. هذا في حالة الوصل، وأما إذا ابتداء فإنه يحقق الأولى ويسهل الثانية على أصله والله أعلم. وأما الذي بعده حرف مد فموضع واحد وهو (ألتهتا) في «الزخرف» فاختلف في تحقيق الهمزة الثانية منه وفي تسهيلها بين ورش فقراً بتحقيقها الكوفيون وروح وسهلها الباقون ولم يدخل أحد بينهما ألفاً لثلاثاً يصير اللفظ في تقدير أربع ألفات: الأولى همزة الاستفهام، والثانية الألف الفاصلة، والثالثة همزة القطع، والرابعة المبدلة من الهمزة الساكنة، وذلك إفراط في التطويل، وخروج عن كلام العرب. وكذلك لم يبد أحد ممن روى إبدال الثانية في نحو (أنذرتهم) عن الأزرق عن ورش بل اتفق أصحاب الأزرق قاطبة على تسهيلها بين ورش لما يلزم من التباس الاستفهام بالخبر باجتماع الألفين وحذف إحداهما. قال ابن الباذش في الإقناع: ومن أخذ لورش في: (أنذرتهم) بالبدل لم يأخذ هنا إلا بين بين. قلت: وكذلك لم يذكر الداني وابن سفيان والمهدوي وابن شريح ومكي وابن الفحاح وغيرهم فيها سوى بين بين. وذكر الداني في غير التيسير أن أبا بكر الأذفوي ذكر البدل فيها وفيما كان مثلها عن ورش في كتابه الاستغناء على أصله في نحو (أنذرتهم). وشبهه. قال الأذفوي: لم يمدنا هنا لاجتماع الألف المبدلة من همزة القطع مع الألف المبدلة من همزة الوصل لثلاثاً يلتقي ساكنان. قال: ويشبع المد ليدل بذلك أن مخرجها مخرج الاستفهام دون الخبر. قلت: وهذا مما انفرد به وخالف فيه سائر الناس وهو ضعيف قياساً ورواية، ومصادم المذهب ورش نفسه، وذلك أنه إذا كان المد من أجل الاستفهام فلم نره يجيز المد في نحو (آمن الرسول) ويخرجه بذلك عن الخبر إلى الاستفهام. والعجب أن بعض شراح الشاطبية يجيز ذلك ويجيز فيه أيضاً الثلاثة الأوجه التي في نحو (أفكا آلهة) فليت شعري ماذا يكون الفرق بينهما؟ وكذلك الحكم في (أمتم) في الثلاثة كما سيأتي.

والضرب الثاني المختلف فيه بين الاستفهام والخبر يأتي بعد همزة القطع فيه ساكن صحيح وحرف مد ولم يقع بعده متحرك. فالذي بعده ساكن صحيح أربعة مواضع.

(أولها) ﴿أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ﴾ [٧٣] في «آل عمران» فكلهم قراء بهمزة واحدة على

الخبر إلا ابن كثير فإنه قرأه بهمزتين على الاستفهام وهو في تسهيل الهمزة الثانية على أصله من غير فصل بألف.

(ثانيها): ﴿اعجمي وعربي﴾ [٤٤] في «فصلت» رواه بهمزة واحدة على الخبر قبل هشام ورويس باختلاف عنهم. أما قبل فرواه عنه بالخبر ابن مجاهد من طريق صالح بن محمد، وكذا رواه عن ابن مجاهد طلحة بن محمد الشاهد والشذائي والمطوعي والشنبوذي وابن أبي بلال وبكار من طريق النهرواني وهي رواية ابن شوذب عن قبل، ورواه عنه بهمزتين على الاستفهام ابن شنبوذ والسامري عن ابن مجاهد والله أعلم. وأما هشام فرواه عنه بالخبر الحلواني من طريق ابن عبدان وهو طريق صاحب التجريد عن أبي عبد الله الجمال عن الحلواني، وكذا رواه صاحب المبهج عن الداجوني عن أصحابه عنه، ورواه عنه بالاستفهام الجمال عن الحلواني من جميع طرقه إلا من طريق التجريد، وكذلك الداجوني إلا من طريق المبهج والله أعلم. وأما رويس فرواه عنه بالخبر أبو بكر التمار من طريق أبي الطيب البغدادي ورواه عنه بالاستفهام من طريق النخاس وابن مقسم والجوهري وكذلك قرأ الباقر. وحقق الهمزة الثانية منهما حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر وروح. وانفرد هبة الله المفسر بذلك عن الداجوني. والباقر ممن قرأ بالاستفهام بالتسهيل وهم على أصولهم المذكورة من البدل وبين وإدخال الألف وعدمه إلا أن ابن ذكوان نص له جمهور المغاربة وبعض العراقيين على إدخال الألف فيها بين الهمزتين، وسيأتي تحقيق ذلك في (أن كان).

(ثالثها): ﴿أذهبتم طيباتكم﴾ [٢٠] في سورة «الأحقاف» قرأه بهمزة واحدة على الخبر نافع وأبو عمرو والكوفيون والباقرن بهمزتين على الاستفهام وهم ابن كثير وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب وهم على أصولهم المذكورة من التسهيل والتحقيق والفصل وعدمه إلا أن الداجوني عن هشام من طريق النهرواني يسهل الثانية ولا يفصل، والمفسر يحقق ويفصل. وذكر الحافظ أبو العلاء في غايته أن الصوري عن ابن ذكوان يخير بين تحقيق الهمزتين معاً بلا فصل وبين تحقيق الأولى وتلين الثانية مع الفصل.

(رابعها): ﴿إن كان ذا مال﴾ [١٤] في سورة «ن». فقرأ بهمزة واحدة على الخبر نافع وابن كثير وأبو عمرو والكسائي وخلف وحفص وقرأه الباقرن بهمزتين على الاستفهام وهم ابن عامر وحمزة وأبو جعفر ويعقوب وأبو بكر. وحقق الهمزتين منهم حمزة وأبو بكر وروح وانفرد بذلك المفسر عن الداجوني على أصله في ذلك وفي الفصل. وحقق الأولى وسهل الثانية ابن عامر وأبو جعفر ورويس، وفصل بينهما بألف أبو جعفر والحلواني عن

هشام. واختلف في ذلك عن ابن ذكوان في هذا الموضوع وفي حرف فصلت فنص له على الفصل فيهما أبو محمد مكّي وابن شريح وابن سفيان والمهدوي وأبو الطيب بن غلبون وغيرهم، وكذلك ذكر الحافظ أبو العلاء عن ابن الأحرم والصورى ورد ذلك الحافظ أبو عمرو الداني فقال في التيسير: ليس ذلك بمستقيم من طريق النظر ولا صحيح من جهة القياس، وذلك أن ابن ذكوان لما لم يفصل بهذه الألف بين الهمزتين في حال تحقيقهما مع ثقل اجتماعهما علم أن فصله بها بينهما في حال تسهيله إحداهما مع خفة ذلك غير صحيح في مذهبه على أن الأخفش قد قال في كتابه عنه بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية ولم يذكر فصلاً في الموضوعين فاتضح ما قلناه. قال: وهذا من الأشياء اللطيفة التي لا يميزها ولا يعرف حقائقها الا المطلعون بمذاهب الأئمة المختصون بالفهم الفائق والدراية الكاملة انتهى، وبسط القول في بيان ذلك في جامعه. وقال الاستاذ أبو جعفر بن الباذش في الإقناع: فأما ابن ذكوان فقد اختلف الشيوخ في الأخذ له فكان عثمان بن سعيد يعني الداني يأخذ له بغير فصل كابن كثير. قال: وكذلك روى لنا أبو القاسم رحمه الله عن الملنجي عن أبي علي البغدادي. وكذلك قال محمد بن ابراهيم أبو عبد الله القيس يعني ابن عيسون الأندلسي صاحب ابن اشته قال: وهؤلاء الثلاثة علماء بتأويل نصوص من تقدم حفاظ. وكان أبو محمد مكّي بن أبي طالب يأخذ له بالفصل بينهما بألف وعلى ذلك أبو الطيب وأصحابه وهو الذي تعطيه نصوص الأئمة من أهل الأداء ابن مجاهد والنقاش وابن شنبوذ وابن عبد الرزاق وأبي الطيب التائب وأبي طاهر بن أبي هاشم وابن اشته والشذائي وأبي الفضل الخزاعي وأبي الحسن الدارقطني وأبي علي الأهوازي وجماعة كثيرة من متقدم ومتأخر قالوا كلهم بهمهز ومده.

(قلت): وليس نص من يقول بهمهز ومده يعطي الفصل أو يدل عليه. ومن نظر كلام الأئمة متقدمهم ومتأخرهم علم أنهم لا يريدون بذلك إلا بين بين ليس إلا، فقول الداني أقرب إلى النص وأصح في القياس «نعم» قول الحسن بن حبيب صاحب الأخفش أقرب إلى قول مكّي وأصحابه فإنه قال في كتابه عن ابن ذكوان عن يحيى أنه قرأ (أعجمي) بمدة مطولة كما قال ذو الرمة: أن توهمت من خرقاء منزلة، قال فقال (أن) بهمزة طويلة انتهى. فهذا يدل على ما قاله مكّي ولا يمنع ما قاله الداني لأن الوزن يقوم بهما. وكلهم ينشده بالتسهيل ويستدل له به والوزن لا يقوم بالبدل، وقد نص على ترك الفصل لابن ذكوان غير من ذكرت ممن هو أعرف بدلائل النصوص كابن شيطا وابن سوار وأبي العز وأبي علي المالكي وابن الفحام والصقلي وغيرهم. وقد قرأت له بكل من الوجهين، والأمر في ذلك قريب. والله أعلم. وأما الذي بعده حرف مد واختلف فيه

استفهماً وخبراً فكلمة واحدة وقعت في ثلاثة مواضع وهي ﴿أأمنتم﴾ [٧٦] في «الاعراف» قوله تعالى ﴿قال آمنتم به﴾ [٧١] وفي «طه»، و«الشعراء» ﴿قال آمنتم له﴾ [٤٩] فقرأ الثلاثة بالاخبار: حفص ورويس والأصبهاني عن ورش، وانفرد بذلك الخزاعي عن الشذائي عن النخاس عن الأزرق عن ورش فخالف سائر الرواة والطرق عن الأزرق واختلف عن قنبل في حرف «طه» فرواه عنه بالإخبار ابن مجاهد. ورواه ابن شنبوذ بالاستفهام وبذلك قرأ الباقر الثلاثة. وحقق في الثانية الثلاثة منهم حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر وروح، واختلف عن هشام فرواها عنه الداجوني من طريق الشذائي كذلك بالتحقيق ورواها عنه الحلواني والداجوني من طريق زيد بين بين، وبذلك قرأ الباقر وهم: أبو عمرو وأبو جعفر وقالون وورش من طريق الأزرق والبيزي وابن ذكوان. وأما قنبل فإنه وافقهم على التسهيل في «الشعراء» وكذلك في «طه» من طريق ابن شنبوذ وأبدل بكماله الهمزة الأولى من «الأعراف» بعد ضمه نون فرعون وأوأ خالصة حالة الوصل كما فعل في (النشور وأأمنتم) واختلف عنه في الهمزة الثانية كذلك فسهلها عنه ابن مجاهد. وحقها مفتوحة ابن شنبوذ فإذا ابتدأ حقق الهمزة الأولى وسهل الثانية بين بين من غير خلاف ولم يدخل أحد بين الهمزتين في واحد من الثلاثة ألفاً كما تقدم في (أللهتنا) وكذلك لم يبدل الثانية ألفاً عن الأزرق عن ورش كما تقدم ذلك في (أللهتنا) إذ لا فرق بينهما ولذلك لم يذكر في التيسير لورش سوى التسهيل وأجراه مجرى قالون وأبي عمرو وغيرهما من المسهلين. وأما ما حكاها في الإيجاز وغيره من إبدال الثانية لورش فهو وجه قال به بعض من أبدلها في (أأندرتهم) ونحوه وليس بسديد لما بيناه في (أللهتنا) فيما تقدم إذ لا فرق بينهما. ولعل ذلك وهم من بعضهم حيث رأى بعض الرواة عن ورش يقرؤها بالخبر وظن أن ذلك على وجه البديل ثم حذف إحدى الألفين وليس كذلك بل هي رواية الأصبهاني عن أصحابه عن ورش ورواية أحمد بن صالح ويونس بن عبد الأعلى وأبي الأزهر كلهم عن ورش يقرؤها بهمزة واحدة على الخبر كحفص، فمن كان من هؤلاء يروي المد لما بعد الهمز يد ذلك فيكون مثل (آمنوا وعمالوا) لا أنه بالاستفهام وأبدل وحذف والله أعلم.

فهذا جميع أنواع همزة القطع وأحكامها مفتوحة مع همزة الاستفهام اتفاقاً واختلافاً.

وأما الهمزة المكسورة فتأتي أيضاً متفقاً عليه بالاستفهام ومختلفاً فيه.

فالضرب الأول المتفق عليه سبع كلم في ثلاثة عشر موضعاً وهي: (أينكم) في «الأنعام» و«النمل» و«فصلت» و«وَأَيْنَ لَنَا لَا جَرَاءُ» [٤٩] في «الشعراء» (وَأَلِه) في خمسة مواضع: «النمل» ﴿أَيْنَا لَتَارْكُوا﴾ [٣٦] و «أَيْنِكَ لَمَنْ» [٥٢] و «أَيْفَكَ» [٨٦] ثلاثها

في الصفات (أيذا متنا) في «ق».

واختلفوا في تسهيل الثانية منهما وتحقيقها وإدخال ألف بينهما فسهلها بين أي بين الهمزة والياء نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ورويس وحققها الكوفيون وابن عامر وروح، واختلف عن رويس في حرف «الأنعام» وعن هشام في حرف «فصلت» أما حرف «الأنعام» وهو ﴿أَيْتَكُمْ لِتَشْهَدُونَ﴾ [١٩] فروى أبو الطيب عن رويس تحقيقه خلافاً لأصله ونص أبو العلاء في غايته على التخيير فيه له بين التسهيل والتحقيق. وأما حرف «فصلت» وهو ﴿أَيْتَكُمْ لِتَكْفُرُونَ﴾ [٩] فجمهور المغاربة عن هشام على التسهيل خلافاً لأصله. وممن نص له على التسهيل وجهاً واحداً صاحب التيسير والكافي والهداية والتبصرة وتلخيص العبارات وابنا غلبون وصاحب المبهج وصاحب العنوان وكل من روى تسهيله فصل بألف قبله كما سيأتي. وجمهور العراقيين عنه على التحقيق وممن نص عليه وجهاً واحداً على أصله ولم يذكر عنه فيه تسهلاً ابن شيطا وابن سوار وابن فارس وأبو العز وأبو علي البغدادي وابن الفحام والحافظ أبو العلاء. ونص على الخلاف فيه خاصة أبو القاسم الشاطبي والصفراوي ومن قبلهما الحافظ أبو عمرو الداني في جامع البيان. وفصل بين الهمزتين بألف في جميع الباب أبو عمرو وأبو جعفر وقالون واختلف عن هشام فروى عنه الفصل في الجميع الحلواني من طريق ابن عبدان من طريق صاحب التيسير من قراءته على أبي الفتح، ومن طريق أبي العز صاحب الكفاية ومن طريق أبي عبد الله الجمال عن الحلواني وهو الذي في التجريد عنه وهو المشهور عن الحلواني عند جمهور العراقيين كابن سوار وابن فارس وأبي علي البغدادي وابن شيطا وغيرهم. وهي طريق الشذائي عن الداجوني كما هو في المبهج وغيره وعليه نص الداني عن الداجوني وبه قطع الحافظ أبو العلاء من طريقي الحلواني والداجوني وهو أحد الوجهين في الشاطبية. وروى عنه القصر وهو ترك الفصل في الباب كله الداجوني عند جمهور العراقيين وغيرهم كصاحب المستنير والتذكار والجامع والروضة والتجريد والكفاية الكبرى وغيرهم وهو الصحيح من طريق زيد عنه وهو الذي في المبهج من طريق الجمال عن الحلواني، وذهب آخرون عن هشام إلى التفصيل ففصلوا بالألف في سبعة مواضع وتركوا الفصل في الآخر ففصلوا مما تقدم في أربعة مواضع وهي: ﴿أَيْنَ لَنَا﴾ [٤٩] في «الشعراء» و﴿أَيْتُكَ﴾ [٥٢] و﴿أَيْفُكَا﴾ [٨٦] في «الصفات» و﴿أَيْتَكُمْ﴾ [٩] في «فصلت» وهو الذي في الهداية والهادي والكافي وتلخيص والتبصرة والعنوان، وهو الوجه الثاني في الشاطبية وبه قرأ الداني على أبي الحسن، وسيأتي بقية ما فصلوا فيه في الضرب الثاني. ومما يلحق بهذا الباب من المتفق عليه بالاستفهام قوله تعالى في «العنكبوت» ﴿أَلَيْسَ لَنَا نَارٌ مِنَ الرَّجَالِ﴾ [٢٨] وفي «الواقعة» ﴿أَلَيْسَ لَنَا﴾ [٤٧]

أجمعوا على قراءتهما بالاستفهام وهما من المكرر كما سيأتي. وكذلك قوله ﴿إِنْ ذَكَرْتُمْ﴾ [١٩] في «يس». أجمعوا على قراءته بالاستفهام إلا أن أبا جعفر قرأ بفتح الهمزة الثانية فيلحق بضرب الهمزة المفتوحة كما تقدم. والباقون يكسرونها فيلحق عندهم بهذا الضرب. وهم في هذه الثلاثة الأحرف على أصولهم المذكورة تحقيقاً وتسهيلاً وفصلاً إلا أن أصحاب التفصيل عن هشام يفصلون بين الهمزتين في حرفي «العنكبوت» و«الواقعة» ولا يفصلون في حرف «يس» والله أعلم.

والضرب الثاني المختلف فيه بين الاستفهام والخبر على قسمين:

قسم مفرد تجيء الهمزتان فيه وليس بعدهما مثلهما. وقسم مكرر تجيء الهمزتان وبعدهما مثلهما.

فالقسم الأول خمسة أحرف (أي نكم لتأتون الرجال، أين لنا لأجرًا) وكلاهما في «الأعراف» ﴿أَيْتِكَ لَأَنْتَ يَوْسُفُ﴾ [٩٠] في «يوسف» ﴿أَيْذَا مَا مَت﴾ [٦٦] في «مريم» ﴿أَيْنَا لِمَغْرَمُونَ﴾ [٦٦] في «الواقعة» أما (انكم لتأتون) في «الأعراف» فقرأه بهمزة واحدة على الخير نافع وأبو جعفر وحفص. والباقون بهمزتين على الاستفهام وهم على أصولهم المذكورة تسهيلاً وتحقيقاً وفصلاً. وأما (أين لنا لأجرًا) فقرأه على الخير نافع وابن كثير وأبو جعفر وحفص والباقون على الاستفهام، وهم على أصولهم وهما من المواضع السبعة اللاتي يفصل فيها عن الحلواني عن هشام أصحاب التفصيل وأما (أيتك لأنت يوسف) فقرأه بهمزة واحدة على الخير ابن كثير وأبو جعفر والباقون بهمزتين على الاستفهام وهم على أصولهم. وأما (أيذا ما مت) فاختلف فيه عن ابن ذكوان فرواه عنه بهمزة واحدة على الخبر الصوري من جميع طرقه غير الشذائي عنه وهو الذي عليه جمهور العراقيين من طريقه. وابن الأخرم عن الأخفش عنه من طريق التبصرة والهداية والهادي وتلخيص العبارات والكافي وابن غلبون وجمهور المغاربة وبه قرأ الداني على شيخه أبي الفتح فارس وأبي الحسن طاهر. ورواه عنه النقاش عن الأخفش عنه بهمزتين على الاستفهام وذلك من جميع طرقه من المغاربة والمصريين والشاميين والعراقيين والشذائي عن الصوري عنه وهو الذي في التجريد والمبتهج والكمال وغاية ابن مهران. والوجهان جميعاً عنه في الشاطبية والإعلان وظاهر التيسير. ونص عليهما في المفردات وجامع البيان، وبالاستفهام قرأ الداني على عبد العزيز الفارسي. وبذلك قرأ الباقر، وهم على أصولهم تحقيقاً وتسهيلاً وفصلاً. وهذا الحرف تنمة السبعة التي يفصل فيها لهشام من طريق الحلواني أصحاب التفصيل. وأما (أيتنا لمغرمون) فرواه بهمزتين على الاستفهام أبو بكر، وقرأه الباقر بهمزة على الخبر.

والقسم الثاني وهو المكرر من الاستفهامين نحو (أيذا. أيثا) وجملته أحد عشر موضعاً من تسع سور: في «الرعد» ﴿أيذا كنا تراباً أئنا لفي خلق جديد﴾ [٥] وفي «الاسراء» موضعان ﴿أيذا كنا عظماً ورفاتاً، أئنا لمبعوثون﴾ [٩٨، ٤٩] وفي «المؤمنون» ﴿أيذا متا وكنا تراباً وعظماً أئنا لمبعوثون﴾ [٨٢] وفي «النمل» ﴿أيذا كنا تراباً وآبأونا أئنا لمخرجون﴾ [٦٧] وفي «العنكبوت» ﴿أيثكم لتأتون الفاحشة ما سبقكم بها من أحد من العالمين أئنا لرجال﴾ [٢٨] وفي «الم سجدة» ﴿أيذا ضللنا في الأرض أئنا لفي﴾ [١٠] وفي «الصفات» موضعان الأول ﴿أيذا متا وكنا تراباً وعظماً أئنا لمبعوثون﴾ [١٦] والثاني ﴿أيذا متا وكنا تراباً وعظماً أئنا لمدينون﴾ [٥٣] وفي «الواقعة» ﴿أيذا متا وكنا تراباً وعظماً أئنا لمبعوثون﴾ [٤٧] وفي «النازعات» ﴿أئنا لمردودون في الحافرة أيذا كنا عظماً نخرة﴾ [١١، ١٠] فتصير بحكم التكرير اثنين وعشرين حرفاً. فاختلّفوا في الإخبار بالأول منهما والاستفهام في الثاني وعكسه والاستفهام فيهما فقرأ ابن عامر وأبو جعفر بالإخبار في الأول والاستفهام في الثاني من موضع «الرعد» وموضعي «الاسراء» وفي «المؤمنون» و«السجدة»، والثاني من «الصفات». وقرأ نافع والكسائي ويعقوب في هذه المواضع الستة بالاستفهام في الأول والإخبار في الثاني. وقرأ الباقر بالاستفهام فيهما. وأما موضع «النمل» فقرأه نافع وأبو جعفر بالإخبار في الأول والاستفهام في الثاني. وقرأه ابن عامر والكسائي بالاستفهام في الأول والإخبار في الثاني مع زيادة نون فيه فيقولان (أيثا لمخرجون) وقرأ الباقر بالاستفهام فيهما. وانفرد سبط الخياط في المبهج عن الكارزيني عن النخاس عن رويس بالإخبار في الأول والاستفهام في الثاني كقراءة نافع وأبي جعفر فخالف سائر الرواة عن رويس، وأما موضع العنكبوت فقرأ نافع وأبو جعفر وابن كثير وابن عامر ويعقوب وحفص بالإخبار في الأول. وقرأ الباقر بالاستفهام وهم أبو عمرو وحمزة والكسائي وخلف وأبو بكر. وأجمعوا على الاستفهام في الثاني. وأما الموضع الأول من «الصفات» فقرأه ابن عامر بالإخبار في الأول والاستفهام في الثاني وقرأه نافع والكسائي وأبو جعفر ويعقوب بالاستفهام في الأول والإخبار في الثاني، وقرأه الباقر بالاستفهام فيهما. وأما موضع «الواقعة» فقرأه أيضاً نافع والكسائي وأبو جعفر ويعقوب بالاستفهام في الأول والإخبار في الثاني، وقرأه الباقر بالاستفهام في الأول، وأما موضع «النازعات» فقرأه أبو جعفر بالإخبار في الأول والاستفهام في الثاني. وقرأه نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب بالاستفهام في الأول والإخبار في الثاني. وقرأه الباقر بالاستفهام فيهما. وكل من استفهم في حرف من هذه الاثنتين والعشرين فإنه في ذلك على أصله من التحقيق والتسهيل وإدخال الألف إلا أن أكثر الطرق عن هشام على

الفصل بالألف في هذا الباب أعني الاستفهامين وبذلك قطع له صاحب التيسير والشاطبية وسائر المغاربة وأكثر المشاركة كابن شيطا وابن سوار وأبي العز والهمداني وغيرهم. وذهب آخرون إلى إجراء الخلاف عنه في ذلك كما هو مذهبه في سائر هذا الضرب منهم الأستاذ أبو محمد سبط الخياط وأبو القاسم الهذلي وأبو القاسم الصفراوي وغيرهم وهو الظاهر قياساً والله أعلم.

وأما الهمزة المضمومة فلم تأت إلا بعد همزة الاستفهام. وأتت في ثلاثة مواضع متفق عليها. وواحد مختلف فيه فالمواضع المتفق عليها في «آل عمران» ﴿قُلْ أُوْنِبِكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكُمْ﴾ [١٥] وفي «ص» ﴿أَنْزَلْ عَلَيْهِ الذِّكْرَ﴾ [٨] وفي «القمر» ﴿أَلْقَى الذِّكْرَ عَلَيْهِ﴾ [٢٥]. فسهل الهمزة الثانية فيها نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ورويس وحققها الباقون، وفصل بينهما بألف أبو جعفر، واختلف عن أبي عمرو وقالون وهشام، أما أبو عمرو فروى عنه الفصل أبو عمرو الداني في جامع البيان، وقواه بالقياس وبنصوص الرواة عنه أبي عمرو وأبي شعيب وأبي حمدون وأبي خلاد وأبي الفتح الموصلي ومحمد ابن شجاع وغيرهم حيث قالوا عن اليزيدي عن أبي عمرو إنه كان يهزم الاستفهام همزة واحدة ممدودة، قالوا: ولذلك كان يفعل بكل همزتين التقتا فيصيرهما واحدة ويمد إحداهما مثل (أيذا)، و(أله)، و(أيتكم) و(أنتم) وشبهه، قال الداني: فهذا يوجب أن يمد إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة مضمومة إذا لم يستنوا ذلك وجعلوا المد سائغاً في الاستفهام كله وإن لم يدرجوا شيئاً من ذلك في التمثيل فالقياس فيه جار والمد فيه مطرد انتهى. وقد نص على الفصل للدوري عنه من طريق ابن فرح أبو القاسم الصفراوي، وللوسوسي من طريق ابن حبش وابن سوار وأبو العز وصاحب التجريد وغير واحد والوجهان للوسوسي أيضاً في الكافي والتبصرة وقطع به للوسوسي ابن بليمة وأبو العلاء الحافظ، وروى القصر عن أبي عمرو جمهور أهل الأداء من العراقيين والمغاربة وغيرهم ولم يذكر في التيسير غيره. وذكر عنه الوجهين جميعاً أبو العباس المهدي وأبو الكرم الشهرزوري والشاطبي والصفراوي أيضاً، وأما قالون فروى عنه المد من طريق أبي نشيط والحلواني أبو عمرو الداني في جامعه من قراءته على أبي الحسن وعن أبي نشيط من قراءته على أبي الفتح وقطع به له في التيسير والشاطبية والهادي والهداية والكافي والتبصرة وتلخيص العبارات بلطيف الإشارات، ورواه من الطريقتين عنه صاحب التذكرة وأبو علي المالكي وابن سوار والقلاسي: وأبو بكر بن مهران وأبو العلاء الهمداني والهذلي وأبو محمد سبط الخياط في المبهج؛ وأما في الكفاية فقطع به للحلواني فقط والجمهور من أهل الأداء على الفصل من الطريقتين وبه قرأ صاحب التجريد على الفارسي والمالكي، وروى عنه القصر من الطريقتين

أبو القاسم بن الفحام في تجريده من قراءته على عبد الباقي بن فارس قال: ولم يذكر عنه سوى القصر. ورواه من طريق أبي نشيط أبو محمد سبط الخياط في كفايته، ورواه من طريق الحلواني الحافظ أبو عمرو في الجامع وبه قرأ على أبي الفتح فارس بن أحمد، وكذا روى عن قالون القاضي إسماعيل وأحمد بن صالح والشحام فيما ذكره الداني وبه قطع صاحب العنوان عن قالون يعني من طريق إسماعيل، وأما هشام فالخلاف عنه في المواضع الثلاثة المذكورة على ثلاثة أوجه: (أحدها) التحقيق مع المد في الثلاثة وهذا أحد وجهي التيسير وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس بن أحمد يعني من طريق ابن عبدان عن الحلواني وفي كفاية أبي العز أيضاً، وكذا في كامل الهذلي وفي التجريد من طريق أبي عبد الله الجمال عن الحلواني وقطع به ابن سوار والحافظ أبو العلاء للحلواني عنه. (ثانيها) التحقيق مع القصر في الثلاثة وهو أحد وجهي الكافي وهو الذي قطع به الجمهور له من طريق الداجوني عن أصحابه عن هشام كأبي طاهر بن سوار وأبي علي البغدادي وصاحب الروضة وابن الفحام صاحب التجريد وأبي العز القلانسي وأبي العلاء الهمداني وسبط الخياط وغيرهم. وبذلك قرأ الباقر. (ثالثها) التفصيل. ففي الحرف الأول وهو الذي في «آل عمران» بالقصر والتحقيق. وفي الحرفين الآخرين وهما (اللذان) في «ص» و«القمر» بالمد والتسهيل وهو الوجه الثاني في التيسير وبه قرأ الداني على أبي الحسن وبه قطع في التذكرة، وكذلك في الهداية والهادي والتبصرة وتلخيص العبارات والعنوان وجمهور المغاربة، وهو الوجه الثاني في الكافي وهذه الثلاثة الأوجه في الشاطبية. وانفرد الداني من قراءته على أبي الفتح من طريق الحلواني أيضاً بوجه رابع وهو تسهيل الهمزة الثانية مع المد في الثلاثة، وانفرد أيضاً الكارزيني عن الشنبوذي من طريق الجمال عن الحلواني أيضاً بالمد مع التحقيق في «آل عمران» و«القمر»، وبالقصر مع التحقيق في «ص» فيصير له الخلاف في الثلاثة على خمسة أوجه والله أعلم.

وأما الموضوع المختلف فيه من هذا الباب فهو ﴿أشهدوا خلقهم﴾ [١٩] في «الزخرف» فقرأ نافع وأبو جعفر بهمزتين: الأولى مفتوحة، والثانية مضمومة مع إسكان الشين كما سنذكره في سورته إن شاء الله تعالى. وسهلا الهمزة الثانية بين على أصلهما، وفصل بينهما بألف أبو جعفر على أصله. واختلف عن قالون أيضاً فرواه بالمد ممن روى المد في أخواته الحافظ أبو عمرو من قراءته على أبي الفتح من طريق أبي نشيط وأبو بكر ابن مهران من الطريقتين. وقطع به سبط الخياط في المبهج لأبي نشيط وكذلك الهذلي من جميع طرقه وبه قطع أبو العز وابن سوار للحلواني من غير طريق الحمامي، وروى عنه القصر كل من روى عنه القصر في أخواته ولم يذكر في الهداية والهادي والتبصرة والكافي

والتلخيص وغاية الاختصار والتذكرة وأكثر المؤلفين سواه وبه قرأ الداني على أبي الحسن وهو في المبهج والمستنير والكفاية وغيرها عن أبي نشيط، وقطع به سبط الخياط في كفايته من الطريقتين. والوجهان جميعاً عن أبي نشيط في التيسير والشاطبية والإعلان وغيرها، فهذه ضروب همزة القطع وأقسامها وأحكامها.

وأما همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام فتأتي على قسمين: مفتوحة ومكسورة. فالمفتوحة أيضاً على ضربين: ضرب اتفقوا على قراءته بالاستفهام، وضرب اختلفوا فيه. فالضرب الأول المتفق عليه ثلاث كلمات في ستة مواضع: ﴿الذكرين﴾ [١٤٣، ١٤٤] في موضعي «الأنعام» ﴿الآن وقد﴾ [٥١، ٩١] في موضعي «يونس» ﴿الله أذن لكم﴾ [٥٩] في «يونس» ﴿الله خير﴾ [٥٩] في «النمل» فأجمعوا على عدم حذفها وإثباتها مع همزة الاستفهام فرقاً بين الاستفهام والخبر. وأجمعوا على عدم تحقيقها لكونها همزة وصل وهمزة الوصل لا تثبت إلا ابتداءً. وأجمعوا على تليينها. واختلفوا في كفيته فقال كثير منهم تبدل ألفاً خالصة وجعلوا الإبدال لازماً لها كما يلزم إبدال الهمزة إذا وجب تخفيفها في سائر الأحوال. قال الداني: هذا قول أكثر النحويين. وهو قياس ما رواه المصريون أداء عن ورش عن نافع يعني في نحو ﴿الأنذرتهم﴾ [البقرة: ٦] وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن وبه قرأنا من طريق التذكرة والهادي والهداية والكافي والتبصرة والتجريد والروضة والمستنير والتذكار والإرشادين والغايتين وغير ذلك من جلة المغاربة والمشاركة، وهو أحد الوجهين في التيسير والشاطبية والإعلان واختاره أبو القاسم الشاطبي. وقال آخرون: تسهل بين لبوتها في حال الوصل وتعذر حذفها فيه فهي كالهزمة اللازمة وليس إلى تخفيفها سبيل فوجب أن تسهل بين بين قياساً على سائر الهمزات المتحركات بالفتح إذا وليتهن همزة الاستفهام. قال الداني في الجامع: والقولان جيدان. وقال في غيره: إن هذا القول هو الأوجه في تسهيل هذه الهمزة — قال — لقيامها في الشعر مقام المتحركة. ولو كانت مبدلة لقامت فيه مقام الساكن المحض — قال — ولو كان كذلك لانكسر هذا البيت:

ألحق أن دار الرباب تباعدت أو انبت حبل أن قلبك طائر

قلت: وبه قرأ الداني على شيخه وهو مذهب أبي الطاهر إسماعيل بن خلف صاحب العنوان وشيخه عبد الجبار الطرسوسي صاحب المجتبى. والوجه الثاني في التيسير والشاطبية والإعلان وأجمع من أجاز تسهيلها عنهم أنه لا يجوز إدخال ألف بينهما وبين همزة الاستفهام كما يجوز في همزة القطع لضعفها عن همزة القطع. والضرب الثاني المختلف فيه حرف واحد وهو (به ألسحر) في «يونس» فقرأه أبو عمرو وأبو جعفر

بالاستفهام فيجوز لكل واحد منهما الوجهان المتقدمان من البديل والتسهيل على ما تقدم في الكلم الثلاث ولا يجوز لهما الفصل فيه بالألف كما لا يجوز فيها. وقرأ الباقون بهمزة وصل على الخبر فتسقط وصلاً وتحذف ياء الصلة في الهاء قبلها لالتقاء الساكنين.

وأما همزة الوصل المكسورة الواقعة بعد همزة الاستفهام فإنها تحذف في الدرج بعدها من أجل عدم الالتباس ويؤتى بهمزة الاستفهام وحدها نحو قوله تعالى ﴿أفترى على الله كذباً﴾ [سبأ: ٨]. ﴿استغفرت لهم﴾ [المنافقون: ٦]. ﴿أصطفى النبات﴾ [الصفات: ١٥٣] ﴿أتخذناهم سخرية﴾ [ص: ٦٣] على اختلاف في بعضها يأتي مستوفى في موضعه إن شاء الله تعالى. فهذه أقسام الهمزتين والأولى منهما همزة استفهام، وأما إذا كانت الأولى لغير استفهام فإن الثانية منهما تكون متحركة وساكنة، فالمتحركة لا تكون إلا بالكسر وهي كلمة واحدة في خمسة مواضع: «أئمة» في «التوبة» ﴿فقاتلوا أئمة الكفر﴾ [١٢] وفي «الأنبياء» ﴿أئمة يهدون بأمرنا﴾ [٧٣] وفي «القصص» ﴿ونجعلهم أئمة﴾ [٥] وفيها ﴿وجعلناهم أئمة يدعون إلى النار﴾ [٤٦] وفي «السجدة» ﴿وجعلنا منهم أئمة﴾ [٢٤] فحقق الهمزتين جميعاً في الخمسة ابن عامر وعاصم وحزمة والكسائي وخلف وروح. وسهل الثانية فيها الباقون وهم: نافع. وأبو عمرو. وابن كثير. وأبو جعفر. ورويس. وانفرد ابن مهران عن روح بتسهيلها مع من سهل فخالف سائر الرواة عنه. واختلف عنهم في كيفية تسهيلها فذهب الجمهور من أهل الأداء إلى أنها تجعل بين بين كما هي في سائر باب الهمزتين من كلمة، وبهذا ورد النص عن الأصهباني عن أصحاب ورش فإنه قال أئمة بنبرة واحدة وبعدها إشماء الياء. وعلى هذا الوجه نص طاهر بن سوار والهنذلي وأبو علي البغدادي وابن الفحام الصقلي والحافظ أبو العلاء وأبو محمد سبط الخياط وأبو العباس المهدوي وابن سفيان وأبو العز في كفايته ومكي في تبصرته وأبو القاسم الشاطبي وغيرهم وهو معنى قول صاحبي التيسير والتذكرة وغيرهما بياء مختلصة الكسرة. ومعنى قول ابن مهران بهمزة واحدة غير ممدودة. وذهب آخرون منهم إلى أنها تجعل ياء خالصة نص على ذلك أبو عبد الله بن شريح في كافيته وأبو العز القلانسي في إرشاده وسائر الواسطيين، وبه قرأت من طريقهم قال أبو محمد بن مؤمن في كتنزه إن جماعة من المحققين يجعلونها ياء خالصة وأشار إليه أبو محمد مكي والداني في جامع البيان والحافظ أبو العلاء والشاطبي وغيرهم أنه مذهب النحاة. قلت: وقد اختلف النحاة أيضاً في تحقيق هذه الياء أيضاً وكيفية تسهيلها. فقال ابن جني في باب شواذ الهمز من كتاب الخصائص له: ومن شاذ الهمز عندنا قراءة الكسائي (أئمة) بالتحقيق فيهما فالهمزتان لا تلتقيان في كلمة واحدة إلا أن يكونا عيينن نحو (سال، وسار، وجار) فأما التقاؤهما على التحقيق من

كلمتين فضعيف عندنا وليس لحناً ثم قال: لكن التقاؤهما في كلمة واحدة غير عينين لحن إلا ما شذ ما حكيناه في خطاء وبابه. قلت: ولما ذكر أبو علي الفارسي التحقيق قال: وليس بالوجه لأننا لا نعلم أحداً ذكر التحقيق في «آدم» و«آخر» ونحو ذلك. فكذا ينبغي في القياس «أئمة». قلت: يشير إلى أن أصلها «أئمة» على وزن أفعله جمع إمام فنقل حركة الميم إلى الهمزة الساكنة قبلها من أجل الإدغام لاجتماع المثليين فكان الأصل الإبدال من أجل السكون ولذلك نص أكثر النحاة على إبدال الياء كما ذكره الزمخشري في المفصل. قال أبو شامة: ووجه النظر إلى أصل الهمزة وهو السكون وذلك يقتضي الإبدال مطلقاً. قال: وتعينت الياء هنا لانكسارها الآن فأبدلت ياء مكسورة. ومنع كثير منهم تسهيلها بين بين قالوا: لأنها تكون بذلك في حكم الهمزة، ألا ترى أن الأصل عند العرب في اسم الفاعل من «جاء» جائي فقلبوها الهمزة الثانية ياء محضة لانكسار ما قبلها. ثم إن الزمخشري خالف النحاة في ذلك واختار تسهيلها بين بين عملاً بقول من حققها كذلك من أئمة القراء فقال في الكشف من سورة التوبة عند ذكر أئمة. فإن قلت كيف لفظ أئمة؟ قلت: همزة بعدها همزة بين بين أي بين مخرج الهمزة والياء قال: وتحقيق الهمزتين قراءة مشهورة وإن لم تكن بمقبولة عند البصريين قال: وأما التصريح بالياء فليس بقراءة ولا يجوز أن تكون ومن صرح به فهو لحن محرف.

قلت: وهذا مبالغة منه والصحيح ثبوت كل من الوجوه الثلاثة أعني التحقيق وبين بين والياء المحضة عن العرب وصحته في الرواية كما ذكرناه عن تقدم ولكل وجه في العربية سائح قبوله والله تعالى أعلم. واختلفوا في إدخال الألف فصلاً بين الهمزتين من هذه الكلمة من حقق منهم ومن سهل. فقرأ أبو جعفر بإدخال الألف بينهما على أصله في باب الهمزتين من كلمة هذا مع تسهيله الثانية وافقه ورش من طريق الأصبهاني على ذلك في الثاني من «القصص» وفي «السجدة» نص على ذلك الأصبهاني في كتابه وهو المأخوذ به من جميع طرقه. وانفرد النهرواني عن هبة الله عنه من طريق أبي علي العطار بالفصل في «الأنبياء» فخالف سائر الرواة عنه، وانفرد أيضاً ابن مهران عن هبة الله عنه فلم يدخل الفاً بين الهمزتين بموضع فخالف فيه سائر المؤلفين والله أعلم. واختلف عن هشام فروى عنه المد من طريق ابن عبدان وغيره عن الحلواني وأبو العز وقطع به للحلواني جمهور العراقيين كابن سوار وابن شيطا وابن فارس وغيرهم وقطع به لهشام من طرقه الحافظ أبو العلاء وفي التيسير من قراءته على أبي الفتح يعني من غير طريق ابن عبدان، وأما من طريق ابن عبدان فلم يقرأ عليه إلا بالقصر كما صرح بذلك في جامع البيان وهذا من جملة ما وقع له في حلة خلط طريق بطريق. وفي التجريد من قراءته على عبد الباقي يعني من طريق الجمال عن

الحلواني وفي المبهج سوى بينه وبين سائر الباب فيكون له من طريق الشذائي عن الحلواني والداجوني وغيرهما. وروى القصر ابن سفيان والمهدوي وابن شريح وابنا غلبون ومكي وصاحب العنوان وجمهور المغاربة. وبه قرأ الداني على أبي الحسن وعلى أبي الفتح من طريق ابن عبدان وفي التجريد من غير طريق الجمال وهو في المبهج من طريقه.

(تنبيه): لم ينفرد أبو جعفر بإدخال الألف بين الهمزة المحققة والمسهلة في (أئمة) بل ورد ذلك عن نافع وأبي عمرو. فنافع من رواية المسيبي واسماعيل جميعاً عنه وأبو عمرو من رواية ابن سعدان عن اليزيدي ومن رواية أبي زيد جميعاً عن أبي عمرو فكل من فصل بالألف بينهما من المحققين إنما يفصل بها في حال تسهيلها بين بين ولا يجوز الفصل بها في حال ابدالها الياء المحضة لأن الفصل إنما ساغ تشبيهاً لها بـ(أينا. وأيذا) وسائر الباب وذلك الشبه إنما يكون في حالة التحقيق أو التسهيل بين بين، أما حالة الإبدال فإن ذلك يمتنع أصلاً وقياساً ولم يرد بذلك نص عن يعتمر وإن كان ظاهر عبارة بعضهم. قال الداني بعد ذكر من يسهلها بين بين ولا تكون ياء محضة الكسرة في مذهبهم لأنهم يرون الفصل بالألف بينها وبين الهمزة المحققة فهي في نية همزة محققة بذلك. قال: وإنما تحقق إبدالها ياء محضة الكسرة في مذهب من لم ير التحقيق ولا الفصل وهو مذهب عامة النحويين البصريين. قال: فاما من يرى ذلك وهو مذهب أئمة القراءة فلا يكون إلا بين بين لما ذكرناه انتهى. وأما الهمزة الساكنة بعد المتحركة لغير الاستفهام فإن الأولى منهما أعني المتحركة تكون مفتوحة ومضمومة ومكسورة نحو (آسى وآتى وآمن وآدم وآزر، وأوتي، وأوتيتهم وأوذوا واوتمن أمانته، وإيمان وإيلاف وإيت بقرآن) فإن الهمزة الثانية منهما تبدل في ذلك كله حرف مد من جنس ما قبلها فتبدل الفأ بعد المفتوحة وواواً بعد المضمومة وياء بعد المكسورة ابدالاً لازماً واجباً لجميع القراء ليس عنهم في ذلك اختلاف والله تعالى أعلم.

باب في الهمزتين المجتمعتين من كلمتين

وتأتي علي ضربين: متفتقتين ومختلفتين.

فالضرب الأول المتفتقتان. وهما على ثلاثة أقسام: متفتقتان بالكسر ومتفتقتان بالفتح. ومتفتقتان بالضم. أما المتفتقتان كسراً فعلى قسمين: متفق عليه، ومختلف عليه. فالمتفق عليه ثلاثة عشر لفظاً في خمسة عشر موضعاً: في «البقرة» ﴿هؤُلا إن كنتم﴾ [٣١] وفي «النساء» ﴿من النساء إلا﴾ [٢٢] في الموضعين. وفي «هود» ﴿ومن ورا إسحاق﴾ [٧١]

وفي «يوسف» ﴿بالسو إلا﴾ [٥٣] وفي «الاسراء» و«ص»: ﴿هؤلا إلا﴾ [١٥] وفي «النور» ﴿على البغا إن﴾ [٣٣] وفي «الشعراء» ﴿من السما إن كنت﴾ [١٨٧] وفي «السجدة» ﴿من السما إلى﴾ [٥] وفي «الأحزاب» ﴿من النسا إن اتقيتن﴾ [٣٢] وفيها: (ولإبنا اخوانهن) وفي «سبأ» ﴿من السما ان﴾ [٩] وفيها ﴿هؤلا إياكم﴾ [٤٠] وفي «الزخرف» ﴿في السما إله﴾ [٨٤] والمختلف فيه ثلاثة مواضع: ﴿للنبي ان أراد﴾ [الأحزاب: ٥٠] و ﴿بيوت النبي إلا﴾ [الأحزاب: ٥٣] في قراءة نافع. (ومن الشهدا أن تضل) في قراءة حمزة. وأما المتفتقتان فتحاً ففي ستة عشر لفظاً في تسعة وعشرين موضعاً: في «النساء» (السفها أموالكم) وفيها و«في المائدة» ﴿جا أحد منكم﴾ [٦] وفي «الأنعام» ﴿جا أحدكم﴾ [٦١] وفي «الأعراف» ﴿تلقا أصحاب النار﴾ وفيها وفي «يونس» و«هود» و«النحل» و«فاطر» ﴿جا أجلهم﴾ [الأعراف: ٣٤] وفي «هود» خمسة مواضع وموضعي «المؤمنين» ﴿جا أمرنا﴾ [٢٧] وفي «الحجر» ﴿وجا أهل﴾ [٦٧] وفيها وفي «القمر» ﴿جا آل﴾ [٤١] وفي «الحج» ﴿السما ان تقع﴾ [٦٥] وفي «المؤمنين» ﴿جا أحدهم﴾ [٩٩] وفي «الفرقان» ﴿شا ان يتخذ﴾ [٥٧] وفي «الأحزاب» (شا أو يتوب) وفي «غافر» و«الحديد» ﴿جا أمر الله﴾ [١٤] وفي «القتال» ﴿جا اشراطها﴾ [١٨] وفي «المنافقين» ﴿جا أجلها﴾ [١١] وفي «عبس» ﴿شا انشره﴾ [٢٢].

وأما المتفتقتان ضمّاً فموضع واحد ﴿اوليا أولئك﴾ [٣٢] في «الأحقاف» فاختلفوا في اسقاط إحدى الهمزتين من ذلك وتخفيفها وتحقيقتها. فقرأ أبو عمرو بإسقاط الهمزة الأولى منهما في الأقسام الثلاثة، وافقه على ذلك ابن شيبوذ عن قنبل من أكثر طرقه، وأبو الطيب عن رويس، وانفرد بذلك أبو الفرج الشنبوذ عن النقاش عن أبي ربيعة عنه فوهم في ذلك، والصواب أن ذلك رواية السامري عن ابن فرح عن أبي ربيعة كما ذكره ابن سوار، لذلك لم يعول عليه الحافظ أبو العلاء والله أعلم. ووافقهم على ذلك في المفتوحتين خاصة قالون والبزي وسهلا الأولى من المكسورتين ومن المضمومتين بين بين مع تحقيق الثانية. واختلف عنهما في (بالسوء الا، وللنبي ان أراد، وبيوت النبي الا). أما (بالسوء الا) فأبدل الهمزة الأولى منهما واواً وأدغم الواو التي قبلها فيها الجمهور من المغاربة وسائر العراقيين عن قالون والبزي وهذا هو المختار رواية مع صحته في القياس. وقال الحافظ أبو عمرو الداني في مفرداته: هذا الذي لا يجوز في التسهيل غيره. قلت: وهذا عجيب منه فإن ذلك إنما يكون إذا كانت الواو زائدة كما سيأتي في باب وقف حمزة وإنما الأصل في تسهيل هذه الهمزة هو النقل لوقوع الواو قبلها أصلية عين الفعل كما سيأتي، قال مكّي في التبصرة: والأحسن الجاري على الأصول إلغاء الحركة. ثم قال: ولم

يرو عنه يعني عن قالون. قلت: قد قرأت به عنه وعن البزي من طريق الإقناع وغيره وهو مع قوته قياساً ضعيف رواية، وذكره أبو حيان، وقرأنا به على أصحابه عنه، وسهل الهمزة الأولى منهما بين بين طرداً للباب جماعة من أهل الأداء وذكره مكّي أيضاً وهو الوجه الثاني في الشاطبية ولم يذكره صاحب العنوان عنهما وذكر عنهما كلاً من الوجهين ابن بليمة. وأما (للنبيء والنبيء) فظاهر عبارة أبي العز في كفايته أن تجعل الهمزة فيهما بين بين في مذهب قالون. وقال بعضهم: لا يمنع من ذلك كون الياء ساكنة قبلها فإنها لو كانت ألفاً لما امتنع جعلها بين بين بعدها لغة. قلت: وهذا ضعيف جداً والصحيح قياساً ورواية ما عليه الجمهور من الأئمة قاطبة وهو الإدغام وهو المختار عندنا الذي لا تأخذ بغيره والله أعلم. وقد انفرد سبط الخياط في كفايته عن الفرضي عن ابن بويان عن قالون بإسقاط الأولى من المضمومتين كما يسقطها في المفتوحتين. وانفرد ابن مهران عن ابن بويان بإسقاط الأولى من المتفتحتين في الأقسام الثلاثة فخالف سائر الرواة عنه والله أعلم. وانفرد الداني عن أبي الفتح من طريق الحلواني عن قالون بتحقيق الأولى وتسهيل الهمزة الثانية من المضمومتين والمكسورتين، وبذلك قرأ أبو جعفر ورويس من غير طريق أبي الطيب والأصبهاني عن ورش في الأقسام الثلاثة، واختلف عن قنبل والأزرق عن ورش. أما قنبل فروى عنه الجمهور من طريق ابن مجاهد جعل الهمزة الثانية فيها بين بين كذلك وهو الذي لم يذكر عنه العراقيون ولا صاحب التيسير في تسهيلها غيره، وكذا ذكره ابن سوار عنه من طريق ابن شنبوذ. وروى عنه عامة المصريين والمغاربة إبدالها حرف مد خالص فتبدل في حالة الكسر ياء خالصة ساكنة، وحالة الفتح ألفاً خالصة، وحالة الضم واواً خالصة ساكنة وهو الذي قطع به في الهادي والهداية والتجريد وهو أحد الوجهين في التبصرة والكافي والشاطبية، وروى عنه ابن شنبوذ إسقاط الأولى في الأقسام الثلاثة كما تقدم؛ هذا الذي عليه الجمهور من أصحابه. وقال ابن سوار: قال شيخنا أبو تغلب قال ابن شنبوذ: إذا لم تحقق الهمزتين فاقراً كيف شئت. قال ابن سوار: فيصير له يعني لابن شنبوذ ثلاثة ألفاظ: أحدها: كأبي عمرو وموافقيه. والثاني كالبزي وموافقيه. والثالث كأبي جعفر وموافقيه.

قلت: وقد ذكر الداني أن ابن مجاهد حكى هذا الوجه عن قنبل. ثم قال: ولم أقرأ به ولا رأيت أحداً من أهل الأداء يأخذ به في مذهبه انتهى. وأما الأزرق فروى عنه إبدال الهمزة في الأقسام الثلاثة حروف مد كوجه قنبل جمهور أصحابه المصريين ومن أخذ عنهم من المغاربة وهو الذي قطع به غير واحد منهم كابن سفيان والمهدوي وابن الفحام الصقلي، وكذا في التبصرة والكافي وقال إنه الأحسن له. ولم يذكره الداني في التيسير

وذكره في جامع البيان وغيره. وقال: إنه الذي رواه المصريون عنه أداء. ثم قال: والبدل
 على غير قياس وروى عنه تسهيلها بين بين في الثلاثة الأقسام كثير منهم كأبي الحسن بن
 غلبون وأبي الحسن بن بليمة وأبي الطاهر صاحب العنوان وهو الذي لم يذكر في التيسير
 غيره، وذكر الوجهين جميعاً أبو محمد مكي وابن شريح والشاطبي وغيرهم واختلفوا عنه
 في موضعين وهما: ﴿هؤلاء إن كنتم﴾ [البقرة: ٣١] و ﴿البغاء إن أردن﴾ [النور: ٣٣]
 فروى عنه كثير من رواة التسهيل جعل الثانية فيهما ياء مكسورة، وذكر في التيسير أنه قرأ
 به على ابن خاقان عنه وأنه المشهور عنه في الأداء. وقال في الجامع: إن الخاقاني وأبا
 الفتح وأبا الحسن استثنوهما فجعلوا الثانية منهما ياء مكسورة محضة الكسرة، قال: وبذلك
 كان يأخذ فيهما أبو جعفر بن هلال وأبو غانم بن حمدان وأبو جعفر بن أسامة وكذلك
 رواه اسماعيل النخاس عن أبي يعقوب أداء، قال: وروى أبو بكر بن سيف عنه إجراءهما
 كسائر نظائرهما وقد قرأت بذلك أيضاً على أبي الفتح وأبي الحسن. وأكثر مشيخة
 المصريين على الأول. قلت: فدل على أنه قرأ بالوجهين على كل من أبي الفتح وأبي
 الحسن ولم يقرأ بغير إبدال الياء المكسورة على ابن خاقان الخاقاني كما أشار إليه في
 التيسير، وقد ذكر فيهما الوجهين أعني التسهيل والياء المكسورة أبو علي الحسن بن بليمة
 في تلخيصه وابن غلبون في تذكرته وقال: إن الأشهر التسهيل. على أن عبارة جامع البيان
 في هذا الموضع مشككة. وانفرد خلف بن إبراهيم بن خاقان الخاقاني فيما رواه الداني
 عنه عن أصحابه عن الأزرق بجعل الثانية من المضمومتين وأواً مضمومة خفيفة الضمة قال
 الداني: كجعله إياها ياء خفيفة الكسرة في (هؤلاء إن، والبغاء إن) قال: ورأيت أبا غانم
 وأصحابه قد نصوا على ذلك عن ورش وترجموا عنه بهذه الترجمة ثم حكى مثال ذلك عن
 النخاس عن أصحابه عن ورش ثم قال: وهذا موافق للذي رواه لي خلف بن إبراهيم عن
 أصحابه وأقراني به عنهم قال: وذلك أيضاً على غير قياس التليين. قلت: والعمل على غير
 هذا عند سائر أهل الأداء في سائر الأمصار ولذلك لم يذكره في التيسير مع إسناده رواية
 ورش من طريق ابن خاقان والله أعلم. وانفرد بذلك في المضمومتين وسائر المكسورتين
 سبط الخياط في المبهم عن الشذائي عن ابن بويان في رواية قالون وترجم عن ذلك
 بكسرة خفيفة وبضمة خفيفة ولو لم يغاير بينه وبين التسهيل بين لقيلاً إنه يريد التسهيل
 ولم أعلم أحداً روى عنه البدل في ذلك غيره والله أعلم. وقرأ الباقون وهم ابن عامر
 وعاصم وحمزة والكسائي وخلف وروح بتحقيق الهمزتين جميعاً في الأقسام الثلاثة وانفرد
 ابن مهران عن روح بتسهيل الثانية منهما كأبي جعفر وموافقيه، وكذلك انفرد عنه ابن اشته
 فيما ذكره ابن سوار في موضع من المفتوحين وهو (شاء أنشره) والله أعلم.

(الضرب الثاني) المختلفتان، ووقع منهما في القرآن خمسة أقسام وكانت القسمة تقتضي ستة.

(القسم الأول) مفتوحة ومضمومة وهو موضع واحد ﴿جاء أمة رسولها﴾ [المؤمنون: ٤٤] في «المؤمنين».

(والقسم الثاني) مفتوحة ومكسورة. وورد متفق عليه ومختلف فيه. فالمتفق من ذلك سبعة عشر موضعاً وهي ﴿شهداء إذ﴾ [البقرة: ١٣٣] [الأنعام: ١٤٤] في «البقرة» و«الأنعام» و«البغضاء إلى» [١٦، ١٤] في موضعي «المائدة»، وفيها: ﴿عن أشياء إن تبدلكم﴾ [المائدة: ١٠١] و«أولياء إن استحبوا» [٢٣] في «التوبة»، وفيها ﴿إن شاء إن الله﴾ [٢٨] و«شركاء إن يتبعون» [٦٦] في «يونس» و«الفحشاء إنه» [٢٤] في «يوسف»، وفيها ﴿وجاء إخوة﴾ [٥٨] و«أولياء إننا» [١٠٢] في «الكهف». و«الدعاء إذا ما» [٤٥] في «الأنبياء» و«واتل عليهم نبأ إبراهيم» [٦٩] في «الشعراء»، و«الدعاء إذا ولوا» [النمل: ٨٠] [الروم: ٥٢] بالنمل و«الروم» و«الماء إلى» [٤٧] في «السجدة» و«وحتى تفيء إلى» [٩] في «الحجرات».

والمختلف فيه موضعان وهما ﴿زكرياء إذ﴾ [٢] في «مريم» و«الأنبياء» على قراءة غير حمزة والكسائي وخلف وحفص.

(والقسم الثالث) مضمومة ومفتوحة. ووقع متفقاً عليه ومختلفاً فيه، فالمتفق عليه أحد عشر موضعاً وهي: ﴿السفهاء إلا﴾ [١٣] في «البقرة» ﴿نشأ أصبناهم﴾ [١٠٠] في «الأعراف» وفيها ﴿تشاء أنت ولينا﴾ [١٥٥] ﴿وسوء أعمالهم﴾ [٣٧] في «التوبة» و«ويا سماء أقلعي» [٤٤] في «هود» و«الملا أفتوني» [٤٣] في موضعي «يوسف» و«النمل» و«يشاء ألم تر» [٢٨، ٢٧] في «إبراهيم» ﴿الملا أياكم﴾ [٣٨] في «النمل» و«جزاء أعداء الله» [٢٨] في «فصلت» و«البغضاء أبداً» [٤] في «الامتحان». والمختلف فيه موضعان وهما ﴿النبي أولى﴾ [٦] و«إن أراد النبي أن» [٥] في «الأحزاب» على قراءة نافع.

(والقسم الرابع) مكسورة ومفتوحة وهو متفق عليه ومختلف فيه فالمتفق عليه خمسة عشر موضعاً وهي ﴿من خطبة النساء أو﴾ [٣٥] في «البقرة» و«هؤلاء أهدى» [٥١] في «النساء» و«ولا يأمر بالفحشاء أتقولون» [٢٨] في «الأعراف» و«هؤلاء أضلونا» [٣٨] و«من الماء أو مما» [٥٠] كلاهما فيها أيضاً و«من السماء أو اثنا» [٣٢] في

«الأنفال» و﴿من وعاء أخيه﴾ [٧٦] في موضعي «يوسف» و﴿هؤلاء آلهة﴾ [٩٩] في «الأنبياء» و﴿هؤلاء أم هم﴾ [١٧] في «الفرقان» و﴿مطر السوء أفلم﴾ [٤٠] فيها و﴿من السماء آية﴾ [٤] في «الشعراء» و﴿ولأبناء أخواتهن﴾ [٥٥] في «الأحزاب» و﴿في السماء أن﴾ [١٧، ١٦] في موضعي «الملك». والمختلف فيه موضع واحد وهو ﴿من الشهداء أن﴾ [البقرة: ٢٨٢] في غير قراءة حمزة كما تقدم في المكسورتين.

(والقسم الخامس) مضمومة ومكسورة. وهو متفق عليه ومختلف فيه. فالمتفق عليه اثنان وعشرون موضعاً وهو: ﴿يشاء إلى﴾ [٢١٣] في موضعي «البقرة» و«يونس» و«الحج» و«النور»، ﴿ولا ياب الشهداء إذا﴾ [٢٨٢] في «البقرة» أيضاً و﴿ما يشاء إذا﴾ [٤٧] في «آل عمران» ﴿يشاء إن﴾ [آل عمران: ١٣] فيها وفي «النور» و«فاطر» (ومن يشاء إن) ^(١) في «الأنعام» و﴿السوء إن﴾ [١٨٨] في «الأعراف» و﴿نشاء إنك﴾ [٨٧] في «هود» و﴿يشاء إنه﴾ [١٠٠] في «يوسف» وموضعي «الشورى» (وما يشاء إلى) ^(١) في «الحج» و﴿شهداء إلى﴾ [٦] في «النور» و﴿يا أيها السملأ إنني﴾ [٢٩] في «النمل». و﴿الفقراء إلى الله﴾ [١٥] في «فاطر» و﴿العلماء إن الله﴾ [٢٨] فيها و﴿السيء إلا﴾ [٤٣] فيها أيضاً و﴿يشاء إناثا﴾ [٤٩] في «الشورى». والمختلف فيه ستة مواضع: أولها ﴿يا زكرياء إنا﴾ [٧] في «مریم» في غير قراءة حمزة والكسائي وخلف وحفص وبقاياها ﴿يا أيها النبي إنا أرسلناك﴾ [٤٥]، و﴿يا أيها النبي إنا أحللنا﴾ [٥٠] في «الأحزاب» و﴿يا أيها النبي إذا جاءك﴾ [١٢] في «الامتحان» و﴿يا أيها النبي إذا﴾ [١] في «الطلاق» و﴿النبي إلى﴾ [٣] في «التحريم» وهذه الخمسة في قراءة نافع.

(قسم سادس) وهو كون الأولى مكسورة والثانية مضمومة عكس الخامس لم يرد لفظه في القرآن وإنما ورد معناه وهو قوله في «القصص» ﴿وجد عليه أمة﴾ [٢٣] والمعنى وجد على الماء أمة فقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ورويس بتحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الهمزة الثانية من الأقسام الخمسة. وتسهيلها عندهم أن تجعل في القسم الأول والثاني بين بين وتبدل في القسم الثالث وأواً محضة وفي القسم الرابع ياء كذلك. واختلف أئمتنا في كيفية تسهيل القسم الخامس فذهب بعضهم إلى أنها تبدل وأواً خالصة مكسورة وهذا مذهب جمهور القراء من أئمة الأمصار قديماً وهو الذي في الإرشاد والكفاية لأبي العز. قال الداني في جامعه: وهذا مذهب أكثر أهل الاداء قال: وكذا حكى أبو طاهر ابن أبي هاشم أنه قرأ على ابن مجاهد قال وكذا حكى أبو بكر الشذائي أنه قرأ على غير ابن مجاهد. قال وبذلك قرأت أنا على أكثر شيوخي. وقال في غيره وبذلك قرأت على

عامّة شيوخي الفارسي والخاباني وابن غلبون. وذهب بعضهم إلى أنها تجعل بين بين أي بين الهمزة والياء وهو مذهب أئمة النحو كالخليل وسيبويه ومذهب جمهور القراء حديثاً وحكاة ابن مجاهد نصاً عن اليزيدي عن أبي عمرو ورواه الشذائي عن ابن مجاهد أيضاً وبه قرأ الداني على شيخه فارس بن أحمد بن محمد قال وأخبرني عبد الباقي بن الحسن أنه قرأ كذلك على شيوخي. وقال الداني: إنه الأوجه في القياس وإن الأول أثر في النقل. قلت: وبالتسهيل قطع مكّي والمهدوي وابن سفيان وصاحب العنوان وأكثر مؤلفي الكتب كصاحب الروضة والمبهبج والغايتين والتلخيص ونص على الوجهين في التذكرة والتيسير والكافي والشاطبية وتلخيص العبارات وصاحب التجريد في آخر «فاطر» وقال: إنه قرأ بالتسهيل على الفارسي وعبد الباقي. وقد أبعد وأغرب ابن شريح في كافيته حيث حكى تسهيلها كالواو ولم يصب من وافقه على ذلك لعدم صحته نقلاً وإمكانه لفظاً فإنه لا يتمكن منه إلا بعد تحويل كسر الهمزة ضمة أو تكلف إشمامها الضم وكلاهما لا يجوز ولا يصح والله تعالى أعلم. وقرأ الباقر وهم ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف وروح بتحقيق الهمزتين جميعاً في الأقسام الخمسة وانفرد ابن مهران عن روح بالتسهيل مثل رويس والجماعة.

تنبيهات

(الأول): اختلف بعض أهل الأداء في تعيين إحدى الهمزتين التي أسقطها أبو عمرو ومن وافقه. فذهب أبو الطيب بن غلبون فيما حكاه عنه صاحب التجريد وأبو الحسن الحمامي فيما حكاه عنه أبو العز إلى أن الساقطة هي الثانية وهو مذهب الخليل بن أحمد وغيره من النحاة. وذهب سائر أهل الأداء إلى أنها الأولى، وهو الذي قطع به غير واحد وهو القياس في المثليين. وتظهر فائدة هذا الخلاف في المد قبل، فمن قال بإسقاط الأولى كان المد عنده من قبيل المنفصل، ومن قال بإسقاط الثانية كان عنده من قبيل المتصل.

(والثاني): إذا أبدلت الثانية من المتفتحتين حرف مد في مذهب من رواه عن الأزرق وقنبل ووقع بعده ساكن زيد في مد حرف المد المبدل لالتقاء الساكنين فإن لم يكن بعده ساكن لم يزد على مقدار حرف المد فالساكن نحو (هؤلا إن كنتم. جا أمرنا) وغير الساكن نحو (في السماء إله. جاء أحدهم. أولياء أولئك) وتقدم تحقيقه في باب المد والقصر.

(الثالث): إذا وقع بعد الثانية من المفتوحتين ألف في مذهب المبدلين أيضاً وذلك

في موضعين (جاء آل لوط، وجاء آل فرعون) فهل تبدل الثانية فيهما كسائر الباب أم تسهل من أجل الألف بعدها؟ قال الذاني: اختلف أصحابنا في ذلك فقال بعضهم لا يبدلها فيهما لأن بعدها ألفاً فيجتمع ألفان واجتماعهما متعذر فوجب لذلك أن تكون بين بين لا غير لأن همزة بين بين في رتبة المتحركة، وقال آخرون يبدلها فيهما كسائر الباب ثم فيها بعد البدل وجهان: أن تحذف للساكنين. والثاني أن لا تحذف ويزاد في المد فتفصل بتلك الزيادة بين الساكنين وتمنع من اجتماعهما انتهى وهو جيد. وقد أجاز بعضهم على وجه الحذف الزيادة في المد على مذهب من روى المد عن الأزرق لوقوع حرف المد بعد همز ثابت فحكى فيه المد والتوسط والقصر وفي ذلك نظر لا يخفى والله أعلم.

(الرابع): أن هذا الذي ذكر من الاختلاف في تخفيف إحدى الهمزتين في هذا الباب إنما هو في حالة الوصل فإذا وقفت على الكلمة الأولى أو بدأت بالثانية حقت الهمز في ذلك كله لجميع القراء إلا ما يأتي في وقف حمزة وهشام في بابها والله تعالى أعلم.

باب في الهمز المفرد

وهو يأتي على ضربين: ساكن، ومتحرك. ويقع فاء من الفعل وعيناً ولاماً.

فالضرب الأول الساكن ويأتي باعتبار حركة ما قبله على ثلاثة أقسام: مضموم ما قبله نحو (يؤمنون، ويؤتى، ورؤيا، ومؤتفكة، ولؤلؤ، ويسؤكم، ويقول ائذن لي) ومكسور نحو (بئس، وجئت، وشئت، ورئياً، ونبيء، والذي ائتمن) ومفتوح نحو (فأتوهن، فأذنوا، وآتوا، وأمر أهلك، ومأوى، واقراء، وأن يشاء، والهدى ائتنا) فقرأ أبو جعفر ذلك بإبدال الهمزة فيه حرف مد بحسب حركة ما قبله إن كانت ضمة فواو. أو كسرة فياء، أو فتحة فألف. واستثنى من ذلك كلمتين وهما (أنبيهم) في «البقرة» (ونبيهم) في «الحجر» و«القمر». واختلف عنه في كلمة واحدة وهي (نبيتنا) في «يوسف». فروى عنه تحقيقها أبو طاهر بن سوار من روايتي ابن وردان وابن جمار جميعاً. وروى الهذلي إبدالها من طريق الهاشمي عن ابن جمار وروى تحقيقها من طريق ابن شبيب عن ابن وردان، وكذا أبو العز من طريق النهرواني عنه وإبدالها عنه من سائر طرقه وقطع له بالتحقيق الحافظ أبو العلاء وأطلق الخلاف عنه من الروايتين أبو بكر بن مهران وأجمع الرواة عنه على أنه إذا أبدل الهمزة واواً في (رؤياً، والرؤيا) وما جاء منه يقلب الواو ياء ويدغم الياء في الياء التي بعدها معلومة للعارض معاملة الأصلي. وإذا أبد (تؤوي وتؤويه) جمع بين الواوين مظهراً. وسيأتي الكلام على (رئياً) واقفه ورش من طريق الأصبهاني على الإبدال في الباب كله. واستثنى من ذلك

خمسة أسماء وخمسة أفعال فالأسماء (البأس والبأساء، واللؤلؤ ولؤلؤ) حيث وقع (ورثياً) في «مریم» (والكأس والرأس) حيث وقعا والأفعال: جئت وما جاء منه نحو (أجئتنا، وجئناهم، وجئتمونا ونبيء) وما جاء من لفظه نحو (أنبئهم، ونبئهم، ونبيء عبادي، ونبأئكما، وأم لم ينبأ) وقرأت وما جاء منه نحو (قرأنا، وقرأ، وهيء ويهيء تؤي وتؤيه) وهذا مما اتفق الرواة على استثنائه نصاً وأداءً. وانفرد ابن مهران عن هبة الله فلم يستثن شيئاً سوى (ذرأنا وتبرأنا) بخلاف فوهم في ذلك، وكذلك الهذلي حيث لم يستثن الأفعال. وانفرد الصفاوي باستثناء (يشاء ويسوهم ورويا) فحكى فيها خلافاً وأظنه أخذ ذلك من قول أبي معشر الطبري وليس ذلك كما فهم إذ قد نص أبو معشر على إبدالها وبابها ثم قال: والهمز أظهر إن شاء الله وهذا لا يقتضي أن يتحقق فيها سوى الإبدال والله أعلم.

وأما من طريق الأزرق فإنه يبذل الهمزة إذا وقعت فاء من الفعل نحو (يومنون، وبالْمون، وياخذ، ومومن، ولقانا آيت والموتفكات) واستثنى من ذلك أصلاً مطرداً وهو ما جاء من باب الإيواء نحو (تؤوي اليك. والتي تؤويه، والمأوى ومأويكم، وفأوا) ولم يبذل مما وقع عيناً من الفعل سوى (بيس) كيف أتى (والبيير. والذيب) وحقق ما عدا ذلك. واختلف عن أبي عمرو في إبدال الهمز الساكن على ما تقدم مبيناً في أول باب الإدغام الكبير ونشير هنا إلى زيادة تتعين معرفتها وذلك أن الداني قال في التيسير: اعلم أن أبا عمرو كان إذا قرأ في الصلاة أو أدرج القراءة وقرأ بالإدغام لم يهزم كل همزة ساكنة انتهى. فخص استعمال ذلك بما إذا قرأ في الصلاة أو أدرج القراءة أو قرأ بالإدغام الكبير، وقيدته مكى وابن شريح والمهدوي وابن سفيان بما إذا أدرج القراءة أو قرأ في الصلاة. وقال في جامع البيان: اختلف أصحاب اليزيدي عنه في الحال التي يستعمل ترك الهمز فيها فحكى أبو عمرو وعامر الموصلي وإبراهيم من رواية عبد الله وأبو جعفر اليزيديون عنه أن أبا عمرو كان إذا قرأ فأدرج القراءة لم يهزم ما كانت الهمزة فيه مجزومة ثم قال: فدل على أنه إذا لم يسرع في قراءته واستعمل التحقيق همز. قال: وحكى أبو شعيب عنه أن أبا عمرو كان إذا قرأ في الصلاة لم يهزم ثم قال: فدل ذلك على أنه كان إذا قرأ في غير الصلاة سواء استعمل الحدر أو التحقيق همز. قال: وحكى أبو عبد الرحمن وإبراهيم في رواية العباس وأبو حمدون وأبو خلاد ومحمد بن شجاع وأحمد بن حرب عن الدوري أن أبا عمرو كان إذا قرأ لم يهزم ثم قال: فدل قولهم على أنه كان لا يهزم على كل حال في الصلاة أو غيرها وفي حدر أو تحقيق انتهى. والمقصود بالإدغام هو الإسراع وهو ضد التحقيق لا كما فهمه من لا فهم له من أن معناه الوصل الذي هو ضد الوقف، وبني على ذلك أن أبا عمرو إنما يبذل الهمز في الوصل فإذا وقف حقق وليس في ذلك نقل يتبع ولا

قياس يستمع وقال الحافظ أبو العلاء: وأما أبو عمرو فله مذهبان: أحدهما التحقيق مع الإظهار والتخفيف مع الإدغام على التعاقب. والثاني التخفيف مع الإظهار وجه واحد انتهى. وهذا صريح في عدم التحقيق مع الإدغام وأنه ليس بمذهب لأبي عمرو كما قدمنا بيان ذلك في أول الإدغام الكبير. واعلم أن الأئمة من أهل الأداء أجمعوا عن روى البديل عن أبي عمرو على استثناء خمس عشرة كلمة في خمسة وثلاثين موضعاً تنحصر في خمس معان:

(الأول) الجزم ويأتي في ستة ألفاظ وهي (يشاء) في عشرة مواضع: في «النساء» موضع، وفي «الأنعام» ثلاثة مواضع، وفي «إبراهيم» موضع. وفي «سبحان» موضعان، وفي «فاطر» موضع، وفي «الشورى» موضعان. ونشاء في ثلاثة مواضع. في «الشعراء» و«سبأ» و«يس» (وتسؤ) في ثلاثة مواضع: في «آل عمران»^(١) و«المائدة»^(١) و«التوبة»^(١) (ونساها) في «البقرة» و«يحيى لكم» [١٦] في «الكهف» و«أم لم يينا» [٣٦] في «النجم».

(والثاني): الأمر وهو البناء له ويأتي في ستة ألفاظ أيضاً وهي «أنبئهم» [٣٣] في «البقرة» و«وارجه» في «الأعراف» و«الشعراء» و«نبئنا» [٣٦] في «يوسف» و«نبيء عبادي» [٤٩] في «الحجر» و«نبئهم» [٥١] فيها أيضاً وفي «القمر» و«اقرأ» [١٤] في «سبحان». وموضعي «العلق» و«وهي لنا» [١٠] في «الكهف».

(الثالث): الثقل وهو كلمة واحدة أتت في موضعين و«تؤوي إليك» [٥١] في «الأحزاب» (وتؤويه) في «المعارج». لأنه لو ترك همزة لاجتمع واوان واجتماعهما أثقل من الهمز.

(الرابع): الاشتباه وهو موضع واحد و«ورثيا» [٧٤] في «مریم» لأنه بالهمز من الرواء. وهو المنظر الحسن فلو ترك همزة لاشتبه بري الشارب وهو امتلاؤه. وانفرد عبد الباقي عن أبيه عن ابن الحسين السامري عن السويسي فيما ذكره صاحب التجريد بإبدال الهمزة فيها ياء فيجمع بين الياءين من غير إدغام كأحد وجهي حمزة في الوقف كما سيأتي وقياس ذلك (تؤوي، وتؤويه) ولم يذكر فيه شيئاً والله أعلم.

(الخامس): الخروج من لغة إلى أخرى وهو كلمة واحدة في موضعين: (مؤصدة)

- (١) الآية ١٢٠.
- (٢) الآية ١٠١.
- (٣) الآية ٥٠.

في «البلد» والهمزة لأنه بالهمز من أصدت أي أطبقت. فلو ترك همزه لخرج إلى لغة من هو عنده من أوصدت. وانفرد عبد الباقي بن الحسن الخراساني عن زيد عن أصحابه عن البيهقي فيما رواه الداني وابن الفحاح الصقلي عن فارس بن أحمد عنه وكذا أبو الصقر الدورقي عن زيد فيما رواه ابن مهران عنه بعدم استثناء شيء من ذلك. وذلك في رواية الدوري من طريق ابن فرح فخالفا سائر الناس والله تعالى أعلم. وانفرد أبو الحسن بن غلبون ومن تبعه بإبدال الهمزة من (بارئكم) في حرفي «البقرة» بإحالة قراءتها بالسكون لأبي عمرو ملحقاً ذلك بالهمز الساكن المبدل وذلك غير مرضي لأن إسكان هذه الهمزة عارض تخفيفاً فلا يعتد به. وإذا كان الساكن اللازم حالة الجزم والبناء لم يعتد به فهذا أولى، وأيضاً فلو اعتد بسكونها وأجريت مجرى اللازم كان إبدالها مخالفاً أصل أبي عمرو وذلك أنه كان يشبهه بأن يكون من البرا وهو التراب وهو فقد همز مؤصدة ولم يخففها من أجل ذلك مع أصالة السكون فيها فكان الهمز في هذا أولى وهو الصواب والله أعلم.

وبقي أحرف وافقهم بعض القراء على إبدالها. وخالف آخرون فهمزوها وهي (الذئب) في موضعي «يوسف» (واللؤلؤ ولؤلؤ) معرفاً ومنكراً (والمؤتفكة والمؤتفكات) حيث وقعا (ورثياً) في «مریم» (ويأجوج ومأجوج) في «الكهف» و«الأنبياء» (وضيزي) في «النجم» (ومؤصدة) في الموضعين. أما (الذئب) فوافقهم على إبداله ورش والكسائي وخلف، وأما (اللؤلؤ ولؤلؤ) فوافقهم على إبداله أبو بكر، وأما (المؤتفكة، والمؤتفكات) فاختلف فيهما عن قالون. فروى أبو نشيط فيما قطع به ابن سوار والحافظ أبو العلاء وسبط الخياط في كفايته وغيرهم إبدال الهمزة منهما، وكذا روى أبو بكر بن مهران عن الحسن بن العباس الجمال وغيره عن الحلواني رهو طريق الطبري والعلوي عن أصحابهما عن الحلواني، وكذا روى الشحام عن قالون وهو الصحيح عن الحلواني وبه قطع له الداني في المفردات. وقال في الجامع: وبذلك قرأت في روايته من طريق ابن أبي حماد وابن عبد الرزاق وغيرهما وبذلك أخذ. قال وقال لي أبو الفتح عن قراءته على عبد الله بن الحسين عن أصحابه عن الحلواني يعني بالهمز. قال الداني: وهو وهم لأن الحلواني نص على ذلك في كتابه بغير همز انتهى. وروى الجمهور عن قالون بالهمز وهو الذي لم يذكر المغاربة والمصريون عنه سواه. والوجهان عنه صحيحان بهما قرأت وبهما أخذ والله تعالى أعلم. وأما (رثياً) فقرأه بتشديد الياء من غير همز أبو جعفر وقالون وابن ذكوان. وانفرد هبة الله المفسر عن زيد عن الداجوني عن أصحابه عن هشام بذلك ورواه سائر الرواة عنه بالهمز وبذلك قرأ الباقون. وأما (يأجوج ومأجوج) فقرأهما عاصم بالهمز، وقرأهما الباقون بغير همز. وأما (ضيزي) فقرأه بالهمز ابن كثير والباقون بغير همز. وأما (مؤصدة) فقرأه بالهمز أبو عمرو ويعقوب وحمزة

وخلف وحفص وقرأه الباقون بغير همز.

والضرب الثاني المتحرك وينقسم إلى قسمين: متحرك قبله متحرك، ومتحرك قبله ساكن. أما المتحرك المتحرك ما قبله فاختلّفوا في تخفيف الهمزة منه في سبعة أحوال:

(الأول): أن تكون مفتوحة وقبلها مضموم فإن كانت فاء من الفعل فاتفق أبو جعفر وورش على إبدالها واواً نحو (يوده، ويواخذ، ويولف، وموجلا. وموذن. والمولفة) واختلف عن ابن وردان في حرف واحد من ذلك وهو (يؤيد بنصره) في «آل عمران» فروى ابن شبيب من طريق ابن العلاف وغيره وابن هارون من طريق الشطوي وغيره، كلاهما عن الفضل بن شاذان تحقيق الهمزة فيه. وكذا روى الرهاوي عن أصحابه عن الفضل وكأنه راعى فيه وقوع الياء المشددة بعد الواو المبدلة فيجتمع ثلاثة أحرف من حروف العلة، وروى سائر الرواة عنه الإبدال طرداً للباب وهي رواية ابن جمار، واختلف أيضاً عن ورش في حرف واحد وهو (موذن) في «الأعراف» و «يوسف». فروى عنه الأصبهاني تحقيق الهمزة فيه وكأنه راعى مناسبة لفظ (فأذن) وهي مناسبة مقصودة عندهم في كثير من الحروف، وروى عنه الأزرق الإبدال على أصله وإن كانت عيناً من الفعل فإن الأصبهاني عن ورش اختص بإبدالها في حرف وهو (الفواد. وفواد) وهو في «هود» و «سبحان» و «الفرقان» و «القصص» و «النجم». وإن كانت لاماً من الفعل فإن حفصاً اختص بإبدالها في (هزوا) وهو في عشرة مواضع في «البقرة» موضعان ﴿آتخذنا هزوا﴾ [٦٧] و ﴿لا تتخذوا آيات الله هزوا﴾ [٢٣١] وفي «المائدة» موضعان ﴿لا تتخذوا الذين اتخذوا دينكم هزوا﴾ [٥٧] ﴿وإذا ناديتم إلى الصلاة اتخذوها هزوا﴾ [٥٨] وفي «الكهف» موضعان ﴿واتخذوا آياتي وما أنذروا هزوا﴾ [٥٦] ﴿واتخذوا آياتي ورسلي هزوا﴾ [١٠٦] وفي «الأنبياء» ﴿إن يتخذونك إلا هزوا﴾ [٣٦] وكذا في «الفرقان». وفي «لقمان»^(١) (اتخذها هزوا)، و ﴿اتخذها هزوا﴾ [٩] في «الجاثية» وفي ﴿كفوا﴾ [٤] وهو في «الإخلاص».

(الثاني) أن تكون مفتوحة وقبلها مكسور فإن أبا جعفر يبدلها ياء في ﴿رئاء الناس﴾ [٢٦٤] وهو في «البقرة» و «النساء» و «الأنفال». وفي ﴿خاسئا﴾ [٤] في «الملك» وفي ﴿ناشئة الليل﴾ [٦] في «المزمل» وفي ﴿شانئك﴾ [٣] وهو في «الكوثر». وفي ﴿استهزيء﴾ [٤١، ٣٢، ١٠] وهو في «الأنعام» و «الرعد» و «الأنبياء». وفي ﴿قريء﴾

(١) لا يوجد في سورة لقمان (اتخذها هزوا) ولا (يتخذونك).

[٢٠٤] وهو في «الأعراف» و «الانشقاق». وفي ﴿لنبوئتهم﴾ [٥٨،٤١] وهو في «النحل» و «العنكبوت». وفي ﴿ليبطن﴾ [٧٢] وهو في «النساء». وفي ﴿ملئت﴾ [٨] وهو في «الحجن» وكذلك يبدلها في (خاططة، والخاططة، ومئة، وقعة) وتشبيهما. وانفرد الشطوي عن ابن هارون في رواية ابن وردان بتحقيق الهمزة في هذه الأربعة، وكذلك ابن العلاف عن زيد عن ابن شبيب فخالف سائر الرواة عن زيد وعن أصحابه، واختلف عن أبي جعفر في (موطيا) فقطع له بالإبدال الحافظ أبو العلاء من رواية ابن وردان وكذلك الهذلي من روايتي ابن وردان وابن جماز جميعاً ولم يذكر فيها همزة إلا من طريق النهرواني عن أصحابه عن ابن وردان ولم يذكر فيها أبو العز ولا ابن سوار من الروايتين جميعاً إبدالاً، والوجهان صحيحان بهما قرأت، وبهما أخذ والله أعلم. ووافقه الأصبهاني عن ورش في (خاسياً، وناشية، ومليت) وزاد فأبدل (فبأي) حيث وقع منسوقاً بالفاء نحو ﴿فبأي آلاء ربك﴾ [الرحمن:١٣] واختلف عنه فيما تجرد عن الفاء نحو ﴿بأي أرض تموت﴾ [لقمان:٣٤]، ﴿بأيكم المفتون﴾ [القلم:٦] فروى الحمامي من جميع طرقه عن هبة الله والمطوعي كلاهما عنه إبدال الهمزة فيها وبه قطع في الكامل والتجريد. وذكر صاحب المبهج أنه قرأ له بالوجهين في (بأيكم المفتون) على شيخه الشريف، وروى التحقيق سائر الرواة عن هبة الله والله أعلم. وانفرد أبو العلاء الحافظ عن النهرواني بالإبدال في (شانيك) وانفرد الهذلي في الكامل بالإبدال في (لنبوينهم) وانفرد ابن مهران عن الأصبهاني فلم يذكر له إبدالاً في هذا الحال فخالف سائر الناس، واختص الأزرق عن ورش بإبدال الهمزة ياء في (لغلا) في «البقرة» و «النساء» و «الحديد».

(الثالث) أن تكون مضمومة بعد كسر وبعدها واو فإن أبا جعفر يحذف الهمزة ويضم ما قبلها من أجل الواو نحو (مستهزؤون، والصابؤون، ومتكؤون، ومألون، وليواطؤون، ويطقؤون) وقل استهزوا) وما أتى من ذلك. ووافقه نافع على (الصابؤون) وهو في «المائدة». واختلف عن ابن وردان في حرف واحد وهو (المنشؤون) فرواه عنه بالهمز ابن العلاف عن أصحابه والنهرواني من طريقي الإرشاد وغاية أبي العلاء والحنبلي من طريق الكفاية وبه قطع له الأهوازي وبذلك قطع أبو العز في الإرشاد من غير طريق هبة الله وهو بخلاف ما قال في الكفاية، وبالحذف قطع ابن مهران والهذلي وغيرهما ونص له على الخلاف أبو طاهر بن سوار والوجهان عنه صحيحان، ولم يختلف عن ابن جماز في حذفه. وقد خص بعض أصحابنا الألفاظ المتقدمة ولم يذكر (انبينوني، ويتكبون، ويستنبونك) وظاهر كلام أبي العز والهذلي العموم على أن الأهوازي وغيره نص عليها ولا يظهر فرق سوى الرواية والله أعلم.

(الرابع) أن تكون مضمومة بعد فتح فإن أبا جعفر يحذفها في (ولا يطون، ولم تطوها، وإن تطوهم) وانفرد الحنبلي بتسهيلها بين بين في (رؤف) حيث وقع وانفرد الهذلي عن أبي جعفر بتسهيل (تبوؤا الدار) كذلك وهي رواية الأهوازي عن ابن وردان.

(الخامس) أن تكون مكسورة بعد كسر بعدها ياء فإن أبا جعفر يحذف الهمزة في (متكئين. والصابئين. والخاطئين وخاطئين والمستهزئين) حيث وقعت ووافقه نافع في (الصابئين) وهو في «البقرة» و «الحج». وانفرد الهذلي عن النهرواني عن ابن وردان بحذفها في (خاسئين) أيضاً.

(السادس) أن تكون الهمزة مفتوحة بعد فتح فاتفق نافع وأبو جعفر على تسهيلها بين بين في «رأيت» إذا وقع بعد همزة الاستفهام نحو (أرأيتكم، وأرأيتم، وأرأيت، وأقرأيتم) حيث وقع. واختلف عن الأزرق عن ورش في كيفية تسهيلها فروى عنه بعضهم إبدالها ألفاً خالصة وإذا أبدلها مد لإلتقاء الساكنين مداً مشبعاً على ما تقرر في باب المد وهو أحد الوجهين في التبصرة والشاطبية والإعلان وعند الداني في غير التيسير. وقال في كتابه التنبيه: إنه قرأ بالوجهين وقال مكّي: وقد قيل عن ورش إنه يبديلها ألفاً وهو أحرى في الرواية لأن النقل والمشافهة إنما هو بالمد عنه وتمكين المد إنما يكون مع البديل وجعلها بين بين أقيس على أصول العربية قال: وحسن جواز البديل في الهمزة وبعدها ساكن أن الأول حرف مد ولين. فالمد الذي يحدث مع السكون يقوم مقام حركة يتوصل بها إلى النطق بالساكن انتهى. وقال بعضهم: إنه غلط عليه. قال أبو عبد الله الفارسي: ليس غلطاً عليه بل هي رواية صحيحة عنه فإن أبا عبيد القاسم بن سلام رحمه الله روى أن أبا جعفر ونافعاً وغيرهما من أهل المدينة يسقطون الهمزة غير أنهم يدعون الألف خلفاً منها فهذا يشهد للبديل. وهو مسموع من العرب؛ حكاه قطرب وغيره.

قلت: والبديل في قياس البديل في (أنذرتهم) وبابه إلا أن بين بين في هذا أكثر وأشهر وعليه الجمهور والله أعلم. وقرأ الكسائي بحذف الهمزة في ذلك كله. وقرأ الباقون بالهمز واخصص الأصبهاني عن ورش بتسهيل الهمزة الثانية إذا وقعت بعد همزة الاستفهام في ﴿أفأصفاكم ربكم﴾ [الإسراء: ٤٠] وفي (أفأمن) وهو ﴿أفأمن أهل القرى﴾ [الأعراف: ٩٧]. ﴿أفأمنوا مكر الله﴾ [الأعراف: ٩٩]. ﴿أفأمنوا أن تأتيهم﴾ [يوسف: ١٠٧]. ﴿أفأمن الذين مكروا﴾ [النحل: ٤٥]. ﴿أفأمنتم أن يخسف بكم﴾ [الإسراء: ٦٨] ولا سادس لها ولذا سهلها في (أفأنت. أفأنتم) وكذلك سهل الثانية من ﴿لأملأن﴾ [السجدة: ١٣] ووقعت في «الأعراف» و «هود» و «السجدة» و «ص». وكذلك الهمزتين من «كأن» كيف أتت

مشددة أم مخففة نحو (كأنهم). كأنك. وكأنما. وكأنه. وكأنهن. وويكأنه. وكأن لم يكن. وكان لم تغن. وكان لم يلبثوا) وكذلك الهمزة في ﴿فَأَذْنُ﴾ [٤٤] في «الأعراف» خاصة وكذلك الهمزة من: ﴿اطمأننوا بها﴾ [٧] في «يونس»، ﴿واطمأنن به﴾ [١١] في «الحج» وكذلك الهمزة من (رأى) في ستة مواضع: ﴿رأيت أحد عشر كوكباً، ورأيتهم لي ساجدين﴾ [٤] في «يوسف» و ﴿رآه مستقراً عنده﴾ [٤٠]، و ﴿رأته حسبته لجة﴾ [٤٤] في «النمل» و ﴿رآها تهتز﴾ [٣١] في «القصص» خاصة و ﴿رأيتهم تعجبك﴾ [] في «المنافقين». واختلف عنه في (تأذن) في «إبراهيم». فروى صاحب المستتير وصاحب التجريد وغيرهما تحقيق الهمزة فيه، وروى الهذلي والحافظ أبو العلاء وغيرهما تسهيلها. واختلف عن أبي العز في الكفاية. ففي بعض النسخ عنه التحقيق وفي بعضها التسهيل. ونص على الوجهين جميعاً أبو محمد في المبهج. وانفرد النهرواني فيما حكاه ابن سوار وأبو العز والحافظ أبو العلاء والجماعة عنه بالتحقيق في (اطمأنن به) في «الحج» وانفرد فيما حكاه أبو العز وابن سوار بالتحقيق في (رأته حسبته) في «النمل» و(رآها تهتز) في «القصص» و(رأيتهم تعجبك) في «المنافقين». وانفرد السبط في المبهج بالوجهين في هذه الثلاثة. وفي (رأيتهم لي) في «يوسف» و(رآه مستقراً). وانفرد الهذلي عنه بإطلاق تسهيل (رأته. ورآها) وما يشبهه فلم يخص شيئاً. ومقتضى ذلك تسهيل (رأيت ورآه) وما جاء من ذلك. وهو خلاف ما رواه سائر الناس من الطرق المذكورة. نعم أطلق ذلك كذلك نصاً الحافظ أبو عمرو الداني في جامعه ولكنه من طريق إبراهيم بن عبد العزيز الفارسي عنه وليس من طرقنا. وانفرد الهذلي عن أبي جعفر من روايته بتسهيل (تأخر) وهو في «البقرة» و «الفتح» (أو يتأخر) في «المدثر» فخالف سائر الناس في ذلك. وانفرد الحنبلي عن هبة الله في رواية ابن وردان بتسهيل (تأذن) في الموضوعين واختلف عن البزي في تسهيل الهمزة من (لاعننكم) في «البقرة» فروى الجمهور عن أبي ربيعة عنه التسهيل. وبه قرأ الداني من طريقه. وروى صاحب التجريد عنه التحقيق من قراءته على الفارسي وبه قرأ الداني من طريق ابن الحباب عنه ولم يذكر ابن مهران عن أبي ربيعة سواه والوجهان صحيحان عن البزي. واختص أبو جعفر بحذف الهمزة في (متكأ) في «يوسف» فيصير مثل «متقي».

(السابع) أن تكون مكسورة بعد فتح. فانفرد الحنبلي عن هبة الله بتسهيل الهمزة في (تطمين. ويس) حيث وقع ولم يروه غيره. وأما المتحرك الساكن ما قبله فلا يخلو الساكن من أن يكون ألفاً أو ياء أو زاياً. فإن كان ألفاً فقد اختلفوا في (اسرايل وكاين) في قراءة المد (وهانتم واللاي) وانفرد الحنبلي عن هبة الله عن أصحابه عن ابن وردان بتسهيل

الهمزة بعد الألف من (كهية الطاير، فيكون طائراً) من موضعي «آل عمران» و «المائدة» خاصة وسائر الرواة عن أبي جعفر على التحقيق فيها وفي جميع القرآن والله أعلم. وأما (اسرايل وكاين) حيث وقعا فسهل الهمزة فيهما أبو جعفر وحققها الباقون وسيأتي الخلاف في (كاين) في موضعه من «آل عمران». وانفرد الهذلي عن ابن جماز بتحقيق الهمزة في «كاين» فخالف سائر الناس عنه والله أعلم. وانفرد أبو علي العطار عن النهرواني عن الأصبهاني بتسهيل الهمزة في موضع «العنكبوت» مع إدخال الألف قبلها كأبي جعفر سواء وقد خالف في ذلك سائر الرواة عن النهرواني وعن الأصبهاني والله أعلم. وأما (هانتم) في موضعي «آل عمران» وفي «النساء» و «القتال» فاختلّفوا في تحقيق الهمزة فيها وفي تسهيلها وفي إبدالها وفي حذف الألف منها، فقرأ نافع وأبو عمرو وأبو جعفر بتسهيل الهمزة بين بين. واختلف عن ورش من طريقه فورد عن الأزرق ثلاثة أوجه: (الأول) حذف الألف فيأتي بهمزة مسهلة بعد الهاء مثل (هعتم) وهو الذي لم يذكر في التيسير غيره وهو أحد الوجهين في الشاطبية والإعلان. (الثاني) الهمزة إبدال الهمزة ألفاً محضة فتجتمع مع النون وهي ساكنة فيمد لالتقاء الساكنين. وهذا الوجه هو الذي في الهادي والهداية وهو الوجه الثاني في الشاطبية والإعلان. (الثالث) إثبات الألف كقراءة أبي عمرو وأبي جعفر وقالون إلا أنه يمد مشبهاً على أصله وهو الذي في التبصرة والكافي والعنوان والتجريد والتلخيص والتذكرة وعليه جمهور المصريين والمغاربة. وورد عن الأصبهاني وجهان: أحدهما حذف الألف كالوجه الأول عن الأزرق وهو طريق المطوعي عنه. وطريق الحمامي من جمهور طرقة عن هبة الله عنه. والثاني إثباتها كقالون ومن معه وهو الذي رواه النهرواني من طرقة عن هبة الله وكذا روى صاحب التجريد عن الفارسي عن الحمامي عنه، وكذلك ابن مهران وغيره عن هبة الله أيضاً، والوجهان صحيحان والله أعلم. وقرأ الباقون بتحقيق الهمزة بعد الألف وهم: ابن كثير وابن عامر والكوفيون ويعقوب. وانفرد أبو الحسن بن غلبون ومن تبعه بتسهيل الهمزة عن رويس فخالف سائر الناس وهو وهم والله أعلم. واختلف عن قنبل فروى عنه ابن مجاهد حذف الألف فتصير مثل (سالتهم) وهو كالوجه الأول عن ورش إلا أنه بالتحقيق، وكذا روى نظيف وابن بويان وابن عبد الرزاق وابن الصباح كلهم عن قنبل ووافق قنبل على ذلك عن القواس أحمد بن يزيد الحلواني وهو الذي لم يذكر في التذكرة والعنوان والهداية والهادي والكافي والتلخيص والتبصرة والإرشاد عن قنبل سواء. وروى عنه ابن شنبوذ إثباتها كرواية البيهقي، وكذا روى الزينبي وابن بقرة وأبو ربيعة وإسحاق الخزاعي وصهر الأمير واليقطيني والبلخي وغيرهم عن قنبل رواه بكار عن ابن مجاهد ولم يذكر ابن مهران غيره. وذكر عن أبي بكر الزينبي أنه رد الحذف وقال: إنه قرأ على قنبل

بمد تام، وكذا قرأ على غيره من أصحاب القواس وأصحاب البيزي وابن فليح وهم ابن مجاهد في رواية الحذف وقال: أجمعوا على أن هذا لا يجوز ولا يصح في كلام العرب. قال: ولو جاز في (هأأتم هانتم) مثل (هعتم) لجاز في (هاذا) هذا فيصير حرفاً بمعنى آخر.

قلت: وفيما قاله من ذلك نظر وحذف الألف في (هانتم) فقد صح من رواية ورش كما ذكرنا ومن رواية من ذكرنا عن قنبل وعن شيخه القواس، وصح أيضاً عن أبي عمرو من رواية أبي حمدون وإبراهيم وعبد الله ابني البيزي ثلاثتهم عن البيزي ومن رواه: أبي عبيد عن شجاع كلاهما عن أبي عمرو وزاد العباس بن محمد بن يحيى البيزي عن عمه إبراهيم قال على معنى (أنتم) فصيرت الهمزة هاء. وزاد أبو حمدون عن البيزي قال قال أبو عمرو: إنما هي (أنتم) ممدودة فجعلوا مكان الهمزة هاء والعرب تفعل هذا. وأما قوله: إن هذا لا يصح في كلام العرب. فقد رواه عن العرب أبو عمرو بن العلاء وأبو الحسن الأخفش وقالوا: الأصل (انتم) فأبدل من همزة الاستفهام «ها» لأنها من مخرجها. واستحسن ذلك أبو جعفر النحاس وهم حجة كلام العرب. وأما قوله لو جاز في (هانتم) مثل (هعتم) لجاز في (هاذا) هذا فكلاهما جائز مسموع من العرب قال الشاعر:

وأتى صواحبها فقلن هذا الذي منح المودة غيرنا وجفانا

أنشده الحافظ أبو عمرو الداني وقال: يريد إذا الذي فأبدل الهمزة هاء. قلت: وما قاله محتمل ولا يتعين بل يجوز أن الأصل (ها) في (هاذا) للتنبية فحذفت ألفها كما حذفت ألف (ها) التنبية من نحو (ايه الثقلان) وفقاً. وقال الحافظ أبو عمرو الداني: هذه الكلمة من أشكال حروف الاختلاف وأغمضها وأدقها، وتحقيق المد والقصر اللذين ذكرهما الرواة عن الأئمة فيها حال تحقيق همزتها وتسهيلها لا يتحصل إلا بمعرفة الهاء التي في أولها أهي للتنبية أم مبدلة من همزة فبحسب ما يستقر عليه من ذلك في مذهب كل واحد من أئمة القراء يقضي للمد والقصر بعدها، ثم بين أن الهاء على مذهب أبي عمرو وقالون وهشام يحتمل أن تكون للتنبية وأن تكون مبدلة من همزة، وعلى مذهب قنبل وورش لا تكون إلا مبدلة لا غير. قال: وعلى مذهب الكوفيين والبيزي وابن ذكوان لا تكون إلا للتنبية فقط فمن جعلها للتنبية وميز بين المنفصل والمتصل في حروف المد لم يزد في تمكين الألف سواء حقق الهمزة بعدها أو سهلها، ومن جعلها مبدلة وكان ممن يفصل بالألف زاد في التمكين سواء أيضاً حقق الهمزة أو لينها انتهى. وقد تبعه فيما ذكره أبو القاسم الشاطبي رحمه الله وزاد عليه احتمال وجهي الإبدال والتنبية عن كل من القراء وزاد أيضاً قوله (وذو) البذل الوجهان عنه مسهلاً. وقد اختلف شراح كلامه في معناه ولا

شك — والله أعلم — أنه أراد بذني البديل من جعل الهاء مبدلة من همزة والألف للفصل لأن الألف على هذا الوجه قد تكون من قبيل المتصل كما تقدم في أواخر باب المد والقصر؛ فعلى هذا القول من حقق همزة (أنتم) فلا خلاف عنه في المد لأنه يصير كالسما والماء، ومن سهل فله المد والقصر من حيث كونه حرف مد قبل همز مغير فيصير للكلام فائدة ويكون قد تبع في ذلك ابن شريح ومن قال بقوله. وقيل أراد بذني البديل «ورشاً» لأن الهمزة في (ها أنتم) لا يبدلها ألفاً إلا ورش في أحد وجهيه يعني أن عنه المد والقصر في حال كونه مخففاً بالبديل والتسهيل إذا أبدل مد وإذا سهل قصر وليس تحت هذا التأويل فائدة، وتعسفه ظاهر والله أعلم.

وبالجملة فأكثر ما ذكر في وجهي كونها مبدلة من همزة أو هاء تنبيه تحل وتعسف لا طائل تحته ولا فائدة فيه ولا حاجة لتقدير كونها مبدلة أو غير مبدلة، ولولا ما صح عندنا عن أبي عمرو أنه نص على إبدال الهاء من الهمزة لم نصر إليه ولم نجعله محتملاً عن أحد من أئمة القراءة لأن البديل مسموع في كلمات فلا ينقاس ولم يسمع ذلك في همزة الاستفهام ولم يجيء في نحو: اتضرب زيداً: هتضرب، وما أنشدوه على ذلك من البيت المتقدم فيمكن أن يكون هاء تنبيه وقصرت كما تقدم ثم يكون الفصل بين الهاء المبدلة من همزة الاستفهام وهمزة (أنتم) لا يناسب لأنه إنما فصل التوجيه لاستئصال اجتماع الهمزتين وقد زال هنا بإبدال الأولى هاء ألا ترى أنهم حذفوا الهمزة في نحو (أريقه) وأصله (أريقه) لاجتماع الهمزتين فلما أبدلوا هاء لم يحذفوها بل قالوا أريقه فلم يبق إلا أن يقال أجرى البديل في الفصل مجرى المبدل وفيه ما فيه، ونحن لا نمنع احتمالاً وإنما نمنع قولهم إن الهاء لا تكون في مذهب ورش وقنبل إلا مبدلة من همزة لا غير لأنه قد صح عنهما إثبات الألف بينهما وليس من مذهبهما الفصل في الهمزتين المجتمعين فكيف هنا؟ وكذلك نمنع احتمال الوجهين عن كل من القراءة فإنه مصادم للأصول ومخالف للأداء. والذي يحتمل أن يقال في ذلك إن قصد ذكره أن الهاء لا يجوز أن تكون في مذهب ابن عامر والكوفيين ويعقوب والبيزي إلا للتنبيه ونمنع كونها مبدلة في مذهب هشام البتة لأنه قد صح عنه في (أنذرتهم) وبابه الفصل وعدمه فلو كانت في (هاتم) كذلك لم يكن بينهما فرق، فهي عند هؤلاء من باب المنفصل بلا شك فلا يجوز زيادة المد فيها عند البيزي ولا عند من روى القصر عن يعقوب وحفص وهشام. ويحتمل أن يكون في مذهب الباقرين على الوجهين وقد يقوى البديل في مذهب ورش وقنبل وأبي عمرو لثبوت الحذف عندهم ويضعف في مذهب قالون وأبي جعفر لعدم ذلك عنهم، فمن كانت عنده للتنبيه وأثبت الألف وقصر المنفصل لم يزد على ما في الألف من المد. وإن

مده جاز له المد على الأصل بقدر مرتبته والقصر اعداداً بالعارض من أجل تغيير الهمزة بالتسهيل، ومن كانت عنده مبدلة وأثبت الألف لم يزد على ما فيها من المد سواء قصر المفصل أو مده على المختار عندنا لعروض حرف المد كما قدمنا، وقد يزداد على ما فيها من المد وتنزيل في ذلك منزلة المتصل على مذهب من ألحقه به كما تقدم والله أعلم. وأما (اللائي) فهو في «الأحزاب» و «المجادلة» وموضعي «الطلاق». فقرأ ابن عامر والكوفيون بإثبات ياء ساكنة بعد الهمزة، وقرأ الباكون بحذفها وهم: نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب. واختلف عن هؤلاء في تحقيق الهمزة وتسهيلها وإبدالها فقرأ يعقوب وقالون وقنبل بتحقيق الهمزة. وقرأ أبو جعفر وورش بتسهيلها بين بين. واختلف عن أبي عمرو والبزي فقطع لهما العراقيون قاطبة بالتسهيل كذلك وهو الذي في الإرشاد والكفاية والمستنير والغايتين والمبهج والتجريد والروضة، وقطع لهما المغاربة بإبدال الهمزة ياء ساكنة وهو الذي في التيسير والهادي والتبصرة والتذكرة والهداية والكافي وتلخيص العبارات والعنوان فيجتمع ساكنان فيمد لالتقاء الساكنين. قال أبو عمرو بن العلاء: هي لغة قريش والوجهان في الشاطبية والإعلان. والوجهان صحيحان ذكرهما الداني في جامع البيان، فالأول وهو التسهيل قرأ به علي أبي الفتح فارس بن أحمد في قراءة أبي عمرو ورواية البزي، والإبدال قرأ به علي أبي الحسن بن غلبون وعبد العزيز الفارسي وانفرد أبو علي العطار عن النهرواني عن هبة الله عن الأصبهاني عن ورش في «الأحزاب» مثل قالون وفي «المجادلة» كابن عامر وفي «الطلاق» كالأزرق فخالف في ذلك سائر الرواة والله أعلم.

وإن كان الساكن قبل الهمزة ياء فقد اختلفوا في ذلك في (النسيء) وفي (بريء) وجمعه (وهنيئاً ومريئاً وكهئية وبيأس) وما جاء من لفظه. فأما (النسيء) وهو في «التوبة» فقرأ أبو جعفر وورش من طريق الأزرق بإبدال الهمزة منها ياء وإدغام الياء قبلها فيها. وقرأ الباكون بالهمز. وانفرد الهذلي عن الأصبهاني بذلك فخالف سائر الرواة والله أعلم. وأما (بريء وبريئون) حيث وقع «وهنيئاً ومريئاً» [٤] وهو في «النساء». فاختلف فيها عن أبي جعفر فروى هبة الله من طريقه والهذلي عن أصحابه عن ابن شبيب كلاهما عن ابن وردان بالإدغام كذلك، وكذلك روى الهاشمي من طريق الجوهري والمغازلي والدوري كلاهما عن ابن جماز وروى باقي أصحاب أبي جعفر من الروائين ذلك بالهمز وبذلك قرأ الباكون، وأما (كهئية) وهو في آل عمران والمائدة فرواه ابن هارون من طريقه والهذلي عن أصحابه في رواية ابن وردان كذلك بالإدغام وهي رواية الدوري وغيره عن ابن جماز. ورواه الباكون عن أبي جعفر بالهمز وبه قطع ابن سوار وغيره عن أبي جعفر في الروائين. وانفرد الحنبلي

عن هبة الله عن ابن وردان بمد الياء مداً متوسطاً لم يروه عنه غيره والله أعلم. وأما (يياس) وهو في «يوسف» ﴿فلما استيأسوا منه﴾ [٨٠]. ﴿ولا تيأسوا من روح الله إنه لا يياس﴾ [٨٧]، ﴿حتى إذا استيأس الرسل﴾ [١١٠] وفي «الرعد» ﴿أفلم ييأس الذين﴾ [٣١] اختلف فيها عن البيزي فروى عنه أبو ربيعة من عامة طرقه بقلب الهمزة إلى موضع الياء وتأخير الياء إلى موضع الهمزة فتصير (تاييسوا) ثم تبدل الهمزة ألفاً من رواية اللهبي وابن بقرة وغيره عن البيزي وبه قرأ الداني على عبد العزيز بن خواستي الفارسي عن النقاش عن أبي ربيعة. وروى عنه ابن الحباب بالهمز كالجماعة وهي رواية سائر الرواة عن البيزي وبه قرأ الداني على أبي الحسن وأبي الفتح وهو الذي لم يذكر المهدي وسائر المغاربة عن البيزي سواه. وانفرد الحنبلي عن هبة الله عن أصحابه عن ابن وردان بالقلب والإبدال في الخمسة كرواية أبي ربيعة.

وإن كان الساكن قبل الهمز زائياً فهو حرف واحد وهو: جزؤ في «البقرة» (ثم اجعل على كل جبل منهن جزؤاً) وفي «الحجر» (جزؤ مقسوم) وفي «الزخرف» (من عبادة جزءاً) ولا رابع لها. فقرأ أبو جعفر بحذف الهمزة وتشديد الزاي على أنه حذف الهمزة بنقل حركتها إلى الزاي تخفيفاً ثم ضعف الزاي كالوقوف على (فرج) عند من أجرى الوصل مجرى الوقف وهي قراءة الإمام أبي بكر محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، وإن كان غير ذلك من السواكن قبل الهمز فإن له باباً يختص بتحقيقه يأتي بعد هذا الباب إن شاء الله تعالى. وبقيت من هذا الباب كلمات اختلفوا في الهمز فيها وعدمه على غير قصد التخفيف. وهي (النبى) وبابه (ويضاهون ومرجون وترجى وضيا وبادى والبرية) فأما (النبى) وما جاء منه (النبيون والنبيين والأنبياء والنبوة) حيث وقع فقرأه نافع بالهمز، والباقون بغير همز. وتقدم حكم التقاء الهمزتين من ذلك في الباب المتقدم. وأما (يضاهون) وهو في «التوبة» (يضاهون قول الذين كفروا) فقرأه عاصم بالهمز فينضم من أجل وقوع الواو بعدها وتنكسر الهاء قبلها وقرأ الباقون بغير همز فيضم الهاء قبل من أجل الواو. وأما (مرجون) وهي في «التوبة» أيضاً ﴿مرجون لأمر الله﴾ [١٠٦] و(ترجى) وهو في «الاحزاب» ﴿ترجى ما تشاء منهن﴾ [٥١] فقرأهما بهمزة مضمومة ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر ويعقوب وأبو بكر، وقرأهما الباقون بغير همز. وأما (ضياء) وهو في «يونس» و «الأنبياء» و «القصص» فرواه قنبل بهمزة مفتوحة بعد الضاد في الثلاثة، وزعم ابن مجاهد أنه غلط مع اعترافه أنه قرأ كذلك على قنبل وخالف الناس ابن مجاهد في ذلك فرواه عنه بالهمز ولم يختلف عنه في ذلك ووافق قنبلأ أحمد بن يزيد الحلواني فرواه كذلك عن القواس شيخ قنبل وهو على القلب قدمت فيه اللام على العين كما قيل في (عات) عتا. وقرأ الباقون بغير همز في

الياء، وأما (بادي) وهو في «هود» ﴿بَادِي الرَّأْيِ﴾ [٢٧] فقرأ أبو عمرو بهمزة بعد الدال، وقرأ الباقون بالياء بغير همز. وأما (البرية) وهو في «لم يكن» ﴿شَرِّ الْبَرِيَّةِ﴾ [٦٦]، و﴿خَيْرِ الْبَرِيَّةِ﴾ [٧] فقرأهما نافع وابن ذكوان بهمزة مفتوحة بعد الياء. وقرأ الباقون بغير همز مشددة الياء في الحرفين.

تنبيهات

(الأول): إذا لقيت الهمزة الساكنة ساكناً فحركت لأجله كقوله في «الانعام» ﴿مَنْ يَشَأْ يُضَلِّهِ﴾ [٣٩] وفي «الشورى» ﴿فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ﴾ [٢٤] خففت في مذهب من يبدلها ولم تبدل لحركتها. فإن فصلت من ذلك الساكن بالوقف عليها دونه أبدلت لسكونها وذلك في مذهب أبي جعفر وورش من طريق الأصبهاني، وقد نص عليه كما قلنا الحافظ أبو عمرو في جامع البيان.

(الثاني): الهمزة المتطرفة المتحركة في الوصل نحو (انشاء، ويستهزيء، ولكل امرئ) إذا سكنت في الوقف فهي محققة في مذهب من يبدل الهمزة الساكنة وهذا مما لا خلاف فيه. قال الحافظ في جامعه: وقد كان بعض شيوخنا يرى ترك الهمز في الوقف في «هود» على (بادي) لأن الهمزة في ذلك تسكن للوقف. قال: وذلك خطأ في مذهب أبي عمرو من جهتين: أحدهما إيقاع الإشكال بما لا يهمز إذ هو عنده من الابتداء الذي أصله الهمز لا من الظهور الذي لا أصل له في ذلك. والثانية أن ذلك كان يلزم في نحو (قرىء واستهزيء) وشبههما بعينه وذلك غير معروف من مذهبه فيه. قلت: وهذا يؤيد ويصحح ما ذكرناه من عدم إبدال همزة (بارئكم) حالة إسكانها تخفيفاً كما تقدم والله أعلم.

(الثالث) (هانتم) إذا قيل بقول الجمهور أن «ها» فيها للتنبيه دخلت على أنتم فهي باتصالها رسماً كالكلمة الواحدة كما هي في (هذا وهؤلاء) لا يجوز فصلها منها ولا الوقوف عليها دونها. وقد وقع في كلام الداني في جامعه خلاف ذلك فقال بعد ذكره وجه كونها للتنبيه ما نصه: الأصل ها أنتم، ها دخلت على «أنتم» كما دخلت على «أولاء» في قوله (هؤلاء) فهي في هذا الوجه وما دخلت عليه كلمتان منفصلتان يسكت على إحداهما ويبدأ بالثانية انتهى. وهو مشكل سيأتي تحقيقه في باب الوقف على مرسوم الخط إن شاء الله تعالى.

(الرابع): إذا قصد الوقف على (اللاي) في مذهب من يسهل بين بين إن وقف

بالروم لم يكن فرق بين الوصل والوقف، وإن وقف بالسكون وقف بياء ساكنة نص على ذلك الحافظ أبو عمرو الداني وغيره ولم يتعرض كثير من الأئمة إلى التنبيه على ذلك. وكذلك الوقف على (أنت، وأرأيت) على مذهب من روى البدل عن الأزرق عن ورش فإنه يوقف عليه بتسهيل بين بين عكس ما تقدم في (اللاي) وذلك من أجل اجتماع ثلاث سواكن ظواهر وهو غير موجود في كلام العرب وليس هذا كالوقف على المشدد كما سيأتي آخر باب الوقف على أواخر الكلم والله أعلم.

باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها

وهو نوع من أنواع تخفيف الهمز المفرد لغة لبعض العرب اختص بروايته ورش بشرط أن يكون آخر كلمة وأن يكون غير حرف مد وأن تكون الهمزة أول الكلمة الأخرى، سواء كان ذلك الساكن تنويناً أو لام تعريف أو غير ذلك فيتحرك ذلك الساكن بحركة الهمزة وتسقط هي من اللفظ لسكونها وتقدير سكونها وذلك نحو (ومتاع إلى حين، وكل شيء احصيناه، وخبير ان لا تعبدوا، وبعاد ارم، ولأي يوم اجلت، وحامية ألهيكم) ونحو (الأخرة، والآخرة، والأرض، والأسماء، والانسان، والايمان، والاولى، والاخري، والانثى) ونحو (من آمن، ومن إله، ومن استبرق، ومن أوتي، ولقد آتينا، والم أحسب الناس، وفحدث ألم نشرح، وخلوا إلى؛ وابني آدم) ونحو ذلك. فإن كان الساكن حرف مد تركه على أصله المقرر في باب المد والقصر نحو (يايها، وانا ان، وفي انفسكم، وقالوا آمنا) واختلف عن ورش في حرف واحد من الساكن الصحيح وهو قوله تعالى في «الحاقة» ﴿كُتَابِيهِ إِنِّي ظَنَنْتُ﴾ [٢٠، ١٩] فروى الجمهور عنه إسكان الهاء وتحقيق الهمزة على مراد القطع والاستثفاف من أجل أنها هاء سكت، وهذا الذي قطع به غير واحد من الأئمة من طريق الأزرق ولم يذكر في التيسير غيره وذكره في غيره وقال: إنه قرأ بالتحقيق من طريقه على الخاقاني وأبي الفتح وابن غلبون وبه قرأ صاحب التجريد من طريق الأزرق عن ابن نفيس عن أصحابه عنه وعلى عبد الباقي عن أصحابه عن ابن عراك عنه ومن طريق الأصبهاني أيضاً بغير خلف عنه وهو الذي رجحه الشاطبي وغيره، وروى النقل فيه كسائر الباب جماعة من أهل الأداء ولم يفرقوا بينه وبين غيره وبه قطع غير واحد من طريق الأصبهاني وهو ظاهر نصوص العراقيين له، وذكره بعضهم عن الأزرق وبه قرأ صاحب التجريد على عبد الباقي عن أبيه من طريق ابن هلال عنه وأشار إلى ضعفه أبو القاسم الشاطبي. وقال مكّي: أخذ قوم بترك النقل في هذا، وتركه أحسن وأقوى. وقال أبو العباس المهدي في هدايته وعنه في (كتابه إني) النقل والتحقيق فسوى بين الوجهين.

قلت: وترك النقل فيه هو المختار عندنا والأصح لدينا والأقوى في العربية وذلك أن هذه الهاء هاء سكت وحكمها السكون فلا تحرك إلا في ضرورة الشعر على ما فيه من قبح. وأيضاً فلا تثبت إلا في الوقف فإذا خولف الأصل فأثبتت في الوصل إجراء له مجرى الوقف لأجل إثباتها في رسم المصحف فلا ينبغي أن يخالف الأصل من وجه آخر وهو تحريكها فيجتمع في حرف واحد مخالفتان وانفرد الهذلي عن أصحابه عن الهاشمي عن ابن جمار بالنقل كمذهب ورش فيما ينقل اليه من جميع القرآن وهو رواية العمري عن أصحابه عن أبي جعفر ووافقه على النقل في (من استبرق) فقط في «الرحمن» رويس ووافقه على (الآن) في موضعي «يونس». وهما (الآن وقد كنتم، وآلآن وقد عصيت) قالون وابن وردان. وانفرد الحمامي عن النقاش عن أبي الحسن الجمال عن الحلواني عن قالون بالتحقيق فيهما كالجماعة، وكذلك انفرد سبط الخياط في كفايته لحكايته في وجه لأبي نشيط وقد خالفا في ذلك جميع أصحاب قالون وجميع النصوص الواردة عنه وعن أصحابه وعن نافع والله أعلم. وانفرد أبو الحسن بن العلاف أيضاً عن أصحابه عن ابن وردان بالتحقيق في الحرفين فخالف الناس في ذلك. واختلف عن ابن وردان في (الآن) في باقي القرآن خمروي النهرواني من جميع طرقة وابن هارون من غير طريق هبة الله وغيرهما النقل فيه وهو رواية الأهوازي والرهاوي وغيرهما عنه. ورواه هبة الله وابن مهران والوراق وابن العلاف عن أصحابهم عنه بالتحقيق والوجهان صحيحان عنه نص عليهما له غير واحد من الأئمة والله أعلم. والهاشمي عن ابن جمار في ذلك كله على أصله من النقل كما تقدم والله أعلم. واتفق ورش وقالون وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب في: (عاداً الأولى) في «النجم» على نقل حركة الهمزة المضمومة بعد اللام وإدغام التنوين قبلها في حالة الوصل من غير خلاف عن أحد منهم. واختلف عن قالون في همز الواو التي بعد اللام فروى عنه همزها جمهور المغاربة، ولم يذكر الداني عنه ولا ابن مهران ولا الهذلي من جميع الطرق سواه، وبه قطع في الهادي والهداية والتبصرة والكافي والتذكرة والتلخيص والعنوان وغيرها من طريق أبي نشيط وغيره، وبه قرأ صاحب التجريد على ابن نفيس وعبد الباقي من طريق أبي نشيط ورواه عنه جمهور العراقيين من طريق الحلواني وبه قطع له ابن سوار وأبو العز وأبو العلاء الهمداني وسبط الخياط في مؤلفاته، وروى عنه بغير همز أهل العراق قاطبة من طريق أبي نشيط كصاحب التذكار والمستنير والكفاية والإرشاد وغاية الاختصار والموضح والمبهبج والكفاية في الست والمصباح وغيرهم، ورواه صاحب التجريد عن الحلواني والوجهان صحيحان غير أن الهمز أشهر عن الحلواني وعدمه أشهر عن أبي نشيط وليس الهمز مما انفرد به قالون كما ظن من لا اطلاع له على الروايات ومشهور الطرق والقراءات

فقد رواه عن نافع أيضاً أبو بكر بن أبي أويس وابن أبي الزناد وكردم وابن جبير عن اسماعيل عن نافع وابن ذكوان وابن سعدان عن المسيبي عنه. وانفرد به الحنبلي عن هبة الله عن أصحابه في رواية ابن وردان واختلف في توجيه الهمز فقيل وجهه ضمة اللام قبلها فهزمت لمجاورة الضم كما همزت في: سؤق ويؤقن وهي لغة لبعض العرب كقول الشاعر:

أحب المؤقدين إلي موسى

ذكره أبو علي في الحجة وغيره. وقيل الأصل في الواو الهمز وأبدلت لسكونه بعد همز مضموم واواً كـ «أوتي» فلما حذفت الهمزة الأولى بعد النقل زال اجتماع الهمزتين: فرجعت تلك الهمزة. قال الحافظ أبو عمرو الداني في كتاب التمهيد له: قد كان بعض المنتحلين لمذهب القراء بأنه لا وجه لقراءة قالون بحيله وجهل العلة وذلك أن «أولى» وزنها «فعلى» لأنها تأتي أول كما أن آخر تأتي آخرى هذا في قول من لم يهزم الواو فمعناها على هذا المتقدمة لأن أول الشيء متقدمه. فأما في قول قالون فهي عندي مشتقة من (وأل). أي لجا. ويقال نجا. فالمعنى أنها نجت بالسبق لغيرها فهذا وجه بين من اللغة والقياس وإن كان غيره أبين فليس سبيل ذلك أن يدفع ويطلق عليه الخطأ لأن الأئمة إنما تأخذ بالأثبت عندها في الأثر دون القياس إذا كانت القراءة سنة، فالأصل فيها على قوله (وؤلى) بواو مضمومة بعدها همزة ساكنة فأبدلت الواو همزة لانضمامها كما أبدلت في «أقتت» وهي من الوقت فاجتمعت همزتان الثانية ساكنة، والعرب لا تجمع بينهما على هذا الوجه فأبدلت الثانية واواً لسكونها وانضمام ما قبلها كما أبدلت في (بومن ويوتى) وشبههما ثم أدخلت الألف واللام للتعريف فقيل الأولى بلام ساكنة بعدها همزة مضمومة بعدها واو ساكنة فلما أتى التنوين قبل اللام في قوله (عاداً) التقى ساكنان فألقت حينئذ حركة الهمزة على اللام وحركتها بها لئلا يلتقي ساكنان. ولو كسرت التنوين ولم تدغمه لكان القياس ولكن هذا وجه الرواية فلما عدت المضمومة وهي الموجبة لإبدال الهمزة الثانية واواً لفظاً رد قالون تلك الهمزة لعدم العلة الموجبة لإبدالها فعامل اللفظ. قال: ونظير ذلك (لقاءنا، أيت، وقال أيتوني) وشبهه مما دخلت عليه ألف الوصل على الهمزة فيه؛ ألا ترى أنك إذا وصلت حققت الهمزة لعدم وجود همزة الوصل حينئذ فإذا ابتدأت كسرت ألف الوصل وأبدلت الهمزة فكذلك هنا فعله قالون وقال: أصل (أولى) عند البصريين «وولى» بواوين تأتي أول قلبت الواو الأولى همزة وجوباً حملاً على جمعه وعند الكوفيين (وولى) بواو وهمزة من وأل، فأبدلت الواو همزة على حد (وجوه) فاجتمع همزتان

فأبدلت الثانية وأواً على حد (أوتى) انتهى. فعلى هذا تكون (الأولى) في القراءتين بمعنى وهو الظاهر والله أعلم. وقرأ الباقون ابن كثير وابن عامر والكوفيون بكسر التنوين وإسكان اللام وتحقيق الهمزة بعدها. هذا حكم الوصل، وأما حكم الابتداء فيجوز في مذهب أبي عمرو ويعقوب وقالون إذا لم يهمز الواو وأبي جعفر من غير طريق الهاشمي عن ابن جمار ومن غير طريق الحنبلي عن ابن وردان ثلاثة أوجه: (أحدها) الأولى بإثبات همزة الوصل وضم اللام بعدها وهذا الذي لم ينص ابن سوار على سواه ولم يظهر من عبارة أكثر المؤلفين غيره وهو أحد الثلاثة في التيسير والتذكرة وغاية أبي العلاء وكفاية أبي العز والإعلان والشاطبية وغيرها، وأحد الوجهين في التبصرة والتجريد والكافي والإرشاد والمبهج والكفاية. (الثاني) (لولى) بضم اللام وحذف همزة الوصل قبلها اكتفاء عنها بتلك الحركة وهذا الوجه هو ثاني الوجوه الثلاثة في الكتب المتقدمة التيسير والتذكرة والغاية والكفاية والإعلان والشاطبية وهو الوجه الثاني في الكافي والإرشاد والمبهج وكفايته وغيرها، وهذان الوجهان جائزان في ذلك وشبهه في مذهب ورش وطريق الهاشمي عن ابن جمار كما سيأتي. (الثالث) (الأولى) ترد الكلمة إلى أصلها فتأتي بهمزة الوصل وإسكان اللام وتحقيق الهمزة المضمومة بعدها وهذا الوجه منصوص عليه في التيسير والتذكرة والغاية والكفاية والإعلان والشاطبية وهو الوجه الثاني في التبصرة والتجريد. قال مكّي: وهو أحسن. وقال أبو الحسن بن غلبون: وهذا أجود الوجوه. وقال في التيسير: وهو عندي أحسن الوجوه وأقيسها لما بيته من العلة في ذلك في كتاب التمهيد، وقال في التمهيد: وهذا الوجه عندي أوجه الوجوه الثلاثة وأليق وأقيس من الوجهين الأولين، وإنما قلت ذلك لأن العلة التي دعت إلى مناقضة الأصل في الوصل في هذا الموضوع خاصة مع صحة الرواية بذلك هي التنوين في كلمة «عاد» لسكونه وسكون لام المعرفة بعده فحرك اللام حيثئذ بحركة الهمزة لئلا يلتقي ساكنان ويتمكن إدغام التنوين فيها إثارةً للمروي عن العرب في مثل ذلك فإذا كان كذلك والتقاء الساكنين والإدغام في الابتداء معدوم بافتراق الكلمتين حيثئذ بالوقف على إحداهما والابتداء بالثانية فلما زالت العلة الموجبة لإلقاء حركة الهمزة على ما قبلها في الابتداء وجب رد الهمزة ليوافق بذلك يعني أصل مذهبهم في سائر القرآن انتهى. وكذلك يجوز في الابتداء بها لقالون في وجه همز الواو وللحنبلي عن ابن وردان ثلاثة أوجه: (أحدها) (الأولى) بهمزة الوصل وضم اللام وهمزة ساكنة على الواو. (ثانيها) (لولى) بضم اللام وحذف همزة الوصل وهمز الواو. (ثالثها) (الأولى) كوجه أبي عمرو الثالث. وهذه الأوجه هي أيضاً في الكتب المذكورة كما تقدم إلا أن صاحب الكافي لم يذكر هذا الثالث عن أبي عمرو وذكره لقالون ولم يذكر الثاني لقالون صاحب التبصرة وذكر له

الثالث بصيغة التضعيف فقال: وقيل إنه يتبدأ لقالون بالقطع وهمزة مضمومة كالجماعة، وظاهر عبارة أبي العلاء الحافظ جواز الثالث عن ورش أيضاً وهو سهو والله أعلم.

فأما إذا كان الساكن والهمز في كلمة واحدة فلا ينقل اليه إلا في كلمات مخصوصة وهي (ردء، وملء، والقرآن، واسأل) أما (ردء) من قوله ﴿رُدءاً يصدقني﴾ [٣٤] في «القصص» فقرأه بالنقل نافع وأبو جعفر إلا أن أبا جعفر أبدل من التنوين ألفاً في الحالين ووافقه نافع في الوقف، وأما (ملء) من قوله ﴿ملء الأرض ذهباً﴾ [٩١] في «آل عمران». فاختلف فيه عن ابن وردان والأصبهاني عن ورش فرواه بالنقل النهرواني عن أصحابه عن ابن وردان وبه قطع لابن وردان الحافظ أبو العلاء ورواه من الطريق المذكورة أبو العز في الإرشاد والكفاية وابن سوار في المستنير وهو رواية العمري عنه، ورواه سائر الرواة عن ابن وردان بغير نقل، والوجهان صحيحان عنه وقطع للأصبهاني فيه بالنقل أبو القاسم الهذلي من جميع طرقه وهو رواية أبي نصر بن مسرور وأبي الفرج النهرواني عن أصحابهما عنه، وهو نص ابن سوار عن النهرواني عنه، وكذا رواه أبو عمرو الداني نصاً عن الأصبهاني ورواه سائر الرواة عنه بغير نقل، والوجهان عنه صحيحان قرأت بهما جميعاً عنه وعن ابن وردان وبهما أخذ والله أعلم. وأما القرآن وما جاء منه نحو (قرآن الفجر، وقرأنا فرقناه؛ فاتبع قرآنه) فقرأه بالنقل ابن كثير، وأما (واسأل) وما جاء من لفظه نحو ﴿واسألوا الله﴾ [النساء: ٣٢]، ﴿واسأل القرية﴾ [يوسف: ٨٢]، ﴿فاسأل الذين﴾ [يونس: ٩٤]، ﴿واسألهم عن القرية﴾ [الأعراف: ١٦٣]، ﴿فاسألوهن﴾ [الأحزاب: ٥٣] إذا كان فعل أمر وقبل السين واوا أو فاء، فقرأه بالنقل ابن كثير والكسائي وخلف، وقرأ الباقون الكلمات الأربع بغير نقل.

تنبيهات

(الأول): لام التعريف وإن اشد اتصالها بما دخلت عليه وكتبت معه كالكلمة الواحدة فإنها مع ذلك في حكم المنفصل الذي ينقل اليه فلم يوجب اتصالها خطأً أن تصير بمنزلة ما هو من نفس البنية لأنك إذا أسقطتها لم يختل معنى الكلمة وإنما يزول بزوالها المعنى الذي دخلت بسببه خاصة وهو التعريف، ونظير هذا النقل إلى هذه اللام إبقاء لحكم الانفصال عليها. وإن اتصلت خطأً سكت حمزة وغيره عليها إذا وقع بعدها همز كما يسكتون على السواكن المنفصلة حسبما يجيء في الباب الآتي. فإذا علمت ذلك فاعلم أن لام التعريف هي عند سيبويه حرف واحد من حروف التهجي وهو اللام وحدها وبها يحصل التعريف، وإنما الألف قبلها ألف وصل ولهذا تسقط في الدرج فهي إذاً بمنزلة باء الجر وكاف التشبيه مما هو على حرف واحد ولهذا كتبت موصولة في الخط بما

بعدها. وذهب آخرون إلى أن أداة التعريف هي: الألف واللام وأن الهمزة تحذف في الدرج تخفيفاً لكثرة الاستعمال. وظاهر كلام سيبويه أن هذا مذهب الخليل. واستدلوا على ذلك بأشياء منها ثبوتها مع تحريك اللام حالة النقل نحو: (الحمر، الرض) وأنها تبدل وتسهل بين بين مع همزة الاستفهام نحو (الذكرين) وأنها تقطع في الاسم العظيم في النداء نحو (يا الله) وليس هذا محل ذكر ذلك بأدلته. والقصد ذكر ما يتعلق بالقرآت من ذلك وهو التنبيه.

(الثاني): فنقول: إذا نقلت حركة الهمزة إلى لام التعريف في نحو (الأرض، الآخرة، الآن. الإيمان. الأولى، الأبرار) وقصد الابتداء على مذهب الناقل فيما أن يجعل حرف التعريف أل أو اللام فقط. فإن جعلت «أل» ابتداءً بهمزة الوصل وبعدها اللام المحركة بحركة همزة القطع فتقول (الأرض. الآخرة. الإيمان، البرار. ليس الام) وإن جعلت اللام فقط فيما أن يعتد بالعارض وهو حركة اللام بعد النقل أو لا يعتد بذلك ويعتبر الأصل، فإذا اعتدنا بالعارض حذفنا همزة الوصل وقلنا: (لرض، لآخرة، ليمان، لبرار) ليس الا وإن لم نعتد بالعارض واعتبرنا الأصل جعلنا همزة الوصل على حالها وقلنا (الرض، الآخرة) كما قلنا على تقدير أن حرف التعريف «ال» وهذان الوجهان جائزان في كل ما ينقل اليه من لامات التعريف لكل من ينقل. ولذلك جازا لنافع وأبي عمرو وأبي جعفر ويعقوب في «الأولى» من (عاداً الأولى) كما تقدم وجازا في (الآن) لابن وردان في وجه النقل. وممن نص على هذين الوجهين حالة الابتداء مطلقاً الحافظان أبو عمرو الداني وأبو العلاء الهمداني وأبو علي الحسن بن بليمة وأبو العز القلانسي وأبو جعفر بن الباذش وأبو القاسم الشاطبي وغيرهم. وبهما قرأنا لورش وغيره على وجه التخيير وبهما نأخذ له وللهاشمي عن ابن جمار عن أبي جعفر من طريق الهذلي. وأما الابتداء من قوله تعالى (بئس الاسم) فقال الجعبري: وإذا ابتدأت الاسم فالتى بعد اللام على حذفها للكمل، والتي قبلها فقياسها جواز الإثبات والحذف وهو الأوجه لرجحان العارض الدائم على العارض المفارق، لكنني سألت بعض شيوخه فقال: الابتداء بالهمز وعليه الرسم انتهى. قلت: الوجهان جائزان مبنيان على ما تقدم في الكلام على لام التعريف والأولى الهمز في الوصل والنقل، ولا اعتبار بعارض دائم ولا مفارق بل الرواية وهي بالأصل الأصل وكذلك رسمت. نعم الحذف جائز، ولو قيل إن حذفها من (الأولى) في النجم أولى للحذف لساغ ولكن في الرواية تفصيل كما تقدم والله أعلم.

(الثالث) أنه إذا كان قبل لام التعريف المنقول إليها حرف من حروف المد أو

ساكن غيرهن لم يجز إثبات حرف المد ولا رد سكون الساكن مع تحريك اللام لأن التحريك في ذلك عارض فلم يعتد به وقدر السكون إذ هو الأصل ولذلك حذف حرف المد وحرك الساكن حالة الوصل وذلك نحو ﴿والقى الألواح﴾ [الأعراف: ١٥٠]، و ﴿سيرتها الأولى﴾ [طه: ٢١]، ﴿وإذا الأرض﴾ [الانشقاق: ٣]، ﴿وأولى الأمر﴾ [النساء: ٥٩]، و ﴿في الأنعام﴾ [النحل: ٦٦]، و ﴿يحي الأرض﴾ [الروم: ٥٠]، و ﴿قالوا الآن﴾ [البقرة: ٧١]، ﴿وأنكحوا الأيامى﴾ [النور: ٣٢]، و ﴿أن تؤدوا الأمانات﴾ [النساء: ٥٨] ونحو ﴿فمن يستمع الآن﴾ [الجن: ٩]، و ﴿بل الإنسان﴾ [القيامة: ١٤]، و ﴿الم نهلك الأولين﴾ [المرسلات: ٤١٦]، و ﴿عن الآخرة﴾ [الروم: ٧]، و ﴿من الأرض﴾ [البقرة: ٢٦٧] و ﴿من الأولى﴾ [الضحى: ٤]، و ﴿وأشرق الأرض﴾ [الزمر: ٦٩]، و ﴿فلينظر الإنسان﴾ [عبس: ٢٤] وكذلك لو كان صلة أو ميم جمع نحو ﴿وبداره الأرض﴾ [القصص: ٨١]، و ﴿لا تدركه الأبصار﴾ [الأنعام: ١٠٣]، و ﴿وهذه الأنهار﴾ [الزخرف: ٥١] و ﴿هذه الأنعام﴾ [الأنعام: ١٣٩]، و ﴿ويلههم الأمل﴾ [الحجر: ٣]، و ﴿وأنتم الأعلون﴾ [محمد: ٣٥] وهذا مما لا خلاف فيه بين أئمة القراءة نص على ذلك غير واحد كالحافظ أبي عمرو الداني وأبي محمد سبط الخياط وأبي الحسن السخاوي وغيرهم وإن كان جائزاً في اللغة وعند أئمة العربية الوجهان الاعتداد بحركة النقل وعدم الاعتداد بها وأجروا على كل وجه ما يقتضي من الأحكام، ولم يخصوا بذلك وصلاً ولا ابتداء ولا دخول همزة ولا عدم دخولها قالوا: إن اعتدنا بالعارض فلا حاجة إلى حذف حرف من (في الأرض) ولا إلى تحريك النون من (لان) وأنشد في ذلك ثعلب عن سلمة عن القراء:

لقد كنت تخفي حب سمراء خيفة فيح لان منها بالذي أنت بائح

وعلى ذلك قرأنا لابن محيصن (يسألونك عن لهلة، وعن لانفال، ومن لاثمين) وشبهه بالإسكان في النون وإدغامها، وهو وجه قراءة نافع ومن معه (عاداً لولى) في «النجم» كما تقدم. ولما رأى أبو شامة اطلاق النحاة ووقف على تقييد القراءة استشكل ذلك فتوسط وقال ما نصه: جميع ما نقل فيه ورش الحركة إلى لام المعرفة في جميع القرآن غير (عاداً لولى) هو على قسمين: أحدهما: ما ظهرت فيه أمانة عدم الاعتداد بالعارض كقوله تعالى (إنا جعلنا ما على الأرض زينة، وما الحياة الدنيا في الآخرة، ويدع الإنسان، قالوا الآن، أذفت الآزفة) ونحو ذلك. ألا ترى أنه بعد نقل الحركة في هذه المواضع لم يرد حروف المد التي حذفت لأجل سكون اللام ولم تسكن تاء التأنيث التي كسرت لسكون لام (لازفة) فعلمنا أنه ما اعتد بالحركة في مثل هذه المواضع، فينبغي إذا

ابتدأ القاريء له فيها أن يأتي بهمزة الوصل لأن اللام وإن تحركت فكأنها بعد ساكنة. القسم الثاني: ما لم يظهر فيه اماره نحو (وقال الانسان ما لها) فإذا ابتدأ القاريء لورش هنا اتجه الوجهان المذكوران انتهى. وهو حسن لو ساعده النقل. وقد تعقبه الجعبرى فقال: وهذا فيه عدول عن النقل إلى النظر وفيه حظر. قلت: صحة الرواية بالوجهين حالة الابتداء من غير تفصيل بنص من يحتج بنقله فلا وجه للتوقف فيه. فإن قيل لم اعتد بالعارض في الابتداء دون الوصل وفرق بينهما رواية مع الجواز فيهما لغة؟ فالجواب: أن حذف حرف المد للساكن والحركة لأجله في الوصل سابق للنقل والنقل طاريء عليه فأبقى على حاله لطرآن النقل عليه ولم يعتد فيه بالحركة. وأما حالة الابتداء فإن النقل سابق للابتداء والابتداء طاريء عليه فحسن الاعتداد فيه، ألا تراه لما قصد الابتداء بالكلمة التي نقلت حركة الهمة فيها إلى اللام لم تكن اللام الا محركة ونظير ذلك حذفهم حرف المد من نحو ﴿وقال الحمد لله﴾ [النمل: ١٥] ﴿ولا تسبوا الذين﴾ [الأنعام: ١٠٨]، و﴿أفي الله شك﴾ [ابراهيم: ١٠] وإثباتهم له في ﴿ولا تولوا﴾ [الأنفال: ٢٠]، و﴿كنتم قننون﴾ [آل عمران: ١٤٣] لطرآن الإدغام عليه كما قدمنا وذلك واضح والله أعلم.

(الرابع): ميم الجمع. أما لورش فواضح لأن مذهبه عند الهمة صلتها بواو فلم تقع الهمة بعدها في مذهبه الا بعد حرف مد من أجل الصلة، وأما من طريق الهاشمي عن ابن جمار فإن الهذلي نص على أن مذهبه عدم الصلة مطلقاً. ومقتضى هذا الإطلاق عدم صلتها عند الهمة ونص أيضاً له على النقل مطلقاً. ومقتضى ذلك النقل إلى ميم الجمع. وهذا من المشكل تحقيقه فإنني لا أعلم له نصاً في ميم الجمع بخصوصيتها بشيء فأرجع اليه، والذي أعول عليه في ذلك عدم النقل فيها بخصوصيتها والأخذ فيها بالصلة وحجتي في ذلك أنني لما لم أجد له فيها نصاً رجعت إلى أصوله ومذاهب أصحابه ومن اشترك معه على الأخذ بتلك القراءة ووافقه على النقل في الرواية وهو الزبير بن محمد بن عبد الله بن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العمري أحد الرواة المشهورين عن أبي جعفر من رواية ابن وردان فوجدته يروي النقل نصاً وأداء وخص ميم الجمع بالصلة ليس إلا. وكذلك ورش وغيره من رواة النقل عن نافع كلهم لم يقرأ في ميم الجمع بغير الصلة. ووجدت نص من يعتمد عليه من الأئمة صريحاً في عدم جواز النقل في ميم الجمع. فوجب المصير إلى عدم النقل فيها. وحسن المصير إلى الصلة دون عدمها جمعاً بين النص يمنع النقل فيها وبين القياس في الأخذ بالصلة فيها دون الإسكان وذلك أنني لم أر أحداً نقل عن أبي جعفر ولا عن نافع الذي هو أحد أصحاب أبي جعفر النقل في غير ميم الجمع وخصصها بالإسكان كما أنني لا أعلم أحداً منهم نص على النقل فيها وحمل رواية الراوي على من

شاركه في تلك الرواية أو وافقه في أصل تلك القراءة أصل معتمد عليه ولا سيما عند التشكيك والإشكال فقد اعتمده غير واحد من أئمتنا رحمهم الله لما لم يجدوا نصاً يرجعون إليه ومن ثم لم يجز مكي وغيره في (أعجمي، وأن كان) لابن ذكوان سوى الفصل بين الهمزتين. قال مكي عند ذكرهما في التبصرة: لكن ابن ذكوان لم نجد له أصلاً يقاس عليه فيجب أن يحمل أمره على ما فعله هشام في (أينكم وأنذرتهم) ونحوه (فيكون) مثل أبي عمرو وقالون وحمله على مذهب الراوي معه عن رجل بعينه أولى من حمله على غيره انتهى. وأما مذهب حمزة في الوقف فيأتي في باب إن شاء الله تعالى. ثم رأيت النص عن الهاشمي المذكور لأبي الكرم الشهرزوري وأبي منصور بن خيرون بصلة ميم الجمع للهاشمي عند همزة القطع فصح ما قلناه، واتضح ما حاولناه والله الحمد والمنة. وفتت على ذلك في كتاب كفاية المنتهي ونهاية المبتدي للقاضي الإمام أبي ذر أسعد بن الحسين بن سعد بن علي بن بندار اليزيدي صاحب الشهرزوري وابن خيرون المذكورين، وهو من الأئمة المعتمدين، وأهل الأداء المحققين.

باب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره

تقدم الكلام على السكت أول الكتاب عند الكلام على الوقف والكلام هنا على ما يسكت عليه. فاعلم أنه لا يجوز السكت إلا على ساكن، إلا أنه لا يجوز السكت على كل ساكن. فينبغي أن تعلم أقسام الساكن ليعرف ما يجوز عليه السكت مما لا يجوز. فالساكن الذي يجوز السكت عليه إما أن يكون بعده همزة فيسكت عليه لبيان الهمز وتحقيقه، أو لا يكون بعده همز وإنما يسكت عليه لمعنى غير ذلك. فالساكن الذي يسكت عليه لبيان الهمز خروفاً من خفائه إما أن يكون منفصلاً فيكون آخر كلمة والهمز أول كلمة أخرى، أو يكون موصولاً فيكون هو والهمز في كلمة واحدة، وكل منهما إما أن يكون حرف مد. أو غير حرف مد فمثال المنفصل بغير حرف المد: ﴿من آمن﴾ [البقرة: ٦٢]، ﴿خلوا إلى﴾ [البقرة: ١٤]، ﴿ابني آدم﴾ [المائدة: ٢٧] ﴿جديد أفتري﴾ [سبا: ٨]. ﴿عليهم أنذرتهم أم لم﴾ [البقرة: ٦]، ﴿فحدث ألم نشرح﴾ [آخر الضحى وأول الشرح] ﴿حامية الهاكم﴾ [آخر القارعة وأول التكاثر] ومن ذلك نحو (الأرض والأخرة، والايان، والاولى) وما كان بلام المعرفة وإن اتصل خطأ على الأصح ومثاله بحرف المد ﴿بما أنزل﴾ [البقرة: ٩٠] ﴿قالوا آمنا﴾ [البقرة: ١٤] ﴿في آذانهم﴾ [البقرة: ١٩] ونحو (يأيها، يأولى، وهؤلاء) مما كان مع حرف النداء والتنبيه، وإن اتصل في الرسم أيضاً. ومثال المتصل بغير حرف المد (القرآن، والظمان، وشيء، وشيثا، ومسؤلا، وبين المرء،

والخبء، ودفء). ومثاله بحرف المد (أولئك، واسرائل. والسماء بناء، وجاؤا، ويضيء، وقروء، وهنيئاً، ومرمياً، ومن سوء) فورد السكت في ذلك عن جماعة من أئمة القراءة، وجاء من هذه الطرق عن حمزة وابن ذكوان وحفص ورويس وإدريس. فأما حمزة فهو أكثر القراء به عناية. واختلفت الطرق فيه عنه وعن أصحابه اختلافاً كثيراً. فروى جماعة من أهل الأداء السكت عنه ومن روايتي خلف وخلاد في لام التعريف حيث أتت و (شيء) كيف وقعت أي مرفوعاً أو مجروراً أو منصوباً. وهذا مذهب صاحب الكافي وأبي الحسن طاهر بن غلبون من طريق الداني ومذهب أبي عبد المنعم وأبي علي الحسن بن بليمة، وأحد المذهبين في التيسير والشاطبية، وبه ذكر الداني أنه قرأ على أبي الحسن بن غلبون إلا أن روايته في التذكرة وإرشاد أبي الطيب عبد المنعم وتلخيص ابن بليمة هو المد في شيء مع السكت على لام التعريف حسب لا غير والله أعلم. وقال الداني في جامع البيان: وقرأت على أبي الحسن عن قراءته في روايته بالسكت على لام المعرفة خاصة لكثرة دورها وكذلك ذكر ابن مجاهد في كتابه عن حمزة ولم يذكر عنه خلافاً انتهى. وهذا الذي ذكره في جامع البيان عن شيخه ابن غلبون يخالف ما نص عليه في التيسير فإنه نص فيه أي السكت على لام التعريف وبه قرأ على أبي الحسن بالسكت على لام التعريف و (شيء وشيئا) حيث وقعا لا غير. وقال في الجامع: إنه قرأ عليه بالسكت على لام التعريف خاصة فيما أن يكون سقط ذكر شيء من الكتاب فيوافق التيسير أو يكون مع المد على شيء فيوافق التذكرة والله أعلم.

وروى بعضهم هذا المذهب عن حمزة من رواية خلف فقط، وهو طريق أبي محمد مكي وشيخه أبي الطيب بن غلبون إلا أنه ذكر أيضاً مد (شيء) أيضاً كما تقدم. وروى آخرون عن حمزة من روايته مع السكت على لام التعريف و (شيء) السكت على الساكن المنفصل مطلقاً غير حرف المد، وهذا مذهب أبي الطاهر إسماعيل بن خلف صاحب العنوان وشيخه عبد الجبار الطرسوسي، وهو المنصوص عليه في جامع البيان وهو الذي ذكره ابن الفحام في تجريده من قراءته على الفارسي في الروايتين، وأحد الطريقتين في الكامل إلا أن صاحب العنوان ذكر مد (شيء) كما قدمنا. وروى بعضهم هذا المذهب عن حمزة من رواية خلف حسب. وهذا مذهب أبي الفتح فارس بن أحمد وطريق أبي عبد الله ابن شريح صاحب الكافي وهو الذي في الشاطبية والتيسير من طريق أبي الفتح المذكور وفي التجريد من قراءته على عبد الباقي عن أبيه عن عبد الباقي الخراساني وأبي أحمد إلا أن صاحب الكافي حكى المد في (شيء) في أحد الوجهين وذكر عن خلاد السكت فيه وفي لام التعريف فقط كما تقدم، وروى آخرون عن حمزة من الروايتين السكت مطلقاً أي

على المنفصل والمتصل جمعاً ما لم يكن حرف مد. وهذا مذهب أبي طاهر بن سوار صاحب المستنير وأبي بكر بن مهران صاحب الغاية وأبي علي البغدادي صاحب الروضة وأبي العز القلانسي وأبي محمد سبط الخياط وجمهور العراقيين. وقال أبو العلاء الحافظ: إنه اختارهم وهو مذكور أيضاً في الكامل. ورواه أبو بكر النقاش عن إدريس عن خلف عن حمزة. وروى آخرون السكت عن حمزة من الرويتين على حرف المد أيضاً وهم في ذلك على الخلاف في المنفصل والمتصل كما ذكرنا فمنهم من خص بذلك المنفصل وسوى بين حرف المد وغيره مع السكت على لام التعريف (وشيء). وهذا مذهب الحافظ أبي العلاء الهمداني صاحب غاية الاختصار وغيره. وذكره صاحب التجريد من قراءته على عبد الباقي في رواية خلاد. ومنهم من أطلق ذلك في المتصل والمنفصل وهو مذهب أبي بكر الشذائي وبه قرأ سبط الخياط على الشريف أبي الفضل عن الكارزيني عنه وهو في الكامل أيضاً وذهب جماعة إلى ترك السكت عن خلاد مطلقاً. وهو مذهب أبي الفتح فارس بن أحمد وأبي محمد مكّي وشيخه أبي الطيب وأبي عبد الله بن شريح وذكره صاحب التيسير من قراءته على أبي الفتح فارس بن أحمد وتبعه على ذلك الشاطبي وغيره. وهو أحد طرق الكامل وهي طريق أبي علي العطار عن أصحابه عن البخري عن جعفر الوزان عن خلاد كما سنذكره في آخر باب الوقف لحمزة. وذهب آخرون إلى عدم السكت مطلقاً عن حمزة من روايته، وهو مذهب أبي العباس المهدي صاحب الهداية وشيخه أبي عبد الله بن سفيان صاحب الهادي وهو الذي لم يذكر أبو بكر بن مهران غيره في غايته سواه. فهذا الذي علمته ورد عن حمزة في ذلك من الطرق المذكورة وبكل ذلك قرأت من طريق من ذكرت. واختياري عنه السكت في غير حرف المد جمعاً بين النص والأداء والقياس، فقد روينا عن خلف وخلاد وغيرهما عن سليم عن حمزة قال: إذا مددت الحرف فالمد يجرىء من السكت قبل الهمزة. قال: وكان إذا مد ثم أتى بالهمز بعد المد لا يقف قبل الهمز انتهى. قال الحافظ أبو عمرو الداني: وهذا الذي قاله حمزة من أن المد يجرىء من لحرف المد مع الهمزة إنما هو بيان لها لخفائها وبعد مخرجها فيقوى به على النطق بها محققة، وكذا السكوت على الساكن قبلها إنما هو بيان لها أيضاً. فإذا بينت بزيادة التمكين لحرف المد قبلها لم تحتاج أن تبين بالسكت عليه وكفى المد من ذلك وأغنى عنه. قلت: وهذا ظاهر واضح وعليه العمل اليوم والله أعلم.

وأما ابن ذكوان فروى عنه السكت وعدمه صاحب المبهج من جميع طرقه على ما كان من كلمة وكلمتين ما لم يكن حرف مد فقال قرأت لابن ذكوان بالوقف وبالإدراج على شيخنا الشريف ولم أزه منصوصاً في الخلاف بين أصحاب ابن عامر. وكذلك روى عنه السكت صاحب الإرشاد والحافظ أبو العلاء كلاهما من طريق العلوي عن النقاش عن الأخفش إلا أن الحافظ أبا العلاء خصه بالمنفصل ولام التعريف (شيء) وجعله دون سكت حمزة فخالف أبا العز في ذلك مع أنه لم يقرأ بهذا الطريق إلا عليه والله أعلم. وكذلك رواه الهذلي من طريق الجيني عن ابن الأخرم عن الأخفش وخصه بالكلمتين. والسكت من هذه الطرق كلها مع التوسط إلا من الإرشاد فإنه مع المد الطويل فاعلم ذلك. والجمهور عن ابن ذكوان من سائر الطرق على عدم السكت وهو المشهور عنه وعليه العمل والله أعلم. وأما حفص فاختلف أصحاب الأثناني في السكت عن عبيد بن الصباح عنه، فروى عنه أبو طاهر بن أبي هاشم السكت. واختلف فيه عنه أصحابه، فروى أبو علي المالكي البغدادي صاحب الروضة عن الحمامي عنه السكت على ما كان من كلمة أو كلمتين غير المد. ولم يذكر خلافاً عن الأثناني في ذلك. وروى أبو القاسم بن الفحام صاحب التجريد عن الفارسي عن الحمامي عنه السكت على ما كان من كلمتين ولام التعريف و (شيء) لا غير. وروى عن عبد الباقي عن أبيه عن أبي أحمد السامري من الأثناني السكت على ذلك وعلى الممدود يعني المنفصل فانفرد بالممدود عنه وليس من طريق الكتاب والله أعلم. وقال الداني في جامعه: وقرأت أيضاً على أبي الفتح عن قراءته على عبد الله بن الحسين عن الأثناني بغير سكت في جميع القرآن، وكذلك قرأت على أبي الحسن عن قراءته على الهاشمي عن الأثناني قال: وبالسكت أخذ في روايته لأن أبا طاهر بن أبي هاشم رواه عنه تلاوة. وهو من الإتقان والضبط والصدق ووفور المعرفة والحذق بموضع لا يجهله أحد من علماء هذه الصناعة فمن خالفه عن الأثناني فليس بحجة عليه. قلت: والأمر كما قال الداني في أبي طاهر إلا أن أكثر أصحابه لم يرووه عنه السكت تلاوة أيضاً كالنهرواني وابن العلاف والمصاحفي وغيرهم. وهم أيضاً من الإتقان والضبط والحذق والصدق بمحل لا يجهل. ولم يصح عندنا تلاوة عنه إلا من طريق الحمامي مع أن أكثر أصحاب الحمامي لم يرووه عنه مثل أبي الفضل الرازي وأبي الفتح ابن شيطا وأبي علي غلام الهراس. وهم من أضبط أصحابه وأحذقهم، فظهر ووضع أن الإدراج وهو عدم السكت عن الأثناني أشهر وأكثر وعليه الجمهور والله أعلم. وبكل من السكت والإدراج قرأت من طريقه والله تعالى الموفق. وأما إدريس عن خلف فاختلف عنه فروى الشطي وابن بويان السكت عنه في المنفصل وما كان في حكمه (شيء) خصوصاً

نص عليه في الكفاية في القراءات الست وغاية الاختصار والكمال. وانفرد به عن خلف من جميع طرقه. وروى عنه المطوعي السكت على ما كان من كلمة وكلمتين عموماً نص عليه في المبهج. وانفرد الهمداني عن الشطي فيما لم يكن الساكن واواً ولا ياء يعني مثل (خلوا إلى. وابني آدم) ولا أعلم أحداً استثناه عن أحد من الساكنين سواه ولا عمل عليه والله أعلم. وكلهم عنه بغير سكت في الممدود والله أعلم. وأما رويس فانفرد عنه أبو العز القلانسي من طريق القاضي أبي العلاء الواسطي عن النخاس عن التمار عنه بالسكت اللطيف دون سكت حمزة ومن وافقه وذلك على ما كان من كلمة وكلمتين في غير الممدود حسبما نص عليه في الكفاية. وظاهر عبارته في الإرشاد السكت على الممدود المنفصل. ولما قرأت على الأستاذ أبي المعالي بن اللبان أوقفته على كلام الإرشاد فقال هذا شيء لم نقرأ به ولا يجوز. ثم رأيت نصوص الواسطيين أصحاب أبي العز وأصحابهم على ما نصه في الكفاية. وأخبرني به ابن البان وغيره تلاوة، وهو الصحيح الذي لا يجوز خلافه والله أعلم.

وأما الذي يسكت عليه لغير قصد تحقيق الهمز فالأصل مطرد وأربع كلمات، فاوصل المطرد حروف الهجاء الواردة في فواتح السور نحو: (الم، الر، كهيعص، طه، طسم، طس. ص، ن) فقرأ أبو جعفر بالسكت على كل حرف منها، ويلزم من سكته إظهار المدغم منها والمخفى وقطع همزة الوصل بعدها ليبين بهذا السكت أن الحروف كلها ليست للمعاني كأدوات للأسماء والأفعال بل هي مفصولة وإن اتصلت رسماً بمؤتلفة. وفي كل واحد منها سر من أسرار الله تعالى الذي استأثر الله تعالى بعلمه وأوردت مفردة من غير عامل ولا عطف فسكنت كأسماء الأعداد إذا وردت من غير عامل ولا عطف فتقول واحد اثنين ثلاثة أربعة هكذا. وانفرد الهذلي عن ابن جمار بوصل همزة (الله لا إله الا هو) في أول آل عمران تميم (آلم) كالجماعة. وانفرد ابن مهران بعدم ذكر السكت لأبي جعفر في الحروف كلها. وذكر أبو الفضل الرازي عدم السكت في السين من (طس تلك) والصحيح السكت عن أبي جعفر على الحروف كلها من غير استثناء لشيء منها وفاقاً لإجماع الثقات الناقلين ذلك عنه نصاً وأداء، وبه قرأت وبه أخذ والله أعلم. وأما الكلمات الأربع فهي (عوجا) أول «الكهف» ﴿ومرقدنا﴾ [٥٢] في «يس» و ﴿من راق﴾ [٢٧] في «القيامة» و ﴿بل ران﴾ [١٤] في «التطيف» فاختلف عن حفص في السكت عليها والإدراج فروى جمهور المغاربة وبعض العراقيين عنه من طريقي عبيد وعمرو السكت على الألف المبدلة من التوين في (عوجا) ثم يقول (قيما) وكذلك على الألف من

(مرقدنا) ثم يقول (هذا ما وعد الرحمن) وكذلك على النون من (من) ثم يقول (راق) وكذلك على اللام من (بل) ثم يقول (ران على قلوبهم) وهذا الذي في الشاطبية والتيسير والهادي والهداية والكافي والتبصرة والتلخيص والتذكرة وغيرها. وروى الإدراج في الأربعة كالباقين أبو القاسم الهذلي وأبو بكر بن مهران وغير واحد من العراقيين فلم يفرقوا في ذلك بين حفص وغيره وروى عنه كلاً من الوجهين أبو القاسم بن الفحام في تجريده فروى السكت في (عوجا ومرقدنا) عن عمرو بن الصباح عنه. وروى الإدراج كالجماعة عن عبيد ابن الصباح عنه. وروى السكت في (من راق، وبل ران) من قراءته على الفارسي عن عمرو. ومن قراءته على عبد الباقي عن عبيد فقط. وروى الإدراج كالجماعة من قراءته على ابن نفيس من طريق عبيد والمالكي من طريقي عمرو وعبيد جميعاً والله أعلم. واتفق صاحب المستنير والمبهبج والإرشاد على الإدراج في (عوجا ومرقدنا) كالجماعة. وعلى السكت في «القيامة» فقط وعلى الإظهار من غير سكت في «التطيف». والمراد بالإظهار السكت، فإن صاحب الإرشاد صرح بذلك في كفايته. وصاحب المبهبج نص عليه في الكفاية له ولم يذكر سواه. وروى الحافظ أبو العلاء في غايته السكت في: (عوجاً) فقط. ولم يذكر في الثلاثة الباقية شيئاً. بل ذكر الإظهار في (من راق، وبل ران). قلت: ثبت في الأربعة الخلاف عن حفص من طريقه، وصح الوجهان من السكت والإدراج عنه وبهما عنه أخذ.

ووجه السكت في (عوجا) قصد بيان أن (قيما) بعده ليس متصلاً بما قبله في الإعراب. فيكون منصوباً بفعل مضمّر تقديره (أنزله قيما) فيكون حالاً من الهاء في أنزله وفي (مرقدنا) بيان أن كلام الكفار قد انقضى وأن قوله (هذا ما وعد الرحمن) ليس من كلامهم فهو إما من كلام الملائكة أو من كلام المؤمنين كما أشرنا إليه في الوقف والابتداء وفي (من راق، وبل ران) قصد بيان اللفظ ليظهر أنهما كلمتان مع صحة الرواية في ذلك والله أعلم.

تنبيهات

(الأول): إنما يتأتى السكت حال وصل الساكن بما بعده، أما إذا وقف على الساكن فيما يجوز الوقف عليه مما انفصل خطأً فإن السكت المعروف يمتنع ويصير الوقف المعروف. وإن وقف على الكلمة التي فيها الهمزة سواء كان متصلاً أو منفصلاً فإن لحمزة في ذلك مذهباً يأتي في الباب الآتي. وأما غير حمزة فإن كان الهمزة متوسطاً (كالقرآن، والظمان، وشيئاً، والأرض) فالسكت أيضاً؛ إذ لا فرق في ذلك بين الوقف

والوصل. وكذا إن كان مبتدأ ووصل بالساكن قبله. وإن كان متطرفاً وقف بالروم فكذلك فإن وقف بالسكون امتنع السكت من أجل التقاء الساكنين وعدم الاعتماد في الهمز على شيء.

(الثاني): تقدم أنه إذا قرئ بالسكت لابن ذكوان يجوز أن يكون مع المد الطويل ومع التوسط لورود الرواية بذلك. فإن قرئ به لحفص فإنه لا يكون إلا مع المد. ولا يجوز أن يكون مع القصر لأن السكت إنما ورد من طريق الأثناني عن عبيد عن حفص، وليس له إلا المد، والقصر ورد من طريق الفيل عن عمرو عن حفص وليس له إلا الإدراج والله أعلم.

(الثالث): أن من كان مذهبه عن حمزة السكت أو التحقيق الذي هو عدم السكت إذا وقف فإن كان الساكن والهمز في الكلمة الموقوف عليها فإن تخفيف الهمز كما سيأتي ينسخ السكت والتحقيق، وإن كان الساكن في كلمة والهمز أول كلمة أخرى فإن الذي مذهبه تخفيف المنفصل كما سيأتي ينسخ تخفيفه سكته وعدمه بحسب ما يقتضيه التخفيف كما سيأتي ولذلك لم يتأت له في نحو (الأرض والانسان) سوى وجهين وهما: النقل والسكت. لأن الساكتين عنه على لام التعريف وصلاً منهم من ينقل وفقاً كأبي الفتح عن خلف والجهمور عن حمزة. ومنهم من لا ينقل من أجل تقدير انفصاله فيقره على حاله كما لو وصل كابني غلبون وأبي الطاهر صاحب العنوان ومكي وغيرهم. وأما من لم يسكت عليه كالمهدوي وابن سفيان عن حمزة وكأبي الفتح عن خلاد فإنهم مجمعون على النقل وفقاً ليس عنهم في ذلك خلاف. ويجيء في نحو (قد أفلح، ومن آمن، وقل أرحم) الثلاثة الأوجه أعني السكت وعدمه والنقل ولذلك تجيء الثلاثة في نحو (قالوا آمناً. وفي أنفسكم. وما أنزل). وأما (بأيها، وهؤلاء) فلا يجيء فيه سوى وجهي التحقيق والتخفيف ولا يأتي فيه سكت لأن رواة السكت فيه مجمعون على تحقيقه وفقاً فامتنع السكت عليه حيثئذ والله تعالى أعلم.

(الرابع) لا يجوز مد شيء لحمزة حيث قرئ به إلا مع السكت إما على لام التعريف فقط أو عليه وعلى المنفصل، وظاهر التبصرة المد على (شيء) لخلاد مع عدم السكت المطلق حيث قال: وذكر أبو الطيب مد (شيء) في روايته وبه أخذ؛ انتهى. ولم يتقدم السكت إلا لخلف وحده في غير (شيء) فعلى هذا يكون مذهب أبي الطيب المد عن خلاد في (شيء) مع عدم السكت وذلك لا يجوز فإن أبا الطيب المذكور هو ابن غلبون صاحب كتاب الإرشاد ولم يذكر في كتابه مد (شيء) لحمزة إلا مع السكت على

لام التعريف. وأيضاً فإن مد (شيء) قائم مقام السكت فيه فلا يكون إلا مع وجه السكت وكذا قرأنا والله أعلم.

باب الوقف على الهمز

وهو باب مشكل يحتاج إلى معرفة تحقيق مذاهب أهل العربية، وأحكام رسم المصاحف العثمانية، وتمييز الرواية، وإتقان الدراية. قال الحافظ أبو شامة: هذا الباب من أصعب الأبواب نظماً ونثراً في تمهيد قواعده، وفهم مقاصده. قال: ولكثرة تشعبه أفرد له أبو بكر أحمد بن مهران المقرئ رحمه الله تصنيفاً حسناً جامعاً وذكر أنه قرأ على غير واحد من الأئمة فوجد أكثرهم لا يقومون به حسب الواجب فيه إلا الحرف بعد الحرف. قلت: وأفردته أيضاً بالتأليف أبو الحسن بن غلبون وأبو عمرو الداني وغير واحد من المتأخرين كابن بصخان والجعبري وابن جبارة وغيرهم، ووقع لكثير منهم فيه أوهام ستقف عليها. ولما كان الهمز أثقل الحروف نطقاً وأبعدها مخرجاً تنوع العرب في تخفيفه بأنواع التخفيف كالنقل والبدل وبين وبين والإدغام وغير ذلك وكانت قريش وأهل الحجاز أكثرهم له تخفيفاً. ولذلك أكثر ما يرد تخفيفه من طرقهم كابن كثير من رواية ابن فليح وكنافع من رواية ورش وغيره وكأبي جعفر من أكثر رواياته ولا سيما رواية العمري عن أصحابه عنه فإنه لم يكذب يحقق همزة وصلًا. وكابن محيصن قاريء أهل مكة مع ابن كثير وبعده وكأبي عمرو فإن مادة قراءته عن أهل الحجاز. وكذلك عاصم من رواية الأعشى عن أبي بكر من حيث إن روايته ترجع إلى ابن مسعود. وأما الحديث الذي أورده ابن عدي وغيره من طريق موسى بن عبيدة عن نافع عن ابن عمر قال: ما همز رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أبو بكر ولا عمرو ولا الخلفاء وإنما الهمز بدعة ابتدعوها من بعدهم. فقال أبو شامة الحافظ: هو حديث لا يحتج بمثله لضعف اسناده فإن موسى بن عبيدة هذا هو الزيدي وهو عند أئمة الحديث ضعيف. قلت: قال الامام أحمد: لا تحل الرواية عنه. وفي رواية لا يكتب حديثه. واعلم أنه من كانت لغته تخفيف الهمز فإنه لا ينطق بالهمز إلا في الابتداء. والقصد أن تخفيف الهمز ليس بمنكر ولا غريب فما أحد من القراء إلا وقد ورد عنه تخفيف الهمز إما عموماً وإما خصوصاً كما قدمنا ذكره في الأبواب المتقدمة؛ وقد أفرد له علماء العربية أنواعاً تخصه، وقسموا تخفيفه إلى واجب وجائز وكل ذلك أو غالبه وردت به القراءة وصحت به الرواية إذ من المحال أن يصح في القراءة ما لا يسوغ في العربية بل قد يسوغ في العربية ما لا يصح في القراءة لأن القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول. ومما صح في القراءة وشاع في العربية الوقف بتخفيف الهمز وإن كان مما

يحقق في الوصل لأن الوقف محل استراحة القاريء والمتكلم. ولذلك حذفت فيه الحركات والتنوين، وأبدل فيه تنوين المنصوبات وجاز فيه الروم والإشمام والنقل والتضعيف فكان تخفيف الهمز في هذه الحالة أحق وأحرى. قال ابن مهران وقال بعضهم: هذا مذهب مشهور ولغة معروفة يحذف الهمز في السكت يعني في الوقف كما يحذف الإعراب فرقاً بين الوصل والوقف. قال: وهو مذهب حسن. وقال بعضهم: لغة أكثر العرب الذين هم أهل الجزالة والفصاحة ترك الهمزة الساكنة في الدرج والمتحركة عند السكت.

قلت: وتخفيف الهمز في الوقف مشهور عند علماء العربية أفردوا له باباً وأحكاماً. واختص بعضهم فيه بمذاهب عرفت بهم ونسبت اليهم كما نشير اليه إن شاء الله تعالى. وقد اختص حمزة بذلك من حيث إن قراءته اشتملت على شدة التحقيق والترتيل والمد والسكت فناسب التسهيل في الوقف ولذلك روينا عنه الوقف بتحقيق الهمز إذا قرأ بالحدرد كما سنذكره إن شاء الله. هذا كله مع صحة الرواية بذلك عنده وثبوت النقل به لديه، فقد قال فيه مثل سفيان الثوري: ما قرأ حمزة حرفاً من كتاب الله إلا بأثر. قلت: وقد وافق حمزة على تسهيل الهمز في الوقف حمران بن أعين، وطلحة بن مصرف، وجعفر بن محمد الصادق، وسليمان بن مهران الأعمش في أحد وجهيه، وسلام بن سليمان الطويل البصري وغيرهم. وعلى تسهيل المتطرف منه هشام بن عمار في أحد وجهيه وأبو سليمان عن قالون في المنصوب المنون. وسأبين أقسام الهمز في ذلك وأوضحه وأقربه وأكشفه وأهدبه وأحرره وأرتبه ليكون عمدة للمبتدئين، وتذكرة للمتتهين والله تعالى الموفق فأقول: الهمز ينقسم إلى ساكن ومتحرك. فالساكن ينقسم إلى متطرف وهو ما ينقطع الصوت عليه، وإلى متوسط وهو ما لم يكن كذلك. أما الساكن المتطرف فينقسم إلى لازم لا يتغير في حاله، وعارض يسكن وقفاً ويتحرك بالأصالة وصلأً، فالساكن اللازم يأتي قبله مفتوح مثل (اقرأ) ومكسور مثل (نبيء) ولم يأت في القرآن قبله مضموم ومثاله في غير القرآن «لم يسؤ» والساكن العارض يأتي قبله الحركات الثلاث فمثاله وقبله الضم (كأمثال اللؤلؤ. إن امرؤ) ومثاله وقبله الكسر (من شاطيء ويديء، وقريء) ومثاله وقبله الفتح (بدأ). وقال الملاء. وعن النبأ). وأما الساكن المتوسط فينقسم إلى قسمين: متوسط بنفسه ومتوسط بغيره. فالمتوسط بنفسه يكون قبله ضم نحو (المؤتفكة. ويؤمن) وكسر نحو (بئر ونبئنا) ومفتوح نحو (كأس. وتأكل) والمتوسط بغيره على قسمين: متوسط بحرف، ومتوسط بكلمة. فالمتوسط بحرف يكون قبله فتح نحو (فاؤوا، وآتوا) ولم يقع قبله ضم ولا كسر والمتوسط بكلمة يكون قبله ضم نحو ﴿قالوا ابتأ﴾ [العنكبوت: ٢٩] و ﴿الملك ايتوني﴾

[يوسف: ٥٠] وكسر نحو ﴿الذي أوتمن﴾ [البقرة: ٢٨٣] و﴿للأرض ايتيا﴾ [فصلت: ١١] وفتح نحو ﴿الهدى ايتنا﴾ [الأنعام: ٧١]، و﴿قال ايتوني﴾ [يوسف: ٥٩] فهذه أنواع الهمز الساكن، وتخفيفه أن يبدل بحركة ما قبله إن كان قبله ضم أبداً واواً، وإن كان قبله كسر أبداً ياء، وإن كان قبله فتح أبداً ألفاً. وكذلك يقف حمزة من غير خلاف عنه في ذلك إلا ما شذ فيه ابن سفيان ومن تبعه من المغاربة كالمهدوي وابن شريح وابن الباذش من تحقيق المتوسط بكلمة لانفصاله وإجراء الوجهين في المتوسط بحرف لاتصاله كأنهم أجروه مجرى المبتدأ، وهذا وهم منهم وخروج عن الصواب وذلك أن هذه الهمزات وإن كن أوائل الكلمات فإنهن غير مبتدآت لأنهن لا يمكن ثبوتهن سواكن إلا متصلات بما قبلهن فلهذا حكم لهن بكونهن متوسطات؛ ألا ترى أن الهمزة في (فأووا). وأمر. وقال ايتوني) كالدال في (فادع) والسين في (فاستقم) والراء في (قال ارجع) فكما أنه لا يقال إن الدال والسين والراء في ذلك مبتدآت ولا جاريات مجرى المبتدآت فكذلك هذه الهمزات وإن وقعت فاء من الفعل إذ ليس كل فاء تكون مبتدأة أو جارية مجرى المبتدأ. ومما يوضح ذلك أن من كان مذهبه تخفيف الهمز الساكن المتوسط غير حمزة كأبي عمرو وأبي جعفر وورش فإنهم خففوا ذلك كله من غير خلف عن أحد منهم بل أجروه مجرى «يؤتى» و«يؤمن» و«يألمون». فأبدلوه من غير فرق بينه وبين غيره وذلك واضح والله أعلم. والعجب أن ابن الباذش نسب تحقيق هذا القسم لأبي الحسن بن غلبون وأبيه وابن سهل. والذي رأيت نصاً في التذكرة هو الإبدال بغير خلاف والله أعلم.

واختلف أئمتنا في تغيير حركة الهاء مع إبدال الهمزة ياء قبلها في قوله (أنبيهم) في «البقرة» (ونبيهم) في «الحجر» فكان بعضهم يرى كسرها لأجل الياء كما كسر لأجلها في نحو (فيهم، ويؤتيهم) فهذا مذهب أبي بكر بن مجاهد وأبي الطيب بن غلبون وابنه أبي الحسن ومن تبعهم. وكان آخرون يقرؤونها على ضمها لأن الياء عارضة أو لا توجد إلا في التخفيف فلم يعتدوا بها. وهو اختيار ابن مهران ومكي والمهدوي وابن سفيان والجمهور. وقال أبو الحسن بن غلبون: كلا الوجهين حسن. وقال صاحب التيسير: وهما صحيحان. وقال في الكافي: الضم أحسن. قلت: والضم هو القياس وهو الأصح فقد رواه منصوباً محمد بن يزيد الرفاعي صاحب سليم. وإذا كان حمزة ضم هاء (عليهم واليهم ولديهم) من أجل أن الياء قبلها مبدلة من الف فكان الأصل فيها الضم، فضم هذه الهاء أولى وأصل والله أعلم.

وأما الهمز المتحرك فينقسم إلى قسمين: متحرك قبله ساكن، ومتحرك قبله متحرك.

وكل منهما ينقسم إلى متطرف ومتوسط. فالمتطرف الساكن ما قبله لا يخلو ذلك الساكن قبله من أن يكون ألفاً أو ياء أو واواً زائدتين أو غير ذلك. فإن كان ألفاً فإنه يأتي بعده كل من الحركات الثلاث نحو (جاء، وعن أشياء، والسفهاء، ومنه الماء، ومن السماء، ومن الماء، وعلى سواء، وعلى استحياء، ولانساء من نساء) وكيفية تسهيل هذا القسم أن يسكن أيضاً للوقف ثم يبدل ألفاً من جنس ما قبله. والوجه في ذلك أن الهمز لما سكن للوقف لم تعد الألف حاجزاً فقبلت الهمزة من ذلك ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها. وهل تبقى تلك الألف أو تحذف للساكن؟ سيأتي بيان ذلك، وسيأتي أيضاً بيان حكم الوقف بالروم، واتباع الرسم وغيره في آخر الباب. وإن كان الساكن قبل الهمز ياء أو واواً زائدتين فإنه لم يرد في الياء إلا في (النسيء) و (بريء) ووزنهما «فعليل» ولم يأت في الواو إلا في (قروء) ووزنه «فعلول» وتسهيله أن يبدل الهمز من جنس ذلك الحرف الزائد ويدغم الحرف فيه. وأما إن كان الساكن غير ذلك من سائر الحروف فتسهيله أن تنقل حركة الهمزة إلى ذلك الساكن ويحرك بها ثم تحذف هي كما تقدم في باب النقل سواء كان ذلك الساكن صحيحاً أو ياء أو واواً أصليين، وسواء كانا حرفي مد أو حرفي لين بأي حركة تحركت الهمزة، فالساكن الصحيح ورد منه في القرآن سبعة مواضع منها أربعة الهمزة فيها مضمومة وهي (دفع، وملء، وينظر المرء، ولكل باب منهم جزء) ومنها موضعان الهمزة فيهما مكسورة، وهما ﴿بين المرء وزوجه﴾ [البقرة: ١٠٢]، و ﴿بين المرء وقلبه﴾ [الأنفال: ٢٤] وموضع واحد الهمزة فيه مفتوحة وهو ﴿يخرج الخبء﴾ [النحل: ٢٥] ومثال الياء الأصلية وهي حرف مد (المسيء، وجيء، وسيء، ويضئ) ومثالها وهي حرف لين (شيء) لا غير نحو ﴿على كل شيء﴾ [البقرة: ٢٠]، و ﴿ان زلزلة الساعة شيء﴾ [الحج: ١] ومثال الواو الأصلية وهي حرف مد (لتنوء، وان تبوء، وما عملت من سوء. وليسوا) أول «سبحان» على قراءة حمزة ومن معه. ومثالها حرف لين ﴿إنهم كانوا قوم سوء﴾ [الأنبياء: ٧٤]. ﴿للذين لا يؤمنون بالآخرة مثل السوء﴾ [النحل: ٦٠] والمتطرف المتحرك المتحرك ما قبله هو الساكن العارض المتطرف. وقد تقدم حكم تسهيله ساكناً، وسيأتي حكم تسهيله بالروم واتباع الرسم آخر الباب إن شاء الله تعالى.

وأما الهمز المتوسط المتحرك الساكن ما قبله فهو أيضاً على قسمين: متوسط بنفسه، ومتوسط بغيره. فالمتوسط بنفسه لا يخلو ذلك الساكن قبله من أن يكون ألفاً أو ياء زائدة. ولم يقع في القرآن منه واواً زائدة، فإن كان ألفاً فتسهيله بين أي بين الهمزة وحركته بأي حركة تحرك نحو: (شركاونا، وجاوا، وأولياوه، وأوليك، وخافين والملايكة، وجانا. ودعاءً ونداءً) وإن كان ياء زائدة أبدل وأدغم كما تقدم في المتطرف وذلك نحو (خطية

وخطياتكم وهنياً ومرياً وبريون) وإن كان الساكن غير ذلك فهو أيضاً إما أن يكون صحيحاً أو ياء أو واواً أصليين حرف مد أو حرف لين فتسهيله بالنقل كما تقدم في المتطرف سواء. فمثال الساكن الصحيح مع الهمزة المضمومة: (مسؤلاً، ومذؤماً) ومع المكسورة (الافتدة) لا غير ومع المفتوحة (القرآن، والظمان، وشطأه، وتجترون، وهزؤا، وكفؤا) على قراءة حمزة ومن معه وكذلك (النشأة، وجزء) ومثال الياء الأصلية وهي حرف مد (سيئت) لا غير. ومثالها حرف لين (كهيفة، واستيئس، وأخواته، وشيئا) حيث وقع (ويئس الذين) ومثال الواو وهي حرف مد (السوأى) لا غير. ومثالها وهي حرف لين (سوءة أخيه، وسواتكم، وسوانهما، وموئلا، والمؤدة) لا غير؛ والمتوسط بغيره من المتحرك الساكن ما قبله لا يخلو ذلك الساكن من أن يكون متصلاً به رسماً أو منفصلاً عنه. فالمتصل يكون الفأ وغير ألف. فالألف تكون في موضعين: ياء النداء، وهاء التنبيه نحو: (يادم، ياولي، يأيها) كيف وقع (ههانتهم، وهؤلاء) وغير الألف في موضع واحد وهو لام التعريف حيث وقع نحو (الأرض، والآخر، والأولى، والآخرى، والانسان؛ والاحسان) فإنها تسهل مع الألف بين بين. ومع لام التعريف بالنقل هذا هو مذهب الجمهور من أهل الأداء وعليه العراقيون قاطبة وأكثر المصريين والمغاربة وهو مذهب أبي الفتح فارس بن أحمد وبه قرأ عليه الداني وقال إنه هو مذهب الجمهور من أهل الأداء، واختياري وبه قرأ صاحب التجريد على شيخه الفارسي. ورواه منصوباً عن حمزة غير واحد. وكذا الحكم في سائر المتوسط بزائد. وهو ما انفصل حكماً واتصل رسماً مما سيأتي في أقسامه وذهب كثير من أهل الأداء إلى الوقف بالتحقيق في هذا القسم وإجرائه مجرى المبتدأ. وهو مذهب أبي الحسن بن غلبون وأبيه أبي الطيب وأبي محمد مكي واختيار صالح بن إدريس وغيره من أصحاب ابن مجاهد. وورد منصوباً أيضاً عن حمزة. وبه قرأ صاحب التجريد على عبد الباقي. وذكر الوجهين جميعاً صاحب التيسير والشاطبية والكافي والهداية والتلخيص. واختيار في الهداية في مثل (هانتهم ويا أيها) التحقيق لتقدير الانفصال وفي غيره التخفيف لعدم تقدير انفصاله. وقال في الكافي: التسهيل أحسن إلا في مثل (هانتهم، ويا أيها).

قلت: كأنهما لحظا انفصال المد وإلا فهو متصل رسماً فلا فرق بينه وبين سائر المتوسط بزائد والله أعلم. والمنفصل رسماً من الهمز المتحرك الساكن ما قبله فلا يخلو أيضاً ذلك الساكن من أن يكون صحيحاً أو حرف علة فالصحيح نحو (من آمن، قد أفلح، قل إنني، عذاب أليم، يؤده إليك) وقد اختلف أهل الأداء في تسهيل هذا النوع وتحقيقه فروى كثير منهم عن حمزة تسهيله بالنقل وألحقوه بما هو من كلمة. ورواه منصوباً أبو سلمة عن رجاله الكوفيين وهذا مذهب أبي علي البغدادي صاحب الروضة وأبي العز

القلانسي في إرشاده وأبي القاسم الهذلي وهو أحد الوجهين في الشاطبية، وذكره أيضاً ابن شريح في كافيته وبه قرأ على صاحب الروضة. وهؤلاء خصوا بالتسهيل من المنفصل هذا النوع وحده، وإلا فمن عمم تسهيل جمع المنفصل متحركاً وساكناً كما سيأتي في مذهب العراقيين فإنه يسهل هذا القسم أيضاً لأنه لم يفرق بينهما. وروى الآخرون تحقيقه من أجل كونه مبتدأ. وجاء أيضاً منصوباً عن حمزة من طريق ابن واصل عن خلف وعن ابن سعدان كلاهما عن سليم عن حمزة، وهو مذهب كثير من الشاميين والمصريين وأهل الغرب قاطبة، وهو الذي لم يجوز أبو عمرو الداني غيره ومذهب شيخه أبي الفتح فارس ابن أحمد وأبي الحسن طاهر بن غلبون وأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبري من جميع طرقه وأبي عبد الله بن سفيان وأبي محمد مكّي وسائر من حقق المتصل خطأ من المنفصل بل هو عنده من باب أولى. وقد غلط من نسب تسهيله إلى أبي الفتح ممن شرح قصيدة الشاطبي وظن أن تسهيله من زيادات الشاطبي على التيسير لاعلى طرق التيسير. فإن الصواب أن هذا مما زاده الشاطبي على التيسير وعلى طرق الداني فإن الداني لم يذكر في سائر مؤلفاته في هذا النوع سوى التحقيق وأجراه مجرى سائر الهمزات المبتدآت. وقال في جامع البيان: وما رواه خلف وابن سعدان نصاً عن سليم عن حمزة وتابعهما عليه سائر الرواة وعمامة أهل الأداء من تحقيق الهمزات المبتدآت مع السواكن وغيرها وصلاً ووقفاً فهو الصحيح المعمول عليه والمأخوذ به.

قلت: والوجهان من النقل والتحقيق صحيحان معمول بهما وبهما قرأت وبهما أخذ والله أعلم. وإن كان الساكن حرف علة فلا يخلو إما أن يكون حرف لين أو حرف مد. فإن كان حرف لين نحو (خلوا إلى، وابني آدم) فإنه يلحق بالنوع قبله وهو الساكن الصحيح كما تقدم في بابي النقل والسكت. فمن روى نقل ذلك عن حمزة روى هذا أيضاً من غير فرق بينهما. وحكى ابن سوار وأبو العلاء الهمداني وغيرهما وجهين في هذا النوع: أحدهما النقل كما ذكرنا. قالوا: والآخر أن يقلب حرف لين من جنس ما قبلها ويدغم الأول في الثاني قالوا فيصير حرف لين مشدداً. قلت: والصحيح الثابت رواية في هذا النوع هو النقل ليس إلا وهو الذي لم أقرأ بغيره على أحد من شيوخي ولا أخذ بسواه والله الموفق. وإن كان حرف مد فلا يخلو من أن يكون ألفاً أو غيرها. فإن كان ألفاً نحو (بما أنزل، لنا ألاً، واستوى إلى) فإن بعض من سهل هذا الهمز بعد الساكن الصحيح بالنقل سهل الهمزة في هذا النوع بين بين وهو مذهب أبي طاهر بن هاشم وأبي بكر بن مقسم وأبي بكر بن مهران وأبي العباس المطوعي وأبي الفتح بن شيطا وأبي بكر بن مجاهد فيما حكاه عنه مكّي وغيره وعليه أكثر العراقيين وهو المعروف من مذهبهم وبه قرأنا من طريقهم

وهو مقتضى ما في كفاية أبي العز ولم يذكر الحافظ أبو العلاء غيره وبه قرأ صاحب المبهج على شيخه الشريف عن الكارزيني عن المطوعي. قال الأستاذ أبو الفتح بن شيطا: والتي تقع أولاً تخفف أيضاً لأنها تصير باتصالها بما قبلها في حكم المتوسطة. وهذا هو القياس الصحيح قال وبه قرأت. قال ابن مهران: وعلى هذا يعني تسهيل المبتدأة حالة وصلها بالكلمة قبلها يدل كلام المتقدمين وبه كان يأخذ أبو بكر بن مقسم ويقول بتركها كيف ما وجد السبيل إليها إلا إذا ابتدأ بها فإنه لا بد له منها ولا يجد السبيل إلى تركها انتهى. وذهب الجمهور من أهل الأداء إلى التحقيق في هذا النوع وفي كل ما وقع الهمز فيه محركاً منفصلاً سواء كان قبله ساكن أو محرك وهو الذي لم يذكر أكثر المؤلفين سواه وهو الأصح رواية وبه قرأ أبو طاهر بن سوار على ابن شيطا، وكذلك قرأ صاحب المبهج على شيخه الشريف العباسي عن الكارزيني عن أبي بكر الشذائي، وروى أبو اسحاق الطبري بإسناده عن جميع من عده من أصحاب حمزة الهمز في الوقف إذا كانت الهمزة في أول الكلمة، وكذا روى الداني عن جميع شيوخه من جميع طرقه، فإن كان غير ألف فإما أن يكون ياء أو واو فإن من سهل القسم قبلها مع الألف أجرى التسهيل معها بالنقل والإدغام مطلقاً، سواء كانت الياء والواو في ذلك من نفس الكلمة نحو ﴿تؤدري أعينكم﴾ [هود: ٣١]، ﴿وفي أنفسكم﴾ [الذاريات: ٢١]، و﴿ادعوا إلى﴾ [يوسف: ١٠٨] ضميراً أو زائداً نحو ﴿تاركوا آلهتكم﴾ [الصافات: ٣٦]، ﴿ظالمى أنفسهم﴾ [النساء: ٩٧]، ﴿قالوا آمنا﴾ [البقرة: ١٤]، ﴿نفسى أن﴾ [يونس: ١٥] وبمقتضى إطلاعهم بجري الوجهان في الزائد للصلة نحو ﴿به أهدأ﴾ [الجن: ٢٠]، ﴿وأمره إلى﴾ [البقرة: ٢٧٥]، و﴿أهله أجمعين﴾ [الشعراء: ١٧٠] القياس يقتضي فيه الإدغام فقط والله أعلم. وانفرد الحافظ أبو العلاء بإطلاق تخفيف هذا القسم مع قسم الألف قبله كتخفيفه بعد الحركة كأنه يلغي حروف المد ويقدر أن الهمزة وقعت بعد متحرك فتخفف بحسب ما قبلها على القياس وذلك ليس بمعروف عند القراء ولا عند أهل العربية. والذي قرأت به في وجه التسهيل هو ما قدمت لك ولكنني آخذ في الياء والواو بالنقل إلا فيما كان زائداً صريحاً لمجرد المد والصلة فبالإدغام وذلك كان اختيار شيخنا أبي عبد الله الصائغ المصري وكان إمام زمانه في العربية والقرآآت والله تعالى أعلم.

وأما الهمز المتوسط المتحرك المتحرك ما قبله فهو أيضاً على قسمين: إما أن يكون متوسطاً بنفسه أو بغيره. فالمتوسط بنفسه لا تخلو همزته إما أن تكون مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، ولا تخلو الحركة قبلها من أن تكون ضمناً أو كسراً أو فتحاً. فتحصل من ذلك تسع صور: (الأولى) مفتوحة بعد ضم نحو (مؤجلا، ويؤخر، وفؤاد، وسؤال، ولؤلؤاً).

(الثانية) مفتوحة بعد كسر نحو (مئة، ناشئة، ونشئكم، وسيات، وليبطئن، وشيئا، وخاطئة). (الثالثة) مفتوحة بعد فتح نحو (شأن، وسألهم، ومآرب، ومآب، ورأيت، وتبوأ، ونأى، وملجأ، وخطأ). (الرابعة) مكسورة بعد ضم نحو (كما سئل، وسئلوا). (الخامسة) مكسورة بعد كسر نحو (إلى بارئكم، وخاشين، ومتكئين). (السادسة) مكسورة بعد فتح نحو (يئس، وتطمئن، وجبرئيل). (السابعة) مضمومة بعد ضم نحو (برؤسكم، وكأنه رؤس). (الثامنة) مضمومة بعد كسر نحو (ليطفنوا، وانبعوني، ومستهزؤون، وسيئة). (التاسعة) مضمومة بعد فتح نحو (رؤف، ويدرون، ويكلؤكم، ونقرؤه، وتؤزهم) فتسهل الهمزة في الصورة الأولى وهي المفتوحة بعد ضم بإبدالها واواً وفي الصورة الثانية وهي المفتوحة بعد كسر بإبدالها ياء. وتسهلها في الصور السبع الباقية بين أي بين الهمزة وما منه حركتها على أصل التسهيل. وحكى أبو العز في كفايته في المفتوحة بعد فتح إبدالها ألفاً وعزاه إلى المالكي والعلوي وابن نفيس وغيرهم وذكره أيضاً مكى وابن شريح وقال إنه ليس بالمطرود. قلت: وهذا مخالف للقياس لا يثبت إلا بسمع. وحكى بعضهم تسهيل الهمزة المضمومة بعد كسر والمكسورة بعد ضم بين الهمزة وحركة ما قبلها.

والمتوسط بغيره من هذا القسم وهو المتحرك المتحرك ما قبله لا يخلو أيضاً من أن يكون متصلاً رسماً أو منفصلاً رسماً. فإن كان متصلاً رسماً بحرف من حروف المعاني دخل عليه كحروف العطف وحروف الجر ولام الابتداء وهمزة الاستفهام وغير ذلك، وهو المعبر عندهم بالمتوسط بزائد فإن الهمزة تأتي فيه مفتوحة ومكسورة ومضمومة، ويأتي قبل كل من هذه الحركات الثلاث كسر وفتح فيصير ست صور: (الأولى): مفتوحة بعد كسر نحو (بأنه، بأنهم، بأنكم، بأي، فبأي، ولأبويه، لأهب، فلأنفسكم، لآدم). (الثانية) مفتوحة بعد فتح نحو (فأذن، فأمن، فأمنتم، كأنه، كأنهم، كأنهن، كأى. كأمثال، فسأكتبها، أنذرتهم، سأصرف). (الثالثة) مكسورة بعد كسر نحو (لبإمام، بإيمان، بإحسان، لإيلاف). (الرابعة) مكسورة بعد فتح نحو؛ (فإنهم، فإنه، فإما، وإما، أئذا، أئنا). (الخامسة) مضمومة بعد كسر نحو: (لأوليهم لأخراهم). (السادسة) مضمومة بعد فتح نحو (وأوحى، وأوتينا وأتيت، ألقى، فأورى) فتسهل هذا القسم كالقسم قبله يبدل في الصورة الأولى وهي المفتوحة بعد الكسر ياء ويسهل بين بين في الصور الخمس الباقية إلا أنه اختلف عن حمزة في تسهيله كالإختلاف في تسهيل المتوسط بغيره من المتحرك بعد الساكن مما اتصل رسماً نحو (يا أيها والأرض) فسهله الجمهور كما تقدم، وحققه جماعة كثيرون. وإن كان المتوسط بغيره منفصلاً رسماً فإنه يأتي مفتوحاً، ومكسوراً، ومضموماً، وبحسب اتصاله بما قبله يأتي بعد ضم وكسر وفتح فيصير منه كالمتوسط بنفسه تسع صور:

(الأولى) مفتوحة بعد ضم نحو ﴿منه آيات﴾ [آل عمران: ٧]. ﴿يوسف أيها الصديق أفتنا﴾ [يوسف: ٤٦]، ﴿السفهاء ألا﴾ [البقرة: ١٣]. (الثانية) مفتوحة بعد كسر نحو ﴿من ذرية آدم﴾ [مرم: ٥٨]. ﴿فيه آيات﴾ [آل عمران: ٩٧]، ﴿أعوذ بالله﴾ [البقرة: ٦٧]، ﴿إن هؤلاء أهدى﴾ [النساء: ٥١]. (الثالثة) مفتوحة بعد فتح نحو ﴿أفتطمعون أن﴾ [البقرة: ٧٥]، ﴿إن أبانا﴾ [يوسف: ٨]. ﴿قال أبوهم﴾ [يوسف: ٩٤]. ﴿جاء أجلهم﴾ [الأعراف: ٣٤] (الرابعة) مكسورة بعد ضم نحو ﴿يرفع إبراهيم﴾ [البقرة: ١٢٧]، ﴿النبي إنا﴾ [الأحزاب: ٤٥]، ﴿منه إلا قليلاً﴾ [البقرة: ٢٤٩]، ﴿نشأ إلى﴾ [الحج: ٥]، (الخامسة) مكسورة بعد كسر نحو ﴿من بعد إكراههن﴾ [النور: ٣٣]، ﴿يا قوم إنكم﴾ [البقرة: ٥٤]، ﴿من النور إلى﴾ [البقرة: ٢٥٧]، ﴿هؤلاء إن كنتم﴾ [البقرة: ٣١] (السادسة) مكسورة بعد فتح نحو ﴿غير إخراج﴾ [قال إبراهيم﴾ [قال إني﴾، إنه، ﴿تفيء إلى﴾ [الحجرات: ٩]. (السابعة) مضمومة بعد ضم نحو ﴿الجنة أزلقت﴾ [الشعراء: ٩٠]، ﴿كل أولئك﴾ [الإسراء: ٣٦]، ﴿والحجارة أعدت﴾ [التحريم: ٦]، ﴿أولياء أولئك﴾ [آل عمران: ٧]. (الثامنة) مضمومة بعد كسر نحو ﴿من كل أمة﴾ [النحل: ٨٤]، (في الأرض أمما، في الكتاب أولئك، عليه أمة). (التاسعة) مضمومة بعد فتح نحو ﴿كان أمة﴾ [النحل: ١٢]، هن أم، ﴿منهن أمهاتكم﴾ [الأحزاب: ٤]، ﴿جاء أمة﴾ [المؤمنون: ٤٤] فسهل أيضاً هذا القسم من سهل الهمز المتوسط المنفصل الواقع بعد حروف المد من العراقيين، وتسهيله كتسهيل المتوسط بنفسه من المتحرك بعد المتحرك يبدل المفتوحة منه بعد الضم واواً وبعد الكسرية ويسهل بين بين في السور السبع الباقية سواء.

فهذا جميع أقسام الهمز ساكنة ومتحركة ومتوسطة ومتطرفة وأنواع تسهيله القياسي الذي اتفق عليه جمهور أئمة النحويين والقراء، وقد انفرد بعض النحاة بنوع من التخفيف وافقهم عليه بعض القراء وخالفهم آخرون، وكذلك انفرد بعض القراء بنوع من التخفيف وافقهم عليه بعض النحاة وخالفهم آخرون وشذ بعض من الفريقين بشيء من التخفيف لم يوافق عليه، وسنذكر ذلك كله مستوفى مبيناً للصواب بحمد الله تعالى وقوته.

فمن القسم الأول وهو الذي ذكره بعض النحاة إجراء الياء والواو الأصليتين مجرى الزائدتين فأبدلوا الهمزة بعدهما من جنسهما وأدغموها في المبدل من قسمي المتطرف والمتوسط المتصل، حكى سماع ذلك من العرب يونس والكسائي وحكاه أيضاً سيبويه لكنه لم يقسه فخصه بالسماع ولم يجعله مطرداً. ووافق على الإبدال والإدغام في ذلك جماعة من القراء وجاء أيضاً منصوباً عن حمزة، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الفتح

فارس وذكره في التيسير وغيره، وذكره أيضاً أبو محمد في التبصرة وأبو عبد الله بن شريح في الكافي وأبو القاسم الشاطبي وغيرهم وخصه أبو علي بن بليمة (بشيء، وهيئة، وموتلاً) فقط. فلم يجعله مطرداً ولم يذكر أكثر الأئمة من القراء والنحاة سوى النقل كأبي الحسن ابن غلبون وأبيه أبي الطيب وأبي عبد الله بن سفيان وأبي العباس المهدي وأبي الطاهر صاحب العنوان وشيخه عبد الجبار الطرسوسي وأبي القاسم بن الفحام والجمهور وهو اختيار بن مجاهد وغيره وهو القياس المطرد إجماعاً. وانفرد الحافظ أبو العلاء فخص جواز الإدغام من ذلك بحرف اللين ولم يجزه بحرف المد وكأنه لاحظ كونه حرف مد وحرف المد لا يجوز إدغامه. وهذا لا يخلصه فيما إذا كان حرف المد زائداً فإنه يجب إدغامه قولاً واحداً نحو (هنيئاً، وقروء). والجواب عن ذلك أن الإدغام فيه تقديري فإننا لما لفظنا بياء مشددة وواو مشددة تخفيفاً للهمز قدرنا إبدال الهمزة بعد حرف المد وإدغام حرف المد في الهمز ونظير هذا إدغام أبي عمرو (نودي ياموسى، هو والذين آمنوا) فإن النطق فيه بياء وواو مشدتين وكوننا سكناً الياء والواو حتى صارا حرفي مد ثم أدغمناهما فيما بعدهما تقديري والله أعلم. وذكر بعض النحاة الإبدال والإدغام في المنفصل نحو (في أنفسكم. وقالوا آمنا) وحكاها أبو عمرو في (الفرخ) عن بعض العرب ووافق على جواز ذلك من القراء أبو طاهر بن سوار وأبو الفتح بن شيطاء؛ وأجاز نحاة الكوفيين أن تقع همزة بين بين بعد كل ساكن كما تقع بعد المتحرك ذكره الأستاذ أبو حيان في الارتشاف وقال: هذا مخالف لكلام العرب انتهى. وانفرد أبو العلاء الهمداني من القراء بالموافقة على ذلك فيما وقع الهمز فيه بعد حرف مد سواء كان متوسطاً بنفسه أو بغيره فأجرى الواو والياء مجرى الألف وسوى بين الألف وغيرها من حيث اشتراكهن في المد. قلت وذلك ضعيف جداً فإنهم إنما عدلوا إلى بين بين بعد الألف لأنه لا يمكن معها النقل ولا الإدغام بخلاف الياء والواو والله أعلم. على أن الحافظ أبا عمرو الداني حكى ذلك في (موتلاً، والمؤدة) وقال: إنه مذهب أبي طاهر بن أبي هاشم وهو قريب في (موتلاً) من أجل اتباع الرسم عند من يأخذ به والله أعلم.

وأجاز بعض النحاة الاستغناء عن النقل بعد الياء والواو إذا كان حرفي مد بحذف الهمزة فيقولون في نحو (تزدري أعينكم. وأدعو إلى، تزدري أعينكم، وأدعو إلى) ولم يوافق على هذا التخفيف أحد من القراء. وأجاز النحاة النقل بعد الساكن الصحيح مطلقاً ولم يفرقوا بين ميم جمع ولا غيرها ولم يوافقهم القراء على ذلك فأجازوه في غير ميم الجمع نحو (قد أفلح. وقل إنني) لا في نحو: (عليكم أنفسكم، وذلكم إصري) فقال الإمام أبو الحسن السخاوي: لا خلاف في تحقيق مثل هذا في الوقف عندنا انتهى. وهذا

هو الصحيح الذي قرأنا به وعليه العمل؛ وإنما لم يجر النقل في ذلك لأن ميم الجمع أصلها الضم فلو حركت بالنقل لتغيرت عن حركتها الأصلية فيما مثلنا به ولذلك أثر من مذهبه النقل صلتها عند الهمز لتعود إلى أصلها ولا تحرك بغير حركتها كما فعل ورش وغيره؛ على أن ابن مهران ذكر في كتابه في وقف حمزة فيها مذاهب: (أحدها) نقل حركة الهمزة إليها مطلقاً فتضم في نحو (ومنهم أميون) وتفتح في نحو (أنتم أعلم) وتكسر في نحو (إيمانكم إن كنتم). (الثاني) أنها تضم مطلقاً ولو كانت الهمزة مفتوحة أو مَ سورة حذراً من تحرك الميم بغير حركتها الأصلية. قلت: وهذا لا يمكن في نحو ﴿عليهم آياتنا﴾ [الحج: ٧١]. ﴿زادتهم إيماناً﴾ [الأنفال: ٢] لأن الألف والياء حيثئذ لا يقعان بعد ضمة. (الثالث) ينقل في الضم والكسر دون الفتح لئلا تشبه بالثنية، وأجاز بعض النحاة في الساكن الصحيح قبل الهمز المتطرف إبدال الهمزة بمثل حركة ما قبل ذلك الساكن حالة الوقف وذلك نحو (يخرج الخبء، وينظر المرء، ودفء، وجزء) فيقولون هذا الخبء ورأيت الخبء ومررت بالخبء وهذا الدفيء، ورأيت الدفيء، ومررت بالدفيء وهذا الجزوء ورأيت الجزوء، ومررت بالجزوء على سبيل الاتباع وهذا مسموع مطرد ذكره سيبويه وغيره. ولم يوافق على هذا أحد من القراء الا الحافظ أبو العلاء فإنه حكى وجهاً آخر في (الخبء) تبدل الهمزة ألفاً بعد النقل فخصمه بالمفتوحة. وأجاب بعضهم في نحو هذا أيضاً النقل إلى الحرف فقط فيقول هذا الخبيؤ والدفؤ والجزؤ، ورأيت الخبأ والدفأ والجزأ، ومررت بالخببيء والدفيء والجزئيء. ذكره ابن مالك في تسهيله مطرداً ولم يوافق عليه أحد من القراء. وأجاز النحاة في (كأمة) بالنقل فقط والإبدال وهو عند البصريين شاذ غير مطرد وحكاه سيبويه وقال هو قليل. وقاس عليه الكوفيون فيجيزون (يسألون، ويجارون، والنشأة) وحركة الساكن بالفتح في ذلك هي حركة الهمزة ثم أبدلت الهمزة ألفاً. وقيل أبدلوا الهمزة ألفاً فلزم انفتاح ما قبلها ولم يوافق على ذلك أحد من القراء الا أبو العلاء الهمداني فذكره وجهاً آخر وقد ذكره كثير منهم في (النشأة) فقط من أجل أنها كتبت بالألف كما سيأتي. وأجاز الكوفيون وبعض البصريين إبدال الهمزة على حسب إبدالها في الفعل. وروى القراء وأبو زيد ذلك عن العرب. فمن أبدل منهم الهمزة في الفعل قال (استهزيت). مثل. استقضيت واتكيت. مثل. اكرتيت (وأطفيت. مثل. أوصيت) وتقول من ذلك هؤلاء مستهزون. مثل. مستقضون، ويستهزون. مثل. يستقضون، والمتكون. مثل. مكثرون، ويطفون. مثل. يوصون، ويطون. مثل. يرون. فينبون الكلمة على فعلها فيجب حيثئذ ضم ما قبل الواو لذلك إن كان مضموماً وليست هذه الضمة ضمة نقل حتى يلزم من ذلك نقل حركة الهمزة إلى متحرك كما توهمه بعضهم. قال.

الزجاج: أما (يستهبزون) فعلى لغة من يبدل من الهمزة ياء في الأصل فيقول في (استهبزاً. استهبزيت) فيجب على استهبزيت يستهبزون وكذا القول في (مستهبزين وخاسيين وخاطيين) وهو عندهم صحيح مطرد وبه قرأ أبو جعفر فيما تقدم وفيه قراءته وقراءة نافع: (الصابون والصابين). وقد وافق على ذلك في الوقف عن حمزة كثير من أهل الأداء وجاء منصوباً عنه فروى محمد بن سعيد البزاز عن خلاد عن سليم عن حمزة أنه كان يقف مستهبزون بغير همز ويضم الزاي. وروى اسماعيل بن شداد عن شجاع قال: كان حمزة يقف (مستهبزون) برفع الزاي من غير همز وكذلك (متكون والخاطون ومالون وليطفوا) بغير همز في هذه الأحرف كلها و برفع الكاف والفاء والزاي والطاء. وقال ابن الأنباري: أخبرنا إدريس، ثنا خلف. ثنا الكسائي قال ومن وقف بغير همز قال (مستهبزون) رفع الزاي بغير مد وكذلك (ليطفوا) برفع الطاء وكذا (ليواطوا) برفع الطاء وكذلك: ﴿يستبنونك﴾ [يونس: ٥٣] برفع الباء. ف(مالون) برفع اللام ونحو ذلك. قلت: وهذا نص صريح بهذا الوجه مع صحته في القياس والأداء والعجب من أبي الحسن السخاوي ومن تبعه في تضعيف هذا الوجه وإخماله وجعله من الوجوه المخملة المشار إليها بقول الشاطبي:

ومستهبزون الحذف فيه ونحوه وضم وكسر قبل قيل وأخملا

فحمل ألف «أخملا» على التثنية أي أن ضم ما قبل الواو وكسره حالة الحذف اخملا يعني الوجهين جميعاً ووافق على هذا أبو عبد الله الفاسي وهو وهم بين وخطأ ظاهراً، ولو كان كذلك لقال قبيلاً وأخملاً. والصواب أن الألف من «أخملاً» للإطلاق وأن هذا الوجه من أصح الوجوه المأخوذ بها لحمزة في الوقف. وممن نص على صحته صاحب التيسير في كتابه جامع البيان وتبعه على ذلك الشاطبي وغيره. وإنما الخامل الوجه الآخر وهو حذف الهمزة وإبقاء ما قبل الواو مكسوراً على حاله على مراد الهمز كما أجازته بعضهم وحكاه خلف عن الكسائي. قال الداني: وهذا لا عمل عليه. قلت: فهذا الذي أشار إليه الشاطبي بالإخمال لا يصح رواية ولا قياساً والله أعلم. وذهب بعض النحاة إلى إبدال الهمزة المضمومة بعد كسر والمكسورة بعد ضم حرفاً خالصاً فتبدل في نحو ﴿سنقریک﴾ [الأعلى: ٦] و ﴿يستهبزون﴾ [الأنعام: ٥] ياء: وفي نحو (سئل واللؤلؤ) واواً. ونسب هذا على إطلاقه إلى أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش البصري أكبر أصحاب سيبويه فقال الحافظ أبو عمرو الداني في جامعه: هذا هو مذهب الأخفش النحوي الذي لا يجوز عنده غيره وتبعه على ذلك الشاطبي وجمهور النحاة على ذلك عنه. والذي رأيته أنا في كتاب معاني القرآن له أنه لا يجيز ذلك إلا إذا كانت الهمزة لام الفعل نحو (سنقریک؛ واللؤلؤ)

وأما إذا كانت عين الفعل نحو (سئل) أو من منفصل نحو (يرفع إبراهيم؛ ويشاء إلى) فإنه يسهلها بين بين كمذهب سيبويه والذي يحكيه عنه القراء والنحاة إطلاق الإبدال في النوعين، وأجازه كذلك عن حمزة في الوقف أبو العز القلانسي وغيره وهو ظاهر كلام الشاطبي ووافق الحافظ أبو العلاء الهمداني على جواز الإبدال في المضمومة بعد كسر فقط مطلقاً أي في المنفصل والمتصل فاء الفعل ولامه وحكى أبو العز ذلك في هذا النوع خاصة عن أهل واسط وبغداد وحي تشهيل بين بين وعن أهل الشام ومصر والبصرة. وحكى الأستاذ أبو حيان النحوي عن الأتشف الإبدال في النوعين ثم قال: وعنه في المكسورة المضموم ما قبلها من كلمة أخرى التسهيل بين بين فنص له على الوجهين جميعاً في المنفصل.

وذهب جمهور أئمة القراء إلى إلغاء مذهب الأخفش في النوعين في الوقف لحمزة وأخذوا بمذهب سيبويه في ذلك وهو التسهيل بين الهمزة وحركتها وهو مذهب أبي طاهر صاحب العنوان وشيخه عبد الجبار الطرسوسي وأبي العباس المهدي وأبي طاهر بن سوار وأبي القاسم بن الفحام صاحب التجريد وأبي الطيب بن غلبون وابنه أبي الحسن طاهر ولم يرض مذهب الأخفش ورد عليه في كتابه وقف حمزة. وذهب آخرون من الأئمة إلى التفصيل فأخذوا بمذهب الأخفش فيما وافق الرسم نحو (سنقریک؛ واللولو) وبمذهب سيبويه نحو (سيل ويستهبزون) ونحوه لموافقته الرسم كما سنوضحه من التخفيف الرسمي وهو اختيار الحافظ أبي عمرو الداني وغيره. وذهب جماعة من النحاة إلى جواز إبدال الهمزة المتطرفة في الوقف من جنس حركتها في الوصل سواء كانت بعد متحرك أو بعد ساكن، وحكوا ذلك سماعاً عن غير الحجازيين من العرب كتميم وقيس وهذيل وغيرهم وذلك نحو (الملا، ونبأ، ويدر، وتفتو والعلموا، ويشا، والخب) فيقولون جاء الملا، ومررت بالملى، ورأيت الملا، وهذا نبو وجت بني وسمعت نبأ، وهؤلاء العلما ومررت بالعلماي ورأيت العلما، وهذا الخبو ومررت بالخبي ورأيت الخبا؛ وزيد يدر ويفتو ويشاو ولن يدرا ولن يفتا ولن يشا. فتكون الهمزة واواً في الرفع وياء في الجر، وأما في النصب فيتفق هذا التخفيف مع التخفيف المتقدم لفظاً ويختلفان تقديراً، وكذلك يتفق هذا التخفيف مع المتقدم حالة الرفع إذا انضم ما قبل الهمز وحالة الجر إذا انكسر نحو (يخرج منهما اللولو؛ ومن شاطي) ويختلفان تقديراً فعلى التخفيف الأول تخفف بحركة ما قبلها. وعلى هذا التخفيف بحركة نفسها وتظهر فائدة الخلاف في الإشارة بالروم والإشمام ففي تخفيفها بحركة نفسها تأتي الإشارة وفي تخفيفها بحركة ما قبلها تمتنع ولا يعتد بالألف التي قبل الهمزة لأنها حاجز غير حصين فتقدر الهمزة معها كأنها بعد متحرك في سائر أحكامها، ووافق جماعة من القراء على هذا التخفيف فيما وافق رسم المصحف، فما رسم منه بالواو

ووافق جماعة من القراء على هذا التخفيف فيما وافق رسم المصحف، فما رسم منه بالواو وقف عليه بها أو بالياء فكذلك أو بالألف فكذلك وهذا مذهب أبي الفتح فارس بن أحمد وغيره واختيار الحافظ أبي عمرو كما أذكره.

والقسم الثاني الذي ذكره بعض القراء التخفيف الرسمي ذهب إليه جماعة من أهل الأداء كالحافظ أبي عمرو الداني وشيخه أبي الفتح فارس بن أحمد وأبي محمد مكّي ابن بي طالب وأبي عبد الله بن شريح وأبي القاسم الشاطبي ومن تبعهم على ذلك من المتأخرين. والمراد بالرسم صورة ما كتب في المصاحف العثمانية وأصل ذلك عندهم أن سليماً روى عن حمزة أنه كان يتبع في الوقف على الهمز خط المصحف. ومعنى ذلك أن حمزة لا يألو في وقفه على الكلمة التي فيها همز اتباع ما هو مكتوب في المصحف العثماني المجمع على اتباعه. يعني أنه إذا خفف الهمز في الوقف فمهما كان من أنواع التخفيف موافقاً لخط المصحف خففه به دون ما خالفه وإن كان أقيس وهذا معنى قول الداني في التيسير: وأعلم أن جميع ما يسهله حمزة من الهمزات فإنما يراعي فيه خط المصحف دون القياس كما قدمناه يعني بما قدمه قوله قبل ذلك فإن انضمت أي الهمزة جعلها بين الهمزة والواو نحو قوله (فادروا، ويوسا، ولا يوده، ومستهزون، وليواطوا، ويا بنوم) وشبهه ما لم تكن صورتها ياء نحو (قبل أونبيكم، وسنقریک، وكان سيغه) وشبهه فإنك تبدلها ياء مضمومة اتباعاً لمذهب حمزة في اتباع الخط عند الوقف على الهمز وهو قول الأخفش أعني التسهيل في ذلك بالبدل انتهى. وهو غاية من الوضوح. ومعنى قوله «دون القياس» أي المجرد عن اتباع الرسم كما مثل به وليس معناه وإن خالف القياس كما توهمه بعضهم فإن اتباع الرسم لا يجوز إذا خالف قياس العربية كما بينا ونبين، ولا بد حيثذ من معرفة كتابة الهمز ليعرف ما وافق القياس في ذلك مما خالفه فاعلم أن الهمزة وإن كان لها مخرج يخصصها ولفظ تتميز به فإنه لم يكن لها صورة تمتاز كسائر الحروف ولتصرفهم فيها بالتخفيف إبدالاً ونقلًا وإدغاماً وبين بين كتبت بحسب ما تخفف به فإن كان تخفيفها الفأ أو كالألف كتبت الفأ، وإن كان ياء أو كالياء كتبت ياء، وإن كان واو أو كالواو كتبت واو، وإن كان حذفاً ينقل أو إدغام أو غيره حذف ما لم تكن أولاً، فإن كانت أولاً كتبت الفأ أبداً إشعاراً بحالة الابتداء إذا كانت فيه لا يجوز تخفيفها بوجه. هذا هو الأصل والقياس في العربية ورسم المصحف وربما خرجت مواضع عن القياس المطرد لمعنى فمما خرج من الهمز الساكن اللازم في المكسور ما قبله (ورعياً) في سورة «مریم» حذف صورة همزتها وكتبت بياء واحدة قيل اكتفاء بالكسرة. والصواب أن ذلك كراهة اجتماع المثليين لأنها لو صارت لكانت ياء فحذفت لذلك كما حذف من (ويستحي

ويحي) ونحو ذلك لاجتماع المثلين وكتب (هيء لنا ويهيء لكم) في بعض المصاحف صورة الهمزة فيها الفأ من أجل اجتماع المثلين إذ لو حذفت لحصل الإجحاف من أجل فيهما أن الياء قبلها مشددة نص على تصويرها ألفاً فيهما وفي (مكر السيء، والمكر السيء) الغازي بن قيس في هجاء السنة له، أنكر الحافظ أبو عمرو الداني كتابة ذلك بألف وقال: إنه خلاف الإجماع. وقال السخاوي: إن ذلك لم يقله أبو عمرو عن يقين بل عن غلبة ظن وعدم اطلاع ثم قال: وقد رأيت هذه المواضع في المصحف الشامي كما ذكره الغازي بن قيس. قلت: وكذلك رأيتها أنا فيه وقد نص الشاطبي وغيره على رسم (هيء ويهيء) بياءين والله أعلم.

وفي المضموم ما قبله (تويي إليك وتوييه) حذفت صورة الهمزة كذلك لأنها لو صورت لكانت واواً فيجتمع المثلان أيضاً كما حذفت في (داود، وروي، ويستون) لذلك. وكذلك حذفت في (رؤياك، والرؤيا، ورؤياي) في جميع القرآن فلم يكتب لها أيضاً صورة لأنها لو صورت في ذلك لكانت واواً والواو في الخط القديم الذي كتبت به المصاحف العثمانية قريية الشكل بالراء فحذفت لذلك. ويحتمل أن تكون كتبت على قراءة الإدغام أو لتشمل القراءتين تحقيقاً وتقديراً وهو الأحسن. وفي المفتوح ما قبلها (فاداراتم فيها) من سورة «البقرة» حذفت صورة الهمزة منه، ولو صورت لكانت الفأ، وكذلك حذفت الألف التي قبلها بعد الدال. وإنما حذفنا اختصاراً وتخفيفاً أو أنهما لو كتبا لاجتمعت الأمثال فإن الألف التي بعد الفاء ثابتة بغير خلاف تنبيهاً عليها لأنها ساقطة في اللفظ بخلاف الآخريتين فإنهما وإن حذفنا خطأ فإن موضعهما معلوم إذ لا يمكن النطق بالكلمة إلا بهما. وقال بعض ائمتنا في حذفهما تنبيه على أن اتباع الخط ليس بواجب ليقراً القاريء بالإثبات في موضع الحذف، وبالحذف في موضع الإثبات إذا كان ذلك من وجوه القرآت وكذلك حذفت صورة الهمزة من (امتلات) في أكثر المصاحف تخفيفاً. وكذلك (استاجرته، واستاجرت) فيما ذكره أبو داود في التنزيل، وكذلك (يستأخرون) في الغيبة والخطاب. واستثنى بعضهم حرف «الأعراف». ومما خرج من الهمز المتحرك بعد ساكن غير الألف النشأة في الثلاثة المواضع (ويسألون عن) في «الأحزاب» (وموئلا) في «الكهف» (والسوأى) في «الروم»، (وأن تبوأ) في «المائدة» (وليسوا) في «سبحان» فصورت الهمزة في هذه الأحرف الخمسة وكان قياسها الحذف وأن لا تصور لأن قياس تخفيفها النقل ويلحق بها (هزوا) على قراءة حمزة وخلف (وكفؤا) على قراءتهما. وقراءة يعقوب فالنشأة كتبت بألف بعد الشين بلا خلاف لاحتمال القراءتين فهي قراءة أبي عمرو ومن معه ممن مد صورة المدة وفي قراءة حمزة ومن معه ممن سكن الشين صورة الهمزة (ويسألون)

اختلفت المصاحف في كتابتها ففي بعضها بألف بعد السين وفي بعضها بالحذف فما كتبت فيه بألف فهي كالنشأة لاحتمال القراءتين فإنه قرأها بتشديد السين والمد يعقوب من رواية رويس وهي قراءة الحسن البصري وعاصم الجحدري وأبي إسحاق السبعي، وما كتبت فيه بالحذف فإنها على قراءة الجماعة الباقيين (وموئلا). وأجمع المصاحف على تصوير الهمزة فيه ياء وذلك من أجل مناسبة رؤوس الآي قبل وبعد نحو (موعداً ومصرفاً وموبقاً) ومحافظة على لفظها. و (السوأي) صورت الهمزة فيها ألفاً بعد الواو وبعدها ياء هي ألف التانيث على مراد الإمامة، ولما صورت ألف التانيث لذلك ياء صورت الهمزة قبلها ألفاً إشعاراً بأنها تابعة لألف التانيث في الإمامة. و (أن تبوأ) صورت فيه ألفاً ولم تصور همزة متطرفة بغير خلاف بعد ساكن في غير هذا الموضع و (ليسوا) مثلها في قراءة حمزة ومن معه. وأما على قراءة نافع ومن معه فإن الألف فيها زائدة لوقوعها بعد واو الجمع كما هي في (قالوا) وشبهه وحذف إحدى الواوين تخفيفاً لاجتماع المثليين على القاعدة (وهزوا وكفوا) فكتبتا على الأصل بضم العين فصورت على القياس ولم تكتب على قراءة من سكن تخفيفاً على أن هذه الكلمات السبع لم تصور الهمزة فيها صريحاً إلا في (موئلا) قطعاً وفي ﴿إن تبوءا باثمي﴾ [المائدة: ٢٩] في أقوى الاحتمالين. وذكر الحافظ أبو عمرو الداني ﴿لتبوءا بالعصبة﴾ [٧٦] في «القصص» مما صورت الهمزة فيه ألفاً مع وقوعها متطرفة بعد ساكن. وتبعه على ذلك الشاطبي فجعلها ألفاً مما خرج عن القياس وليس كذلك فإن الهمزة من لتبوءا مضمومة، فلو صورت لكانت واواً كما صورت المكسورة في (موئلا) ياء وكالفتحة في (تبوء والنشأة والسوأي) والصواب أن صورة الهمزة منها محذوف على القياس وهذه وقعت زائدة كما كتبت في يعبؤوا وتفتؤوا ولؤلؤا وإن امرؤا) تشبيهاً بما زيد بعد واو الجمع وهذا محتمل أيضاً في (أن تبوءا باثمي) والله أعلم.

وذكر بعضهم في هذا الباب (لا تاييسوا من روح الله إنه لا ييأس، وأفلم ييأس الذين) وليس كذلك، فإن الألف في هذه المواضع الثلاثة لا تعلق لها بالهمز بل تحتمل أمرين: إما أن تكون رسمت على قراءة ابن كثير وأبي جعفر من روايتي البيهقي وابن وردان كما تقدم في باب الهمز المفرد. والأمر الثاني أنه قصد بزيادتها أن يفرق بين هذه الكلمات وبين (يغس ويغسوا) فإنها لو رسمت بغير زيادة لأشبهت بذلك ففرق بين ذلك بألف كما فرق بزيادة الألف في مائة للفرق بينه وبين منه ولتحتمل القراءتين أيضاً. وكذلك زيادة الألف في: (لشأي) في «الكهف» أو فيها وفي غيرها وفي (وجيء) لا مدخل لها هنا والله تعالى أعلم. وأما (المؤدة) فرسمت بواو واحدة لاجتماع المثليين وحذفت صورة الهمزة فيها على القياس وكذلك في (مسؤلا) والعجب من الشاطبي كيف ذكر (مسؤلا)

مما حذفت منه إحدى الواوين وكذلك حذف الف ﴿قرآناً﴾ [٢] في أول «يوسف» و
 «الزخرف» بعد الهمزة كما كتب في بعض المصاحف فما حذف اختصاراً للعلم به فليس
 من هذا الباب وكذلك حذف في بعضها من ﴿وقرآنا فرقناه﴾ [١٠٦] في «سبحان».
 ﴿وقرآنا عربياً﴾ [٢٨] في «الزمر» فكتب: (ق.ر.ن) فحذف غير ذلك من الألفات
 للتخفيف وخرج من الهمز المتحرك بعد الألف من المتوسط أصل مطرد وكلمات
 مخصوصة. فالأصل المطرد مما اجتمع فيه مثلان فأكثر وذلك في المفتوحة مطلقاً نحو
 (ندع أبناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم. وما جعل أديعاءكم أبناءكم، وما كانوا أولياءه،
 ودعاء ونداء. وماء، وملجأ، وخطأ) ومن المضمومة إذا وقع بعد الهمزة واوا نحو (جاؤكم،
 ويرأون) وفي المكسورة إذا وقع بعدها ياء نحو (اسرائل ومن ورأي. وشركاي. واللاي) في
 قراءة حمزة كما تقدم فلم يكتب للهمز في ذلك صورة لثلاثي يجمع بين صورتين والكلمات
 المخصوصة ﴿أولياؤهم الطاغوت﴾ [٢٥٧] في «البقرة» و ﴿أولياؤهم من الإنس﴾
 [١٢٨] في «الأنعام» وفيها (ليوحون إلى أوليائهم) وفي «الأحزاب» ﴿إلى أوليائكم﴾ [٦]
 وفي «فصلت» ﴿نحن أولياؤكم﴾ [٣١] فكتب في أكثر مصاحف أهل العراق محذوف
 الصورة وفي سائر المصاحف ثابتاً. وحكى ابن المنادي وغيره أن في بعض المصاحف (إن
 أولياؤه) في «الأنفال» محذوف أيضاً وأجمع المصاحف على حذف ألف البنية قبل الهمز
 في ذلك كله ونحوه والله أعلم. وإنما حذفت صورة الهمز من ذلك لأنه لما حذفت الألف
 من المخفوض اجتمع الصورتان فحذفت صورة الهمز لذلك وحمل المرفوع عليه وفي
 ﴿إن أولياؤه﴾ [الأنفال: ٣٤] ليناسب ﴿وما كانوا أولياءه﴾ [الأنفال: ٣٤] والله تعالى
 أعلم. واختلف أيضاً في جزاؤه الثلاثة الأحرف من يوسف، فحكى حذف صورة الهمزة
 فيها الغازي بن قيس في كتابه هجاء السنة، ورواه الداني في مقنعه عن نافع. ووجه ذلك
 قرب شبه الواو من صورة الزاي في الخط القديم كما فعلوا في ﴿الرؤيا﴾ [يوسف: ٤٣]
 فحذفوا صورة الهمزة لشبه الواو بالراء والله أعلم. وأجمعوا على رسم (تراء) من قوله تعالى
 ﴿فلما تراء الجمعان﴾ [٦١] في «الشعراء» بألف واحدة واختلف علماؤنا في الألف الثابتة
 والمحذوفة هل الأولى أم الثانية؟ فذهب الداني إلى أن المحذوفة هي الأولى وأن الثانية
 هي الثابتة ووجه بثلاثة أوجه: أحدها أن الأولى زائدة والثانية أصلية والزائد أولى بالحذف
 والأصلي أولى بالثبوت والثاني أنهما ساكنان وقياسه تغيير الأولى. والثالث أن الثانية قد
 أعلت بالقلب فلا تعل ثانياً بالحذف لثلاثي يجتمع عليها إعلان. وذهب غيره إلى أن الثابتة
 هي الأولى وأن الثانية هي المحذوفة واستدلوا بخمسة أوجه: أحدها أن الأولى تدل على
 معنى وليست الثانية كذلك فحذفها أولى. والثانية أن الثانية طرف والطرف أولى بالحذف.

والثالث أن الثانية حذفت في الوصل لفظاً فناسب أن تحذف خطأً. والرابع أن حذف إحدى الألفين إنما سببه كراهية اجتماع المثلين والاجتماع إنما يتحقق بالثانية فكان حذفها أولى. والخامس أن الثانية لو ثبتت لرسمت ياء لأنها قياسها لكونها منقلبة عن ياء. وأجابوا عن الأول بأن الزائد إنما يكون أولى بالحذف من الأصلي إذا كانت الزيادة لمجرد التوسع، أما إذا كانت للأبنية فلا. وعن الثاني بأننا لم نحذف لالتقاء الساكتين بل للمثلين، وأيضاً فقد غير الثاني لالتقاء الساكتين كثيراً. وعن الثالث بأن محل القلب اللفظ ومحل الحذف الخط فلم يتعدد الإعلال في واحد منهما.

وخرج من المتطرف بعد الألف كلمات وقعت الهمزة فيها مضمومة ومكسورة فالمضمومة منها ثمان كلمات كتبت الهمزة فيها واواً بلا خلاف وهي (شركاء) في «الأنعام» ﴿إنهم فيكم شركوا﴾ [٩٤] وفي «الشورى» ﴿أم لهم شركوا﴾ [٢١] و (نشأ) في «هود» ﴿أو أن نفعل في أموالنا ما نشؤا﴾ [٨٧]. و (الضعفاء) في «إبراهيم» ﴿فقال الضعفاء﴾ [٢١] و (شفعاء) في «الروم» ﴿من شركائهم شفعاؤا﴾ [١٣] و (دعاء) في «غافر» ﴿ومادعوا الكافرين﴾ [٥٠] و (البلاء) في «الصفاء» ﴿إن هذا لهو البلاء المبين﴾ [١٠٦] وفي «الدخان» ﴿بللواء مبين﴾ [٣٣] و (برأء) في «المتحنة» ﴿إنا برؤاء﴾ [٤] و (جزاء) في الأوليين من «المائدة» ﴿وذلك جزوا الظالمين﴾ [٢٩]. و (إنما جزوا الذين﴾ [٣٣] وفي «الشورى» ﴿وجزوا سيئة﴾ [٤٠] وفي «الحشر» ﴿وذلك جزوا الظالمين﴾ [١٧] واختلف في أربع وهي ﴿جزاء المحسنين﴾ [٣٤] في «الزمر» و ﴿جزاء من تزكى﴾ [٧٦] في «طه» و ﴿جزاء الحسنى﴾ [٨٨] في «الكهف» وفي ﴿علماء بني إسرائيل﴾ [١٩٧] في «الشعراء» و ﴿إنما يخشى الله من عباده العلماء﴾ [٢٨] في «فاطر». وفي أن بأو ما كانوا به. في «الأنعام» و «الشعراء». فما كتب هذه الألفاظ بالواو فإن الألف قبله تحذف اختصاراً وتلحق بعد الواو منه ألف تشبيهاً بواو «يدعوا» وقالوا. وما لا يكتب فيه صورة الهمزة فإن الألف فيه تثبت لوقوعها طرفاً والمكسورة صورت الهمزة فيه ياء في أربع كلمات بغير خلاف وهي ﴿من تلقاى نفسى﴾ [١٥] في «يونس» (ويتاى ذي القربى) في «النحل» (ومن آتاى الليل) في «طه» (وأو من وراى حجاب) في «الشورى» والألف قبلها ثابتة فيها ولكن حذفت في بعض المصاحف من (تلقاى نفسى، وابتاى ذي القربى). قال السخاوي: وقد رأيت في المصحف الشامي الألف محذوفة من (تلقى نفسى) ومن (ابتى ذي القربى) كما كتبت اللاي بغير ألف وثابتة في (آتاى الليل). و (وراى حجاب) انتهى. واختلف في ﴿بلقاى ربهم﴾ [الروم: ٨] ﴿ولقاى الآخرة﴾ [الأعراف: ١٤٧] الحرفين في «الروم» فنص الغازي بن قيس على إثبات الياء فيهما. وقال الداني: ومصاحف أهل

المدينة على ما رواه الغازي بن قيس بالياء. وقال السخاوي: وقد رأيت الحرف الأول من (بلقاء ربهم) بغير ياء ورأيت الحرف الثاني (ولقاء الآخرة) بالياء. وأما اللامي فإنها كتبت في السور الثلاث (إلى) على صورة «إلى الجارة» لتحتملها القراءات الأربع. فالألف حذفت اختصاراً كما حذفت من (تلقاء نفسي). وبقيت صورة الهمزة عند من حذف الياء وحقق الهمزة أو سهلها بين بين وصورة الياء عند من أبدلها ياء ساكنة. وأما عند وقف حمزة ومن معه ممن أثبت الهمزة والياء جميعاً فحذفت إحدى الياءين لاجتماع الصورتين، والظاهر أن صورة الهمزة محذوفة والثابت هو الياء والله أعلم.

وخرج من الهمز المتحرك المتطرف المتحرك ما قبله بالفتح كلمات وقعت الهمزة فيها مضمومة ومكسورة. فالمضمومة عشرة كتبت الهمزة فيها واواً وهي (تفتوا) في «يوسف» (ويتفيوا) في «النحل» (وأتوكوا ولا تظموا) كلاهما في «طه» (ويدروا عنها) في «النور» (ويعبو) في «الفرقان» (والملا) في أول «المؤمنين»، وهو ﴿فقال الملأ الذين كفروا من قومه﴾ [٢٤]. في قصة نوح. وفي المواضع الثلاثة في النمل وهي ﴿الملو اني﴾ [٢٩]. و﴿الملوا فتواني﴾ [٣٢] و﴿الملوا ايكم﴾ [٣٨]. و﴿يشوا في الحلية﴾ [١٨] في «الزخرف» (ونبر) في غير حرف «براءة» وهو في «ابراهيم» ﴿نبوا الذين﴾ [٩] وكذلك في «التغابن»، و﴿نبوا عظيم﴾ [٦٧] في «ص»، و﴿نبوا الخصم﴾ [٢١] فيها إلا أنه في بعض المصاحف كتب بغير واو، و﴿ينبوا الانسان﴾ [١٣] في «القيامة» على اختلاف فيه. وزيدت الألف بعد الواو في هذه المواضع تشبيهاً بالألف الواقعة بعد واو الضمير والمكسورة موضع واحد صورت الهمزة فيه ياء وهي ﴿من نبأ المرسلين﴾ [٣٤] في «الأنعام» إلا أن الألف زيدت قبلها وقد قيل إن الألف هي صورة الهمزة في ذلك وأن الياء زائدة والأول هو الأولى بل الصواب. فإن الهمزة المضمومة من ذلك صورت واواً بالاتفاق فحمل المكسورة على نظيرها أصح. وأيضاً فإن الألف زيدت قبل الياء رسماً في (لشأى) من سورة «الكهف» وفي (جيء) لغير موجب فزيادتها هنا لموجب الفتحة بعد الهمزة أولى. وأيضاً فإن الكتاب أجمعوا على زيادة الألف في (ماية) قبل الياء ليفرقوا بينها وبين منه وحمل علماء الرسم الألف في ياء (يس) على ذلك للفرق بينها وبين (بيس) مع وجود القراءة بهذه الصورة فحملها هنا للفرق بينها وبين بني وأولى والله أعلم. وتقدم ذكر (السيء) في موضعي «فاطر» وحكاية الغازي وغيره أن صورة الهمزة فيه كتبت الفاً على غير قياس. وإنكار الداني ذلك وأنها كتبت ياء على القياس، ووجه رسم ما تقدم من مضموم المتطرف واواً ومكسورة ياء تنبيهاً على وجه تخفيفها وفقاً لذلك على لغة من يقف عليه بذلك كما قدمناه. وقيل تقوية للهمزة في الخط كما قويت في اللفظ بحرف

المد. وقيل اعتناء ببيان حركتها، وقيل اجراء للمتطرف مجرى المتوسط باعتبار وصله بما بعده كما أجروا بعض الهمزات المبتدآت لذلك. والأول هو الصواب لظهور فائدته وبيان ثمرته والله تعالى أعلم.

وخرج من الهمز المتوسط المتحرك بعد متحرك أصل مطرد وهو ما وقع بعد العزمة فيه واو أو ياء فلم ترسم في ذلك صورة وذلك نحو (مستهزون وصابون ومالون ويستبنونك وليطفو وبروسكم ويطون) ونحو (خاسين وصابين ومتكين) وذلك إما لاجتماع المثلين على القاعدة المألوفة رسماً أو على لغة من يسقط الهمزة رأساً أو لتحتمل القراءتين إثباتاً وحذفاً والله أعلم. وكذلك حذفوها من (سيات) في الجمع نحو (كفر عنهم سياتهم، واجترحوا السيات) لاجتماع المثلين وعوضوا عنها إثبات الألف على غير قياسهم في الفات جمع التانيث وأثبتوا صورتها في المفرد (سيئة، وسيئا) وجمعوا بين صورتها وألف الجمع في (المنشآت) وخرج من ذلك الهمزة المضمومة بعد كسر ما لم يكن بعدها واو نحو (ولا ينيك، وسنقريك) فلم يرسم على مذهب الجادة بواو بل رسم على مذهب الأخفش بالياء ورسم عكسه (سئل وسئلوا) على مذهب الجادة ولم يرسم على مذهب الأخفش واختلف من المفتوح بعد الفتح في (اطمانو) وفي (لاملن) أعني التي قبل النون وفي: (اشمزت) فرسمت في بعض المصاحف بالألف على القياس وحذفت في أكثرها على غير قياس تخفيفاً واختصاراً إذ كان موضعها معلوماً وكذلك اختلفوا في (أريت وأرستم وأرستمكم) في جميع القرآن فكتب في بعض المصاحف بالإثبات وفي بعضها بالحذف إما على الاختصار أو على قراءة الحذف، وذكر بعضهم الحذف في سورة (الدين) فقط وذكره بعضهم فيها وفي (أرستم) فقط والصحيح إجراء الخلاف في الجميع والله أعلم. وأما (نأى) في «سبحان» و «فصلت» فانه رسم بنون وألف فقط ليحتمل القراءتين فعلى قراءة من قدم حرف المد على الهمز ظاهر، وعلى قراءة الجمهور قد رسم الألف المنقلبة ألفاً فاجتمع حينئذ ألفان فحذف إحداهما، ولا شك عندنا أنها المنقلبة. وأن هذه الألف الثابتة هي صورة الهمزة كما سيأتي بيانه. وكذلك (رأى) كتب في جميع القرآن براء وألف لا غير. والألف فيه صورة الهمزة كذلك وكتب في موضعي «النجم» وهما ﴿ما كذب الفؤاد ما رأى﴾ [١٩١] ﴿لقد رأى من آيات ربه الكبرى﴾ [١٩٨] بألف بعدها ياء على لغة الإمالة فجمع في ذلك بين اللغتين والله أعلم. وأما رسم (ماية ومايتين وملاية وملايهم) بالألف قبل الياء فإن الألف في ذلك زائدة كما قدمنا والياء فيه صورة الهمزة قطعاً. والعجب من الداني والشاطبي ومن قلدهما كيف قطعوا بزيادة الياء في (ملايه وملايهم) فقال الداني في مقنعه وفي مصاحف أهل العراق وغيرها (وملايه وملايهم) حيث وقع بزيادة ياء بعد الهمزة قال

كذلك رسمها الغازي بن قيس في كتاب هجاء السنة الذي رواه عن أهل المدينة. قال السخاوي: وكذلك رأيت في المصحف الشامي. قلت: وكذلك في سائر المصاحف ولكنها غير زائدة بل هي صورة الهمزة وإنما الزائدة الألف والله أعلم.

وخرج من الهمز الواقع أولاً كلمات لم تصور الهمزة فيه ألفاً كما هو القياس فيما وقع أولاً بل صورت بحسب ما تخفف به حالة وصلها بما قبلها لإجراء للمبتدأ في ذلك مجرى المتوسط وتبنيهاً على جواز التخفيف جمعاً بين اللغتين فرسمت المضمومة في (أونبيكم) بالواو بعد الألف ولم ترسم في نظيرها (أنزل ألقى) بل كتبا بألف واحدة للجمع بين الصورتين، وكذلك سائر الباب نحو (أنذرتهم، أنتم، أشفقتم، أمنتهم من، الله أذن) وكذلك ما اجتمع فيه ثلاث ألفات لفظاً نحو (أللهتنا) وكذلك (إذا أنا) إلا مواضع كتبت بياء على مراد الوصل كما سنذكره ورسم هؤلاء بواو ثم وصل بهاء التنبيه بحذف ألفه كما فعل في (يا أيها) ورسم (يا بنوم) في «طه» بواو ووصل بنون (ابن) ثم وصلت الف ابن بياء النداء المحذوفة الألف فالألف التي بعد الياء هي الف (ابن). هذا هو الصواب كما نص عليه أبو الحسن السخاوي نقله عن المصحف الشامي رؤية، وكذلك رأيتها أنا فيه غير أن بها أثر حك أظنه وقع بعد السخاوي والله أعلم. وهذا المصحف الذي ينقل عنه السخاوي ويشير إليه بالمصحف الشامي هو بالمشهد الشرقي الشمالي الذي يقال له مشهد علي بالجامع الأموي من دمشق المحروسة، وأخبرنا شيوخنا الموثوق بهم أن هذا المصحف كان أولاً بالمسجد المعروف بالكوشك داخل دمشق الذي جدد عمارته الملك العادل نور الدين محمود بن زنكي رحمه الله وأن السخاوي رحمه الله كان سبب مجيئه إلى هذا المكان من الجامع، ثم إنني أنا رأيتها كذلك في المصحف الكبير الشامي الكائن بمقصورة الجامع الأموي المعروف بالمصحف العثماني ثم رأيتها كذلك بالمصحف الذي يقال له الإمام بالديار المصرية وهو الموضوع بالمدرسة الفاضلية داخل القاهرة المعزية وكتبت الهمزة من أم في «ابن أم» [١٥٠] في «الأعراف» ألفاً مفصولة، وأما «هاؤم اقروا» [١٩] في «الحاقة» فالهمزة فيه ليست من هذا الباب فلم تكن كالهمزة من (هؤلاء وهاتم) لأن همزة (هاؤم) حقيقية لأنها تنمى كلمة هاء بمعنى خذ ثم اتصل بها ضمير الجماعة المتصل (وهؤلاء وهاتم) الهاء فيه للتنبيه دخلت على (أولاء) وعلى (أنتم) فتسهل همزة (هاوم) بلا خلاف بين بين ويوقف (هاوم) على الميم بلا نظر، وقد منع أبو محمد مكّي الوقف عليها ظناً منه أن الأصل (هاومو) بواو وإنما كتبت على لفظ الوصل فحذفت لالتقاء الساكنين كما حذفت في «سندع الزبانية» [العلق: ١٨] فقال: لا يحسن الوقف عليه لأنك إن وقفت على الأصل بالواو خالفت الخط، وإن وقفت بغير واو خالفت

الأصل. وذكر الشيخ أبو الحسن السخاوي في شرحه معنى ذلك. وذلك سهو بين فإن الميم في (هاوم) مثل الميم في (أنتم) الأصل فيهما الصلة بالواو على ما تقدم في قراءة ابن كثير وأبي جعفر ورسم المصحف في جميع ذلك بحذف الواو فيما ليس بعده ساكن فما بعده ساكن أولى فالوقف على الميم لجميع القراء. وإذا كان الذي يصل ميم الجمع بواو في الوصل لا يقف بالواو على الأصل فما الظن بغيره. وهذا مما نبه عليه الأستاذ أبو شامة رحمه الله. ورسم ﴿لاصلبنكم﴾ [٤٩،٧١] في «طه» و«الشعراء». في بعض المصاحف بالواو بعد الألف وكذلك (ساوريكم) فقطع الداني ومن تبعه بزيادة الواو في ذلك وأن صورة الهمزة هو الألف قبلها، والظاهر أن الزائد في ذلك هو الألف وأن صورة الهمزة هو الواو كتبت على مراد الوصل تنبيهاً على التخفيف. والدليل على ذلك زيادة الألف بعد اللام في نظير ذلك وهو ﴿لااذبحنه﴾ [النمل: ٢١] ﴿ولا اوضعوا﴾ [التوبة: ٤٧] وكذلك إذا خففنا الهمزة في ذلك فإننا نخففها بين الهمزة والواو كما أنا إذا خففناها في هذا تخففه بين الهمزة والألف فدل على زيادة الألف في كل ذلك والله أعلم. نعم زيدت الواو باجماع من أئمة الرسم والكتابة في (أولى) للفرق بينها وبين (الى) الجارة، وفي (أولئك) للفرق بينها وبين (اليك) واطردت زيادتها في (أولوا وأولات وأولاء) حملاً على أخواته وهي في (يا أولى) تحتل الزيادة وهو الظاهر لزيادتها في نظائرها، وتحتل أن تكون الواو صورة الهمزة كما كتبت في «هؤلاء» وتكون الألف ألف ياء وهو بعيد لاطراد حذف الألف من ياء حرف النداء ولكن إذا أمكن الحمل على عدم الزيادة بلا معارض فهو أولى والله أعلم.

ورسمت المكسورة في: (لين، ويومئذ، وحينئذ) ياء موصولة بما قبلها كلمة واحدة. وكذلك صورت في (اينكم) في «الأنعام» و«النمل» والثاني من «العنكبوت» و«فصلت» و﴿أين لنا﴾ [٤١] في «الشعراء» و﴿أينا لمخرجون﴾ [٦٧] في «النمل» و﴿أينا لتاركوا﴾ [٣٦] في «الصفات» و﴿أيذا متا﴾ [٤٧] في «الواقعة» وكذلك رسم ﴿أين ذكروتم﴾ [١٩] في «يس» و﴿أيفكا﴾ [٨٦] في «الصفات» في مصاحف العراق ورسماً في غيرها بألف واحدة وكذلك سائر الباب والله أعلم. وأما (أيمه) فليست من هذا الباب وإن كان قد ذكرها الشاطبي وغيره فيه فإن الهمزة فيه ليست أولاً وإن كانت فاء بل هي مثلها في يمين ويخط وكذلك في (ييس) وإن كانت عيناً فرسمها ياء على الأصل وهذا مما لا اشكال فيه والله أعلم. وحذفت الهمزة المفتوحة بعد لام التعريف من كلمتين: إحداهما (الآن) في موضعي «يونس» وفي جميع القرآن إجراء للمبتدأة مجرى المتوسطة وذلك باعتبار لزوم هذه الكلمة الأداة واختلف في الذي في سورة «الجن» وهو: (فمن يستمع الآن) فكتب في

بعضها بألف وهذه الألف هي صورة الهمزة إذ الألف التي بعدها محذوفة على الأصل اختصاراً. والثانية (الايكة) في «الشعراء» و«صن» رسمت في جميع المصاحف بغير ألف بعد اللام وقبلها لاحتمال القراءتين فهي على قراءة أهل الحجاز والشام ظاهرة تحقيقاً وعلى قراءة الكوفيين والبصريين تحتمل تقديراً على اللفظ ومراد النقل. ورسم ﴿أفان مات﴾ [١٤٤] في «آل عمران» ﴿أفان مات﴾ [٣٤] في «الأنبياء». بياء بعد الألف. فقيل إن الياء زائدة والصواب زيادة الألف كما ذكره. ورسم (باييد. وباييكم) بألف بعد الباء وبياءين بعدها فقيل إن الياء الواحدة زائدة ولا وجه لزيادتها هنا والصواب عندي والله أعلم أن الألف هي الزائدة كما زيدت في مائة ومائتين والياء بعدها هي صورة الهمزة كتبت على مراد الوصل وتنزيلاً للمبتدأة منزلة المتوسطة كغيرها. وأما (باية وباياتنا) فرسم في بعض المصاحف بألف بعد الياء وبياءين بعدها فذهب جماعة إلى زيادة الياء الواحدة. وقال السخاوي: وقد رأيت في المصاحف العراقية (باية وبايتنا) بياءين بعد الألف ولم أر فيها غير ذلك. ثم رأيت في المصحف الشامي كذلك بياءين قال: وإنما كتب ذلك على الإمامة فصورت الألف المعمالة ياء وحذفت الألف التي بعد الياء الثانية من (باية، وباياتنا) كما حذفت من (آيات) انتهى. وقوله حذفت الألف التي بعد الياء الثانية من (باية) فيه نظر لأنه ليس بعد الياء في (باية) ألف إنما الألف التي بعد الياء في (باياتنا) ولو قال الألف التي بعد الهمزة في (باية) والألف التي بعد الياء في (باياتنا) لكان ظاهراً، ولعله أراد ذلك فسبق قلمه أو لعله رأى باية الجمع مثل (باياتنا) وعليه يصح كلامه ولكن سقط من الناسخ سنة والله أعلم.

فهذا ما علمناه خرج من رسم الهمز عن القياس المطرد وأكثره على قياس مشهور وغالبه لمعنى مقصود وإن لم يرد ظاهره فلا بد له من وجه مستقيم يعلمه من قدر للسلف قدرهم وعرف لهم حقهم. وقد كان بعض الناس يقول في بعض ما خرج عما عرفه من القياس هو عندنا مما قال فيه عثمان رضي الله عنه: أرى في المصاحف لحناً ستقيمه العرب بألستها. وقال الحافظ أبو عمرو الداني: ولا يجوز عندنا أن يرى عثمان رضي الله عنه شيئاً في المصحف يخالف رسم الكتابة مما لا وجه له فيها فيقره على حاله ويقول إن في المصحف لحناً ستقيمه العرب بألستها. ولو جاز ذلك لم يكن للكتابة معنى ولا فائدة بل كانت تكون وبالاً لاشتغال القلوب بها ثم قال: وعلة هذه الحروف وغيرها من الحروف المرسومة في المصحف على خلاف ما جرى به رسم الكتاب من الهجاء الانتقال من وجه معروف مستفيض إلى وجه آخر مثله في الجواز والاستعمال وإن كان المنتقل عنه أكثر استعمالاً انتهى. والأثر فقد رواه الحافظ أبو بكر بن أبي داود بألفاظ

مضطربة مختلفة وكلها منقطعة لا يصح شيء منها، وكيف يصح أن يكون عثمان رضي الله عنه يقول ذلك في مصحف جعل للناس إماماً يقتدى به ثم يتركه لتقييمه العرب بألستها ويكون ذلك بإجماع من الصحابة حتى قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: لو وليت من المصاحف ما ولي عثمان لفعلت كما فعل. وأيضاً فإن عثمان رضي الله عنه لم يأمر بكتابة مصحف واحد إنما كتب بأمره عدة مصاحف ووجه كلاً منها إلى مصر من أمصار المسلمين فماذا يقول أصحاب هذا القول فيها أيقولون إنه رأى اللحن في جميعها متفقاً عليه فتركه لتقييمه العرب بألستها أم رآه في بعضها؟ فإن قالوا في بعض دون بعض فقد اعترفوا بصحة البعض ولم يذكر أحد منهم ولا من غيرهم أن اللحن كان في مصحف دون مصحف ولم تأت المصاحف مختلفة إلا فيما هو من وجوه القراءات وليس ذلك بلحن. وإن قالوا رآه في جميعها لم يصح أيضاً فإنه يكون مناقضاً لقصده في نصب إمام يقتدى به على هذه الصورة. وأيضاً فإذا كان الذين تولوا جمعه وكتابته لم يقيموا ذلك وهم سادات الأمة وعلماءها فكيف يقيمهم غيرهم؟!

وإنما قصدنا استيعاب ما رسم في ذلك مما يتعلق بالهمز لأننا لما أتينا على تحقيقه على مذاهب أهل العربية وكان منه ما صح نقلاً وما لا يصح تعين أن نأتي على رسم الهمز لنذكر ما يصح أيضاً مما لا يصح. قال الذين أثبتوا الوقف بالتخفيف الرسمي اختلفوا في كفيته اختلافاً شديداً، فمنهم من خصه بما وافق التخفيف القياسي ولو بوجه كما ذهب إليه محمد بن واصل وأبو الفتح فارس بن أحمد وصاحبه أبو عمرو الداني وابن شريح ومكي والشاطبي وغيرهم. فعلى قول هؤلاء إذا كان في التخفيف القياسي وجه راجح وهو مخالف ظاهر الرسم وكان الوجه الموافق ظاهره مرجوحاً كان هذا الموافق الرسم هو المختار، وإن كان مرجوحاً باعتبار التخفيف القياسي فقد يكون ذلك بالواو المحضة نحو (يعبوا، والبلوا، وهزوا، وكفوا) مما كتب بالواو. وقد يكون بالياء المحضة نحو ﴿من نبال المرسلين﴾ [الأنعام: ٣٤] ﴿ومن أنى الليل﴾ [طه: ١٣٠] مما كتب بالياء وقد يكون بالألف نحو (النشأة) مما كتب بالألف. وقد يكون بين بين نحو ما مثلنا به عند من وقف عليه بالروم الموافق للمصحف كما سيأتي. ونحو: (سنقرئك، وسبية) ونحو (هؤلاء وأينكم) عند جمهورهم. ونحو (بابنوم ويوميد) ونحو (السواى. ومويلا) على رأي. وقد يكون بالحذف نحو: (يستهبزون والمنشيون. وخاسيين ومتكبين ودعاء ونداء وملجأ) وقد يكون بالنقل نحو (أفيدة، ومسولا، والظمان) وقد يكون بالنقل والإدغام نحو (شياً وسوا) وقد يكون بالإدغام نحو (رعيا، وتوى ونحو (روياك، والرويا) عند بعضهم. وهذا هو الرسم القوي وقد يقال له الصحيح وقد يقال المختار. قال أبو عبد الله بن شريح في

كافيه: الاختيار عند القراءة الوقف لحمزة على المهموز بتسهيل لا يخالف المصحف. وقال الحافظ أبو عمرو الداني في جامعه: وقد اختلف علماؤنا في كيفية تسهيل ما جاء من الهمز المتطرف مرسوماً في المصحف على نحو حركته كقوله (فقال الملأ الذين كفروا) وهو الحرف الأول من سورة «المؤمنين» وكذلك الثلاثة الأحرف من «النمل». وكذلك (تفتوا ونشوا) وما أشبهه مما صورت الهمزة فيه واواً على حركتها أو على مراد الوصل. وكذلك (من نبأ المرسلين) وشبهه مما رسمت فيه ياء على ذلك أيضاً فقال بعضهم: تسهل الهمزة في جميع ذلك على حركة ما قبلها فتبدل ألفاً ساكنة حملاً على سائر نظائره وإن اختلفت صورتها فيه إذ ذاك هو القياس قال: وكان هذا مذهب شيخنا أبي الحسن رحمه الله. وقال آخرون: تسهل الهمزة في ذلك بأن تبدل بالحرف الذي منه حركتها موافقة على رسمها تبدل واواً ساكنة في قوله (الملوا) وبابه وتبدل ياء ساكنة في قوله (من نبأ المرسلين) ونحوه. قال: وهذا كان مذهب شيخنا أبي الفتح رحمه الله قال وهو اختياري أنا وإن كان المذهب الأول هو القياس فإن هذا أولى من جهتين: أحدهما أن أبا هشام وخلفاءه رويا عن حمزة نصاً أنه كان يتبع في الوقف على الهمزة خط المصحف فدل على أن وقفه على ذلك كان بالواو وبالياء على حال رسمه دون الألف لمخالفتهما إياه، والجهة الثانية أن خلفاً قد حكى ذلك عن حمزة منصوباً ثم حكى ذلك ثم قال: وهذه الكلم في المصاحف مرسومة بالياء والواو ومع هاتين الجهتين فإن إبدال الهمزة بالحرف الذي منه حركتها دون حركة ما قبلها في الوقف خاصة في نحو ذلك لغة معروفة حكاها سيبويه وغيره من النحويين. قال سيبويه: يقولون في الوقف هذا الكلو، فيبدلون من الهمزة واواً، ومررت بالكلى. فيبدلون منها ياء. ورأيت الكلاء، فيبدلون منها ألفاً حرصاً على البيان. قال . يعني سيبويه . وهم الذين يحققون في الوصل.

قال الداني: فوجب استعمال هذه اللغة في مذهب هشام وحمزة في الكلم المتقدمة لأنهما من أهل التحقيق في الوصل كالعرب الذين جاء عنهم ذلك انتهى. وقال أيضاً: وقد اختلف أهل الأداء في إدغام الحرف المبدل من الهمزة وفي إظهاره في قوله: (تؤى اليك، والتي تؤيه) وفي قوله (رعباً) فمنهم من رأى إدغامه موافقة للخط. ومنهم من رأى إظهاره لكون البديل عارضاً فالهمزة في التقدير والنية وإدغامها ممتنع قال: والمذهبان في ذلك صحيحان. والإدغام أولى لأنه قد جاء منصوباً عن حمزة في قوله (ورعباً) لموافقة رسم المصحف الذي جاء عنه اتباعه عند الوقف على الهمز. ومنهم من عمم في التخفيف الرسمي فأبدل الهمزة بما صورت به وحذفها فيما حذف في الهمز واواً خالصة في نحو (رؤف، أبناوكم. وتوزهم، وشركاؤكم. ويدروكم، ونساؤكم، وأحباؤه، وهولاء) ويبدلها ياء

خالصة في نحو (تايات، سايحات، ونسايكم، وابتايكم، وخايفين، وأوليك، وجاير، ومويلا، ولين) ويبدلها ألفاً خالصة في نحو (سال، وامراته، وسالهم، وبداكم، واخاه) وحذفها في نحو (وما كانوا أولياوه، إن أولياوه، إلى أوليايهم) ويقول في (فاداراتم؛ فادارتهم) وفي (امتألت؛ امتلت) وفي (اشمأزت؛ اشمازت واشمزت) وفي (أنذرتهم؛ أنذرتهم) وفي (الموؤدة؛ المودة) على وزن الموزة ولا يبالون ورد ذلك على قياس أم لا؛ صح ذلك في العربية أم لم يصح؛ احتلت الكلمة أو لم تختل؛ فسد المعنى أو لم يفسد. وبالغ بعض المتأخرين من شراح قصيدة الشاطبي في ذلك حتى أتى بما لا يحل ولا يسوغ. فأجازني نحو (رايت، وسألت؛ رأيت وسألت) فجمع بين ثلاثة سواكن. ولا يسمع هذا إلا . اللسان الفارسي. وأجاز في نحو (يجثرون؛ يجرون. ويستلون؛ يسلون) فأفسد المعنى وغير اللفظ. وفي (براء؛ بروا) فغير المعنى وأفسد اللفظ وأتى بما لا يسوغ. ورأيت فيما ألفه ابن بصخان في وقف حمزة ان قال وما رسم منه بالألف وقف عليه بها نحو (وأخاه. بأنهم) وكنت أظن أنه إنما قال (فاتهم) على ما فيه حتى رأيت بخطه (بانهم) فعلمت أنه يريد أن يقال في الوقف (بانهم) فيفتح الباء التي قبل الهمزة إذ لا يمكن أن ينطق بالألف بعدها إلا بفتحها ثم يد على الألف من أجل التقاء الساكنين. وهذا كله لا يجوز ولا يصح نقله ولا تثبت زوايته عن حمزة ولا عن أحد من أصحابه ولا عن نقل عنهم. ويقال له الرسمي، وقد يقال له الشاذ، وتد يقال له المتروك، على أن بعضه أشد نكراً من بعض. فأما إبدال الهمزة ياء في نحو (خايفين، وجاير، وأوليك) وواو في نحو (ابتاؤكم واحباؤه) فأنني تتبعته من كتب القراءات ونصوص الأئمة ومن يعتبر قولهم فلم أر أحداً ذكره ولا نص عليه ولا صرح به ولا أفهمه كلامه ولا دلت عليه إشارته سوى أبي بكر بن مهران فإنه ذكر في كتابه في وقف حمزة وجهاً في نحو (تائبات) بإبدال الياء وفي نحو (رؤف) بإبدال الواو، ورأيت أبا علي الأهوازي في كتابه الانضاح حكى هذا عن شيخه أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبري وقال: ولم أر أحداً ذكره ولا حكاه من جميع من لقيت غيره.

قلت: ثم إنني راجعت كتاب الطبري وهو الاستبصار فلم أره حكى في جميع ذلك سوى بين بين لا غير، والقصد أن إبدال الياء والواو محضتين في ذلك هو مما لم تجزه العربية بل نص أئمتها على أنه من اللحن الذي لم يأت في لغة العرب وإن تكلمت به النبط وإنما الجائز من ذلك هو بين بين لا غير، وهو الموافق لاتباع الرسم أيضاً. وأما غير ذلك فمنه ما ورد على ضعف ومنه ما لم يرد بوجه. وكله غير جائز من القراءة من أجل عدم اجتماع الأركان الثلاثة فيه. فهو من الشاذ المتروك الذي لا يعمل به ولا يعتمد عليه والله أعلم. وسيأتي النص في كل فرد ليعلم الجائز من الممتنع والله الموفق. وذهب

جمهور أهل الأداء إلى القول بالتخفيف القياسي حسبما وردت الرواية به دون العمل بالتخفيف الرسمي، وهذا الذي لم يذكر ابن سوار وابن شيطا وأبو الحسن بن فارس وأبو العز القلانسي وأبو محمد سبط الخياط وأبو الكرم الشهرزوري والحافظ أبو العلاء وسائر العراقيين وأبو طاهر بن خلف وشيخه أبو القاسم الطرسوسي وأبو علي المالكي وأبو الحسن ابن غلبون وأبو القاسم بن الفحام وأبو العباس المهدي وأبو عبد الله بن سفيان وغيرهم من الأئمة سواه ولا عدلوا إلى غيره، بل ضعف أبو الحسن بن غلبون القول به ورد على الآخذين به ورأى أن ما خالف جادة القياس لا يجوز اتباعه ولا الجنوح إليه إلا برواية صحيحة وأنها في ذلك معدومة والله أعلم.

تنبيهات

(الأول): يجوز الروم والإشمام فيما لم تبدل الهمزة المتطرفة فيه حرف مد وذلك أربعة أنواع: أحدها ما ألقى فيه حركة الهمزة على الساكن نحو: (دفع، والمرء، وسوء، ومن سوء، وشيء، وكل شيء). والثاني ما أبدل الهمزة فيه حرفاً وأدغم فيه ما قبله نحو (قروء، وبريء) ونحو (شيء، وسوء) عند من روى فيه الإدغام. والثالث ما أبدلت فيه الهمزة المتحركة واو أو ياء بحركة نفسها على التخفيف الرسمي نحو (الملوا، والضعفوا، ومن نبأ، وإيتاى). والرابع ما أبدلت فيه الهمزة المكسورة بعد الضم واواً والمضمومة بعد الكسر ياء، وذلك على مذهب الاخفش نحو (لؤلؤ، ويبتدىء) فأما ما تبدل حرف مد فلا روم فيه ولا إشمام. وهما نوعان كما قدمنا في الباب: أحدهما ما تقع الهمزة فيه ساكنة بعد متحرك سواء كان سكونها لازماً نحو (اقراء، وبنى) أم عارضاً نحو (يبدأ، وان امرو، ومن شاطيء)، والثاني أن تقع ساكنة بعد الف نحو (يشاء، ومن السماء، ومن ماء) لأن هذه الحروف حينئذ سواكن لا أصل لها في الحركة فهن مثلهن في (يعشى، ويدعو، ويرمي).

(الثاني): يجوز الروم في الهمزة المتحركة المتطرفة إذا وقعت بعد متحرك أو بعد ألف إذا كانت مضمومة أو مكسورة كما سيأتي في بابها. وذلك نحو (يبدأ، ينشئ، واللؤلؤ، وشاطيء، ولؤلؤ. وعن النبأ، والسماء، وبراءؤا، وسواء، ويشاء، والى السماء، ومن ماء) فإذا رمت حركة الهمزة في ذلك سهلتها بين فتتنزل النطق ببعض الحركة وهو الروم منزلة النطق بجميعها فتسهل. وهذا مذهب أبي الفتح فارس والداني وصاحب التجريد والشاطبي والحافظ أبي العلاء وأبي محمد سبط الخياط وكثير من القراء وبعض النحاة. وأنكر ذلك جمهورهم وجعلوه مما انفرد به القراء. قالوا: لأن سكون الهمزة في الوقف يوجب فيها الإبدال على الفتحة التي قبل الألف فهي تخفف تخفيف الساكن لا تخفيف

المتحرك. وكذب ضعفه أبو العز القلانسي. وذهب أكثر القراء إلى ترك الروم في ذلك وأجروا المضموم والمكسور في ذلك مجرى المفتوح فلم يجيزوا فيه سوى الإبدال كما تقدم وهو مذهب أبي العباس المهدي وأبي عبد الله بن سفيان وأبي الطاهر بن خلف وأبي العز القلانسي وابن الباذش وغيرهم، وهو مذهب جمهور النحاة. وقد ضعف هذا القول أبو القاسم الشاطبي ومن تبعه وعدوه شاذاً. والصواب صحة الوجهين جميعاً فقد ذكر النص على الروم كذلك الحافظ أبو عمرو عن خلف عن سليم عن حمزة. وروى أبو بكر ابن الأنباري في وقفه فقال: حدثنا ادريس عن خلف قال كان حمزة يشم الياء في الوقف مثل ﴿من نبأ المرسلين﴾ [الأنعام: ٣٤] و﴿تلقاي نفسي﴾ [يونس: ١٥] يعني فيما رسم بالياء. وروي أيضاً عنه أنه كان يسكت على قوله: ﴿إن الذين كفروا سواء﴾ [البقرة: ٦] يد ويشم الرفع من غير همز. وقال ابن واصل في كتابه الوقف: كان حمزة يقف على هؤلاء بالمد والإشارة إلى الكسر من غير همز ويقف على ﴿لا تسئلوا عن أشياء﴾ [المائدة: ١٠١] بالمد ولا يشير إلى الهمزة. قال: ويقف على (البلاء والبأساء والضراء) بالمد والإشارة. قال: وإن شئت لم تشر. وقال في قوله ﴿أو من ينشأ﴾ [الزخرف: ١٨] قال: وإن شئت وقفت على الألف ساكنة وإن شئت وقفت وأنت تروم الضم. وابن واصل هذا هو أبو العباس محمد بن أحمد بن واصل البغدادي من أئمة القراءة الضابطين روى عن خلف وغيره من أصحاب سليم وروى عنه مثل ابن مجاهد وابن شنبوذ وأبي مزاحم الخاقاني وأضرابهم من الأئمة فدل على صحة الوجهين جميعاً مع أن الإبدال هو القياس ولم يختلف في صحته وإنما اختلف في صحة الروم مع التسهيل بين بين فلم يذكره كثير من القراء ومنعه أكثر النحاة لما قد بينا. ولم أر في كلام سيبويه تعرضاً إلى هذه المسألة ولا نص فيها في الوقف بشيء بل رأيت أطلاق القول بأن الهمزة تجعل بعد الألف بين وبين هل ذلك في الوقف والوصل أو مخصوص بالوصل والله أعلم. وذهب بعضهم إلى التفصيل في ذلك فما صورت الهمزة فيه رسماً وراً أو ياء وقف عليه بالروم بين بين، وما صورت فيه الفاء وقف عليه بالبدل اتباعاً للرسم وهو اختيار أبي محمد مكّي وأبي عبد الله بن شريح وغيرهم وهو ظاهر ما رواه ابن الأنباري نصاً عن خلف عن حمزة في (من نبا المرسلين) وانفرد أبو علي بن بليمة بالروم كذلك فيما وقعت الهمزة فيه بعد الألف دون ما وقعت فيه بعد متحرك. ووافقته على ذلك أبو القاسم بن الفحاح إلا أنه أطلقه في الأحوال الثلاث ضمّاً وفتحاً وكسراً من غير خلاف. وأجاز الوجهين بعد متحرك في الضم والكسر، ووافقته ابن سوار فيما كان بعد الألف. وشذ بعضهم وأجاز الروم بالتسهيل في الحركات الثلاث بعد الألف وغيرها ولم يفرق بين المفتوح وغيره. وحكاها الحافظ أبو

عمرو في جامعه ولم يذكر أنه قرأ به على أحد وأبو الحسن طاهر بن غلبون في تذكرته ولم يرضه، وحكى نصاً لحمزة وفيه نظر والله أعلم.

(الثالث): إذا كانت الهمزة ساكنة لموجب فأبدلت حرف مد بقي ذلك الحرف بحاله لا يؤثر فيه الجازم وذلك نحو (نبيء، وقرأ، ويشاء، ويهيء) وشذ صاحب الروضة أبو علي المالكي فقال: ويقف على ﴿نبيء عبادي﴾ [الحجر: ٤٩] بغير همز فإن طرحت الهمزة وأثرها قلت (نب) وإن طرحتها وأبقيت أثرها قلت (نبي) انتهى. وما ذكره من طرح أثر الهمزة لا يصح ولا يجوز وهو مخالف لسائر الأئمة نصاً وأداء والله أعلم.

(الرابع): إذا وقفت بالبدل في المتطرف بعد الألف نحو (جاء، والسفهاء، ومن ماء) فإنه يجتمع الفان فيما أن تحذف إحداهما للساكنين أو تبقيهما لأن الوقف يحتمل اجتماع الساكنين، فإن حذف إحداهما فيما أن تقدرها الأولى أو الثانية. فإن قدرتها الأولى فالقصر ليس إلا لفقد الشرط إلا أن الألف تكون مبدلة من همزة ساكنة وما كان كذلك فلا مد فيه كألف (يأمر، ويأتي) وإن قدرتها الثانية جاز المد والقصر من أجل تغير السبب فهو حرف مد قبل همز مغير كما تقدم آخر باب المد، وإن أبقيتهما مددت مدأ طويلاً. وقد يجوز أن يكون متوسطاً لما تقدم في سكون الوقف كذلك ذكره غير واحد من علمائنا كالحافظ أبي عمرو وأبي محمد مكّي وأبي عبد الله بن شريح وأبي العباس المهدي وصاحب تلخيص العبارات وغيرهم. فنص مكّي في التبصرة على حذف أحد الألفين وأجاز المد على أن المحذوف الثانية، والقصر على أن الحذف الأولى ورجح المد. ونص المهدي في الهداية على أن المحذوف الهمزة وذكر في شرحه جواز أن تكون الأولى واختار أن تكون الثانية وزاد فقال: وقد يجوز أن لا يحذف واحدة منهما ويجمع بينهما في الوقف فيمد قدر ألفين إذ الجمع بين ساكنين في الوقف جائز. وقطع في الكافي بالحذف ومراده حذف الهمزة لأنه قطع بالمد وقال: لأن الحذف عارض. ثم قال: ومن القراء من لا يمد. وقطع في التلخيص بالجمع بينهما فقال: تبدل من الهمزة ألفاً في حال الوقف بأي حركة تحركت في الوصل لسكونها وانفتاح ما قبل الألف التي قبلها وتمد من أجل الألفين المجتمعين. وبهذا قطع أبو الحسن بن غلبون. وقال في التيسير: وإن كان الساكن ألفاً سواء كانت مبدلة أو زائدة أبدلت الهمزة بعدها ألفاً بأي حركة تحركت ثم حذفت لإحدى الألفين للساكنين، وإن شئت زدت في المد والتمكين ليفصل ذلك بينهما ولم تحذف قال: وذلك الأوجه وبه ورد النص عن حمزة من طريق خلف وغيره فاتفقوا على جواز المد والقصر في ذلك وعلى أن المد أرجح، واختلفوا في تعليقه فذهب الداني وأبو الحسن

طاهر بن غلبون وأبو علي بن بليمة والمهدوي إلى عدم الحذف، ونص على التوسط أبو شامة وغيره من أجل التقاء الساكنين وقاسه على سكون الوقف. وقد رد القول بالمد. قلت: وليس كما قال هو صحيح نصاً وقياساً واجماعاً. أما النص فما رواه يزيد بن محمد الرفاعي نصاً عن سليم عن حمزة قال: اذا مددت الحرف المهموز ثم وقفت فأخلف مكان الهمزة مدة أي أبدل منها ألفاً. وروى أيضاً خلف عن سليم عنه قال: تقف بالمد من غير همز وجائز أن تحذف المبدلة من الهمزة وتبقى هي، فعلى هذا يزداد في تمكينها أيضاً ليبدل بذلك على الهمزة بعدها وهذا صريح في الجمع بين الألفين، وأما القياس فهو ما أجازه يونس في «اضربان زيداً» على لغة تخفيف النون قال: اذا وقفت قلت «اضرباً»، إلا أنها تبدل في الوقف ألفاً فيجتمع ألفان فيزداد في المد كذلك، وروى عنه ذلك أبو جعفر بن النحاس وحكاه الحافظ أبو عمرو الداني.

(الخامس) إنما يكون اتباع الرسم فيما يتعلق بالهمزة خاصة دون غيره فلا تحذف الألف التي قبل الهمزة في (العلماء ويشاء وجزاء) ولا تثبت الألف بعد الواو بعدها. وهذا بالإجماع ممن رأى التخفيف الرسمي، وكذلك لا تثبت الألف من نحو (مائة. ولشأى) في «الكهف» ونحو ذلك مما كتب زائداً إذ لا فرق لفظاً بين وجودها وعدمها.

فصل

وانفرد أبو علي الحسن بن عبد الله العطار عن رجاله عن ابن البخري عن جعفر بن محمد بن أحمد الوزان عن خلاد برواية الحدر فلا يسكت ولا يبالغ في التحقيق، فإذا وقف بالهمز في جميع أقسامه كسائر الجماعة تفرد بذلك دون سائر الرواة حسبما رواه عنه أبو طاهر بن سوار في المستنير، والمعروف عن الوزان هو تحقيق الهمزة المبتدأة دون المتوسطة والمتطرفة حسبما نص عليه أبو علي البغدادي في الروضة وغيره والله أعلم. واختلف عن هشام في تسهيل الهمز المتطرف وفقاً فروى جمهور الشاميين والمصريين والمغاربة قاطبة عن الحلواني عنه تسهيل الهمز في ذلك كله على نحو ما يسهله حمزة من غير فرق وهي رواية الحافظ أبي عمرو الداني وابن سفيان والمهدوي وابني غلبون ومكي وابن شريح وابن بليمة وصاحب العنوان وشيخه صاحب المجتبى وغيرهم، وهي رواية أبي العباس أحمد بن محمد بن بكر البكراوي عن هشام. وروى صاحب التجريد والروضة والجامع والمستنير والتذكار والمبهبج والإرشادين وسائر العراقيين وغيرهم عن هشام من جميع طرقه التحقيق كسائر القراء والوجهان صحيحان بهما قرأنا وبهما نأخذ وكل من روى عنه التسهيل أجرى نحو (دعاء وماء وملجأ وموطئا) مجرى المتوسط من

أجل التنوين المبدل في الوقف ألفاً من غير تخلاف عنهم في ذلك.

(خاتمة) في ذكر مسائل من الهمز نذكر فيها ما أصلنا من القواعد المتقدمة مع ما ذكره أئمة الأداء مع بيان الصحيح من غيره ليقاس عليها نظائرها فيعرف بها حكم جميع ما وقع في القرآن.

فمن القسم الأول وهو الساكن، فمن المتطرف اللازم مسألة الوقف على (هي ويهي، ومكر السي) بوجه واحد على التخفيف القياسي وهو إبدال الهمزة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، وحكي فيها وجه ثان وهو الوقف بألف على التخفيف الرسمي كما تقدم ولا يجوز ووجه ثالث في (هيء ويهيء ونبيء وأقرأ ونشاء) ونحوه وهو التحقيق لما تقدم من العلة لأبي عمرو ولا يصح، ووجه رابع وهو حذف حرف المد المبدل من الهمزة لأجل الجزم كما ذكره صاحب الروضة ولا يجوز.

ومن العارض مسألة ﴿ان امرؤ﴾ [النساء: ١٧٦] يجوز فيه أربعة أوجه: أحدها تخفيف الهمزة بحركة ما قبلها على تقدير إسكانها فتبدل واواً ساكنة، وتخفيفها بحركة نفسها على مذهب التميميين فتبدل واواً مضمومة فإن سكنت للوقف اتحد مع الوجه قبله ويتحد معهما وجه اتباع الرسم وإن وقف بالإشارة جاز الروم والإشمام فتصير ثلاثة أوجه، والوجه الرابع تسهيل بين بين على تقدير روم حركة الهمزة ويتحد معه اتباع الرسم على مذهب مكّي وابن شريح. وكذلك الحكم في ﴿يخرج منهما اللؤلؤ﴾ [الرحمن: ٢٢] إلا أن حمزة يبدل الهمزة الأولى منه واواً، وهشاماً يحققها. وكذلك تجري هذه الأربعة في (تفتؤ وأتوكؤا) ونحوه مما رسم بالواو ونحو (الملوا) في المواضع الأربعة (نبأ) في غير «براءة» كما تقدم، ويزاد عليها وجه خامس وهو إبدالها ألفاً لانفتاح ما قبلها وسكونها وفقاً على التخفيف القياسي مذهب الحجازيين والجدادة. وأما ما رسم بألف نحو (قال الملاء) في «الأعراف» (ونبأ الذين) في «براءة». و(يبدأ) فوجهان: (أحدهما) إبدالها ألفاً بحركة ما قبلها.

(والثاني) بين بين على الروم ولا يجوز إبدالها بحركة نفسها لمخالفة الرسم وعدم صحته رواية والله أعلم.

ومن ذلك مسألة ﴿ينشي﴾ [الرعد: ١٨] وشبهه مما وقعت الهمزة فيه مضمومة بعد كسر قيل فيها خمسة أوجه: أحدها إبدال الهمزة ياء ساكنة لسكونها وفقاً بحركة ما قبلها على التخفيف القياسي. وإبدالها ياء مضمومة على ما نقل من مذهب الأخفش فإن وقف بالسكون فهو موافق لما قبله لفظاً، وإن وقف بالإشارة جاز الروم والإشمام فتصير ثلاثة

أوجه. والرابع روم حركة الهمزة فتسهل بين الهمزة والواو على مذهب سيبويه وغيره. وخامسها الوجه المعضل وهو تسهيلها بين الهمزة والياء على الروم.

ومن ذلك مسألة ﴿من شاطيء﴾ [القصص: ٣٠] و﴿لكل امرئ﴾ [النور: ١١] ونحوه مما وقعت الهمزة فيه مكسورة بعد كسر يجوز فيها ثلاثة أوجه: (أحدها) إبدال الهمزة ياء ساكنة بحركة ما قبلها لسكون الوقف على القياس، وياء مكسورة بحركة نفسها على مذهب التميميين فإن وقف بالسكون فهو موافق ما قبله لفظاً، وإن وقف بالإشارة وقف بالروم يصير وجهين. (والثالث) تسهيل بين على روم حركة الهمزة أو اتباع الرسم على مذهب مكّي وابن شريح وتجيء هذه الأوجه الثلاثة فيما رسم بالياء مما وقعت الهمزة فيه مكسورة بعد فتح وهو ﴿من نبأى المرسلين﴾ [الأنعام: ٣٤] كما تقدم. ويزاد عليها التخفيف القياسي وهو إبدالها ألفاً لسكونها وقفاً وانفتاح ما قبلها فتصير أربعة أوجه. وأما ما رسم بغير ياء نحو ﴿عن النبا العظيم﴾ [النبأ: ٢] فليس فيه سوى وجهين إبدالها ألفاً على القياس، والروم بتسهيل بين بين ولا يجوز إبدالها ياء على مذهب التميميين لمخالفة الرسم والرواية إلا أن أبا القاسم الهذلي أجاز في ﴿من ملجأ﴾ [الشورى: ٤٧] الياء فقال فيه بياء مكسورة للكسرة. قلت: وقياس ذلك غيره ولا يصح والله أعلم.

ومن ذلك مسألة ﴿كأمثال اللؤلؤ﴾ [الواقعة: ٢٣] ونحوه مما وقعت الهمزة فيه مكسورة بعد ضم قيل فيها أربعة أوجه: (أحدها) إبدال الهمزة واواً ساكنة لسكونها وضم ما قبلها على القياس. (والثاني) إبدالها واواً مكسورة على ما نقل من مذهب الأخفش. فإن وقف بالسكون فهو كالأول لفظاً فيتحد، وإن وقف بالروم فيصير وجهين. (والثالث) التسهيل وهو ما بين الهمزة والياء على مذهب سيبويه والجماعة. (والرابع) الوجه المعضل وهو بين الهمزة والواو على الروم. وأما ما وقعت الهمزة الأخيرة فيه مضمومة نحو (يخرج منهما اللؤلؤ) فوجهان: (الأول) إبدالهما واواً. (والثاني) تسهيل الأخيرة بين بين على الروم كما قدمنا في المسألة الثانية. فإن كانت الأخيرة مفتوحة نحو: (حسبتهم لؤلؤاً) فوجه واحد وهو إبدالهما واوين الأولى ساكنة لوقوعها بعد ضمة ومن ذلك (بدأ، وما كان أبوك امرئ) ونحوه مما وقعت الهمزة فيه مفتوحة بعد فتح ففيه وجه واحد وهو إبدالها ألفاً وحكي فيه وجه ثان وهو بين بين على جواز الروم في المفتوح كما تقدم وهو شاذ لا يصح والله أعلم.

ومن الساكن المتوسط مسألة ﴿تؤي﴾ [الأحزاب: ٥١] و﴿وتؤيه﴾ [المعارج: ١٣] و ﴿رءياً﴾ [٧٤] في «مریم». فيهن وجهان صحيحان: (أحدهما) إبدال الهمزة من جنس ما

قبلها فتبدل في (توي وتويه) وأوا وفي (رعياء) ياء من دون إدغام. (والثاني) الإبدال مع الإدغام وقد نص على الوجهين غير واحد من الأئمة ورجح الإظهار صاحب الكافي وصاحب التبصرة وقال: إنه الذي عليه العمل. ولم يذكر في الهداية والهادي وتلخيص العبارات والتجريد سواه، ورجح الإدغام صاحب التذكرة والداني في جامع البيان فقال: هو أولى لأنه قد جاء منصوباً عن حمزة ولموافقة الرسم ولم يذكر صاحب العنوان سواه، وأطلق صاحب التيسير الوجهين على السواء وتبعه على ذلك الشاطبي: وزاد في التذكرة في (رعياء) وجهاً ثالثاً وهو التحقيق من أجل تغيير المعنى ولا يؤخذ به لمخالفته النص والأداء. وحكى الفاسي وجهاً رابعاً وهو الحذف أي حذف الهمزة فيوقف بياء واحدة مخففة على اتباع الرسم ولا يصح بل ولا يحل واتباع الرسم فهو متحد في الإدغام فاعلم ذلك.

وأما (الرويا، ورويا) حيث وقع فأجمعوا على إبدال الهمزة منه وأوا لسكونها وضم ما قبلها؛ واختلفوا في جواز قلب هذه الواو ياء وإدغامها في الياء بعدها كقراءة أبي جعفر فأجازه أبو القاسم الهذلي والحافظ أبو العلاء وغيرهما وسووا بينه وبين الإظهار ولم يفرقوا بينه وبين (توي ورعياء) وحكاه ابن شريح أيضاً وضعفه، وهو وإن كان موافقاً للرسم فإن الإظهار أولى وأقيس، وعليه أكثر أهل الأداء. وحكى فيه وجه ثالث وهو الحذف على اتباع الرسم عند من ذكره فيوقف بياء خفيفة كما تقدم في (ريا) ولا يجوز ذلك.

ومن ذلك مسألة: ﴿فاداراتم﴾ [البقرة: ٧٢] فيه وجه واحد وهو إبدال الهمزة ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها. وذكر وجه ثانٍ وهو حذف هذه الألف اتباعاً للرسم وليس في اثبات الألف التي قبل الراء نظر لأنها غير متعلقة بالهمزة. وذكر الحذف أيضاً في (امتلات، واستاجرت، ويستاخرون) من أجل الرسم وليس ذلك بصحيح ولا جائز في واحد منهن فإن الألف في ذلك إما حذفت اختصاراً للعلم بها كحذفها في (الصلحات والصلحين) وغير ذلك مما لو قرئ به لم يجز لفساد المعنى. ولقد أحسن من قال إن حذف الألف من ذلك تنبيه على أن اتباع الخط ليس بواجب يعني على حدته، بل ولا جائز ولا بد من الركنين الآخرين وهما العربية وصحة الرواية وقد فقدنا في ذلك فامتنع جوازه.

ومن ذلك مسألة ﴿الذي ايتمن﴾ [البقرة: ٢٨٣] و﴿الهدى ايتنا﴾ [الانعام: ٧١] و﴿فرعون ايتوني﴾ [يونس: ٧٩] فيه وجه واحد وهو إبدال الهمزة فيه بحركة ما قبلها كما تقدم، وذكر فيه وجه ثانٍ وهو التحقيق على ما ذهب إليه ابن سفيان ومن تبعه من المغاربة بناء منهم على أن الهمزة في ذلك مبتدأة وقد قدمنا ضعفه. وذكر وجه ثالث وهو

زيادة المد على حرف المد المبدل استنبطه أبو شامة حيث قال: فإذا أبدل هذا الهمز حرف مدّ وكان قبله من جنسه وكان يحذف لأجل سكون الهمزة فلما أبدلت اتجه وجهان: أحدهما عود الحرف المحذوف لزوال ما اقتضى حذفه وهو الهمزة الساكنة فإن الجمع بين حرفي مد من جنس واحد ممكن بتطويل المد، والوجه الثاني حذفه لوجود الساكن. قال: وهذان الوجهان هما المذكوران في قول الشاطبي:

ويبدله مهما تطرف مثله ويقصر او يمضي على المد أطولا

قال: وينبغي على الوجهين جواز الإمالة في قوله تعالى (إلى الهدى ايتنا) لحمزة ولورش أيضاً، فإن أثبتنا الألف الأصلية أملنا وإن حذفنا فلا. قال: ويلزم من الإمالة إمالة الألف المبدلة فالاختيار المنع. قلت: وفيما قاله من ذلك نظر. وإذا كان الوجهان هما المذكوران في قول الشاطبي: ويبدله . البيت . فيلزم أن يجري في هذا ثلاثة أوجه وهي المد والتوسط والقصر كما أجراهما هناك لالتقاء الساكنين، ويلزمه أن يجيز حذف الألف المبدلة أكما أجازها ثم فيجيء على وجه البديل في (الذي اوتمن . ولقانا ايت) ثلاثة أوجه، وفي (الهدى ايتنا) ستة أوجه، ثلاثة مع الفتح وثلاثة مع الإمالة ويكون القصر مع الإمالة على تقدير حذف الألف المبدلة ويصير فيها مع التحقيق سبعة أوجه. ولا يصح من كلها سوى وجه واحد وهو البديل مع القصر والفتح لأن حرف المد أولاً حذف لالتقاء الساكنين قبل الوقف بالبديل كما حذف من (قالوا الآن . وفي الأرض، وإذا الارض) للساكنين قبل النقل فلا يجوز رده لعروض الوقف بالبديل كما لا يجوز لعروض النقل. وأما قوله إن هذين الوجهين المذكورين في البيت هما المد والقصر في نحو (يشاء والسماء) حالة الوقف بالبديل كما ذكر فهما من باب، وأن حرف مد قبل همز مغير، لا من أجل أن أحدهما كان محذوفاً في حالة ورجع في حالة أخرى. وتقدير حذف إحدى الألفين في الوجه الآخر هو على الأصل فكيف يقاس عليه ما حذف من حرف المد للساكنين على الأصل قبل اللفظ بالهمز مع أن رده خلاف الأصل. وأما الإمالة فقد أشار إليها الداني في جامع البيان كما سأتي في آخر الإمالة.

ومن القسم الثاني وهو المتحرك فمن المتطرف بعد الألف مسألة ﴿أضياء﴾ [البقرة: ٢٠] و﴿شاء﴾ [البقرة: ٢٠]، و﴿ويسفك الدماء﴾ [البقرة: ٣٠]، و﴿توثوا النساء﴾ [النساء: ١٩] ونحو ذلك مما الهمز فيه مفتوح ففيه البديل. ويجوز معه المد والقصر وقد يجوز التوسط كما تقدم فبقي ثلاثة أوجه. وحكي فيه أيضاً بين بين كما ذكرنا فيجيء معه المد والقصر وفيه نظر فيصير خمسة. وتجيء هذه الخمسة بلا نظر فيما كانت الهمزة من

ذلك فيه مكسورة أو مضمومة مما لم يرسم للهمز فيه صورة، فإن رسم للهمز فيه صورة جاز في المكسور منه نحو ﴿وإيتاي ذي القربى﴾ [النحل: ٩٠] و﴿من آتاي الليل﴾ [طه: ١٣] إذا أبدلت همزته ياء على وجه اتباع الرسم، ومذهب غير الحجازيين مع هذه الخمسة أربعة أوجه أخرى. وهي المد والتوسط والقصر مع سكون الياء والقصر مع روم حركتها فتصير تسعة أوجه ولكن يجيء في (وايتاي) ثمانية عشر وجهاً باعتبار تسهيل الهمزة الأولى المتوسطة بزائد وتحقيقها ويجيء في (ومن آتاي) سبعة وعشرون وجهاً باعتبار السكت وعدمه والنقل، وجاز في المضموم منه نحو ﴿أنهم فيكم شركوا﴾ [الأنعام: ٩٤] و﴿في أموالنا ما نشوا﴾ [هود: ٨٧] مع تلك التسعة ثلاثة أوجه أخرى وهي المد والتوسط والقصر مع إشمام حركة الواو فتصير اثنا عشر وجهاً والله أعلم. وكذلك الحكم في ﴿برؤا﴾ [٤] من سورة «المتحنة» تجري فيها هذه الأوجه الاثنا عشرة لحمزة ولهشام في وجه تخفيفه المتطرف إلا أن هشاماً يحقق الأولى المفتوحة وحمزة يسهلها بين بين على أصله، وأجاز بعضهم له حذفها على وجه اتباع الرسم فيجيء معه أوجه إبدال الهمزة المضمومة واواً لأن ذلك من تنمة وجه اتباع الرسم فتصير تسعة عشر. وهذا الوجه ضعيف جداً غير مرضي ولا مأخوذ به لاختلال بنية الكلمة ومعناها بذلك ولأن صورة الهمزة المفتوحة إنما حذفت اختصاراً كما حذفت الألف بعدها لا على وجه أن تخفف بحذفها. واختار الهذلي هذا الوجه على قلب الأولى ألفاً على غير قياس فيجتمع ألفان فتحذف إحداهما وتقلب الثانية واواً على مذهب التميميين. وبالغ بعضهم فأجاز (بروا) مفتوحة بعد الراء بعدها ألف على حكاية صورة الخط فتصير عشرين وجهاً. ولا يصح هذا الوجه ولا يجوز أيضاً وهو أشد شذوذاً من الذي قبله لفساد المعنى واختلال اللفظ، ولأن الواو إنما هي صورة الهمزة المضمومة والألف بعدها زائدة تشبيهاً لها بواو الجمع وألفه كما قدمنا ذلك، وأشد منه وأنكر وجه آخر حكاة الهذلي عن الأنطاكي وهو قلب الهمزتين واوين فيقول (بروا) قال: وليس ذلك بصحيح. وذكر بعض المتأخرين فيها ستة وعشرين وجهاً مفرعة عن أربعة أوجه: (الأول) الأخذ بالقياس في الهمزتين فتسهل الأولى وتبدل الثانية مع الثلاثة أو تسهلها كالواو مع الوجهين فهذه خمسة. (الثاني) الأخذ بالرسم فيهما فتحذف الأولى وتبدل الثانية واواً بالإشمام مع كل من المد والتوسط والقصر وبالروم مع المد والقصر فهذه ثمانية أوجه. (الثالث) الأخذ بالقياس في الأولى وبالرسم في الثانية فتسهل الأولى وتبدل الثانية واواً وفيها الثمانية الأوجه. (الرابع) الأخذ بالرسم في الأولى وبالقياس في الثانية فتحذف الأولى وفي الثانية الإبدال مع الثلاثة والتسهيل مع الوجهين فهذه خمسة تنمة ستة وعشرين وجهاً على تقدير أن تكون الواو صورة الثانية. وزاد بعضهم وجهاً خامساً

على أن الواو صورة الأولى والألف صورة المضمومة فأجاز ثلاثة مع إبدالها ووجهين مع تسهيلها فيكون خمسة تنمة إحدى وثلاثين وجهاً ولا يصح منها سوى ما تقدم والله أعلم.

ومن المتطرف بعد الواو والياء الساكنتين الزائدتين مسألة ﴿ثلاثة قروء﴾ [البقرة: ٢٢٨] فيه وجه واحد وهو الإدغام كما تقدم، ويجوز أيضاً فيه الإشارة بالروم فيصير وجهان. وكذلك يجوز هذان الوجهان في (بريء، والنسيء) إلا أنه يجوز فيهما وجه ثالث وهو الإشمام وحكي في ذلك الحذف على وجه اتباع الرسم مع إجراء المد والقصر ولا يصح، واتباع الرسم متحد مع الإدغام والله أعلم.

ومنه بعد الساكن الصحيح مسألة ﴿يخرج الخبء﴾ [النمل: ٢٥] فيه وجه واحد وهو النقل مع إسكان الباء للوقف وهو القياس المطرد. وجاء فيه وجه آخر وهو (الخبأ) بالألف، ذكره الحافظ أبو العلاء، وله وجه في العربية وهو الاتباع، حكاه سيويوه وغيره كما ذكرنا. ويجري الوجه الأول وهو النقل مع الإسكان فيما همزته مكسورة وهو (بين المرء) ويجوز فيه وجه ثان وهو الإشارة بالروم إلى كسرة الراء ويجري الوجهان في (ملء ودفء) وينظر المرء) ويجوز فيه وجه ثالث وهو الإشمام، وتجرى الثلاثة في (جزء) وذكر فيه وجه رابع وهو الإدغام حكاه الهذلي ولا يصح عن حمزة ولو صح لجاز معه الثلاثة التي مع النقل فتصير ستة.

ومن ذلك بعد الساكن المعتل الأصلي مسألة (جيء وسيء وإن تبوءا) مما وقعت الهمزة فيه مفتوحة وكذلك (ليسوء) في قراءة حمزة وهشام فيه وجهان: (الأول) النقل وهو القياس المطرد (والثاني) الإدغام كما ذكرنا عن بعض أئمة القراءة العربية وغيرهم. ويجري هذان الوجهان فيما وقعت الهمزة فيه مكسورة نحو (من سوء وقوم سوء. ومن شيء) إلا أنه يجوز مع كل وجه منهما الإشارة بالروم فيصير فيها أربعة، وتجرى هذه الأربعة فيما وقعت لهمزة فيه مضمومة نحو (يضيء والمسيء ولتنوء ولم يمسسهم سوء ومن الأمر شيء) ويجوز وجهان آخران وهما الإشمام مع كل من النقل والإدغام فيصير فيها ستة أوجه، ولا يصح فيها غير ذلك فإن اتباع الرسم في ذلك متحد كما قدمنا. وقد قيل إنه يجوز فيها أيضاً حذف الهمز اعتباطاً فيمد حرف المد ويقصر على وجه اتباع الرسم ورجح المد في ذلك وحكى الهذلي فيه عن ابن غلبون بين وبين وكل ذلك ضعيف لا يصح والله أعلم.

ومن المتوسط بعد الساكن إن كان ألفاً مسألة (شركاونا وجاوا وأولياؤه وأحباؤه، وأوليك وإسرائيل، وخافين، والملائكة، وجانا، وشركاؤكم، وأولياؤه، وبرآء، ودعاء، ونداء)

ونحو ذلك مما تقع الهمزة متوسطة متحركة بعد ألف فإن فيه وجهاً واحداً وهو التسهيل بين بين بأي حركة تحركت الهمزة، ويجوز في الألف قبلها المد والقصر إلغاء للعارض واعتداداً به كما تقدم في بابه. وذكر في المضموم منه والمكسور المرسوم فيه صورة الهمزة واوآء وياه آخر وهو إبداله واوآء محضة وياه محضة على صورة الرسم مع إجراء وجهي المد والقصر أيضاً وهو وجه شاذ لا أصل له في العربية ولا في الرواية واتباع الرسم في ذلك ونحوه بين بين. وذكر أيضاً فيما حذف فيه صورة الهمزة رسماً إسقاطه لفظاً فقيل في نحو ﴿أولياؤهم الطاغوت﴾ [البقرة: ٢٥٧] و﴿يوحون إلى أوليايهم﴾ [الأنعام: ١٢١] و﴿نساءنا ونساءكم﴾ [آل عمران: ٦١]، أولياهم ونسانا. هكذا بالحذف فيصير كأنه اسم مقصور على صورة رسمه في بعض المصاحف من المضموم والمكسور وفي جميع المصاحف من المفتوح مع إجراء وجهي المد والقصر إلغاء واعتداداً بالعارض. وقيل فيما اختلف فيه من ذلك ستة أوجه بين بين مع المد والقصر، واتباع الرسم على رأيهم بمحض الواو والياء مع المد والقصر أيضاً والحذف معهما أيضاً، وقيل ذلك في (جزاه وأولياها) مع زيادة التوسط وربما قيل مع ذلك بالروم والإشمام في الهاء ولا يصح فيه سوى وجه بين بين لا غير كما قدمنا. وقد يتعذر الحذف الذي ذهبوا إليه في مواضع كثيرة من القرآن نحو (إسرائيل، ويراون، وجاؤكم) فإن حقيقة اتباع الرسم في ذلك تمتنع ولا تمكن فإن الهمزة إذا حذف بقيت الواو والياء ساكنتين والنطق بذلك متعذر فلم يبق إلا الجمع بين ياءين وواوَيْن على تقدير أن المحذوف واو البنية ولا يصح ذلك رواية ولا يوافق حقيقة الرسم على رأيهم فلم يبق سوى التسهيل بين بين والله أعلم.

وكذلك الحكم في (دعاء، ونداء، وماء، وليسوا سواء) ونحوه مما وقعت الهمزة فيه متوسطة بالتثوين فالجمهور فيه على تسهيل بين بين على القاعدة وإجراء وجهي المد والقصر لتغير الهمز. وانفرد صاحب المبهج بوجه آخر فيه وهو الحذف، وأطلقه عن حمزة بكماله وهو وجه صحيح ورد به النص عن حمزة في رواية الضبي وله وجه وهو إجراء المنصوب مجرى المرفوع والمجورور وهو لغة للعرب معروفة فتبدل الهمزة فيه ألفاً ثم تحذف للساكنتين ويجوز معه المد والقصر، وكذا التوسط كما تقدم وهو هنا أولى منه في المتطرف لأن الألف المرسومة هنا تحتل أن تكون ألف البنية، وتحتل أن تكون صورة الهمزة، وتحتل أن تكون ألف التثوين. فعلى تقدير أن تكون ألف البنية لا بد من ألف التثوين فيأتي بقدر ألفين وهو التوسط، وعلى أن تكون صورة الهمزة فلا بد من ألف البنية وألف التثوين فيأتي بقدر ثلاث ألفات وهو المد الطويل، وعلى أن تكون ألف التثوين فلا بد من ألف البنية فتأتي بقدر ألفين أيضاً فلا وجه للقصي إلا أن يقدر الحذف اعتباراً أو

يراد حكاية الصورة أو يجري المنصوب مجرى غيره لفظاً ولولا صحته رواية لكان ضعيفاً. وأما (وأحبأوه) ففي همزته الأولى التحقيق والتسهيل لكونها متوسطة بزائد ومع كل منهما تسهيل الثانية مع المد والقصر فتصير أربعة مع إسكان الهاء، وإن أخذ بالروم والإشمام في الهاء على رأي من يجيزه تصير اثنا عشر، وحكى فيها إبدال الواو في الثانية على اتباع الرسم عندهم وذكر فيها إبدال الأولى ألفاً على اتباع الرسم أيضاً على رأيهم فيصير في هذين الوجهين أربعة وعشرون ولا يصح منها شيء ولا يجوز والله أعلم.

وأما «تراء» من ﴿تراء الجمعان﴾ [٦١] في سورة «الشعراء» فإن ألفها التي بعد الهمز تحذف وصللاً لالتقاء الساكنين إجماعاً. فإذا وقف عليها ثبتت إجماعاً ولها حكم في الإمالة يأتي. واختص حمزة وخلف بإمالة الراء وصللاً فإذا وقف حمزة سهل الهمزة بين بين وأمالها من أجل إمالة الألف بعدها وهي المنقلبة عن الياء التي حذفت وصللاً للساكنين وهي لام تفاعل، ويجوز مع ذلك المد والقصر لتغير الهمز على القاعدة، وهذا الوجه هو الصحيح الذي لا يجوز غيره ولا يؤخذ بخلافه. وذكر فيها وجهان آخران: أحدهما حذف الألف التي بعد الهمزة وهي اللام من أجل حذفها رسماً على رأي بعضهم في اتباع الرسم فتصير على هذا متطرفة فتبدل ألفاً لوقوعها بعد ألف ويفعل فيها ما يفعل في (جاء وشاء) فيجيء على قولهم ثلاثة أوجه هي المد والتوسط والقصر وأجروا هشاماً مجراه في هذا الوجه إذا خفف المتطرف على هذا التقدير وهذا وجه لا يصح ولا يجوز لاختلاف لفظه وفساد المعنى به، وقد تعلق مجيز هذا الوجه بظاهر قول ابن مجاهد كان حمزة يقف على (تراء) يمد مدة بعد الراء ويكسر الراء من غير همز انتهى. ولم يكن أراد ما قالوه ولا جنح إليه وإنما أراد الوجه الصحيح الذي ذكرناه فعبّر بالمدة عن التسهيل كما هي عادة القراء في إطلاق عباراتهم، ولا شك أن أحذق أصحاب ابن مجاهد مثل الأستاذ الكبير أبي طاهر بن أبي هاشم وغيره أخبر بمراده دون من لم يره ولا أخذ عنه. قال الحافظ أبو عمرو الداني في جامع البيان: فوقف حمزة (تراء) بإمالة فتحة الراء، ويمد بعدها مدة مطولة في تقدير ألفين ممالتين: الأولى أميلت لإمالة فتحة الراء، والثانية أميلت لإمالة فتحة الهمزة المسهلة المشار إليها بالصدر لأنها في زنة المتحرك، وإن أضعف الصوت بها ولم يتم فيتوالى في هذه الكلمة على مذهبه أربعة أحرف ممالاة الراء التي هي فاء الفعل والألف التي بعدها الداخلة لبناء تفاعل والهمزة المجعولة على مذهبه التي هي عين الفعل والألف التي بعدها المنقلبة عن الياء التي هي لام الفعل لتحركها وانفتاح ما قبلها. ثم حكى قول ابن مجاهد الذي ذكرناه بلفظه ثم قال: وهذا مجاز وما قلناه حقيقة ويحكم ذلك المشافهة انتهى. وهو صريح لما قلنا من أن ابن مجاهد لم يرد ما توهمه بعضهم. وأشار الداني بقوله:

تحكمه المشافهة إلى قول ابن مجاهد وغيره مما يشكل ظاهره وإنما يؤخذ من مشافهة الشيوخ وألفاظهم لا من الكتب وعباراتها. قال الأستاذ أبو علي الفارسي في كتاب الحجة في قول ابن مجاهد: هذا إن كان يريد بالمد ألف تفاعل وإسقاط العين واللام فهذا الحذف غير مستقيم، والوجه الثاني قلب الهمزة ياء فتقول: (ترايا) حكاة الهذلي وغيره وهو ضعيف أيضاً. وقد قيل في توجيهه إنه لما قرب فتحة الراء من الكسرة بالإمالة أعطها حكم المكسورة فأبدل الهمزة المفتوحة بعدها ياء ولم يعتد بالألف حاضرة. قلت: وله وجه عندي هو أمثل من هذا وهو أن الهمزة في مثل هذا تبدل ياء عند الكوفيين وأنشدوا عليه قول الشاعر:

غدات تسايلت من كل أوب كنانة حاملين لهم لوابيا

أراد (لواة) فأبدل من الهمزة ياء وهو وجه لو صححت به الرواية لكان أولى من الذي قبله فقد حكى عنه أنه وقف على (تبوا لقومكما) كذلك. وروى أيضاً عن حفص. والصحيح فيه عن حمزة أيضاً بين بين والله تعالى أعلم.

ومنه بعد ياء زائدة مسألة (خطية، وخطيات، وبريون) فيه وجه واحد وهو الإدغام كما تقدم وحكي فيه وجه آخر وهو بين بين ذكره الحافظ وأبو العلاء وهو ضعيف وكذلك الحكم في (هنيئاً مريئاً) وحكي فيه وجه آخر وهو الإدغام فيهما كأنه أريد به الاتباع ذكره الهذلي، وحكي أيضاً وجه آخر وهو التخفيف كالنقل كأنه على قصد اتباع الرسم وذكره بعضهم فيصير أربعة أوجه ولا يصح منها سوى الأول.

ومنه بعد ياء وواو أصليتين مسألة ﴿سَيْت﴾ [الملك: ٢٧] و﴿السواي﴾ [الروم: ١٠] فيهما وجهان النقل وهو القياس المطرد. والإدغام كما ذهب إليه بعضهم إلحاقاً بالرائد. وحكي فيهما وجه ثالث وهو بين بين كما ذكره الحافظ أبو العلاء وغيره وهو ضعيف إلا أنه في (السواي) أقرب عند من التزم اتباع الرسم وكذلك الحكم في (سوءة وسواتكم، وسواتهما، وشيا) و(كهيفة، واستايس، ويايس) وبابه إلا أنه حكي في (استايس) وبابه وجه رابع وهو الألف على القلب كالبيزي ومن معه؛ ذكره الهذلي. وأما (موثلا) ففيه وجهان النقل والإدغام كما ذكرنا ويحكي فيه وجه ثالث وهو إبدال الهمزة ياء مكسورة على وجه اتباع الرسم وفيه نظر لمخالفته القياس وضعفه في الرواية، وقياسه على (هزوا) لا يصح لما ذكره، وقد عده الداني من النادر الشاذ. وحكي فيه وجه رابع وهو بين بين نص عليه أبو طاهر بن أبي هاشم وهو داخل في قاعدة تسهيل هذا الباب عند من رواه، وهو أيضاً أقرب إلى اتباع الرسم من الذي قبله. ورده الداني. وُذكر فيه وجه خامس وهو إبدال الهمزة ياء

ساكنة وكسر الواو قبلها على نقل الحركة وإبقاء الأثر حكاه ابن البادش وهو أيضاً ضعيف قياساً ولا يصح رواية، وذكر وجه سادس وهو إبدال الهمزة واواً من غير إدغام حكاه الهذلي وهو أضعف هذه الوجوه وأردؤها. وأما (الموؤدة) ففيه أيضاً وجهان: النقل والإدغام إلا أن الإدغام يضعف هنا للثقل، وفيه وجه ثالث وهو بين بين نص عليه أبو طاهر بن أبي هاشم وغيره، وذكر وجه رابع وهو الحذف واللفظ بها على وزن الموزة، والجوزة، وهو ضعيف لما فيه من الاخلال بحذف حرفين ولكنه موافق للرسم ورواه منصوصاً عن حمزة أبو أيوب الضبي واختاره ابن مجاهد وذكره الداني وقال هو من التخفيف الشاذ الذي لا يصار إليه إلا بالسماع، إذ كان القياس بنفيه ولا يجيزه وكأن من رواه من القراء واستعمله من العرب كره النقل والبديل. أما النقل فلتحرك الواو فيه بالحركة التي تستثقل وهي الضمة، أما البديل فلأجل التشديد والإدغام ثم قال: ومن العرب من إذا خفف همزة (يسوك) قال (يسوك) استثقل الضمة على الواو فحذف الهمزة قال: وهذا يؤيد ما قلناه يعني من الحذف. قلت: حذف الهمز لا كلام فيه والكلام في حذف الواو بعد الهمزة التي تجحف بالكلمة وتغير الصيغة والله أعلم.

ومنه بعد الصحيح الساكن مسألة (مسولا ومذوما، وافيدة، والظمان، والقران) ونحوه فيه وجه واحد وهو النقل وحكي فيه وجه ثان وهو بين بين وهو ضعيف جداً وكذلك الحكم في (شطاء، ويسئمون، ويسئلون، والنشأة) وحكي فيها وجه ثالث وهو إبدال الهمزة ألفاً على تقدير نقل حركتها فقط كما قدمنا وهو وجه مسموع ورواه الحافظ أبو العلاء ولكنه قوي في (النشأة، ويسألون) من أجل رسمها بألف كما ذكرنا، وضعيف في غيرهما من أجل مخالفة الرسم وما عليه عمل أهل الأداء. وأما (جزءا) ففيه وجه واحد وهو النقل وحكي فيه بين بين على ضعفه ووجه ثالث وهو الإدغام كما ذكرنا في (جزء) ولا يصح. وشذ الهذلي فذكر وجهاً رابعاً وهو إبدال الهمزة واواً قياساً على (هزوا) وليس بصحيح. وأما (هزوا، وكفوا) ففيهما وجهان: أحدهما النقل على القياس المطرد وهو الذي لم يذكر في العنوان غيره واختاره المهدي وهو مذهب أبي الحسن بن غلبون. والثاني إبدال الهمزة واواً مع اسكان الزاي على اتباع الرسم وقد رجحه في الكافي والتبصرة وهو ظاهر التيسير والشاطبية وطريق أبي الفتح فارس بن أحمد ومن تبعه. وقال الداني في جامعه: وهذا مذهب عامة أهل الأداء من أصحاب حمزة وغيرهم وهو مذهب شيخنا أبي الفتح، وكذا رواه منصوصاً خلف وأبو هشام عن سليم عنه انتهى. وقد ضعفه أبو العباس المهدي فقال: وأما (هزواً وكفواً) فالأحسن فيهما النقل كما نقل في (جزءا) على ما تقدم من أصل الهمزة المتحركة بعد الساكن السالم فيقول: (هزا وكفا) قال: وقد أخذ له قوم بالإبدال في

(هزوا وكفوا) وبالنقل في (جزا) واحتجوا بأن (هزوا وكفوا) كتبوا بالواو (وأن جزا) كتبت بغير واو فأراد اتباع الخط، قال: وهذا الذي ذهبوا إليه لا يلزم لأننا لو اتبعنا الخط في الوقف لوقفنا على (الملاً) في مواضع بالواو فقلنا (الملو) وفي مواضع بالألف فقلنا (الملا) قال: وهذا لا يراعى. قال: ووجه آخر أن (هزوا وكفوا) لم يكتبوا في المصحف على قراءة حمزة وإنما كتبوا على قراءة من يضم الزاي والفاء لأن الهمزة إما تصور على ما يؤول إليه حكمها في التخفيف ولو كتبوا على قراءة حمزة لكتبوا بغير واو (كجزءا) فعلى هذا لا يلزم ما احتجوا به من خط المصحف، غير أن الوقف بالواو فيهما جائز من جهة ورود الرواية به لا من جهة القياس انتهى. ولا يخفى ما فيه وذلك أن الإبدال فيهما وارد على القياس وهو تقدير الإبدال قبل الإسكان ثم أسكن للتخفيف، وقيل على توهم الضم الذي هو الأصل فيهما وذلك واضح. وأما إلزامه بالوقف على ما كتب بالواو من (الملوا) وما كتب بالألف بحسب ما كتب فلا يحتاج إلى الإلزام به لأنه من مذهبه ولو لم يكن من مذهبه لم يلزم أيضاً لأن القراءة سنة متبعة. وأما قوله: إنها رسماً على قراءة الضم فصحيح لو تعذر حمل المرسوم على القراءتين، أما إذا أمكن فهو المتعين. وقد أمكن بما قلنا من تقدير الإبدال قبل الإسكان والوجهان صحيحان أخذ بهما جمهور القراء والأشهر عند جمهورهم الإبدال. وفيهما وجه ثالث وهو بين بين كما قدمنا، ووجه رابع وهو تشديد الزاي على الإدغام وكلاهما ضعيف. ووجه خامس وهو ضم الزاي والفاء مع إبدال الهمزة واواً اتباعاً للرسم ولزوماً للقياس وهو يقوي ما قلنا من وجه الإبدال مع الإسكان، وقد ذكره الحافظ أبو عمرو في جامعه وقال: رواه أبو بكر أحمد بن محمد الأدمي الحمزي عن أصحابه عن سليم عن حمزة. وقال أبو سلمة عبد الرحمن بن إسحاق عن أبي أيوب الضبي إنه كان يأخذ بذلك قال والعمل بخلاف ذلك انتهى.

ومن المتوسط المتحرك بعد المتحرك المفتوح بعد الفتح. مسألة (سأل وسألهم وملجأ وسألت ورأيت وشنآن والمآب) ونحوه ففيه وجه واحد وهو بين بين وحكى فيه وجه آخر وهو إبدال الهمزة ألفاً ذكره في الكافي والتبصرة وقال: وليس بالمطرد. وحكى ذلك أبو العز عن المالكي وقد ذكره من يخفف، باتباع الرسم وليس بصحيح لخروجه عن القياس وضعفه رواية ولا يصح في مواضع نحو (سالت) لاجتماع ثلاثة سواكن فيه لم يرد سكون ذلك في لغة العرب ولكن يقوى في نحو (ملجأ ومتكا) على لغة من حملة على فعله. وقد نص على البديل فيه الهذلي وقد يكون على لغة من أجرى المنصوب مجرى المرفوع والمخفوض لكنه لم ترد به القراءة وكذلك الحكم فيما وقع بعد الهمزة فيه ألف نحو (المآب وشنآن) ولكن تمحذف الألف من أجل اجتماعهما فيزداد ضعفاً، وكذلك

حكم (ناء ورأى) لا يصح فيه سوى بين بين كما قدمنا وعلى الإبدال مع ضعفه بقدر الحذف أو الإثبات فيجتمع ساكنان فيمد ويتوسط وكله لا يصح، ثم إنه لا فرق بين ما كان بعده ساكن نحو (رأى القمر) وبين غيره فإن الألف فيه هي صورة الهمزة والألف بعدها حذفت اختصاراً لاجتماع المثليين لا لالتقاء الساكنين. والدليل على حذفها اختصاراً للتمائل لإثباتها ياء في حرف «النجم» كما قدمنا وعلى أن حذفها ليس للساكنين حذفها فيما لم يكن بعد ساكن. وتكلف بعض المتأخرين في ذلك ما لا يصح وحمل هشاماً من ذلك ما لا يحمل كما زعم في (تراى) وليس في ذلك شيء يصح وأما (اشمازت واطمانوا واملان وأرايت) وبابه فقد حكى فيها وجه ثالث وهو الحذف على رسم بعض المصاحف وليس بصحيح وإن كان قد صح في (أرايت) وبابه من رواية الكسائي فإنه لا يلزم أن كل ما صح عن قاريء يصح عن قاريء آخر والله أعلم.

وأما المفتوح بعد كسر وبعد ضم فلا إشكال في إبدال همزته من جنس ما قبلها وجهاً واحداً وما حكى فيه من تسهيل بين بين فلا يصح.

ومن المضموم بعد الفتح مسألة (رؤف وتؤزهم) ونحوه فيه وجه واحد وهو بين بين وحكي فيه وجه ثان وهو واو مضمومة للرسم ولا يصح. وأما نحو (يطؤون، ويطؤونهم، ويطؤونكم) ففيه وجه آخر وهو الحذف كقراءة أبي جعفر نص عليه الهذلي وغيره ونص صاحب التجريد على الحذف في (يؤده) وقياسه (يؤسا) وهو موافق للرسم فهو أرجح عند من يأخذ به. وقال الهذلي: إنه الصحيح. وحكي وجه ثالث وهو إبدالها واواً؛ ذكره أبو العز القلانسي وقال: ليس بشيء.

ومن المضموم بعد الضم مسألة (بروسكم وروس الشياطين) فيه وجهان بين بين على القياس والثاني الحذف وهو الأولى عند الآخذين باتباع الرسم وقد نص عليه غير واحد.

ومن المضموم بعد الكسر مسألة (ينبئك، وسيئة) ففيه وجهان: أحدهما بين بين أي بين الهمزة والواو على مذهب سيبويه وهو الذي عليه الجمهور. والثاني إبدال الهمزة ياء على ما ذكر من مذهب الأخفش وهو المختار عند الآخذين بالتخفيف الرسمي كالداني وغيره كما تقدم، وحكي فيه وجه ثالث وهو التسهيل بين الهمزة والياء وهو الوجه المعضل كما تقدم، وحكي وجه رابع وهو إبدال الهمزة واواً وكلاهما لا يصح؛ وأما إذا وقع بعد الهمزة واو نحو (قل استهزؤا، ويطفئوا، ويستنبئونك). ففيه وجه آخر وهو الحذف مع ضم ما قبل الواو كما تقدم وهو المختار عند أبي عمرو الداني ومن أخذ باتباع الرسم وذكر فيه كسر ما قبل الواو وهو الوجه الخامل فيصير فيه ستة أوجه، الصحيح منها ثلاثة وهو

التسهيل بين الهمزة والواو وحذف الهمزة مع ضم ما قبلها وإبدال الهمزة ياء، وأما نحو (يستهبون، ومالئون ومتكفون) مما يجتمع فيه ساكنان للوقف فيجوز في كل وجه من الأوجه المذكورة كل من الثلاثة الأوجه من المد والتوسط والقصر.

ومن المكسور بعد الفتح مسألة (بييس، ونظمين) ونحوه فيه وجه واحد وهو بين بين وحكى فيه وجه ثان وهو إبدالها ياء ولا يجوز وكذلك الحكم في (جبريل) وحكى فيه ياء واحدة مكسورة اتباعاً للرسم ولا يصح من أجل أن ياء البنية لا تحذف وكذلك لا يجوز حذف الهمزة على الرسم أيضاً لتغير البنية بفتح الراء قبل الياء الساكنة. ونص الهذلي على إبدال همزته ياء وهو ضعيف وكذلك (بعذاب بييس).

ومن المكسور بعد الكسر مسألة (باريكم) فيه وجه واحد وهو بين بين وحكى إبدالها ياء على الرسم ونص عليه أبو القاسم الهذلي وغيره وهو ضعيف، وأما ما وقع بعد همزته ياء نحو (الصابعين، والخاطفين، وخاسعين، ومتكفين) ففيه وجه ثان وهو حذف الهمزة، حكاه جماعة وهو المختار عند الآخذين باتباع الرسم، وحكى فيه وجه ثالث وهو إبدال الهمزة ياء؛ ذكره الهذلي وغيره وهو ضعيف.

ومن المكسور بعد الضم مسألة (سئل، وسئلوا) فيه وجهان: أحدهما بين الهمزة والياء على مذهب سيبويه وهو قول الجمهور، والثاني إبدال الهمزة واواً على مذهب الأخفش، نص عليه الهذلي والقلاسي وجاء منصوصاً عن خالد الطبيب.

فهذه جمل من مسائل الهمز المترسط بنفسه والمتطرفاً لأوضاعها وشرحناها إجمالاً وتفصيلاً ليقاس عليها ما لم نذكره بحيث لم ندع في ذلك إشكالاً والله الحمد.

وأما المتوسط بغيره من زائد اتصل به رسماً ولفظاً أو لفظاً فقط فلا إشكال فيه لأن حكمه حكم غيره وقد بينا ذلك فيما سلف ولكن نزيده بياناً وإيضاحاً لئتم مقصودنا من إيصال دقائق هذا العلم لكل أحد ليحصل الثواب المأمول من كرم الله تعالى.

(مسألة) لو وقف على نحو (الأرض والايان والآخرة والاولى والآن والآزفة والاسلام) ونحو ذلك فله وجهان: أحدهما التحقيق مع السكت وهو مذهب أبي الحسن طاهر بن غلبون وأبي عبد الله محمد بن شريح وأبي علي بن بليمة وصاحب العنوان وغيرهم عن حمزة بكماله وهو أحد الوجهين في التيسير والشاطبية وطريق أبي الطيب بن غلبون وأبي محمد مكي عن خلف عن حمزة. والثاني النقل وهو مذهب أبي الفتح فارس بن أحمد والمهدوي وابن شريح أيضاً والجمهور من أهل الأداء وهو الوجه الثاني في

التيسير والشاطبية، وحكي فيه وجه ثالث وهو التحقيق من غير سكت كالجماعة ولا أعلمه نصاً في كتاب من الكتب ولا في طريق من الطرق عن حمزة ولا عن أصحاب عدم السكت على لام التعريف عن حمزة أو عن أحد من رواه حالة الوصل مجمعون على النقل وفقاً لا أعلم بين المتقدمين في ذلك خلافاً منصوصاً يعتمد عليه، وقد رأيت بعض المتأخرين يأخذ به لخلاص اعتماداً على بعض شروح الشاطبية ولا يصح ذلك في طريق من طرقها والله أعلم.

مسألة ﴿والله الأسماء الحسنى﴾ [الأعراف: ١٨٠] ونحوه يصح فيه عشرة أوجه وهي الوجهان المذكوران من النقل والسكت في تلك الخمسة المتقدمة في الهمزة المتطرفة المضمومة وهي البديل مع المد والتوسط والقصر والروم بالتسهيل مع المد والقصر ويمتنع وجه عدم السكت وعدم النقل كما قدمنا آنفاً لعدم صحته رواية.

ومن المتوسط بزائد مسألة (هؤلاء) ففي الأولى التحقيق وبين مع المد والقصر. وفي الثانية الإبدال بثلاثة والروم بوجهين صارت خمسة عشر لكن يمتنع منها وجهان في وجه بين بين وهما مد الأولى وقصر الثانية وعكسه لتصادم المذهبين، وذكر في الأولى الإبدال بواو على اتباع الرسم مع المد والقصر فتضرب في الخمسة فتبلغ خمسة وعشرين ولا يصح.

ومما اجتمع فيه متوسط بزائد وبغير زائد مسألة ﴿قل اوبىكم﴾ [١٥] في «آل عمران» فيها ثلاثة همزات. الأولى بعد ساكن صحيح منفصل وهو اللام. والثانية متوسطة بزائد وهي مضمومة بعد فتح. والثالثة متوسطة بنفسها وهي مضمومة بعد كسر. ففي الأولى التحقيق والتسهيل فإذا حققت فيجاء في الساكن قبلها السكت وعدمه وإذا سهلت فالنقل. وفي الهمزة الثانية التحقيق والتسهيل، وتسهيلها بين بين فقط. وفي الثالثة التسهيل على مذهب سيبويه بين الهمزة والواو وعلى مذهب الأخفش بياء محضة فيجوز فيها حيثئذ عشرة أوجه: (الأول): السكت مع تحقيق الثانية المضمومة مع تسهيل الثالثة بين بين وهذا الوجه لحمزة بكماله في العنوان ولخلف عنه في الكافي والشاطبية والتيسير وطريق أبي الفتح فارس عنه. (الثاني): مثله مع إبدال الثالثة بياء مضمومة على ما ذكر من مذهب الأخفش وهو اختيار الحافظ أبو عمرو الداني في وجه السكت وفي الشاطبية والتيسير لخلف. (الثالث): عدم السكت على اللام مع تحقيق الهمزة الأولى والثانية وتسهيل الثالثة بين بين وهو في الهداية والتذكرة لحمزة وهو لخلاص في التبصرة والكافي والشاطبية والتيسير وتلخيص ابن بليمة. (الرابع): مثله مع إبدال الثالثة بياء وهو في الشاطبية والتيسير

لخلاد واختيار الداني في وجه عدم السكت. (الخامس): السكت على اللام مع تسهيل
 الهمة الثانية والثالثة بين بين وهو في التجريد لحمزة وطريق أبي الفتح لخلق عن حمزة
 وكذا في الشاطبية واليسير. (السادس): مثله مع إبدال الثالثة ياء وهو اختيار الداني في
 وجه السكت أيضاً وفي الشاطبية واليسير لخلق. (السابع): عدم السكت مع تسهيل
 الثانية والثالثة بين بين وهو اختيار صاحب الهداية لحمزة وفي تلخيص ابن بليمة وطريق
 أبي الفتح لخلاد وفي الشاطبية واليسير. (الثامن): مثله مع إبدال الثالثة ياء وهو اختيار
 الداني في وجه عدم السكت وفي الشاطبية واليسير. (التاسع): النقل مع تسهيل الثانية
 والثالثة بين بين وهو في الروضة والشاطبية ومذهب جمهور العراقيين. (العاشر): مثله مع
 إبدال الثالثة ياء وهو في الكفاية الكبرى وغاية أبي العلاء وحكاه أبو العز عن أهل واسط
 وبغداد ولا يصح فيها غير ما ذكرت، وقد أجاز الجعبري وغيره من المتأخرين فيها سبعة
 وعشرين وجهاً باعتبار الضرب فقالوا في الأولى النقل والسكت وعدمه هذه ثلاثة، وفي
 الثانية التحقيق وبين بين والواو اتباعاً للرسم وهذه ثلاثة. وفي الثالثة التسهيل كالواو وإبدالها
 ياء وتسهيلها كالياء على ما ذكر من مذهب الأخفش فتضرب الثلاثة الأولى في الثلاثة
 الثانية بتسعة والتسعة في الثلاثة الأخرى بسبعة وعشرين، وقد ذكر ذلك أبو العباس أحمد
 بن يوسف النحوي المعروف بالسمين في شرحه للشاطبية ونقله عن صاحبه الشيخ أبي
 علي الحسن بن أم قاسم حيث نظمه فقال.

سبع وعشرون وجهاً قل فحمزة في	«قل أونبيكم» يا صاح ان وقفا
فالنقل والسكت في الأولى وتركهما	واعط ثانية حكماً لها ألفا
واواً وكالواو أو حقق وثالثة	كالواو أو يا وكاليا ليس فيه خفا
واضرب بين لك ما قدمت متضحاً	وبالإشارة استغنى وقد عرفاً

ولا يصح منها سوى العشرة المتقدمة فإن التسعة التي مع تسهيل الأخيرة كالياء وهو
 الوجه المعضل لا يصح كما قدمنا وإبدال الثانية واواً محضة على ما ذكر من اتباع الرسم
 في الستة لا يجوز والنقل في الأولى مع تحقيق الثانية بالوجهين لا يوافق، قال أبو شامة:
 نص ابن مهران فيها على ثلاثة أوجه: أحدها أن يخفف الثلاثة الأولى بالنقل والثانية والثالثة
 بين بين. والثاني تخفف الثالثة فقط وذلك على رأى من لا يرى تخفيف المبتدأ ولا يعتد
 بالزائد. والثالث تخفيف الأخيرتين فقط اعتداداً بالزائد وإعراضاً عن المبتدأ، قال: وكان
 يحتمل وجهاً رابعاً وهو تخفيف الأولى والأخيرة دون الثانية لولا أن من خفف الأولى
 يلزمه أن يخفف الثانية بطريق الأولى لأنها متوسطة صورة فهي أحرى بذلك من المبتدأ

انتهى. وهو الذي أردنا بقولنا والنقل في الأولى مع تحقيق الثانية لا يوافق والله أعلم.

ومن ذلك مسألة ﴿قل أنتم﴾ [البقرة: ١٤٠] يجيء فيها خمسة أوجه: أحدها السكت على اللام مع تسهيل الهمزة الثانية. والثاني كذلك مع تحقيقها. والثالث عدم السكت مع تسهيل الثانية. والرابع كذلك مع التحقيق. والخامس النقل مع تسهيل الثانية ولا يجوز مع التحقيق لما قدمنا. وذكر فيها ثلاثة أخرى وهي السكت وعدمه والنقل مع ابدال الثانية ألفاً على ما ذكر في الكافي وغيره وفيه نظر، وحكى هذه الثلاثة مع حذف إحدى الهمزتين على صورة اتباع الرسم ولا يصح سوى ما ذكرته أولاً.

ومن المتوسط بغيره بعد ساكن أيضاً مسألة ﴿قالوا أمنا﴾ [البقرة: ١٤٤] وذكر فيه خمسة أوجه: أحدها التحقيق مع عدم السكت وهو مذهب الجمهور. والثاني مع السكت وهو مذهب أبي بكر الشاذلي وذكره الهذلي أيضاً وبه قرأ صاحب المبهج على شيخه أبي الفضل وصاحب التجريد على شيخه عبد الباقي في رواية خلاد والثالث النقل وهو مذهب أكثر العراقيين. والرابع الإدغام وهو جائز من طرق أكثرهم كما قدمنا من مذاهبهم. والخامس التسهيل بين بين على ما ذكره الحافظ أبو العلاء وهو ضعيف وتجيء هذه الخمسة في قوله تعالى: ﴿من دونه أولياء﴾ [الأعراف: ٣] مع الخمسة في الهمزة الأخيرة المضمومة فتبلغ خمسة وعشرين وجهاً إلا أن الإدغام فيها يختار على النقل كما تقدم وأكثر القراء لا يرون التسهيل بالروم كما ذكرنا.

ومن ذلك مسألة ﴿بني إسرائيل﴾ [البقرة: ٤٧] وفيها بحكم ما ذكرنا عشرة أوجه وهي الخمسة المذكورة أولاً مع تسهيل الهمزة الثانية مداً وقصراً، وقيل فيها وجه آخر وهو إبدال الهمزة ياء على اتباع الرسم وهو شاذ فإن ضرب في الخمسة المذكورة صارت خمسة عشر وأشد منه حذف الهمزة واللفظ بياء واحدة بعد الألف مع أنه غير ممكن فيصير عشرين ولا يصح.

ومن ذلك مسألة ﴿بما أنزل﴾ [البقرة: ٩] وفيها ثلاثة أوجه: (الأول) التحقيق مذهب الجمهور. (الثاني) بين بين طريق أكثر العراقيين ويجوز معه المد والقصير، (الثالث) السكت مع التحقيق لمن تقدم أنفاً، وتجيء هذه الأربعة في نحو: ﴿فلما أضاءت﴾ [البقرة: ١٧] مع تسهيل الثانية بالمد والقصير فتصبح ستة لإخراج المد مع المد والقصير مع القصير. وتجيء أيضاً في ﴿كلما أضاء﴾ [البقرة: ٢٠] مع ثلاثة الإبدال فتبلغ اثنا عشر وتجيء الثلاثة أيضاً مع الخمسة الأخيرة من قوله (ولا ابنا) فتبلغ خمسة عشر وجهاً بل عشرين لكن يسقط منها وجهاً التصادم فتصح ثمانية عشر.

ومن ذلك مسألة ﴿فسوف يأتيهم أنباوا﴾ [الأنعام: ٥] وفيه باعتبار ما تقدم في ﴿شركاوا﴾ [الأنعام: ٩٤] و﴿في اموالنا ما نشوا﴾ [هود: ٨٧] أربعة وعشرون وجهاً وهي مع السكت على الميم اثنا عشر وجهاً المد والتوسط والقصر مع الإبدال ألفاً، والمد والقصر مع الروم، وهذه الخمسة مع التخفيف القياسي، والسبعة الباقية مع اتباع الرسم وهي المد والتوسط والقصر مع إسكان الواو وهذه الثلاثة مع الإشمام والقصر مع الروم. ولو قريء بالنقل على مذهب من أجاز له لجاى أربعة وعشرون أخرى وذلك على وجهي فتح الميم وضمها أي حالة النقل كما تقدم وكلاهما لا يصح.

ومن ذلك مسألة ﴿يشاء إلى﴾ [البقرة: ١٤٢] ونحوه وفيه الثلاثة الجائزة لباقي القراء وصلماً وهي التحقيق مذهب الجمهور وبين بين على مذهب أكثر العراقيين والباء المحضمة على مذهب بعضهم وتجري هذه الثلاثة في عكسه في نحو ﴿في الأرض أمما﴾ [الأعراف: ١٦٠] وتجيء نحو ﴿في الكتاب أولئك﴾ [البقرة: ١٥٩] ستة أوجه وهي هذه الثلاثة وهي تسهيل الهمزة المكسورة مع المد والقصر فقس على هذه المسائل ما وقع في نظيرها والله الموفق.

تم بحمد الله تعالى الجزء الأول من كتاب النشر في القراءات العشر ويلييه - إن شاء الله تعالى - الجزء الثاني، وأوله «باب الإدغام الصغير».

فهرس المحتويات

٣	المقدمة
٤	نبذة يسيرة للتتويه بمؤلف هذا الكتاب
٦	آثاره (مؤلفاته)
٩	خطبة الكتاب
٤٨	فصل
٥٠	باب
٥١	كتاب التيسير
٥٢	مفردة يعقوب
٥٣	كتاب «جامع البيان»
٥٣	كتاب الشاطبية
٥٦	كتاب العنوان
٥٧	كتاب الهادي
٥٨	كتاب الكافي
٥٩	كتاب الهداية
٦٠	كتاب التبصرة
٦١	كتاب القاصد
٦١	كتاب الروضة
٦١	كتاب المحتبى
٦١	كتاب تلخيص العبارات
٦٢	كتاب التذكرة
٦٣	كتاب الروضة
٦٤	كتاب الجامع
٦٤	كتاب التجريد
٦٥	مفردة يعقوب

٦٦	كتاب التلخيص
٦٦	كتاب الروضة
٦٧	كتاب الإعلان
٦٧	كتاب الإرشاد
٦٧	كتاب الوجيز
٦٨	كتاب السبعة
٦٩	كتاب المستنير
٧٠	كتاب المبهج
٧٠	كتاب الإيجاز
٧٠	كتاب إرادة الطالب
٧١	كتاب تبصرة المبتدي
٧١	كتاب المهذب
٧١	كتاب الجامع
٧١	كتاب التذكار
٧١	كتاب المفيد
٧٢	كتاب الكفاية
٧٢	كتاب الموضح والمفتاح
٧٢	كتاب الإرشاد
٧٣	كتاب الكفاية الكبرى
٧٣	كتاب غاية الاختصار
٧٤	كتاب الإقناع
٧٤	كتاب الغاية
٧٥	كتاب المصباح
٧٦	كتاب الكامل
٧٧	كتاب المنتهى

٧٨	كتاب الإشارة
٧٨	كتاب المفيد
٧٨	كتاب الكنز
٧٩	كتاب الكفاية
٧٩	كتاب الشفعة
٧٩	كتاب جمع الأصول
٧٩	كتاب روضة القرير
٨٠	كتاب عقد اللآلي
٨٠	كتاب الشريعة
٨٠	القصيدة المصرية
٨١	كتاب التكملة المفيدة لحافظ القصيدة
٨١	كتاب البستان
٨١	كتاب جمال القراء وكمال الإقراء
٨٢	مفردة يعقوب
٨٢	قراءة نافع
٩٥	قراءة ابن كثير
١٠١	قراءة أبي عمرو رحمه الله
١١١	قراءة ابن عامر
١١٩	قراءة عاصم
١٢٧	قراءة حمزة . رواية خلف
١٣٤	قراءة الكسائي رواية أبي الحارث
١٣٩	قراءة أبي جعفر رواية عيسى بن وردان
١٤٤	قراءة يعقوب رواية رويس
١٥٠	قراءة خلف رواية إسحاق الوراق
١٥٢	واستقرت جملة الطرق عن الأئمة العشرة

١٥٣ ما تيسر من أسانيدنا بالقرآآت العشر
١٥٦ سورة الكوثر
١٥٧ العلو ينقسم الى خمسة أقسام
١٦٠ صفات الحروف
١٦٣ كيف يقرأ القرآن
١٦٧ التجويد
١٧٧ الوقوف والابتداء
١٨٢ تنبيهات
١٩٢ باب اختلافهم في الاستعاذة
١٩٨ الثاني في حكم امجهر بها والإخفاء
٢٠٠ الثالث في محلها
٢٠٢ الرابع في الوقف على الاستعاذة
٢٠٣ الخامس في حكم الاستعاذة استحباباً ووجوباً
٢٠٤ باب اختلافهم في البسمة
٢٠٦ تنبيهات
٢١١ تنبيهات
٢١٣ ذكر اختلافهم في سورة أم القرآن
٢١٥ باب اختلافهم في الإدغام الكبير
٢٢٤ ذكر المتقارئين
٢٣٤ تنبيهات
٢٣٩ باب هاء الكناية
٢٤٥ باب المد والقصر
٢٦٤ فصل
٢٦٨ فصل
٢٧٣ فصل في قواعد في هذا الباب مهمة

٢٨٢	باب في الهمزتين المجتمعتين من كلمة
٢٩٦	باب في الهمزتين المجتمعتين من كلمتين
٣٠٢	تنبيهات
٣٠٣	باب في الهمز المفرد
٣١٦	تنبيهات
٣١٧	باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها
٣١٩	احب المؤقدين إلي موسى
٣٢١	تنبيهات
٣٢٥	باب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره
٣٣٠	تنبيهات
٣٣٢	باب الوقف على الهمز
٣٥٨	تنبيهات
٣٦١	فصل
٣٧٩	فهرس المحتويات